

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

مناهج الدرس النحوي في العالم العربي
في القرن العشرين

إعداد

عطا محمد محمود موسى

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الأستاذ الدكتور نهاد موسى



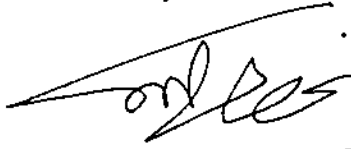
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه
في تخصص اللغة العربية وآدابها
من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

كانون الأول / ١٩٩٢ م

١٩٩٢ / ١٢ / ٢٨ م

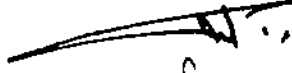
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ

وأجيزت



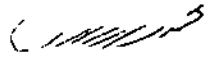
رئيساً

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى (المشرف)



عضواً

الأستاذ الدكتور لويس مقطر



عضواً

الأستاذ الدكتور محمود حسني



عضواً

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز



عضواً

الدكتور جعفر عباينة

مقدمة

يشهد القرن الحالي نشاطاً متميزاً في مجال الدراسات النحوية واللغوية أسس بنيانه على مناهج متنوعة . وقد طالعنا الكتب والمجلات منذ مطلع هذا القرن بفيض من البحوث في إطار الدرس النحوي ، بعضها سلك اتجاهاً تقليدياً ، وبعضها الآخر نحا منحى حديثاً درس النحو بمناهج غربية .

ويقف الدارسون بإزاء هذه المسألة مواقف متباينة ، فمنهم من يأخذ الزهو بالماضي ، فلا يلتفت إلى الجديد ، ومنهم من يرى أن النحو العربي لا بد أن يتخذ له موقعاً في النظر النحوي المشترك بين الأنحاء المختلفة ، ولا مندوحة له عن أن يلج باب الحديث .

ويلاحظ الباحث أنه أمام موقفين على طرفي تقيض ، وأن الأمر مازال بحاجة إلى نظرة موضوعية تزن القضية بميزان النُصْفَة ، وتقيم معطيات الحكم فيها على قدر كبير من التوازن . ويدرك من يقبل النُظْر فيما كتب في مجال المناهج النحوية أن هذا النتاج يتناثر في تضاعيف الأسفار والمجلات التي صدرت على امتداد هذه الحقبة ، وأنه لا بد من جهد علمي يحاول جمع شتات هذا المتناثر وتصنيفه حتى يغدو قريب المتناول ، داني المجتنى ؛ وبذلك كان هذا الهاجس إلى جانب الرغبة في القول المنصف ، الباعث على تناول موضوع « مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين » .

وينبغي لي أن أشير إلى أن أعمالاً سابقة درست جانباً أو جوانب من هذه المناهج ، أخص منها « نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث » لنهاد الموسى ، و « النحو العربي والدرس الحديث » لعبد الرأجي ، و « عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه » لسعيد بحيري ، و « مدخل إلى دراسة الجملة العربية » لمحمود نحلة ، لكن ما يتسم به هذا البحث أنه يضم بين دفتيه إشارات إلى دراسات النحاة العرب المحدثين في إطار هذه المناهج جميعها ، سواء أكان ذلك في الجانب التقليدي ، أو الإطار الحديث .

ويحكم منهج التناول في هذه الرسالة محددات يجمل أن أعرض لها بين يدي هذه المقدمة ، ومن أبرز هذه المحددات أن هذا البحث وصفي تقريري ، وليس من همته أن يقدم نقداً تفصيلياً لما كتبه النحاة المحدثون في إطار هذه المناهج ، لذا فهو يقتصر في نظراته النقدية على ما يرسم الملامح

(ب)

العامه لهذه المناهج التي تم توظيفها في درس النحو العربي ، وتقديم توصيات نافعة تتعلق بمستقبل النُظر النحوي العربي الحديث .

وتقتضي منهجية البحث أن يكون لهذا الموضوع إطاران مرجعيان يتمثلان في « المدخل » و « الإطار الزماني والمكاني » . وتأتي أهمية الأول من كونه يبسط بإيجاز محاولات الاستدراك على نظرية النحو العربي منذ القديم ، وهذا يسهم في تلمُّس ما قبسته محاولات تجديد النحو في هذا القرن من أعمال هذا النُفر من النحاة القدامى الذين استدرکوا على بعض أصول نظرية النحو العربي . أما الإطار الثاني فتنبع أهميته من أنه يرسم صورة جامعة موجزة لتطور مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في هذا القرن ، ويتتبع بوضوح خطوط مساراتها في الزمان والمكان ، ويرصد أبرز ما وضع في مجالها من مقالات وبحوث ؛ وهي أمور أحسب أن القارئ يرغب في أن تصحبه في أثناء قراءته هذا البحث .

ويأتلف مع المدخل والإطار الزماني والمكاني ستة فصول ، يدرس الفصلان : الأول والثاني منها المنهج التقليدي وأثره في الدرس النحوي العربي الحديث ؛ إذ يتناول الفصل الأول النحو التعليمي مشيراً إلى بواكيره ومراحل تطوره وأبرز الاتجاهات التي أسهمت في تطويره والوصول به إلى آفاق فساح ، ويتصدى الفصل الثاني ، بإيجاز شديد لوضع النحو ونشأته وتطوره ، كما يتناول تاريخه بإسقاط معاصر يتمثل في الحديث عن المدارس النحوية ، وهو يعرض في جانب آخر للنظرية النحوية الخالصة التي تقوم دعائمها على السماع ، والقياس ، والعلّة ، والإعراب ، والعامل .

ويصرف الباحث جانباً من العناية في هذا الفصل لبحث الجملة ، فيبين أثر العامل في التقسيم المعروف للجملة ، ومن ثم يعرض لتطور مفهوها قديماً وحديثاً ، كما يُوجّه حظاً من اهتمامه إلى تناول أعلام النحاة القدامى وأثرهم في رقد النظرية النحوية العربية ، كما يبسط القول في تحقيق التراث النحوي وما يحقق من مقاصد في مجال الدرس النحوي الحديث .

ويتناول الفصل الثالث المنهج التاريخي المقارن ويبين السبل التي سلكها أنصار هذا المنهج في الدراسات النحوية العربية ، ويوضح تطور الدراسات التي تمت على أساسه ، ثم يعرض لجانب مما قدمه هذا المنهج في حل بعض القضايا المتعلقة بالحركات والإعراب والجملة ودلالاتها على الزمن .

أما الفصل الرابع فيدرس المنهج الوصفي ، وهو يكشف عن مسارين يتناول النحاة المحدثون هذا المنهج من خلالهما : الأول تلك التفاريق التي أوردتها هؤلاء في إطار اللسانيات العامة ، وفيها

(ج)

يتناولون موقف المنهج الوصفي من العلل والعوامل ، والثاني ذلك تناول الذي يتم على أساس نظام واصف ، ومن المحاولات التي يقدم هذا الفصل وصفاً لها محاولة عبدالرحمن أيوب التي قامت على أساس مدرسة التحليل الشكلي ، ومقاربة محمد الشاوش ، وفيها يتناول الجملة العربية من خلال مبدأ المكونات المباشرة .

ويُعرف هذا الفصل بالمنهج التقابلي باعتباره منهجاً أنياً (وصفياً) ، ويأتي الحديث عنه سريعاً ، ولا يتناول تطبيقات نحوية تناولاً مفصلاً ، إذ إنه منهج تتركز جل اهتماماته في مناهج التعليم والترجمة ، كما أن كثيراً من التطبيقات الخاصة به تمر على امتداد البحث كله .

ويستوعب الفصل الخامس جوانب من نظرية تشومسكي مشيراً إلى تطور مراحلها وقوانين التحويل التي يستخدمها في توليد الجمل . ويقدم الفصل ، إلى جانب ذلك ، تحليلاً موجزاً للمحاولات التطبيقية العربية ، التي انتفعت بنظرية تشومسكي ، ويصنفها في إطارين :

أولهما : يتناول المحاولات المنهجية الشاملة كمحاولات كل من محمد الخوي ، وميشال زكريا ، وعبدالقادر الفهري ، ومازن الوعر ، وخليل العمايرة .

وثانيهما يتناول شرائح محدودة من النحو العربي قام بدراستها كل من : تمام حسان ، وعبدالعزیز بومسهوي ، وفيصل صفا ، وفارس عيسى .

ويناقش الفصل السادس آقباساً من الوظيفية يبدأ فيها بتمهيد يرسم ملامح تطور هذا المنهج من خلال تصورات « مدرسة براغ » والاتجاهات الوظيفية الأخرى التي طرحتها المدارس اللغوية الغربية كالمدرسة الفرنسية ومدرسة فيرث واتجاه الوظيفيين الجدد .

ويتناول الفصل تطور الوظيفية في العالم العربي منذ الإلماحات الأولى التي قدمها إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ، كما يُنبه على حلقة الوصل بين الوصفية والوظيفية ممثلة فيما قدمه تمام حسان في « اللغة العربية معناها ومبناها » وجعفر دك الباب في « مدخل إلى اللسانيات العربية » من تطبيقات على المنهج الوصفي الوظيفي .

ويعتني هذا الفصل في ختامه بمحاولات أحمد المتوكل في دراسة النحو العربي في إطار الوظيفية الجديدة ، ويستوعب الحديث عن آرائه في تحليل بعض الظواهر النحوية وظيفياً ومن بينها الفاعل .

أما الخاتمة فتعرض لأهم النتائج وأبرز التوصيات التي توصل إليها الباحث .

ويتعين عليّ في ختام هذه المقدمة أن أزجي عميق الشكر ووافره إلى الأستاذ الدكتور نهاد الموسى الذي أشرف على البحث منذ أن كان فكرة إلى أن أصبح حقيقة ماثلة للعيان ؛ فقد اغتذيت

(د)

من سديد نصحه ، وغزير علمه ، وحسن تدبيره بما فتح أمامي آفاقاً رحبية أسهمت في رقد البحث واستوائه على صورته الحالية .

أما أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة وهم :

الأستاذ الدكتور لويس مقطش

والأستاذ الدكتور محمود حسني

والأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

والدكتور جعفر عباينة

فلهم مني أوفى التقدير والعرفان كفاء تفضلهم بقراءة البحث ومناقشته بما يغنيه ويضعه في صورته المرجوة .

وأجد واجباً علي في هذا المقام أن أشكر للصديق الدكتور فارس عيسى ما قدمه لي من ملاحظ مشرقة نافعة ونصائح سديدة أفدت منها ما وسعني ذلك.

ولست أدعي أنني بلغت ، بما قدمت في هذا البحث ، منتهى مقاصده ، وحسبي من ذلك أنني سعيت لتحقيق تلك المقاصد بأوفر الجهد وأقصى طاقات البذل .

والله الموفق



الرموز المستخدمة في البحث (*)

	=		
فعل	=		ف
فاعل	=		فا
مفعول	=		مف
الضمير الذي لا تمثيل صوتياً له « مستتر »	=		ضم
أداة	=		أد
مكان	=		مك
زمان	=		زم
حال	=		حل
مصاحب	=		مصا
علة	=		عل
كلام	=		ك
جملة	=		ج
إسناد	=		إس
مسند	=		م
المالك	=		ما
مسند إليه = مل	=		م!
تعريف	=		تع
تعريف	=		إ
فضلة = ف	=		فض
عنصر مكمل	=		ص
الرابط	=		ط

(*) الهدف من تصدير البحث بهذه القائمة من الرموز هو تسهيل التناول ، وكان وضع المصطلحات بالانجليزية في نهاية هذا البحث تفادياً لأزدحام مفتتح الرسالة بحشد من الفهارس قد يبدو مستقلاً .

(و)

محور	=	مح
بؤرة جديدة	=	بؤجد
بؤرة مقابلة	=	بؤمقا
موقع ومنها :	=	م
م ١ = موقع الأدوات والأسماء التي لها الصدارة		
م ٢ = موقع المبتدأ		
م ٣ = موقع الذيل		
م ٤ = موقع المنادى		
م \emptyset = موقع المحور أو البؤرة		

اسم	=	N
مركب اسمي	=	NP
مركب فعلي	=	VP
فعل	=	V
فاعل ، جملة	=	S
منفعل	=	O
حذف	=	\emptyset
يؤدي إلى	=	←



مدخل

يذكر الباحثون أن العرب في الجاهلية ارتبطوا بوشائج مختلفة مع كثير من الأقوام في داخل الجزيرة العربية وخارجها ، ولكنهم لم يستشعروا أية أخطار قد تحيق بسلامة لغتهم ، فلم تعرف لهم دراسات نحوية أو لغوية ، باستثناء تلك الملاحظ العفوية التي كان يطلقها بعض ذوي البصر بمواقع الكلام ومعانيه عند تقديم الشعر والشعراء .

وبعد أن جاء الإسلام ، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، دخلت أفواج كثيرة من غير العرب في دين الله ، واختلط هؤلاء بالمسلمين في الأمصار التي امتد إليها الفتح ، فتسرب اللحن إلى ألسنة القوم على نحو أثر في سلاقتهم اللغوية ، وفصاحة ألسنتهم ، فخشي المسلمون - مع تزايد مظاهر اللحن - على لغة القرآن الكريم أن يدبَّ فيها الفساد، وتعتريها مظاهر الضعف، فتنادوا إلى وضع ضوابط تصون لغة القرآن من أن يخاطبها اللحن أو تمتد إليها عوامل الفساد. وقد سميت هذه الضوابط فيما بعد بعلم النحو .

ولو أنعمنا النظر في الروايات التي أشارت إلى شيوع اللحن (١) لوجدنا أن معظم مظاهر اللحن تمثلت في أخطاء إعرابية أدت إلى تحولات في التصود والمعاني التي رمى إليها الذين بدرت منهم تلك الأخطاء .

☆☆☆

وتسند معظم الروايات الماثلة في كتب طبقات اللغويين إلى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧ هـ) أولية وضع النحو ، وأنه قام بوضعه برعاية من الإمام علي رضي الله عنه (٢) .

ويتمثل ما قام به أبو الأسود - وفقاً لما ورد في هذه الروايات - في أنه وضع ضوابط إعرابية في أواخر

(١) أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السبائي، تحقيق فريزس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦م - ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

- طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل . - القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م - ٢١ .

(٢) مراتب النحويين / لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . - ط ٢ . - القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ - ٢٩ .

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي / ٢١ .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي . - ط ٣ . - الزرقاء ، الأردن : مكتبة المنار ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م - ١٨ ، ١٩ .

الكلمات ، كما وضع بعض أبواب النحو الأساسية مثل باب الفاعل والمفعول والتعجب (١) ، وهما أمران ذوا علاقة وثيقة بالنحو .

ويمضي النحو بما يتوافر له من عوامل الارتقاء إلى أن دخل مرحلة جديدة تمثلت في استخدام القياس والعلل والعوامل في التعميد النحوي ، ويعد عبدالله بن أبي اسحق (ت ١١٧ هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي على وفق ما روى ابن سلام (٢) (ت ٢٣١ هـ) .

واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) فجلى هذا الاتجاه في النظر النحوي البصري .

وكان هناك - في الوقت نفسه - اتجاه آخر للدرس النحوي البصري ظهر جلياً في آراء أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) فقد سئل : «كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ، قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات» (٣) .

ويتضح من هذه المقولة أن هذا النهج الذي أخذ به أبو عمرو أكثر مرونة من نهج سابقه ، وهو يرى ألا يُرمى بالخطأ ما يُروى عن العرب ، بل يُرجَّح ما كثر وروده ويعتد ما عدا ذلك لغات صحيحة . ويبدو أن سعة علم أبي عمرو بلغات العرب وكلامها (٤) كان لها كبير أثر في سلوكه هذا الدرب ، وهو مُستلزمٌ بدهي لمن كان له هذا الثراء الواسع في العلم بلغات العرب وقراءاتها وأشعارها .

وقد كان لهذا الاتجاه أثر كبير في نحاة بصريين آخرين أخذوا عن أبي عمرو . ومن هؤلاء يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢ هـ) فقد ذكر الزبيدي أنه أخذ عن أبي عمرو ، وكان النحو أغلب عليه (٥) . وكان ليونس أحكام نقدية تنبئ عن سعة علم في اللغة والشعر ، فقد قال في معرض الإفصاح عن رأيه في أشعر الناس : (لا أؤمناء إلى رجل بعينه ، ولكنني أقول : امرؤ التيس إذا ركب ، والنابعة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، والأعشى إذا طرب) (٦) .

هذا الثراء في العلم بلغات العرب وأشعارها أسهم في أن يحتذي التلميذ نهج أستاذه في التسليم لما

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي / ٢١ .

(٢) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي/تحقيق محمود محمد شاكر، السفر الأول . - ط١ . - القاهرة : ، - ١٤ . وانظر كذلك :

إنباء الرواة للنفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (ج٢) : - القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م - ١٠٥ .

(٣) طبقات الزبيدي / ٣٩ .

(٤) طبقات الزبيدي / ٣٥ .

(٥) طبقات الزبيدي / ٥١ .

(٦) معجم الأدباء / ياقوت الحموي (ج ٢٠) . - بيروت : دار إحياء التراث العربي - ٦٥ .

(٣)

ورد عن العرب وعدم الطعن عليهم ، وهو يوضح هذا النهج الذي اقتدى فيه بأستاذه بقوله (١) : (كان أبو عمرو أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحق وعيسى بطعننا عليهم) .

ويعني التسليم لما ورد عن العرب أن أبا عمرو وتلميذه يونس كانا يأخذان بالسماح على نطاق واسع عند التععيد النحوي ، وهو أمر نجم عنه احترام ما ورد عنهم من لهجات إلى جانب ما شاع عنهم من وجوه كثيرة الاستعمال .

وفي ظل هذا العلم الواسع تكونت عقلية يونس ونضجت ، وتفتق ذلك عن أنظار كثيرة تفرد بها من سائر النحاة (٢) .

ويمكن القول إن يونس قد تبنى مذهب أبي عمرو بن العلاء ، ورسخ أصوله ، وفتح أمامه الباب واسعاً للشيوخ والامتداد .

والاتجاه الثالث في الدرس النحوي البصري كان الاتجاه إلى تصحيح القياس ، ومن النحاة البصريين الذين سلكوا هذا الطريق الخليل بن أحمد ، فقد ذكر السيرافي أنه كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس (٣) . وهو مبدأ يقتضي قبول ما ورد عن العرب مخالفاً للقياس إذا كان هناك مسوغ لذلك كالضرورة الشعرية .

هذه هي اتجاهات الدرس النحوي البصري وقد انتظم ما انبثق عن هذه الاتجاهات من آراء في عمل ضخم هو كتاب سيويه ، تلميذ الخليل ، وبذلك يمكن القول إن البصريين هم واضعو أصول النحو ، وعلى أيديهم تبلورت نظرية النحو العربي .

ومن المتعارف أن هذه النظرية قامت على أصول وركائز تمثلت في السماح والقياس والعوامل والعلل والإعراب ، وما رافق ذلك من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل في مراحل لاحقة .

ولكن هذه النظرية حملت في طياتها بذور خروج على جانب من أصولها ، وقد تمثل ذلك في النهج الذي سلكه أبو عمرو بن العلاء ويونس .

ثم يتقل الاشتغال بالنحو - بعد زهاء مئة سنة من بداية الاشتغال به في البصرة - إلى الكوفة ، فصادف هذا التيار الذي يمثله أبو العلاء ويونس هوى في نفوس أئمة الكوفيين من النحاة .

(١) تهذيب اللغة للأزهري / تحقيق عبدالسلام هارون . - القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبواب والنشر ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م - ج ٩/١ -

وانظر : إنباء الرواة للقفطي ١٠٦/٢ .

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي / ٣٤ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل (ج ٢) . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م - ٣٦٥ .

(٣) أخبار النحويين البصريين - ٣٨ .

(٤)

ولعل تلمذة هؤلاء الأئمة لزعماء تيار التساهل أسهمت إلى حد كبير في ذلك . فقد ذكر أن أبا جعفر الرؤاسي تلقى جانباً من علمه عن أبي عمرو بن العلاء (١) ، كما تلمذ الكسائي لأبي عمرو ويونس (٢) ، ومن النحاة الكوفيين الذين تلمذوا لزعماء هذا الاتجاه الفراء ، فقد ذكر أنه أخذ عن يونس بن حبيب (٣) . ثم إن من ينعم النظر في آراء نحاة الكوفة يلاحظ أن كثيراً من هذه الآراء يتفق وآراء يونس ، وهو كما ذكر - من الذين أنهجوا سبيل تيار التساهل الذي ابتدعه أبو عمرو بن العلاء .

وهكذا تلتفتي دلائل قوية على أن هذا التيار قد خلف أصداء مؤثرة في عقليات نحاة الكوفة ، فيم يجازتهم القياس على ما ورد عن العرب ولو كان بيتاً واحداً ، نهجوا سبيل الخلاف عن الأصول التي ذهب إليها جمهرة البصريين ، وسلكوا طريقاً اعتدَّ علامة بارزة في مسيرة النحو العربي الطويلة . لم يكن ما أضافه الكوفيون إلى النحو العربي المظهر الوحيد للمخالفة عن أصول جمهرة البصريين ، فتد أظهرت اتجاهات كثيرة على مر العصور حمل فيها أصحابها لواء الخلاف مع تلك الأصول . ومن هذه الاتجاهات ما نادى به قطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، فقد ذهب إلى أن الإعراب ليس للدلالة على المعاني ، وأن العرب استخدمته لوصل الكلام ، فإذا ما توقف المتكلم عن الكلام استخدم في نهايته السكون ، وإذا ما وصله استخدم الحركات ، كما أن العرب استخدمت في كلامها غير حركة على سبيل الاتساع ليس إلا (٤) . ولكن النحاة نقضوا عليه رأيه ذاهبين إلى أن في مقدور المتكلم - وفق هذا الرأي - أن يستخدم الحركة التي يرغب في نهاية أي اسم ، وهذا يعني أن الفاعل - على سبيل المثال - يجوز أن يرد مرة مرفوعاً، ومرة منصوباً ، وثالثة مخفوضاً ، وفي هذا إفساد للكلام (٥) .

ولم تتوقف مظاهر الخروج على نظرية النحو البصري عند هذا الحد ، ففي القرن الرابع الهجري نادى أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) بطرح الأبواب غير العملية أو النادرة الاستعمال مثل باب الاشتغال ، وباب التنازع ، وأبواب الثارين والعمليات التدريجية ، كما نادى بطرح العلل ، والمناقشات العقلية والفلسفية ، وتجنب التأويل والتقدير (٦) . فهو يعتد محمداً في مثل «محمد قام» أو «قام محمد» فاعلاً دون حاجة إلى التأويل والتقدير .

(١) معجم الأدباء ١٨/١٢٤ .

(٢) إنباه الرواة ج ٢/٢٧٤ .

(٣) مراتب النحويين - ٧١٢٩ ، وانظر : معجم الأدباء - ١٩/١٠ .

(٤) الإيضاح في علل النحر / لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . - ط ٣ . - بيروت : دار النفائس ، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م ، ٧٠ ، ٧١ .

(٥) الإيضاح في علل النحو - ٧١ .

(٦) أشار إلى ذلك أحمد مختار في مقال بعنوان (دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء) (مجلة الأزهر ، م ٣٩ ، ١٩٦٧ ، ص ٥١٧) .

(٥)

وهذا المظهر - وأعني به التأويل والتقدير - كان هدفاً لسهام النقد التي وجهها إليه أبو العلاء المعري، وكان ذا باع طويل في النظر النحوي، فقد عرف عنه أنه كان يمقت تأولات النحاة ونحريجاتهم المتكلفة (١). وفي أواخر القرن الرابع الهجري والنصف الأول من القرن الخامس الهجري لمع في سماء الأندلس العالم المعروف ابن حزم، مؤسس المذهب الظاهري (*) في المغرب والأندلس (ت ٤٥٦هـ)، وكان الظاهريون يذهبون إلى الاستمسك بظاهر النص وعدم اللجوء إلى تأويلات الفقهاء .

وقد اتكأ ابن حزم على ذلك فذهب إلى أن من الضرورة أن يحمل الكلام على ظاهره (٢) .

وهو - بسبب من ذلك - يرى أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد له (٣) ، إلا أنه يستثني من ذلك المختصين .

ومن الآراء التي أثرت عنه أنه كان يدعو إلى نبذ العلل النحوية والمسائل الطوال كالتي أدخلها أبو العباس المبرد في النحو ، وقصر التركيز على المستعمل من اللغة (٤) .

ويظن بجلاء أن ابن حزم - بما أثر عنه من آراء مبتدعة في النحو واللغة - قد عمق الاتجاه إلى المخالفة عن نظرية النحو العربي التي أرسى دعائمها النحاة الأوائل ، ومهد السبيل أمام صيحات أخرى ، سارت على نهجه ، وصبت على قوالبه .

ففي القرن السادس الهجري ظهر عالم آخر من علماء المذهب الظاهري ، هو ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ، تأثر ابن حزم ، وترسم خطاه ، ولكنه جاوز المدى الذي انتهى إليه ابن حزم ، فأحدث - بما نادى به من آراء - ثورة على مناهج النحاة .

وقد وجه ابن مضاء أول سهام الهدم إلى نظرية العامل قاصداً إلغاءها من أصول النحو العربي ، وهو يعبر عن ذلك بجلاء في قوله (٥) : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعنا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاءهم أن النصب والخفض والحزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي) .

ومن الأصول التي يذهب إلى أنها أثقلت كاهل النحو العربي العلل الثواني والثالث ، وهو يرى أن هذه العلل يجب أن تستقط من النحو ، وأن من العبث - عند محاولة تعليل أحد الأصول - مجاوزة العلة الأولى . فعلة رفع زيد من قولنا : (قام زيد) أنه فاعل ، فإن جرى الاستفسار عن سبب الرفع ، فإن

(١) المصدر السابق - م ٣٩ ، ١٩٦٧ ، ص ٥١٨ .

* من الأمثلة على ذلك قول النحاة : (ابن من البيع على مثال فعل) .

(٢) نظرات في اللغة عند ابن حزم / سعيد الأنغالي - ط ٢ - بيروت : دار الفكر ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م - ٢٣ ، ٣١ .

(٣) نظرات في اللغة عند ابن حزم / ٤٨ .

(٤) نظرات في اللغة عند ابن حزم / ٤٨ .

(٥) الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف - ط ٢ - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ - ٧٦ .

(٦)

الإجابة الشافية عن ذلك تكمن في أن العرب نطقت به على هذا النحو (١) .

وكان من بين الأسس التي أقام عليها ابن مضاء مذهبه النحوي إلغاء القياس لأنه يقوم على العلل ، وهو يرى أن العلل التي يستخدمها النحاة فيه مفرقة في التفسير بعيدة في التقدير ، يقول (٢) : (والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلته حكم الأصل غير موجودة في الفرع) ، فقد ذهب النحاة في سبب إعراب الفعل المضارع إلى شبهه بالاسم ، ويرى أن الإعراب أصل في الفعل المضارع والاسم في وقت معاً (٣) .

وما هو حريء أن يشار إليه أن ابن مضاء نادى بإلغاء التمارين غير العملية ، لأنها لا تفسر شيئاً نطق بها العرب ، كما أنها تشغل النحاة بالخوض في تعليقات لا طائل تحتها (٤) .

ويلاحظ أن ابن مضاء كان - في استناده إلى المبدأ الظاهري في التعميد النحوي - أقرب إلى المنهج الوصفي الذي يبتعد عن استخدام التعليقات المنطقية إلى حد كبير (٥) .

إلا أن هذه الصرخة التي أطلقتها هذا العالم لم تجد أذاناً صاغية ، ولم تخلف إلا أصداً محدودة ، فقد كان للنحو البصري موقع من نفوس النحاة على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم .

ومن النفر القليل الذين تأثروا بدعوته أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) ، فقد نادى بإلغاء التمارين غير العملية في النحو (٦) ، واعتدّ التعليقات التي لا ينشأ عنها حكم نحوي من باب إضاعة الزمان فيها ليس فيه كبير جدوى (٧) . ولعل مرد ذلك - كما أشار بعض الباحثين - هو ظاهرة أبي حيان في النحو (٨) .

ومن المخالفات عن أصول النحو عبر مسيرته الطويلة ما ذهب إليه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في مقدمته ، ومؤداه أن الإعراب ليس ذا قيمة جوهرية في إفادة المعاني ، وأنه يمكن أن تتحقق المعاني دونها ، وهو يستدل على ذلك بأن اللغة في عصره - مع أنها خلت من الإعراب على حد قوله - حقت للمتكلم ما قصد من المعاني ، ويتبدى ذلك بوضوح في قوله (٩) : (وما زالت هذه البلاغة والبيان ديدن العرب ومذهبهم لهذا العهد ، ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب ، القاصرة مداركهم

(١) الرد على النحاة / ابن مضاء ، تحقيق شوقي ضيف - ١٣٠ .

(٢) الرد على النحاة / ١٣٤ .

(٣) الرد على النحاة / ٤٨ ، ٣٩ .

(٤) الرد على النحاة / ٤٣ .

(٥) العربية وعلم اللغة البصري / حلمي خليل . - الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م - ٥٨ .

(٦) أبو حيان النحوي / خديجة الحديثي . - ط ١ . - بغداد : مكتبة النهضة ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م - ٣٨٩ .

(٧) أبو حيان النحوي / خديجة الحديثي - ٣٩٨ .

(٨) أبو حيان النحوي / خديجة الحديثي - ٣٨٩ .

(٩) المقدمة / ابن خلدون - ٦٥٠ .

عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد اعتباراً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه ، وهي مقالة دسّيا التشيع في طباعهم وألقاها القصور في أفئدتهم .

ويبدو من حديث ابن خلدون أن السليقة اللغوية في عهده قد دبّ فيها الوهن ، وأنها كانت مسألة تشغل الأذهان آنذاك ، ولذلك أفرد لها حديثاً خاصاً في مقدمته ، وذهب إلى أن احتذاء أساليب العربية الفصيحة ومحاكاتها من أنجع الأساليب لشحذ هذه السليقة وصلفها (١) ، وأن أجلى مظاهر هذا الوهن عدم الالتزام بالإعراب .

ولم يأت هذا الإحساس بضعف السليقة اللغوية ، سواء أكان ذلك من ابن خلدون أم من غيره ، من فراغ ، فمنذ أمد سابق على عهده ، سلك النحاة بالتأليف التحوي طرقاتاً وعرة تجلبت مظاهرها في أنهم لم يكونوا يتزّلون ألفاظهم وعباراتهم على قدر أفهام السامعين : كما اتخذت مؤلفاتهم شكل متون ومنظومات نحوية وحواشٍ ومختصرات سادها المنطق والفلسفة والتكشيف والإيجاز (٢) على نحو تكبد له الأفهام ، فجاءت قاصرة عن تحقيق مقاصد الدرس النحوي .

وقد ظل هذا المنحى من الدراسات النحوية سائداً حتى بواكير النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بدأ العالم العربي يتسمّ بدايات نهضة بفعل عوامل متعددة مهدت لها حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨م . فقد فتحت هذه الحملة الباب واسعاً أمام الطباعة لتسرب بالتدريج إلى جميع أجزاء العالم العربي ، وهو أمر أسهم إلى حد كبير في نشر الكتب قديمها وحديثها وما ترجم منها .

ولعل ما حمله المبعوثون العرب إلى أوروبا من أفكار الحضارة الغربية التي كانت تقوم على استيعاب مسيرة التاريخ البشري وتكوين رؤية شاملة تسهم في حفز المجتمعات الإنسانية إلى الخروج من ظلمات العصور الوسطى إلى آفاق أخرى جديدة - يبدو أن ذلك كان ذا أثر حاسم في بزوغ فجر النهضة العربية الحديثة .

ويذهب الباحثون إلى أن نهضات الأمم مرهونة - على الجملة - بعوامل التحديث في لغاتها ، وأن ثورة التجديد تبدأ من اللغة وطرائق دراستها واستخدامها (٣) .

ولم تكن مظاهر الضعف والتعتيد التي دبّت في أوصال اللغة العربية في القرن الثامن عشر خافية على أصحاب دعوات التجديد ، فجردوا الهمة إلى استحداث الوسائل التي من شأنها أن تحقق ما يرمون إليه من أغراض وقصود .

(١) مقدمة ابن خلدون . - بيروت : دار القلم ، ١٩٨٠م - ٥٤٨ .

(٢) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك . - ط ١ . - الكويت : دار القلم ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م - ٤٣ .

(٣) تجديد الفكر العربي / زكي نجيب محمود : بيروت ، دار الشروق . ١٩٧١ - ٢٠٥ .

ففي مصر دعا رفاة الطيطاوي (ت ١٨٧٣م) ، بعد عودته من فرنسا ، إلى إنشاء مدرسة الألسن سنة ١٨٦٨م (١) وكان لها أثر كبير في تكوين مجموعة من المترجمين والنقلة الذين أبرزت مؤلفاتهم وترجماتهم باكورة المشكلات اللغوية المعاصرة (٢) .

ومن الصروح العلمية التي أثرت في النهضة بعامة ونهضة أدب اللغة العربية بخاصة دار العلوم التي أنشئت عام ١٨٧١م (٣) . وفيها بدأت دراسة أدب اللغة العربية في مصر دراسة جادة إلى جانب معاهد أخرى في العالم العربي اضطلعت بالمهمة نفسها .

وتقوم الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م ، وفيها تبدأ دراسة أدب اللغة العربية في مصر على وفق مناهج البحث المستحدثة في الجامعات والمعاهد الأوروبية دون التقييد بمناهج وزارة المعارف ورسومها ، وقد استقدمت الجامعة بعض المستشرقين إلى جانب نفر من الأساتذة العرب ومنهم حفني ناصف والشيخ مهدي للنهوض بهذا العبء (٤) .

ثم يصدر مرسوم ملكي عام ١٩٢٥م بإنشاء الجامعة المصرية ، وقد قامت الدراسة في كلية الآداب فيها على أساس الأقسام ، وكان من باكرات تلك الأقسام قسم اللغة العربية واللغات السامية (٥) .

وقد عهد بالتدريس في هذا القسم إلى بعض المستشرقين أمثال أوغست فيشر (١٨٦٥ - ١٩٤٩) الألماني الذي درس اللغات السامية والنحو العربي (٦) ، وبرجشتراسر صاحب كتاب (التطور النحوي) الذي نشر عام ١٩٢٩ ، وجويدي صاحب (المختصر في علم اللغة الجنوبية القديمة) (٧) .

وكان هذا القسم قبلة أنظار الطلاب من جميع أرجاء العالم العربي ، وكان هؤلاء الدارسون ومن يقوم على إيفادهم إليه يعلقون عليه آمالاً عراضاً بسبب ما تهيأ له من عوامل النهوض ووسائل البحث الحر العميق (٨) .

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢ - ١٩٦٢) / إبراهيم مذكور . - القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م - ١٣ .

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / محمد رشاد الحمزاوي . - ط ١ . - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٨م - ٢٥ .

(٣) وكانت أسست لأول مرة عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٦م ، وظلت قائمة في عهد إسماعيل باشا الذي كون بدوره ديوان المدارس وكان يهدف إلى ترسيخ اللغة العربية . (أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / الحمزاوي - ٢٤) ويرى عبدالرحمن

الرافعي أن النهضة الأدبية والسياسية في البلاد المصرية مدينة لهذه المدرسة . (معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية / سندر معاليقي . - بيروت : دار اقرأ ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م - ١٢١) .

(٤) دراسة أدب اللغة العربية بمصر / أحمد الشايب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦م - ٨ .

(٥) دراسة أدب اللغة العربية بمصر / ١٧ .

(٦) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / رشاد الحمزاوي . - ط ١ . - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٨م - ٩٨ .

(٧) دراسة أدب اللغة العربية بمصر / ٢٧ .

(٨) دراسة أدب اللغة العربية بمصر / ١٧ .

ومن العوامل التي كان لها تأثير حاسم في النهضة اللغوية والأدبية في العالم العربي ظهور الصحافة وانتشارها بفعل ظهور تقنيات جديدة ولا سيما الطباعة (١) .

وقد سطع نجمها لأول مرة عام ١٨٢٨م بصدر الوقائع المصرية (٢) ، وفي عام ١٨٤٢م ، تولى رئاسة تحريرها رفاة الطهطاوي ، فتمكن من خلالها إدخال إصلاحات إلى اللغة العربية وكتابتها الصحفية والأدبية ، فأعاد إليها الروح والثقة من جديد (٣) .

ويتوالى ظهور الصحف والمجلات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وتدور على صفحاتها مناقشات لغوية ثمرة وسعت خطا مسيرة النهضة اللغوية في هذه الحقبة (٤) .

وبذلك أدخلت الصحافة إلى اللغة العربية تعبيرات وأساليب جديدة ذات أهمية بالغة نشأ عنها تطعيم لغوي أثر فيها وكان من أسباب تطورها . ٤١٦٦٤٣

ويذهب بعض الباحثين إلى «أن الصحافة العربية الحديثة وثيقة ثمينة جداً يمكن أن تعتمد في تاريخ الأمة العربية ، وفي جهدها وجهادها وفي تطور لغتها وفصاحتها» (٥) .

ومع اشتداد الجدل اللغوي على صفحات المجلات والصحف ، أحس القوم الحاجة إلى مؤسسة أو مؤسسات علمية يكون لها إصدار القول الفصل فيما يقع من مثل هذه المنازعات اللغوية . وقد أدى هذا الإحساس - إلى جانب عوامل أخرى سياسية وثقافية - إلى تأسيس عدد من مجامع اللغة العربية تكون

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / رشاد الحمزاوي - ٢٧ .

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ٢٧ .

(٣) معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية - ١٢٧ .

(٤) في عام ١٨٩٨ أصدر إبراهيم اليازجي مجلة الضياء ، وأخذ يترصد ما يصدر عن محرريها من أخطاء لغوية مشيراً إلى الرجوع الصحيحة في ذلك فيما ساء (لغة الجرائد) ، وقد اغتنى الأدب واللغة بما جرى على صفحاتها من مناظرات لغوية بينه وبين الشدياق .

(المرجع السابق - ١٤١ ، ١٥١) .

وفي عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م ظهرت مجلة المصهار ، ونشر فيها أسعد داغر اجتهاداته اللغوية الموسومة بتذكرة الكاتب ، فأثار بها مثل ما أثار اليازجي في مجلة الضياء من نقاشات لغوية . (المرجع السابق - ١٤١) .

ويبلغ الحجاج اللغوي ذروته في هذه الحقبة عام ١٩٣٣ عندما أصدر الكرمل كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين) فأحدث - بما نشر فيه من آراء - ضجة لغوية كبيرة في العالم العربي تمثلت في حومة من الجدل اللغوي بين لغويي مصر والعراق (الفتاز - ١١٠) .

وحملت الصحف والمجلات كثيراً من أصدائها .

(٥) العربية والحدائق / رشاد الحمزاوي . - ط ٢ . - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م - ٣٥ ، ٥٠ .

مهمتها العناية باللغة العربية وتحقيق إجماع لغوي عربي عصري (١) .

واستطاعت هذه المجامع منذ إنشائها حتى الآن أن تمد اللغة العربية بفيض من البحوث في مجالات اللغة العربية جميعاً . فكان لأعضائها أنظار حديثة قيمة في الترادف والأصداق والحدائث والارتجال اللغوي والمجاز وعلم الدلالة والاستعمال وأصول القياس وإصلاح أصول النحو العربي ، والحديث والرواية عن القدماء ، ومعايير التطور اللغوي (٢) . ولا ريب في أنه كان لهذه المؤسسات الفضل الأكبر في إرساء دعائم نهضة راسخة في دراسة اللغة بعامة والنحو العربي بخاصة ، نهضة بدأت تؤتي ثمارها مع إطلالة القرن العشرين .

ومع بداية هذه النهضة ، كانت الثقافة العربية آخذة في استيعاب ضروب جديدة من مناهج الدرس الحديثة ، وأدرك الميتمون بالنحو من المحدثين أن لا بد من الاتجاه إلى إعادة درس النحو من جديد ، وأن الأسباب التي كانت مدعاة لنشأة النحو الأولى هي - على وجه التقريب - الأسباب نفسها التي تدعو إلى إيقافه من سببته ، فحاول هؤلاء المحدثون وضع معايير أخرى ينضبط بها الكلام ، تأخذهم في ذلك حيرة في أي السبل يسلكون ، خاصة أن المناهج الجديدة في هذا القرن متعددة ، والقضايا التي يجب أن ينهدوا لتجليتها كثيرة ، وفي الجزء التالي من البحث ، وأعني به الإطار الخارجي الموسوم بالعنوان «إطار الموضوع في الرمان والمكان» إلماعات سريعة لهذه المناهج ، وتلك القضايا يتنظمها بعدان : أحدهما زمني والآخر مكاني يتجلى من خلالها تتبع دقيق لمسارات هذه المناهج في العالم العربي ، وما نجم عنها من دراسات وأبحاث .

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / رشاد الحمزاوي - ٤٥ .

* كان المجمع العلمي العربي بدمشق أول ما أنشئ من هذه المجامع ، وكان ذلك عام ١٩١٩م ، في العيد الفيصلي ، وبذل المجمع جهوداً خصبة موصولة في إنهاء العربية في الحيز الخاص وفي صفوف الشعب عامة . (من حاضرات اللغة العربية / سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - دمشق : دار الفكر ، ١٩٧١م - ١٠٠) .
وفي مصر انتهى الجدل بين مصطفى صادق الرافعي (١٨٨٠ - ١٩٣٧) . - مدافعاً عن أنصار القديم ، وطه حسين (١٨٦٩ - ١٩٧٣) . - ذائداً عن أنصار الحديث ، إلى شعور بالحاجة إلى مجمع لغوي يحقق الفصّل في الخصومات اللغوية والأدبية إلى جانب العناية باللغة . وكان للمناخ السياسي والثقافي تأثير كبير في إنشائه ، ويمثل ذلك في تدبير الملك فؤاد الذي أتاحت له فرصة زيارته أوروبا سنة (١٩١١م) أن يقدر أهمية أعمال المؤسسات العلمية ، وقد استفرغت هذه العوامل نفسها في بناء صرح شامخ هو مجمع فؤاد الأول عام ١٩٣٢م . (أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ٤٥) . وفي هذا الصدد يذكر الباحثون أن القائلين على إنشاء المجمع حدّوا تأسيسه على قرار المجمع الفرنسي - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً / مذكور - ١٨ ، ١٩) . وجرى بالذكر أن الاتجاه الذي ساد المجمع كان يسعى إلى أن يكون فيه أعضاء داتمون من البلاد العربية الأخرى ، كان من أشهرهم محمد كرد علي من سوريا ، وعبدالقادر المغربي (١٨٦٠ - ١٩٥٦) من تونس ، وإسكندر الملقوف (١٨٦٩ - ١٩٥٦) من لبنان ، وأنتاس الكرملي من العراق ، وكان يمثل مدرسة الاستشراق الإيطالية كارلو ألفونسو نلليو (١٨٧٢ - ١٩٣٨) . - (مجمع - الحمزاوي - ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٦) . وكان للمجمع العلمي العراقي الذي تم تأسيسه عام ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م الأهداف نفسها التي كان المجمعان الآخران يسعيان إلى تحقيقها . وآخر مجمع تم إنشاؤه كان مجمع اللغة العربية الأردني ، وتم ذلك عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / محمد رشاد الحمزاوي - ٥١ ، ٥٢ .

إطار الموضوع في الزمان والمكان

درج جانب من النحاة المحدثين - منذ مطلع هذا القرن - على النظر إلى النحو على أنه مشكلة للدارسين على اختلاف فئاتهم . ولكن النهضة اللغوية التي سادت العالم العربي في هذه الحقبة أسفرت عن محاولات عديدة تستهدف حل هذه المشكلة .

وانتخبت دراسة النحو في البداية نهجاً تقليدياً كان أبرز ملامحه المحاولات الحثيثة التي استهدفت تيسيره وتفريجه إلى المبتدئين ، وقد ذهب الميسرون في ذلك مذاهب شتى : فمنهم من دعا إلى تبسيط المادة النحوية بشرحها وتشذيبها وإعادة عرضها ، كما فعل حفني ناصف في سلسلة كتبه المعروفة «قواعد اللغة العربية» التي صدرت في العقد الأول من هذا القرن ، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني الذي صدر سنة (١٩١٢م) ، ومبادئ العربية للشرتوني ١٣٢٤هـ .

وكانت هناك في الوقت نفسه صيحات أخرى تدعو إلى التيسير باصطناع الأساليب التربوية التي تأخذ في الحسبان المادة التعليمية والمتعلم في آن معاً ، وقد بدأ هذا الاتجاه يسود في أوائل الربع الثاني من هذا القرن ، وليست سلسلة علي الجارم «النحو الواضح» ، وكتاب عبدالعزيز القوصي «تيسير النحو» الذي صدر سنة (١٩٤٩ م) ، وكتب تدريس النحو عن طريق النصوص التي صدرت في تونس في السبعينيات و «النحو الوظيفي» لعبدالعليم إبراهيم إلا شواهد صادقة على هذا الاتجاه .

وما يتصل بوشائج قوية بهذا الاتجاه منحى آخر عول أصحابه على تدريس النحو في ظل اللغة ، وقد انتظم هذا الاتجاه ما عرف بالأسلوب الخلدوني الذي أخذ به خليل السكاكيني كما يظهر من حاشيته على مقررات وزارة المعارف المصرية الخاصة بتيسير النحو سنة (١٩٣٨م) . وأخذ به عبدالحמיד حسن في كتابه «القواعد النحوية مادتها وطريقتها» سنة (١٩٤٦م) ، ومحمد عزيمة في مقاله «النحو بين التقليد والتجديد» الذي نشره في مجلة الأزهر في مستهل الستينيات ، وتمام حسان في مقاله «تعليم النحو بين النظرية والتطبيق» الذي نشره بمجلة (المناهل) المغربية سنة (١٩٧٧م) ، كما يتناه هذه الأيام (معهد بورقيبة للغات الحية) .

ولعل من أبرز الاتجاهات في تيسير النحو ذلك الاتجاه الذي أقامه أصحابه بتركيز وظيفة الكلمة في الجملة ، ومبتدع هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى صاحب «إحياء النحو» الذي صدر سنة (١٩٣٧م) ، واحتشاده كثير من الباحثين حتى منتصف الستينيات ، وكان من أبرز ما وضع على أساسه من مؤلفات «النحو المنهجي» لمحمد أحمد برانق (١٩٥٩) وكتاب «تحرير النحو» الذي وضعه مجموعة من المؤلفين من بينهم إبراهيم مصطفى ومحمد برانق (١٩٥٨م) ، كما ترسم خطاه الباحث العراقي المعروف منيدي

المخزومي الذي وضع كتابين على هذا السنن ، هما : «في النحو العربي نقد وتوجيه» و «في النحو العربي قواعد وتطبيق» سنة (١٩٦٤م و ١٩٦٦م) على التوالي .

ومن بين هذه الاتجاهات ما أقام بنیان خطته على أساس التوليف بين هذه المناهج ، وأبرز من يتبنى هذا الاتجاه نهاد الموسى الذي وضع بالتعاون مع آخرين «مذكرات في قواعد اللغة العربية» للصفوف الثانوية في الأردن ابتداء من العام الدراسي سنة (١٩٧٤م) .

ويجدر بالذكر أنه قد ساد العالم العربي منذ مطلع هذا القرن حتى منتصف السبعينيات مناهج غاية في التطرف ، تقف خلفها دعوات مظنونة تنادي بالتحلل من قيود الإعراب ، واستخدام لغة مخففة في التعليم تقف في مرحلة وسطى بين العامية والفصحى . والذين نادوا بذلك في مقالاتهم وكتبهم كثر ، ولكن الذين وضعوا خططاً لتطبيق هذا الاتجاه قلائل ، أذكر منهم أنيس فريجة في كتابه «نحو عربية ميسرة» الذي وضعه سنة (١٩٥٥م) ، ويوسف السودا في كتابه «الأحرفية» الصادر سنة (١٩٥٩م) ، ومحمد كامل حسين من مصر في كتابه «اللغة العربية المعاصرة» الذي صدر عن دار المعارف سنة (١٩٧٦م) .

ولا يغرب عن البال أن من الاتجاهات التي سادت حتى الآن تياراً يمثل نزعة المحافظة ، وهو منحى نادى أصحابه بالتيشير دون العبث بأي أصل من أصول النحو ، وانطلق هذا التيار من الأزهر ، وأول من حمل رايته محمد عرفة الذي وضع كتابه المشهور (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) (١٩٣٧م) للرد على آراء إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» . ومن أبرز من مثل هذا الاتجاه أحمد غنيم الذي أعلن في مؤتمر تيسير النحو بمصر سنة ١٩٦١م ، رأي الأزهر في منحى التيسير بمقالة عنوانها «رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تيسير النحو» .

ومن النحاة المحدثين من نادى بتفريب النحو إلى أفهام الدارين باستخدام معطيات علم اللغة الحديث .

ومن أبرز من وضع أنظراً للتيسير على هذا الأساس عبدالرحمن أيوب في كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي» الذي أقام بنیان أنظاره على أساس مدرسة التحليل الشكلي School of Formal Analysis ، وتقام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» الصادر سنة (١٩٧٢م) ، وقد وضع تمام أنظاره في هذا الكتاب بالاستناد إلى نظرية السياق التي وضعها العالم الانجليزي فيرث ، وبلور حسان بالتعويل على هذه النظرية خطة للتيسير ، كما سيتم التنويه إليه في موضع لاحق من هذا البحث .

ونادى بالتيسير على أساس علم اللغة جعفر دك الباب من سورية ، وهو يرى أن تقام خطط التيسير على أساس المنهج الوصفي الوظيفي ، ويظهر ذلك في مثاله «ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها» التي نشرها بمجلة المعرفة سنة (١٩٨٠م) .

ومن كانت له نظرات في هذا الصدد نهاد الموسى الذي وضع تصوراً لتيسير الإعراب بالانكاء على مبدأ المكونات المباشرة (Immediate Constituents) ، وظير ذلك في مقالة بعنوان «نظرة في تيسير الإعراب» الذي نشر بمجلة (العربية) سنة (١٩٨١م) .

وسياتي الحديث عن هذه المناهج الحديثة في دراسة النحو في فصول لاحقة .
ومن القضايا التي تناولها النحاة المحدثون في مجال النحو التعليمي كيفية الاستفادة بالتراث النحوي التعليمي في تيسير النحو ، فقد رأى هؤلاء أن في تدقيق النظر في معطيات كتب النحو التعليمي القديمة ، مثل كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي (ت ٣٧٩) وغيره من هذه الكتب ما يعين على رسم معالم خطة أو خطط في تيسير النحو يتفجع بها دارسو النحو في هذه الأيام .

وكان من بين الكتب التي وضعت ضمن هذا الإطار : «الدراسات النحوية واللغوية ومنهاجها التعليمي في البصرة» لجاسم السعدي سنة (١٩٧٣م) ، و «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده» لشوقي ضيف سنة (١٩٨٦م) ، و «تيسير العربية بين القديم والحديث» لعبد الكريم خليفة سنة (١٩٨٦م) ، و «النحو التعليمي في التراث العربي» لمحمد إبراهيم عبادة سنة (١٩٨٧م) .

وإلى جانب الاهتمام بدرس النحو ابتغاء تيسيره ظهرت دراسات تقليدية أخرى تناولت النظرية النحوية الخالصة من جوانب متعددة ، وكان منها الاتجاه إلى درس تاريخ النحو العربي لنفض الغبار عن بداياته الأولى ، وإلقاء الضوء على المسالك التي درج فيها إبّان سيرته الطويلة .
وكان أسلوب تناول على هذا الصعيد يتسم تارة بالشمول ، وطوراً يقتصر على حقبة معينة من تاريخ النحو .

ومما وضع من مؤلفات في الاتجاه الشامل كتاب «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة» لمحمد الطنطاوي ، الذي صدر سنة (١٩٣٨م) ، و «من تاريخ النحو» لسعيد الأفغاني الذي صدر سنة (١٩٦٢م) ، و «تاريخ النحو وأصوله» لعبد الحميد السيد طلب سنة (١٩٧٦م) .

ومن المؤلفات التي تناولت مرحلة مخصوصة من مراحل تاريخ النحو «تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري» لعلي أبي المكارم سنة (١٩٧١م) و «الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي» لعبد العال سالم مكرم سنة (١٩٧٧م) .

واقترضت طبيعة نشأة النحو العربي أن تتعارض الآراء وتتعدد ليشكل بذلك اتجاهان : أحدهما انهاز به أهل البصرة ، والثاني انهاز به أهل الكوفة ، فنشأ بذلك ما أطلق عليه (الخلاف النحوي) . ثم امتد هذا الخلاف إلى بقاع أخرى من العالم الإسلامي كالأندلس ومصر والمغرب .

وجاء المحدثون في هذا القرن وكشفوا الغطاء عن الأوجه الرئيسة والفرعية لهذا الخلاف ، ومن أبرز

(١٤)

ما وضع في هذا المجال مقال لمصطفى السفا بعنوان « نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين » سنة (١٩٥٧م) ، وكتاب « الخلاف النحوي » لمحمد خير الحلواني سنة (١٩٧١م) ، و « الخلاف بين النحويين » للسيد رزق الطربل سنة (١٩٨٥م) ، و « الخلاف بين نحاة البصرة » لعطا موسى سنة (١٩٨٥م) .

لكن فريقاً من المحدثين درس هذا الخلاف بإسقاط معاصر ، فتناولوا بالبحث والتمحيص فكرة تصنيف اتجاهات النحاة القدامى في (مدارس نحوية) ، فأطلق فريق منهم على تلك الاتجاهات النحوية التي سادت بعض الأمصار الإسلامية الأسماء المعروفة التالية : المدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية ، والمدرسة البغدادية ، والمدرسة الأندلسية ، والمدرسة المصرية ، إلا أن فريقاً آخر أنكّر أن تكون هذه الاتجاهات مدارس بالمفهوم العصري ، وعللوا وجودها بأنه تنوع في إطار التوحد .

وقد انقسم النحاة المحدثون بإزاء هذه الفكرة فريقين : أحدهما ذهب إلى أن النحاة القدامى كانوا مدارس نحوية ، وأن مدرستي البصرة والكوفة هما المدرستان الرائدتان في هذا المجال ، لكن هؤلاء تفاوتوا في النظرة من حيث عدد هذه المدارس .

ومن الباحثين الذين أبدوا فكرة المدارس النحوية ، مهدي المخزومي في كتابه «مدرسة الكوفة النحوية» سنة (١٩٥٥م) ، وعبدالفتاح شلبي في كتابه (أبر علي الفارسي) سنة (١٩٥٧م) ، وعبدالعال مالم مكرم وله «المدرسة النحوية في مصر والشام» (رسالة ماجستير) سنة (١٩٦٢م) ، وأمين السيد في كتابه «الاتجاهات النحوية في الأندلس» وأحمد مكي الأنصاري في كتابه «أبر زكريا الفراء» وفيه حديث طويل عن المدارس النحوية سنة (١٩٦٤م) ، وشوقي ضيف صاحب كتاب «المدارس النحوية» سنة (١٩٦٨م) ، وعبدالرحمن السيد الذي وضع «مدرسة البصرة النحوية» سنة (١٩٦٨م) ، ومنهم أيضاً محمد حسين آل ياسين الذي كتب مقالاً في الموضوع بعنوان «في المدارس النحوية» سنة (١٩٧٥) ، وعبدالقادر الهيتي صاحب كتاب «خصائص مذهب الأندلس النحوي» سنة (١٩٧٥م) ، ومحمود حسني وله في هذا المجال «المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي» (رسالة دكتوراه) سنة (١٩٧٦م) ، وعبد الرأحيم في كتابه «دروس في المذاهب النحوية» سنة (١٩٨٠م) ، ومصطفى السنجرجي الذي وضع كتاباً في المذاهب النحوية أسماه «المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة» .

وعلى الجانب الآخر كان هناك فريق من الباحثين يعارض الأخذ بفكرة المدارس النحوية في التراث النحوي العربي ، ويرى أن الخلافات بين النحاة القدامى لم ترق إلى حدود يمكن معها أن تشكل مدارس متميزة مستقلة ، ومن هؤلاء سعيد الأفغاني في مقاله التي نشرها سنة (١٩٥٩ - ١٩٦٠م) ، وإبراهيم السامرائي في كتابه «النحو العربي نقد وبناء» (١) سنة (١٩٦٨م) ، وحسن عون في «تطور الدرس النحوي»

(١) عاد السامرائي ليؤكد رفضه هذه الفكرة حين أصدر كتابه «المدارس النحوية أسطورة وواقع» سنة (١٩٨٧) .

(١٥)

سنة (١٩٧٠) ، وكمال بشر في «دراسات في علم اللغة» سنة (١٩٧٣م) ، وأحد مختار عمر في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) سنة (١٩٧٣م) ، ونهاد الموسى في كتابه «في تاريخ العربية» سنة (١٩٧٦م) ، وعطا موسى في رسالته للماجستير «الخلاف بين نحاة البصرة» سنة (١٩٨٥م) .

ومما بحثه المحدثون في نطاق تاريخ النحو نشأة المصطلحات النحوية وتطورها ونضجها ، فقد كان طبيعياً أن تنشأ قواعد النحو وتكتمل في أحضان المصطلحات النحوية التي وضعها البصريون وطورها حتى وصلت إلينا مع ما وصل من نظرية نحوية بصرية متكاملة من خلال كتاب سيويه ؛ وعلى الطرف الآخر كان للكوفيين مصطلح نحوي اتفق في بعض وجوهه مع مصطلح أساتذتهم البصريين ، لكنه اختلف في جانب آخر مع تلك المصطلحات من حيث التسمية طوراً ومن حيث المضمون تارة أخرى .

وحاول الدارسون المحدثون استقصاء هذه المسألة عبر العصور وبيان مدى أثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، فكان القطف بضع مؤلفات في هذا الصدد يعد من أشهرها مقالة إبراهيم مذكور «المصطلح النحوي» التي نشرت بمجلة (مجمع اللغة العربية المصري) سنة (١٩٧٣م) ، وكتاب «المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري» لعوض محمد التوزي سنة (١٩٨١م) ، ورسالة ماجستير بعنوان «في المصطلح النحوي من سيويه إلى الزمخشري» ليحيى السالم سنة (١٩٨٤م) .

ويحتفي الباحثون في إطار النظرية النحوية الخالصة - إلى جانب ما تم الإلماح إليه - بقضية جدية بالاحتراف والاحتفال ألا وهي الاحتجاج وأصوله لعلاقتها الخطيرة بمناهج النحاة العرب في الدرس النحوي .

وفي هذا المجال لاحظ هؤلاء أن النحاة القدامى قد سلكوا في احتجاجهم مسلكاً انتقائياً ، فاعتدوا بكلام العرب الفصحاء في بيئة محدودة وزمان محدود ، وعليه فتد عالج المحدثون هذه المسألة في أعمال كثيرة يضيق المجال عن ذكرها جميعاً .

لكن أكثر ما ظير منها كان في كتب أصول النحو ، والأعمال التي تناولت مناهج النحاة ، سواء أكانت مؤلفات أو مقالات ؛ ومن المؤلفات الرصينة التي تناولت هذه المسألة «أصول النحو» لسعيد الأفغاني سنة (١٩٥٣م) ، و «أصول النحو العربي» لمحمد عيد سنة (١٩٧٠م) ، و «أصول التفكير النحوي» لعلي أبي المكارم سنة (١٩٧٣م) ، و «الاحتجاج وأصوله في النحو العربي» لمحمد الحلواني سنة (١٩٧٤م) ، و «أصول النحو العربي» للحلواني نفسه سنة (١٩٧٩م) ، و «عصور الاحتجاج في النحو العربي» لمحمد عبادة سنة (١٩٨٠م) ، و «الأصول» لتمام حسان سنة (١٩٨١م) ؛ ومقالة بعنوان «أسس منهج البحث في اللغويات العربية» لأحمد العلوي سنة (١٩٧٨م) .

ويستطرد هؤلاء المحدثون إلى تناول مصادر الاحتجاج التي تتمثل في السماع والقياس ؛ ففي مجال

(١٦)

السماح جهده هؤلاء الباحثون أن يبينوا مدى حجية القراءات القرآنية في الاستشهاد ، ومؤدى ذلك أنهم كشفوا عن الفروق بين هذه القراءات ، وعن أقربها إلى الوظيفية وأيسرها في تناول والنفيم ، كما أنهم أبانوا عن أثرها في تأصيل النحر وتيسيره متأثرين في ذلك بالكوفيين الذين كانوا أكثر استدلالاً بالقراءات من البصريين .

وقد نادى هذا النحر من المحدثين بأن يكون تلقين النص القرآني منطلقاً لشحن سلائق الطلبة وتبينة قرائحهم لتقبل النحر ، وأن تكون هذه النصوص - إلى جانب ذلك - مجالاً للاستقراء والتدريب والتطبيق ، وهو أمر يستلزم جعل القرآن أصلاً والنحر فرعاً عليه .

ويتجلى هذا الاتجاه فيما نادى به عبدالستار الجواربي في كتابه «نحر القرآن» سنة (١٩٧٤م) ، وما صدع به عفيف دمشقية في كتابه «أثر القراءات في تطور الدرس النحوي» سنة (١٩٧٨م) ، وما أنه عليه محمد سمير اللبدي في «أثر القرآن والقراءات في النحر العربي» سنة (١٩٧٨م) ، وما ندب أحمد مكّي الأنصاري نفسه للدفاع عنه في كتابه «نظرية النحر القرآني» سنة (١٩٨٤م) .

وينبغي النحاة المحدثون للدفاع عن ضرورة الاستشهاد بالحديث ، فيوردون شواهد صادقة على خطأ الفكرة القائلة بأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم ، كما أنهم ذهبوا إلى أن رواية الحديث بالمعنى ليست عقبة في طريق الاحتجاج به ، لأن معظم من ردوه في المراحل الأولى كانوا ممن يحتج بلغتهم ، حتى إن بعض هؤلاء المحدثين طالب بإعادة تصنيف مواد الاحتجاج على نحر مخالف يتخذ النسق التالي : القرآن ، فالحديث ، فكلام العرب ، نثراً أو شعراً .

وكان طبيعياً أن يترجم هؤلاء النحاة هذه الدعوة إلى أعمال تحفظها في ذاكرة الزمان ، فكان من بينها «احتجاج النحويين بالحديث» لمحمود حسني محمود سنة (١٩٧٩م) ، و «النحاة والحديث النبوي» لحسن الشاعر سنة (١٩٨٠م) ، و «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف» لخديجة الحديثي سنة (١٩٨٠م) ، و «الشواهد والاستشهاد في النحو» لعبدالجبار النابله سنة (١٩٧٦م) .

وفي أثناء السعي إلى استجلاء ركائز نظرية النحر العربي ، قام المشتغلون بالنحر في هذا القرن - إلى جانب دراساتهم للسماح - بدراسات ناشطة حول القياس . ويكشف هؤلاء عن أن النحر نشأ واستقرت أصوله في بيئة كان الفقه قد نما واستوى على سوقه فيها ، فتماثلت الأهداف ، والتنت المناهج ، واستخدم النحاة القدامى قياساً يشبه إلى حد كبير قياس الفقهاء .

ويذكر هؤلاء أنهم - بعد أن جاسوا خلال الكتب النحرية القديمة - تبين لهم أن البصريين انبازوا بالقياس ، في حين انباز الكوفيون بالسماح .

ويتخطى جانب من المحدثين هذا الحد إلى البحث في تطور القياس ، ومراحلها ، ومن كان لهم الفضل في

ذلك ، فليس غريباً ، إذاً ، أن يكون للقياس حضور في رحاب التأليف النحوي في هذا القرن .
ويقتف في طليعة ما وضع في هذا المجال كتاب «القياس» للشيخ محمد الخضر حسين سنة (١٣٥٣هـ) ، و «مشكلات القياس» لعبد الصبور شاهين سنة (١٩٧٠م) ، و «القياس في النحو» لمنى إلياس سنة (١٩٨٥م) ، و «القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة» لمحمد السويح سنة (١٩٨٦م) ؛ وجُلّ كتب الأصول التي ظهرت في النصف الثاني من هذا القرن .

وانعطف كثير من الباحثين في النحو العربي ، خلال بحثهم للقياس أو من خلال أبحاث مستقلة ، إلى التصدي لتضية مهمة تلخص في الاتجاه إلى إبراز السمات المميزة للنحو العربي منذ انطلاقاته الأولى إلى مرحلة النضج لتعديل الانطباع الذي سيطر على كثير من النفوس عن قصد أو غير قصد ، المتمثل في أن النحو العربي إنما هو تمخيض لما توصل إليه العقل الهندي أو اليوناني أو الفارسي ، وقد سارت هذه الدراسات في اتجاهين : أحدهما نفى أن يكون النحو العربي قد هُجنت نشأته الأولى ، وأن التأثير أخذ في الظهور في بدايات القرن الثالث الهجري ، والاتجاه الثاني نادى بأن التأثير بدأ في وقت مبكر ، وقد اتخذ جُلّ هؤلاء من تاريخ النحو ومناهج رادته أدلة تثبت ما نادوا به .

ومن الأعمال التي تناولت هذه القضية - إلى جانب كتب الأصول الحديثة - مقالة لإبراهيم مذكور بعنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» سنة (١٩٥٢م) ، وأخرى بعنوان «خواطر حول علاقة النحو بالمنطق» لعبد القادر المييري سنة (١٩٧٣م) ، وثالثة بعنوان «أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية» لتوفيق سبع سنة (١٩٧٨م) ، أما على صعيد الكتب فقد وضع فتحي الدجني كتابه المعروف «الترعة المنطقية في النحو العربي» سنة (١٩٨٢م) .

وكان القول في العامل - وهو من أهم ركائز نظرية النحو العربي - من المحاور الرئيسة التي ناقشها النحاة المحدثون ، فقد ناقش هؤلاء النحاة تصورات النحاة القدامى لهذه المسألة ، تلك التصورات التي قاست على أساس أن العلامات الإعرابية لا بد لها من مُحدِّث ، أي عوامل ، وأن هذه العوامل قد تكون لفظية أو معنوية ، كما ذهب بعضهم إلى أن المتكلم هو العامل .

وقد أثار هذه التصورات ردود فعل متباينة لدى المحدثين : فمنهم من أيد القول بوجود العامل ورأى أن هدمه هدمٌ لنظرية النحو العربي ، ومنهم من أنكروه وحاول أن يجتزىء عنه بقرائن أخرى تسعف في فهم المعنى وتقريبه .

وحاول كل فريق أن يتصر لما نادى به مترافعاً أمام الفريق الآخر بما يعتقد أنه مسرغات كافية لتدعيم وجهة نظره ، وقد صوّرت بعض إنجازات النحاة في هذا القرن هذا الصراع الجدلي حول العامل ، فظهرت سنة (١٩٧٤م) مقالة بعنوان «القرائن النحوية واطّراح العامل الإعرابي : التقديري والمحلي» لتمام

حسان ، ومقالة أخرى لعبد الحسين النَّتْلِي بعنوان «أسلوب النداء ونظرية العامل» . وفي سنة (١٩٧٥م) كتب عبدالرحمن السيد مقالة بعنوان «العامل في النحو» ، ثم ظهر سنة (١٩٨٥م) كتيب بعنوان «العامل في النحو» لتحليل العمارة ، ونظرية العامل في النحو العربي لوليد الأنصاري سنة (١٩٨٨م) .

ويحفل المحدثون بتضحية أخرى ذات صلة وثيقة بالعامل هي العلة النحوية ، محاولين الإبانة عن مراحل تطورها وأسباب اندفاع النحاة القدامى وراءها باصطناع أنواعها ، واختراع أمثلتها ، وتشعيب ميادينها ، ولا سيما في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، كما استهجن كثير منهم اعتداد النحاة العرب بها واتخاذها مجالاً للدرس والمناظرة ، وبخاصة تلك العلل الشواني والثالث التي تورد عليهما ابن مضاء ، وكان يحدوهم أمل في تبسيطها حتى يسهلها الدارسون ، ويقبل على درسها المتعلمون .

وقد تردد صدى هذه الآراء في جوانب من أعمال كثيرة ظهرت على مسرح التأليف النحوي في هذا القرن وخاصة المؤلفات والمقالات التي تناولت أصول النحو مما أشرت إليه في الإلماعة الخاصة بالاحتجاج ، إلا أن من أبرز ما كتب في هذا المجال كتاب «النحو العربي : العلة النحوية : نشأتها وتطورها» ، لمازن المبارك سنة (١٩٦٥م) ، كما تناولتها على نحو مستفيض كل الكتب التي تناولت أعلام النحاة القدامى ، وتلك التي تناولت مناهج البحث عند هؤلاء النحاة مثل «أصول التفكير النحوي» لعلي أبي المكارم سنة (١٩٧٣م) ، «وتقويم الفكر النحوي» لأبي المكارم نفسه سنة (١٩٧٥م) .

ويأتي احتفال النحاة المحدثين بظاهرة التصرف الإعرابي واسع النطاق ، وهي قضية ضربت جذورها عميقاً في أغوار الدرس النحوي ، كما أنها تعد - كما العامل والعلة والسماع والقياس - من ركائز النظرية النحوية العربية ، فليس غريباً أن تصطرع الآراء ، قديماً وحديثاً ، حول طبيعة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها في إبراز المعنى ، فكان لذلك فوائدها كبيرة في توضيح ما اكتنفها من ملاحظات ، وإبراز ما توافر لها من دلالات في وظائفها الرئيسة .

ولم يقطع احتفاء المحدثين بهذه الظاهرة منذ مستهل هذا القرن حتى هذه الأيام ، وهم منقسمون بين مؤيد لها أو منكر لأهميتها أو متخذ موقفاً وسطاً بين الموقنين .

وليس من السهولة أن يقدم المرء كشفاً بكل ما صدر من أعمال تناولت الظاهرة ، فقد تناولتها معظم كتب فقه اللغة التي وضعها المحدثون إلى جانب ما وضع فيها من فصول في كتب أو مقالات في مجالات رصينة .

ولعل من أهم ما كتب في هذا المجال ذلك الفصل الذي كتبه إبراهيم أنيس عن الإعراب في كتاب «من أسرار اللغة» سنة (١٩٥٨م) بالنظر إلى كثرة ما كتب في الرد على توجيهه المعروف للإعراب القائم على اعتبار حركاته وسائط لوصول الكلام ليس غير .

(١٩)

ومن ذلك «ظاهرة الإعراب في النحو العربي» لأحمد ياقوت سنة (١٩٨٠م) ، و «دور الإعراب» لعبد القادر المهيري سنة (١٩٨١م)، و «نظرة في قريضة الإعراب» لمحمد صلاح الدين بكر سنة (١٩٨٤م) وكتاب «العلامة الإعرابية بين القديم والحديث» لمحمد حماسة عبداللطيف سنة (١٩٨٤م) ، ومقال لأحمد علم الدين الجندي بعنوان «علامات الإعراب بين النظر والتطبيق» منشور في مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة (١٩٨٤م) .

ويعتدّ المحدثون أن دراسة الجملة ذروة سنام البحث النحوي لما في ذلك من ضروب للكشف عن أسرار الصلات بين التركيب والدلالة ، فكانت لهم تصورات خاصة في إعادة تقسيم الجملة تقسيماً يربط بين المعنى والمبنى ، كما بسطوا تصوراتهم حول مكونات هذه الجمل وعناصرها المركبية، وعلى الرغم من أن دراساتهم في هذا المجال اتسمت في كثير من جوانبها بالتقليدية ، إلا أن فريقاً منهم اقترح أنماطاً من التحليل للجملة يُدرَكُ خلالها ما بين العناصر من علاقات تحقق سلامة المبنى وتحوله إلى المعنى المقصود مستفيدين - في هذا المجال - بمعطيات علم اللغة المعاصر والنظريات البنيوية والتحويلية التي بدأت تسرب إلى الدراسات اللغوية العربية منذ الأربعينيات من هذا القرن ، وتلك قضية سيجري تناولها في المناهج الحديثة من هذا البحث .

ولعل من أهم الأعمال التي تناولت الجملة وكانت في تناولها أقرب إلى التقليدية منها إلى علم اللغة المعاصر «الجملة في نظر النحاة العرب» لعبدالقادر المهيري سنة (١٩٦٦) ، و «سأمة في تحديد الجملة الاسمية» للمؤلف نفسه سنة (١٩٦٨) ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخرالدين قباوة سنة (١٩٧٢) ، ونظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين : الثاني والثالث الهجريين لمصطفى جطل سنة (١٩٧٥) ، و «بناء الجملة بين منطِق اللغة والنحو» لنجاة عبدالعظيم سنة (١٩٧٨) ، و «الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً» لنتحي الدجني سنة (١٩٧٨) ، و «الجملة العربية» لمحمد عبادة سنة (١٩٨٤) ، و «بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين» لعودة أبي عودة سنة (١٩٨٨) .

ويتصدى النحاة المحدثون في حقبة من أحقاب هذا القرن لدعوات مظنونة تستهدف الغرض من قدرة الجملة العربية على التعبير عن الزمن ، ومن المتعارف أن اللغويين والنحاة الأوائل لم يحتفلوا بهذه القضية ، وإنما جاء تناولها أشتاتاً متناثرة يحتاج إلى من يسلكه في عقد يستجلي صورته ومزاياه ، فعقد هؤلاء المحدثون العزم على توضيح أصالة هذه الجملة من حيث دلالتها الزمنية المتمثلة في غير عنصر من عناصرها كاليق والكلّيات وصيغ الأفعال وبعض المركبات ، كما عمدوا إلى جمل دلالات كل من الزمن الصرفي والزمن النحوي والزمن الدلالي .

ولما كان أثر الأدوات في استيحاء الدلالة الزمنية بالغاً ، صرف المحدثون جانباً من عنايتهم إلى هذه

(٢٠)

السبيل ، فأبرزوا دورها في ربط الجمل ، والمعاني التي تكتسبها هذه الأدوات بوساطة الجمل ، كما كان لم تصنيفات للأدوات تتوخى معنى الأداة دون العمل ، فنجمت في العقود الأخيرة من هذا القرن دراسات تناولت أدوات النفي وحدها ، وأدوات الاستفهام وحدها . . .

وهكذا اتجهت هذه الدراسات إلى وظيفية الأداة أكثر من الاتجاه إلى عملياً .
ومن الدراسات الجادة في الدلالة الزمنية للجمل ودور الأداة فيها كتاب "الفعل زمانه وأبنيته" لإبراهيم السامرائي سنة (١٩٨٠) ، والزمن واللغة لمالك المطليبي سنة (١٩٨٤) ، "الفعل والزمن" لعصام نور الدين سنة (١٩٨٤) ، "التعبير الزمني عند النحاة" لعبدالله بوخلخال سنة (١٩٨٥) ، "دراسات في الأدوات النحوية" لمصطفى النحاس سنة (١٩٧٩) (١) .

ومن أنماط الدراسات النحوية التي نشطت إبان هذا القرن، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، دراسة أحد أعلام النحاة القدامى ، ولأريب في أن لذلك أثراً بالغاً في الإبانة عن طبيعة المناهج التي طبعت أعمال كثير من هؤلاء النحاة ، ومدى إسهامهم في استكمال صورة النظرية النحوية العربية ، فقد كشفت هذه الأعمال - على سبيل المثال لا الحصر - منطقيّة الفارسي والزماني، ومتومات نظرية النظم عند الجرجاني، وآراء ابن مضاء المتمردة على بعض أصول النحو ومرتكزاته ، وما نجم في هذا القرن من آراء مخالفة أو داعمة لهذه التوجهات .

ومن بعض ما يجسد هذه الأنتظار لدى هؤلاء النحاة كتاب "الرماني النحوي" لمازن المبارك سنة (١٩٦٠) ، و"أبو علي الفارسي : حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو" لعبدالفتاح شلبي سنة (١٣٧٧هـ) و "مساهمة في التعريف بآراء عبدالقاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة" وهي مقالة لعبدالقادر المهيري سنة (١٩٧٤) ، ومقالة لعبدنان بن ذريل بعنوان "كتاب الرد على النحاة" تناول فيها منهج ابن مضاء وآراءه سنة (١٩٨٠) .

وإيماناً من دارسي النحو في هذا القرن بأن العربية نظام متكامل من العناصر التي لا غنى لأحدها عن الآخر ، فقد اتجهت دراسات كثيرة لتبيين مدى علاقة النحو بالعلوم الأخرى كالبلاغة والمنطق والفقه ، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك كتاب "أثر النحاة في البحث البلاغي" لعبد القادر حسين سنة (١٩٧٥) ، و "التركيب النحوية من الوجهة البلاغية" لعبدالفتاح لاشين سنة (١٩٨٥) و "البحث النحوي عند الأصوليين" لمصطفى جمال الدين سنة (١٩٨٠) .

(١) يلاحظ أن تاريخ صدور هذا الكتاب متقدم على تواريخ الكتب التي ذكرت معه ، ولكنني أخرت ترتيبه عن بقية ؛ لأن مادته ليست كلها منصبة على الدلالة الزمنية للأداة ، في حين أن مواد الكتب الأخرى تدور كلها حول الدلالة الزمنية سواء للأداة أو لغيرها .

(٢١)

وبما لا ريب فيه أن تحقيق النصوص النحوية قد أسهم بنسب وافر في الكشف عن كثير من جوانب النظرية النحوية ، ولاسيما أن المحققين يركزون - في مقدماتهم لما يفتقرون من المصادر النحوية - على الأعلام الذين وضعوا تلك المصادر ، ويجلون كثيراً من السمات المنهجية التي اتسمت بها أنظار هؤلاء الأعلام وتوالتهم .

وعلى هذا الصعيد يجدر التنويه إلى أن منهج تحقيق النصوص منهج حديث يستهدف تقديم النصوص في صورها المثلى من حيث الضبط ودقة العرض .

وقد نقله إلى العالم العربي نثر من المستشرقين في مستهل هذا القرن ، إلا أن هناك كثيراً من وجوه النقص في تطبيقه مما يجعله أقرب إلى التقليدية منه إلى الحداثة .

ولست في موقف أستطيع معه تقديم بيان بكل ما حقق من النصوص النحوية خلال القرن العشرين ، ولعل من أقدم ما تم إنجازه على هذا الصعيد تحقيق كتاب الخصائص لابن جني الذي قام به الشيخ محمد علي النجار في وقت مبكر من هذا القرن .

وفي مستهل الربع الثاني من هذا القرن وفد إلى العالم العربي ، وفي طليعته مصر ، عدد من المستشرقين حملوا معهم توجهات جديدة في البحث استفاد بها الدارسون العرب ، ولاسيما في مجال تحقيق النصوص والدرس على أساس المنهج التاريخي المقارن ، ولكن الدراسات في هذه الحقبة كانت دراسات أولية تفتقر إلى الخبرة في مجال البحث ومزيد من الاطلاع على المناهج الجديدة الوافدة .

وتلوح في الأفق عند مطلع الأربعينيات إرهابات لمناهج أخرى حديثة تزحف صوب العالم العربي ، وقد تبدت تلك الإرهابات من خلال ما حمله المبعوثون العرب عند عودتهم من جامعات الغرب من أمثال علي عبدالواحد وافي وإبراهيم أنيس .

ولكن ما يجب التنويه إليه هنا أن النحو في هذه الحقبة ، وأعني بها (العقود : الرابع والخامس والسادس) لم يحظ بدراسات حديثة مستقلة على نطاق واسع (١) ، وإنما جاء تناوله في إطار اللسانيات العامة وتمثل ذلك في ملاحظ منهجية قدميا الباحثون من خلال مؤلفاتهم ضمن هذا الإطار ، ومن بين أشهر ما وضع في هذا المجال كتاب علي عبدالواحد وافي «علم اللغة» سنة (١٩٤١) ، و «من أسرار اللغة» لإبراهيم أنيس سنة (١٩٥١) ، و «مناهج البحث في اللغة» لتمام حسان سنة (١٩٥٥) ، و «اللغة بين المعيارية والوصفية للمؤلف نفسه» سنة (١٩٥٨) و «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس سنة (١٩٥٨) ، و «علم اللغة مقدمة للتقارن العربي» لمحمود السعران سنة (١٩٦٢) ، و «دراسات في علم اللغة» لكamal بشر (١٩٧١ ، ١٩٧٣) ،

(١) يستثنى من ذلك كتاب «دراسات نقدية» لعبدالرحمن أيوب سنة (١٩٥٧) ، فقد استوحى المؤلف بنين الكتاب من مبادئ مدرسة التحليل الشكلي (School of Formal Analysis) .

وكتابا عبدالسلام المسدي : اللسانيات من خلال النصوص سنة (١٩٨٤) ، و «اللسانيات وأسرها المعرفية» سنة (١٩٨٦) .

لكن ما ينتضي التنويه إليه أن الدراسات الحديثة المستقلة للنحو العربي في الحقبة المشار إليها ، أي العقود الرابع والخامس والسادس ، اقتصرت - على وجه التقريب - على الدراسات التي تمت على أساس المنهج التاريخي المقارن ، وهذا المنهج يقوم على تتبع التطور الذي يطرأ على ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين أو أكثر ، ويتبع المنهج المقارن - بالاستناد إلى مبادئ المنهج التاريخي - مراحل تطور هذه الظاهرة منذ أقدم الأزمان (١) .

وكان من الصوري الهادية إلى الدراسات على أساس هذا المنهج كتاب «التطور النحوي» لبرجستراسر سنة (١٩٢٩) . ثم بدأت بعد عودة المبعوثين من الخارج دراسات جادة في هذا المجال كان من بواكيرها كتاب «المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية» لعبد المجيد عابدين سنة (١٩٥١) ، ودراسات يحيى خليل نامي ومنها مقالة بعنوان «ضمير المتكلم المرفوع» سنة (١٩٥٧) ، ومقالة بعنوان «حرف الضاد وكثرة مخارجه» سنة (١٩٥٩) ، و «دراسات متعددة» لأنيس فريجة (٢) .

ويتسع نطاق البحث على أساس هذا المنهج بعد العقد الخامس فيظير على مسرح التأليف النحوي التاريخي المقارن كتاب «دراسات في فقه اللغة العربية» ليعقوب بكر سنة (١٩٦٩) ، وكتاب «الجموع في اللغة العربية» لباكرة رفيق حلمي سنة (١٩٧٢) ، و «دراسات في اللغة العربية» ليحيى خليل نامي سنة (١٩٧٤) و «فقه اللغة العربية المقارن» لإبراهيم الساسرائي سنة (١٩٧٨) ، و «التطور اللغوي التاريخي» للمؤلف نفسه سنة (١٩٨١) ، و «دراسات في علم اللغة المقارن» لمحمد زعيمة سنة (١٩٨١) ، ومقالة لسمير استيتية بعنوان «معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية» سنة (١٩٨٦) ، ودراسات متعددة لإسماعيل العمارة منها : «المستشرقون ومناهجهم في دراسة العربية» سنة (١٩٨٨) ، و «خصائص العربية في ضوء اللغات السامية» سنة (١٩٨٧) .

وخلال العقد الخامس من هذا القرن بدأت مناهج أخرى حديثة لدراسة النحو بالتسلل إلى العالم العربي في رفق وأناة ، وكان من بينها المنهج العلمي التصنيفي (Taxonomique) الذي يقوم على تصنيف الدراسة اللغوية على وفق ترتيب معين مستهدفاً إلقاء الضوء على علاقات البنية اللغوية ، بالملاحظة

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن / صلاح الدين حسين ، . - ط ١ . - الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ٢٠٣ ، ٢١٥ .

(٢) من أبرز ما تقدمه مقالة بعنوان «منهجان لدراسة اللغة : الفلسفي التاريخي ، والوصفي التقريبي» سنة (١٩٦١) .

والوصف ، وهو ما أطلق عليه المنهج البنيوي (١) .

وكان طبيعياً أن تتأثر دراسة النحو العربي بهذا المنهج ، فاتكأت ، بادىء ذي بدء ، على فرع من البنيوية يسمى (مدرسة التحليل الشكلي) ورائدها (زيلج هاريس) ؛ وتعنى هذه المدرسة بالأشكال لارتباطها الوثيق بالمضمون ، الذي يعد ، في نظر أصحابها ، أمراً لا سبيل إلى تعليقه ، كما أنها ترى في النماذج التركيبية للكلام أهمية خاصة (٢) تتجاوز كثيراً أهمية المعنى .

ومن بواكير الدراسات على وفق المنهج البنيوي (المنهج الشكلي) «دراسات نقدية في النحو العربي» لعبدالرحمن أيوب سنة (١٩٥٧) ، ومقالة بعنوان «سيبويه والمذهب الشكلي» سنة (١٩٦٥) ، و«ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية» لمحمد الشاوش سنة (١٩٨٢) ، وفي هذه المقالة درست الجملة على أساس منهج من مناهج البنيوية وهو منهج (التحليل إلى المكونات المباشرة) (Immediate Constituent Analysis) .

وجدير بالذكر أن نهاد الموسى قد وضع منهجاً في تيسير الإعراب على أساس هذا المنهج الأخير (٣) ، على نحو ما سيجري تناوله في موقعه.

ويتطور الدرس النحوي باصطناع المناهج الحديثة في مستهل السبعينيات ويتمثل ذلك في بدايات البحث على أساس المنهج العلمي التنظيري التفسيري (المنهج التجريدي) (Theorisation) ، وهو منهج (٤) « يتجاوز التصنيف إلى التنظير والتفسير ، ويعتمد على التجريد العلمي في صياغة الفرضيات التي بإمكانها تحليل المعطيات اللغوية تحليلاً موضوعياً ، كما يسعى إلى وضع نظريات عامة أو نماذج فرضية من خلال ملاحظات أو اختبارات لغوية ، كما يهدف أيضاً إلى تحليل المعطيات اللغوية وتفسيرها ومحاولة تكهن معطيات جديدة » .

ومن المناهج التي قامت على أساس هذا المنهج العام (المنهج التوليدي التحويلي) (٥) الذي طرق أبواب العالم العربي في الربع الأخير من القرن العشرين .

ومن الأعمال التي وضعها أصحابها على هدي من هذا المنهج مقالة بعنوان «النظرية التحويلية واللغة

(١) قضايا المنهج في اللغة والأدب / منتاح والمتوكل وآخرون ، . . ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٧ - ٤٢ .

(٢) سيبويه والمذهب الشكلي / عبدالرحمن أيوب ، مجلة كلية الشريعة / بغداد ، العدد الثاني ، ١٣٨٦ / ١٩٦٦ - ٢٦٠ ، ٢٦٩ .

(٣) منهج في تيسير الإعراب / نهاد الموسى ، مجلة العربية ، ١٩٨١ ، ٤٤ - ٨٦ ، ٨٧ .

(٤) قضايا المنهج في اللغة والأدب / محمد منتاح وأحمد المتوكل وآخرون - ٤٢ .

(٥) وتقوم منطلقات هذا المنهج على أن غاية الأکسي أن يتعرف المحركات النفسانية أو الذهنية الذاتية التي يستخدمها في التوصل إلى تفسير الصيغ الكلامية سعياً إلى الإدعاء إلى حقيقة الظاهرة اللغوية ، وهو منهج يركز على التراكيب والجمل . الفكر العربي والأکسنية / عبدالسلام المسدي ، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، ١٩٧٨ - ٢٧ .

(٢٤)

العربية» لمحمد علي الخولي سنة (١٩٧٧) ، و كتاب «قواعد تحويلية للغة العربية» للخولي نفسه سنة (١٩٨١) ، وهو مترجم بتصريف عن بحث له بالانجليزية بعنوان Contrastive Transformational Grammar، أي النحو التحويلي التقابلي سنة (١٩٧٩) . و «الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية» (النظرية الألسنية) سنة ١٩٨٢ ، و «الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية» الجملة البسيطة ، سنة ١٩٨٣ لميشال زكريا ، ومقالة للرشيد أبي بكر بعنوان «استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية» سنة (١٩٨٢) ، وأخرى بعنوان «النحو التحويلي التوليدي : علاقة اللغة بالفكر» لصالح الكثر سنة (١٩٨٢) ، ومقالة لمازن الوعر بعنوان «نحو نظرية لسانية حديثة وواقعية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية» سنة (١٩٨٤) ، ومقالة لخليل عمارة بعنوان «النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي» سنة (١٩٨٥) ، و «ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية» لفارس عيسى سنة (١٩٨٩) ، وأعمال ومقالات أخرى يضيق هذا المجال عن عرضها .

ولعل من المناهج المتميزة في نطاق المدرسة التوليدية التحويلية ما تبناه عبدالقادر الفهري في كتاب «اللسانيات واللغة العربية» سنة (١٩٨٥) وهو (المعجمية الوظيفية) التي تقوم على التوفيق بين البنية الدلالية للجملة والبنية المكونية ، ويؤمن الضيبي بأن هناك علاقة وثيقة بين النحو والمعجم ، كما يؤمن - من المنطلق نفسه - بأن النحو إسقاط للمعجم ليس غير (١) .

ويؤكد استخدام المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو العربي منهج آخر ذو صلة وثيقة به وهو المنهج الوظيفي الذي يقوم على التركيز على وظائف العناصر اللغوية ، وإذا كان المنهج التوليدي يهدف إلى وصف قدرة (المتكلم - المخاطب) بالنظر إليها على أنها مجموعة من القواعد النحوية المحضة (٢) .

فإن هذا المنهج يهدف إلى (٣) « وصف هذه القدرة على أساس أنها (قدرة تليغية) (Communicative Competence) أي مجموعة من القواعد النحوية والقواعد التداولية التي تمكن المتكلم من إنجاز العبارات اللغوية وفقاً لطبقات مقامية معينة وقصد تحقيق أهداف معينة » .

وحرري بالتنويه أن هذا المنهج قد بدأ يستخدم في الدرس النحوي العربي في مستهل الثمانينات ، ولعل بداياته قد تمثلت في المنهج الوصفي الوظيفي الذي جرى تطبيقه على نظريات عبدالقاهر الجرجاني ، ومن الدراسات التي قامت على هذا الأساس كتاب « الموجز في شرح دلائل الإعجاز » لجعفر ذك الباب سنة (١٩٨٠) ومقالة للمصنف عاشور بعنوان : « من المعاني النحوية في اللسانيات العربية » (١٩٨٢) .

(١) من حوار أجراه مع الفهري ميلود حبيبي وبشير نمري ، ونشرته مجلة الميد ، العددان ٣ ، ٤ ، (ص ١٧٧ - ١٩٠) .

(٢) تضايبا المنهج في اللغة والأدب / محمد منقح وأحمد التوكل وآخرون - ٢٠ .

(٣) تضايبا المنهج في اللغة والأدب / ٢٠ .

لكن من الإنصاف أن أذكر أن هذا المنهج قد وجد تربة خصبة لتمثله وتطبيقه في المغرب ، ومن ثم باع طويل في هذا المجال الباحث المعروف أحمد المتوكل ، ومن أعماله المعروفة في هذا الصدد : المبتدأ في اللغة العربية نحو وصف وظيفي سنة (١٩٨٤) ، والوظائف التداولية في اللغة العربية للمؤلف نفسه سنة (١٩٨٥) ، ودراسات في نحو اللغة العربية للمتوكل لنفسه سنة (١٩٨٥) .

وما يتصل برثيق الصلة بالمنهج الوظيفي ما يطلق عليه سياق الحال (Context of Situation) للعالم الإنجليزي فيرث، وهو يقوم - إلى جانب الدلالة - على جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (١) .

وقد ظهر استخدام هذا المنهج على صعيد الدراسات النحوية العربية في مستهل السبعينيات ، ومن أبرز الأعمال التي قامت على أساسه «اللغة العربية معناها ومبناها» لتهام حسان سنة (١٩٧٢) ، وكتاب «أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة» لفاضل الساقى سنة (١٩٧٧) . وحرري بالذكر أن الساقى تلمذ لتهام حسان في مرحلة الدكتوراه وقد نال هذه المرتبة بالعمل المشار إليه آنفاً .

وما يرتبط بالوظيفية برشائج قوية بمنهج علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) (٢) ، الذي يسعى لتبيان كيفية تفاعل اللغة مع محيطها ، أي رصد العوامل الخارجية التي تحكم استعمالنا للغة ، ومن بينها المتغيرات الاجتماعية كطبقة التكلم ومركزه ، وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه (٣) .

ومن أبرز الأعمال التي تمت باستخدام هذا المنحى مقالة للدكتور نهاد الموسى بعنوان : «الوجهية الاجتماعية في كتاب سيبويه» سنة (١٩٧٤) ، ومقالة أخرى للمؤلف نفسه بعنوان «الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية» سنة (١٩٨٥) .

وهكذا بدأ أن المهتمين بالدراسات النحوية اتجهوا إلى إعادة قراءة التراث النحوي ، وتسهيل تناوله للمتعلمين والناشئة ، وأن جهودهم ودراساتهم في هذا المجال تمايزت بسبب دراسات المستشرقين وعودة الدارسين من جامعات الغرب ، فانشعبت في اتجاهين عريضين : أحدهما نحا إلى وصف النحو العربي بمنظار حديث ، وتقصي جذور المشكلة ومحاولة حلها بطرق علمية موضوعية . وثانيهما نحا إلى نهج تقليدي يستمسك بالمناهج القديمة في الدرس سواء أكان ذلك علي مستوى تيسير النحو وتقريبه إلى أذهان الناشئة أم على صعيد النظرية النحوية الخالصة ، وستكون هذه الدراسات التي جرت على أساس هذا النهج التقليدي موضع بحث ومساءلة في أول فصلين من هذه الأطروحة .

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٨٥ (هامش) .

(٢) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٨٦ .

(٣) نظرية النحو العربي / ٨٦ ، ٨٧ .

الفصل الأول

النحو التعليمي

النحو التعليمي

لعل مما ينبغي ذكره في مستهل الحديث عن النحو التعليمي أن أبرز معالمه تمثلت في محاولات تيسير النحو ، وأن الميسرين أقاموا خططهم في التيسير على أسس محددة غلب على ظنهم أنها تحقق المقاصد المرجوة .

وكان من أبرز هذه الأسس التي تمّ على أساسها التيسير ، القصد إلى تبسيط المادة النحوية ، وهو منحى يتوجه في الأساس إلى تسهيل عرض المادة النحوية وذلك بتهدئتها وتنقيحها وتجديد تبييها وإعادة ترصيفها، حتى تصبح قريبة المأخذ ، خفيفة المحمل ، مما يقرب على الدارسين أمر تحصيلها .

وتمتد جذور هذا الاتجاه إلى العقد السادس من القرن التاسع عشر عندما وضع رفاة الطهطاوي كتابه (التحفة المكتوبة لتقريب اللغة العربية) (١٨٦٨) . ثم تعاقبت المحاولات بعد ذلك على هذا النسق حتى نهاية القرن نفسه ، ففي العام نفسه وضع الشيخ أحمد المرصفي كتاباً أسماه (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) . وفي وقت لاحق يقوم الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٠م) بوضع كتابه المشهور (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) وضع فيه مبحث الجملة وتربية الملكة موضع العناية والاهتمام . وهو على وفق رأي مبروك ، أول كتاب في علوم العربية يؤلّف على نحو تجديدي (١) .

ويبدأ القرن العشرون ويظل تيسير النحو وتقريبه إلى أفهام التلاميذ والدارسين همأ ملازماً للمشتغلين في درس علوم العربية ، ففي عام ١٩٠٥م وضع حفي ناصف وباحثون آخرون كتاباً أسموه (قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية) ، وقد أخذ على الكتاب افتقاره إلى مزيد من التمرينات والتطبيقات اللازمة لتثبيت القواعد في أذهان التلاميذ (٢) .

ومن الكتب التي وضعت على أساس تبسيط المادة النحوية سبأء العربية للشرتوني (١٣٢٤هـ) ، و (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني (١٩١٢م) .

وفي الثلاثينيات من هذا القرن قامت وزارة المعارف المصرية بمحاولتين في هذا المجال ، كانت أولاهما سنة ١٩٣٦م ، وتمثلت في صدور كتاب (تكوين الجمل) لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وقام بالتأليف إبراهيم مصطفى ، وأحمد براتق وآخرون . أما المحاولة الثانية فكانت في عام ١٩٣٨م ، وقد تمخض عنها

(١) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك . - ط ١ - الكويت : دار القلم ، ١٩٨٥م - ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ .

(٢) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك ، ٧١ .

سلسلة كتب (قواعد اللغة العربية) للمرحلتين الابتدائية والثانوية (١) .

وتعاقب المحاولات في المجال نفسه ويضع سعيد الأفغاني في السنينيات مذكرات في النحو اتسمت بالإيجاز والشمول .

ثم يصدر في مصر في هذه الفترة كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن تناول فيه ما يتعلق ببنية الجملة، وما ينجم عن دواعي التركيب من إعراب ، مع تجنب العلل الزائفة وتعدد الآراء المشككة في المسألة الواحدة (٢) .

ويستمر هذا النهج في التأليف في فترة السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن مستنداً إلى المعايير نفسها، هذه المعايير التي تتمثل في تسهيل تناول المادة من أجل تقريبها إلى أفيام الناشئة .

وقد صُنِّف كثير من الكتب على وفق هذه المعايير ، سواء أكان ذلك كتباً مدرسية أم كتباً خاصة بالمرحلة الجامعية ، ومن هذه الكتب (النحو المصنئ) لمحمد عيد سنة ١٩٧١م . وقد ذُكِر في مقدمة مُصنِّفه أنه أقام بناء الكتاب في ظل تأثره بآراء ابن مضاء وعلم اللغة الحديث والمجددين في هذا القرن (٣) ، إلا أن من ينعم النظر في الكتاب يلاحظ أنه لم يتعد في تناوله ، عن النهج التقليدي .

كما أن من المحاولات الجادة كتاب (النحو الأساسي) الذي قام بوضعه أحمد مختار عمر وآخرون . وأبرز ما يسمُّ الكتاب التركيز على النماذج العملية للجملة ، وأنه قصد بتأليفه المثقف العادي الذي يعرف أوليات النحو العربي ، كما توخى مؤلفوه في أمثله ونماذجه التعبير عن المفاهيم المألوفة ليشعر المتعلم بأن ما يقرؤه وما يدرسه جزء من سلوكه اللغوي ، وقد بذل المؤلفون وسعهم في إغناء الكتاب بالتدريبات الكافية (٤) .

ومن المحاولات في هذا الجيل كتاب النحو الشافي الذي وضعه محمود حسني ، وقد قصد بتأليفه إلى أن يصوغ النحو بلغة سهلة مأثوسة ، وأن يحتج للقواعد النحوية بشواهد غير متكلفة أو مصطنعة اغترفها من القرآن الكريم والشعر القديم ، ولكن الشعر المعاصر حظي من بينها بنصيب وافر، وذلك ليسهل على الطالب تعرُّف مفهومات النحو الأساسية (٥) .

وقد صُنِّف الموضوعات النحوية تصنيفاً قائماً على إدراجها في أبواب أشد انتفاء إليها ، مما ينفي عنها

(١) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك ، ٧٤ .

(٢) النحو الراني / مقال لعبدالقادر الجبيري ، حوليات الجامعة التونسية / العدد الثاني . - تونس : المطبعة الرسمية ١٩٦٥م - ٢٥٣ .

(٣) النحو المصنئ / محمد عيد ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٨٧م - المقدمة .

(٤) النحو الأساسي / أحمد مختار عمر وآخرون . - ط ١ . - الكويت : ذات السلاسل ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ - المقدمة .

(٥) النحو الشافي / محمود حسني مغالسة . - عمان : دار البشير ، ١٩٩١م - المقدمة .

الشرذمة والنشتت ، وإن كان ينبغي للمؤلف إدراج المنوع من الصرف في باب مناسب ، لا أن يفرد له موقعاً وحده .

وصاحب هذا المنحى في التيسير اتجاه آخر غربي أصحابه بزخرف الخدائنة ، فحاولوا تيسير النحو بوساطة التغيير في بعض أساسيات النظام النحوي ومن بينها الإعراب .

ومن المحاولات الأولى في هذا الاتجاه ما نادى به جرجس الخوري في مستهل هذا القرن ، إذ اعتدّ الحركات الإعرابية عقبة في طريق درس العربية ، سواء أكان ذلك على أواخر الكلمات المعربة أم الكلمات المبينة (١) .

وقد تعددت الدعوات إلى إقامة خطط التيسير في النحو على أساس التخلص من الإعراب فيما تلا ذلك من عقود . وكان من بين هذه الدعوات ما نادى به جبر صومط من أنّ الإعراب عرض من أعراض اللغة ، وأنه ليس من مقوماتها الجوهرية ، وهو يستدل على ذلك بوضوح المعنى عند الوقف ، أي عدم استخدام الإعراب (٢) .

ويرى قاسم أمين أن الإعراب مصدر لكلّ لحن يقع في قراءة العربية ، وأنّ الحلّ أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة ، منطلقاً من أنّ بعض اللغات الأوروبية واللغة التركية غير معربة (٣) .

ويقترح أمين الخولي عدم التقيد بمذهب واحد في مسألة يعينها ، ويرى أن يقام بناء قواعد النحو على لغات لا يستلزم استخدامها تغيير الإعراب ، كالأستناد إلى لغة تلزم الألف في المثني على نحو مستمر (٤) . وهو بذلك يلغي - على نحو غير مباشر - وجوهاً إعرابية أخرى مقررة ، كما أنّ هذه الدعوة تحمل في طياتها التخفف من الإعراب .

ويرى أنيس فريجة أنّ الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة ، وأنّ تركه دلالة على مواكبة تطور الحياة ، كما أنه يلمح إلى أنّ هذه الظاهرة لم تكن آخذة بناصية لغة العرب ، ولر كانت كذلك لما حدث اللحن (٥) .

ويذهب فريجة إلى أنّ العربية في وضع ازدواجي مع اللهجات ، وأنها ذات قواعد معقدة ، وعليه فإنها ليست جديرة لأن تكون لغة العلم ، وأن سبيل الخلاص من هذا الوضع أن يُستبدل بها لهجة عامية

(١) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك . - ط١ . - الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م - ٨٩ .

(٢) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، رياض قاسم . - ط١ . - بيروت : مؤسسة نوفل ، ١٩٨٢م - ٢٨٩ .

(٣) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك - ٩٠ .

(٤) هذا النحو / أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، يوليو ، ١٩٤٤م - ٥٦ .

(٥) نحو عربية ميسرة / أنيس فريجة . - بيروت : دار الثقافة ، ١٩٥٥م - ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣٠)

دون إعراب (١) ، وهو بهذا الحكم يتهج نهجاً غير علمي (٢) ، مع أنه من بين المحدثين الذين ينادون بأن تكون الأحكام مبنية على أساس علمي موضوعي .

والأغرب من ذلك أن فريجة يدعّر في كتابه (تبسيط قواعد اللغة) إلى التسهيل بتوجيه العناية إلى أحكام التراكيب ودراسة الجملة ، وتدريب التلاميذ على إنشاء جمل مقيسة على سنن العربية الفصيحة ، وهو أمر أوقعه في التناقض مع ما نادى به في كتاب نحو عربية ميسرة من إلغاء للإعراب (٣) .

ولست في حاجة إلى المظني في عرض هذه الدعوات التي قصدت إلى إقامة التيسير على أساس التخلص من الإعراب ، فهي ، في معظمها ، دعوات تتنافى ومبادئ علم اللغة الحديث ، إذ يكفي هنا أن أذكر أن أحدث التصورات في علم اللغة ، وهو النحو الوظيفي ، يرى أن المكونات في الجملة تكتسب حالاتها الإعرابية بتضافر ثلاث وظائف : التركيبية والدلالية والتداولية (٤) ، ولو كان الإعراب غير ذي أهمية ، لما أولاه النحو الوظيفي هذه العناية الواضحة .

ومما هو حرّى أن يُسَوّه إليه أن بعض الدعوات حاولت الغضّ من قدر الإعراب والطمع عليه باللجوء إلى أساليب يُنْضِي استخدامها إلى التخلص من كثير من قيوده . وكان من أبرز هذه الأساليب المناداة باصطناع لغة مخففة وسطي في التعليم والكتابة .

فيها هو ذا أحمد أمين يقترح - لنشر التعليم في أوساط العامة - لغة عربية خالية من الإعراب تكون وسطاً بين العامية والفصحى وصالحة لأن يُصاغَ بها الفن الأدبي على أشكاله وأنواعه (٥) .

وقد نادى باصطناع هذه اللغة الوسطى لفيف من الباحثين والأدباء (٦) كان من أبرزهم محمد كامل

(١) نحو عربية مُيسرة / أنيس فريجة ، ١٢٤ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٥م - ٥٩ .

(٣) وقد أشار إلى هذا التناقض بين هذين الموقفين لأنيس فريجة محمد الكار . انظر في ذلك كتابه :

المفتاح لتعريب النحو . - دمشق : المكتب العربي للإعلان ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ١٠١ .

(٤) انظر في هذا : الوظائف التداولية في اللغة العربية / أحمد المتوكل . - ط ١ . - المغرب : دار الثقافة ، ١٩٨٥م - ١٩ .

(٥) مستقبل الأدب العربي / أحمد أمين ، الثقافة / السنة السادسة ، رقم ٢٨٠ / ١٩٤٤م - ٢٢ .

(٦) يُذكر أن من بين هؤلاء الأديب المشهور تونيق الحكيم الذي اقترح استخدام ما يسمى باللغة الثالثة ، وقد وُصِفَتْ هذه الدعوة بأنها محاولة لإيجاد شيء ليس موجوداً .

العربية وعلم اللغة البيوي / حلمي خليل . - ط ١ . - الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م - ٨٦ .

ويعطي رشاد الحمزراوي هذا المستوى اللغوي طرفاً متميزاً من عنابته ، ولكنه يمثل لديه في لغة الصحافة التي يرى أنها

أدخلت على العربية من التعبيرات والأساليب ما لا يقل في أهميته عن لغة القرآن والشعر ، وقيلت كلمات وتراكيب أدت

معاني لم توضع لها من قبل ، كما أنها أغتت الفكر العربي بمعطيات اجتماعية وسياسية وثقافية ولغوية ، وعلى ذلك فهو

بَتَدَّهَا وثيقة لحينة جداً أسهمت إلى حد كبير في تطور لغة الأمة وفصاحتها . (العربية والحداثة أو الفصاحة فضاحات /

رشاد الحمزراوي . - ط ١ . - تونس : المعهد القومي لعلوم التربية ، ١٩٨٢م - ٢٧ ، ٤٢ ، ٥٠ .

حسين، وقد تجلّت ملامح هذه الدعوة في كتابه (اللغة العربية المعاصرة) وهو ما سأحدث عنه في موقع نال من هذا الفصل .

ومن أبرز المحاولات التي هجس أصحابها بالتخفف من قيود الإعراب دعوة ساطع الحصري ، وهو يلخص صعوبات النحو في نهج تبويب المباحث النحوية وطريقة تعريف المصطلحات ، ولكنه في نهاية المطاف يعزو هذه الصعوبات ، صراحة ، إلى سيطرة الإعراب على مظاهر اللغة وقلة الالتفات إلى جانب المعنى ومواطن الاستعمال (١) .

وبما يوحى بإيانه بهذه المقولة أنه يرى أن من بين طرق العلاج لمشكلات النحو العربي ، ومن بينها التيسير ، النظر إلى مباحث النحو والصرف نظرة خالية من الألف المخدر (٢) ، كما أنه دعا إلى تطعيم اللغة الدارجة بالفصحى للوصول إلى فصحي متوسطة معتدلة (٣) .

ومن أبرز ما انطوت عليه أنظار الحصري أنه نادى بتقسيم الكلمة تقسيماً جديداً ، يأخذ في الحسبان توسيع أقسام الفعل أسوة باللغات الأخرى .

ويذكر في هذا الصدد أنه قسم الكلمة إلى الأقسام التالية : الاسم ، والوصف ، والضمير ، والفعل ، كما جعل الفعل أقساماً أربعة هي : الماضي ، المضارع ، والأمر ، والمستقبل ، وسمى المركبات من مثل : كان يكتب ، أفعالاً مركبة .

وإلى جانب ذلك عاب ساطع الحصري على النحاة العرب أنهم قسموا الجملة إلى قسمين بالنظر إلى الكلمة التي تبدأ بها : فعلاً كانت أو اسماً ، وذهب إلى أن الجملة الفعلية هي التي تشتمل على فعل ، وأن الجملة الاسمية هي التي تخلو منه (٤) .

(١) آراء وأحاديث في اللغة والأدب / ساطع الحصري . ط ١ . - بيروت : دار العلم للملايين ، شباط ١٩٥٨م - ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ .

ومن الأمثلة على أن الإعراب يتحكم في ظواهر النحو العربي أن النحاة يعرفون الفاعل ، كما يذكر الباحث ، بأنه : (اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل) . وهو يرى أن يكفي بالقول : إنه (اسم يدل على الذي فعل الفعل) ؛ وهذا يعني أنه قصد استبعاد الإعراب . (آراء وأحاديث في اللغة والأدب - ٩٦) .

(٢) آراء وأحاديث في اللغة والأدب - ١١٠ ، ١١١ .

(٣) آراء وأحاديث في اللغة والأدب - ٤٤ .

وانظر : العربية الفصحى الحديثة / ستيفنش (ترجمة محمد عبدالعزيز) ، - القاهرة (١٨٤ - ١٨٥) .

(٤) آراء وأحاديث في اللغة والأدب / ١١٠ ، ١١١ ، ١٠٧ .

وانظر : العربية الفصحى الحديثة / ستيفنش (ترجمة محمد عبدالعزيز) - ١٨٤ ، ١٨٥ .

تجدر الإشارة هنا أن من المحتمل أن الحصري قد سبب الطريق - بهذا التقسيم أمام نحاة آخرين ، فأضاعوا إلى هذه التقسيمات صنوناً جديدة للكلمة ، ومن هؤلاء يعقوب عبدالنبي (١٩٤١ - ١٩٤٢) الذي قسم الكلمة إلى ما يلي : الاسم ، والضمير ، والمصدر ، والصنف ، والظرف ، والفعل ، والحرف وأسما الأفعال . (في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك ، ١٢٦ ، ١٢٧) ، كما يلاحظ أن هذا التقسيم الذي ابتدعه عبدالنبي هو تقريباً نفس التقسيم الذي =

(٣٢)

ولعل من يُحدِّق النظر في هذا التوجه يلاحظ أنه يكتشفه جانب من عدم الموضوعية ويتمثل ذلك في وصفه الالتزام بقواعد اللغة، ومن ضمنها قواعد الإعراب، بالإلغاف المخدر ، إذ إن ذلك ينفي العلمية التي يدعو إليها النحاة المحدثون ، كما يلاحظ أن الدعوة إلى اللغة الوسطى تنطوي على هروب من بعض قيود الإعراب ، الأمر الذي قد يؤدي إلى قطع الصلة بالنصوص العربية الأصيلة .

أما القول بأن تقسيم النحاة الكلمة إلى اسم وفعل وحرف تقسيم يعترده النقص ، فهو رأي مجانب للصواب ، ذلك أن الأقسام التي أضافها الحصري كالوصف والضمير وأقسام الفعل هي فروع ناجمة عن تقسيمات النحاة، ولا فرق بين تصنيفه وتصنيفهم سوى أنهم وسَّعوا مفهومات هذه الأقسام فجاءت شاملة لما انطوت عليه تقسيمات النحاة المحدثين ومن بينهم الحصري .

أما تقسيمه للفعل إلى أقسام فقد وردت كثيراً في كتب النحاة ، فقد ذكر النحاة - على سبيل المثال لا الحصر - أن السين تعيِّن الفعل للاستقبال ، وهذا يعني بداهة أن فعل المستقبل يتعين بإضافة السين إلى الفعل المضارع .

وإلى جانب هذا ثبتت الدراسات اللغوية الحديثة المتأخرة صحة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف ، وتوصي باحتذائه في اللغات التي لا تتبع قواعدهما كالمنغولية والروسية (١) .

أما تقسيم النحاة الجملة إلى فعلية واسمية حسب نوع الكلمة التي تبدأ بها الجملة ؛ فهو نابع من بنية الجملة العربية التي تبتدئ - في حالة الجملة الفعلية - بتركيب أحادي بالضرورة نواته الأساسية الفعل ، على أن يكون كل ما يليه من فاعل أو مفعول أو ظرف أو جار ومجرور تابعاً له . أما الجملة التي تبدأ باسم فهي ثنائية التركيب بالضرورة يكون فيها الاسم الأول مستقلاً ويكون ما يليه من فعل أو اسم خيراً له ، وعليه فإن العلاقة هنا علاقة إسناد إخباري لا علاقة تابع بمتبوع (٢) .

وليس صحيحاً ما يقوله بعض النحاة المحدثين من أنه لا فرق بين الجملتين (نام الولد) و (الولد نام) ، إذ إن الأولى تتضمن (خبراً ابتدائياً) يُلقى إلى خيالي الذهن ، في حين توحى الأخرى بخبر ليس ابتدائياً يؤكد صحة خبر سمعه المتلقي (٣) .

= أي به تمام حسان فيما بعد ؛ فقد قسم الكلمة إلى الميان التالية وهي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالئة (اسم الفعل) ، والظرف ، والأداة ، وأطلق عليهما مبانٍ التقسيم . انظر في هذا : اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان . - ط ٢ . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م - ١٣٣ .

(١) حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها / جعفر دك الباب ، مجلة المعرفة ، العدد ١٧٨ ، ١٩٧٦م - ١٠٥ .

(٢) المرجع السابق - ١٠٦ .

(٣) المرجع نفسه - ١٠٦ .

(٣٣)

على أن أهم ما يلفت الانتباه إلى نظرات الحصري هو أنها نظرات لا تنبع من تصور شامل للنحو ،
 مما يصعب معه أن تكون صالحة لبناء منهج عملي في تيسير النحو .

وكانت المناوأة بلغة مخففة متوسطة قياساً مشتركاً لمعظم الدعوات التي نادى بالغاء
 الإعراب أو التخفيف من بعض قيوده ، ومن النفر الذين نادوا بذلك أمين الخولي (١) ، وقد تراءى
 للخولي أن التلاميذ يقاسون مشقة كبيرة في دراسة النحو العربي ، وأن مبعث هذه الصعوبة يرتد إلى
 العوامل التالية :

– ازدواجية اللغة .

– اضطراب الإعراب .

– كثرة الاستثناءات وتعدد الأحكام في الكلمة الواحدة .

وقد أقام بيان خطته العلاجية على المعايير التالية :

– العودة إلى المنابع التي استقى منها النحاة أصولهم لعله يجد ما يدفع به الصعوبات الماثلة .

– اختيار ما هو أليق لمتطلبات الاستعمال الحديث .

– الاحتجاج لكل ما ورد أن القرآن قرئ به .

– أن اللغات على اختلافها حجة .

– أن الضرورة قد تنتضي المخالفة عن أصل من أصول النحو، وهو أمر لا يرى الباحث فيه أية
 غضاة .

– تقليل الاستثناءات ما كان ذلك ممكناً .

وعلى هدي من هذه المعايير رأى أن يجزي استخدام الأسماء الخمسة بالواو في الحالات الإعرابية
 جميعاً، وأن يتم تركيب المثنى بالألف دائماً ، وأن تتحقق صيغة جمع المذكر السالم بإلحاق الياء بها في كل
 حال ، كما احتذى على مذهب الكوفيين في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، ونادى بأن تكون الأعلام
 جميعها مصروفة ، وأن يستخدم المنقوص غير المقترن بأل بغير ياء جرياً على عادة من يسكن ياءه في النصب
 من العرب .

أما الأفعال الخمسة فقد ذهب إلى حذف نونها رفعاً ونصباً وجزماً مستنداً في ذلك إلى الآية (٢) :

﴿ قالوا ساحران تظاهرا ﴾ ، كما دعا إلى إلزام المضارع المعتل الآخر حرف العلة في حالة الجزم، متكناً على

(١) هذا النحو / أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، يوليو ١٩٤٤م / ٥٢ - ٥٥ .

(٢) القصص / ٤٨ .

ألم ياتيك والأنباء تنمي بما قالت لبون بني زياد

مع أن البيت من الضرائر الشعرية ولا يصح القياس عليه .
وليس صعباً أن يدرك المرء أنه نادى بذلك ليخلص النحو ، على حد تصوره ، من الاضطراب في الإعراب والاستثناءات الكثيرة .

ولا يخفى على الباحث المدقق ما في هذه الخطة من نقائص تتمثل في أن الخولي استند في بنائها إلى لُغَيَات لم يكتب لها الشيوخ والاطّراد ، ولا يعنى ورود لغية في القرآن أن هذه اللهجة مطردة ، ولعل الحكمة من ورودها كانت للإشارة إلى أنها لغة من لغات العرب وليس لإلزام المسلمين للحديث بها ، لأنه لو كان هذا هو العلة من وراء ذكرها ، لكان الأولى أن يلزم المسلمون باستخدام ما اطرده من اللغات النصيحة (العليا) . ولنفترض - كما قيل - أن اللغات على اختلافها حجة ، فالمنطق يقتضي أن نرجح منها ما اطرده على السنة العرب وليس ما استخدم على نحو نابذ .

ثم إن هناك أمراً غير متبول في هذه الخطة مؤداه الخروج على أصول النحو إذا كان التيسير يستلزم ذلك ، وهذا في رأبي يضع الباحث في تناقض واضح ، إذ كيف تتوافر الحجية في لغات نادرة ، ولا تتوافر في أصول نحوية متعارفة استخلصت من شواهد مطردة .

ومن الملاحظ الجديرة بالإنباه عليها أن الخولي اتهم النحو بالاضطراب من خلال لهجات نادرة مثل إعرابهم الأسماء الخمسة بالحركات القصيرة المعتادة كتقولهم (أبك) من المقصور الملازم للألف في الأحوال كلها ، ولا أرى الأمر كذلك ، فالأمر الطبيعي أن يحكم على نظام الإعراب بالاضطراب لو كان ذلك مظهراً مطرداً في معظم موضوعات الإعراب ، لا على لغيات اقتضتها الضرورة الشعرية (٢) .

ثم إن مما يؤخذ على الخولي أنه استند إلى العامية المصرية في إلزامه جمع المذكر السالم الياء رفعاً ونصباً وجرأ (٣) ، مع أن الموضوعية تقتضي ألا يعول على العامية في التعيد للغة الفصحى .

(١) الكتاب / بتحقيق عبدالسلام هارون (ج ٣) ، ٣١٦ .

يعلل النحاة عدم حذف الياء في الفعل يأتي - مع أنه مسبق بحرف الجزم - بأن الفعل رد إلى أصله للضرورة الشعرية ، والأمثلة على الرد إلى الأصل للضرورة كثيرة ، انظر ذلك في :

الخلافاً بين نحاة البصرة (رسالة ماجستير) ، عطا موسى ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٥م - ٤٣ .

(٢) ورد جانب من هذه الضرورات في :

كتاب سيبريه / تحقيق عبدالسلام هارون ، ج ٣/٣١٦ .

وانظر في ذلك :

الخلافاً بين نحاة البصرة (رسالة ماجستير) / عطا موسى جامعة اليرموك ، ١٩٨٥م - ٤٣ (هامش) .

(٣) هذا النحو / أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، يوليو ١٩٤٤م - ٥٧ .

(٣٥)

على أن مما يقلل من شأن هذه الخطة - إلى جانب ما سبق - أن التوجه الذي تنطوي عليه لم ينبع من نظرية متكاملة على صعيد التيسير ، بل اقتصر على ملاحظات جزئية لا تنفي بالغرض ، ولا تحقق التيسير المنشود ، كما أن صاحبها لم يضع خطته موضع التطبيق العملي ، فلم يؤلف كتاباً يحقق المعايير المنشودة في التيسير على وفق الخطة التي تبناها .

ومن محاولات التيسير التي نادت باصطناع لغة وسطى مخففة محاولة محمد كامل حسين التي سبأها بالنحو المعقول .

وقد نادى بتعليم جمهور المتعلمين الذين تقع أعمارهم بين (١٢ - ١٥) سنة لغة فصحي مخففة يكون من أبرز خصائصها عدم التمسك بالإعراب إلا في الحالات التي تكون غاية في الوضوح (١) .

ويذكر المؤلف أن ما أسفرت عنه محاولات التيسير السابقة عليه من نتائج لم تحقق ما كان مرجواً منها، وعليه فإنه يتتوي أن يقدم طريقة تبعث على الثقة بصحة ما يكتب وما يقرأ في هذا العصر ، وليس إعادة الحياة إلى الفصحى (٢) .

وهو بهذا يؤمن مثل غيره من الباحثين ، أن شكاة الدارسين من العربية مردّها إلى أمرين يتمثلان في طرائق التعليم المتبعة في تعليمها وصعوبة قواعدها .

ويقوم الباحث منهجه على أسس معينة تلخص في أنه يقصد إلى أن يكون النحو برامجياً ، أي تداولياً ، وأن هذه التداولية تعمل بوحى من المعنى ، وهو في رأيه ، الذي يحدث الإعراب ، لا العامل ، كما اعتقد النحاة القدامى (٣) ، ثم إنه لا يؤمن بالشعر مصدرأ من مصادر التعميد (٤) ، وهو إلى جانب ذلك لا يرى أن كل ما ورد عن العرب صحيح؛ لأن القول بصحة فكرة تقوم على افتراض مؤداه أن العربية تمكنت من العرب في ذلك الوقت ، إلى حد لا يسمح بالوقوع في الخطأ ، أمر غير مقبول (٥) وهو يرى أن بالإمكان إقامة قواعد للفصحى دون اللجوء إلى الأسس التي استند إليها النحو القديم (٦) .

على أن ما كان ينبغي لمحمد كامل حسين أن يتنبه إليه أن معايير الصواب والخطأ على نحو علمي لم تكن قد وضعت عند جمع المادة اللغوية حتى يتسنى لنا الحكم على صحتها ، وعلاوة على ذلك فقد كانت المادة اللغوية المجموعة هي مصدر التعميد لمعايير الخطأ والصواب ، مما يدل على أن ما جمع من مادة لغوية

(١) اللغة العربية المعاصرة / محمد كامل حسين . - ط ١ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦م - ٨٣ ، ٩٣ .

(٢) اللغة العربية المعاصرة / محمد كامل حسين - ٢٠ .

(٣) اللغة العربية المعاصرة / ٩١ .

(٤) اللغة العربية المعاصرة / ٢٦ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة / ٣٢ ، ٤٣ ، ٥٩ .

(٦) في نقد النحو العربي / صابر بكر أبو السعود . - القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٨م - ٤٢ .

كان متفتقاً وسلائق العرب ، على أقل تقدير .

وما يؤمن به الباحث أن القواعد النحوية متساوية في أقدارها من حيث قيمتها العملية ، وأن منها ما هو سليبي وما هو غير سليبي (١) .

ومن هذه المبادئ ينطلق المؤلف إلى نسج خيوط خطته لعلاج مشكلة النحر ، فيرى أن يتم تعليم جبهة المتعلمين ما بين سن (١٢ - ١٥) سنة لغة فصحي مخففة ، فيبدأ الطفل في مرحلة الدراسة بأدائها مثلاً بأعلى مراتب العامية ، ثم ينتقل بالتدرج إلى أعلى مراتب هذه الفصحي المخففة (٢) .

أما قواعد هذه الفصحي المخففة التي اقترحها ، فإحدى فيها ، وفقاً لما ألمع إليه ، أن تكون قابلة لأن يحيط الشادون ممن بلغوا سن السادسة عشرة بقواعدها على نحو يتمكنون به من صون ألتستيم من اللحن ، على حد قول الباحث (٣) .

وقد أسس الباحث بناء هذه القواعد على أن المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب ، وعليه فقد قرر أن الاسم يكون مرفوعاً إذا كان متحدثاً عنه أو خبراً متعلقاً به ، ويكون مجروراً إذا كان مضافاً إليه أو مجروراً بحرف جر ، ويكون منصوباً إذا كان تكملة (٤) .

وقد تناول قواعد الفعل ، ويتجلى أبرز ما نادى به في قواعد الفعل المضارع ؛ إذ ذهب إلى أن هذا الفعل يكون مرفوعاً إذا كان يقرر حقيقة . ويكون منصوباً حين يدل على أن الحدث غاية أو غرض ، وأنه يكون مجزوماً للدلالة على حدث ناقص (٥) .

ويقف في رأس النواص التي تعتور خطته أنه يرى أن يُستند في تدريس القراءة للتلاميذ قبل الثانية عشرة إلى العامية ، ومن المتعارف أن ما يتلقاه الطفل في هذه السن من معارف يصعب بل يستحيل محوه من الذاكرة ، وعليه فإن خطته تكرر العامية بدلاً من استخدام الفصحي المبسطة .

(١) اللغة العربية المعاصرة / محمد كامل حسين - ٦٦ ، ٧٩ .

(٢) اللغة العربية المعاصرة / ٨٣ ، ٨٨ ،

يوضح محمد كامل حسين كيفية اكتساب اللغة الفصحي المخففة ، فيذهب إلى أن تكون البداية بلغة عامية كالتي يتكلمونها ، فيتعلم الطفل أولاً عبارات من مثل : (إحنا لعبنا الكرة في حصة الألعاب) ثم تُطوّر إلى (نحن لعبنا الكرة في حصة الألعاب) في وقت تال . ويستمر الوضع على هذا النحو إلى ما بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة ، وهي الفترة التي تنتهي الخطّة أن يتعلم فيها جهور المتعلمين عربية فصحي مخففة .
اللغة العربية المعاصرة / ٨٣ .

(٣) المرجع السابق / ٢٠ .

(٤) المرجع نفسه / ٩٦ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة / ٩٧ .

(٣٧)

ويبدو أن دعوة (محمد كامل حسين) إلى استعمال مستويات اللغة المخففة التي نادى بها ، على النحو المتدرج المشار إليه ، يجعلها تتداخل تعليمياً ، فلا تعود اللغة بذلك محكومة بنظام واحد يحقق إبلاغاً سليماً ، ثم إن هذه المستويات المتبناة لا تمثل واقعاً موصوفاً ، بل هي من نسج خيال الباحث ، إذ من غير الممكن تصنيف اللغة إلى فصحي مخففة وفصحي عامة وعامية منقحة لتعذر وجود أطر واضحة تنماز بها تلك المستويات (١) .

ثم إن ما يقترحه الرجل من حذفات يُحل بتكامل النظرية النحوية العربية ، ويتمثل جانب من ذلك في دعوته إلى جعل المصادر كلها على وزن نصرٌ وخروج ، والاقتصار في جموع التكسير على الأشهر كأعمال وبصائر (٢) ، كما أن المؤلف وقع فيما نقد به النحاة العرب من إسراف في التعميد (٣) .

وما يؤخذ على الباحث أنه ينكر أهمية الشعر في التعميد ، إلا أن يكون الشعر المقصود هنا هو الشعر الذي تكتنفه الضرائر ، وحتى هذا الشعر ، فقد وجد من النحاة على اختلاف العصور من استند إليه في النظر النحوي .

ثم إن الباحث يريد أن يقيم خطته على أسس تغاير أسس النحو العربي ، ومع ذلك نجدته يتكىء على قواعد النحاة في استكمال بناء خطته ، فالفعل يرفع إذا كان يقرر حقيقة ، وينصب إذا دل على غاية أو غرض ، ويجزم حين يدل على حدث ناقص ، كأن يكون نفيًا في الماضي نحو (لم يكتب) أو فعل أمر (٤) . والأغرب من ذلك أنه يستخدم هذه القواعد على أنها قواعد للغة الوسطى التي نادى بها ، وهذا إلى جانب الملاحظ السابقة ، جعل من خطته خطة غير عملية .

وتتنوع المحاولات في مجال تيسير النحو ، فيظهر اتجاه نحو اصطناع المنهج التربوي في الدرس النحوي التعليمي ، ومن بواكير ما وضع على هدي من هذا المنحى كتاب (النحو الواضح) لعلي الجارم ومصطفى أمين ، وكان ذلك في بداية الربع الثاني من هذا القرن .

وقد أسس المؤلفان ببيان الكتاب على طريقة الاستنباط ، وهي طريقة تستند إلى عرض الأمثلة وشرحها ولغت نظر الدارس إلى مواطن الظاهرة النحوية المتصودة ، على أن يتم ذلك بالتدرج حتى الوصول إلى القاعدة (٥) .

(١) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ٤ . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨م - ٤٦ .

(٢) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي - ٤٦ .

(٣) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي - ٤٦ .

(٤) في نقد النحو العربي / صابر بكر أبو السعود . - القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨م - ٤٣ .

(٥) في إصلاح النحو العربي / مبروك - ٧٣/٧٢ .

وقد خَلَفَ هذا النهجُ أصداءً واسعةً في هذا الصدد ، إذ إن كثيراً من المؤلفين حدوا حدوه في وضع كتبهم حتى يومنا هذا .

ومع دوران عجلة الزمن ينضاف إلى هذا النهج بعد جديد مؤداه أن من تبوه قرنوا كثيراً من القواعد بصور توحى بالغرض المقصود (١) ، ولعمري إن هذا الاتجاه يجدي كثيراً على المبتدئين في مجال تعلم النحو. وتزداد تجليات هذا النهج وضوحاً حين يتوجه اهتمام مريديه - في سبيل التوصل إلى القواعد النحوية - إلى تأليف قصة تخدم الغرض مع الأخذ في الحسبان أن يشتمل كل جزء منها على تشكيلة لغوية تصلح مقدمة لقاعدة معينة ، فإذا ما ثبتت القاعدة أخذ عليها التلميذ بعض التمرينات (٢) ، ومن الأمثلة على ذلك كتاب (تيسير النحو) لعبدالعزیز القوصي (القاهرة ١٩٤٩) .

ولعل هذه المحاولة كانت بدايةً للاتجاه نحو تدريس القواعد من خلال النصوص الذي شكل معلماً بارزاً من معالم تدريس النحو في كثير من أوطان العالم العربي في أوقات لاحقة .

وحرري بالذكر أن هذه الطريقة ، وأعني بها تدريس القواعد عن طريق النصوص ، تقوم على عرض نص يمثل القواعد النحوية المقصودة ، لثم مناقشته ومن ثم استنباط القواعد من خلاله ، على أن تكون النصوص التي يتم اختيارها نصوصاً حية ، يجري فيها تمثيل القواعد النحوية المطلوبة تمثيلاً وظيفياً محكماً .

إلا أن هذه الطريقة تعترضها بعض العقبات التي تتجلى في أن النص الواحد قد لا يغطي القواعد المطلوبة ، فتتم الاستعانة بنصوص وأمثلة أخرى تكون سبباً في تطويل الدرس (٣) ، كما أن الأمر يستلزم متابعة متأنية وحصرًا تراكمياً للنصوص قد لا يسعف الوقت في توفيرها (٤) .

وقد وضعت كتب نحوية كثيرة على أساس هذا المنحى ، لعل من أبرزها كتاب (النحو العربي من خلال النصوص) الذي وضعه عبد الوهاب بكر وآخرون (١٩٨٤م) (٥) .

ويظل النظر في النحو التعليمي همماً يشغل أذهان الباحثين فيحفظهم على التفكير في نهج أخرى لتيسير تعلم النحو . وهكذا ينادي بعض هؤلاء الباحثين بتبني نهج آخر في هذا الصدد وهو الأسلوب الخلدوني الذي يقتصر على الشواهد دون القواعد ، أي يسارُ فيه من الشاهد إلى الاستعمال ، فيقاس

(١) في إصلاح النحو العربي / ٧٤ .

(٢) تيسير النحو (المقدمة) / عبدالعزیز القوصي . - القاهرة ١٩٤٩م - ٦ .

(٣) قواعد اللغة العربية للصف التاسع (ج ١) / تأليف نهاد الموسى وآخرين . - ط ١ . - عمان : المديرية العامة للمناهج ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م - ٩ .

(٤) قواعد اللغة العربية للثاني الثانوي / نهاد الموسى وآخرون . - ط ١٢ . - (المقدمة) .

(٥) النحو العربي من خلال النصوص / عبد الوهاب بكر وآخرون . - تونس : الشركة العربية للتوزيع ، ١٩٨٤م .

الكلام بعضه على بعض لا على أحكام مجردة ، ومن أوائل من نادى به خليل السكاكيني (١) ، ويعود إطلاق (الأسلوب الخلدوني) على هذا المنحى لاتكائه على منولات ابن خلدون في تنمية الملكة القائمة على حفظ النصوص الأدبية وعدم اللجوء إلى حفظ قواعد النحو (٢) .

ونادى بمثل ما نادى به السكاكيني الشيخ محمد عرفة في كتابه (مشكلة اللغة العربية) الذي صدر في القاهرة عام ١٩٤٥ م (٣) .

وقد خَلَفَ هذا الاتجاه أصداءً في نفوس كثير من اللغويين العرب ، فألح عمر الأسود إلى أن حصول الملكة اللغوية يتم بالممارسة التي تشمل الإنجاز اللغوي بنوعيه : الشفاهي والكتابي ، أي الاستعمال المكثف للغة في المدرسة وخارجها ، كما يلزم بأن أنظار ابن خلدون في هذا المجال تستطيع ترسيخ هذه الملكة إذا ما أحسن المعلم استخدامها (٤) . وهو يدل على نجاعة هذا الأسلوب بالنجاح الذي حققه معهد بورقيبة للغات الحية في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها ، إذ يعزو هذا النجاح إلى تطبيق المعهد لطريقة ابن خلدون (٥) .

ويبدو أن هذا المنحى الذي يستند إلى تعليم النحو في ظل اللغة قد راق عدداً ليس بالقليل من الباحثين ، ولكن ما تَبَنَّوه من خطط لوضعه موضع التطبيق كان يتفاوت من باحث لآخر .

فيها هو ذا علي النجدي ناصف يرى أن يُعَدَّ المعلم لتلاميذه أساليب مختارة أو نصوصاً تمثل القواعد التي ينوي التطبيق عليها ، ثم يقوم بمناقشة التلاميذ شفويّاً مذكراً بالقواعد المطلوبة ، ثم ينتقل بعدها إلى

(١) يذكر السكاكيني أن لتعليم النحو ثلاثة أساليب : الأسلوب الأندلسي الذي يجمع بين القواعد والشواهد ، وهو يسار فيه إما من القاعدة إلى الشاهد ، وإما من الشاهد إلى القاعدة ، وإن الفائدة في شواهد لا في قواعد . والأسلوب المغربي الذي يقتصر على القواعد دون الشواهد ، وقد كان هذا الأسلوب كثير الشيع إلى الزمن الأخير . والأسلوب الخلدوني المشار إليه في المتن .

(حاشية على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة / خليل السكاكيني . - القدس : مطبعة بيت المقدس / ١٩٣٨ - ٥ ، ٦) .

(٢) المرجع السابق - ٦ .

- مقدمة ابن خلدون . - بيروت : دار القلم ، ١٩٨١ م - ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٣) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل / عبدالعزيز عده أبو عبدالله . - ط ١ . - طرابلس (ليبيا) : منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع / ١٣٩١ هـ / ١٩٨٢ - ٩٤٨ .

(٤) مفهوم الفصاحة وأثره في تدريس اللغة العربية / عمر الأسود ، مجلة الحياة الثقافية ، العدد ٤٠ . - تونس : وزارة الشؤون الثقافية ، ١٩٨٦ - ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) المرجع السابق - ١٠٢ .

* وما هو حَرَى أن يشار إليه أن معهد بورقيبة للغات الحية يتبنى طريقة ابن خلدون في تعليم اللغة العربية ولاسيما مبدأ التكرارات الثلاثة ، وذلك يعني أن يتدرج المعلم في تناول المسائل المقررة في ثلاث مراحل ، على أن يؤدي ما ينجزه في كل مرحلة إلى تهيئة التلاميذ للمرحلة التالية في ظل مراعاة طاقاتهم الذهنية واستعداداتهم .

المرجع السابق - ١٠٢ .

(٤٠)

مرحلة التطبيق الكتابي لتكون بمنزلة تطبيق على التطبيق الشفهي (١) ؛ وذلك يعني بدهاءة أن التلميذ سيحفظ كثيراً من النماذج التي تمثل القواعد من خلال ذلك التحوار مما يعين على تمثل القواعد وترسخها .
ولكن هذه الخطة تبدو أكثر اتساقاً وأقرب إلى النهج العلمي عند عبدالحמיד حسن الذي يرى أن يسير تدريس القواعد على نهج إنشائي لغوي يتم احتداؤه في ظلّ تعليم اللغة ، وإدمان تكرار عباراتها بما يحقق المقاصد المرجوة ، على أن تكون الأمثلة والشواهد مما يناسب المتعلمين ويتصل بعقولهم (٢) .
وهو يرى أن يتمّ تحوير الأنماط اللغوية على أساس ما يقومّ السنة التلاميذ ويأخذ بأيديهم في استخدام اللغة استخداماً مجدياً (٣) .

أما الخطة التي تبناها الباحث لتحقيق أفكاره النظرية فتتلخص فيما يلي :

- أن يتلقى التلميذ - بادئ ذي بدء - موضوعات تطابقية .
- أن يتلقى ، في مرحلة تالية ، موضوعات لغوية : اشتقاقية أو صرفية .
- أن يعقب ذلك تعلم موضوعات إعرابية .
- وفي مرحلة تالية يتلقى التلميذ موضوعات تتصل بترتيب الكلمات في الجمل من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف .
- وفي نهاية المطاف يجري تعليمه الأساليب النحوية مثل نعم وبئس والتعجب والإغراء والتحذير (٤) .

وهو يرى أن يجري تنفيذ هذا النهج بأن يعرض المعلم العبارات المُتمثلة للمفردات النحوية، ليقوم التلميذ بالنسج على منوالها، أو إبراز ما يعرض - خلال تدريس اللغة - من عبارات تمثل القواعد أو الأنماط اللغوية وتمهيد السبيل أمام التلميذ لتعلمها بالمحاكاة والتكرار (٥) .
ويلاحظ هنا أن الخطة لم تحدد المرحلة التي تطبق فيها ، كما أنّ البدء بموضوعات صرفية أو اشتقاقية ولاسيما في المراحل المبكرة يشق على التلميذ ، والصحيح أن البدء يجب أن يكون بتعلم العبارات التي ينسج المتعلم على منوالها ، ولا بأس في الإشارة إلى الاشتقاق والصرف بعد ذلك .
ومن اعتقد هذا الاتجاه محمد عزيمة ، فقد نادى بما أسماه (تأديب تعليم النحو)، وقد أقام خطته على

(١) من نضاي اللغة والنحو / علي النجدي ناصف ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر بالجميلة ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧م - ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) القواعد النحوية مادتها وطريقتها / عبدالحמיד حسن ، القاهرة : مطبعة العلوم ، ١٩٤٦م - ٣٦ ، ٦ ، ٨ .

(٣) القواعد النحوية مادتها وطريقتها / ٢٣ .

(٤) القواعد النحوية مادتها وطريقتها / ٢٧ ، ٣٢ .

(٥) القواعد النحوية مادتها وطريقتها / ٣٦ .

إمداد دارس النحو بذخيرة أدبية رائعة قوامها أصفى العبارات وأجمل الأساليب تتمثل فيها القواعد النحوية الضرورية ، على أن تترك المسائل القائمة على الحجاج والخلافات النحوية في أماكنها ، يرجع إليها من أراد ، ويتحصل ما نادى به على المقصودين التاليين (١) :

- وضع كتاب يجمع رؤوس مسائل النحو ، ويبين مواضعها في جميع كتب النحو لييسر على المعلمين والدارسين في المرحلة الجامعية طريق الرُصلة إليها .

- وضع كتاب تعليمي يجمع كل القواعد التي لها صلة بسلامة الأساليب وتعتد ضرورة في استقامة الألسن والأقلام ، على أن يُعد لكل باب من أبواب النحو ذخيرة أدبية تُرّة تفتح مغاليق تلك القواعد وتعين على تمثلها وحفظها .

ومع أن عزيمة أفصح أنه قصد بهذه الخطة الدارسين في المرحلة الجامعية إلا أنني أرى أن المقصد الثاني من الخطة يصلح لمرحلة ما قبل الجامعة إذا أقيم على هدي منه كتب يُراعى فيها ، عند الاختيار ، عنصرا التدرج والمستوى الصني (٢) .

ومن أنهجوا سبيل تيسير النحو بالانكاء على مبدأ تأديب النحو أو تأديب درس اللغة تمام حسان وقد أرى دعائم خطته في التيسير على أنظار لغوية حديثة ، ولهذا آثرت أن أعرض لها عند الحديث عن الأنتظار والمحاولات التي استندت - في تيسير النحو - إلى علم اللغة الحديث .

وأبرز الاتجاهات التي قصدت إلى تيسير النحو على المتعلمين هو المنحى الوظيفي الذي يسعى - في أصل القصد منه - إلى توظيف النحو في تسهيل عملية التواصل ، أما الوظيفة الجديدة فتضيف إلى هذا البعد بُعداً آخر يتمثل في الجانب التداوي للغة ، ويظهر ذلك بجلاء في أعمال أحمد المتوكل ، كما سيوضحه الفصل السادس .

ويسمى الاتجاه الأول إلى تسليط الأضواء على الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في الكلام ، والتأكيد على وظيفة الكلمة فيها ؛ وقد اعتد أصحاب هذا المنحى المعنى أساساً للضبط ، وقسموا الجملة إلى مسند ومسند إليه (٣) . وسموا بقية أجزائها مكملات ، كما أطلقوا على التعبيرات الخاصة التي نطقها العرب على الصورة التي نحفظها ونقيس عليها أساليب (٤) .

(١) النحو بين التجديد والتقليد / محمد عضيمة ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) المرجع السابق - ١٠٤ .

(٣) ويبدو أن أصحاب هذا المنحى اتبعوا نهج الأتدمين في هذا التقسيم وسنيم سيوييه . انظر الكتاب (بتحقيق هارون) - ٢٣/١ .

(٤) العربية الفصحى الحديثة ، بحوث في تطور الألفاظ والأساليب / ستيفن ، ترجمة وتعليق محمد حسن عبدالعزيز . - ط ١ . - القاهرة : - ص ٢٠٨ .

وأبرز المحاولات في هذا الاتجاه محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو .
وتتلخص مقاصد هذه المعالجة في أن يُدرَس النحو ، على أساس المعنى ، توخياً لدراسة أحكام نظم
الكلام وما يتعلق به من ظواهر كالترديد والتأخير والنفي والإثبات والتوكيد .
وهو إلى - جانب ذلك - يرى أن تجري هذه الدراسة بمعزل عن تلك الفلسفة الكلامية التي استند
إليها النحاة في أحكامهم (١) .

ويبدو - من هذه المقاصد - أنه كان يشعر بأن صعوبة النحو نابعة من القواعد القسرية التي فرضت
عليه. وأساليب ترصيفها ، فقصده إلى تغيير سناجح التداول ، وأنه - بعد معاناة لدرس النحو استمر مخاضها
زماً طويلاً - ذهب إلى أن ما يجب أن يحكم الدرس النحوي يتمثل في المعايير التالية (٢) :

- علامات الإعراب دوالٌ على معان ، وليست - كما زعم النحاة - أثراً يجلبه العامل ، فالرفع علم الإسناد ،
والجر علم الإضافة ، والفتحة ليست بعلم على الإعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،
وهي بمنزلة السكون في لغة العامة ، وأن التنوين علم التذكير (٣) .

- وما دامت حركات الإعراب دوالٌ على معان يقصدها التكلم ، فهي - في رأي المؤلف - من عمل المتكلم
نفسه ، وليست معمولات لعوامل ، وهو بذلك يقوض دعائم نظرية العامل (٤) .

وقد يتساءل المرء عن مواطن التيسير النحوي في هذا التحديد للوظائف الإعرابية ، ولكن نظرة
لساحة إلى تصنيف لأركان الجملة من شأنها أن ترسم ملامح إجابة شافية عن هذا التساؤل . فهو - بوحى
من هذه الوظائف - قسم الجملة إلى مسند إليه ومسند ، فاجتزأ بالمسند إليه عن الفاعل والمبتدأ ونائب
الفاعل ، كما اجتزأ بالمسند عن الفعل والصفة والخبر (٥) .

وقد حاول - في سعيه الحثيث للاستدلال على الصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى - أن ينتزع بعض
الموضوعات من أبوابها التي عرفت بالانتساب إليها وأن ينسبها إلى أبواب أخرى ، فذهب إلى أن يأخذ
عطف النسق حكم المعطوف عليه ، وألا يتبع النعتُ السببي المنعوت في إعرابه إلا إذا كانا متفقين تعريفاً أو

(١) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى . - القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩م - ٣ ، ٢٨ .

(٢) إحياء النحو - ٧ .

(٣) المصدر السابق - ٤٩ ، ٥٠ ، ز .

(٤) المصدر نفسه - ٥٠ .

يُنظر كذلك : في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك . - ط ١ . - الكويت : دار القلم ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م - ١٠٢ .

(٥) إحياء النحو - ٥٣ .

(٤٣)

تكثيراً ، على أن يكون ذلك إعراباً بالمجاورة ، واستغنى بيدل الكل عن عطف البيان (١) . كل ذلك لتقليل التفريعات والاكتفاء بها لا يثقل كاهل الدارس .

ومن المنطلق نفسه وأعني به التيسير وتكثيف الموضوعات الكثيرة تحت مسميات قليلة ، اعتد المنصوبات مكملات للجمل وأطلق عليها اسم التكملة . وفي هذا يقول ما نصه (٢) :

« وكذلك يصيرون إليه (أي النصب) حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً ، تقول خرج زيد وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع . فاذا كان الحديث عن واحد وكان الثاني من تكملة الحديث ، تحول داعي الرفع عنه فنصب ، وقلت : خرج زيد وعمراً . ثم يزيد الأمر وضوحاً حين يقول (٣) : فإنه لم يكن من داع إلى الرفع فدخلت الكلمة في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب » .
ولعل ما دعاه إلى ذلك هو أنه لم يعتد الفتحة علامة إعراب ، وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب ، فكان عليه أن يثبت هذه المقولة ، فاتجه إلى التماس ذلك في مقولة بديهية مؤداها أنه إذا لم يكن هناك داع إلى رفع أو جر ، دخل الاسم في باب النصب ولعل مما أغراه بهذا ما ورد عن العرب من أنهم كانوا - عند اختلاط الأمر عليينم في إعراب كلمة - يفرعون إلى النصب (٤) .

ومن الأمور الخطيرة التي ألمع المؤلف بضرورة العناية بها دراسة الجملة العربية وما فيها من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيره ، وقد ألمح إلى ذلك في معرض حديثه عن (مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت ٢٠٨هـ) ، مشيراً إلى أهمية ذلك في الكشف عن علل الإعراب ، وأن النحاة شغلوا عن هذا المنحى في دراسة العربية بدراسة كتاب سيويه (٥) .

(١) إحياء النحر - ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٢٣ .

يرى إبراهيم مصطنى أن العطف ليس إتباعاً ، وإنما هو كما قال سيويه : إشراك وتشريك .
ينظر : كتاب سيويه (ج ١) ، تحقيق عبدالسلام هارون . - ط ١ - بيروت / عالم الكتب ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٩ م - ٤٢١ .
فاذا قلنا جاء زيد وعمرو ، فإن عمراً شريك في الحكم لزيد ، وعليه فإنه مستند إليه لا معطوف .
أما بالنسبة للنعت السببي فهو يتكئ على تفسير ابن جنى للمثال المشهور : جحرُ ضَبٍّ ، ومؤداه أن أصل المثال : هذا جحرُ ضَبٍّ خرب جحره ، فحذفت كلمة جحره وأعربت (خرب) على المجاورة ، وهكذا يعطى ما يسمى بالنعت السببي إعراباً ما قبله على المجاورة لأعلى أنه نعت سببي . (الإحياء - ١٢٥) .
ويعتد المؤلف عطف البيان بدل كل ، لأنه لا يرى فرقاً بينها ، مستنداً في ذلك إلى رأي الرضي الذي يستدل على رأيه بكلام سيويه .

(انظر الكافية في النحو لابن الحاجب (ج ١) ، شرح الاسترأباضي . - ط ٢ - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م - ٣٣٧ .

(٢) إحياء النحر - ٩٨ .

(٣) إحياء النحر - ٩٨ .

(٤) طبقات نحول الشعراء / محمد بن سلام الجمحي ، شرح محمود محمد شاكر . - القاهرة : دون تاريخ ، ١٩ .

(٥) إحياء النحر - ١١ .

ويبدو أنه أفاد - فيما ذهب إليه من حمل المبنى على المعنى - من آراء الفراء (١) وعبد القاهر الجرجاني (٢) ، وأنه احتدى - في المناادة بهدم نظرية العامل - نهج ابن مضاء القرطبي (٣) .

ويؤخذ عليه هنا أنه حصر معاني النحو في معنيين هما : الإسناد والإضافة ، وألغى معنى ثالثاً هو المنعولية ، وهو معنى أثبت علم اللغة الحديث أنه ينطوي على وظائف تركيبية (كالمفعول به) ، ووظائف دلالية (كالمفعول فيه) ، ووظائف تداولية كالمفعول المحور الذي يتوسط بين الفعل والفاعل ، كما في نحو قابل التلميذ مدير المدرسة ، فلا يكون مقبولاً ، بعد ذلك ، أن يلغى هذا المعنى ، وأن يقال بأن استخدام الفتحة نابع من كونها حركة مستحبة وحسب .

وعليه فإنه لا يعقل أن يلجأ العرب في باب المنصوبات إلى الفتحة لمجرد أنها حركة خفيفة مستحبة ، بل لابد أن يكون الدافع إلى استخدامها - على الأعم الأغلب - هو معنى المنعولية .

وحين نُقِلَ النظر فيما استند إليه في المناادة بإلغاء نظرية العامل نلاحظ أن الدعاوى التي أقام عليها هذه النظرة تفتقر إلى شيء من النظر الدقيق ، فهو يرى أن النحاة أضعوا معاني الكلام بإقامتهم صرح النحو على أساسها (٤) ، والواقع أن ما تقوم عليه هذه النظرية من تقدير وتأويل لا يمكن أن يستقيم إلا بالنظر إلى المعنى ، إلا إذا كان صاحب الإحياء قد قصد هذا الجانب من النظرية الذي أغرق فيه النحاة في استخدام العلل الشوازي والثالث ، وأسرفوا فيه على أنفسهم في استخدام المنطق ، وهو جانب لا يخدم الدرس النحوي بل يزيده تعقيداً وغموضاً .

أما أن يعمل فعل في اسم، أو اسم في اسم، أو حرف في اسم أو فعل، فذلك أمر لا غبار عليه ، والأصل ألا يترآكب الكلام إلا إذا قامت علاقة من نوع ما بين أجزائه (٥) ، يستوي في ذلك أكانت تلك الأجزاء مقدرة أو مغلوبة .

ومن اللافت للنظر أن ذلك التقسيم اضطر صاحب الإحياء إلى أن يعتد اسم إن مرفوعاً ، حتى لا يخالف عن الأصول التي انطلق منها ، ومن بينها أن الضمة علم الاسناد ، مؤولاً هذه الكثرة الكاثرة من

(١) العربية وعلم اللغة البيري / حلمي خليل - ٦٣ .

(٢) إحياء النحو - ٢٠ .

(٣) العربية وعلم اللغة البيري / حلمي خليل - ٦٣ .

(٤) إحياء النحو - ٣٧ .

(٥) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة / محمد عرفة . - مصر : مطبعة السعادة - ١١١ .

الأمثلة التي ورد فيها اسم إن منصوباً بالحَمَل على التوهم (١) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن إبراهيم مصطفي قد لجأ - في معرض الاستدلال على أن اسم إن منصوب على التوهم - إلى ضروب من التأويل تفوق ما كان يستخدمه النحاة القدامى ، فتعارف بذلك ما عابه على هؤلاء النحاة .

ثم إن صاحب الإحياء بجعله الضمة علم الإسناد أغفل كلمات مرفوعة لم يكن القصد من رفعها أن يُسندَ إليها مثل المنادى (٢) وهنا أيضاً يعود إلى التمحُّل ثانية في إثبات التوجه إلى رفع المنادى في بعض أحواله (٣) .

ويصف تمام حسان هذا الفهم للحركات الإعرابية بأنه فهم قاصر مبهم لأنه يقصر فهم الإعراب على العلامة الإعرابية وحسب ، مع أنها ليست سوى قرينة واحدة من قرائن فهم الإعراب ، بل إن الإسناد نفسه هو قرينة أخرى من هذه القرائن (٤) .

ومن مظاهر القسر لتواعد اللغة ضمن هذا التصنيف أن النظر إلى الفعل على أنه مسند يضع المرء - حين يفتح هذا الفعل خبراً - في حيرة ، أيجعله مسنداً إلى المبتدأ أم يسنده إلى الضمير المستكن في ذات الفعل ، وعليه فقد أصاره ذلك إلى إهمال الضمير المستتر في مثل الولد يكتب ، وجعل الضمائر في مثل (الأولاد كتبوا) علامات للنوع والعدد حسب ، وليست أسماء كما كان متعارفاً لدى النحاة القدماء (٥) .

ومن أصوله التي أبلغته إلى التأويل غير السليم قوله (التوين علم التنكير) وقد اتكأ في ذلك على مقولة ابتدئها مؤداها أن (الأصل في العلم ألا يُنَوَّن ، ولك في كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير) (٦) .

ولكن استقراء الشواهد النحوية يثبت أن هناك كثيراً من الأمثلة التي وردت فيها أعلام متونة ، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى (٧) : (صمّد رسول الله والذين آمنوا معه أشداء على الكفار ، رحماء بينهم) .

(١) في إصلاح النحو العربي / مبروك - ١٥ .

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي / علي أبو المكارم (ج ١) . - القاهرة ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م - ١٣١ .

(٣) يذهب إبراهيم مصطفي إلى أن المنادى قد ضم في بعض أحواله لثلاث يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً في حالة النصب (الإحياء - ٦٢) ، لكن ما يدفع هذا الظن أن المنادى مرفوع في مثل قولنا: يا أيها الرجل ، مع أنه لا خوف هنا من التباس الإضافة بسبب تعذر مد الصوت بسبب اتصال هذا المنادى ، وهو أي ، بالهاء ، وهذا يجوز دون توهم إضافته إلى ياء المتكلم .

النحو والنحاة بين الأزهري والجامعة / محمد عرفة . - القاهرة : مطبعة السعادة - ١٣١ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان . - ط ٢ . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م - ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٥) في اللغة العربية ودراساتها / محمد عيد . - القاهرة عالم الكتب / ١٩٧٤م - ٢١٥ .

(٦) إحياء النحو / ١٧٩ .

(٧) الفتح / ٢٩ .

إذ نلاحظ أن العَلَمَ (محمداً) قد ورد منوناً دون أن يتضمن معنى من معاني التنكير ، والشواهد على ذلك كثيرة .

وخلاصة القول هنا أن من يتدبر الأنظار التي وردت في كتاب الإحياء يلاحظ أن بعضها يفتقر إلى الدقة ومخالف لواقع اللغة الذي ظهر جلياً من خلال هذا العباب الزاخر من الشواهد اللغوية والنحوية . على أن هناك أمراً حرياً بالإشارة إليه وهو أنني لم أقصد إلى استقصاء كل أنظار الباحث ، واكتفيت في تناول أنظاره ، بما يسمح بإلقاء الضوء على الأسس العامة التي أقام عليها بنيان كتابه .

ومن الملاحظ أن آثار التفكير اللغوي الحديث ظاهرة في الكتاب ولكنها لا تأخذ بيد البحث نحو نظام أو نموذج جديد (١) .

لكن الحقيقة الناصعة أن الكتاب محاولة جريئة في الاستدراك على النحاة القدامى ، وهو يعد فتحاً في هذا المجال ، وقد استمرت كثير من الآراء الواردة فيه ضاربة في أغوار الدرس النحوي الحديث لفترة طويلة .

ومن محاولات التيسير في مجال النحو التعليمي التي احتذت سنن إبراهيم مصطفى تقرير لجنة وزارة المعارف المصرية الذي صدر عام ١٩٣٨ م ، تلك اللجنة التي كان صاحب الإحياء أحد أعضائها . وقد أجملت اللجنة العوامل التي جعلت من النحو أمراً يستشكله الشادون في ثلاثة أمور :

- فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعملوا ، وأن يسرفوا في الافتراض والتعليل .

- إسراف في القواعد ينشأ عنه إسراف في الاصطلاحات .

- إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب .

وقد وضعت اللجنة - توجيهاً للتخفيف من آثار هذه العوامل - موجهات للتيسير تتمثل في أن تعلم اللغة نفسها أولج في النفوس من درس قواعد النحو والبلاغة ، ولا بد لتحصيل ذلك من الاستماع لها والتحدث بها ولاسيما في المدرسة .

وهي إلى جانب ذلك ترى أن تأخذ من مذاهب النحاة القداماء ما هو أقرب إلى الحدائث على أن يكون التغيير ، فيما أثر عنهم من أصول ، في حدود ضيقة (٢) .

(١) علم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ٦٦ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية . - القاهرة ، المجلد السادس - ص ١٩٣ .

وكذلك : حاشية على تقرير لجنة النظر في تبسيط قواعد الصرف والنحو والبلاغة/ خليل السكاكيني . - ط . - القدس :

مطبعة بيت المقدس ، ١٩٣٨ م - ٩ .

وبعد دراسة مستقصاة لما كان شديد التفاق من آراء في التيسير - في تلك الحقبة ، وضعت اللجنة

المقترحات التالية (١) :

- الجملة العربية تتكون من جزأين أساسين هما : الموضوع والمحمول .
- يُسمى الجزء الباقي من الجملة ، باستثناء المضاف إليه ، تكلمة وينسحب ذلك على المفعولات ، فيكون المفعول المطلق تكلمة لتأكيد الفعل أو بيان نوعه ، والمفعول فيه تكلمة لبيان الزمان أو المكان ، والمفعول لأجله تكلمة لبيان العلة ، والمنعول به تكلمة لبيان المفعول ، والحال تكلمة لبيان الحال ، والتمييز تكلمة لبيان النوع .

- إلغاء الإعرابين التقديرية والمحلي في المقصور والمنقوص كالفتى والقاضي .

- أن يكون لكل حركة إعرابية لقب واحد في الإعراب وفي البناء ، وأن يُكْتَفَى بالقباب البناء ، وهي الضم ، والفتح ، والجر ، والسكون .

- الاستغناء عن القول بنبابة الحروف الفرعية عن الحركات (العلامات الأصلية في الإعراب) ، مع الإبقاء على الفكرة التي مؤداها أن الأسماء الخمسة تعرب بالحركات الثلاث ممدودة ، وأن المثني يعرب بألف ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجرأً ، وأن جمع المذكر السالم يعرب بواو ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجرأً .
- إلغاء الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً .

- دراسة بعض الصيغ - كالتعجب والتحذير والإغراء - على أنها أساليب ثابتة .

- حذف باب الإعلال والإبدال ، والاكتفاء من الصرف بتصريف الفعل وصوغ مشتقاته وبالثنائية والجمع .
وقد أوسع الباحثون هذه المقترحات نقداً وتعليقاً ، ومن الملاحظ التي ذكرت في هذا الصدد أن تقسيم الجملة العربية إلى موضوع ومحمول وتكلمة لا يخلو من ضرب من الشكلية في علاج صعوبة النحو (٢) ، ومن ثم فإنه يؤدي إلى أن يجهل التلاميذ أبواب النحو الأساسية (٣) .

(١) استندت في التقرير عن هذه المقترحات بما ورد في حديث إبراهيم مذكور عنيا . انظر ذلك في مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢م - ١٩٦٢م) / إبراهيم مذكور . - القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية / ٧٧ - ٧٩ . وكذلك :

مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤) / شوقي ضيف . - ط ١ . - القاهرة : مجمع اللغة العربية / ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ١٧٠ .

وأيضاً :

المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية . - القاهرة : جامعة الدول العربية ، الإدارة الثقافية - ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل (ج ٢) / عبدالعزيز عبده أبو عبدالله . - ط ١ . - ليبيا : طرابلس ، ١٣٩١هـ / ١٩٨٢م - ٨٦٥ ، ٨٦٧ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية المصري / إبراهيم حمروش / ملاحظات على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة (ج ٤٦) ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ص ٤٦ .

ومن الأمور التي اعتدها الباحثون مآخذ على هذه المقترحات أنها أجملت (المنصوبات) في باب التكملة ثم عادت إلى التفصيل ، ويذهب هؤلاء إلى أن اللجنة فعلت ذلك لشعورها بضعف في دلالة هذا المصطلح ، وذلك يعني - بداهة - أن الأعراب التي أدرجت تحت التكملة أدل على مقاصد مسمياتها من مصطلح التكملة ، فتقولنا : ظرف زمان أدل من قولنا : تكملة لبيان الزمان (١) ، كما أن مصطلح فضلة الذي درج النحاة على استعماله أدل من هذا المصطلح الجديد (٢) .

وحظي إلغاء الإعرابين : التقديري والمحلي بنصيب وافر من التعليق مؤداه أن هذا الإعراب لا يشكل صعوبة من الأصل؛ لأنه لا يكلف المتكلم استخدام حركات إعرابية ، وعليه فلا ضرورة للمناداة بإلغائه ، ثم إن المعنى يقدم العون في تقدير تلك الحركات لمن أراد (٣) .

ومما يجعل من الإبتناء عليه مهيماً أن تابع المبنى أو المقصور أو المنقوص يتصل بكل منيها اتصالاً وثيقاً ، كما في قولنا : يا سيويه العالم ، بالرفع أو النصب (٤) ، ولذلك لا بد من ظهور حركة مناسبة على هذا التابع (٥) ، ثم إننا بحاجة إلى الإعراب في المقصور فرقاً بينه وبين المبنى (٦) ، كما أن ظهور الفتحة على المنقوص وعدم ظهور الضمة والكسرة كفيلاً بأن يرسم هامشاً من الغموض أو التساؤل. في ذهن الطالب يتمثل في البحث عن السر الذي يلزمه بأن يضع علامة إعراب على المنقوص إذا كان تكملة ، مثل رأيت القاضي ، ولا يلزمه بذلك إذا كان المنقوص مرفوعاً ، مثل جاء القاضي (٧) .

أما الاستغناء عن الضمير في مثل الولد قام ، والعودة إلى تقديره في مثل أقوم ونقوم ، فيدل على منهجية قلقه في التيسير (٨) ، ويندرج تحت هذه المنهجية نظرة اللجنة إلى ضمائر التكلم والخطاب على أنها ضمائر ، مثل قممتُ وقمتم ، في حين اعتدت ضمائر الرفع في مثل قاموا حروفاً (٩) .

ومما هو حَرِيٌّ أن يشار إليه أن الاكتفاء - عند معالجة أسلوب التعجب - بالقول إن هذا متعجب ،

(١) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل (ج ٢) / عبدالعزيز عبده أبو عبدالله - ٨٦٥ ، ٨٦٦ .
(٢) مجلة المجمع المصري / إبراهيم حمروش ، ملاحظات على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة (ج ٤٦) ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٤٦ .

(٣) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل - ٨٦٠ .

(٤) الرفع مراعاة للبناء المقدر ، والنصب مراعاة للمحل .

(٥) من قضايا اللغة والنحو / علي النجدي ناصف . - القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م - ١٢٨ .
(٦) مجلة مجمع اللغة المصري / إبراهيم حمروش ، ملاحظات على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة (ج ٤٦) ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٣٨ .

(٧) المصدر السابق - ٣٧ .

(٨) النحو الجديد / عبدالمتعال الصعيدي . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م - ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٩) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك - ١١٦ ، ١١٧ .

وهذا متعجب منه ، اعتدّ تفسيراً وليس إعراباً (١) .

على أن ما يجب الالتفات إليه هنا هو أن البلاغيين قد قسموا الجملة إلى مسند ومسند إليه لغرض بلاغي دون أن يَعبُصوا من قدر المسميات النحوية الأساسية من فاعل ونائب فاعل ومبتدأ لشعورهم بأهميتها للدارس ولاسيما إذا كان من الشادين بعلم العربية . والنسج على متواهم - كما فعل صاحب الإحياء ، أو الاحتذاء على تنسيق المناطق ، كما أشارت مقترحات اللجنة ، لا يستلزم أبداً الاستغناء عما يندرج تحت كل من المسند إليه أو الموضوع لأن تلك ضرورة للوقوف على مفهوم أيّ منها .

ثم لماذا تقتصر في علامات الإعراب على مسميات دون أخرى ، ذلك أن الطالب يحفظها مرة واحدة في العمر ، وهي إذا قدمت له في سن مناسبة ، قلن يكون في حفظها صعوبة على النحو الذي أشار إليه الباحثون .

ومن تقيّل آثار إبراهيم مصطنى في قضية الوظيفية يعقوب عبدالنبي في كتابه : إصلاح النحو (١٩٤١م) ، واشتمل على الآراء والمقترحات النظرية ، والنحو الجديد (١٩٤٢م) واشتمل على القسم التطبيقي (٢) .

وهو يذهب إلى أنه أذاع في الناس نحواً جديداً يختلف عما ألفوه ، نحواً يدور حول سليقة العربي ، وأنه (لا ينبغي أن يزيد عمل النحو عن تسجيل الفطرة اللغوية والتعبير عنها بأبواب ثلاثها وتسايرها) (٣) .

وأبرز ما تتميز به محاولته :

- أنه حاول تفسير مظاهر الشذوذ في النحو العربي بوساطة ما سماه المشابهة اللفظية والمشابهة المعنوية (٤) .

-
- (١) حاشية على تقرير لجنة النظر في تقييد لجنة تيسير النحو والصرف والبلاغة / خليل السكاكيني - ٢٠ ، ٢١ .
 (٢) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك - ١٢٣ .
 (٣) النحو الجديد / يعقوب عبدالنبي ، مخطوط بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ص ٢٠١ .
 (نقلاً عن : في إصلاح النحو العربي لمبروك ص ١٢٣) .
 (٤) عرف المشابهة اللفظية بأنها إسناد وظائف خاصة بوحدات لغوية معينة إلى وحدات أخرى مشابهة لفظية بينها ، ومثل لذلك بحمل عمل (إن) وأخواتها النصب في الاسم الواقع بعدها على المشابهة اللفظية بينها وبين الأفعال الطالبة للمفعول ، ويستدل على ذلك بأن (ما) تكفيها عن العمل ، لأنها تلغي شبيهاً بالنقل (في إصلاح النحو العربي) - ١٢٤ .
 وانظر : الكتاب (ج ٢) / سيويه ، تحقيق عبدالسلام هارون . - بيروت : عالم الكتب - ١٣١ .
 وعرض للمشابهة المعنوية ، ومن الظواهر التي نسبها إلى هذه الظاهرة حمل عمل ما الثانية على عمل ليس للشبه في المعنى كما فعل الحجازيون .
 (إصلاح النحو / يعقوب عبدالنبي - ٢٣ نقلاً عن مبروك - ١٢٥) .
 (*) وحري بالثبوت إليه هنا أنّ (تمام حسان) حاول تفسير مظاهر الشذوذ في النحو العربي بوساطة القرائن ، وأوضح أننا بهذه القرائن نستغني عن العوامل . (اللغة العربية معناها وبنائها / تمام حسان . ط ٢ . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ٢٣١ - ٢٤٠) .

(٥٠)

- أنه قسم الجملة العربية إلى عُمدة ومُكَمَّل ، فأطلق العمد على المرفوعات والمكملات على المنصوبات ، وهي تسميات قريبة - كما يبدو - من تصنيف إبراهيم مصطفى ، كما يلاحظ أنه دمج المسند إليه والمسند فيما سماه العمدة (١) .

- ولكن ما يميز هذه المحاولة عما سبقها أن صاحبها حاول استثمار الوظيفة التي أقام عليها بناء محاولته فَأَعْرَسَ - على حد قوله - بتقسيم بكر للكلمة (*) ، كما وضع - على هدي من المبدأ نفسه - تقسيماً طريفاً للجملة بتنظيمه أنماطاً أربعة هي : الابتدائية ، والتبعية ، والاعتراضية ، والاقترانية (٢) .

وخلاصة القول أن محاولة يعقوب عبدالنبي محاولة جريئة ، وخير دليل على ذلك أنه حاول - وفقاً لما تمّ التنويه إليه آنفاً - أن يبسط ما علق بالقواعد النحوية من شذوذ وضرورة وأقيسة غير واقعية ، كما قسم الكلم تقسيماً يقوم على المبنى والمعنى ، ونظر إلى الحركات الإعرابية على أنها مؤشرات للإعراب ، أما ما تفرع عنها من مؤشرات إعرابية فقد اعتده علامات للصيغ . والأهم من هذا كله أن هذه المحاولة الجريئة جرت قبل أن تتعمق أصول الألسنية الغربية في الدراسات النحوية العربية .

وحرى بالذكر أن صاحب هذه المحاولة قد قرن النظر بالتطبيق ، مع أنه لم يتم الابتعاد بكتابه (٣) وبقيا مخطوطين لدى مجمع اللغة العربية .

وهكذا تعاقبت المحاولات في النظر النحوي القائم على تيسير النحو التعليمي بالنظر إلى وظيفة الكلمة في الجملة ، وكان من أبرز هذه المحاولات مشروع مجمع اللغة العربية المصري الذي صدر عام ١٩٤٥ م .

(١) في إصلاح النحو العربي / مبروك - ١٣١ .

(*) يتسم المؤلف الكلمة إلى الأقسام الثمانية التالية :

الاسم ، والضمير ، والمصدر ، والصفات ، والظرف ، والفعل ، والحرف ، وأسماء الأفعال والأصوات .

(إصلاح النحو - ٤٧ ، ٦٧ ، نقلاً عن : في إصلاح النحو / مبروك - ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

ومن الأهمية بمكان أن يذكر أن (تمام حسان) صنف الكلمة - نيباً بعد - تصنيفاً مشابهاً مستبدلاً بأسماء الأفعال (الخالفة) ، وهو ما أطلقه النحاة عليها ، وبالحرف الأداة .

(اللغة العربية معناها ومبناها - ٩٠) .

(٢) النحو الجديد - ٣١ ، ٣٢ نقلاً عن : في إصلاح النحو العربي / مبروك - ١٣١ .

يوضح المؤلف أنماط الجملة التي تبناها على النحو التالي :

الابتدائية : وهي التي تقع في مستهل الكلام وتكون مستقلة عما تبليها .

التبعية : وهي التي ترتبط بما تبليها ، كأن تقع خبراً أو صلة أو حالاً أو جواباً بالشرط أو جواباً يتّسم أو صفة .

الاعتراضية : وتقع بين جملتين الثانية لها تَعَلَّقَ بالأولى .

الاقترانية : وهي - عنده - جملة الحال التي لا رابط لها سوى الواو نحو : السماء تمطر والرعد يرعد ، نظراً لأن

مضمونها يفترون بمضمون الجملة السابقة عليها .

(٣) الكتابان هما : إصلاح النحو (نظر) ، والنحو الجديد (تطبيق) ، وقد تمت الإشارة إليها في مستهل الحديث عن

عبدالنبي .

فقد قام المجمع بدراسة مقترحات لجنة وزارة المعارف التي صدرت عام ١٩٣٨ م ، وخرج بالقرارات

التالية (١) :

- تعدل تسمية ركني الجملة إلى المسند إليه والمسند بالترتيب .
- الاجتزاء باللقاب الإعراب وهي الرفع والنصب والجر والحزم عن ألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون .

- الإبقاء على إعراب الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم كما ورد عن النحاة .

- أن يُكتفى في التكملة المنصوبة ببيان غرضها ، كما جاء في مقترحات الوزارة ماعدا المفعول به ، فيقال فيه : مفعول به تكملة ، وذلك لكثرة استعماله .

- الاستغناء بكلمة تراكيب عن كلمة أساليب التي استخدمتها لجنة الوزارة ، وتشتمل هذه التراكيب على عشرة أبواب هي : التوكيد ، والنسب ، والتعجب ، وصوغ اسم التفضيل ، ونعم وبئس ، والنداء ، والاستغاثة ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء .

كانت هذه هي التعديلات التي أجراها المجمع على مقترحات اللجنة ، وهذا يعني أنه وافق على

المقترحات الأخرى (٢) .

على أن من يتدبر تعديلات المجمع لا يرى كبير فرق بينها وبين مقترحات اللجنة ، كما يلاحظ أن التعديلات ممت المسميات دون الجرهر ، فجاءت شكلية ولم تُضف جديداً إلى تلك المقترحات ، وذلك يتضمن ، بالضرورة ، موافقة المجمع عليها .

واستمر تأثير المد الذي أحدثته أفكار التيسير التي أصدرتها اللجنة يتعاظم ، فكانت موضع تداول وتداول في المؤتمر الثقافي للمجامع العربية الذي عقد في لبنان عام ١٩٤٧ م .

وقد أبقى المؤتمر على المصطلحات القديمة ولم يأخذ بفكرة المسند إليه والمسند ، غير أنه وافق على مصطلحي التكملة ، والتراكيب ، كما أخذ بفكرة إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي ، وما مؤداه أن

(١) المجمعيون في خمسين عاماً / شوقي ضيف - ١٧١ ، ١٧٢ .

(*) والمعروف أن لجنة وزارة المعارف قد صنفت الجملة - كما سلف - إلى موضوع ومحمول ، وأنها اعتمدت ألقاب البناء للعلامات أصلاً في بابها ، هذا إلى جانب أنها ذهبت إلى إعراب الأسماء الخمسة بحركات مبطونة .

(٢) يذكر أن المجمع وافق على إلغاء الإعرابين : التقديري والمحلي ، وعدم التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية واعتمد كل علامة أصلاً في بابها ، كما وافق على إلغاء الضمائر المستترة وجرباً وجوازاً ، وعلى النظر إلى الضمائر البارزة المتصلة على أنها حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده ، وهي كلها مقترحات وردت في تقرير لجنة وزارة المعارف سنة ١٩٣٨ م . انظر ذلك في : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً / إبراهيم مذكور - ٨٠ .

العلامات الفرعية ليست نائبة عن علامات أصلية (١) .

أما مَجْمَعاً دمشق وبغداد فقد تدارسا هذه الأفكار وخرجا بقرارات كانت تعني - في جملتها - رفضاً صريحاً لمشروع تيسير النحر الذي أقره المجمع سنة ١٩٤٥ م به (٢) .

أما مؤتمر المجامع اللغوية العلمية الذي عقد بدمشق بين (٢٩/٩/١٩٥٦ م - ٤/١٠/١٩٥٦) فأجّل النظر فيه بدعوى الحاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص (٣) .

لكن مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية بمصر الذي عقد سنة ١٩٥٧ م ، رأى أن يكون المعنى أساساً يبنى عليه التأليف في مجال النحر التعليمي ، ومن ثم فقد نادى بالأفكار التي وضعتها لجنة الوزارة وأقرها المجمع سنة ١٩٤٥ م (٤) .

وقد تجاوز بعض المؤلفين ، ومنهم إبراهيم مصطفى ومحمد يرانق ، حد الموافقة على مقترحات التيسير التي أشير إليها ، إلى وضع هذه المقترحات موضع التطبيق ، فألنت لجنة منهم كتاباً سمته (تحرير النحر العربي) سنة ١٩٥٨ م . ويلمع المؤلفون بأنهم أقاموا بناء الكتاب على ما أقر من اقتراحات الإصلاح والتيسير (٥) ، كما ألحوا إلى أنهم سخّوه بهذا الاسم قصداً إلى تحرير النحو العربي وتجديده (٦) .

وينادي مؤنّفو الكتاب بمنهجية سماعية تقوم على إطالة الاستماع إلى اللغة ومحاولة التحدث بها ، وهم يذهبون ، في هذا الصدد ، إلى أن موهبة المحاكاة كفيّلة بأن تؤدي إلى تطويع اللغة وأن تتيح للطفل فرصاً حثيثة لاكتسابها (٧) .

ويصرح المؤلفون في مقدمة الكتاب بأنهم تخيروا من القواعد ما يصحح أخطاءً تجري بها الألسن (٨) ، ومن ثم فقد عمدوا إلى تلخيص القواعد وتخليصها مما لا حاجة إليه . على أن أهم الأسس التي ابتنوا

(١) مقررات المؤتمر الثاني العربي الأول / مجلة المجمع العلمي العربي ، ج ١ ، المجلد ٢٣ . - دمشق : ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م - ١٤٢ ، ١٤٣ .

والمجمعيون في خمسين عاماً / شوقي ضيف - ١٧٢ .

(٢) المجمعيون في خمسين عاماً / شوقي ضيف - ١٧٢ .

(٣) من حاضر اللغة العربية / سعيد الأفغاني - ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٤) الاتجاهات الحديثة في النحر / مجموعة المحاضرات التي أُنشيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية عام ١٩٥٧ م . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨ م - ٧ ، ٨ .

ويذكر في هذا الصدد أن مجمع اللغة العربية أقر هذه المقترحات مع تعديلات أشرت إليها في مكان سابق من هذا البحث .

(٥) تحرير النحر العربي / إبراهيم مصطفى ومؤلفون آخرون . - مصر : دار المعارف ، ١٩٥٨ م - ٦ .

(٦) تحرير النحر العربي / إبراهيم مصطفى ومؤلفون آخرون - ٦ .

(٧) تحرير النحر العربي - ٣ .

(٨) تحرير النحر العربي - ٣ .

عليها الكتاب أن الإصلاح - على حد تعبيرهم - اتجه إلى ذات القواعد وترتيبها ، شريطة ألا يمس ذلك التعديل شيئاً من جوهر اللغة أو أصلاً من أصولها (١) .

ولم تكن محاولة (تحرير النحو) المحاولة الوحيدة التي صبت على قالب المقترحات التي أصدرتها لجنة وزارة المعارف ؛ فقد ألف محمد أحمد برانق كتاباً أسماه النحو المنهجي ، ويذكر المؤلف أنه أسس بنيان كتابه على معيار وظيفي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة - هذه الوظيفة التي يتحدد في ضوءها نوع ضبط الكلمة ، كما تتضح الطرائق التي تيسر على المتعلمين بما يحقق الفائدة (٢) .

ويتحدث برانق عن منيجه فيذكر أنه راعى جمع المعاني التي يتنظمها معنى عريض - كالنفي على سبيل المثال - في باب واحد ، متخيراً في كل ذلك أيسر الرجوه وأشدّها ملاءمة لطبائع المتعلمين ، وأكثرها موافقة للنظريات التربوية الحديثة أيا كان أصحابها من النحاة (٣) .

وينوه المؤلف إلى أن ما ورد من مذاهب التيسير إنما هو مذاهب قديمة عرضت عرضاً جديداً بعد أن كانت مهملة ، كما يشير إلى أن معيار الحكم عليها يتمثل في أمرين : أحدهما ظني قائم على نظريات علماء التربية الحديثة، والآخر قطعي ويقوم على ما تؤول إليه التجربة من نتائج (٤) .

وحين نتأمل هذه المحاولة نلاحظ أن المؤلف قد حذا معظم ما ورد منها على مقترحات التيسير التي تقدمت محاولته ولا سيما تجربة (تحرير النحو العربي) فقد كان يتكئ على ما ورد فيها ويحيل إليها (٥) .

على أن ذلك لم يكن المعول الوحيد الذي أتكا عليه المؤلف في توجيه ما ذهب إليه ، فقد استند إلى آراء الكوفيين في جانب من المسائل (٦) ، وبعض البصريين في جانب آخر (٧) ، لكن ما يجب التنويه إليه هو أن هذه المؤثرات قد لا فحّت مؤثرات أخرى تمثلت في أفكار ابن مضاء (٨) فأسهمت كلسها في صوغ تجربة النحو المنهجي .

(١) المصدر نفسه - ٥ .

(٢) النحو المنهجي / محمد أحمد برانق . - ط ٢ . - القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩م - ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) النحو المنهجي / محمد أحمد برانق - ٥٣ ، ١٢٦ .

(٤) النحو المنهجي / محمد أحمد برانق - ١٢٧ .

(٥) من ذلك أن المؤلف أحال التاريء إلى كتاب (تحرير النحو العربي) لأجل مزيد من المعرفة عن المسند إليه والمسند ، والموازنة بين بعض محاولات التيسير . (انظر النحو المنهجي - ٦٠ ، ١٢٨) .

(٦) يأخذ المؤلف بآراء الكوفيين في كثير من المسائل منها أن في فعل الأمر لأمأ محذوفة ، فنقولنا : قم أصله لتقم ، وأن اسم لا النافية للجنس منصوب مطلقاً ، كما يأخذ برأيهم في أن المتادى المفرد المعرفة في نحو : يا زيد ، معرب مرفوع ، ويلمح إلى أنه تبني هذا المذهب لأنه أيسر على التلاميذ ، (انظر النحو المنهجي - ص ٦٦ ، ١٠٦ ، ١١١) .

(٧) واستند إلى رأي المازني الذي مؤده أن الألف في تاما والواو في تاموا حرفان إشاريان للنوع أو العدد وليسا ضميرين . النحو المنهجي - ٧٣ .

(٨) واحتذى على مذهب ابن مضاء في أن الفعل قام في مثل (زيد تام) لا ضمير فيه ، وفي عدم ضرورة التقدير في مثل : (زيد في الدار) . المصدر السابق - ٦٧ ، ٨٣ .

ومن المآخذ التي أخذت على هذين الكتابين أن المؤلفين أقاموا بعضاً من جوانبها على أنظار كوفية تؤمن بالاستناد إلى مظاهر الشذوذ في التعميد ، وكان يحسن بهم أن يتبنوا من ذلك ما لا شبهة في صحته (١) ، كما أن تأثرهم بإبراهيم مصطفى حملهم على الأخذ بأمور أبعد ما تكون عن القبول ، فهم يرون - كما يذهب صاحب الإحياء - إلى أن من حقا أن نمنع كل علم من الصرف اختياراً لا اضطراراً ، مع أن أكثر الأعلام في اللغة العربية مصروفة (٢) .

ويحس المرء لدى تأمله بعض أنظار الكتابين أن المؤلفين يتبعون أحياناً منهجية مضطربة ، فقد ذهبوا في معاملة كلا وكلتا عند إضافتهما إلى المضمرة - معاملة المقصور ، ومن المتعارف أن هذا ينسحب عليها بالضرورة عند إضافتهما إلى الظاهر (٣) ، وعليه فإن ذلك يستلزم معاملتهما معاملة المقصور مطلقاً ، وهو أمر مخالف لأصول النحاة ، ومخالف لمبدأ عام ثابت أذاعوا في الناس التزامهم به ، وهو يقتضي أن يتخيروا من وجوه التيسير ما لا يخالف أصلاً من أصول اللغة أو النحو .

ويرى سعيد الأفغاني أن في تعديل المصطلحات التي نادى بها هؤلاء الميسرون كثيراً من دواعي النوضى والخلل في القواعد النحوية وقطع الصلة بالتراث ، هذا إلى جانب إهدار بعض اللغة (٤) .

أما نهاد الموسى فيقرر - على نحو غير مباشر - أن اختصار النحو في (تحرير النحو) وحتى في التيسير الذي أقره مجمع اللغة العربية ، قام على تقديرات انطباعية ، ويذهب إلى أن الاختصار يجب أن يقوم على أساس استقراء علمي يتخير القواعد النحوية على أساس دورانها واتصال استعمالها في الحياة (٥) .

وكان من بين مَنْ ترسموا خطأ إبراهيم مصطفى الباحث العراقي عبدالستار الجوارى . وقد بنى محاولته على أسس معينة تمثل في أن التيسير ليس تبسيطاً أو اختصاراً ، بل يجب أن يقوم على خطة نابعة من دراسة مستوعبة لظروف نشأة النحو العربي وتطورة (٦) . وهو يذهب إلى التقليل من قواعد الإعراب ودمجها بقواعد نظم الكلام بتوجيه من المعنى (٧) ، كما يرى أن الشواهد الشعرية والمصنوعة لا

(١) النحو الجديد / علي العماري ، مجلة الأزهر ج ٦ ، المجلد ٣١ ، لسنة ١٩٥٩م - ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٢) المرجع السابق - ٥٥٧ .

(٣) ابن مضاء وتحرير النحو / علي العماري ، مجلة الأزهر ، مجلد ٣١ ، ج ٧ / ١٣٧٩ / ١٩٦٠ - ٧٠١ .

(٤) من حاضر اللغة العربية / سعيد الأفغاني . ط ٢ . - دمشق . ١٩٧١م - ٢٠٥ .

(٥) مقدمة في علم تعليم اللغة العربية / نهاد الموسى . ط ١ . - الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ٣٣ .

(٦) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي / عبدالستار الجوارى . - بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ٢٣ ، ٢٢ ، ١٥ .

(٧) نحو التيسير / عبدالستار الجوارى - ١٣٨ .

تصلح للتعميد النحوي وأن من الحكمة أن يستغنى عنها بشواهد قرآنية (١) . ويجمل التنويه هنا إلى أن الجوارى دعا إلى التخفيف من تحكم نظرية العامل في توجيه القواعد النحوية (٢) ، وتنقية النحو من الفلسفة والمنطق (٣) .

وحين نقلب النظر في هذه الأسس نلاحظ أنه نسج ، في معيارها الأهم ، على منوال إبراهيم مصطفى ، فقد جعل قواعد نظم الكلام خاضعة للمعنى قصداً إلى التخفيف من مظاهر الإعراب والتقليل من الفروع ودمجها في أبواب أوسع ، وعليه فقد جعل المرفوعات في باب المسند إليه والمسند (٤) .

ثم إن دعوته إلى تنقية النحو من الأحكام الفلسفية أو تلك التي يتحكم فيها المنطق ترتبط بسبب وثيق من تأثره بصاحب الإحياء (٥) .

ومع أن الجوارى اتفق وصاحب الإحياء في معظم الخطوط العامة لأسس التيسير ، فقد لوحظ أن هناك خلافاً بينها في بعض التفصيلات .

من ذلك أن الجوارى يؤمن بأن الفتحة ، وهي العلامة الأصلية للنصب ، تنطوي على غير معنى ، إلا أن هذا لا يمنع من التسليم بأنها أخف الحركات وأيسرها في النطق (٦) .

ثم إن الجوارى لا يرى أن خبر كان حال ، كما يرى إبراهيم مصطفى ومن قبله الكوفيون . ويذهب إلى أن الخبر هنا مسند أدخل عليه قيد هو (كان) فنزل به عن مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب (٧) .

ومما اختلفنا فيه أن صاحب الإحياء يرى أن اسم (إن) منصوب على التوهم ، في حين يرى الجوارى أنه مسند إليه دخل عليه قيد هو (إن) فأصبح منصوباً (٨) .

على أن من ينعم النظر في هذه التخريجات يدرك أنها لا تختلف بحال عن تأويلات النحاة ، وفي ذلك مخالفة عن معايير التي لا تقيم وزناً للفلسفة والمنطق في النحو .

ولعل الباحث كان أصوب من أستاذه حين ذهب إلى أن الكسرة علم الخفض وليس علم الإضافة ، فهو يرى أن استخدام الخفض أحجى في هذا الباب لأنه أشمل وأوسع مدلولاً (٩) .

(١) نحو التيسير - ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) المرجع السابق - ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) المرجع نفسه - ٦٠ ، ٦٢ .

(٤) المرجع نفسه - ١٣٨ .

(٥) من المتعارف أن إبراهيم مصطفى قد دعا إلى ذلك متأثراً بابن مضاء القرطبي .

إحياء النحو - ٢٢ ، ٣١ ، ٣٧ .

(٦) نحو التيسير / عبدالستار الجوارى . - بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ٨٦ ، ٨٧ .

(٧) نحو التيسير / عبدالستار - ٨٠ .

(٨) نحو التيسير - ٨٠ .

(٩) نحو التيسير - ٩٧ .

(٥٦)

ومن الأمور التي لم تلق قبولاً لدى الباحث القول بأن التنوين علم التنكير ، وهو يرد على ذلك بافتقار هذه المقولة إلى الاطراد ، فهناك كثير من الأسماء منونة ولكنها ليست نكرات مثل محمد وخالد وعلي وزيد وعمرو ، كما أخذ عليه محاولته ردّ كل علة المنع من الصرف إلى العلمية وشبه الفعل ، لأن ذلك متعذر مها قلبت الأمر على وجوهه (١) .

وفي مجال علامات الإعراب ذهب الباحث إلى أنها ، كما يرى النحاة القدامى ، قسمان : أصلية وفرعية (٢) ، في حين ذهب إبراهيم مصطفى ومن بعده لجنة وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨ إلى أن كلاً منها أصل في بابه .

وحيث نجيل النظر في هذه المحاولة نلاحظ أنها لم تزد على كونها أنظاراً لا ترقى إلى مستوى عمل متكامل احتذى فيه الجوّاري على صنيع صاحب الإحياء ، كما أنها لم تتجاوز الإطار النظري إلى مجال التطبيق .

ولكن المحاولة تحمل في طياتها بذور منهجية علمية تمثلت في دعوته إلى إقامة التيسير على دراسة شاملة للنحو العربي من حيث المنهج والنشأة ومراحل التطور ، ليسهل - من خلال ذلك - إحكام العمل في وضع خطة للتيسير ، لا أن يقوم على الاختصار والحذف ، كما أنه وضع ، بدراسته الجملة على أساس المعنى ، نواة صالحة لدراسة التراكيب العربية .

ولعل ما قدمه مهدي المخزومي من آراء كان متأثراً فيها بعبد الستار الجوّاري وإبراهيم مصطفى .

يبدو لمن يتأمل مؤلفاته ولاسيما مدرسة الكوفة ، أنه جيد ، قبل أن يضع أنظاره في مجال التيسير ، في أن يتمثل القديم وخاصة نحو الكوفيين ، وآراء ابن مضاء القرطبي ، ولعله أحسن أن فيها معالم هادية إلى ما يقصد إليه في هذا المجال .

ومن المتعارف أنه تلمذ لإبراهيم مصطفى ، واطلع على توجيهات المحدثين ممن سبقوه على هذا الصعيد .

ويمكن القول إن محاولته كانت غديّة هذه المحاولات التي قامت على أساس وظيفة الكلمة في الجملة . وقد انصيرت أفكار المخزومي نفسها في عمليتين رائدين هما : في النحو العربي نقد وتوجيه ، وفيه وضع الأصول النظرية ، وفي النحو العربي نقد وتطبيق على المنهج الحديث ، وفيه وضع أفكاره موضع التطبيق .

(١) نحو التيسير - ١١٧ ، ١١٩ .

(٢) المرجع السابق - ١١١ .

(٥٧)

ومن المبادئ التي وجهت مسيرة فكره النحوي أنه كان يؤمن بأن النحو دراسة وصفية تطبيقية ، وأنه ستطور بحكم تطور اللغة المستمر ، كما أن مشكلات النحو يمكن علاجها على أساس لغوي خالص ، لا أثر فيه للعلل الفلسفية (١) .

أما الأسس التي استند إليها في تيسير النحو فتلخص ، وفقاً لما ورد في مقدمة كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) في مبدأين :

أولهما : تخلص النحو العربي مما علق به من التأويلات والعلل الفلسفية والمنطقية (٢) ، ولعل في ذلك دليلاً على أن الألفية أوجدت عنده وعند غيره من اللغويين المحدثين روحاً من البحث الوصفي الذي يقتضي عزل النحو عن المنطق وكل ما ليس من اللغة (٣) .

وثانيهما : تحديد موضوع الدرس النحوي الذي يتعين البدء به ، وقد هيأت له دقة نظره أن يختار الجملة لتكون نقطة البداية ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فاعتدها موضوع الدرس النحوي (٤) ، وهو ما يتفق وروح علم اللغة الحديث .

ويؤمن الباحث ، على هذا الصعيد ، بأن الدرس النحوي يجب أن يعالج موضوعين مهمين : أولهما الجملة من حيث تأليفها ونظامها وأجزاؤها وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف . وثانيهما ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها بوساطة أدوات التعبير كالتوكيد والنهي والاستفهام وغير ذلك من المعاني التي تستلزمها دواعي القول وظروف التواصل (٥) .

وقد اعتد التشابه في المعنى أساس التبريد في العمل الإعرابي ، فمياً له ذلك ، على حد قوله ، أن يخلط أموراً كان من حقها أن تختلط ، وذكر من ذلك باب الفاعل وباب نائب الفاعل ، وذلك بتقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند (٦) .

وفرق أموراً كانت عند النحاة مجتمعة ، مع أنها يجب أن تكون ، على حد تصوره ، متفرقة كالاستثناء ، إذ نزع منه الاستثناء المفرغ وأدرجه في باب النفي (٧) .

وقسم الجملة تقسيماً جديداً ، فذهب إلى أن الجملة الفعلية هي ما دل فيها المسند على التجدد ، أو

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه/ مهدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م - ١٩ ، ٩ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه / مهدي المخزومي - ١٥ ، ١٦ .

(٣) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية (٤) . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨م - ٤٨ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه / مهدي المخزومي - ١٦ .

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه / ١٧ .

(٦) في النحو العربي تراعد وتطبيق / مهدي المخزومي . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٩٦٦م - ١٦ .

(٧) في النحو العربي تراعد وتطبيق / ١٦ .

التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً ، مثل قولنا : قام خالد (١) ، أو خالد يقوم ، وهو يرى أن مثل جملة (البدر طلع) جملة فعلية تقدم فيها المسند إليه لإظهار الاحتمام به (٢) ، وهو هنا يريد أن يتخلص من تقدير فاعل للفعل (طلع) ، التزاماً منه بمعايير خطته التي تقتضي التخلص من التأويلات والتعليقات الفلسفية .

أما في مجال الإعراب ، فكان يسعى إلى تحقيق هدفين : يتمثل أولهما في أنه أراد أن يعود بالإعراب إلى أوضاعه الطبيعية غير المبالغ فيها ، وأن يجرده من نظرية العامل ، مما يستلزم اعتبار علاماته دلالات على معان وليس آثاراً لعوامل (٣) ، فكأنه بذلك أراد أن يؤكد ما نادى به صاحب إحياء النحو قبلاً .

لكن المخزومي كان يدرك أن هناك مشكلات تعترض هذا الحصر الصارم لمعاني الحركات ، فاستثنى منه الفعل (٤) ، والتجأ إلى التماس تعليقات لا تخلو من التكلف ، ومن ذلك تفسيره لنصب المسند بعد إن وأخواتها (٥) .

أما مذهبه في الفتحة الذي مفاده أنها تدل على ما ليس بإسناد أو إضافة ، فقد دافع عنه بقوله إنه لا يمكن دائماً تفسير ما يطراً على أواخر الكلمات من حركات بتوجيه من المعنى ، وأنه لا بد من الاستناد في ذلك أحياناً إلى تأثير بعض الألفاظ في بعض ، وهو ما أطلق عليه النحاة العوامل اللفظية ، دون اللجوء إلى التأويل والتقدير ، كما أن الالتزام بمعطيات الجملة في تحديد العوامل اللفظية يعين على إلغاء مسألتي الاشتغال والتنازع من الدرس النحوي .

ومجمل القول فيما قدمه المخزومي أنه جهد في أن يُحدِّث النحو العربي متأثراً بميول أهل عصره ، فانطلق إلى البحث على أساس أن الجملة موضوع الدرس النحوي ، وهو ما يناهز به علم اللغة الحديث ،

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٤٢ . وانظر في ذلك : - في النحو العربي نقد وتطبيق / ٨٦ .

ويوضح المخزومي مدلول التجدد فيذهب إلى أن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره ، وعليه فإنه يرى أن الجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً سواء تقدم أو تأخر .

(المرجع السابق - ٨٦) .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٤٢ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٦٧ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه / ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٨٧ .

حاول المخزومي أن يوضح أن السر في نصب اسم إن هو دخوله في وحدة واحدة مع إن ، وهو مع ذلك من حقه أن يرتفع ، وقد استند في ذلك إلى لُغِيَّات غير مطرده من نحو قوله تعالى : (إنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) ، وهو يستدل على ذلك بأن الاسم إذا فصل عن إنَّ قد يرد مرفوعاً من نحو قولهم : (إنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) . ولكنه ينسى أنَّ هذه لغة قوم ، كما ورد على لسان الخليل (كتاب سيوريه ، ١٣٤/٢) .

وذلك يعني ببساطة أنها لغة غير شائعة ، ومع ذلك يستند إليها المخزومي في دعم وجهة نظره .

كما أنه أتى بتقسيم للجملة لا يخلو من طرافة ويقوم على معنى المسند وما يُعَبَّر عنه من تجدد ، فاعتبر أن الجملة الفعلية هي التي يدل المسند فيها على تجدد .

وهو يرى أن يُتَّخَذ التشابه في المعنى أساساً في تبرير العمل الإعرابي ، وأن على من يدرسون اللغة أن يأخذوا في الحسبان أن مستويات التحليل اللغوي تنحصر في جوانب ثلاثة متداخلة هي : الجانب الصوتي ، والجانب الصرفي ، والجانب النحوي . إلا أنه - كما يلاحظ - أغفل المستوى الدلالي (١) .

على أن من النَّصَفَة القول بأن هذه الأنظار ليست دليلاً على وجود منهج لساني بمعايير موضوعية حاسمة ، وأن هذا الحكم لا يغض من قيمة محاولته وتميزها في هذا الميدان . فهو من القلائل الذين قدموا تطبيقاتاً لأفكارهم النظرية ، وحاول من خلال هذا التطبيق رجوع النظر في جانب من الموضوعات النحوية، وكان له على هذا الصعيد حلول لا تخلو من الجدة ووضوح المقصد والتناول .

وكان من بين من استندوا - في منحنى التيسير - إلى النحر الوطني الباحث السوري محمد الكسار، وهو يذهب إلى أن التيسير يجب ان يُجَلِّي مسألتين:

أولاهما : صيغ الأفعال ، وعلى هذا الصعيد تناول بالبحث والتمحيص الصيغ التقليدية للفعل وهي : الماضي والمضارع والأمر ، فأطلق على المضارع اسم (المستمر) ، كما أنه رفض تعليقات النحاة لإطلاق اسم المضارع عليه ، كما رفض تعليقاتهم لرفعه ، ورأى أن الذهن العربي اختار الضمة لهذه الصيغة - وهي أقوى الحركات - للتعبير عن فعالية حية واقعة في الحال ، والفتحة - وهي تمثل النصب - للشك في حدوث الفعل ، والسكون - وهو يمثل الجزم هنا - للدلالة على انقطاع الاستمرار أو الفعالية (٢) .

وهو يذهب إلى أن الذهن العربي اختار للماضي الفتحة ، وهي أخف الحركات - للدلالة على فعالية حدثت في الماضي ، وأنها تزايل آخر الماضي عندما يتصل بركن آخر من الكلام ، ومثال ذلك : ضرب، ضَرَبْتُ ، كما أن السكون يحل محلها للفصل بين الركنين : ضرب والتاء ، وهو بذلك يرمز إلى الفراغ الذي يفصل بين هذين الركنين ، ويمثل حالة العدمية (٣) .

ونخلاصة القول في الصيغ لدى الكسار أنه جعل الرفع يقابل النَّعَالِيَة الشديدة، والنصب للنَّعَالِيَة الخفيفة ، والجزم لانعدام النَّعَالِيَة (٤) ، وهو بذلك يربط بين حركات وأطوار النَّعَالِيَة قوة وضعفاً .

(١) العربية وعلم اللغة النبوي / حلمي خليل - ٧٠ ، ٧١ .

(٢) المفتاح لتعريب النحر / محمد الكسار . - دمشق : المكتب العربي للإعلان ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٤ .

(٣) المفتاح لتعريب النحر / محمد الكسار ، ١٩٠ .

(٤) المفتاح لتعريب النحر / ٢١٩ .

(٦٠)

والمسألة الثانية التي يجب أن يعالجها التيسير تتمثل في حالات الاسم ودور الوظائف النحوية في تحديد حركات الأواخر ، وهو يحصر حالات الاسم الإعرابية في ثلاث :

– العُمدة للمرفوعات جميعاً .

– الوسيط للمجرورات .

– الفُضلة للمنصوبات (١) .

ويلاحظ هنا أنه احتذى صنع إبراهيم مصطفى في جعل الوظائف النحوية تحكم التصنيف ، إلا أنه خالفه في أنه أطلق اسم (العمدة) على المرفوع فجمع بين طرفي الإسناد في كلمة واحدة ، وهي لعمري ليست بالتسمية الجديدة ، فقد استخدمها جانب من النحاة القدامى للدلالة على المرفوعات ، واستبدل بالتكملة الفضلة للدلالة على المنصوبات ، وهي أيضاً من استخدامات النحاة القدامى .

أما المجرورات ، وتمثلها الكسرة ، فقد جعلنا - كما يلاحظ من التقسيم - حالة وسطية بين القوة ممثلة في الضمة والخفة ممثلة في الفتحة ، وبذلك جعل للاسم حالات ثلاثاً هي : العماد ، والوسيط ، والفضلة .

وهو يعيب على النحاة أنهم لم يستطيعوا توحيد المرفوعات ، كما عجز عن ذلك من بعدهم صاحب إحياء النحو ، وأن ذلك يعود إلى سوء فهم الإسناد (٢) ، هذا الفهم الذي يزعم أنه جلّاه عندما وحد هذه المرفوعات تحت اسم العمدة .

وأبرز ما في خطة الكسار أنه جعل الخبر في جملة (إن) مسنداً إليه ، كما جعل اسمها مسنداً ، وبذلك وحد المرفوعات ، على حد تعبيره ، وضم اسم إن إلى الفضلات، وبه فك عقدة استعصى حلها على إبراهيم مصطفى والنحاة القدامى من قبله (٣) .

وهو يوضح ذلك بالتقول بأن التوكيد في العبارة : (إن الله واحد) منصرف إلى الخبر مما يدل على أنه مسند إليه (٤) ، وذلك يوحى بأن لفظ الجلانة مسندٌ فضلة ، ويجعلُ القول بأن المسند إليه من المرفوعات أمراً غيرَ مشكل ، وهكذا كان الحل كما تصوره .

(١) المفتاح لتعريب النحو / ٢١٨ .

(٢) المفتاح لتعريب النحو / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٣) المفتاح لتعريب النحو / ١٤٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٤) المفتاح لتعريب النحو / ٢٢٢ .

وانظر أيضاً :

مسالك القول في النقد اللغوي / صلاح الدين الزعبلوي . - ط ١ . - دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع ،

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ٨٤ .

(٦١)

والحق أن التوكيد في العبارة التي ذكرها الكسار ليس منصرفاً إلى الوجدانية ، وإنما إلى نسبة الوجدانية إلى الله . وهذا يجعل من الاستحالة أن يكون لفظ الجلالة في العبارة المذكورة فضلاً مسنداً ، وإلى جانب ذلك يعزز كونه عمدة ، مسنداً إليه منصوباً .

وليس ورود العمدة منصوبة في النحو أمراً مستهجناً ، فقد أشار إلى ذلك الرضي في شرح الكافية بقوله (١) :

(وأما من قال ، وهو الحق ، إن الرفع علامة العُمد فاعلة كانت أو لا ، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا ، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعض العمدة ، وهو اسم إن وأخواتها . . . وخبر كان وأخواتها . . . إلى تشبيهها بالفضلة) .

ومما يدفع قول الكسار التمثيل في أن لفظ الجلالة في العبارة السابقة مسند فضلة أن للفتحة - كما يلاحظ من أساليب مختلفة كالإغراء والتحذير - دلالة لغوية تتعلق بالمعنى ، ذلك أنها تضع الاسم الذي تلحق بآخره في بؤرة الاهتمام (Focus) للدلالة على أنه المقصود من التعبير .

أما ما يؤخذ على الخطة عامة فيتجلى في أن الكسار حاول أن يفسر النحو من جديد فجاءت تفسيراته أقرب إلى روح الفلسفة منياً إلى النحو ، وذلك ظاهر في أنه أعطى للسكون الذي يلحق نهاية الماضي ، في مثل ضربتُ ، بعداً مادياً حين اعتده رمزاً للنراغ الذي يفصل الركنين : ضرب ، والتاء .

ومن المتعارف أن ما عيب على النحاة هو الإغراق في التعليل ، ثم يأتي صاحب المفتاح - بعد أن رفض تعليقات النحاة لرفع النعل المضارع - فيعمل كما عللوا ، فيذهب إلى أن العرب أعطت النعل المضارع (المستمر) الضمة لأنه يمثل القوة ، والضمة أقوى الحركات وذلك بالطبع ليس من التيسير في شيء .

وإذا ما أخذنا في الحسبان أن أنظاره لم تُشفع بجانب تطبيقي تدريبي ، أدركنا أنها خطة غير عملية ليس فيها غناء . . .

ولعل مما ينبغي ذكره هنا أن بعض الكتب التي تم تناولها في إطار وظيفة الكلمة في الجملة ، وأعني بها كتاب (إحياء النحو لإبراهيم مصطفى) و (في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخرومي) ، و (المفتاح لتعريب النحو لمحمد الكسار) لا توحى بأن لها امتدادات في النحو التعليمي أو بمعنى آخر ليست خالصة لهذا الاتجاه ، ولكنها ، فيما أرى ، تنطوي على توجه تعليمي ، ويقتضى الأمر في النهاية ترجيحاً على وجه التغليب .

(١) شرح الكافية / رضي الدين الاسترأبادي (ج ٢) . - ط ٢ . - بيروت : دار الكتاب العلمية ، ١٣٩٩ / ١٩٧٩م -

ومن روافد المنحى الوظيفي اتجاه يقوم على بالغ العناية بالاستخدام الوظيفي للنحو ، وهو اتجاه نابع من تصور شامل يقوم على توجيه تعليم اللغة ترجيحياً وظيفياً لتحقيق التدرجات اللغوية عند التلميذ على نحو يمكّنه من ممارستها في وظائفها الطبيعية العملية ممارسة صحيحة (١) .

ويعدّ كتاب (النحو الوظيفي) لعبدالعليم إبراهيم من الكتب التي تنتمي إلى هذا الاتجاه ، ويذكر المؤلف أن السبب المقتاد إلى تأليف هذا الكتاب هو تطويع النحو العربي للسان المتعلمين بالعربية ، لما في ذلك من أثر بالغ في استقامة اللسان على صحة النطق، وسلامة الأداء طبقاً لأصول النحو وقوانينه .

وفي أثناء سعي المؤلف إلى تحقيق هذه الغاية وجه جلّ تركيزه إلى التواعد التي تنهض بأعباء الوظيفة الأساسية للنحو ، أي الاستعمال اللغوي الصحيح القائم على التدريبات الوافرة المستقاة من شواهد الأدب الرفيع (٢) .

وقد وضعت أبحاث كثيرة على هذا الصعيد ، وأعني به تعليم النحو وظيفياً ، ولعل هذا الكتاب كان عاملاً من العوامل التي رَوَّجت لانتشار هذا المنحى في الفترة التي أعقبته .

هذه هي ، على وجه التقريب ، المحاولات التي سارت في ركاب صاحب الإحياء ، وهي جميعاً محاولات استهدفت تخليص النحو من الفلسفة الكلامية التي يطغى عليها التأويل والتقدير ، ومن هذه الكثرة الكاثرة من المصطلحات النحوية ، وما خالط هذا العلم من علل منطقية تكدّر عَها النحاة ، ولاسيما المتأخرين منهم واتخذوا منها طريقاً إلى التعقيد وتأصيل الأصول .

ولتحقيق هذا الهدف أكد أصحاب هذا المنحى وظيفة الكلمة في الجملة بتوجيه من المعنى ، فقسّموا الجملة على هدي من ذلك إلى مسند ومسند إليه ، ابتغاء التقليل من المصطلحات .

لكن أصحاب هذا الاتجاه شعروا أن هناك أموراً أخرى في الجملة - إلى جانب المسند والمسند إليه - تستلزم ضبطاً وإحكاماً فأطلقوا مصطلح التكملة على كل ما هو منصوب ، ومصطلح الإضافة على المجرورات ، والتراكيب على الأساليب النحوية المعروفة كالتعجب والنداء وغيرها من الأساليب .

وعلى الرغم مما يعتبر هذا المنحى من علل قوادح عرضت لها في مواضعها المحددة ، إلا أنه لنت الأنتظار ، من خلال ما قدمه من أفكار حديثة ، إلى علم اللغة الحديث وأهميته ، هذا العلم الذي بدأ الدارسون العرب المحدثون يضعون فيه أنظاراً جادة في سنهـل الأربعينيات في مصر ثم تدرج اصطناعه في أجزاءٍ أخرى من العالم العربي مثل سورية ولبنان والمغرب وتونس حتى ازدهر في فترة الثمانينيات .

وحرى بالذكر هنا أنه قد واكب اتجاه التيسير نزعة محافظة تمثلت في أساتذة الأزهر ومن

(١) نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً / داود عبده . - ط ١ . - الكويت : مؤسسة دار العلوم ، ١٩٧٩م - ٩ .

(٢) النحو الوظيفي / عبدالعليم إبراهيم . - ط ١ . - القاهرة : دار المعارف / ١٣٨٩ / ١٩٦٩م - المقدمة .

شايعهم ، وقد رأى هؤلاء أن جانباً من محاولات التيسير تضمن في أطوائه مخالفات عن أصول النحو العربي التقليدي .

وكان أول من تصدى للرد على محاولات التيسير محمد عرفة ، وقد سطر ردوده على أصحاب تلك المحاولات في كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) ولعل في هذه التسمية دليلاً ساطعاً على ما كان بين أساتذة الأزهر وأساتذة الجامعة المصرية من مصاولات .

وهكذا فتح عرفة باباً للاصطراع بين تيارين : تيار تجديدي يمثله إبراهيم مصطفى ومن سار على دربه ، وتيار سلفي يمثله أساتذة الأزهر ومن نسج على منوالهم .

ومن علماء الأزهر الذين كانت لهم تَقَدّات (١) على اتجاه صاحب الإحياء الشيخ محمد الخضر حسين ، وهو يرى أن هناك عوائق منهجية تعترض سبيل التصنيف إلى مسند إليه ومسند ، منها أن الإعراب إذا لم يظهر في المسند إليه إذا كان مقصوراً أو منقوصاً ، فإنه لا محالة ظاهر في تابع ذلك الاسم إذا كان صحيح الآخر ، وهذا يُعْضَل بأصحاب هذا المنحى فلا يستطيعون تسويغ إلغاء الإعرابين : التقديري والمحلي ، فالقول بأن هناك إعراباً في تابع المسند إليه ، وأن المسند إليه نفسه لا إعراب فيه مخالف للسنن والأصول النحوية ، كما يلتقى في نفس الطالب ، بذوراً من الشك في استقامة هذا المذهب .

ولعل في التقرير الذي أذاعه أحمد غنيم في مؤتمر التيسير الذي عقد في كلية دار العلوم سنة ١٩٦١ م ، ما يمثل رأي الأزهر في محاولات التيسير بجلاء .

يرى غنيم في المصطلحات الجديدة التي نادى بها أصحاب التيسير ما يقطع الصلة بيننا وبين الكتب النحوية التي درجت على استخدام المصطلحات القديمة ، ثم إن اللجوء إلى مصطلحات كالمسند إليه

(١) دراسات في العربية وتاريخها / محمد الخضر حسين . - ط ٢ . - دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م - ٢٤٦ .

ومن أبرز الملاحظ التي أخذها محمد الخضر حسين في هذا الصدد أطراح تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية ، وقد عبّر في ذلك على أن العرب كثيراً ما عادت إلى الأصل إذا كانت هناك دواعٍ لذلك ، فهم - على سبيل المثال لا الحصر - يصرفون الممنوع من الصرف في حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، وعليه فإنهم حينئذ يجرونه بالكسرة ، وهي الأصل في هذا المجال . ثم يستطرد إلى أن ما دعا النحاة إلى هذا التقسيم وجوه لا يستبان لها ، مما يعني أن الشيخ الخضر يرفض إلغاء هذا التقسيم . (دراسات في العربية - ٢٤٨) .

ثم إن الخضر حسين يرفض من بعد ذلك أن يكون لكل حركة - من بين ألقاب الإعراب والبناء - لقب واحد (المرجع السابق - ٢٤٨ ، ٢٤٩) ، وذهب إلى أن فكرة إلغاء الضمير المستتر تبعث على التناقض ، كما نوه إلى أن إلغاء الضمائر في مثل : اسجدوا وسجدوا ، واعتبارها علامات يجعل هذه التراكيب دون مسند إليه ، وهذا يوقع في التناقض أيضاً . (المرجع السابق - ٢٥٥) . وحرري بالذكر أنه اعتد أن لجنة وزارة المعارف - حين نادت بمصطلح التكملة - لم تزدد على أن استبدلت بمصطلحات معينة مصطلحات أخرى ، كما أنها لم تزدد - حين تناولت مسألة الأساليب - على أنها قدمت لها تفسيرات غير كافية . (المرجع السابق - ٢٥٧) .

والمسند لا يجوز قبل أن يُعرف ما يندرج تحتها من مرشحات ودلالات ، وإلا عزّ فهمها ، وأصبحت ضرباً من التعمير (١) .

وينوه غنيم في تقريره إلى أمور أخرى أوقعت أصحاب منحى التيسير في ضروب من التناقض منها أنهم اعتدوا ضمائر الرفع البارزة في مثل : قاما وقاموا حروفاً ، في حين أنهم اعتدوها نسماء إذا وقعت مجرورة أو منصوبة ، وعليه فإنهم لا يجدون مقنعاً فيما ذهبوا إليه حين يرد عليهم مثل قوله تعالى : ﴿ ربنا إنا سمعنا ﴾ (٢) .

ويستطرد غنيم إلى القول بأن هذا المذهب يستلزم بالضرورة أن يكون مثل (قمت ، وأقوم) مجرد فعل ، وهذا بدوره يلقي ظلالاً من الغموض على أصل من أصول النحر المعروفة وهو : الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ، لأن نزع الضمير من الفعل في مثل : مررت برجل يكتب ينفي كونه جملة ، ويؤدي بذلك إلى اللبس (٣) .

والشيء نفسه جعل المسيرين ينظرون إلى حروف المضارعة في مثل : أقرأ وتقرأ على أنها أغنت عن الضمائر ، وفرق كبير بين الاثنين : فحرف المضارعة جزء من الكلمة ، في حين أن الضمير ليس جزءاً من الكلمة (٣) .

وصا هو جدير أن يشار إليه أن غنياً يؤيد الاتجاه إلى تيسير النحو وتقريبه إلى الشادين ، على أن يكون ذلك في حدود القواعد التي أقرها النحاة ، كما أنه على مسألة مهمة مؤداها أن المسيرين أشفقوا على التلميذ في غير مشفق وحاولوا تيسير قضايا لا يكلف فهمها عناء ، بدليل أن الطالب يفهم ماجو أصعب منها في المواد الدراسية الأخرى (٥) .

وخلاصة القول في رأي الأزهر في المسألة ، كما ورد على لسان أحمد غنيم أنه يرى الأخذ بأمرين :
- أولهما : الالتزام بالأراء المتفق عليها حول ركني الجملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر ، والإبقاء على الضمائر المرفوعة المتصلة والإعرابين : التقديري والمحلي وإعراب التكملة والمستثنى والمنادى وطريقة التثنية .

(١) رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تدريس النحو / أحمد غنيم / مجلة الأزهر ، المجلد ٣٣ / الجزء الأول ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م - ٦٤ ، ٦٥ .

وانظر نقد ذلك في : النحو بين التجديد والتقليد / محمد عضية مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ٤٧ .

(٢) آل عمران / ١٩٣ .

(٣) رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تدريس النحو ، مجلة الأزهر م ٣٣ ، ج ١ - ٦٧ .

(٤) المرجع السابق - ٧٢ .

(٥) رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تيسير النحو / م ٣٣ ، ج ١ - ٦٤ .

- وثانيهما : أن الأزهر يؤيد التيسير في مجال التراكيب للناشئين ، مع الأخذ في الحسبان ألا يشار إلى العلامات الفرعية والأصلية ، وعدم حشو أذهان الناشئة بالمصطلحات القديمة في الإعراب أو تقدير متعلق للظرف (١) .

محاولات تولىفية :

أطلقت هذه التسمية على تلك المحاولات التي حاول فيها أصحابها أن يقيموا خططهم في التيسير على غير منحى أو طريقة تعليمية . ومن بين هذه المحاولات ما قام به شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو العربي) .

ومن يتأمل الكتاب يلاحظ أن مؤلفه قصد إلى إعادة تنظيم أبواب النحو وتنسيبها ، وأن هذا التنسيق يتم طوراً على أساس مراعاة الحركة الإعرابية ، وتارة تكون الوظيفية هي محور هذا التنسيق (٢) . وقد أسس بنان كتابه على إلغاء نظرية العامل وما يستتبع ذلك من إصراف في التعليل . ويجدر بالذكر أن المؤلف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليحقق مشروعه في ضوء ستة أسس أجملها فيما يلي :

- ١ - حذف الأبواب الفرعية من النحو ورد الأبواب الأخرى إلى أبواب أنسب (٣) .
- ٢ - إلغاء الإعرابين : التقديري والمحلي ، وهو يرسم ، في ذلك خطأ ابن مضاء وتقرير لجنة التيسير لعام ١٩٣٨ (٤) .
- ٣ - أن يستهدف الإعراب صحة النطق ، فإن لم يصحح نطقاً فلا حاجة إليه ، لأنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته (٥) .
- ٤ - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو لاستجلاء المقصود منها وتخليصها من الاضطراب الذي يعتورها على نحو ما يلاحظ في أبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال (٦) .
- ٥ - حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي دون حاجة (٧) .

(١) رأي الأزهر في تيسير النحو / أحمد غنيم / مجلة الأزهر ، م ٣٣ ، ج ١ - ١٩١ .
 (٢) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك ، ١٤٤ .
 (٣) تجديد النحو / شوقي ضيف ، ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ - ١٠١ .
 (٤) تجديد النحو / شوقي ضيف - ٢٣ .
 (٥) تجديد النحو - ٢٦ .
 (٦) تجديد النحو / شوقي ضيف - ٣٠ .
 (٧) تجديد النحو / ٣٤ .

٦ - إضافة بعض الموضوعات الناقصة إلى النحو العربي التي من شأنها أن توضح للناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية (١) .

ولعله يقصد بها ورد في الأساس السادس ذلك النصل الذي تحدث فيه عن مخارج الحروف والحركات وهمزتي القطع والوصل وأل الشمسية والقميرية ، منوهاً إلى أن الكتب المدرسية لا تشير - في العادة - إلى ذلك .

على أن الذي يميل النظر في الكتاب والأسس التي أقيم بناؤه عليها يلمح أن هناك اضطراباً يخالط ما ورد فيه من أفكار من حيث المنهج والتبويب .

ويبدو جلياً أنّ المؤلف حاول الاستفادة بآراء ابن مضاء في العامل في إقامة أسس محاولته ، لكنه بالغ في ذلك فوقع في التناقض . وحسبي هنا أن أورد مثالين على هذا التناقض ، فقد صنف الاختصاص في باب التمييز هروباً من العامل ، ومعروف أن البون شاسع بين هذين البابين (٢) .

كما صنف الإغراء والتحذير في باب المفعول به ، فوقع فيما فر منه (٣) ، إذ لا بد هنا من اللجوء إلى التقدير حتى يستقيم هذا التوجه ، وذلك يخالف عن قصده في إلغاء نظرية العامل .

وحين حاول حذف بعض الأبواب التي اعتقد أنها فرعية أقدم على حذف أمور يجمع جبهة النحاة على أنها مهمة كشرط أفعال التفضيل والتعجب ، وبذلك اتسم ما قام به على هذا الصعيد بالتعسف والتجاوز (٤) .

وحين حاول تصنيف الموضوعات النحوية تصنيفاً جديداً وقع في المحذور نفسه . وحسبي من ذلك مثالان ، ففي المثال الأول احتذى مذهب الكوفيين فاعتد خبر كان حالاً (٥) ، لكن من يمدق النظر في خبر كان ومثاله : كان الجو حاراً ، والحال ومثاله ، نزل المطر منهماً ، يستشعر بالضرورة فرقاً بين التركيبين ، ففي المثال الأول لا يكتمل المعنى إلا بالخبر ، في حين أنه يكتمل في الثانية ، لأن الحال فضلة ، كما هو متعارف .

وإلى جانب ذلك فقد عوّل شوقي ضيف في هذا التوجه على رأي ضعيف منسوب إلى الكوفيين ، لم يكن من سنن جبهة النحاة أن يأخذوا به (٦) .

(١) تجديد النحو / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) تجديد النحو / ١٩٣ .

(٣) تجديد النحو / ٢٣٩ .

(٤) تضايحا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / محمد عيد . - ط ١ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٩م - ١٣ .

(٥) تجديد النحو - ١٨٥ .

(٦) تضايحا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / ١٨ .

(٦٧)

ومن الأخطاء في هذا المجال أنه اعتد أخبار أفعال المتاربة والرجاء مفعولات (١) مع أن المعاني المستفادة منها لا تشعر بأنها متعددة ، وهر في رأيي توجيه هذه الأفعال مصطنع .

ويتبدى سوء التصنيف في تشتيت بعض الأبواب النحوية ، ويكاد يكون ذلك سمة لخطته ، فقد صنف ، مثلاً ، حذف المبتدأ في باب الحذف (٢) ، على حين أن باب المبتدأ أولى به .

أما في إطار التعريفات ، فقد جاء جانب منها مخفوفاً بالنقص ، ومن الأمثلة على ذلك تعريفه للحال بقوله : إنها (٣) (صفةٌ لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة) .

فالتعريف قاصر ، لأن الحال قد ترد معرفة على قلة ، والأهم من ذلك أنه ذكر أنها صفة ، وهذا ضرب من الخطأ ، إذ إن الصفة تدل على الثبوت ، على حين تدل الحال على الهيئة حين وقوع الفعل وحسب .

وجاء تعريفه للمفعول المطلق تعريفاً يعتوره عدم التحديد ، فقد عرفه بقوله إنه (٤) : اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين) وكان عليه أن يذكر أنه اسم مصدر (٥) .

وكانت هناك أخطاء على صعيد ما أسماه مؤلف تجديد النحو بإضافات ، وفي هذا الباب لم يقدم جديداً ، وكل ما فعله أنه انتزع الموضوعات من مواقعها في أبواب النحو وصنفها تحت هذا الاسم (إضافات) . وهي على حد تعبير محمد عيد - موضوعات نصحت حتى احترقت - (٦) .

وقد قصد المؤلف بهذه الإضافات ما أضافه في مستهل الكتاب من موضوعات تساعد في تسهيل نطق الحروف (٧) ، وهي موضوعات عرض لها اللغويون كثيراً سواء أكانوا نحاة أم مترئين .

ومن المآخذ على خطته في التيسير ما كان في إطار المنهج ، ويتجلى ذلك في هذا الاضطراب الذي نلمحه بين الفينة والأخرى في هذه الخطة ، فطوراً ينجح صاحبها إلى إقامة بعض مفرداتها على أساس الحركة الإعرابية ، فيقترح جمع الفعل المضارع المنصوب بحروف النصب ، والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد تحت مسمى واحد ، وقارة يستخدم وظيفة الكلمة في الجملة أساساً للتصنيف ، ومن ذلك إطلاقه

(١) تجديد النحو / ١٦٥ .

(٢) تجديد النحو / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) تجديد النحو / ١٨٢ .

(٤) تجديد النحو / ١٧٠ .

(٥) نضاييا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / ٢٧ .

(٦) نضاييا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / ٢٩ .

(٧) تجديد النحو / ٦ .

اسم المبتدأ على الاسم الذي يلي إن ولا النافية للجنس وما ولا المشبهات بليس على الرغم من تمايزها في الإعراب (١) .

ومن هذه المآخذ عدم الموضوعية في إطلاق الأحكام ، فهو - على سبيل المثال - يعيب على النحاة أنهم خلطوا - حين قالوا : فاعل مرفوع بالضمه - بين الإعراب والبناء (٢) ، أي بين الرفع والضم . ولست مع هذا الرأي ، إذ إن الخلط كان سيقع لو أن النحاة قالوا : فاعل مرفوع بالضم ، ويستشعر من يتدبر المسألة أن هناك فرقاً بين الضمة والضم ، فالضمة هي العلامة المعروفة التي توضع على كلمة معربة بعينها في حالة الرفع ، لكن الضم يعني عدم تغير الضمة في كل الحالات التي وردت عن العرب بالضمه لا غير مثل حيثُ أو النكرة المقصودة في مثل : يا رجلُ ، وعليه فلا يكون هناك عيب فيها ذهب إليه النحاة في هذه المسألة .

ويعيب بعض المحدثين على خطة شوقي ضيف أنها استندت - أحياناً - إلى مصطلحات شكلية كالجمل المستقلة ، ويقصد بها (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) والجمل الخاضعة وهي (الجمل التي لها محل من الإعراب) (٣) ، كما يؤخذ على صاحبها أنه توكلأ على أمثلة صناعية باهتة ليس من شأنها أن تربي الملكة أو تصقل الذوق اللغوي (٤) .

ويلاحظ - إلى جانب ما سبق - أن الخطة لم تتجاوز النظر إلى مجال التطبيق ، فلم ينجم عنها كتاب تعليمي ينتظم تدريبات تحقق المتاصد المرجوة من كل موضوع ، كما أنه قصد إلى تجديد النحر ، ولكنه استند إلى النظرية النحوية التقليدية ، وعدل في بعض مفهوماتها فجاءت بتعدلاته غير دقيقة ، تفتقر إلى سند علمي .

ومن أنهمجوا سبيل النظر النحوي التعليمي نهاده الموسسي وهو ينحو في وضع المصنفات التعليمية منحنى توليفياً ، وأعني بذلك أنه يرسى دعائم مؤلفاته على هذا الصعيد على غير منحنى أو طريقة تعليمية ، ويبدو لمن يتبصر أنظاره النحوية التعليمية أنه يقيم بنيان تواليفه على عدة اعتبارات أجملها فيما يلي :

- أنه يصنف القواعد على وفق اعتبار وظيفي يتمثل في مدى شيوعها وكثرة دورانها ، كما أنه يأخذ هذا الاعتبار عند وضع التطبيقات بإعداد بعض التمرينات التي توظف القواعد بصورة حية تُوصَلُ في

(١) في إصلاح النحر العربي / عبدالوارث مبروك - ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) تجديد النحر / ١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) تجديد النحر / (٢٥٦ - ٢٦٤) .

وانظر :

نضاييا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / ١٤ ، ١٥ .

(٤) نضاييا معاصرة / ٣٣ .

نفس الطالب أهمية خاصة للقواعد النحوية (١) .

- الحرص على أن يعلم النحر في ظل اللغة ، وهو أمر يستلزم أن تعرض القاعدة من خلال نص لغوي حي شائق، وبذلك تبقى هذه القاعدة على صلة وثيقة بالمادة التي بها تحيا وتكتسب معناها الوظيفي .

ويحتذي المؤلف النهج نفسه عند وضع التطبيقات ، وذلك يعني ترسيخ القواعد من خلال الأمثلة والنصوص (٢) ، لاعتقاده أن التمرس بالنصوص من أفضل الوسائل لتحقيق هذا المقصد .

وحرى بالذكر أنه يتجاوز عن تلك الأمثلة والتطبيقات المصنوعة التي تنتكّب سبيل تأديب النحر ، ولا يورد منها إلا ما يَظُنُّ إليه ، على أن يكون ذلك سائفاً مقبولاً . كما أنه يحرص على أن يقيم بعض التدريبات على مسائل فيها شيء من اللبس ، مقدراً أن هذه المسائل تشرق - بعد أن يقف الطالب على أسرارها ومعاقدها - على المسائل الأساسية إشراقاً نافعاً ، وتخفف عن الطالب ثقل النمطية التي تنسبها التدريبات أحياناً ، كما يبعث على إطفاف النظر النحوي لديه (٣) .

- أن القواعد المستخدمة تمثل ظاهرات مُطَرِّدة جارية في النصوص عامة (٤) .

- أن المراوحة (التوليف) بين عدة طرق في عرض المادة النحوية ينسج مجالاً رحيباً مرناً أمام المعلم يستطيع من خلاله التواصل مع تلاميذه على نحو يؤدي إلى تمثل المفهوم النحوي تمثلاً محكماً (٥) .

- أن تنال الأخطاء الشائعة عناية خاصة في القواعد والتطبيقات ، وهو ما يسهم في تحقيق مقاصد النحر النهائية وهي تقويم اليد عند الكتابة . وتقويم اللسان عند الكلام (٦) .

- ويؤمنُ الدكتور نهاد - ابتغاء تيسير النحر وتقريبه إلى الناشئة - بإعادة استنراء النصوص للوقوف على درجة استخدامها ومدى شيوعها بما يعين على فرز القواعد الأساسية منها . ومن هذا المنطلق يرى أن

(١) مذكرة في قواعد اللغة العربية للأول الثانوي / نهاد الموسى وعلي أبو حلالة . - ط ١٥ . - عمان : المديرية العامة للمناهج - ٦٠٥ .

- ومقدمة في علم تعليم اللغة العربية / نهاد الموسى . - ط ١ . - الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ٣٣ .

- قواعد اللغة العربية للصف التاسع (ج ١) / تأليف نهاد الموسى وآخرين . - ط ١ . - عمان : المديرية العامة للمناهج ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م - ١٢ .

(٢) مذكرة في قواعد اللغة العربية / نهاد الموسى - ١١ ، ٦ ، ٥ . وانظر ايضاً :

- قواعد اللغة العربية للصف التاسع (ج ١) / تأليف نهاد الموسى وآخرين - ٩ ، ١٠ .

(٣) مذكرة في قواعد اللغة العربية / ٥ ، ٧ .

(٤) مذكرة في قواعد اللغة العربية / ١٠ .

(٥) قواعد اللغة العربية للصف التاسع (ج ١) ، تأليف نهاد الموسى وآخرين - ٩ .

(٦) مذكرة في تعليم قواعد اللغة العربية / ٦ ، ١٠ .

(٧٠)

محاولات اختصار النحو مثل (تحرير النحو العربي) قامت على تقديرات انطباعية تفارق مفارقة حاسمة هذا المنهج الذي يرتضيه ويؤمن به (١) .

هذه - فيما أحسب - جملة الأسس العامة التي يرى نهاد الموسى أن تؤخذ في الحسبان في مجال التأليف النحوي التعليمي .

ولكن من الأهمية بمكان أن نرى كيف يوظف هذه المعايير في رسم منهاج النحو . وعلى هذا الصعيد يذهب إلى أن فرز القواعد النحوية يُسَلِّمُ إلى القواعد الأساسية النافعة (الوظيفية) لِيَتِمَّ - بعد ذلك - تصنيفها وفقاً لنسبة شيوعها ضمن أطر ثلاثة يقرها التحليل الحديث للنظام اللغوي ، وهي :

- التركيب (نظام الجمل) .

- حركات الأواخر (الإعراب) .

- البنية (الصرف) (٢) .

وهو يرى أن هذا النَّسَقُ يؤدي إلى إيجاد صورة منسجمة للنحو في نفس الطالب وإلى قدرة على تمييز التراكيب والانطلاق منها إلى إيجاد معنى وظيفي للنحو (٣) .

ولعل الملحظ الوحيد الذي أستطيع القول إنه صعب المنال هو فرز النصوص واستقراؤها لاستخلاص القواعد ، إذ إن هذا المبدأ يحتاج إلى تضافر أيدٍ كثيرة لِيَتِمَّ إنجازه .

إلا أنني - وقد استقصيت كثيراً من طرائق التيسير النحوي - أجد لزاماً أن أنوه إلى أن النهج الذي عرض به الدكتور نهاد أفكاره كان نهجاً لِحَباً ، كما أن المصنفات التي تم وضعها على أساسه جاءت تطبيقاً يكاد يكون محكماً للأفكار النظرية ، ومُشَرَعاً لروائع النصوص التي استُخْلِصَتْ منها القواعد ، كما أن الدكتور نهاد راعى في ذلك الالتزام بأصول النحو العربي ، وهي أمور لا يملك المرء معها إلا أن يظهر صابته بها وارتياحه إليها .

وفي خضم انشغال النحاة في هذا القرن في الوصول بالدرس النحوي التعليمي إلى مُسْتَشْرَفٍ يُمكنهم من رصد مشكلاته ووضع الأنظار الناجمة لعلاجها يتنسم الباحثون في هذا المجال أرجح أفكار قادمة من الغرب مؤداها أن ينظر إلى الاستعمال اللغوي باعتباره نشاطاً اجتماعياً أو مهارة تقبل التحسين في الوسائل

(١) مقدمة في علم تعليم اللغة العربية / نهاد الموسى - ٣٣ .

(٢) رأي في رسم منهاج النحو / نهاد الموسى ، مجلة التربية ، العدد ١٤ - قطر : اللجة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ١٥ .

(٣) رأي في رسم منهاج النحو / نهاد الموسى ، مجلة التربية القطرية - ١٥ .

وتقتضي منهجية البحث أن أذكر مجمل المآخذ التي أشار إليها الباحثون في نطاق هذه الاتجاهات ، ومن هذه الملاحظ أن التيسير لم يستند إلى نظريات نحوية (١) ، واتجه بكلية نحو الجانب المنهجي التعليمي ، ولا أرى أن هذا الملاحظ يشكل كبير أهمية ، ذلك أن النحو التعليمي يشكل مستوى مختلفاً عن النحو على مستوى البحث التعليمي ، بل إن الضرورة تقتضي أن يميز الباحثون بين هذين المستويين من البحث النحوي عند وضع المنهج النحوي التعليمي (٢) ، كما أن من المفيد هنا أن أذكر أن الميسرين استندوا - على الأغلب - إلى النظرية النحوية العربية وركائزها المعروفة مع تغايرهم في الأخذ بهذه الركائز .

ولا يفتوتي هنا أن أشير إلى أن الذين أخذوا على الميسرين أنهم أفقروا النظرية النحوية العربية ، عادوا فالتمسوا لهم العذر في ذلك بقولهم إن التيسير بطبيعته صديد التعمق (٣) .

ومما وجّه إلى مدرسة التيسير من مآخذ أن جانباً منها قام على أساس هدم ما استقره النحاة مثل وظيفة العلامة الإعرابية ومحاولة تبني لغة وسطى مخففة يصعب وضع قواعد لها .

وكان من بين هذه المآخذ أن بعض المنادين بالتيسير أقاموا أنظارهم أو خططهم على لغات أو لغات شاذة تفتقر إلى الاطراد كالذي نادى به أمين الخولي .

ثم إن جانباً من الميسرين تعرّض في اختيار الوسيلة أو الخطة المناسبة ، لأنه لم يحدد الهدف الذي ينشده من عملية التيسير ، فتحديد الهدف يعين - إلى حد كبير - على تحديد الوسيلة .

على أن من الملاحظ المهمة التي تمّ رصدها في هذا المجال أن بعض الميسرين وضعوا مبادئ نظرية في التيسير ، لكنهم أغفلوا الجانب التطبيقي ، أو وضعوا برامج للتيسير يتعذر تنفيذها ؛ فلقد وضع مصطفى جواد سنة ١٩٦٠م ، أفكاراً في التيسير صيغت بأسلوب واعد (٤) ، لكن برنامجه في الإصلاح الذي وضعه في وقت لاحق جاء عمير التحقيق (٥) .

ولم يخل منهج التأليف من مآخذ تلفت أنظار الباحثين ، فقد نوهوا على هذا الصعيد إلى أن بعض أصحاب التيسير لجأوا - عند تنسيق المؤلفات التعليمية - إلى الحذف والاختصار المُخِلّ على أساس

(١) أثر الأكنية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : الجامعة التونسية - ٤٨ ، ٤٩ .

- العربية وعلم اللغة البيروني / حلمي خليل - ٨٣ .

(٢) حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي / علي أبر المكارم ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، السنة الثانية (ع ٢) ، ١٤٠٤هـ/١٤٠٥م - ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٣) أثر الأكنية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : الجامعة التونسية - ٤٨ ، ٤٩ .

(٤) مجلة الأستاذ العراقية ، ع ٨ ، ١٩٦٠م ، (٥٤ - ١٣٦) .

(٥) العربية الفصحى الحديثة / ستيفنشت ، ترجمة محمد عبدالعزيز - ١٨٧ .

تفديرات انطباعية ، لا تدل تماماً على القواعد الشائعة في الاستعمال .

ومن الباحثين من وصف ما وضع في مجال التيسير بالنشل ، وعزا ذلك إلى أن كثيراً من المنادين بالتيسير لم يملكوا العدة اللازمة لذلك (١) .

وتقتضي منهجية البحث أن اضع في ختام هذا العرض تصوراتي حول الموضوع ، وهي تلخص فيما يلي :

- أن يتسم منهج التأليف التعليمي بالوضوح سواء أكان على مستوى المادة النحوية أم المنهج المتبع في التأليف .

- الانتفاع بجوانب معينة من علم اللغة الحديث ، ولاسيما في الجانب الإحصائي ليتم اختيار القواعد المطلوبة على مدى الشروع في الاستعمال .

وهذا الامر يستلزم أن يكون هناك متخصصون في علم اللغة ، ولاسيما علم اللغة التطبيقي ينتفع المعلمون بأنظارتهم في هذا الميدان (٢) .

- عدم تبني منهج بعينه يُستَندُ إليه في التأليف التعليمي بل الأفضَلُ أن يؤلف الباحثون بين مناهج مختلفة للاستفادة بمزاياها جميعاً .

- الاستناد في السنوات التسع الأولى من المدرسة إلى حفظ النصوص المختلفة من القرآن والحديث وكلام العرب على أن تكون تلك النصوص مثلة للقواعد النحوية التي سيتم تجريبها في مرحلة لاحقة ، أي من السنة العاشرة وما بعدها .

- اختيار المعلم الكفي القادر (٣) على تنفيذ المنهج المخصص .

- والأهم من هذا كله ، أن تكون هناك سلطة منفذة قادرة على وضع ما يُتَبَيَّنُ من ملاحظ أو يوضع من قرارات في المجال نفسه موضع التطبيق الفعلي .

ولعل مما يعزز هذا التصور ما أشار إليه عبدالسلام المسدي من أن نجاح تدريس اللغة محكوم بعوامل ثلاثة مهمة تمثل في : المجتمع والسلطة التربوية ، وعالم اللسانيات التطبيقية ، والمعلم الكفي (٤) .

(١) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي / محمود السمران . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ - ١٩ .

(٢) انظر في هذا : اللغة العربية بين الموضع والأداة / أحمد مختار عمر / مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ١٩٨٤م - ١٤٨ .

(٣) حول نسيب تراعد اللغة العربية : نظريات وآراء / ميشال جحا ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٦١ ، السنة ١١ ، ١٩٩٠م - ٢٤ . وانظر في ذلك :

تيسير العربية بين القديم والحديث / عبدالكريم خليفة . - ط ١ . - عمان : مجمع اللغة الاردني ، ١٩٨٦م - ١٠٤ .

(٤) اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي . - تونس : المطبعة العربية ، ١٩٨٦م - ١٤٢ .

ولاشك في أن هذه العوامل تتضافر مع العوامل الأخرى التي ذكرت آنفاً في تحقيق المقاصد المتوخاة .
 على أن مما ينبغي التذكير به في ختام هذه المعالجة أننا يسرنا النحر فلا بد أن يبقى فيه شيء من
 العسر ولو كان قليلاً ، وأنّ هذا العسر في القواعد ، قلّ أو كثر يجب ألا يكون عاملاً مشطاً للميم في
 الإقبال على تعلم النحو ، وفي شحذ عزائم الطلبة في الإقبال عليه ، وهو ما أشار إليه السكاكيني ضمن
 ملاحظاته على تقرير وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨م (١) .



(١) حاشية على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة / خليل السكاكيني . - القدس : مطبعة بيت
 المقدس ، ١٩٣٨م - ١٣ .

الفصل الثاني

في تاريخ النحو والنظرية النحوية الخالصة

في تاريخ النحو والنظرية النحوية الخالصة

تاريخ النحو :

وهكذا لاح أن المجتنب من محاولات تيسير النحو جاء أقل من البنية ، فقد بدا ، جلياً ، أنَّ جُلَّ هذه المحاولات لم يستند إلى نظريات نحوية ، ولعل هذا الفراغ النظري - إلى جانب عوامل أخرى - هو الذي حدا بالباحثين ، سواء أكانوا تقليديين أم محدثين مجددين ، على المضي قدماً في النظر النحوي والبحث عن طرق أنجع لسدِّ هذا الفراغ .

وقد تعددت مجالات النظر النحوي في هذا القرن ، ولكن ما سيتم تناوله في هذا الفصل هو الظواهر النحوية التي درسها المحدثون في إطار تقليدي .

فقد توقف هؤلاء التقليديون إلى مسائل غاية في الأهمية كان من أبرزها نشأة النحو والدواعي إلى وضعه ، ولم يفت هؤلاء النحاة أن يدرسوا تاريخ النحو بإسقاط مغاير عرضوا فيه لفكرة المدارس النحوية والظلال التي يلتفها إطلاق هذا الاسم على المذاهب النحوية العربية القديمة .

أما في مجال النظرية النحوية الخالصة فقد تمثلت مساهمة هؤلاء التقليديين في بحوث مستأنفة تناولت ظواهر النحو ، وأصوله ، وأعلامه ، والكشف عن علائق القربى بينه وبين ضروب اللغة الأخرى ولاسيما البلاغة ، كما عرضوا لمسألة تحقيق النصوص النحوية ومقاصدها والمعايير التي يجب الأخذ بها في هذا الميدان .

ويقتضي سياق التناول أن تكون مسألة « نشأة النحو » أول ما يتم الحديث عنه ، لما تنطوي عليه من موجبات موطئة للبحث في سائر القضايا التي تمت الإشارة إليها آنفاً .
دواعي النشأة :

تنوع القول في دواعي نشأة النحو ، فذهب نفر من الباحثين إلى الربط بينها وبين ما شاع من مظاهر السلحن في بداية العصر الإسلامي ، ومحاولة المسلمين درء الخطر الذي كان يتهدد لغة القرآن (١) نتيجة لذلك .

(١) اللغة والنحو / حسن عون . - ط ١ . - الإسكندرية : مطبعة رويال ، ١٩٥٢م - ١٦٣ .

وانظر في هذا :

- النحو نمط من التفكير العربي الخاص / طه عبدالحمد ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مجلد ١١ ، سنة

١٩٦٨ - ٢١١ .

- والخلاف بين النحويين / رزق الطويل . - ط ١ . - مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ - ١٥ .

(٧٧)

وتتسع دائرة القول في هذه المسألة فيذهب جانب من الباحثين إلى أنّ النحو العربي نشأ لخدمة النص القرآني وإبلاغه إلى العالم (١) ، وللحفاظ على العربية الفصحى وتعليمها للأعاجم (٢) .
ويذهب حلمي خليل إلى ما هو قريب من هذا المقصد فيرى أنّ النحو العربي قام بدوافع دينية وتشريعية وأن وضعه لم يكن نتيجة لدوافع علمية خالصة (٣) .
أما تمام حسان فيذهب إلى أن الحافظ على وضع النحو قوامه عوامل ثلاثة هي : الدين ، والقومية ، والسياسة (٤) .

وحين نتبصر فيما مضى من آراء نلاحظ أن اللحن لم يكن العامل الوحيد الباعث على وضع النحو ، بل إن عوامل أخرى أسرع في الدفع إلى هذه النشأة تمثلت في الحفاظ على لغة النص القرآني وفيه من أجل نقله إلى العالم : دعوة ولغة .

على أن أحمد العلوي لا يعتقد أن وجود الدرس النحوي مسبب لوجود النص القرآني أو الدافع القرمي ، ويذهب إلى أن « الوجود اللغوي والوجود القرآني عنصران متوازيان قائمان في ضمير المجتمع الإسلامي » (٥) وهو يؤمن بأن الفكر اللغوي الإسلامي « معادلة طرفاها : القرآن بمضمونه الديني والقرآن بلباسه اللغوي » (٦) وهو بذلك يرى أن العرب المسلمين قد نقلوا إلى الأقطار الأخرى دينا قيما إلى جانب لغة تقيية فصيحة .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الباعث على وضع النحو يتمثل في عاملين : أحدهما اجتماعي نجم عن اختلاط العرب المسلمين بمن أسلم من الأقطار الأخرى . والثاني عامل ديني يستلزم أن يفهم المسلمون من غير العرب القرآن الكريم (٧) ، وقد صدر المسلمون ، بسبب من هذين العاملين ، لغتهم إلى

(١) النحو العربي واللغات المعاصرة / عبده الراجحي ، مؤتمر البحث اللساني والسيماي . - المغرب : ١٩٨١ - ١٥٥ .

وانظر كذلك : فصول في فقه العربية / رمضان عبدالنواب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٥م - ١١٥ .

(٢) نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة . - حلب : مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٩٨٠م - ٤٥١ .

(٣) العربية وعلم اللغة النبوي - حلمي خليل - ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٤) الأصول في النحو / تمام حسان ، . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - (٢٢ - ٣٩) .

(٥) أسس منهج البحث في اللغويات العربية / أحمد العلوي ، مجلة كلية الآداب بجامعة الرباط ، العدد الأول ، سنة ١٩٧٨ - ٣٨ .

(٦) أسس منهج البحث في اللغويات العربية / أحمد العلوي ، مجلة كلية الآداب (بالرباط) ، عدد ١ ، سنة ١٩٧٨م - ٣٥ .
(٧) يذهب علي أبو المكارم أن هذين العاملين أدبا إلى إيجاد لغة مشتركة للتناغم بين الأجناس المختلفة وظهور لهجات متعددة، مما جعل الناس يشعرون بالحاجة إلى حل يضمن وحدة اللغة، وأن السبيل إلى ذلك هو وضع قواعد لهذه اللغة .

تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري / علي أبو المكارم . - مصر : القاهرة الحديثة للطباعة ١٣٩١هـ /

١٩٧١م - ٦٠ .

تلك الأقوام ، الأمر الذي ينتضي وضع قواعد لها تُمكن هؤلاء الأعاجم من استيعابها والتخاطب بها .
وعلى أية حال ومنها كانت دواعي الاشتغال بالنحو ، فإن بالإمكان القول بأن النحو تحول ،
بالتدرج ، إلى علم له قواعده وأصوله ، مع أن هذا المقصد لم يكن هو الغاية النهائية لوضعه .

ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة بأسباب النشأة مسألة الواضع الأول للنحو ، وقد تبانت آراء
المحدثين من النحاة في هذه المسألة ، فمنهم من اعتقد ان علي بن أبي طالب هو الذي وضع هذا العلم
مستنداً ، في ذلك ، إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، وليس
كثيراً على امرئ هذا شأنه أن يضع أوليات في هذا العلم (١) .

ولكنني أرى أن اللغة التي وضعت لها القواعد هي لغة القرآن التي حملها المسلمون معهم إلى تلك
الأقوام ، لا اللغة المشتركة التي تخيل أبو المكارم وجودها .

إلا أن جانباً من الباحثين لا يستبعد أن يكون التشيع لعلي هو الذي حدا بعض المؤرخين على ذلك ،
وحين عرض المحدثون لهذا الأمر اتكأوا على هذه المقولة القديمة ، كما أن ابن سلام وهو أقدم من ينسب
إليه رواية في هذا الأمر لم يشر إلى مجيئ علي في تأسيس النحو (٢) ، إذ يقول ابن سلام ما نصه (٣) :
« وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها - أبو الأسود الدؤلي » .

ويذهب بعض هؤلاء إلى أن التعريف الجامع المانع لم يعرف في عهد علي ، في حين أن ما ينسب إليه
من عمل في هذا المجال هو رقعة عرفت فيما الاسم والفعل والحرف ، وهو ما يجعل مستبعداً أن يكون علي
هو واضع بدايات هذا العلم (٤) .

على أن فريقاً من المحدثين يرى أن إسهام الامام علي في وضع النحو اقتصر على تقديم المشورة

(١) آراء في اللغة / أحمد عبدالغفور عطّار . - جدة : المؤسسة العربية للطباعة ، ١٩٦٤ - ٦٣ .

(٢) اللغة والنحو / حسن عون - ٢٢٦ / ٢٢٧ .

(٣) طبقات نحول الشعراء / ابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، السفر الأول - ١٢ .

(٤) من الذي ابتكر النحو / محمد هاشم عبدالدائم ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز ،
العدد الثاني ، ١٣٩٦هـ / ١٣٩٧هـ - ٢٤٨ .

يشير كاتب المقال هنا إلى الرقعة التي روى نصها أبو الأسود وتضمنت تعريفات للاسم والفعل والحرف .
ينظر في هذا المجال :

- نزهة الأکباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق إبراهيم السامرائي . - ط ٣ . - الزرقاء : مكتبة
المنار ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م - ١٨ .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة / التنظي ، تحقيق محمد أبي الفضل (ج ١) . - القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ،
١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م - ٤ .

ووضع بعض الخطوط البدائية لهذا العمل لأبي الأسود الدؤلي الذي يَعدّه هؤلاء الواضع الحقيقي للنحو العربي (١) .

ويمكن القول إن من يُطوّر في المصنفات النحوية الحديثة يلاحظ أن معظم الباحثين المحدثين يميلون إلى أن أبا الأسود الدؤلي كان لديه من القدرات العقلية ما يؤهله لوضع أوليات في النحو ، مثل: باب الفاعل والمفعول وغيره مما أشارت إليه المصادر النحوية القديمة (٢) ، ولا سيما أن من المتعارف أن أبا الأسود هو الذي وضع ضوابط الشكل الإعرابي ، وهو عمل وثيق الصلة بالنحو ، بل إنه - في تقدير هؤلاء - من أساسيات النحو ، لما ينطوي عليه من ضرورة لمعرفة معاني الأبواب النحوية التي تستلزم تلك الحركات .

وهجس بمثل هذا التوجه علي أبو المكارم ، إذ يعترف لأبي الأسود بدور في تاريخ النحو العربي يتمثل في ضبط المصحف القرآني وشكله ، وهو يرى أن هذا عمل يقتضي أن يتمثل صاحبه أثر الحركات في ضبط المعاني وتجليّة العلائق بين أجزاء التركيب ، لكنه يرفض أن يكون أبو الأسود وضع مصطلحات بمثل هذه الدقة التي تُنسب إليه ، وإنما انحصر دوره في تمهيد السبيل إلى وضع هذه المصطلحات .

وهو إلى جانب ذلك يشك في أن تكون حوادث اللحن الفردية ذات العلاقة بأبي الأسود أو غيره هي وحدها سبب وضع النحو (٣) . على أن الدكتور نهاد الموسى يتجاوز مسألة عدم عدها عاملاً وحيداً في وضع النحو إلى القول بأن كثيراً منها تبدو عليه ملامح الوضع والافتعال ، ويرى أن « تتخذها - بعد امتحانها ، مأخذاً استدلالياً لا مأخذاً حرفياً ، ذلك أنها أمثلة جزئية جَسَم القدماء من خلالها » بواعث كلية « وأمثلة فاقعة على أهمية النحر » (٤) .

(١) النحو نمط من التفكير العربي الخاص / طه عبد الحميد ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مجلد ١١ ، سنة ١٩٦٨ - ٢٣٤ .

وانظر كذلك :

تاريخ النحر وأصوله / عبد الحميد السيد طلب ، القسم الأول ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٧م - ٣٠ .

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / عماد الطنطاوي . - ط ٢ . - القاهرة : ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ - ١٩ ، ٢٢ .

وانظر في ذلك : تطور الدرس النحوي / حسن عون . - القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ - ١٧ .

وأيضاً : الحلقة المنقودة في تاريخ النحو العربي / عبدالعال سالم مكرم . - الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧م - ٢٢ .

وأيضاً : حول بحث (أول من وضع النحر) / عبدالوهاب حمودة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٣ - ١٣٦ .

(٣) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري / علي أبو المكارم - ٦٩ .

* ويتفق مع هذا الرأي أحمد أمين حين ينكر أن يكون أبو الأسود وضع النحر على النحو الذي ذكره الرواة . (ضحى

الإسلام / أحمد أمين ، ج ٢ . - ط ١٠ . - بيروت : دار الكتاب العربي - ٢٨٥ / ٢٨٦) .

(٤) في تاريخ العربية / نهاد الموسى . - ط ١ ، عمان : الجامعة الأردنية - ٧ / ٨ .

ومع أن الإجماع يكاد ينعقد على أن أبا الأسود هو أول من وضع النحو ، إلا أن نفرأ من الباحثين يميل إلى أن عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي هو الذي قام بهذا العمل ، ويستأنس هؤلاء على هذا التوجه بأن أقدم من ينسب إليه نحو في كتاب سيويه هو عبدالله بن أبي إسحق ، وأن عمل أبي الأسود اقتصر على تنقيط المصحف (١) .

ولكن أحمد مكّي الأنصاري يخالف ذلك مستنداً إلى رواية ابن سَلَام التي مفادها أن ابن أبي إسحق هو أول من بعج النحو (٢) ، والبعج في اللغة يعني الشق ، وكل ما اتسع فقد انبعج (٣) ، وعليه فإن «البَعَج» في اللغة يوحي بالتوسع والامتداد . وإذا كان ابن أبي إسحق قد «بعج» النحو فإن ذلك يعني أنه قد وسع مداه ، وهذا يظهر فرقاً بين وضع أوليات النحو ، والانساع فيه ، كما فعل ابن أبي إسحق ، وفقاً لرواية ابن سلام .

ومن هذا المنطلق يميل أحمد مكّي الأنصاري إلى أن عبدالله الحضرمي قد توسع في وضع النحو ، وأن آخر أو آخرين وضعوا أولياته (٤) .

والذي أميل إليه أن يكون أبو الأسود هو الذي وضع أوليات النحو ، ذلك أن روايات كثيرة أجمعت على نسبة النحو إليه ، كما أن هذه الروايات أو معظمها ينسب إليه وضع تنقيط المصحف ، وهو عمل لا يتأتى دون أن يكون القائم عليه قد استشعر علاقة وثيقة بين هذه الحركات والمعاني التي تنطوي عليها العبارات .

ويلاحظ الباحثون أن الغموض يكتنف الفترة الممتدة من عهد أبي الأسود الدؤلي حتى عصر الخليل بن أحمد ، ولعل ذلك ما حدا بعضهم على تسميتها «بالخلفة المفقودة في تاريخ النحو العربي» (٥) ، وهي في اعتقادي تسمية تتجاوز كثيراً طبيعة هذه الفترة ، إذ إن كثيراً من المعلومات المتعلقة بها مبثوثة - كما ينوه إلى ذلك الدكتور نهاد الموسى - في تصاعيف المصادر ، ويمكن الإلمام بها (٦) ، على الرغم من هذا القدر

(١) أول من وضع النحو / إبراهيم مصطفي ، مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول المجلد الخامس (ج ١) ، أيار ، سنة ١٩٤٨ - ٧٢/٧١ . وانظر في ذلك : المدارس النحوية / شوقي ضيف . ط ٢ - مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م - ١٨ .

ويذكر يوسف خليف أن ما يطمئن إليه الباحثون هو أن ابن أبي إسحق الحضرمي وعيسى بن عمر أول نحاة البصرة الذين وضعوا النحو . (حياة الشعر في الكوفة / يوسف خليف . - القاهرة : دار الكاتب العربي - ٢٦١) .

(٢) طبقات نحول الشعراء / ابن سلام الجَمَحي ، تحقيق محمود شاكر - ١٤ .

(٣) اللسان / بَعَج .

(٤) عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي / أحمد مكّي الأنصاري ، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم ، العدد الرابع ، ١٩٧٣ - ٢٨٨ .

(٥) الخلفة المفقودة في تاريخ النحو العربي / عبدالعال سالم مكرم . - ط ١ . - الكويت : مؤسسة الرحلة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧ - ٣ .

(٦) نقد لكتاب الخلفة المفقودة في تاريخ النحو العربي / نهاد الموسى ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد الخامس ، المجلد الثاني ، سنة ١٩٨٢ - ص ٢٢٨ .

من الغموض الذي يتناثر من حولها .

على أن هذه الضبايئة التي أشرت إليها آنفاً لا تملك أن تكون حجازاً بيننا وبين كثير من الحقائق المتعارفة في تاريخ النحو في هذه الحقبة .

ومن هذه الحقائق أن أوائل النحاة كانوا بصريين ، وهذا يعني بداهة أن النحو نشأ في البصرة ، ولعل الدواعي إلى ذلك تكمن في أن البصرة كانت مرفأً للسفن التجارية الوافدة من بلاد كثيرة ، وهذا جعل العناصر الأجنبية فيها أكثر اختلاطاً وتنوعاً . ومن هنا كانت دواعي تعلم اللغة والنحو فيها أقوى منها في الثغور الأخرى (١) ، هذا إلى جانب أن الاختلاط مع أقوام ذوي حضارات عريقة راسخة أدعى إلى نشدان العلم وطلب المعرفة .

ومن البصرة بدأ جمع اللغة من أجل التقييد النحوي ، وحين تبصر بدايات النظر النحوي يتبدى لنا أنها استندت إلى جمهرة ما تم جمعه من المادة اللغوية من القبائل العربية . وقد أثر النحاة واللغويون أن يأخذوا اللغة عن العرب العرباء ولذلك يَمَمُّوا شطر البادية ، موئل الفصاحة ، ومصدر النقاء والصفاء .

ويكاد يكون أمراً مقروراً أن البصرة تحملت عبء التفكير في الدرس النحوي إلى أن استوى علم النحو على سوقه ، وقد ساعد على شحذ هذا التفكير وتوجيهه أن البصرة كانت مركزاً لكثير من المذاهب العقلية والفلسفية كالشيع والاعتزال (٢) ، إلى جانب قربها من الأسواق الأدبية ونزوح كثير من العرب الفصحاء ، مثل قيس وثميم ، إليها (٣) .

ويذهب فريق من النحويين المعاصرين إلى أن معالم النحو بدأت في الظهور على يد عبدالله بن أبي إسحق (ت ١١٧هـ) ، وهم يتكثرون في ذلك على مقولة لابن سَلام تقول (٤) : « وكان أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاء طويلاً ، وكان ابن أبي إسحق أشدَّ تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسعَ علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها » .

ويذهب محمد الحلواني إلى أن مفهوم القياس عند الحضرمي اختلط على جانب من الباحثين

(١) حياة الشعر في الكوفة / يوسف خليف - ٢٦٠ .

وانظر في هذا :

الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها (ج ١) / محمد محمود هلال - ١٥ .

(٢) تاريخ النحو وأصوله / عبدالحميد السيد طلب - ٧٣/٥٧ .

ويذكر في هذا الصدد أن الخليل كان من المشتغلين بعلم الكلام . المرجع السابق - ٧٣ .

(٣) الكامل في الدراسات النحوية (ج ١) / محمد محمود هلال - ١٥ .

(٤) طبقات فحول الشعراء / ابن سلام الجمحي (ج ١) ، بتحقيق محمود محمد شاكر - ١٤ .

المعاصرين (١) ، فظنوا أنه تلك الصورة التي آل إليها أمر القياس في عصور متأخرة وأطلق عليها الباحثون القياس المنطقي ، ومن هؤلاء مصطفى السقا (٢) ، وإبراهيم السامرائي (٣) .

ولكن (محمد خير الحلواني) يرى أن هذا القياس لم يتجاوز ضوابط معينة يختزنها أصحاب اللغة في أذهانهم ثم يُركَّبون على هدي منها عباراتهم (٤) .

وأجدي أميَّال إلى هذا الرأي ، ذلك أن القياس الذي يستلزم حل ظاهرة مجهولة على أخرى معروفة لعلة جامعة بينهما تبلور في مرحلة متأخرة بعد أن تمت ترجمة المنطق الأرسطي إلى العربية ، وهو أمر ذو علاقة بأثر المنطق في النحو العربي ، وهي مسألة سيتم تناولها في موضع آخر من هذا الفصل .

وعلى أية حال فإن الحضرمي توسع في القياس ، وكان أشد تجريداً له من أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) ذلك أنه كان يلتزم من اللغة بما يَطَّرِد وينقاس (٥) ، ويعدّ ما عدا ذلك خاطئاً .

وجردّ : عَرَى ، وجردّ الكتاب والمصحف : عَرَاه من الضبط والزيادات والفواتح ومنه قول عبد الله بن مسعود : « جَرَدُوا الْقُرْآنَ لِيَرَبُو فِيهِ صَغِيرَكُمْ ، وَلَا يَبْنَأُ عَنْهُ كَبِيرَكُمْ ، وَلَا تَلْبِسُوا بِهِ شَيْئاً لَيْسَ مِنْهُ » والمعنى : اجعلوا القرآن لهذا ، وخصوه به ، واقصروه عليه (٦) .

والتجريد في البلاغة يستلزم أن يكون الأمر الذي نُجَرِّدُ عَنْهُ مُتَّسِماً بكمال صفته (٧) .

ويستلزم المعنى اللغوي والمداول البلاغي للتجريد أمرين هما : تعرية الشيء من أمر غير أساسي وقصره على الجانب الأساسي منه ، والأمر الثاني : أن التجريد يروحي ، وفق هذا السياق ، بإحكام صفة ما نجرد عنه . ولعل في هذا الإيضاح ما يدل على أن الرواة قد قصدوا بقولهم : « كَانَ أَشَدَّ تَجْرِيداً لِلْقِيَاسِ »

(١) المُفَصَّل في تاريخ النحو العربي / محمد خير الحلواني . - ط ١ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م - ١٤٥ .

(٢) نشأة النحو / مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري : ٩٦/١٠ .

(٣) النحو العربي نقد وبناء / إبراهيم السامرائي . - بيروت : دار الصادق - ١٩ .

ومما هو حري بالتنويه إليه أن الحلواني لم يكن دتياً في إشارته إلى رأي محمود شاكر في القياس عند الحضرمي ، فمقولة شاكر التي مؤداها أن الحضرمي كان أشد معرفة بحقائق القياس واجتهاداً في ضبطه لا تروحي بأنه فهم من القياس ما انتهى إليه الأمر عند التأخرين . انظر في هذا :

- طبقات ابن سلام / السفر الأول (هامش) - ١٤ .

- والمفصل في تاريخ النحو / الحلواني - ١٤٥ .

(٤) المفصل في تاريخ النحو / محمد الحلواني - ١٤٧ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل - ٣٢ .

(٦) اللسان / جرد .

(٧) التعريفات / لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١م - ٢٩ .

وانظر في هذا :

حسن التوصل إلى صناعة الترسل / شباب الدين الحلبي ، تحقيق أكرم عثمان . - بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠م - ٢٨٥ .

أن الحضرمي كان يقصد إلى إحكام صورة القياس بحصره فيما يطرد وينتقاس وحسب .
وقد لمح المعاصرون ، في هذا الكلام ، إدراك الحضرمي أن اللغة مستويات وأن القياس يجب أن
يكون أساساً لما يطرد وينتقاس منها (١) .
كما لمحووا أمراً آخر وهو أن تجريد القياس لم يقتصر على الحضرمي بل إن أبا عمرو كان يجرد القياس ،
إلا أن الحضرمي كان أشد منه تجريداً له (٢) .
ويشير الباحثون المعاصرون إلى أن الحضرمي أثر فيمن جاء بعده من نحارير النحاة مثل عيسى بن
عمر ويونس وسيبويه والمبرد (٣) وجميعهم ، كما هو معروف ، من النحاة البصريين .
وبالنظر إلى أسبقية الحضرمي في مجال القياس وتوسعه فيه وتأثيره فيمن جاء بعده ، فقد عده جانب
من المحدثين زعيم التيار القياسي في مدرسة البصرة يشاركه في ذلك تلميذه عيسى بن عمر الثقفني
(ت ١٤٩هـ) (٤) .
وتتلخص سمات هذا التيار في أنه لا يهتم بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامه بالقياس ، فإذا ما
اختلفا ، أعني الأثر والقياس ، قُدمَ القياس على الأثر مهما كان موثقاً ، وقد ترتب على ذلك تخطئة
الشعراء والظعن على العرب (٥) .
وقد احتذى على منهج الحضرمي في تجريد القياس عيسى بن عمر ، وتعود مكانته - إلى جانب كونه
ثاني اثنين من طلائع نحاة البصرة تشدداً في تجريد القياس - إلى أنه ترك نحواً مدوناً في كتابين هما : الجامع
والإكمال ، فمهد بذلك - إلى جانب ما وضعه غيره من مادة النحو - لظهور كتاب سيبويه .
ثم إنه توسع في النحو ، وترك مذاهب فيه تدل على أنه كان يتمثل فكرة العامل ، ودليل ذلك
إجازته أن يقال : ليس الطيب إلا المسك ، وفي ذلك إلماح إلى أن عمل (ليس) كان ماثلاً في ذهنه (٦) .
ومن الأمور ذات الفريدة التي نوه إليها المحدثون في حديثهم عن منهج عيسى أنه كان يفرع إلى
النصب إذا اختلفت العرب في طرائق التعبير عن معنى معين (٧) ، وهم يستندون في ذلك إلى عدد كبير من

(١) تاريخ النحو العربي في القرن الثاني الهجري / علي أبو المكارم - ٩٣ .

(٢) المنفصل في تاريخ النحو / الحلواني - ١٤٦ .

(٣) عبدالله بن أبي إسحق وأثره في النحو العربي / عبدالعالم مكرم / دراسات في الأدب واللغة ، إعداد عبدالله أحمد المينا .
- الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ .

(٤) عبدالله بن إسحق الحضرمي / أحمد مكي الأنصاري ، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم ، العدد الرابع سنة ١٩٧٣ - ٢٨٩ .

(٥) المرجع السابق - ٢٨٩ .

(٦) المنفصل في تاريخ النحو / الحلواني - ١٧٠ .

(٧) عيسى بن عمر الثقفني / صباح عباس السالم . - بيروت : مؤسسة الأعلمي (٢٢٧ - ٢٢٩) . ويبدو أن المؤلف
استأنس بما أورده ابن سلام من أن عيسى كان يفرع إلى النصب إذا اختلفت العرب . طبقات الشعراء (ج ١) - ١٩ .

الشواهد التي مال فيها إلى النصب ، ومن ذلك هذه الآية (١) : (سورة أنزلناها وفرضناها) .
كما أن الباحثين لاحظوا أنه كان يربط الظواهر الإعرابية بقصد المتكلم (٢) ، أي بالمعنى ، فقد كان ينصب كل اسم فيه معنى التعظيم أو التحقير ، وأورد ذلك أبو عبيدة في قوله (٣) : « وكان عيسى يقول : (حمالة الخطب) (٤) نصب ، يقول : هو ذمُّ لها » .

وإذن فقد تجلت منزلة عيسى في تاريخ النحو في كونه أحد اثنين تحدّد القياس على أيديهما له سمناً آخر أشدّ تجريداً ، كما تفرد عيسى في تبني النصب عند الاختلاف في الإعراب ، وقد كان يتكلم في كل تحلياته النحوية على ربط الإعراب بالمعنى والعامل .

أما التيار القياسي الثاني الذي نوه إليه المحدثون فيُمثّله أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب (ت ١٨٠هـ) وقد ساءه أحمد مكي الأنصاري بالتيار المنهجي ، وهو يستجمع القول في سبته التي تتجلى في أنه يتسم بالنظرة الشاملة واعتماد الأثر والقياس عليه كلما توافرت له الكثرة المعتمدة ، كما أن هذا المنهج يعتد العربي سيد لغته ، وما على العلماء إلا أن يسجلوا ما يقول ويفسروه طبقاً لمنطق اللغة نفسها لا خضوعاً لمنطق التشدد في تجريد القياس (٥) .

ويرى المعاصرون أن خير منقولة تمثل هذا المنهج هي قولُ أبي عمرو بن العلاء حين قيل له (٦) : «أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا » ثم قيل له : « كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ » قال : « أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفتني لغات » .
ولعل السر في تسليم أبي عمرو للعرب هو أنه كان على اطلاع واسع بلغات العرب ، كما تجمع على ذلك المصادر القديمة (٧) .

(١) النور / ١ . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) . المائدة / ٣٨ .

وكذلك قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) . النور / ٢ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو للحلواني / ١٦٧ .

* يذكر على هذا الصعيد أن أبا الحسين بن الطراوة قد ابتدع عاملاً جديداً في النحو أسماه " القصد إليه " وأن اعتداده بهذا العامل المعنوي نبع من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى تسليط عامل لفظي عليها . (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو / محمد إبراهيم البنا - ط ١ - تونس : دار بوسلامة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٧٤ .

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٣١٥ .

(٤) المسد / ٤ .

(٥) الموازنة بين المناهج البصرية / أحمد مكي الأنصاري ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد الرابع والعشرون ، الجزء الثاني ، ديسمبر سنة ١٩٦٢ (٤٤ - ٤٥) .

(٦) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٩ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٣ - ٤٤ . وانظر في هذا :

مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبي الفضل . - القاهرة : دار نهضة مصر ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ ، نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري / تحقيق إبراهيم السامرائي - ١٥ .

معجم الأدباء لياقوت الحموي . - الطبعة الأخيرة - بيروت : دار إحياء التراث ١١ / ١٦٠ .

ويذهب أحمد مكّي إلى أن العامل الزمني كان أحد الأسباب في هذا التمايز في المنهج بين تيار أبي عمرو والتيار القياسي الذي كان يمثله الحضرمي وعيسى بن عمر (١) ، ولكنني أرى أن هذا الرأي يفتقر إلى الدقة ، وإذا سلمنا أنه ينسحب على الحضرمي ، فإنه لا ينطبق على عيسى بن عمر ، فقد كان هذا معاصراً لأبي عمرو ، ومع ذلك بقي ملتزماً بالتيار القياسي والتقليل من قدر ما يخالف القياس من لغات العرب . وقد كان هذا الاطلاع الواسع في مجال اللغة سبباً - فيما يبدو - في أن مذهب أبي عمرو كان أقرب إلى الرواية والأثر منه إلى التأويل (٢) وعلى ذلك يمكن القول إنه كان أميل إلى السماع منه إلى القياس ، ذلك أن القياس يُعمَل كثيراً على التأويل والتفسير .

وعلى الرغم من هذه الشكافة اللغوية الواسعة ، إلا أنه كان يدرك أن المادة اللغوية المستقراة لا تمثل سائر لغات العرب ، وذلك يعني أن ما تم وضعه من قواعد حتى هذا العهد قام على استقراء ناقص ، ويتمثل ذلك في مقولته الشهيرة (٣) : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » .

هذا الإمام الجم باللغة - إلى جانب فكره النفاذ - جعله على وعي بالفروق اللغوية وتفاوتها في مناطق الجزيرة (٤) ، فيما هو ذا يقول (٥) : « ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا » . أما قياس أبي عمرو فقد كان يتخذ شكل القياس الفقهي أو الكلامي ، وهو قياس نحوي لا يقتصر على التشابه التام بين ظاهرتين ، بل إن مجرد الشبه يكفي لإجراء القياس (٦) ، إذا ما توافر لذلك الحد المطلوب من الكثرة ، وهذا يدل على عمق وعيه للغة ، ونفاذ إدراكه للعلائق التي تشد أواصر التركيبات . وحسبي من هذا مثال واحد أُثِرَ عنه في باب تابع المضاف إذا كان مفرداً ، فقد كان يوجب البناء في هذا التابع مثل قولنا : يا أخانا زيد ، لأنه كان يقيسه على مقلوبه : يا زيد أخانا (٧) . ويؤمن المحدثون بكثرة الاستعمال وأثرها في التعيد النحوي وهم في سعيهم لتجلية جوانب النظرية

-
- (١) الموازنة بين المناهج البصرية / مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مجلد ٢٤ (ج ٢) ، سنة ١٩٦٢ (٤٧ - ٤٨) .
 * والمقصود بالعامل الزمني أن أبا عمرو بن العلاء توفي بعد الحضرمي مثل التيار القياسي بفترة طويلة مما أكبه نراء لغوياً ومرونة تجاه لغات العرب .
 (٢) المفصل في تاريخ النحر / الحلواني - ١٨١ .
 (٣) المفصل في تاريخ النحر / ١٨٥ ، وانظر في هذا : طبقات ابن سلام / السفر الأول - ٢٥ .
 (٤) المفصل في تاريخ النحر / ١٨٥ .
 (٥) طبقات ابن سلام / السفر الأول - ١١ .
 (٦) المفصل في تاريخ النحر / ١٩٢ .
 (٧) المرجع السابق - ١٩٢ .

النحوية التقليدية لا يَنْسَوْنَ أن ينوهوا إلى أن أبا عمرو بن العلاء كان أول من تحدث عن كثرة الاستعمال وأثرها في اختصار المركبات (١) . فقد أورد سيبويه ما نَصَّه (٢) : « وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنتُ عبدالله فيحمن صرف . ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا لا أدرِ ولم يكُ ولم أبلُ ، ونخذ ، وكلُ ، وأشباه ذلك ، وهو كثير » وهو هنا يتحدث عن حذف التنوين من هند بسبب كثرة الاستعمال . هذه هي أبرز ملامح منهج أبي عمرو - تلك الملامح التي تتجلى في التوكُّؤ على الأثر في التععيد النحوي ، واستخدام القياس استخداماً مرناً إذا ما توافرت له الكثرة المعتمدة ، وقد راعى في ذلك عدم التشدُّد وإجراء القياس بين ظاهرتين لمجرد الشبه .

وإذن فأبو عمرو من أهم النحاة الرادة في تاريخ النحو ، وقد تخرج في مدرسته كثير ممن جاءوا بعده ، ومن أهمهم أبو جعفر الرُّاسي ومعاذ الهراء (ت ١٨٧هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) والخليل (ت ١٧٥هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ) . وإذا ما لاحظنا أن من بين هؤلاء نفرأ من مؤسسي المذهب الكوفي ، أدركنا أن بدايات نشأة هذا المذهب ترتد إلى هذه الحقبة التي نمت فيها تلمذة هؤلاء الكوفيين لأبي عمرو بن العلاء ، وسوف أعرض لهذه النشأة بعد استكمال الحديث عن نشأة النحو البصري .

ومن أسهموا في إرساء دعائم التيار المنهجي يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) ، وكان ذا ثقافة لغوية واسعة تأتى له اعتلاء قمته من مصادر متعددة ، فقد كان أبو عمرو بن العلاء أبرزَ شيوخه وأعظمهم أثراً فيه (٣) ، وكان فصحاء البادية من مناهل العلم الرئيسة التي اغتذى منها (٤) ، كما أتيج له أن يلقي كثيراً من علماء النحو واللغة في عصره (٥) ، فأحسن الإفادة من هذه المصادر جميعاً ، وبذلك جمع شعاع علم النحو ، واستقامت له أدوات المرافة فيه .

وتعد جهود يونس في النحو تجسيدا لآراء شيخه ، أبي عمرو بن العلاء ، فكلاهما يتسبب إلى التيار القياسي المنهجي الذي يستخدم السماع والكثرة المعتمدة في تطبيق القياس ، ولكن يونس تجاوز بعض المعايير التي كان أبو عمرو يتوكأ عليها ، فقد احتج - في السماع - بشعر الإسلاميين (٦) ، في حين روي أن

(١) المفضل في تاريخ النحو ، ١٩٤ .

(٢) كتاب سيبويه / تحقيق عبدالسلام هارون ٥٠٦/٣ .

(٣) الحلقة المنقودة في تاريخ النحو العربي / عبدالعال سالم مكرم . - الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧م - ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) المفضل في تاريخ النحو / ٢٠٥ .

(٥) المرجع السابق / ٢٠٥ .

(٦) يونس البصري / أحمد مكي الأنصاري . - الخرطوم : جامعة الناصرة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - ٣٢٥ .

أبا عمرو كان لا يعتدُّ بأشعارهم . وكان يونس يقيس على الشاهد الواحد (١) ، ويرى الأنصاري أن هذا هو التفرد الذي أشارت إليه كتب الطبقات (٢) .

وقد مدَّ يونس في أبعاد التياس فجعله أوسع من حمل ظاهرة على أخرى ، من ذلك أن نحاة كثيرين كانوا يرون أن (إما) الثانية في مثل قوله تعالى (٣) : (إما أن تُلقِي وإما أن نكون أول من ألقى) حرف عطف ولكن يونس يرفض هذا مُعَوِّلاً على منطق العربية ، إذا لا تسمح بأن يتباشر حرفان من معنى واحد ، فلا يقال : ذهب فلان وثم جاء ، فهو يقيس ذلك على ظواهر كثيرة لا تقبل بهذا الترجيح (٤) .

وينظر بعض النحاة المعاصرين إلى منهجه بروح المعاصرة ، ويذهبون إلى أنه كان يراوح ، في منهجه في الدرس النحوي ، بين الوصفية والمعارية ، فهم يرون أن الوصفية تتجلى في ميله إلى السماع ، وتفسير الظواهر تفسيراً واقعياً ، وإقامة الدراسة على الشكل الخارجي للعبارة (٥) ، وأن من مظاهر المعيارية لديه إشارته للمستويات اللغوية بمصطلحات جديدة لم تخطر - على الغالب - للنحاة الذين سبقوه ؛ كالجودة ، والقبح ، والحديث (٦) .

وحسبي من ذلك مثالان يوضحان هذين البعدين في منهجه . فمن الأمثلة على وصفيته أنه يجيز أن نقول : يا تميمُ أجمعون ، ويا تميمُ أجمعين ، وبذلك جعل التغيير الإعرابي خاضعاً للشكل الخارجي للتركيب دون أن يؤثر ذلك في تغيير المعنى (٧) .

ومن المعيارية في منهجه أنه كان يمنع ندبة النكرة ، وكان يصف ذلك بالقبح ، فلا يجوز عنده أن نقول : وا رجلاًه أو يا رجلاًه (٨) .

وما لا بد من التنويه إليه أنه كان يقيم ما يستخدمه من تأويل على علل نحوية مستمدة من واقع اللغة ، مشفوعة في غير موضع بالأثر (٩) ، فقد قال يونس (١٠) : « من صرف هنداً قال : هذه هندٌ بنتُ زيد فنونٌ هنداً ؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة ، وهكذا سمعناه من العرب » .

وخلاصة القول في مذهب يونس أنه كان يستخدم السماع لتطبيق التياس ، وهو في ذلك ينحو منحى

(١) يونس البصري / أحمد مكي الأنصاري - ٣٢٨ .

(٢) يونس البصري / ٣٢٨ .

(٣) طه / ٦٥ .

(٤) المفصل في تاريخ النحو / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٥) المفصل في تاريخ النحو / ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٦) المفصل في تاريخ النحو / (٢٢٠ - ٢٢٥) .

(٧) المرجع السابق - ٢١٨ .

(٨) المرجع نفسه - ٢٢١ .

(٩) المفصل في تاريخ النحو / ٢٣٢ .

(١٠) الكتاب لسيبويه / بتحقيق عبدالسلام هارون ٥٠٦/٣ .

يجمع بين اللغة والنحو . وكان كثيراً ما يتناول الظواهر تناولاً وصفيًا ، وبذلك شق هو وشيخه أبو عمرو طريقتاً جديدة داخل المذهب البصري . وقد تلمذ له كثير من النحاة الخالفين - ولاسيما الكوفيين - فأفاض عليهم من سجال علمه ، ولعله كان على نحو من الأنحاء مصدرًا مهياً من مصادر النحو الكوفي .

على أن النحاة المعاصرين لم يقتصروا على إبراز ذنبك المنهجين في المذهب البصري ، وأعني بها تيار التشدد في تجريد القياس والتيار القياسي السماعي ، بل إنهم ، مستندين إلى الروايات المتوافرة في كتب الطبقات ، كشفوا الغطاء عن منهج ثالث أطلقوا عليه منهج (تصحيح القياس) (١) ، وقد أُسَّسَ ببيان هذا المنهج ، وفقاً لما ذهب إليه هؤلاء ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) واحتذى على مذهبه تلميذه سيويه (ت ١٨٧ هـ) .

وكان يتمتع بثقافة لغوية واسعة نهلها من بوادي نجد والحجاز وتهامة (٢) ، وتجمع كتب الطبقات على أنه أخذ عن عيسى بن عمير (٣) ، ويذكر جانب منها أنه أخذ عن أبي عمرو بن العلاء (٤) ، وإذا ما صح أنه أخذ عن هذين العالمين ، فإن ذلك يعني بدهاء أنه أخذ عن منهجين في القياس مختلفين : منهج تجريد القياس والتيار المنهجي (السماعي) ، ولعل ذلك كان من دوافع ابتداعه منهجاً جديداً عرف بمنهج (تصحيح القياس) ، كما سلفت الإشارة إليه .

ويقصد بتصحيح القياس ألا يرد ما يرد من شواهد مخالفة للقياس على أن تُلتمَسَ لها علل كالرد إلى الأصل أو الحمل على الموضوع لتسويغ هذا الاستخدام الذي اقتضته الضرورة ، وأن تحفظ لا ليقاس عليها وإنما لتفسير ما يرد عن العرب من شواهد أخرى ماثلة (٥) .

ولعله بهذا قد سهد للتعويل على الضرورة الشعرية وذلك بنشدان المقيس عليه بالرد إلى الأصل الذي جرى تجاوزه ، وبذلك أنهج سبيلاً لم يلجئه النحاة قبلاً .

ويرى المحدثون أن قياس الخليل قائم - على الجملة - على رصد الملامح المشابهة في الظواهر اللغوية،

-
- (١) الخلاف بين نحاة البصرة (رسالة ماجستير مخطوطة) / عطا موسى . - إربد : جامعة اليرموك ، ١٩٨٥م - ٤١ .
وقد أوردت كثير من كتب الطبقات أنه كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس . انظر في هذا :
- أخبار النحويين البصريين / ٣٨ .
- نزعة الأبياء في طبقات الأدباء / ٤٥ .
- معجم الأدباء لياتوت الحموي ١١ / ٧٣ .
- (٢) معجم الأدباء / ياتوت الحموي (ج ١٣) . - الطبعة الأخيرة . - بيروت : دار إحياء التراث العربي - ١٦٩ .
(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبي الفضل . - ط ٢ . - القاهرة : دار نهضة مصر - ٥٤ .
- أخبار النحويين البصريين للسبيري / بتحقيق فريش كرتكو - ٣١ .
(٤) نزعة الأبياء لأبي البركات الأنباري / تحقيق إبراهيم السامرائي - ٢٩ .
- معجم الأدباء لياتوت (ج ١١) - ٧٣ .
- (٥) الخلاف بين نحاة البصرة / عطا موسى - ٤١ ، ٤٤ .

واستخلاص عناصر ضبط ما نقيسه مما نقيس عليه ، وغني عن الإفاضة في القول أن ذلك يحتاج إلى عقل يستطيع الغوص إلى ما وراء الظواهر وجمع ما تباعد منها حتى تبدو متقاربة (١) .

ومن ذلك أنه قاس وقبح الضمير المنفصل المرفوع مُجرَّدَ ضمير عماد كما في قوله تعالى (٢) : (كنت أنت الرقيبُ عليهم) - قاسه على وقوع ما بمنزلة ليس (٣) ، وذلك يعني أنه أجاز أن يكون لضمير الفصل إعراب ، وحري بالذكر أنه يتفق في هذا الرأي مع الكوفيين (٤) .

ومن القضايا المهمة التي نوه إليها النحاة المعاصرون في قياس الخليل أن السماع الصحيح عن العرب لا يُعترضُ عليه بالقياس (٥) ، وقد استندوا في ذلك إلى مقولة للخليل في الكتاب هذا نصها (٦) : « كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً ، فهم على القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل : هذلي ، وفي فُتيم كنانة : فُقمي » . ولعل ما ساعد الخليل في تحقيق مقاصد الدرس النحوي أنه كان يستجمل التنوع في مصادره اللغوية فكان يراوح بين الأخذ عن فصحاء الإعراب والاستماع إلى فصحاء الشعراء في النوادي الأدبية المعروفة آنذاك ، إلى جانب ما أخذه عن علماء النحو واللغة الذين عاصروهم .

ومن هذا المنطلق يرى المحدثون أنه كان رأس الطبقة الثالثة التي أُخذت عنها اللغة (٧) . وليس من المبالغ في القول بأن الخليل قد نَهَجَ مبدأ العلة واتكأ عليه في بلورة غايات الدرس النحوي فقد نظر إلى اللغة : ظاهرها وباطنها ، نظرة تَتَسِمُ بالعمق والشمول مستنداً في ذلك إلى ما وقر في ذهنه من أنساق لغوية كثيرة ، ولعل ما يمثل نَهَجَه في ذلك تلك المثولة التي أطلقها ذات يوم فأصبحت مثلاً شروداً في بابها ، وأجتزئ منها بما نصه (٨) :

« إن العرب نطقت على سيجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم

(١) المفصل في تاريخ النحو / ٢٨٥ .

(٢) المائة / ١١٧ .

(٣) الكتاب بتحقيق هارون ٢/٣٩٧ . والمتصود بهذا الكلام أن الخليل استهجن أن لا يكون لضمير العماد (الفصل) إعراب ، وأن يقتصر عمله على الفصل بين المعرفتين ، فقرر أن يكون له إعراب ، وقاسه على (ما) العاملة عمل (ليس) ، ذلك أن جانباً من العرب يُعملُ (ما) عملَ (ليس) . انظر في هذا :

- الكتاب (تحقيق هارون) / ٢ / ٣٩٧ .

- المفصل في تاريخ النحو / محمد خير الخلواني ، ٢٨٥ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م - ١/٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(٥) المفصل في تاريخ النحو / ٢٧٤ .

(٦) الكتاب (بتحقيق هارون) ، ٣ / ٣٣٥ .

(٧) تاريخ آداب العرب / مصطفى صادق الرافعي . - القاهرة : مطبعة الاستقامة - ١١/١ .

(٨) الإيضاح في علل النحو / الزجاجي ، ٦٥ / ٦٦ .

يُنْقَلُ ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه .

وتدل بنية النص على أن هذه العلة التي يتدعها واضعو النحو قد تكون هي العلة الفعلية الكاشفة عن كنه البناء النحوي ، وقد تكون عللاً محتملة ليس إلا .

وبما لجأ إليه الخليل من علة الخفة والشيوخ ، مثل قولهم لاه أبوك ، فهو على : لله أبوك (١) . وكان الفراهيدي يُمَيِّز بين العامل القوي والعامل الضعيف ، من ذلك أن (إن) عنده تعمل عملين : النَّصْبَ في المبتدأ ، والرفْعَ في الخبر ، ومع ذلك فهي عامل ضعيف ، في حين أن (كان) عامل قوي ، لأنه يتصرف ويستتر فيه الضمير (٢) .

وقد استعان ، في تفسير العامل ، بالمعنى الوظيفي ، فهو يرى أن سبب الجزم في جواب الطلب نابع من أن الأدوات المستخدمة في الطلب تحمل معنى (إن) (٣) .

وعلى الرغم من هذه الآراء المُحْكَمَة التي تفتتق عنها ذهن الخليل في مجال العمل النحوي والعامل ، إلا أنها لا تعد دليلاً على أسبقيته في القول بالعامل النحوي ، فقد ذهب جعفر عبابنة إلى أن ابن أبي إسحق هو الذي أوحى بذلك إلى خالفه (٤) ، ويتمثل ذلك في سؤاله : الفرزدق على أي شيء يرفع كلمة (مجلف) من قوله :

وَعَضَّ زَمَانٌ يَابِنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ

مِنَ الْمَالِ إِلَّا تُسْحَقَتْ أَوْ تُجَلَّفُ (٥)

كما أن (محمد الحلواني) نفسه أشار إلى أن عيسى بن عمر كان (٦) يتمثل العامل عندما أوجب النصب في قولهم : (ليس الطيب إلا المسك) .

وأرى أن استخدام الحلواني عبارة : (ربما كان أول من أطلق مصطلح العامل) تدل على أنه ليس متأكداً من ذلك ، وهو أمر يدعمه عدم إشارته إلى المصدر الذي استقى منه هذه الفكرة .

والذي لا مرأى فيه أن المنهج الذي استنته الخليل في معالجة موضوع العامل كافل بأن يحفزنا على القول بأن نظرتة إلى العامل كانت نظرة تدل على نفاذ الفكر والجدة والشمول ، بما يتجاوز إلماحات

(١) الكتاب / ج ٢ / ١٦٢ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو / ٢٦٦ .

(٣) المرجع السابق / ٢٦٧ .

(٤) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة . ط ١ . عمان : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ١٠٩ ،

١١٠ .

(٥) نزهة الألباء / ٢٧ .

(٦) المفصل في تاريخ النحو / ١٧٠ .

السابقين ، وهو ما يسلم إلى الاعتقاد بأنه كان له فضل التوسع في توجيه هذه القضية .
 وإذن فقد ابتدع الخليل نهج تصحيح القياس، وساعده في ذلك ثقافة لغوية متعددة المصادر، أسهمت في
 أن يذهب إلى أن التباس ليس حجة على السماع الصحيح ، كما أن نظرتَه العميقة إلى العامل القائمة على
 استكناه العلاقات اللفظية والدلالية بين أجزاء العبارات واستخدام علل واقعية مثل كثرة الاستعمال والخفة
 أدنى - إلى جانب منيحه المشار إليه في القياس - إلى استكمال المعايير التي قام عليها النحو منذ أيام أبي
 الأسود حتى استوت على سوقها في أيامه ، مما حدا جانباً من المشتغلين بالنحو على الاعتقاد بأن كتاب
 سيويه هو كتاب الخليل (١) ، فما من باب من أبوابه إلا وفيه قيس من نور علمه وتعليله .
 وإذا أخذنا في الحسبان تأثيره في تلميذه سيويه ، والنحاة اللاحقين إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه
 من منهج في الدرس النحوي واللغوي ، أدركنا أن الخليل قد عرف دقيق علم النحو وعقل شارده ،
 فنال به أرفع الدرج .

وقد سبقت الإشارة إلى أن نظيره في منهج تصحيح القياس هو تلميذه سيويه ، واضع (قرآن النحو)
 وهي تسمية سُمِّيَ بها كتاب سيويه ، وفي ذلك كبير دلالة على مكانة هذا الكتاب لدى النحاة قديماً
 وحديثاً .

وليس من مفاصد هذا الجزء من البحث تقديم نقد لكتاب سيويه ، فذلك يحتاج إلى بحث قائم
 بذاته . ولكنني سأكتفي بالإلماح إلى سمات عامة تروى إليها المعاصرون حتى تكتمل بها أطر هذه المرحلة من
 مراحل نشأة النحو .

ويرى المعاصرون من النحاة أن سيويه قصد بوضع الكتاب تيسير اللغة للأعاجم من خلال قواعد
 معينة (٢) ، وأرى أن هذا ليس الدافع الوحيد إلى وضعه ، إلا أن من المعقول أن يكون أحد الأسباب
 الرئيسة على هذا الصعيد .

وأياً كانت الدواعي فإن الكتاب يصور جانبيين هامين من جوانب الدرس النحوي : أولهما : تصويره
 بوضوح لمجهود النحاة السابقين ، فقد ذكر أنه انتظم ما يربو على (٨٥٠) رأياً للنحاة السابقين على
 سيويه . وثانيهما : موضوع الدرس النحوي كما يراه سيويه نفسه ، ولا ريب في أن ذلك - إلى جانب ما
 بذل من جهد في تخطيطه وتصنيفه - يكشف عن عمل جاد ، ومجهود ذهني كبير (٣) ، وليس أدل على ذلك
 من أنه وُضِعَ في بواكير مرحلة التفكير العلمي عند المسلمين .

(١) عبثري من البصرة / مهدي المخزومي . - بغداد : وزارة الإعلام ، مديرية الثقافة العامة : ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م - ٩٣ .
 (٢) العربية قبل سيويه وبعده / إبراهيم العريض ، اللسان العربي ، المجلد الثاني عشر ، ج ١ . - الرباط : مطبعة الدار
 البيضاء - ٧٦ .

(٣) أول كتاب في نحو العربية/ حسن عون، مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، المجلد ١١ - ، ١٩٧٥م - ٣٤ ، ٤٨ .

وقد كانت جسامه هذا العمل سبباً في كثير من الشكوك التي تناثرت حول وضعه (١) ، إذ يستبعد بعض الباحثين العرب المعاصرين أن يكون في مقدور شخص بعينه أن يُنجز عملاً يمثل هذا الثراء الواسع الذي توافر للكتاب ، سواء أكان ذلك على صعيد الحجم أم غزارة المادة أم إحكام الصنعة وليس من المبالغة القول بأن الكتاب أصبح قبلة النحويين في عصور لاحقة ، فقد أثر في النحاة الخائفين على مر العصور في أقطار العالم الإسلامي جميعها .

ومما هو حريء أن يشار إليه أن النحاة بعده تَوَقَّروا على الكتاب دراسةً وفهماً ، إلا أنهم ، على الجملة ، ظلوا واقعين في إسهاره من حيث المضمون .

ويعبر أحمد العلوي عن هذا الوضع بقوله (٢) : « ومع ظهور كتاب سيبويه خلقت سلطته الثقافية في المجال النحوي ، خلافةً غير كاملة ، النبوة اللغوية (٣) ، وجعلت النحاة حيارى بينها وبينه ، يأخذون عنها وعنه ، ولم تلبث هذه الخلافة أن طغت على النحاة وأعستهم عن النظر إلى الأنبياء « أنبياء العربية » يدفعهم إلى ذلك تغيير الشروط التي لاحظوها في المروي عنهم والاكتفاء بالسلطة الثقافية النحوية القائمة في كتاب سيبويه » .

وإذن فقد جمع كتاب سيبويه بين دفتيه مجهودات النحويين السابقين عليه ، وأنظار سيبويه نفسه ، وقد أثر في كثير من النحاة سواء أكانوا بصريين أم كوفيين مع تباين في مدى هذا التأثير .

على أن مما يجب أن ينوه إليه أن أنظار النحاة البصريين منذ أبي الأسود حتى سيبويه تتحصل على ثلاثة مناهج :

- منهج التشدد في تجريد القياس ويمثله الحضرمي وعيسى بن عمر .
- النقيض المنهجي (السماعي) ويمثله أبو عمرو بن العلاء ويونس .
- منهج تصحيح القياس ويمثله الخليل وسيبويه . ومما لا ريب فيه أن الكوفيين تأثروا المناهج البصرية بأقدار متباينة ، وينبغي النحاة المعاصرون ليكشفوا عن طبيعة هذا التأثير من ناحية ، وليؤرخوا للنحر الكوفي من ناحية أخرى .

وترتد بواكير التأثير الكوفي بالبصريين ، كما يتردد المشتغلون في علم النحر في هذا القرن ، إلى أيام أبي عمرو بن العلاء ، فقد نقل هؤلاء عن كتب الطبقات أن أبا جعفر الرؤاسي ومعاًداً الهراء ، وهما كوفيان ،

(١) المرجع السابق - ٤١ .
 (٢) أسس منهج البحث في اللغويات العربية / أحمد العلوي ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة فاس ، العدد الأول ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ٤٨ .
 (٣) أراد العلوي بالنبوة اللغوية و « أنبياء العربية » الرواة الذين كانوا يروون اللغة .

(٩٣)

قد تلمذ لأبي عمرو (١) ، وأن أبا جعفر الرؤاسي تلمذ لعيسى بن عمر الذي كان معاصراً لأبي عمرو ،
ويذكر أن أبا جعفر هذا صار، فيما بعد، رأس الكوفيين، وخلفه في ذلك تلميذاه الكسائي (ت ١٨٩هـ)،
والفراء (ت ٢٠٧هـ) (٢) .

إلا أن جانباً من هؤلاء النحاة يُقَدَّر أن بداية التأثير الحقيقي للكوفيين بالنحو البصري كانت على يد
الكسائي، فقد تلمذ للخليل بن أحمد (٣) ويونس (٤) .

ويستخلصُ المحدثون مما ورد من روايات تشير إلى قصد الكسائي البصرة مرتين لتلقي علم النحو
عن الخليل (٥) أنه لم يجد بغيته من هذا العلم في الكوفة (٦) ، ثم إنهم يستندون إليها في أن الكسائي لم يكتف
بتلقي العلم عن الخليل ، بل سأله عن المنهج والأصول النظرية (٧) ، فقال للخليل (٨) : « من أين أخذت
علمك هذا ؟ فقال الخليل : من بوادي نجد والحجاز وتهامة » .

ولا ينسى هؤلاء أن يشيروا إلى أن الكسائي درس كتاب سيويه على الأحنس (٩) ، وهم يقصدون
من ذلك إلى أن يستتجوا أن مذهب الكوفة بدأ تشكّله الأول على يد الكسائي أيام الخليل ، في حين أن
النحو البصري بدأ هذه المرحلة قبل ذلك بما يقرب من قرن من الزمان (١٠) .
وهم يقررون أن شهرة الكسائي قامت على دعامين ، هما : إلمامه الواسع بالقراءات ، وعلمه في
اللغة والنحو (١١) .

ويتحدثون عن منهجه فيذهبون إلى أنه كان يأخذ بروايات الأعراب الذين لم يأخذهم البصريون في

(١) الكتاب لسويوه / تحقيق عبدالسلام حارون ، ٢٢٥/٣ ، ٥٤٩ ، وانظر في هذا :

- معاني القرآن للفراء . - ط ٣ . - بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ ، ١٨٢/٢ ، ٢٨٩ ، ٦١/٣ .
- والمفصل في تاريخ النحو للحلواني ، ١٧٥ .

(٢) في تاريخ النحو / عبدالحميد ستد الجندي ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، عدد ٣ ، لسنة ١٩٦١ - ٣١ .
(نتلاً عن) الفيرست لابن النديم / تحقيق رضا - تجدد . - طهران مهر سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٧١ - ٧١ .

(٣) تاريخ النحو وأصوله (ج ١) / عبدالحميد السيد طلب - ٥٧ . وانظر في هذا :
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ج ٣ / ١٨٢ .

(٤) معجم الأدباء ٦٤/٢٠ .

(٥) بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج ٢) / السيرطي ، تحقيق محمد أبي الفضل . - ط ٢ ، دار الفكر ،
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ - ١٦٣ .

(٦) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل / ٢٨ .

(٧) المرجع السابق / ٢٨ .

(٨) بغية الرعاة / ج ٢ ، ١٦٣ .

(٩) طبقات الزبيدي / ٧٣ .

(١٠) العربية وعلم اللغة البنيوي / ٢٩ .

(١١) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / مصطفى النجرجي . - ط ١ . - السعدية : المكتبة
الفيصلية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م - ٣٦ ، ٣٨ .

الحسبان عند الاحتجاج ، وأنه كان يكتفي في قياسه بالشاهد الواحد من أعرابي يثق بفصاحته وإن كان شاهداً لا نظير له (١) .

إلا أن من أبرز السمات التي أبان عنها هؤلاء النحاة المحدثون أن الظواهر اللغوية تنقل ولا تمنطق (٢) ، وهم يعولون ، في ذلك على مقولة الكسائي المشهورة : « أي كذا خُلِّقَتْ » .
ويبدو أن هذا المنهج اللغوي الذي ابتدعه الكسائي ، القائم على اعتماد النقل وعدم التأويلات المتكلفة البعيدة أصبح منهج الكوفيين بعده .

ولعل في المقولة التالية لمهدي المخزومي ، ما يمثل حقاً منهج الكسائي ، ومفادها أنه أنهج منهجاً وسطاً بين الكوفيين والبصريين ، ذلك أنه لم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين ، لأن كلا منهما قد ترك في نفسه أثراً ، فقد اغتذى علم القراءات من الكوفة ، وهو علم يعتمد على الرواية والسماع والنقل ، وتلقى عن أئمة البصرة استخدام التباس والاستدلال بالبراهين العقلية (٣) .

ولاً يخفى أن منهج الكسائي قد أثر في الكوفيين الخالفين بعده ، ولا عجب من أن الباحثين عدوه المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي .

ومن سار على منهج الكسائي تلميذه الفراء (ت ٢٠٧ هـ) وبنعم الباحثون المعاصرون النظر في المصادر التي نهل منها الفراء علمه فيجدون أنه كان يعول على مصادر متنوعة ، وأن ما أخذه من الكسائي يقف في رأس هذه المصادر ، وهم يدركون أن كتب الطبقات أشارت إلى أنه أخذ عن يونس ، على الرغم من تحفظ البصريين في ذلك . ومن المتعارف أن الفراء قرأ كتاب سيبويه وكان له اتصال بالأخفش (ت ٢١١ هـ) وأبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) . كل هذه العوامل تلاحقت فكانت نحو الفراء ، هذا النحو الذي اتصف بالجددة والفرادة .

وقد رسم النحاة في هذه الحنبة صورة لمنهجه في الدرس النحوي ، فنوهوا إلى أنه كان يَحْمَلُ العربية على اللفظ والمعنى (٤) ، كما ذكروا أنه كان يصطنع منهجاً قائماً على « توليفة » من آراء البصريين

(١) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م - ١١٦ . وانظر في هذا :

- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / السنجرجي - ٤٤ .

(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب / أمين الخولي . - ط ١ ، دار المعرفة ، ١٩٦١ م - ٨١ .

(٣) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي - ١١٢ .

- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / مصطفى السنجرجي - ٥٨ .

(٤) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء التواعد التوليدية التحويلية / رسالة دكتوراه مخطوطة / فارس عيسى . - القاهرة :

جامعة عين شمس ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م - ٦٤ .

والكوفيين (١) ، إلا أن بعض الباحثين لا يرى هذا الرأي ويذهبون إلى أن الباحث قد يبدأ أتباعياً ، إلا أنه قد يشكل فيها بعد منبجاً متميزاً ، كما فعل الفراء ، ويضيفون أن من ابتداعات الفراء النصب على الخلاف ، والفعل الدائم (اسم الفاعل) وتأثيل الأدوات (٢) .

ويبدو أن المخزومي قد نادى من قبل بما يشبه هذا الرأي ، فهو يقرر أن نحو الكوفيين في جملة هو نحو الفراء ، مع أن الكسائي هو صاحب المنهج الذي ترسمه الفراء ومن جاء بعده من الكوفيين (٣) . ومرد هذا التفوق لدى الفراء ، جرياً على ما ذهب إليه شوقي ضيف ، أنه كان يتمتع بعقل أدق وأخصب من عقل الكسائي ، وقدرة فائقة على الاستنباط والتحليل والتركيب مكته من استكمال المزاي النهائية للنحو الكوفي (٤) .

وهكذا أتم النحو العربي بوفاء الفراء تشكله الأول باستواء المذهب البصري على سوقه ، ومن بعده المذهب الكوفي .

ويمكن القول بأن ما حققه النحاة : بصريين وكوفيين حتى وفاة الفراء (ت ٢٠٦هـ) ، أي بعيد نهاية القرن الثاني الهجري ، يتمثل في ثلاثة أمور جوهرية هي :

- الإعراب وعلاقته بالمعنى .

- الترتيب وأثره في أجزاء التركيب اللغوي .

- التطابق بين أجزاء الكلام (٥) .

وقد ساعد على تشكل النحو العربي إلى حد كبير ما كان يثور من جدل فقهي بين العلماء ، فقد كان هؤلاء يستعينون باللغة والنحو في هذا الضرب من الجدل (٦) .

ويقرر بعض الباحثين المعاصرين أن المناظرات في القضايا الفقهية كانت مرحلة المخاض للمناظرات النحوية (٧) ، وقد أدت هذه المناظرات إلى خلاف في الرأي بين علماء المذاهب في كثير من القضايا ، تجسدت به أهمية دراسة النحو إلى حد كبير ، مع أنه كان يغلب عليها طابع الافتعال .

(١) ضحى الإسلام / أحمد أمين ٣٠٧/٢ .

(٢) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية / ٦٦ .

(٣) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي - ١٣٥ .

(٤) المدارس النحوية / شوقي ضيف - ١٩٦ .

(٥) تاريخ النحو العربي حتى نهاية القرن الثاني الهجري / علي أبر المكارم - ١٢٤ .

(٦) تاريخ النحو وأصوله / عبدالحمد السيد طلب - ٥٨ . وانظر في هذا :

- تطور الدرس النحوي / حسن عون . - القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠م - ٢٠ .

(٧) المناظرات بين الجدية والافتعال / عبدالحسين المبارك ، مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة ، الجزء ٧ ، العدد ٩ ، ١٩٧٤م - ٢٥١ .

ويذهب جانب من الباحثين إلى أن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون لوناً من ألوان المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والردّ عليها (١) ، وهو أمر بعث عليه وأدى إليه غير عامل من العوامل . وأبرز هذه العوامل أن الكوفيين كانوا محافظين فاستندوا إلى كل ما سمعوه عن العرب ولو كان شاذاً ، في حين أن البصريين ، بسبب من اختلاطهم بالأعاجم ، كانوا ذوي عقلية متحررة ، وكان هدفهم عصمة اللسان من الخطأ ، فهالوا إلى التعميد على الأكثر .

وقد وُصِفَ مذهب البصريين بأنه مذهب المعلمين والتلاميذ ، لأنه أقرب إلى الطريقة التعليمية ، في حين وصف مذهب الكوفيين بأنه مذهب العلماء وأنه أقرب إلى طبيعة اللغة (٢) .

ويكاد يكون مفروضاً أن الخلاف في الرأي نبع من الاختلاف بين النزعتين اللتين تمت الإشارة إليهما ، إلى جانب عوامل أخرى . تمثلت في المادة اللغوية ، وانصراف النحاة عن العامل الزمني في الاحتجاج ، وتفاوت قدرات النحاة في معالجة المادة اللغوية ، المنافسة العلمية بين المصريين ، والتنافس بين العلماء أنفسهم ، والعصية للشيخ (٣) .

ويذهب محمود حسني إلى أن الثناء البصريين والكوفيين في بغداد نجم عنه مذهب ثالث سماه بالمدرسة البغدادية ، وذكر أن من أشهر رجاله أبا موسى الخامض (ت ٣٠٥هـ) ، والزجاج (ت ٣١١هـ) (٤) .

ويذهب أمين السيد إلى أن للنحو الأندلسي نهجاً خاصاً تتمثل أبرز ملامحه في البراعة في التعليل وثورة ابن مضاء (٥) على تلك العليل ، والدعوة إلى الأخذ بظاهر النص اللغوي ونبذ القياس (٦) ، كما أن من تلك الملامح ريادة ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) في الاستشهاد بالحديث ، وعدم الأخذ بكل ما ورد عن العرب (٧) .

وذهب غيرهم إلى أن هناك مدرسة نحوية خامسة هي المدرسة المصرية ، وأن من أرسوا دعائمها

(١) في تاريخ النحو / عبد الحميد سند الجندي ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٦١م - ٣٣ .

(٢) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٢/٢٥٦ . وانظر في ذلك :

- مصادر الشعر الجاهلي / ناصر الدين الأسد . - ط ٤ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩م - ٤٣٦ .

(٣) الخلاف بين نحاة البصرة ، رسالة ماجستير ، إعداد عطا موسى ، ٢٠ - ٢٦ .

(٤) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / محمود حسني . - ط ١ . - الأردن : دار عمار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م - ٤٤٤ .

(٥) الاتجاهات النحوية في الأندلس / أمين السيد / تقديم نجاة شاهين ، مجلة المجلة ، السنة الثامنة ، العدد ٩٣ ، أيلول سنة ١٩٦٤م ، ١٣٠ ، ١٢٩ .

(٦) الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي / عبدالكريم الأسعد ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، م ١١ ، ع ١٦ ، ١٩٨٤م / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٧) الاتجاهات النحوية في الأندلس / أمين السيد ، تقديم نجاة شاهين ، مجلة المجلة ، السنة الثامنة ، العدد ٩٣ ، أيلول سنة ١٩٦٤م - ١٢٩ .

الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد (ت ٢٦٣هـ) ، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) (١) .
والحق أن هذا التوجه الذي يقوم على تصنيف النحاة القدماء في مدارس على النحو المشار إليه آنفاً ،
قد شغل المحدثين كثيراً واصطُرعت حوله الآراء ، وسوف أعرض له فيما يلي على نحو موجز ، ما وسعني
ذلك .

تاريخ النحو العربي بإسقاط معاصر :

يجمع ذور الاهتمام بالدرس النحوي المعاصر أن الخلاف النحوي نفخ في حجم المادة النحوية ومد في
أبعاد النظرية النحوية العربية . ويشعر من يتقصى جوانب الدرس النحوي المعاصر أن خلاف النحاة قديماً
قد بسط ظلاله على كثير مما وضع من أنظار نحوية في هذا القرن .

ومن أبرز الأفكار التي أفرزها الخلاف النحوي في الدرس النحوي المعاصر فكرة المدارس
النحوية (٢) ، وهل هي حقيقة أم أن ما جرى من أنظار تحت هذا الخلاف ، كان تنوعاً في إطار التوحد ؟
تساؤل سأحاول أن أكشف عنه الغطاء في هذا الجانب من البحث .

وأكثر الباحثين المحدثين يذهبون إلى القول بوجود مدارس نحوية متمايزة ، ولكنهم يذهبون في ذلك
مذاهب شتى ، فمن هؤلاء فريق يقصر المدارس على اثنتين هما : المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ،
ويُعمَل هؤلاء في مذهبهم على أن لكل مدرسة منها منهجاً خاصاً بها ، فالبصريون لجأوا - في التقعيد
النحوي - إلى العلل العقلية الفلسفية والمنطق ، في حين أن الكوفيين حكّموا منطق اللغة ، فاعتمدوا على
السماع والأثر (٣) .

وهم يرون أن في ذلك ما يدل على منهجية مستقلة تنبئ بوجود مدرستين مستقلتين .
ولكن ما راج عن هؤلاء الباحثين ، في غمرة ممارستهم هذه الفكرة ، أن كلتا المدرستين استخدم
السماع والعلل ، ولكن الذي اختلف هو حظوظ كل منهما في استخدام تبيينك الظاهرتين وغيرهما .

(١) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / مصطفى عبدالعزيز السنجرجي . - ط ١ . - جدة : ١٤٠٦هـ /
١٩٨٦م - ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) يعني مصطلح مدرسة « وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو » كما أن
وجود الرادة لهذه المدرسة والتقدير على الاستمرار شرطان ضروريان لأي منهج حتى يكسب مصطلح « مدرسة »
(البحث اللغوي عند العرب / أحمد مختار عمر . - مصر : دار المعارف ، ١٩٧١م - ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/ ٢٩٤ ، وانظر في هذا :

- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب / أمين الخولي . - ط ١ ، ١٩٦١م ، القاهرة : دار المعرفة ، ٨١ .

- البحث اللغوي عند العرب / أحمد مختار عمر ، ١٠٦ ، ١١١ .

- الدرس النحوي في بغداد / ميدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ٧ .

ويمدُّ آخرون بعداً جديداً في هذه الفكرة حين يذيعون بين المشتغلين في النحو أن مدارس النحو ثلاث هي : البصرة ، والكوفة ، والمدرسة البغدادية ، ويستند هؤلاء ، في هذا التوجه ، إلى أن زعماء المذهبيين : البصري والكوفي التقوا في بغداد ، وتلمذ لهم نحاة آخرون أفادوا من كلا المذهبيين ، وبذلك تلاقحت أصولهما ، ونشأ عن هذا التلاقح ما سُمِّيَ بالمدرسة البغدادية ، وهم يرون أن علماء هذا المذهب تجاوزوا حدود الاتباعية ونفذوا إلى آراء نحوية أبتكار شكلت حدود هذه المدرسة (١) . ويُذكرُ أن من علماء هذا المذهب أبا موسى الخامض (ت ٣٠٥هـ) والزجاج (٢) .

ولعلَّ المحدثين تأثروا ، عندما نادوا بوجود مدرسة بغدادية ، بما فعله ابن النديم ، حين خصص ، بعد أن عرض لرجالات المذهبيين : البصري والكوفي ، فصلاً عن النحاة الذين مزجوا بين المذهبيين (٣) . ومن النحاة المحدثين من أضاف بعداً آخر ، فقد ذهب أحمد مكي الأنصاري إلى أن الفراء هو مؤسس المذهب (٤) ، في حين يذهب محمود حسني إلى أن الأخفش الأوسط هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية ، وأن السبب في تأخر ظهور المدرسة البغدادية بعده ، أن الظروف لم تكن مواتية لظهور بغداديين آخرين ، بسبب من التعصب الشديد بين المذهبيين : البصري والكوفي (٥) .

ولكن باحثين آخرين يرفضون مثل هذا التوجه ذلك أنهم لا يرون في وجود بعض المشابه بين نحو الفراء أو نحو الأخفش وجماع آراء من أطلق عليهم (البغداديون) دلالة حاسمة على أن أيّاً من هذين النحويين قد أسس المذهب البغدادي أو مهد لظهوره ، كما أن إجماع كتب الطبقات أو الباحثين منعقد على أن الفراء كوفي (٦) وأن الأخفش بصري النزعة (٧) .

بل إن من الباحثين من يتجاوز هذا الحد فينكر وجود مدرسة بغدادية ، ويستند هؤلاء في دعواهم

(١) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي / ١٥٨ ، ١٥٩ . وانظر في هذا :

- مدرسة البصرة النحوية لعبدالرحمن السيد / ٥٢٩ .

- القرآن الكريم وأثره في المذاهب النحوية لعبدالعال مكرم / ١٣٧ ، ١٣٨ .

- المدارس النحوية لشوقي ضيف / ٢٤٥ .

- دروس في المذاهب النحوية لعبد الراجحي / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / محمود حسني ، ١١٧ .

(٣) الفهرست لابن النديم ، تحقيق رضا - تجدد . - طهران : مبر ، سنة ١٩٧١م - ٨٥ .

وانظر في هذا :

مدرسة البصرة النحوية / عبدالرحمن السيد / ٥٢٩ .

(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة / أحمد مكي الأنصاري . - القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ،

١٩٦٢م ، ٣٥١ .

(٥) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو / محمود حسني ٤٤٣ .

(٦) المدارس النحوية / شوقي ضيف ، ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٧) ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه / طارق الجنابي . - بغداد : مطبعة أسعد ، ١٩٧٤م - ١٦ ، ١٧ .

إلى أن كتب التراجم والطبقات لم تأت بنصوص صريحة تشد أزر من سلك هذا الاتجاه (١) .

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن مدرسة الكوفة أدق في الدلالة على ما يراد بمدرسة بغداد ، وهو يتكئء في ذلك على أن ابن جني كان يورد الرأي وينسبه إلى البغداديين ، ثم يورد الرأي نفسه للكوفيين ، مما يدل على أنه لم يرد بهما جماعتين مختلفتين (٢) .

ومن الدعاوى المستند إليها في إنكار وجود هذه المدرسة أنها لا تقوم على أسس معينة من حيث قبول الرواية ورفضها والقياس والسامع ومعايير الفصاحة (٣) .

ومن الآراء ما ذهب إلى أن ما أطلق على تلاميذ المبرد وتعلب في بغداد هو (الجماعة الذين خلطوا المذهبين) ولم يطلق عليهم اسم المذهب أو المدرسة وعياً لطبيعة المنهج ومعايره .

ومن النحاة المحدثين من نادى بوجود مدرسة نحوية رابعة أطلق عليها المدرسة الأندلسية (٤) ، ويعول بعض هؤلاء في دعاواهم على أن للنحو الأندلسي سمات مميزة تقوم على كثرة الاستشهاد بالحديث والاتجاه إلى التقليل من استخدام العلل النحوية ، والميل إلى التيسير في التقعيد النحوي (٥) .

إلا أن جانباً من الباحثين لا يرى في هذه الدعاوى ما يقف دليلاً على هذا التوجه ، إذ يرى هؤلاء أن كثرة الاستشهاد بالحديث تعني أنه كان قبل ذلك قلة في الاستشهاد به ، وذلك ينفي كون الاستشهاد بالحديث سمة مميزة . وليس الأندلسيون أول من نادى بالتخفف من العلل .

فقد سبق إلى ذلك الكوفيون ، وإجابة الكسائي سائله « أي كذا خلقت » هي من الأدلة الساطعة

-
- (١) أبر علي الفارسي / عبدالفتاح شلبي . - القاهرة : مكتبة نضرة مصر ومطبعها ، ١٣٧٧هـ - ٤٤٥ .
- (٢) الدرر النحوي في بغداد / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ٩ .
- (٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزخري / فاضل السامرائي . - بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م - ٣٠٤ . وانظر في ذلك :
- الدراسات اللغوية عند العرب / محمد حين آل ياسين . - ط ١ . - بيروت : مكتبة الحياة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٣٩٢ .
- (٤) نظرة في النحو / طه الراوي ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد العاشر ، سنة ١٩٦٧م - ٣١٨ ، ٣١٩ . وانظر في ذلك :
- الاتجاهات النحوية في الأندلس / أمين السيد ، تقديم نجاة شاهين ، مجلة المجلة ، السنة الثامنة ، العدد ٩٣ ، أيلول ، سنة ١٩٦٤م - ١٣٠ .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري / عبدالقادر رحيم الهيتي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م - ٨ .
- دروس في المذاهب النحوية / عبده الراجحي ، ٢١٧ .
- (٥) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / مصطفى السنجرجي / ١٥٩ .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي / عبدالقادر الهيتي ، ٩ .

(١٠٠)

على هذا التوجه ، كما أن الكوفيين يُعْتَدُونَ في نظر بعض المحدثين أوّل من اتجه إلى التيسير في التقييد النحوي (١) .

وإذن ، فلماذا لا يذهب المرء إلى أن ما نادى به الأندلسيون ، نادى به مِنْ قِبلهم نحاة آخرون ، ولكنهم تَوَسَّعوا فيه ، وأرى أن التوسع ليس دليلاً على التفرد والتميز ، بل هو على العكس ، دليل على الاتباعية .

وقد ذهب سعيد الأفغاني من قَبْلِ إلى إنكار أن يكون هناك مذهب أندلسي ، واستخلص أن توجه الأندلسيين إلى الاستشهاد بالحديث والمناذاة بإبطال القياس والتخفف من العلل لا يقف دليلاً على أن للأندلس مذهباً نحوياً متميزاً متفرداً (٢) .

ومن رفضوا الأخذ بهذه الفكرة مهدي المخزومي ، وأقام رأيه على أن نحو الأندلس ، شأنه شأن نحو البغداديين ، قائمٌ على الأخذ من المذهبين ، كما أن بعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد لا هو كوفي ، ولا هو بصري ، وذلك يتمثل في آراء ابن مضاء (٣) .

وينادي بعض النحاة المعاصرين بوجود مدرسة خاصة هي « المدرسة النحوية المصرية » ، ويشير بعض الباحثين إلى البواعث على هذا التوجه بأن بيئة مصر والشام كان لها سماتٌ خاصةٌ تمثلت في المزج بين النحو والمنطق وخاصة عند ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ووضع المتون النحوية ، وكثرة الشروح والمنظومات النحوية ، وترجيح عناية فائقة إلى الإعراب ، وكثرة الألفاظ النحوية ، وزيادة الاحتمام بشواهد النحو الشعرية (٤) .

على أن من ينعم النظر في هذه العوامل يلاحظ أنها لا تنهض دليلاً على وجود هذه المدرسة ، فالخصائص المتكأ عليها خصائص عامة استند إليها النحاة في عصور سابقة . والدليل على ذلك أن عبدالعال سالم مكرم قد استدرك على نفسه ، واعترف أن هذه الفترة لم تصطبغ بمذهب معين ، وأن إطلاق اسم مدرسة عليهما فيه تجوز في التعبير ، وأن الذي حداه على ذلك أن بيئة مصر والشام كانت فيها حركة نحوية قوية اغتذت بلبان البيئة المذكورة (٥) .

(١) المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير ، عبدالحميد حسن ، البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجامع اللغة . - بغداد : ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م - ٢٤٠ .

(٢) هل في النحو مذهب أندلسي / سعيد الأفغاني ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلدان ٧ ، ٨ . - مدريد : ١٩٦٠م - ٨٣ .

(٣) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي ، ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) المدرسة النحوية في مصر والشام / عبدالعال مكرم . - ط ١ . - بيروت : دار الشروق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، (٤٤٠ - ٤٤٥) .

(٥) المدرسة النحوية في مصر والشام / ٧ .

(١٠١)

على أن من الأهمية بمكان أن أشير إلى أن عدداً ليس بالقليل من الباحثين والنحاة المعاصرين قد أنكروا وجود مدارس نحوية على الإطلاق .

ومن هؤلاء سعيد الأفغاني الذي ينكر الإقليمية في العلم ويرى أن يقال : نحاة بصريون ، ونحاة كوفيون تختلف حظوظهم في الأخذ بالقياس والسماع (١) .

أما إبراهيم السامرائي فيذهب إلى أن نحاة الأمصار كالكوفة وبغداد والأندلس ومصر لم يأتوا بجديد ينهياً منه مذهب متميز ، وهو يرى أن هذا التقسيم جغرافي محض (٢) .

ويقرر كمال بشر أن البصريين قد تفرّدوا بالاهتمام بالجانب الفلسفي المنطقي ، وتفرّد الكوفيون في التوسع في الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة في جمع اللغة ، وهو يستخلص من ذلك أن كلا المذهبين قد تنكّب عن المنهج الصحيح ، وأنه لا يشكل ، في ضوء ذلك ، مدرسة مستقلة . ويرى أن ما أُشير إليه من مدارس نحوية قائم على أساس جغرافي ليس غير (٣) .

ومن أنكروا وجود مدارس نحوية عربية متميزة نهجاً للموسى ، وهو يذهب إلى أن التفريق بين المدرستين لا يعدو تضيخيم فروق جزئية في نطاق القياس والسماع ، وأن ما تعارف عليه بعض النحاة المحدثين من مدارس نحوية ليس إلا نحويين أخذوا بأصول المنهج البصري ، وأن مظاهر المخالفة عن هذا المنهج كانت وليدة اجتهاد جزئي نجم لدى النحاة القدامى بسبب من معطيات ثقافتهم الخاصة (٤) .

وينكر حلمي خليل أن تكون هناك مدارس نحوية على أساس الاختلاف في الأصول النظرية أو منهج التفكير وطريقة تحليل الظواهر النحوية واللغوية ، وهو يرى أن الاختلاف كان في تطبيق الأصول والتعليل لها ، وأن التقسيم قائم على أساس جغرافي (٥) .

ويتضح من آراء من رفضوا هذه الفكرة أنهم يعتقدون أن هذه المدارس لم تقم على خلاف جوهرية في الأصول ، وإنما على فروق جزئية أفرزتها الثقافات الخاصة لهؤلاء النحاة ، كما أسهم تطبيق تلك الأصول والتعليل لها في تضيخيمها .

أما أن يكون السبب في رفض فكرة المدارس أن البصريين والكوفيين قد خرجوا على المنهج العلمي الصحيح ، كما قرر كمال بشر ، فهو غير مُبرَّر ، لأن البحث اللغوي لا ينتظر مذهباً لا يعتوره نقص أو اضطراب في المنهج سواء أكان ذلك ضئيلاً أم كبيراً .

(١) من تاريخ النحو / سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) النحو العربي نند وبناء / إبراهيم السامرائي . - بيروت : دار الصادق ، ١٩٦٨م - ٩٠ .

(٣) دراسات في علم اللغة / كمال بشر . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م - ٥٤ .

(٤) في تاريخ العربية / نهاد الموسى - ١١ ، ١٢ .

(٥) العربية وعلم اللغة البصري / حلمي خليل ، ٣٠ .

(١٠٢)

ومن الباحثين من ذهب إلى التقسيم على أساس الاتجاهات المستقلة ، كأن يقال مدرسة سيويه (١) ، أو نظرية سيويه في الالتزام بما سمع عن العرب أو نظرية الفراء في النصب على الخلاف (٢) .
ويبدو أن السر في هذا التوجه أن التقسيم على أساس المدارس - من وجهة نظرهم - غير دقيق ، وليس هو السبيل الفضلى في تصنيف الدراسات النحوية ، وأن المعيار الجديد آمنٌ وأدقُّ في رسم حدود ومعالج الاتجاهات النحوية عبر العصور .

ولكن من يجيل النظر في مسائل الخلاف عامة يلاحظ أن اتجاهات البصريين في الدرس النحوي هي التي شكلت النظرية النحوية العربية ، وأن الدراسات التي قامت حول الخلافات قد أثبتت أن كثيراً من أنظار الكوفيين والنحاة الخالفين المخالفين عن النظرية النحوية البصرية احتذت على آراء البصريين الذين خالفوا عن النظرية نفسها مثل أبي عمرو بن العلاء ويونس والأخفش (٣) ، وهو أمر يستلزم وجود مذهب واحد لا مذاهب متعددة .

ويدعم هذا أن شوقي ضيف صاحب كتاب المدارس النحوية كان يدرك أن الخلافات بين المدارس إنما هي خلافات في بعض الفروع (٤) ، وعليه فإن هذا الخلاف بين النحاة لم يكن سوى تنوع في إطار عام متوحد .

النظرية النحوية الخالصة :

تبدى مما سبق أن النحاة المحدثين انقسموا فريقين : فريقاً يذهب إلى أن هناك مدارس نحوية وأن من أبرز هذه المدارس مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، كما أن الأنظار التي ابتدعتها هاتان المدرستان كانت أساساً لنشوء مدارس أخرى مثل المدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية ، ومدرسة مصر والشام . وفريقاً يرى أن المدرسة البصرية هي التي وضعت أسس النحو العربي ، وأن ما ابتدعته المدارس (البيئات) الأخرى كان استكمالاً لما بدأه البصريون ، ويرى هذا الفريق أن ما وضع من أنظار مخالفة عن ما وضعه البصريون كان تنوعاً في إطار التوحد ليس غير ، وهو ما أميل إليه .

وأياً كان الأمر ، فإن بيان النظرية النحوية العربية أسس على ركيزتين هما : السماع والقياس ، وأن حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية ومعنوية ، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر .

(١) تطور الدرس النحوي / حسن عون . - القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠م - ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب / أحمد مختار عمر ، ١٠٨ .

(٣) الخلاف بين نحاة البصرة / عطا موسى - ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٤) المدارس النحوية / شوقي ضيف ، ١٥٨ .

(١٠٣)

وقد تناول المحدثون هذه الركائز كثيراً في دراساتهم ، فقد أفاضوا ، مثلاً ، في الحديث عن السماع ، وكان من أبرز ما نوهوا إليه أن النحاة قد قصروا السماع على البادية في أثناء جمع اللغة ، ومعروف أن البادية هي موطن العرب العرباء .

ولكن لماذا اتجه النحاة واللغويون ، بادئ ذي بدء ، إلى البادية مع أن القرآن الكريم موجود بين ظهرانيتهم ، وهو يمثل ذروة الفصاحة والبلاغة ؟

ويجب عن هذا التساؤل محمد عابد الجابري بقوله (١) : « ليس ذلك بسبب (التحرز الديني) وحده ، بل أيضاً لأن المطلوب من عملية جمع اللغة تحصيله من الخارج ، الشيء الذي يقتضي إيجاد لغة (ما وراثية) تكون إطاراً مرجعياً له سواء على مستوى اللفظ أو التعبير أو المعنى » .

ولعلي لا أشد عن الصواب إذ أرى أن ما قصده الجابري بهذه المقولة هو أن العرب أرادت أن تستعين بنقاء لغة البادية وصفائها في تفسير ما يُشكل من القرآن الكريم ، وهو ما أشار إليه ابن عباس حين نصح المسلمين بالاستعانة بشعر العرب عندما يعترضهم مشكل لغوي في القرآن الكريم (٢) .

وليس بعيداً أن يكون النحاة حين قرروا الانصال بالبادية قد صدروا عن أنهم أرادوا - إلى جانب المتصد الآنف الذكر - أن يثبتوا شيئاً أساسياً وهو « فطرية اللغة » وذلك أمر أقره البحث اللساني المعاصر (٣) .

وليس من نافلة القول أن أذكر أن هذا الملحظ يعني أن النحاة واللغويين قد قصدوا إلى أخذ اللغة عن المتكلم الفطري ، مما يعني أنهم أرادوا وصف سلائق العرب ، وهي مسألة يأخذها اللسانيون المعاصرون في الحسبان عند تعقيد اللغة .

وحتى يقيم النحاة وصفاً للعربية يتفق ومقاصدهم أرسوا دعائم منهجهم على المعيارين التاليين :
- أنهم حددوا قبائل معينة للأخذ عنها وهذه القبائل هي : قيس ، وتميم ، وأسد ، وطيء ثم هذيل (٤) ، وكانت هذه القبائل متباعدة في أماكن إقامتها ، متميزة في لهجاتها .

- أنهم حددوا فترة زمنية للاستشهاد بالشعر ، تمتد حوالي ثلاثة قرون : قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده (٥) .

(١) العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسيميائي . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٤٥ .

(٢) العملة لابن رشيقي ؛ تحقيق محمد عمبي الدين عبدالحميد ٣٠ / ١ .

(٣) العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسيميائي . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٤٥ .

(٤) - الاقتراح / السيوطي ، تحقيق وتعليق أحمد قاسم . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة المعاداة ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ٥٦ .
(٥) في تاريخ العربية / نهاد الموسى - ١٤ .

وقد اصطخبت حول هذين البعدين : المكاني والزمني آراء النحاة المحدثين ، وثارت حولها عجاجات من المناقشة أعرض لها بإيجاز .

فقد رمى بعض الباحثين المعاصرين منهج النحاة في جمع المادة بالتصور ، وذهبوا إلى أنه خلط بين مستويات الأداء اللغوي ، ذلك أنهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها (١) ، ويوضح على أبر المكارم سبب هذا الخلط بالتفسير الخاطيء للسليقة عند النحاة ، فقد اعتقدوا أنه ما دام العربي مبرأ من شوائب العجمة (٢) ، فمن الضروري أن يكون ما يصدر عنه عربياً فصيحاً صحيحاً .

ومن المآخذ على هذا المنهج أن النحاة حين اتكأوا على قبائل معينة ، اعتقدوا أن هناك هوة بين اللغة الفصحى ولغات القبائل الأخرى فأهملوها (٣) ، في حين كان عليهم أخذ كل اللغات في الحسبان لأنها ذوات مصدر واحد وتدرجت في النشأة على نحو متقارب حتى نهاية عصر الجاهلية ، وعليه فلا توجد لهجة تفضل أخرى وبأيها اقتدي تحقق المقصد (٤) .

ومن الباحثين من يذهب إلى أن البصريين قد جانبهم الصواب في مسألة البعد المكاني ، إذ ليس من السهولة أن تستقرىء ما في اللغة من تراكيب وأساليب من خلال عدد محدود من القبائل (٥) . وكان للمعاصرين ملحظ مميز على منهج النحاة في تحديدهم فترة زمنية طويلة أطلق عليها « عصر الاستشهاد » وهي حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة ، ومن ثم أسلم تحكيم الاعتبار الزمني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة (٦) .

ثم إن هذا يجعل من اللغة - على حد تعبير أحد الباحثين - لغة عاجزة عن مواكبة التطور وقبول ما لا بد منه من التغيير والتجدد ، مع أنه من جانب آخر جعل منها لغة علمية مضبوطة مصنفة (٧) .

(١) تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم . - ط ١ . - بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٥ - ١٥٧ / ١٥٨ . وانظر أيضاً :

اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان . - الدار البيضاء : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٢٧ . وأيضاً :

مستوى الأداء وأثره في البحث النحوي / مصطفى النحاس ، مجلة الحصاد في اللغة والأدب ، العدد الأول ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١١٦ .

(٢) تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم - ١٥٩ .

(٣) علم اللغة / محمود فيمي حجازي . - الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ - ٢٢٤ / ٢٢٥ .

(٤) اللغة والنحو / عباس حسن . - ط ٢ . - مصر : دار المعارف ، ١٩٧١م - ٣٢ .

(٥) تاريخ النحو وأصوله / عبد الحميد السيد طلب ، ٨١ / ١ .

(٦) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث / نهاد الموسى . - ط ١ . - عمان : دار الفكر ، ١٩٨٧ - ٥٣ / ٥٢ .

(٧) تكوين العقل العربي / محمد عابد الجابري . - ط ١ . - بيروت : ١٩٨٤م - ٨٢ .

ومن ملاحظ المعاصرين على فكرة عصر الاستشهاد التي عرّول عليها النحاة أن كثيراً من التراكيب والأساليب التي استخدمها الشعراء والكتّاب بعد هذه الحقبة سليم البيان قويم اللسان ويصلح أن يحتج به في مجال التقعيد النحوي ، لأنه صب على قوالب العرب الأوائل وأساليبهم في التعبير (١) .

هذا مجمل لآراء جانب من الباحثين الذين كانت لهم مأخذٌ على منهج النحاة في جمع اللغة ، وهو يتلخص في أنهم استندوا إلى مفهوميهم للسليقة في تحديد القبائل التي يؤخذ عنها اللغة ، فخلطوا بذلك بين مستويات الأداء اللغوي ، وأهملوا جانباً كبيراً من القبائل كان يمكن أن تشكل معيناً آخر للغة ، وأنهم باتكائهم على فترة زمنية طويلة ذهب عنهم أن اللغة تتطور ، وأن ذلك مصدر تشعب لتقواعدهم ، كما أنهم بتحديد نهاية لهذه الحقبة حالوا دون الاحتجاج بإنتاج بعض الكتاب والشعراء الذين امتلكوا ناصية البيان كأبي تمام والبحري والمتنبي وآخرين .

لكن نفرأ من الباحثين كانت لهم وجهة نظر تباين ما تم طرحه من وجهات نظر آنفاً ، ومن هؤلاء أحمد العلوي . إذ يرى هذا الباحث أن مَنْ انتقدوا التجربة النحوية العربية القديمة تَنَاسَرُوا الذّخِيَةَ التي أنتجت هذا المنهج . ويتبدى من وجهة نظره أن العرب المسلمين ارتبطوا بعلم العربية لا باعتبارها لغةً تحلّل إلى مقولاتها حسب ، ولكن باعتبارها أحد طرفي المحمول الذي حمله العرب إلى المجتمع الإسلامي ، فإذا ما نظرنا إلى ما فعله اللغويون والنحاة في ضوء هذه الذخية ، التي تستلزم أن يحملوا إلى الأقوام الأخرى أتقى ما جادت به سلائقهم وقرائعهم ، بدا واضحاً أنهم - بهذا التقسيم المكاني والزمني - ساروا على منهج يستجيب للغايات التي قصدوا إلى تحقيقها (٢) .

ويقرر حلمي خليل أن هذا التحديد للبعدين المكاني والزمني مبدأ وصفي يتناسب والهدف الذي قام البحث اللغوي لأجله ، ذلك أن دراستهم للغة لم تكن دراسة من أجل اللغة ذاتها ، وإنما كان الهدف هو فهم النصّ القرآني وتيسير قراءته وفهمه للعرب والأعاجم على السواء (٣) .

ومنها كانت الآراء التي قيلت في منهج النحاة فإن من المقرر أن النحاة واللغويين قصدوا - بجمعهم اللغة - التقعيد للغة الفصحى ، وهي أحد طرفي المحمول إلى الأقوام الأخرى ، ولذلك أرسوا دعائم منهجهم على أسس تحقق لهم هذه المقاصد .

(١) اللغة والنحو / عباس حن - ٢٥ .

- وانظر :

مقدمة في علوم اللغة / البدر ابي زهران - مصر دار المعارف ، ١٩٨٧ - ٥٨ .

(٢) أسس منهج البحث في اللغويات العربية / أحمد العلوي ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الأول - ناسن :

١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ٤٤ .

(٣) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ١٨٩ .

ويبدو أن ما كان يشغلهم أن يحملوا إلى العنصر الجديد الذي دخل الإسلام لغة نقية فصيحة ، ولذلك جهدوا أن يوفرها لها شروط الفصاحة فاشتروا أن تؤخذ عن كان خالياً من شوائب العجمة ، وحين أقرها العامل الزماني بلغت الفترة التي جددوها للاستشهاد حوالي ثلاثة قرون ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون أن اللغة تتطور ؛ إلا أنهم لم يحتجوا بهذا الجديد المُتَطَوِّر مع جودته (١) ، لأنهم كانوا يعتقدون أنه قد جَوَّدته الصنعة ، ولم يبلغ جودة القديم الذي كان يتسم بفصاحة فطرية ، وآثروا حتى في نهاية عصر الاستشهاد - الاحتجاج بلغة أهل البادية .

ويبدو أن النحاة كانوا يُعَنِّون بالتقسيم المكاني أكثر من عنايتهم بالتقسيم الزماني ، ودليل ذلك أنهم لم يستشهدوا بشعر بشار ومروان بن أبي حفصة وأبي نواس ، مع أنهم عاشوا وابن ميادة وابن حرمة وأباحية النميري في عصر واحد، وفلسفتهم في ذلك مبنية على أن اللغة في البادية لم تَفْسُد (٢) على الرغم من امتداد الرقعة الزمانية التي حددوها .

وإذا ما علمنا أن الدوافع إلى الدرس النحوي لم تكن لغوية خالصة ، وأنه ليس مطلوباً ممن عاش في ذلك العصر أن يدرس اللغة بمقاييس جاءت بعد عصره بآمد طويلة - إذا ما علمنا ذلك أدركنا أن النحاة، في ضوء هذه المعطيات ، قد ساروا على منهج حقق لهم ما كانوا يَتَوَخَّوْنَه من غايات .

وهكذا تبدى أن (فطرية اللغة) كانت وراء تحديد الإطارين المكاني والزماني اللذين تم على أساسهما جمع اللغة ، وفي هذا المجال يذهب علي أبو المكارم إلى أن السليقة اللغوية لدى النحاة تعني (٣) «أن النشاط اللغوي في الجنس العربي لا يعود إلى الدربة والمران ، وإنما يمتد عن الدم والجنس ، وأن العرب الخُلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة» وعلى أساس ذلك أرسوا دعائم مفهوم الفصاحة وقصره على قبائل معينة في فترة معينة .

ويبدو أن أبا المكارم قد استند في قصره السليقة على العرب على كلام لابن جني ينص على أن (٤) «الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته ، تصرف وأرتجل ما لم يسبقه أحد قبله به» . ولعل أبا المكارم قد تجاوز الواقع حين استخلص هذه الفكرة ، فمؤدى كلام ابن جني أن سليقة الأعرابي تفوق سلائق الآخرين إذا ما توافرت لها ظروف مناسبة ، لكنه لم يقصر السليقة على الجنس العربي .

(١) الدليل على جودة هذا الجديد المتطور أن أبا عمرو كان يقول : « لقد أحسنَ هذا المولَّد حتى لقد همت أن أمر صبياننا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق » . (الخزانة ، مقدمة المؤلف الأمر الأول ، ص ٥ ، ٦ ، ٧) .
(٢) نظرة في كتاب الأصول لتيام حسان / محمد خير الحلواني ، مجلة المناهل المغربية ، العدد الثالث والعشرون ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٣٣٩ / ٣٤٠ .

(٣) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم . - ليبيا : الجامعة الليبية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - ٢٤٧ .

(٤) الخصائص لابن جني / تَحْتِيق محمد علي النجار . - ط ٢ . - بيروت : دار الهدى - ٢٥/٢ .

(١٠٧)

ومن الأمور المقررة في تاريخ النحو أن النحاة حَكَمُوا المعيار الآنف الذكر في تحيّر النصوص اللغوية .
ويأتي القرآن الكريم في طليعة النصوص ، إذ إنه يمثل قمة فصاحة اللغوية .

ويقرر كثير من النحاة المحدثين أنه لا خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة (١) وهي
«كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية» (٢) ، وأنه لا خلاف في الاحتجاج
بالقراءات الصحيحة (٣) ، وهي (٤) : « ما صحّ سنده ، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى متناه ،
ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا » .

ويؤكد المحدثون أهمية القراءات في الاحتجاج النحوي لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة
والتحري ، وهو شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو ، كما ألمح إلى ذلك سعيد الأفغاني (٥) ، وطه
الراوي (٦) .

ويكشف بعض النحاة المحدثين عن أن هناك خلافاً جزئياً حول حُجِيّة القراءات الشاذة (٧) . ومع
ذلك فإن جانباً منهم يرى التمسك بها كل التمسك متى صحّ سندها إلى عربي سليم السليقة في عصور
الاحتجاج (٨) .

ويتهيء علي أبو المكارم إلى القول بأنه لم يجد في كتب المتقدمين من النحاة واللغويين ما يقف دليلاً
على حُجِيّة القراءات الشاذة (٩) .

ومن الاتجاهات التي طرق النحاة المحدثون أبوابها على صعيد القراءات دعوتهم إلى أن تكون

-
- (١) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم - ٣٧ .
- في تاريخ العربية / نهاد الموسى - ١٣ .
(٢) الإقتان للسيوطي ٩٩/١ .
(٣) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم - ٣٧ .
(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١ .
(٥) الاحتجاج للقراءات لسعيد الأفغاني / مجلة مجمع اللغة العربية المصري / ج ٢٧ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م - ٧٢ .
(٦) نظرة في النحو لظه الراوي / حويلات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مجلد ١٠ ، سنة ١٩٦٧ - ٣٢١ - ٧٨ .
(٧) المدارس النحوية لشوقي ضيف ٦ . وانظر في هذا :
- سيوريه والقراءات / أحمد مكي الأنصاري . - دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م - ٦ .
- في تاريخ العربية لنهاد الموسى ١٣ .
- دراسات لأملدوب القرآن الكريم لمحمد عزيمة ج ١ (١٩ - ٢٤) . ويستنكر عزيمة هنا تلحين النحويين للقراء .
- تاريخ النحو / عبد الحميد السيد طلب ١٩٦ ، ١٩٧ .
(٨) الاحتجاج للقراءات لسعيد الأفغاني / مجلة مجمع اللغة العربية المصري ج ٢٧ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م - ٧٨ .
(٩) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم ٣٨ .

القراءات هي الأصل وأن يكون النحر تابعاً لها (١) ، وهو أمر يفتح السبيل أمام دراسة مستقصاة للنحو العربي أجدى وأنفع . وهم يرون في ذلك طريقاً إلى تيسير النحو العربي وتخليصه مما علق به من التأويلات والتعليلات (٢) .

وخلصة القول في القراءات بعامة أن القراءات سجّل دقيق لما جرى على ألسنة العرب من أفانين القول ، وهو - إلى جانب ذلك - يَسْأَلُ بأنه أخذ في الحسبان بعداً يسد ثلثة في نظرية النحو العربي ، وهو جانب الأداء الذي أولّته القراءات عناية كبيرة ، وعليه فإنه ينبغي للنحاة الأخذ بها في الاحتجاج إذا ما توافرت لها شروط تواترها أو صحتها أو نسبتها إلى عربي يوثق بفصاحته وسلامة لغته ، ويدعم هذا التوجه أن الاحتجاج بالقراءات كان مذهب المُحَقِّقِينَ من المتأخرين مثل ابن الحاجب (٣) وابن مالك .

والمصدر الثاني من مصادر السماع هو الشعر العربي ، وقد كان من بين ما ألح النحاة والباحثون المحدثون على تناوله العوامل التي تحكّم حُجِّيَّةَ الشَّعْرِ ، فهم يسيرون إلى تصنيف القدماء الشعراء في طبقات أربع هي : الجاهليون ، والمخضرمون ، والمتقدمون (الإسلاميون) ، والمولدون ، وأن الطبقتين الأوليين يُستشهدُ بشعرهما إجماعاً . كما يشير هؤلاء إلى اختلاف القدماء حول حُجِّيَّةِ الطبقة الثالثة مثل جرير والفرزدق (٤) ، وإلى إجماع القدماء أنفسهم على عدم الاستشهاد بشعر المولدين ، أي شعراء الطبقة الرابعة (٥) .

لكن بعض المحدثين يحاول تقويم النظرة إلى شعر الإسلاميين بأن الطعن وجه إلى جانب من هذا الشعر بفعل عوامل دينية أو نظرات خاصة ، وتوجيه الطعن إلى جانب من شعر شاعر لا يعنى بالضرورة

- (١) الاحتجاج للقراءات لسعيد الأنغاني / مجلة المجمع ، ج ٢٧ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م - ٧١ . وانظر في هذا :
- القراءات النحوية ومدى الاحتجاج بها لمحمد بدوي المختون ، مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الثاني عشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٢٠٠ .
- نظرية النحو القرآني / أحمد مكّي الأنصاري . - ط ١ . دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ ، ص ١٧ .
- تاريخ النحو وأصوله لعبدالحمد السيد طلب ، ٨٤ .
- (٢) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي / محمد سمير البلدي . - ط ١ . - الكويت : دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ - ٣٨٣ .
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي / عفيف دشتية - ١٩٦ .
- (٣) القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها لمحمد بدوي المختون ، مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الثاني عشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٢٠٢ .
- (٤) النحو نمط من التفكير العربي الخاص لطف عبدالحمد طه ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس / المجلد الحادي عشر ، سنة ١٩٦٨ - ٢١٢ ، ٢١٣ .
- تاريخ آداب العرب للرافعي ، ٣٦٩/١ .
- (٥) النحو نمط من التفكير العربي الخاص لطف عبدالحمد طه / حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد الحادي عشر ، ١٩٦٨ - ٢١٣ .
- أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم ٤٨ .

عدم الأخذ بشعره كله ، ومن ثم فإن ما يجب اعتباره هو أن تكون النصوص أساس الاحتجاج لا الشاعرُ نفسه (١) ، وهذه النظرة تستلزم الاستغناء عن جانب من شعر شاعر أو أكثر في الاحتجاج .

ويبدو أنه لا أساس نظرياً لما ذهب إليه أبو المكارم ، إذ لا يمكن - في الاحتجاج - الأخذ ببعض كلام شاعرٍ دون بعض ، لأن ترك الأخذ عنه في بعض شعره إنما يرجع إلى أنه يخرج عن معيار الصواب الموضوع ، وهكذا يكون الصحيح عنده هو الجاري على وفق المعيار الموضوع ، وبذلك لا يكون لديه جديد يؤخذ عنه ويحتاج إليه في الاستشهاد الذي هو تأسيس أو مساهمة في تأسيس المعيار المرجعي للصواب متحلاً في (قواعد العربية).

لكن فريقاً آخر من المحدثين يحاول على الصعيد نفسه تقويم النظرة إلى شعر المولدين ، إذ يرى هؤلاء أنه لا اعتبار لعصر معين ولا لقبيلة خاصة ، وإنما يتحقق التفاضل على أساس سلامة اللغة ، والبراعة في تحقيق بلاغتها (٢) ، ويبدو أن هؤلاء يستندون في هذا التوجه ، إلى قول ابن قتيبة (٣) : « كل قديم من الشعراء فهو مُحدثٌ في زمانه ، بالإضافة إلى من كان قبله . . . ولم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوماً دون قوم » ، كما يستندون إلى أن بعض أئمة النحو ، كابن هشام في كتبه المختلفة ، استشهدوا بشعر هؤلاء (٤) .

ولكن هذا النفر من النحاة المحدثين نَسوا أن بلاغة الشعر ليست معياراً في الحكم على حجته ، وكان ينبغي لهم أن يلاحظوا أن في حديث ابن قتيبة مداخلةً بين مستويين : مستوى النحو ، وهو صوابي ثبوتي ، ومستوى البلاغة ، وهو متغير ، ولا يُعد ذا بال في الحكم على مدى ملاءمة الشعر للاحتجاج . أما مجمع اللغة العربية بمصر فقد انتهى في ذلك إلى رأي حاسم هو (٥) : « أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم - هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع » .

ويلاحظ أن هذا القرار من مجمع اللغة قد أقفل الباب دون الاجتهاد في إطار قواعد اللغة . فالاستشهاد يكون لإضافة جديد إلى القواعد ، وليس لأجل الكشف عن شواهد إضافية لقواعد موجودة ، وهذا يستلزم ، بداهة ، أن مجمع اللغة قد قصر مبدأ (القبول بالشواهد) على أساس الإتيان بجديد لا يخرج على قواعد اللغة المتعارفة ، ورفض ما يمكن أن تَتَمَسَّقَ عنه أذهان فصحاء المحدثين من أشعار مخالفة لهذه

(١) أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) اللغة والنحو / عباس حسن . ط ٢ . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٢ .

(٣) المعتمد لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد عمري الدين عبدالحميد ٩١/١ ، ٩٢ .

(٤) اللغة والنحو / عباس حسن - ١٣٧ .

(٥) اللغة والنحو لعباس حسن - ١٣٩ .

القواعد ، مع أن النحو نظرية حول اللغة ينبغي أن تواكب ما يجد من مظاهر الاستخدام اللغوي .
ولكن هناك مسألة أخرى أثارها المحدثون وتتلخص في أن لغة الشعر غير لغة النثر (١) ، وكان لهم في جواز الاحتجاج بالشعر آراء تكاد تكون متباينة ، ومرد ذلك إلى ما يقع فيه من ضرورات في كثير من الأحيان .

ومن هؤلاء صاحب المواهب الفتحية ، الشيخ حمزة فتح الله ، إذ يقرر أن منع الاستدلال بالشعر يستند إلى وجود الضرورات فيه ، ويذهب إلى جواز الاحتجاج به متى خلا من تلك الضرورات (٢) .
ويعتد رمضان عبدالنواب ما يقع في الشعر من ضرورات في كثير من الأحيان أخطاء غير شعورية ، خارجة عن النظام المألوف للغة ، ومن ثم فهو يؤمل أن يقوم الباحثون في مستقبل الأيام بوضع قواعد خاصة بالشعر ، ولكنه لا يصرح برأي حول جواز أو منع الاحتجاج بالشعر الذي تقع فيه الضرورات (٣) .

أما خديجة الحديثي فترى أن من أسباب الارتباب في صلاح الشعر للاحتجاج ما اعتوره من مظاهر الوضع والانتحال التي أحدثها فيه الرواة (٤) .

وهي تذهب إلى أن الشعر مركب الضرورة ، فما جاء فيه مخالفاً للأصول التي وضعها النحاة للمتكلم والناثر عد ضرورة خاصة بالشاعر يحفظ ولا يقاس عليه في الكلام المنشور (٥) .

ويوجز نهاد الموسى رأيه في هذه المسألة بكلام مؤداه أن الشعر ، على ما يدور فيه من ضرورات وما يكتنف رواياته من افتعال ، يظل مثلاً من بناء العربية الفصحى ويلمح إلى أن بالإمكان كشف وفرز الأسباب التي تخرج به عن نظام العربية (٦) .

وينكر إبراهيم أنيس على العلماء القول بالضرورة ويرى أن مرد منشئها إلى أن علماء النحو وجدوا أن بعض الشواهد لا تتفق وقواعدهم ففسروا ذلك بضرورة الوزن والقافية (٧) .

(١) أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني . - الرباط : الناشر الأطلسي ، ١٩٨٣ - ٧٦ . وانظر في ذلك :

- عصور الاحتجاج في النحو العربي لمحمد عبادة - ١٨٧ .

- موقف سيبويه من الضرورة لخديجة الحديثي / دراسات في الأدب واللغة (بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس جامعة الكويت) . - الكويت : جامعة الكويت - ٢٥١ .

- فضول في فقه العربية لرمضان عبدالنواب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠م - ١٥٧ .

(٢) الجملة العربية / محمد عبادة ، ١٩٠ .

(٣) فضول في فقه العربية لرمضان عبدالنواب ١٦٣ ، ١٩٢ .

(٤) موقف سيبويه من الضرورة ، دراسات في الأدب واللغة . - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٧م - ٢٥٦ .

(٥) المصدر السابق ٢٦٥ .

(٦) في تاريخ العربية ١٣ .

(٧) من أسرار اللغة ٢٥٢ .

ويرى علي أبو المكارم أن التصور القائم على أن الضرائر شذوذ عن القواعد النحوية الملزمة وأن البناء عليها غير جائز أمر يتسم بسوء الفهم ، وأن الاختلاف في طبيعة كل من الشعر والنثر يستلزم الاختلاف في أساليب التعبير ، وعليه فإنه لا بد أن تكون للشعر قواعده الخاصة ، ومن ثم لا يجوز أن نسحب عليه القواعد الخاصة بالنثر (١) .

ويستخلص محمد خير الحلواني ، بعد حديث مستوعب عن نظرية الضرورة في كتاب سيره ، أن الضرورة ضرب من ضروب الخروج على نظم اللغة الشائعة ، وأنها لم تحظَ بالتقبول لدى الجماعة اللغوية ، ووصفها بأنها مستوى من التعبير لا يسمو إلى منزلة اللغة الفصيحة (٢) ، كما يكشف عن أن صاحبها يحاول وجهاً من وجوه القياس ، أو يراجع أصلاً متروكاً من وجوه اللغة (٣) .

أما محمد عبد الحميد سعد فيختار ما مؤداه أن الضرورة يقام عليها إذا كان مجال ذلك الشعر وأن يكون العرب قد استجازوها في شعرهم المعتد به ، وألا يكونوا قد لَحِنُوا فيها (٤) . وهو يدعم وجهة نظره بما ذهب إليه سيويه من أن العرب ما كانوا يُضْطَرُّون إلى شيء إلا ويحاولون به وجهاً (٥) .

ومن الباحثين المحدثين من يعتد بالضرورة الشعرية ضرباً من معاودة الأصول ومراجعة القياس ، ويرى أن الشاعر حين يستخدم الضرورة فإنما يرجع إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة ، وعليه فإن الضرورة ، وفقاً لهذا الرأي ، ليست خروجاً على القياس (٦) . ويتضح من خلال هذا الرأي أن الضرورات التي لا ترد إلى أصول متروكة هي التي تخالف القياس، ولعلها تدخل هنا في باب اللحن أو الخطأ .

هذا مجمل لأراء المحدثين في الاحتجاج بالشعر ، وأجدي هنا أميل إلى القول بأن الشعر يقوم على لغة خاصة به ، وأنه إذا اكتفت الضرورة قصر الاحتجاج به على لغة الشعر ، على أن يكون بالإمكان رد تلك الضرورة إلى أصل مهجور ، وإلا فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه . أما إذا تعلق الأمر بالاحتجاج لقواعد النثر بالشعر ، فإنني أميل إلى أن يكون هذا الشعر خالياً من الضرورات .

والمصدر الثالث من مصادر الاحتجاج يتمثل في الحديث الشريف ، وقد كان الاستشهاد به مثار

(١) التأويل في النحو العربي لعللي أبي المكارم ، مجلة كلية التربية بالجامعة الليبية ، العدد الثاني ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م - ٣٥ .
(٢) نظرية الضرورة في كتاب سيويه ، محمد خير الحلواني ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، المجلد الخامس والخمسون ، الجزء الأول ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ١٤٧ .

(٣) أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني - ٧٧ .
(٤) الضرورة عند النحويين / محمد عبد الحميد سعد ، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ، المجلد الرابع ، ١٣٩٥هـ / ١٣٩٦م (١٩٧٦/١٩٧٥) - ١٨٣ ، ١٨٧ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٢

(٦) الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم محمد . - ط ١ : دار الأندلس ، ١٩٧٩م - ٢٩ .

(١١٢)

خلاف بين النحاة القدامى ، إلا أن إجماع المحدثين يكاد يكون منعقداً على جواز الاحتجاج به ، وينكر هؤلاء أن يكون الأولون من النحاة قد عزفوا عن الاستشهاد به ، إلا أنهم في الوقت نفسه يعترفون بأن الاحتجاج به جرى في حدود ضيقة (١) .

ويذهب علي أبو المكارم إلى أن الحديث كان مسكوتاً عن الاستشهاد به في المراحل الأولى للتقعيد النحوي ، ويعمل ذلك بأن النحاة استغفروا بالبادية ، وهي مصدر غني بالمادة اللغوية ، عن مصادر ظنوا أنها قد تأثرت ولو على نطاق محدود بلهجات الحضرة ، ومن بينها الحديث الشريف (٢) . ولكن ما ورد من أحاديث شريفة في كتاب سيبويه وغيره من المصادر النحوية القديمة ينفي أن يكون طلائع النحاة قد امتنعوا تماماً عن الاحتجاج بالحديث (٣) .

ويتصدى المحدثون من النحاة للدعوى التي أقام عليها المانعون للاحتجاج به مذهبيهم ، تلك الدعوى المتمثلة في أن جانباً من الحديث نُقل بالمعنى ، وأن بعض روايته كانوا من الأعاجم . ومن هؤلاء سعيد الأفغاني ، فهو يرى أن رواية الحديث بالمعنى ليست سيئاً وجيباً لرفض الاستشهاد به ، إذ إن روايته كانوا ممن يحتج بلغتهم (٤) ، كما أن كثيراً ممن دونوه كانوا صحابة وتابعين (٥) .

وترى سهير خليفة جواز الاستشهاد بالحديث ولو كانت روايته بالمعنى ، لاشتراطهم في الراوي بالمعنى شروطاً صارمة من بينها أن يكون الراوي عارفاً بمواضع الكلمات ومعانيها (٦) . أما عبدالجبار النائلة فخالف العرف في قضية الاحتجاج ، وجعل الحديث في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به ، وذلك يعني أنه قدمه على كلام العرب : نثراً وشعراً (٧) .

ومما هو حريء أن ينوه إليه أن الشيخ محمد الخضر حسين كان من بين من أجازوا الاستشهاد بالحديث ، لكنه صدر في ذلك عن دراسة داخلية للحديث الشريف ولغته ، ومؤدى ما ذهب إليه (٨) أن

-
- (١) الاحتجاج بالحديث الشريف / خديجة الحديثي . - بغداد ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ١١ : وانظر في ذلك :
- النحاة والحديث النبوي / حسن الشاعر . - ط ١ . - عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - (٥٨-٦٧) .
(٢) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم . - ليبيا : الجامعة الليبية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - ٣٨ ، ٣٩ .
ومما تحمدر ملاحظته هنا أن أبا المكارم لم يكن دقيقاً في قوله : إن الحديث كان مسكوتاً عنه في الفترة الأولى للاستشهاد ، وكان الأجدر أن يقول إنه استشهد به على نطاق ضيق .
(٣) النحاة والحديث النبوي / حسن الشاعر - ٩٣ .
(٤) فصول في فقه العربية / رمضان عبدالنواب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠م - ٩٧ .
(٥) أصول النحو / سعيد الأفغاني - ٥١ .
(٦) تضايبا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المعنى / سهير خليفة . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ١١٤ .
(٧) الشواهد والاستشهاد في النحو / عبدالجبار النائلة . - ط ١ . - بغداد : مطبعة الزهراء ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٨) القياس في اللغة العربية / محمد الخضر حسين . - ط ٢ . - بيروت : دار الحدائق ، ١٩٨٣م - ٣٥ .

(١١٣)

الأحاديث التي تعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد بها متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو محتج بعبارة في الأحكام اللغوية .

أما مجمع اللغة العربية فقد أجاز الاستشهاد بالحديث ، ويبدو أنه استفاد بما تبناه محمد الخضر حسين ، فقد جاءت معاييره للاستشهاد به شبه مطابقة لما ذهب إليه الخضر حسين ، كما أن الطرفين استندا إلى معايير محافظة لا تقبل اللبس ، وتعول على الجنس العربي الخالص في رواية الحديث ، كما تُقر القول بفساد اللغة في فترة معينة (١) .

ومن يدقق النظر فيما عرض من آراء يلاحظ أن الاحتجاج بالحديث بدأ على نطاق ضيق في العصور الأولى للتعميد النحوي ، ولكنه أخذ يتعاضد إلى أن أخذ به معظم المتأخرين من النحاة ، وحتى الذين لم يأخذوا بهذا التوجه من المتأخرين ، كأبي حيان ، استشهدوا بالحديث في مجال النحو غير مرة (٢) .

أما المحدثون فقد اتجه غالبيتهم إلى جواز الاستشهاد به ولو كانت روايته بالمعنى . وإذا ما أخذنا في الحسبان أن معظم من رَووا الحديث في الفترة الأولى من العصر الإسلامي كانوا عربياً وممن محتج بهم على صعيد اللغة والنحو ، وأن النحاة أجازوا الاستشهاد بالشعر وهو مركب الضرورة ، أمكننا القول بأن الاستناد إلى الحديث الشريف في التعميد النحوي لا غبار عليه بل هو ضرورة ، على أن يكون واضحاً أن استشهاد النحاة الأوائل به على نطاق ضيق ليس حجة على الذين احتجوا به على نطاق واسع من المتأخرين ، وهو ما أكده صاحبُ الخزانة (٣) .

وهكذا تبدي أن مصادر السماع التي عرض لها المحدثون في أبحاثهم تجلّت في القرآن الكريم والشعر والحديث النبوي والنثر على تفاوت بينها في مدى الأخذ بها والتعويل عليها ، وذلك يبرز بجلاء ما كان للسماع من تأثير بعيد الغور في التعميد النحوي وإرساء دعائمه وأصوله .

وتتجه الأنظار التي أصلها هؤلاء المحدثون إلى أن القياس هو الركيزة الثانية من ركائز النظرية النحوية العربية ، وكان يعني باديء الرأي معياراً لميز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطرد من كلام

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / عمد رشاد الحمزاوي ، ط ١ - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٨م - ١٩٢ .

(٢) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغني / سهير خليفة - ١١١ .
تذكر سهير خليفة أن أبا حيان ، وهو من المانعين للاستشهاد بالحديث ، احتج بـتة عشر حديثاً للاستدلال على قضايا نحوية معينة . (المرجع السابق / ١٠٠ - ١١٣) .

(٣) يذكر في هذا الصدد أن البغدادي رد على الحجة القائلة بأن النحاة الأوائل لم يستشهدوا به بأنه : « لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به » .

خزانة الأدب (ج ١) / عبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالسلام هارون . - القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م - ٩ .

العرب، أو تلك الأحكام التي تستخلص من القواعد المستنبطة وتتمق أو تختلف مع المسموع (١) .
وينعقد إجماع النحويين المعاصرين ، على أن القياس عند النحاة القدامى يقوم ، على الجملة ، على
الأعم الأغلب من كلام العرب ، كما سلف ذكره . ولكنهم في الوقت نفسه يلاحظون أن العرب كانت
تتسع فيما خالف القياس وتأخذ به إذا كثر استعماله ، وأنهم كانوا يحفظون النادر ولا يقيسون عليه (٢) ،
وهو أمر نوهت إليه كثير من المصادر النحوية اللغوية القديمة (٣) .

ويعلل عبدالسلام المسدي ظاهرة الاطراد التي اتكأ عليها معظم النحاة العرب بأن الحدث اللغوي
ظاهرة احتوائية بالضرورة وهي تتجلى على مستويين يتمثل أولهما في قدرة اللغة على أن تنتظم أنماطاً
تخالف عن السنن المطرودة ، وأن هذا المبدأ استتبع أن تقوم ظاهرة القياس على مدى التواتر في الظاهرة
اللغوية ، وتتجلى المستوى الثاني في أن اللغة توفر للعقل القدرة على استكناه العلاقة بين الشئين المتقابلين
والمتنافرين سلباً أو إيجاباً في اللحظة الزمنية نفسها (٤) .

ومن المسائل التي عرض لها النحاة في هذا القرن المراحل التي مر بها القياس ، فيذهب علي أبو
المكارم إلى أن القياس مر بمراحل ثلاث ، تبدأ أولها بعبدالله بن أبي إسحق (ت ١١٧هـ) وتنتهي ببداية
عبد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) (٥) . ويجمع معظم النحاة المحدثين على أن القياس في هذه الفترة كان
قياساً نحوياً يقوم على الفطرة (٦) التي تستلزم أن يكون القياس ، وسيلة لمحاكاة كلام العرب . ولكن
كيف نشأ القياس وما الدواعي التي أدت إلى أن يتخذ هذا السمت المتعارف ؟ .

(١) نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة لمصطفى جطل . - حلب : منشورات جامعة حلب ،
١٩٧٩/١٩٨٠ - ٥١٥ - ٥١٦ .

(٢) اللغة والنحو لعباس حسن ، ٤٠ . وانظر في ذلك :

- أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم ١٣ ، ١٥ ، ١٩ .

- القياس في النحو العربي لصلاح الدين حسين . مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن مسعود ، العدد ١٠ ،
١٤٠٠هـ/١٩٨٠م - (٢٨٩ - ٢٩٢) .

ويرى صلاح الدين حسين أن هذا المبدأ ينتشر إلى الدقة لأن النحاة لم يحددوا أبعاد الكثرة ، وأهموا الظواهر غير الشائعة
في لغات العرب ، كما أن تعديدهم قام على استقراء ناقص . (المرجع السابق ٢٩٢ ، ٢٩٣) .

(٣) كتاب سيويه ٨/٤ .

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام - ١٤/١ .

- الاقتراح للسيوطي تحت إشراف أحمد فاسم ٥٦ .

(٤) اللسانيات وأسسها المعرفية لعبدالسلام المسدي ، ١٦٥ .

(٥) تفهيم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم . - بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٥ - ٦٨ ، ٦٩ .

(٦) عبدالله بن أبي إسحق وأثره في النحو العربي / عبدالعال سالم مكرم ، ضمن دراسات في الأدب واللغة ، إعداد عبدالله
المهنا . - جامعة الكويت ، ١٩٧٧م ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ . وانظر في ذلك :

- تفهيم الفكر النحوي / ٦٨ ، ٦٩ .

- أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم ١٧ .

ويقرر كثير من النحاة والباحثين المعاصرين أن النحاة القدامى قد صَبَّوا ، في هذا المجال ، على قوالب الفقهاء ، فقد وجد بينهم المحافظون الذين التزموا بما تم جمعه من الحديث عند استنباط الأحكام ، في حين انطلق الأحرار - على حد تعبير أحمد أمين - إلى قياس سالم يرد فيه نص على ما ورد فيه نص ، والأحرار هم أهل الرأي أو أهل القياس ، وهكذا فعل النحاة بعد أن تم استقراء المادة اللغوية (١) .

ومن المنطلق نفسه يذهب أحمد أمين إلى أن البصريين كانوا أكثر حرية من الكوفيين لاختلاطهم بجنسيات متعددة ، وهو أمرٌ أكسبهم الجرأة في التفتيد ، فقاوسوا على الأعم الأغلب ، وعُرفوا بأنهم أهل القياس ، وأن الكوفيين كانوا محافظين فلم يُفَرِّطوا بأي شاهد سمع عن العرب ، فعرفوا بأنهم أهل السماع (٢) .

إلا أن رمضان عبدالنواب يرفض هذا التصور ويقرر أن البصريين كانوا أقيس في النوع ، لأنهم كانوا يلتزمون بالقياس على نمط معين من الشواهد ، وهي التي تتوافر فيها الكثرة ، في حين أن الكوفيين كانوا أقيس في الكم ، لأنهم كانوا يقيسون على المطرد والتادر والشاذ ، وبذلك يظهر بجلاء أن دائرة القياس لديهم كانت أوسع مما كانت عليه عند البصريين .

ويرفض عبدالنواب أن يكون الكوفيون أهل السماع إذ يرى أن مسموعهم دخل في إطار قياسهم ، في حين احتفظ البصريون بحشد هائل من المسموع الذي لا يقاس عليه (٣) .

وأرى أن الجانب الثاني من هذا التصور يفتقر إلى الدقة العلمية ، فلا أثر لمسموع لم يحتج به لتأصيل قاعدة ، وعليه فإن من خطأ القول أن يُعتدَّ البصريون أهل السماع بل الأصحُّ أن كفة الكوفيين كانت أرجح في السماع ، في حين أن الفريقين كانا يفترقان في طبيعة القياس لدى كل منهما .

ومهما كان الرأي في مدى أخذ كل من البصريين والكوفيين بنزعتي القياس والسماع ، فإن من الثابت أن القياس في المرحلة الأولى استند إلى السماع ، ويذهب محمد عابد الجابري إلى أنه يمثل ، في هذه المرحلة ، تعميماً لتتبع الاستقراء على المجموع الذي استقرت منه ، وهو يرى أن يُعرَفَ القياس الذي

(١) مدرسة القياس في اللغة لأحمد أمين ، مجلة المجمع المصري ، عدد ٧ ، ٣٥١/١٩٥٣ ، ٣٥٨ . وانظر في ذلك :

- بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري ، ١٥٠ .

- القياس في النحر العربي / محمد سحلول ، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بأبها ، عدد ١ ، ١٣٩٨/١٣٩٩هـ -

٢٧٦ .

(٢) ضحى الإسلام / أحمد أمين . - ط ١٠ . - بيروت ، دار الكتاب العربي ، ج ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

- حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة / يوسف خليف . - القاهرة : دار الكتاب العربي ١٩٦٨م - ٢٦٧ .

(٣) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء التسواعد التوليدية التحويلية لفارس عيسى ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة عين

شمس ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م - ١٥٨ ، ١٥٩ .

ساد هنا بأنه (١) « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان » ، وهو ، كما يلاحظ ، يتبنى تعريفاً متقدماً لابن الأنباري (٢) ، لإحساسه بأنه يتسق وهذه المرحلة من مراحل القياس التي تمتد عبر القرون الثلاثة الأولى .

ويرى كثير من النحويين المعاصرين أن المرحلة التالية من مراحل تطور القياس تبدأ بعهد ابن السّراح والفارسي ، ففي هذه الحقبة بدأ التفاعل الحقيقي بين الفكر الإسلامي والأفكار الأخرى الوافدة، وخاصة الفكر الإغريقي ، فأصبح القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض كما اتخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي (٣) .

ويذهب هؤلاء إلى أن التغيير في طبيعة القياس أدى إلى تغيير في حدّه ، وهو ما حدا العلماء على تعريفه بأنه (٤) « تقدير الفرع بحكم الأصل » ، أو (٥) « حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذه التعريفات للقياس تحمل ملامح منطقيّة ، وأنها وليدة تحول في طبيعة القياس اقتضاه تأثر النحاة بالمنطق الذي وفد إلى البيئة العربية مع ما ترجم من ثقافات أجنبية ، وهذه المقولة موضع خلاف بين هؤلاء الباحثين ينبغي أن تجلّى صورته على نحو موجز .

وقد تباينت آراء الباحثين بإزاء هذه المسألة ، فذهب فريق منهم إلى تأييد التصور الذي يتروم على أن النحو العربي تأثر بمنطق أرسطو (٦) ، ومن بين ما يعول عليه بعض هؤلاء الباحثين اتصال أبي الأسود بالسرّيان وأخذه أسلوب الشكل عن النحاة السريانيين (٧) . مع أن الوقائع التاريخية تدل على أن أبا الأسود هو الذي وضع طريقة الشكل ابتداءً .

ويستند هؤلاء - إلى جانب الافتراض بأخذ أبي الأسود الشكل عن السريان - إلى أن الخليل كان على

(١) بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري ، ١٥١ .

وانظر في هذا :

- تقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم ، ٢١٨ .

(٢) الإغراب في جدل الأعراب لابن الأنباري ، بتحقيق سعيد الأفغاني ، ٤٥ .

(٣) أصول التفكير النحوي / علي أبر المكارم ، ١٨١ / ٧٣ .

(٤) لَمَحُ الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ، بتحقيق سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت : ١٣٩١هـ / ١٩٧١

- ٩٣ .

(٥) المصدر السابق ٩٣ .

(٦) يمد المستشرق الألماني «ميركس» أول من نوه إلى هذا التأثير وذلك في كتابه «تاريخ صناعة النحو عند السريان» كما أن من أوائل من ذهب إلى تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني المستشرق الفرنسي «رينان» . انظر : المستشرقون ونظرياتهم في نشأة

الدراسات اللغوية العربية ، إسماعيل أحمد عمارة . - ط ١ . - إربد : دار الملاحى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م - ٣٦ .

(٧) اللغة والنحو / حسن عون ٢٤٨ وما بعدها .

اتصال بحنين بن إسحق أحد التراجمة إلى العربية في العصر العباسي (١) . وتنفي المصادر التاريخية صدق هذا الادعاء ، لأن وفاة الخليل تنحصر بين ١٦٠هـ و ١٧٥هـ (٢) ، في حين أن وفاة حنين بن إسحق لم تكن قبل سنة ١٩٤هـ جرياً على ما ذكره خيرالدين الزركلي (٣) .

إلا أن جانباً من المعاصرين الآخذين بمقولة التأثير بالمنطق الأرسطي يتوجهون إلى أن النحو العربي في مرحلته التأسيسية لم يتأثر بمنطق أرسطر ، لأنه ليس هناك ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس في البصرة خلال هذه المرحلة (٤) ، بل إن الأحجى على هذا الصعيد هو أن ثقافة النحاة كانت ثقافة بصرية تكامل فيها النقل والعقل ، وتأثرت بأصداء الثقافة الأجنبية من خلال اختلاط الأجناس حسب ، فشجذ هذا المناخ العام قدرات النحاة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراءها من أسس جامعة (٥) .

والذي أميل إليه أن النحو في القرنين الأول والثاني الهجريين ، وهي مرحلة التأسيس ، كان «غذّي» بمجهودات النحاة الذين نجموا في هذه الحثبة ؛ لأن الشقافات الأجنبية ترجمت في وقت لاحق ، كما أن النحاة شغلوا في تلك الحثبة باستقراء المادة اللغوية من مصادرها والعكوف على دراستها ، واستنباط الأحكام منها ، وهو أمر ليس باليسير .

ويذهب جانب آخر من النحويين المعاصرين الذين تَبَنَوْا فكرة التأثير بالمنطق اليوناني إلى أنّ بواكير هذا التأثير بدأت تلوح في أجواء البحث النحوي في بدايات القرن الثالث الهجري وما بعده ، وهي المرحلة التي بدأ فيها التفاعل الحقيقي بين الفكر الإسلامي والأفكار الأخرى ولاسيما الفكر الإغريقي .

ومن أبرز العوامل التي حَدَّثِيْهُم على هذا التوجه ما لاحظوه من مشابهة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي ، ومن بين تلك المشابهة أن القياس وعَلَلَهُ كان من دعائم منطق أرسطر ، وقد أصبح ، بعد

(١) ضحى الإسلام لأحمد أمين ١/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

- في اللغة والأدب لإبراهيم مدكور . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١م - ٤٥ .

- في أصول اللغة والنحو / فؤاد حنا ترزي . - بيروت : دار الكتب ، ١٩٦٩م - ١١١ .

(٢) طبقات الزبيدي / ٥١ ، ويذكر أنه توفي سنة ١٧٠هـ أو سنة ١٧٥هـ . نزهة الألباء بتحقيق السامرائي / ٣١ ، ويُذَكَّر أنه توفي سنة ١٦٠هـ . إنباه الرواة ١/٣٤٦ ، ويذكر هنا أنه توفي سنة ١٧٥هـ .

(٣) الأعلام / خيرالدين الزركلي ، ج٢ ، ٦٠ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م - ٢٨٧ .

(٤) يخالف أحد العلوي هذا التوجه ويصرح أن كتاب «السماء والعالم» لأرسطر مارس تأثيراً قوياً على النحو السيبيري وعلى جيل سيبوريه وكذلك جملة الكتابات التي ترجمت عن هذا الفيلسوف تحت اسم «السماع الطبيعي» . وفي هذه الكتابات ألح أرسطر إلى حركات التحرك وأقام علاقة بينا وبين الحركات في «الجسم اللغوي» .

انظر : (آية الفكر وكبرياء النظر لأحمد العلوي ، مجلة الموقف المغربية ، العدد ١ ، سنة ١٩٨٧م - ٢٤) .

(٥) خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة / عبدالقادر المهيري ، العدد العاشر ، ١٩٧٣ - ٢٦ .

وانظر : تقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم ٦٨ ، ٦٩ .

التفاعل بين الفكرين الإسلامي والإغريقي ، من أهم ركائز النظرية النحوية العربية (١) .
ومنها ، إلى جانب القياس ، أن النحاة عولوا على الدلالة في تقسيمهم للكلمة ، وهو الأساس
الذي اصطنعه أفلاطون في تقسيم الموجودات ، كما حَدَّوْا تقسيمهم للكلمة على تقسيم أرسطو لها إلى اسم
وفعل وحرف (٢) .

وينوه تمام حسان إلى مشبه آخر يتمثل في المقولات العشر ، وهي أسس عليا تندرج تحتها الأشياء ،
كما أنها تعدّ وسائل لتفهيم تلك الأشياء (٣) .

أما فؤاد حنا ترزي فيذكر أن من المشابه بين كلا النَحْوَيْن وجود كثير من المصطلحات المتشابهة ،
ومن بين ما ذكره من تلك المصطلحات اسم الفاعل واسم المفعول واسم المَرَّة (٤) .

ولكن هل تثبت هذه المشابهة أمام نَقَدَات الباحثين المعاصرين الذين ينادون بأصالة النحو العربي ،
وينفون تأثير النحو العربي بالمنطق الأغريقي بهذا العمق الذي توحى به تلك المشابهة ؟

أما القول بأن النحاة العرب تأثروا بالمنطق اليوناني في ابتداع القياس وتطبيقه في النحو فذلك أمر يرده
أن النحاة ترسموا خطأ الفقهاء في هذا المجال ، كما هو متعارف ، ومن يطوف في كتب الطبقات والأصول
لا يلاحظ أن نشأة القياس في المرحلة التأسيسية تأثرت بهذا المنطق ، ولعل هذا هو ما حدا بعض الباحثين
المعاصرين على إظهار عدم الاطمئنان إلى القول باقتباس القياس من المنطق اليوناني ، والقول بأن المنطق
شيء طبيعي في التفكير الإنساني بعامة ، وأن القياس إحدى أدواته (٥) .

ثم إن هناك من يذهب إلى أن اتساق الهواجس أمر مجمع عليه في مجال النظر بعامة ، كما أن هناك
قَدْرًا مشتركاً بين اللغات وأنحائها ، وهذا يعني أن التشابه بين طريقتين في التفكير لا يستلزم بالضرورة أن
إحدهما قد تأثرت بالأخرى ، ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بأمر يميزها المرء بالطبع والبدئية كالأوليات

(١) مناهج البحث في اللغة / تمام حسان . ط ٢ . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٧٤ - ١٧ ، ١٨ . وانظر في ذلك :

- تقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم ٨٣ .

- وأثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية لتوفيق محمد سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ،
العدد الثامن ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ - ١٨٣ .

(٢) المفصل في تاريخ العرب / جواد علي ٤٩/٩ . وانظر في ذلك :

- في اللغة والأدب / إبراهيم مذكور ، ٤٤ .

- تقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم ، ٨١ .

(٣) مناهج البحث في اللغة تمام حسان ١٧ ، ١٨ . والمقولات العشر هي الجوهر ، والكم ، والكيف ، والزمان ،
والمكان ، والإضافة ، والوضع ، والملك . "تفاعلية ، والقابلية ، والمقولات الأخرتان مسؤولتان إلى حد كبير عن
نظرية العامل في النحو العربي . (المرجع السابق ١٨ ، ٢٣) .

(٤) في أصول اللغة والنحو / فؤاد ترزي (١١٣ - ١١٦) .

(٥) القياس في النحو العربي / محمد أحمد سحلول مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الثاني عشر ،

١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٢٨٤ .

ويتبدى للباحث ، إذا ما أنعم النظر في المشبه الخاص بتقسيم الكلمة ، أن هناك اختلافاً بين تقسيمات أرسطو وتقسيمات سيبويه للكلمة من حيث المفهوم (٢) ، كما أن أرسطو يقسم الكلام إلى سبعة أقسام هي : الحرف ، والمقطع ، والرباط ، والرسم ، والفعل ، والتصريف ، والكلام (٣) ، في حين أن الكلمة عند سيبويه ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف (٤) ، وهو أمر يُستلزم منه أن يكون مدى التشابه ليس ذا بال .

ثم إن القول بأن المقولات التي أشار إليها تمام حسان علي أنها مشابهة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي أمر لا يسلم به الباحثون المعاصرون ، وهم يستندون في ذلك إلى مرافعة السيرافي مَتَّى بن يونس ، تلك المرافعة التي قرر فيها السيرافي أن أحكام اللغة اليونانية لا تنسحب إلا على أهل تلك اللغة ، وأن مثل من يتعلم هذا المنطق مثل مَنْ يحدث لغةً في لغةٍ مَثَرَةٌ بين أهلها (٥) ، وهو أمر يُسَلِّمُ إلى وجود تباين بين تلك المقولات ومشتقات النحاة .

ثم إن من الأمور المهمة التي جَلَّأها الباحثون المعاصرون أن استخدام المنطق في النحو لم يكن توجهاً عاماً ، ولعلّ تمايؤن هذه الفكرة أن النحاة كانوا يدركون ، كما بدا من مرافعة السيرافي ، الفرق بين منطق النحو العربي ومنطق النحو اليوناني ، وكان جانب منهم يعزف عن استخدام الحدود النحوية التي اتكأت على المنطق ، وخيرٌ مثالٍ على ذلك رفض الزجاجي تعريف المنطقين الاسم بأنه « صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان » ؛ لأنه يلتزم من هذا التعريف أن يكون كثيرٌ من الحروف أسماءً ،

(١) خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة / عبدالقادر المهيري ، حواريات الجامعة التونسية / العدد العاشر ، ١٩٧٣ - ٢٥ .

(٢) يعرف أرسطو الاسم بأنه لفظة أو صوت مركب دالة أو دال ، خلو من الزمان ، جزء من أجزائه لا يدل على انفراده (كتاب أرسطو طاليس في الشعر ، ترجمة شكري عياد ١١٣) في حين أن كل ما ذكره سيبويه أن الاسم : رجل وفسر وحائظ (الكتاب / هارون ١٢/١) .

ويعرف أرسطو الفعل بأنه صوت مركب يدل على زمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على انفراده ، (الشعر لأرسطو ١١٢) ، في حين يعرفه سيبويه بأنه ما أخذت أمثله من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يتقطع (الكتاب / هارون ١٢/١) . ويعرف أرسطو الحرف (الرباط) بأنه لفظ غير دال ، ولا يمنع ولا يسبب الصوت الواحد المركب من أصوات كثيرة ، ويوضع في الطرفين أو في الوسط (الشعر ١١٢) . أما سيبويه فيعرفه بأنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل (الكتاب هارون ١٢/١) .

(٣) الشعر / ١٠٨ .

(٤) الكتاب لسيبويه بتحقيق هارون / ١٢ .

(٥) النحو العربي ومنطق أرسطو / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسيماثي ، منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ، رجب ١٤٠١هـ / أيار ١٩٨١م - .

لأنها تدل على معانٍ غير مقرونة بزمان (١) .

وهكذا يبدو أن المعطيات التي يحاول مَنْ يؤمنون بمقولة التأثير بين النحو العربي والمنطق اليوناني أن يجعلوا منها مَسَاهِبَةً حَقِيقِيَّةً بين الظاهرتين لا تزيد على أنها تمثل هامشاً من التقارب قد يصغر أو يكبر تبعاً لمدي ميل الباحث نحو هذه المقولة .

وليس غريباً ، أن نجد من المعاصرين من يصنف القول بالتأثر على أنه نوع من الشائعات العلمية التي ترتد إلى باحثين لم يدرسوا منطق أرسطو ، أو منطقة ليس لهم اتصال حقيقي بالنحو العربي (٢) .

إلا أنني أجد أن هذا الرأي هو مجرد افتراض؛ لأن التأثير موجود باعتراف القدماء كالزجاجي والسيرافي والتوحيدى .

ويستخلص بعضُ الباحثين أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني على نحو غير مباشر ، إذ يذهب هؤلاء إلى أن هذا التأثير حدث عن طريق الفكر الإسلامي بعد أن ترجمت الفلسفات المختلفة إلى العربية في عهد المأمون وحدث التلاقح بينها وبين هذا الفكر (٣) .

ومما هو جدير بالتنويه إليه أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن القول بتأثير المنطق اليوناني في النحو العربي هو جزء من الحملة النقدية التي تعرّض لها النحو العربي بوصفه نحواً تقليدياً ، وأن هذا التوجه نبع - على الأغلب - من تأثر أصحابه بالحملة النقدية التي وجهت إلى النحو التقليدي الأوروبي على أنه نحو اتكأ في مقولاته على النحو الأرسطي القائم على التصورات العقلية العميقة (٤) .

(١) بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام / محمد خير الخلداني ، مجلة المورد العراقية ، المجلد التاسع ، ربيع ١٩٨٠ ، العدد الأول - ٢٢ .

- النحو العربي ومنطق أرسطو / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسيماي - ٢٥٥ .

- تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم - ١٠١ .

- الإيضاح في علل النحو / الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . - ط ٣ . - بيروت : دار الفانس ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م - ٤٣٨ .

- ومن الأدلة الساطعة على عزوف بعض النحاة عن المنطق تلك المناظرة التي جرت بين الجرمي والفراء وأظهِرَا فيها ضيقها بالمنطق والعلل الفلسفية (الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري / المسألة الخامسة) .

(٢) النحو العربي واللسانيات المعاصرة / عبده الراجحي ، البحث اللساني والسيماي ، منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ١٤٠١هـ / ١٩٨١ - ١٦١ ، ١٦٢ .

أعتقد أن الراجحي هنا يتحدث عن النحو العربي في المرحلة التأسيسية - تلك المرحلة التي تنتهي بعبد سيويه ، وهو يرى أن هذه المرحلة طبعت النحو العربي في العصور اللاحقة بطابعها . (المرجع السابق ١٦١) .

(٣) النزعة المنطقية في النحو العربي / فتحي الدجني . - ط ١ . - الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢م - ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) النحو العربي واللسانيات المعاصرة / عبده الراجحي / البحث اللساني والسيماي / منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٦٠ .

وختلاصة القول في مسألة تأثير النحو بالمنطق أن المرء لا يستطيع أن يعطي فيها قولاً حاسماً ، إلا إنني أذهب إلى أن الإشكال في هذه المسألة هو مدى تاثر النحو بالمنطق في المرحلة التأسيسية .

وفي هذا المجال يذهب معظم الباحثين إلى أن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق اليوناني في القرنين الأول والثاني الهجريين ، إذ لم يستطع الباحثون إثبات أن النحو السيريبي أو الخليلي اشتمل على مقولات نحوية أرسطية (١) ، كما أن الإشارات القليلة التي صدرت عن ذهابوا إلى تأييد هذه المقولة لم تثبت أمام سهام النقد .

وإذا ما عرفنا أن هذه المرحلة ممثلة في كتاب سيبويه كانت لها سلطة على النحاة في العصور اللاحقة ، أدركنا مدى الأهمية التي اتسم بها النحو العربي ، على أن ذلك لا ينفي كليةً تأثير النحو العربي بالمنطق ابتداء من القرن الثالث الهجري ، ولعل الدافع إلى ذلك كان محاولة الاستعانة بهذا العلم في التعميد النحوي بعد أن انتهى عصر الاحتجاج ، أو بتأثير من المناطق التي رأوا فيه عنصراً متمماً لدراساتهم (٢) .

إلا أن ما يؤخذ على الباحثين الذين نادوا بالتأثير في هذه المرحلة أنهم حذوا آراءهم في هذه المسألة على آراء المستشرقين ، كما أنهم استندوا في ذلك إلى آراء يصعب القول بأنها مظاهر حثيثة للتأثر بله أن تكون أمثلة عملية عليه .

وبالاحتكام إلى ما سبق يتبدى أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني في القرن الثالث الهجري وما تلاه من قرون ، وكان لزاماً أن يتأثر القياس النحوي بهذا التطور ، وأصبح يعني - كما سلفت الإشارة إلى ذلك - تقدير الفرع بحكم الأصل لعللة جامعة .

ويلاحظ هنا أن ما أضافه هذا التعريف الاصطلاحي إلى المدلول اللغوي هو ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، ويرى بعض ، النحاة المعاصرين أن النحاة قصدوا بهذا التعريف الاصطلاحي إلى جعله امتداداً لمدلوله اللغوي لإضفاء الأصلية على هذا المفهوم الجديد للقياس (٣) .

ويستخلص من التعريف - إلى جانب العلة الجامعة - أن النحاة في هذه المرحلة قد بَلَّغُوا بسبب من اتصالهم بالمنطق فكرة الأصل والفرع ، وهي فكرة كلية تُرَدُّ إليها كثير من التعليقات النحوية والصرفية . ويقرر داود عبده وصلاح الدين حسنين أن هذه الفكرة مردٌ كثير من التفسيرات النحوية والصرفية ،

(١) النحو نمط من التفكير العربي الخاص / طه عبد الحميد طه ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد الحادي عشر ، ١٩٦٨م ، ٢٣١ .

(٢) التراكم النحوية من الوجوه البلاغية عند عبدالقاهر / عبدالفتاح لاشين . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠م - ٣٥ .

(٣) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم ، ٧٥ .

كتفسير وجود الواو في (يقول) لاقتنائها بـ (قال) ، والقول بأن التاء في (استعمل) أصلية ، في حين أنها تحولت إلى طاء (اصطبر) لمجاورتها حرفاً مطبقاً هو الصاد (١) .

ولا يعني هذا التوجه من جانب هذا النفر من الباحثين أن هذه الفكرة حظيت بتأييد واسع النطاق ، فقد رفضها تمام حسان مستنداً في ذلك إلى أن المنهج اللغوي الحديث لا يقرأها ، فهذا المنهج لا يقر - على سبيل المثال - اصطلاحات مثل (نائب الفاعل) ، لأن ذلك يعني وجود أصل هو الفاعل ، وفرع هو نائب الفاعل (٢) .

ويرى إبراهيم أنيس أن هذه الفكرة قد اضطرت النحاة إلى افتراض أصول لم يقل بها العرب ، كأن تقول : أصل (خاف) خَوْفٌ (٣) ، ويعتد إبراهيم السامرائي كل كلمة أصلاً بذاتها (٤) . ولعل من الصواب أنه ليس مطلوباً من العرب ، وأعني متكلم اللغة ، بأن يبين أصول ما تكلم به ، وكل ما عليه أن يتكلم ويترك للباحثين تفسير ذلك ، وعليه فإن رأي إبراهيم أنيس يفتقر إلى الدقة والموضوعية ، وأن التصور القائم على أن كل كلمة أصل بذاتها تصور مجافٍ لمنطق العقل واللغة ، كما أن هدم هذه الفكرة يؤدي إلى هدم القياس ، وهو بلا جدال مصدر من مصادر التعميد النحوي .

وعلى أية حال فإن الإلحاح على فكرة الأصل والفرع كان نابعاً من تطور مفهوم القياس إلى القياس الشكلي ، هذا النمط الذي لم يكن يُعنى بالنصوص قدر عنايته بالأحكام العقلية ، كما أن النحاة ، بتأثير من اعتقادهم بأن القياس في هذه المرحلة كان امتداداً لمفهومه السابق ، لم يحاولوا تحديد المؤثرات في هذا المفهوم الجديد للقياس ، وهذا يعني بدهاء أن النحاة كانوا يظنون أنهم بذلك يدافعون عن أصالة النحو في

(١) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده ، ١٣ ، ١٤ .
وانظر في هذا :

- القياس في النحو العربي / صلاح الدين حسنين ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد ١٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ - ٢٨٣ .

(٢) مناهج البحث في اللغة / تمام حسان . - ط ٢ . - الدار البيضاء : ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ - ١٨١ .

يذهب الأشموني إلى أن النياية مشروطة بأن يُعَبَّرَ الفعل عن صيغته الأصلية ، ويعلق الصبان على قول الأشموني بأنه : «كالتصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل ، وهو مذهب الجمهور ، وتيل كل أصل (حاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢) ، ويستخلص تمام حسان (مناهج البحث في اللغة / ١٨١) - معولاً على تعليق الصبان - أن النحاة الأقدمين كانوا يستهجنون فكرة الأصل والفرع (مناهج البحث في اللغة / ١٨١) ، وهو تعميم قام - في رأبي - على استقراء ناقص .

ويذهب صلاح الدين حسنين إلى أن هذا التوجه لتنام وغيره نابع من التأثر بمدرسة التحليل الشكلي التي تعتمد المكونات المباشرة للعناصر اللغوية حسب (القياس في النحو العربي / صلاح حسنين ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود - العدد ١٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٢٨٢ .

(٣) من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس - ٥٤ .

(٤) الفعل زمانه وأبنته / إبراهيم السامرائي - ١١٠ .

تلك المرحلة ، وذلك يبعث على الاعتقاد بأنه كان هناك تيار محافظ قديم يدافع عن تلك الأصالة ، وتيار مضاد يتقصص منها ، وقد انتهى هذا الصراع إلى غلبة التيار المضاد ، الأمر الذي انتهى إلى الإغراق في القياس الشكلي (١) ، حتى إن من انتهجوا هذا النهج أخذوا يقيسون على قواعد استنبطت في المرحلتين السابقتين ، ومن المتعارف أن أنواع هذا القياس كثيرة ، وهو قياس على القواعد لا على النصوص (٢) .
وأغلب الظن أن هذا الاتجاه بدأ في بواكير القرن الرابع الهجري ومن أبرز رجالاته الرماني (ت ٣٨٤هـ) .

وخلاصة القول في تطور الاستناد إلى القياس في التعميد النحوي أنه قام في مراحل الأولى على استفراء كلام العرب ، وكانت الأحكام تبنى من الجزئيات إلى الكلّيات ، أما في المرحلة التالية فقد ساد نوع آخر من القياس جرى فيه الاعتماد على العقل أكثر من النقل وتأثر فيه القياس بالمنطق ؛ أما المرحلة الأخرى فقد أضحت فيها الغلبة للقياس المفرق في استخدام المنطق وفيه أصبحت الظاهرة تستند إلى قياس قاعدة على قاعدة أخرى .

ولم تقتصر أبحاث النحاة المعاصرين على إبراز أثره في التعميد النحوي في مراحل الثلاث ، فقد تناولوا إلى جانب ذلك مسائل غاية في الأهمية ، فمن الباحثين من نوه إلى أن استخدام القياس قد أهدر كثيراً من الاستعمالات التي كان ينطق بها العرب في نظير وضع قواعد نحوية كلية (٣) .
وأجدني هنا لا أميل إلى هذا الرأي ، لأن النحاة لم يقتصروا على القياس في التعميد النحوي ، فقد اعتمدوا - إلى جانب ذلك - على السماع ، فكان عاملاً كافياً بتمكين النحاة من تحصيل مزيد من الاستعمالات التي أهدرها القياس ، كما أن فريقاً من النحاة كان يقيس على الشاذ والنادر . وعليه فإن الدقة والموضوعية تستلزمان أن يقال إن التعميد النحوي حسب لا القياس قام على استفراء ناقص بسبب من حصره في قبائل معينة وفي زمن معين .

على أن المأخذ الحقيقي الذي سجّله النحاة المعاصرون على النحاة في إطار القياس هو المبالغة في استخدامه إلى الحد الذي شعر معه الباحثون أنه أصبح لدى هؤلاء النحاة غاية لا وسيلة ومقياساً للمهارة

(١) أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٢) يرى أبو المكارم أن مرد التنوع في هذا القياس إلى تحديد كل من القياس والمقياس عليه على النحو الآتي :

- قياس المعروف المظرد على المعروف المظرد .

- قياس المجهول على المعروف .

- قياس المعروف على المشكوك في ثبوته .

- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه .

انظر أصول التفكير النحوي لأبي المكارم ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) ضحى الإسلام / أحمد أمين ٢/ ٢٨٨ .

النحوية (١) ، ولاسيما عند النحاة الأصوليين الذين أسرفوا في تحكيم القياس العقلي المجرد (٢) .
ويبدو أن هذا الإغراق في استخدام القياس الشكلي قد أغرى نقرأ من الباحثين المحدثين إلى المناذرة
بالغاء القياس (٣) ، كما أوحى إلى آخرين بانتهاج منحى جديد في استخدامه .

فيها هو ذا الشيخ عبدالقادر المغربي يدعو إلى بناء القواعد اللغوية بالاستناد إلى الاستعمال الحبي منطلقاً
في ذلك من أن النحاة القدامى ابتنوا قواعدهم على الاستعمال ، وحتى عثرات اللسان التي تتمثل فيها كان
يسمى بتوهم أصالة الحرف (٤) .

والمغربي ، في نظير ذلك ، يذهب على نحو غير مباشر إلى تبني ما يسمى بالقياس الخاطيء ، وهو
أن يتم حمل كلمة مجهولة على أخرى معلومة على أساس تشابه مرهوم بينهما ، من ذلك جمعيم (مصيبة) على
(مصائب) توهماً أن الياء هنا زائدة كياء (صحيفة) (٥) وليس ذلك كذلك .

ويلاحظ هنا أن الباحثين اعتدوا ما أطلق عليه النحاة القدامى اسم (التوهم) قياماً خاطئاً .

ويرى عبدالصبور شاهين أن تتعدّل النظرة إلى القياس الخاطيء على نحو يقوم على اعتباره قياماً
حُرّاً ، يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة (٦) .

وأشعر أن في هذا الرأي ملامح إبداعية ، ذلك أن المتكلم ، لا يمتلك القدرة التي تكفل له أن

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن ٢٢ ، ٢٣ . وانظر في ذلك :

- البحث اللغوي عند العرب / أحمد مختار عمر ١٢٣ .

- القياس في النحو العربي / محمد أحمد نحلول ، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ،
العدد الأول ١٣٩٨هـ / ١٣٩٩هـ - ٢٨١ .

ويذهب أنيس فريجة إلى أن البصريين والكوفيين قد أسرفوا في استخدام القياس لدعم وجهات نظرهم ، وهو يستند - في
ذلك - إلى ما ورد من تلك الحجج في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأباري .

(في اللغة العربية وبعض مشكلاتها / أنيس فريجة . - ط ١ . بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠م - ٩١) .

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين . - بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠م - ٣٠٠ .

(٣) الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي ، بتحقيق شوقي ضيف . - ط ٢ . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ - ٤٢ ، ٤٣ .
والمحقق ينادي بالغاء القياس القائم على الافتراضات .

(٤) من ذلك قول بعضهم في جمع (ربيع) أرباح توهماً أن أصل الحرف الثاني ياء في حين أنه وار ، ولذلك تجمع (ربيع) على
أرواح . ومنه قولهم فلان أحيل من فلان والصواب أحول منه . (الشواهد على توهم أصالة الحرف / عبدالقادر
المغربي ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، الجزء السابع ، ١٩٥٣م - ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٥) القياس الخاطيء / عبدالعزيز مطر ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ١٩٦٤م - ٣٠ . وانظر في
هذا الصدد :

كتاب سيويه ٣٥٦/٤ .

(٦) دراسات لغوية / عبدالصبور شاهين . - ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م - ٤٧ . ويبدو أن

عبدالصبور شاهين . قد حذا رآبه على ما ذهب إليه دي سوسير ، فيرى ألا يوصف نشاط المتكلم بأنه زائف (False) ،
بل الأصح أن ينظر إليه على أنه يارس حريته اللغوية التي تعد الباب الطبيعي الذي يلج منه المتكلم إلى الإبداع ، وهو
أمر يؤدي إلى التطور اللغوي . (المرجع السابق - ٤١) .

يتوهم أصالة حرف أو زيادته ، بل إنه لا يمتلك ، عند التكلم ، زمناً كافياً للقياس على هذا النحو المشار إليه في ظاهرة التقياس الخاطيء . أو التوهم على حد تعبير القدماء . والحق عندي أنه يمارس قياساً حراً يمكنه من ابتداع صيغ جديدة بطريقة عفوية .

ومن حاول ابتداع نهج جديد في القياس أحمد أمين ، فقد حاول أن يُدخلَ في حظيرة الصيغ المتبينة التي تحظى بالتقبول صيغاً من الواقع اللغوي السائد ، فجادت قريحته بـمعايير انكآت على تعميق الاستفادة من أنماط قياسية استخدمها اللغويون القدماء ، وبذلك ظل مرتبطاً بإسار القديم ، ولم تستطع محاولته مواجهة المشكلات اللغوية المستجدة (١) .

ومن المعاصرين من حاول بناء قياس لغوي يأخذ في الحسبان ما يحيط بالتكلم من ظروف اجتماعية ولغوية ونفسية ، وهو هنا يُعوّل كثيراً على مخزون ذاكرة الفرد من القضايا اللغوية ، ويَطرح جانباً ما أسماه القدماء العظرة اللغوية (السليقة) . وهو اتجاه يوفّر - في نهاية المطاف - أنماطاً جديدة من القياس قابلة للاستخدام ، وقد سمّى إبراهيم أنيس قياسه هذا بقياس المحدثين (٢) .

وما يلاحظ هنا أن هذه المحاولات : أما أن تكون بُنّت على ظواهر شاذة في اللغة لِتُسوّغَ بعض الظواهر اللغوية المعاصرة الخاطئة (كفكرة القياس الخاطيء) ، أو أنها ظلت رهينة القديم فلم تقدم حلولاً ناجحة ، أو أنها بدأت على مستوى النظر ولم تتجاوزهُ إلى حيز التنفيذ الفعلي كما هي الحال في أنظار إبراهيم أنيس ، فلم تحدث تغييراً يذكر على صعيد النظر في قضايا القياس .

ومن النحاة المعاصرين من يُنصّرُ بفكرة القياس ، إلا أنه يرى أن هذا القياس قد تحكمت به معايير تمثلت في تحديد زمن ومكان الشواهد ، وبذلك حكم على نفسه بالجمود والتوقف ، وقد أخذ هذا النفر من الباحثين في الحسبان أن اللغة نشاط للأفراد ، ولا تخضع للقياس ومن الصعوبة بمكان أن تخضع للأطراد الذي نادى به النحاة . وهو يحكم على القياس بأنه منهج غير علمي (٣) .

وأرى هنا تجاوزاً في وصف القياس بأنه غير علمي ، فالتطور حاصل في كل اللغات ، ولا أعتقد أن هناك لغة تخلو من الظواهر التي تستعصي على الأطراد ، وهو في رأبي ملحوظ لا يقتصر على اللغة العربية ونحوها ، كما أن ما يؤخذ على هذا الملمح ، أن من يعتقدونه لا يضعون بديلاً يُغنون به قواعد اللغة أو يضعونها موضع التطبيق العملي .

(١) مدرسة القياس في اللغة / أحمد أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، الجزء السابع ، ١٩٥٣ - ٣٥٦ .

(٢) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ٣٠ .

(٣) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضره علم اللغة الحديث / محمد عيد . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ١١٨ .

وأياً كانت الآراء حول جدوى القياس ، فإن مما لا شك فيه أنه أغنى اللغة والنحو ، وأمدّهما ، على الدوام ، بصيغ جديدة وقواعد جديدة .

ومن أدركوا هذا البعد في القياس تمام حسان في معرض حديثه عن القياس الاستعمالي ، فقد نوه إلى أن هذا النمط من القياس يتسم بسعة إمكاناته ، مع ما تشتمل عليه هذه الإمكانيات من الجائز والمتنع ، وذلك بالنظر إلى أن أصل وضع الجملة يقصد به الإفادة (١) .

وعلى الصعيد نفسه أبان بعض النحاة المعاصرين عن أن القياس أتى بقواعد لم يكن لها سند في كلام العرب ، من ذلك أن الكسائي أجاز قياس العطف بـ (لكن) في الإيجاب ، على العطف بـ (بل) في مثل قام زيد بل عمرو ، فأجاز أن يقال : قام زيد لكن عمرو (٢) .

ويتجاوز بعض النحاة المعاصرين هذا الحد من التنويه بفوائد القياس إلى القول بأن قواعد اللغة ليست في واقع الأمر إلا مقاييس توضع على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوي الصائب ، وإذا ما أخذنا في الحسبان أن إمكانات الاستعمال اللغوي دائمة التجدد ، فإن دور القواعد يصبح أساسياً لضبط حركة الاستعمالات الجديدة في نطاق سنن الفصحى (٣) .

ولكن ما يسترعي الانتباه في هذا التوجه هو أن صاحبه يريد الالتزام بالسنن المعروفة للفصحى ، ويعارض التوجه إلى ابتداع قواعد جديدة لضبط الاستعمالات الجديدة إلى جانب ما عرف من قواعد حملها إلينا التراث النحوي ، وهي إشكالية لا أعتقد أن النحاة المعاصرين استطاعوا تقديم إجابات شافية عنها .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في نهاية هذا العرض للقياس أن بعض الباحثين المحدثين قد درسوا ضمن نطاق القياس ظاهرة لغوية أخرى تسمى «الحمل» ، وقد عُدَّ القياس وفقاً لتصوراتهم ضمن هذه المعالجة قانوناً عاماً تنضبط به الظاهرة اللغوية ، في حين نُظِرَ إلى (الحمل) على أنه فكرة أو وسيلة أو أداة يُفسَّرُ بها ما خرج عن ظاهرة القياس وذلك بإظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم (القياس) وما انعتق منها (٤) .

وإلى جانب ذلك درس هؤلاء ظاهرة الحمل على المعنى ، ودفعوا بها تهمة عدم استناد النحاة القدامى إلى المعنى عند التعميد النحوي ، وعززوا المقولة التي تشير إلى أن النحاة قد شملوا ، في تناول هذه

(١) الأصول دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي / تمام حسان . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ ، ١٧٤ ، ١٧٦ .

(٢) المدارس النحوية / شوتي فيف ، ١٨٠ - ١٨٤ .

(٣) دراسات لغوية / عبدالصبور شاهين - ١٠ .

(٤) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين (رسالة دكتوراه مخطوطة) / عبدالفتاح حسن البجة . - القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٩٢م - ١٠٤ ، ١٠٦ .

(١٢٧)

الظاهرة ، المعنى الوظيفي والمعنى الاستعمالي الذي يعتمد على عناصر المقام ، كما أبانوا عن أن النحاة قد راوحوا في أنظاهم بين الشكل والمضمون ، مع بيان أن الشكل كان أغلبَ عليينم ، كما هو متعارف (١) .
ومجمل القول في القياس - تبعاً لما ذهب إليه المحدثون - أنه يمثل الركيزة الثانية بعد السماع في بناء النظرية النحوية العربية .

وقد لوحظ أن هؤلاء المحدثين يعملون لبناء النحاة قواعد القياس على الاطراد باحتوائية اللغة ، كما أنهم يسيطون القول في مراحلهم فيذهبون إلى أنه بدأ قياساً عفويّاً مبنياً على السماع ، وأنه وصل - في مستهل القرن الثالث الهجري - إلى منعطف جديد يتجلى في بدايات التأثر بالعلوم الوافدة الجديدة ولاسيما المنطق ، وأن هذا التأثر آل في نهاية الأمر إلى إلحاق ظاهرات لغوية بظواهر أخرى في إطار عملية تتسم بطابع أقرب إلى المنطق منه إلى تلقائية اللغة وعفويتها .

ويلاحظ أيضاً أن هذه القضية ، وأعني بها تأثر النحو بالمنطق ، كانت محط أبحاث الدارسين المحدثين ، وأن مسار الحوار حولها قد مال إلى الاعتراف بهذا التأثر ، وهو في رأيي وضع طبيعي يشبه إلى حد كبير - تأثر النحو العربي في أيامنا هذه بالمناهج الحديثة الوافدة ، هذا التأثر الذي لن يكون من طبيعته الطعن في أصالة النحو العربي في كلتا الحالين .

على أن هؤلاء المحدثين نوهوا - في معرض حديثهم عن هذه القضية - إلى أن استخدام المنطق أخذ في التنامي منذ القرن الثالث الهجري حتى دخل مرحلة جديدة في بدايات القرن الرابع الهجري . وأن هذا الوضع أدى إلى انتقال القياس ابتداء من هذا القرن إلى مرحلة جديدة أغرق من خلالها في الشكلية .

ويستغل بعض النحاة المحدثين هذا الجانب من تاريخ تطور القياس لينادوا بإنكاره ، والأخذ بقياس جديد أطلقوا عليه اسم (قياس المحدثين) . إلا أنهم لم يوفقوا في وضع معايير جديدة له .

لكن ذلك حداً فريقاً آخر على الدفاع عن هذه الظاهرة ، وكان فحوى هذا الدفاع أن القياس قد أُصل على أساس نسبة معينة من الاستعمال ، وأن قواعد اللغة ليست إلا مقاييس ، كما أن اللغة ، كما هو متعارف ، متجددة ، وهو أمر يلزم بالتمسك بالقياس والأخذ به في وضع القواعد ، وهذا التوجه - فيما أرى - أدى إلى الأخذ به لضمان ديمومة التقعيد النحوي لما يجد من الاستعمالات .

(١) الحمل على المعنى عند النحاة العرب / محمد يوسف حبلس ، حوليات كلية دار العلوم ، ع ١٥ ، ١٩٩٢م - ١٧١ ،

التعليل النحوي :

وهكذا بات واضحاً أن ببيان النحو العربي أقيم على مرتكزين أساسيين هما : السماع والقياس ، وقد مكن لهذا البناء أن يَسْمُق وتشتد أركانه ما داخله من أحكام مبنية على العلل تجاوز بها الظواهر النحوية إلى نشدان ما يشوي وراء ورودها على هذا النحو من مقاصد .

وقد وُكِّج النحاة المعاصرون هذا البناء من أبواب كثيرة ، فأبانوا عن كثير من وجوهه وأغراضه . وأول ما يظالنا في هذا المجال الحديث عن نشأة العلل ، ويجمع هؤلاء الباحثون على ميل النفس البشرية إلى التعليل وإرتياحها إليه ، وأنها نتيجة تلقائية للاهتمام بالحقائق العلمية والتفكير فيها (١) . وينوه هؤلاء المعاصرون - مستندين إلى ما ورد عليهم من أخبار كتب الطبقات - إلى أن عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي أقدم من اتخذت ظاهرة التعليل عنده صورة ملحوظة تجسد على نحو من الأنحاء أثره في التعميد النحوي في هذه المرحلة (٢) .

ويستطرد هؤلاء إلى القول بأن استخدام التعليل أخذ في التنامي حتى أصبح لدى الخليل واضح القيسات والمعالم ، ومن بين ما يعولون عليه في ذلك مقولته المشهورة في العلل التي مفادها أن علل النحو قائمة على الاجتهاد ، وأن في مقدور كل عالم أن يعلل على وفق ما أوتي من قدرة على التفكير والمحاكمة (٣) .

ويستخلص المهيري تصوراً مؤداه أن الخليل كان يعتد العلل مجموعة من الضوابط قصداً إلى تفهيم ما يمكن أن نسميه اليوم (نظام) اللغة العربية ، دون النظر إلى الوسيلة ، سواء أكانت السجية والطبع أم غيرها ، ويستطرد المهيري إلى القول بأن ذلك يستلزم أن يُعَدَّ التعليل جهازاً تفسيريّاً يهدف إلى الكشف عن نظام اللغة الداخلي ، وهو ما يؤدي إلى القول بأنه ينبغي للباحث ألا يتوقف عند السطح الخارجي

(١) فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد / مصطفى السنجري . مجلة الحصاد ، العدد الأول ، السنة الأولى ، رمضان ١٤٠١هـ / تموز ١٩٨١م - ١٠١ .

- النحو العربي : العلة النحوية : نشأتها وتطورها / مازن المبارك . ط ٣ . بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م - ٥١ ، ٦٩ .

- بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري . ط ١ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م - ١٦٨ .
- تطور الدرس النحوي / حسن عون ، ٧١ .

ويبدو أن النحاة المحدثين اتكأوا في هذا التوجه ، وأعني به القول بميل النفس البشرية إلى التعليل على مقولة ابن جني التي نُصِّبها : «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منظر على الاعتراف به . (الخصائص ، ج ١ - ٥٠ ، ٥١) » .

(٢) النحو العربي / العلة النحوية : نشأتها وتطورها / مازن المبارك - ٥٣ .

- تطور الدرس النحوي / حسن عون - ٧١ .

(٣) النحو بين مؤيديه ومعارضيه / محمد هاشم عبد الدايم / مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م - ٣١٦ .

للمظاهر اللغوية بل عليه أن يتجاوزه إلى العمق حتى يتمكن من تحقيق بغيته في تأصيل الخصائص العامة للغة (١).

ومعها تكن الأقوال في نشأة العلل في المرحلة الأولى التي تنتهي بسبويه ، فإن طبيعة هذه العلل ، كما يتراءى من خلال كتب الطبقات والكتب النحوية الأصول تدل على أنها كانت مستمدة من روح اللغة ، سببية على كلام العرب : شعره ونثره ، وذلك يوحى - كما يقول مازن المبارك - أنها كانت نابعة من الفطرة والحس (٢).

وفي القرن الثالث الهجري تبدأ النزعة الفلسفية في شق طريقها إلى النحو العربي بسبب ما تُرجم من الشفاهات الأجنبية ، ويرى حسن عون أن العلماء في هذه الحقبة وما تلاها اتخذوا من هذه مجالاً لترويض أذهانهم وسبيلاً للوصول إلى شيء جديد في موضوع النحو (٣).

ويرى النحاة المحدثون أن التعليل خطأ خطوة واسعة على يد الزجاجي في القرن الرابع الهجري حين ألف كتاباً في العلل أسماه «الإيضاح في علل النحو» ومن أبرز ما ابتدعه في هذا الكتاب أنه قَسَم العلل إلى ثلاثة أنواع : العلل التعليمية ، والعلل القياسية ، والعلل النظرية الجدلية (٤).

ومن النوع الأول ما يتوصل به إلى معرفة كلام العرب ومنه تعليل نصب اسم (إن) على أساس أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهو مما يجري تعلّمه وتعليمه لضبط كلام العرب .
ومن النوع الثاني تعليل وجوب نصب (إن) الاسم بأنها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعوله فحُمِلت عليه .

وأما الجدلية فهي كل ما يعتل به في باب (إن) بعد ذلك كأن يستنصر عن أسباب التشابه بين هذه الحروف والأفعال .

ويرى مازن المبارك أن الزجاجي قصد بالتقسيم المشار إليه إلى أن يكون للنحو حدوده الكاملة له بأن يمتاز من العلوم الأخرى ، على أن المبارك يستدرك على هذا الكلام ، ويكشف عن أن الزجاجي لم يستطع الالتزام بمقاصده المشار إليها ، فغلبت على حديثه عن العلل النظرة الفلسفية (٥).

(١) التعليل ونظام اللغة / عبدالقادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثاني والعشرون ، ١٩٨٣م - ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) النحو العربي : العلة النحوية : نشأتها وتطورها / ٦٩ .

(٣) تطور الدرس النحوي / حسن عون - ٦٠ ، ٧٢ .

(٤) النحو العربي / مازن المبارك - ٩٦ .

وانظر في هذا :

الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك - ٦٤ .

(٥) النحو العربي / مازن المبارك - ٩٧ ، ١١١ .

(١٣٠)

ويكاد يجمع النحاة المعاصرون على أن امتزاج التعليل بالفلسفة بلغ أوجه على يد الرُّماني (ت ٣٨٤هـ) ، فزج بالنحو في متاهات الفلسفة ، ونأى به عن الرُّسوخ (١) ، ويستأنس هؤلاء المعاصرون ، في دعواهم ، بمقولة أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) التي نصها (٢) : «إن كان النحو ما يقوله الرُّماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه فيه شيء» .

وينوه نحاة هذا القرن إلى أن الفارقي (ت ٤٨٧هـ) سلك مسلك الرُّماني ، فأوغل في مزج العلة بالمنطق والفلسفة إلى حد الغلو ، وما حديثه عن أوجه إعراب : «سِرَّ يزيد فرسخان يومين» ، إلا دليلٌ ساطع على ما ذهب إليه هؤلاء ، فقد ذكر أن فيها ستة وستين وجهاً ترد في الأصل إلى سبعة أوجه ، منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع (٣) .

ولم يفت النحاة في هذا القرن أن يتناولوا بالتحليل ما قدمه ابن جني (ت ٣٩١هـ) من مسائل غاية في الأهمية في مجال العلل ، ولا سيما إشاراتهِ الواضحة إلى تأثير النحاة - على هذا الصعيد - بالفقهاء والمتكلمين (٤) ، كما يبين هؤلاء أن أفكار ابن جني في العلة حملت بذور ثورة على الإغراق في العلة لعل ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) احتذى عليها وترسم خطاها (٥) .

وليس من المبالغة القول بأن مناداة ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثالث (٦) من بين القضايا التي حظيت بالاهتمام على نطاق واسع في هذه الحقبة .

ويُشار هنا إلى أن مَقْصِد ابن مضاء تمثل في أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأن يُنَبَّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فكان من بين ما نادى بإسقاطه ، بسبب هذا الترجه ، العلل الثواني والثالث ، وهذا يستلزم ، بدهاءة ، أن ابن مضاء نادى بقبول العلل الأوائل فقط ، لأن هذه العلل تفتح الباب أمام معرفة النطق لكلام العرب (٧) .

(١) أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية / توفيق محمد سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الثامن ، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م - ١٨٥ .

(٢) بنية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . ط ٢ . دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م - ٣٤٤ .

(٣) أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية / توفيق محمد سبع - ١٨٥ .

(٤) النحو العربي / مازن المبارك - ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ .

بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري ، ١٦٨ .

(٥) النحو العربي / مازن المبارك - ١٢٢ ، ١٢٣ .

مسالك القول في النقد اللغوي / صلاح الدين زعلاري - ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) يمكن التمثيل للعلل الأولى بقولنا : لم يني الماضي ؟ فإن قلنا : ولم يني على حركة ؟ كان ذلك من العلل الثواني ؛ فإن قلنا : ولم يني على الفتح ؟ كان ذلك سؤالاً عن العلة الثالثة . (أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية ، توفيق محمد سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، عدد ٨ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ١٩٢ .

(٧) النحو العربي / مازن المبارك - ١٥٣ .

(١٣١)

ومن المتعارف أن النافذة التي أطل منها الباحثون على آراء ابن مضاء هي كتابه «الرد على النحاة» وقد استوحى بعض الباحثين المعاصرين من هذا العنوان أن ابن مضاء كان يقصد إلى وضع نموذج (Model) جديد لوصف اللغة العربية والتعميد لها ، وَفَقَّ أصول ومبادئ فكرية تباين تلك الأصول التي وضعها النحاة السابقون عليه (١) .

ولكن ما يلاحظ على هذا الصعيد أن الوصف البديل لما وضعه النحاة بقي حبيسَ ذهن ابن مضاء ، لكن محاولته ظلت مصدر إلهام لمحاولات الاستدراك على النحاة فيما تلا من عصور حتى هذه الأيام (٢) . كان هذا عرضاً لما تناوله المحدثون على صعيد نشأة التعليل وتاريخه ، ولكنهم في سعيهم إلى تأصيل البحث في العلة تناولوا أموراً أخرى على قدر كبير من الأهمية .

ومن هذه الأمور أن جانباً من نحاة هذا القرن يميل إلى أن التعليل ، لدى النحاة القدامى ، قام في أغلب حالاته على مؤثرين ، هما : التخفيف ، والفرق (٣) .

ومن أبرز ما اعتمد على المؤثر الأول ، أي التخفيف ، نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي ، ومفادها أن تنويع الحركات في أواخر الكلمات مرده إلى التخفيف على المتكلم بعدم إلزامه بحركة واحدة (٤) .

ويرتبط بالتخفيف سبب آخر من أسباب استكناه التركيب اللغوي ، وهو كثرة الاستعمال ، وقد اعتدَّ هذا السبب عاملاً مهيماً في التخلص من بعض أجزاء التركيب النحوي للغاية نفسها (٥) ، وهو ما أسماه اللغويون المعاصرون مبدأ الاقتصاد اللغوي (٦) .

ويؤخذ على هذا النظام ، كما ينوه إلى ذلك علي أبو المكارم ، أنه نجم في حيز النظرية النحوية بعد أن

(١) العربية وعلم اللغة البيروني - ص ٥٥ .

(٢) يشير صلاح الدين زعلابوي إلى أن بعض الباحثين اتخذ من عدم وضع ابن مضاء البديل لما جاء به النحاة في مجال العلل والعامل مسوغاً للهجوم عليه ، ووصف دعوته بأنها غلب عليها طابع الهدم أكثر من الإصلاح . انظر في هذا : مسالك القول في النقد اللغوي / صلاح زعلابوي - ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) أصول التفكير النحوي/ علي أبو المكارم . - ليبيا : الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - ١٧٥ ، ١٧٩ . - نظرية النحر العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموس . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٨٧ .

- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث الهجريين - ٤٦٢ .

(٤) أصول التفكير النحوي / ١٧٦ ، ١٧٧ .

وانظر في هذا :

الظواهر اللغوية في التراث النحوي / علي أبو المكارم / ص ١٠١ وما بعدها .

(٥) أصول التفكير النحوي / ١٧٧ .

(٦) نظرية النحر العربي / نهاد الموس - ٨٧ .

(١٣٢)

أدرك النحاة اختلال نظامهم الخاص بالتركيب اللغوي ، وكان أجدر بهم أن يربطوا بين مكونات الجملة والموقف اللغوي (١) .

أما الفُرق فيراد به أن اللغة ، لحكمة معينة ، أرادت أن تنشق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليبَ معددة للترفة بين هذه الظواهر ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وهو يُسمى تنويع الحركة ، والشواهد على هذا المبدأ كثيرة (٢) .

ولا يعني تناول هاتين العلتين حسب أن المعاصرين لم يبحثوا في علل أخرى ، فقد عرض هؤلاء لعلل كثيرة قام عليها البناء النحوي ، ولكنني اقتصرت على الإشارة إلى سببَي التخفيف والفرق لعظيم أثرهما في تعليل كثير من الظواهر النحوية ، حتى إنَّ بعض النحاة المعاصرين ذهب إلى أن علم النحو قام على هذين المبدأين (٣) .

ومن الأمور التي عرض لها المعاصرون هو التحديد الدقيق لمعنى (العلة النحوية) بالنظر إلى مقام استخدامها . فقد جعل تمام حسان العلة النحوية جزءاً من القياس ، ولعل الذي حداه على ذلك ما نوه إليه النحاة القدامى من أركان القياس المتمثلة في : المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم .

والذي يجب التنبيه إليه والإنباه عليه هو أن العلة النحوية ظاهرة على قدر كبير من الأهمية ، إذ يُنسرّ بها نظامُ اللغة ، في حين أن العلة ، باعتبارها جزءاً من القياس ، تحمل معنى أضيق من العلة بالمعنى العام . فكثيرة هي العلل التي لا سلطان للقياس عليها كعلة التخفيف وعلة الاستثقال وعلة الجوار وعلل أخرى (٤) .

ولكن المسألة الأكثر أهمية على صعيد البحث في العلل هي وجهات نظر نحاة هذا القرن في العلل ومدى استخدامها .

فمن الأمور التي تتردد على صعيد البحث النحوي أن العلل النحوية لا تستند إلى واقع ، كما أن الهامش الجدلي الذي ينتظمها وما يكتنفه من براعة في الاحتجاج قد تزيغُ بنا عن المقاصد المرجوة ، وهذا كله يسهم في جعل النظرة إلى هذه العلل نظرة نفور في بعض الأحيان ، وعليه فلا بأس في تناول مواقف النحاة في هذه الحقبة من العلل النحوية وجدوى استخدامها (٥) .

(١) أصول التفكير النحوي / ١٧٧ .

(٢) أصول التفكير النحوي / ١٧٨ .

(٣) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٨٧ .

(٤) نظرة في كتاب الأصول لتمام حسان / محمد خير الخلواني ، مجلة المناهل المغربية ، العدد الثالث والعشرون ، جمادى الأولى ١٤٠٢ / مارس ١٩٨٢ - ٣٤٠ .

(٥) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق مازن المبارك (المقدمة) .

ويبدو لمن يحدق النظر في وجهات نظر النحاة في هذا القرن أنه يتنظّمها اتجاهان :
أولهما : اتجاه مُنكر للعلل يذهب أصحابه إلى أنّ ما انتهىه القدامى في هذا المجال جعل من العلل
غايات يخضع لها الكلام العربي ، مع أن اللغة لا تخضع لمنطق معين في جميع أحوالها ، وأن هذا النهج أدى
إلى تضيق المنافذ أمام الأحكام السليمة والنتائج السديدة .
ويأتي في مقدمة ما ينكره هؤلاء العلل الثواني والثالث ، وهم يرون أن في استخدام هذا النمط من
العلل سفسطة كلامية لا طائل تحتها .

وينوه هؤلاء - في أثناء سعيهم إلى الإبانة عن النهج القويم في النظر إلى العلل ، إلى أنه ينبغي
للباحث ، إذا سئل عن علة معينة لنمط من الكلام ، أن تكون إجابته : أنّ العرب نطقت به على هذه
الشاكلة (١) .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن بذور هذا الاتجاه الرافض للعلل قد انسرب إلينا من الأندلس ،
ويجعله من مقومات المذهب الأندلسي النحوي (٢) .

ويُردّ على ذلك بأن من النحاة المشاركة من رفض المبالغة في استخدام العلل منذ عهد الخليل ،
وأضع دليل على ذلك ما نوه إليه ابن جني على هذا الصعيد (٣) .

أما الاتجاه الثاني فينتصر في رفضه على العلل التي تخضع للمنطق والعلل الثواني والثالث
حسب (٤) .

ومن أصحاب هذا الاتجاه عبدالرحمن أيوب الذي لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى
في الوجود والعدم ، ولا يرى ضيراً في تسمية ذلك تعليلاً . وهو يمثل لذلك بحذف حرف العلة من
الفعل (يقوم) في حالة الجزم لالتقاء الساكنين (٥) .

أما عبدالستار الجوّاري فيرى أن البحث في أسباب ظواهر اللغة ليس عملاً عقياً معدوم الفائدة ،
ولكنه يكون كذلك إذا أغرق في الاستناد إلى المنطق المُجرّد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ، ولا يعول على
طبيعة تركيبها ، وهو يقرر أن استخدام العلل إذا جرى في ظل قدر من البراعة في توجيه هذه العلل كان

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن . - ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ ، ١٤٤ . وانظر في
هذا :

- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي / عفيف دمشقية . - ط ١ . - بيروت : ١٩٧٨ - ١٣٧ .

(٢) هل في النحو مذهب أندلسي / سعيد الأفغاني ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمطرد ، المجلدان السابع
والثامن ، ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، ٨٣ .

(٣) الخصائص ١/ ١٧٣ .

(٤) النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها / مازن المبارك ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٥) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب ، ٢٩ ، ٣٠ .

عاملاً مهماً في ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ، وأدى إلى أن تصبح جزءاً من واقع فكره وعقله (١) .

أما داود عبده فلا يرى ضرورة لتقديم تفسير لكل الظواهر اللغوية ، ولكنه في الوقت نفسه يقول بأن عالم اللغة يجب ألا يتهرب من تقديم تفسير لبعض الظواهر ، ومن الظواهر التي يرى أن يُقَدَّم لها تفسير : وجود اختلاف بين صيغتي اسم الفاعل والمفعول لمثل الأفعال (احترم) و (انتظر) ، وعدم وجوده في مثل الأفعال (احتل) و (اجتر) (٢) .

أما محمد هاشم عبدالدايم فيقرر أن النحاة قد جَمَحَتْ بهم أخيلتهم وعقولهم ، أحياناً ، بما لا يخطر على بال من تَحَدَّث اللغة : فهم يقدرون المحذوف في الجملة : (هل زيد قام) ، فيقولون : إن التقدير «هل قام زيد قام» ، وحين يُسألون عن تقدير الفعل في مثل : هل أنت مسافر ، يقولون : إن «هل» إذا لم تر الفعل في حَيِّزِهَا تَسَلَّتْ عَنْهُ ذَاهِلَةٌ ، وإن رَأَتْهُ فِي حَيِّزِهَا حَسَّتْ إِلَيْهِ لِسَابِقِ الْأَكْفَةِ ، فلم ترض إلا بمعانقته (٣) .

والباحث يقصد بإيراده هذا المثال إلى أن يدل على أن بعض التعليقات التي قدمها النحاة كانت محض اختلاق ، لأنها لا تستند إلى واقع اللغة أو منطقها .

ولكنه ينوه إلى أنه لا يهدف إلى أن يلغى ما جاء في النحو من تعليل وقياس وتأويل ، ولكنه يريد أن يبلغ رسالة مؤادها : أنه يطالب الباحثين بأن يكشفوا عن هذه العلل الزائفة ، وأن يمهّدوا الطريق لنحو يقوم على نحو يتسق والنظريات اللغوية الحديثة ، مع الأخذ في الحسبان أن يبقى طلبية المدارس وغير المتخصصين بمعزل عن الخوض في هذا المجال إلا بالقدر الذي يتصل باستقامة اللسان ومعرفة الإعراب الصحيح (٤) .

أما تمام حسان فيرى أن علل أرسطو أربع ، يهمنها اثنتان هما : «الصُّورِيَّةُ أَوْ الْفَاعِلَةُ» وَالْغَائِيَّةُ أَوْ الْغَرَضُ . وتدل القوانين العلمية على أن الغائية ليست فكرة نافعة . لأنها تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها .

(١) نحو التيسير / عبدالستار الجوّاري ، ٤٩ ، ٤٧ .

(٢) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده . - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٣ ، ١٧ .

(٣) النحو بين مؤيديه ومعارضيه / محمد هاشم عبدالدايم ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، جمادى الآخرة ، ١٣٩٥هـ / يونيو ١٩٧٥ ،

يُحَدَّرُ بِالذِّكْرِ هُنَا أَنَّ عَبْدِالدَّائِمِ قَدْ اسْتَدَّ فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ عَلَى مَا أوردَهُ الصَّبَانُ عَنِ الْأَشْمُونِيِّ حَيْثُ وَرَدَتْ مَظَاهِرُ هَذَا الْجُمُوحِ فِي التَّعْلِيلِ (حَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ) ج ١ . - القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ٤٤ .

(٤) النحو بين مؤيديه ومعارضيه / محمد هاشم عبدالدايم ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، جمادى الآخرة ، ١٣٩٥هـ / يونيو ١٩٧٥ ، ٣٢٥ .

ويرى تمام حسان أن من العلل الغائية علة رفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ونائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إن (١) .

ويستطرد حسان إلى أن العلة الغائية ليس معترفاً بها في العلم ، بخلاف العلة الصورية ، لأنها تصف وضعاً معيناً وكيفية حدوثه ، وأن العلم نتيجة لذلك ، لا يعترف إلا بهذه العلة (٢) ، وهو بالطبع ما يذهب إليه تمام حسان .

وهكذا انقسم المحدثون فريقين : فريقاً يؤيد استخدام العلل ، على أن لا يكون ذلك مبالغاً فيه ، إذ إن التعليل من وجهة نظر هذا الفريق لا بد منه لتفسير الظواهر النحوية ومعرفة النواميس الفاعلة فيها . وفريقاً ينكر العلل ويرى أن يصف الباحث الظاهرة دون أن يعتل لها وأصحاب هذا الفريق يترسمون خطأ الكائي عندما قال : «أي كذا خُلِقَتْ» .

ولعلي لا أجانب الصواب إذ أقرر أن الفريق الذي يؤيد استخدام العلل يؤمن بالمعيارية والتناس الأسباب للظواهر النحوية ، لأن ذلك نزعة فطرية في الإنسان .

أما الفريق الآخر فشأنهم شأنُ الوصفين ، لا يؤمنون بتعليل الظواهر ، ويكتفون بوصفها ، لأن اللغة - على حد تصورهم - لا تخضع لمنطق العلل .

على أي أرى أنه لا ينبغي لباحث أن يحكم على أي من التصورين بالخطأ ، لأنها لا يتميان إلى تصور واحد ، كما أن كلاً منهما مفيد في باب استخدامه .

وخلاصة القول في العلة أنها بدأت بسيطة تستمد مقوماتها من روح اللغة وكلام العرب ، إلى أن أهل القرن الثالث الهجري عندما امتزجت الثقافة الإسلامية بثقافات وافدة تأثر بها النحاة في استخدام العلة ، ولكنهم بالغوا في ذلك في القرن الرابع الهجري ، فعلى الرغم من أن الرَّجَاجِي ، على سبيل المثال ، خطط لأن تكون علة مرتبطة بالواقع ، إلا أنه خالف مقاصده وجاء بعضها ممتزجاً بروح الفلسفة .

لكن الرّماني تجاوز الحدود المألوفة في فلسفة العلل حتى كانت علة مشار استهجان . ولم يفت المعاصرين أن ينوهوا إلى أن ابن جنبي وابن مضاء قد هاجما هذا النمط من العلل وأنه كان لذلك صدى عميق في نفوس النحاة في هذا القرن .

ويسير المحدثون في اتجاهين نحو هذه العلل تنحصر بين مؤيد ومنكر ، إلا أن القول الفصل في ذلك هو أن هذه العلل تعتد نظاماً تفسيرياً للغة ، وليس أدل على ذلك من أن النحاة المحدثين أشاروا إلى علتين منها هما : التخفيف والفرق ، على أنها تفسران كثيراً من ظواهر النحو العربي .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ ، ٤٥ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان ، ٤٦ ، ٤٥ .

في الإعراب :

يُعتد تفسير ظاهرة الإعراب من الدعامات التي تقوم عليها نظرية النحو العربي ، وبما يرتبط بالإعراب بوشائج وثيقة ، العلامات التي تظهر على أواخر الكلم ، وقد كانت هذه الحركات مبعث خلاف بين النحاة قديماً وحديثاً ، وكان محور الخلاف الرئيس مدى ما تنبئ عنه هذه العلامات من معان ، وسأعرض فيما يلي لآراء النحاة المعاصرين في هذه الإشكالية مستعيناً بآراء النحاة القدامى كلما كان ذلك ضرورياً .

وتمتد جذور هذه القضية في العصر الحديث إلى مطلع هذا القرن حين سادت البلاد العربية دعوات مظنونة تسمى إلى هدم بنية النحو العربي ، وقد وجهت تلك الدعوات حراها إلى الإعراب متخذة أشكالاً متنوعة .

ومن هذه الدعوات ما نادى به لظفي السيد الذي أخرج الإعراب من ركائز اللغة ، وسلامة موسى الذي اعتدّه لعبة بهلوانية للذهن واللسان ، وأنيس فريجة الذي نظر إليه على أنه بقية البداوة ولا ينسجم مع الحضارة ، وكلها - كما يلاحظ - دعوات هدامة ، لا تستند إلى أسس علمية (١) .

وعلى الرغم من أن مقاصد هذه الدعوات كانت واضحة إلا أن استهدافها الإعراب أثار ، في أوقات تالية ، حواراً علمياً واسعاً حول مدى ما تدل عليه الحركات الإعرابية من معان .

ومن بين النحاة في هذا القرن من أنكر أن تدل هذه العلامات على معان ، فذهب جبر ضومط إلى (٢) «أن الإعراب عَرَضٌ من أعراض اللغة ، وأنه ليس من مقوماتها، ولا من الأمور الجوهرية فيها» ، وهو يتكفى ، فيما ذهب إليه ، على الأوضاع دون أن يؤثر في وضوح المعنى (٣) . ويبدو لمن يتبصر في قول ضومط أنه يعتد الإعراب عاملاً ثانوياً في إبراز المعنى ، وبدل على هذا التصور أنه يعود فيقول : إن الإعراب في كثير من المواقف زينة فحسب ، إلا أنه قد يساعد أحياناً على فهم المعنى (٤) .

ويدفع هذا الترجه لدى ضومط أن الوقف لا يكون في نهاية كل كلمة من العبارة بل إنه يكون عند نهايات العبارات والتركيبات ، وغالباً ما تتضح معانيها دون الحاجة إلى الحركات الموجودة في الأواخر ، لما

(١) التراكيب النحوية من الوجية البلاغية عند عبدالقاهر / عبدالفتاح لاشين . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠م - ٧٠ .

(٢) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي / رياض قاسم . - ط ١ . - بيروت : مؤسسة نوفل ، ١٩٨٢م - ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي / رياض قاسم - ٢٨٩ .

- ولعل ضومط ومن نادوا بهذه المتسولة في أوقات تالية - قد احتذوا - رأي المستشرق نولدكة الذي زعم أن الحركات الإعرابية أخذت تسقط من كلام النازحين عن الجزيرة في نهاية القرن الثاني الهجري يدفعهم إلى ذلك سنوطينا في الوقف واللهاجات الحية . (اللغات السامية / نولدكة، ترجمة رمضان عبدالنواب - القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٣ - ٨٠) .

(٤) اتجاهات البحث اللغوي / رياض قاسم - ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

للحركات الأخرى والسياق من أثر في جلو المعاني المتوخاة منها .

ويزداد هذا التيار المنكر لقيمة الحركة الإعرابية في وقت تال ، فينادي أحمد حسن الزيات بأن يُعوَّل على وظيفة الكلمة في الجملة في فهم المعنى ، ومن المعروف أنه طالب بإلغاء حركة الإعراب من المسند إليه في مثل الجملة : « سافرَ مُحَمَّدٌ عليَّ حَسَنٌ » (١) مستنداً في ذلك إلى أن فواتيح السور من نحو : أَلِفٌ لامٍ ميمٍ صاد ، وهي أعلام على السور ، ظلت على حالها الأولى ، وأعربت على الحكاية فظلت ساكنة ، ومن هذا المنطلق أجاز الزيات التسيكين في الأعلام في مثل العبارة : (سافر محمد علي حسن) .

وقد ردَّ على ذلك بأن التسيكين سليقة العامية ، واستخدامه يعني إلغاء الإعراب الذي يعد الفاصل بين العامية والفصحى (٢) .

ورأى أصحاب التسيكين أن عدم ظهور الإعراب لا يخل بالمعنى ، فأثاروا بهذا التوجه جدلاً مستأنفاً حول جدوى الحركات الإعرابية في الدلالة على المعنى .

ويستعر الجدال حول هذه الإشكالية عندما أذاع إبراهيم أنيس رأيه في الحركات الإعرابية ، ومؤدى هذا الرأي أن أصل القصد من الحركات التخلص من التثاء الساكنين ، ووصل الكلام عند النطق ، وفي ذلك تتمثل الحاجة إلى استخدام الحركات ، وبهذا الوصل يتحقق الانسجام الصوتي الذي يأبى - جرياً على توجه أنيس - توالي الضم والكر والفتح ، كما يكون تارة بتحريك الحرف الأخير بحركة ما قبله أو بحركة ما بعده (٣) .

وقد تصدى لمرافعة أنيس حول هذه المقولة عدد من النحاة المعاصرين ، فذهب مهدي المخزومي إلى

(١) رأي في قولهم (سافرَ مُحَمَّدٌ عليَّ حَسَنٌ) / أحمد حسن الزيات ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١٢ ، ١٩٦٠م ، ٦٣ .

(٢) حول رأي في قولهم : (سافر محمد علي حسن) / لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية المصري ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، ج ١٢ ، ١٩٦٠م - ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس ٢٢٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ . ومن الواضح أن أنيس قد ترسم خطا قطرب (٢٠٦هـ) الذي قال إن «العرب إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلما جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يظنون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام» .
انظر : الإيضاح / للزجاجي ٧٠ .

ويرى بعض الباحثين أن القول بأن الحركات للوصل يعود إلى الخليل بن أحمد ، وهم يستندون في ذلك إلى قول سيربه : «وزعم الخليل أن الفتحة والكرمة والضمة زوائد ، ومن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به» . (الكتاب لسيربه / ج ٤ / ٢٤١ ، ٢٤٢) .

ومن سار على نهج إبراهيم أنيس من الباحثين المعاصرين فؤاد حنا ترزي ، فقد قرر أن الحركات الإعرابية وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسر ارتباط الحروف بعضها ببعض .
انظر الأصول / فؤاد حنا ترزي ، ١٨٧ .

أن هذه المقولة لا تستطيع أن تقدم تفسيراً لعلامات الوقف في لغة (من ينتظر) التي يوقف فيها بإشباع الحركات رفعاً ونصباً وجرأً، وذلك في مثل جاء خالدو، ورأيت خالدًا، ومررت بخالدي، مع أن الموقف يقتضي كسر الدال مطلقاً لتسجم مع حركة اللام قبلها لتحرك هذه اللام بالكسر دائماً، وهذا يعني أن المخزومي يستبعد أن تكون هذه العلامات الإعرابية حركاتٍ للوصل، بل إنه يتمسك بأنها أعلام لمعان (١) .. وينكر عبدالمجيد عابدين أن يكون تحريك أواخر الكلمات عائداً إلى عواملٍ صوتيةٍ حسب ، ويستطرد إلى أن الإعراب ظاهرة سامية الأصل ، وما ابتكرته العربية ، على حد تعبيره ، هو تعميم هذه الظاهرة ، وهو يعتد إسهام العوامل الصوتية ، في هذا التعميم ، ضئيلاً بالنظر إلى إسهام الحركات الإعرابية الدالة على معانٍ أو دور العوامل الأخرى (٢) .

ومما هو حريء أن يشار إليه أن عابدين لم ينكر ما ذهب إليه أنيس من أن النحاة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب في سبيل الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة (٣) .

ويُلاحظ أن عابدين يرى أن الحركات تدل على معانٍ ، كما أن العوامل الصوتية ، ومنها بدهاءة وصل الكلام ، أسهمت ، ولو بدور ضئيل نسبياً ، في ذبوع الإعراب وحركاته على النحو الذي وصل إلينا ، ولكن ما يؤخذ عليه هو الزعم بأن النحاة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب ، وهو أمر يرفضه المنطقي ، لأن دور النحاة اقتصر على التفتيد لثلك الظواهر ، لا ابتكارها ، لأنها كانت موجودة في الأصل ، ينطق بها العرب دون أن يفكروا في أن يلتصقوا لها أسباباً .

ووصف عزيمة ما قدمه أنيس بأنه وحي من التخيل والتخليط ، وأنه ليس ثمرة اجتهاد ودراسة . وينطلق عزيمة في رده من أن ما أقيمت عليه هذه النظرية لا يقوى أمام الشواهد ، فتوالى الضم والكسر والفتح كثير في اللغة العربية من ذلك قوله تعالى (٤) : ﴿ فاعترفنا بذُنوبنا ﴾ . وقوله تعالى (٥) : ﴿ خالصة لذكورنا ﴾ . ثم إن القول بأن الانسجام يكون طوراً بتحريك الأخير بحركة ما قبله وتارة بحركة ما بعده أسلوب في النظر مزاجي لا علمي ، والمفروض أن تكون هناك قواعد محددة واضحة يتعرف بها هذا الانسجام ، وهو ما لم يتحقق في مقولة إبراهيم أنيس . ثم يورد عزيمة بعد ذلك شاهدين ساطعين على دلالة الحركات على المعاني ، وهما : أنا قاتلُ غلامك ، وأنا قاتلُ غلامك ، وبين أن الضمة في الأولى

(١) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي / عبدالمجيد عابدين . - ط ١ . - مصر : ١٩٥١م - ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي / عابدين ٣٩ .

(٤) غافر / ١١ .

(٥) الانعام / ١٣٩ .

دلت على المضي ، والتنوين دل على المستقبل (١) .

أما رمضان عبدالنور فلا يرى أن الحركات للوصل بين الكلمات ، ويذهب إلى أن الإعراب كان موجوداً في اللغات السامية ، وهو أمر ينفي التزام العربية بالتسكين أو أن تحريك الحروف لا يكون إلا لضرورة ، كما أن أوزان الشعر ومعايير تنفي هذا التوجه . ثم إن الأخبار التي وردت عن فِطنة العلماء العرب بإزاء الحد من اللحن في الصدر الأول لدليل ساطع على دلالة الحركات على معان ، وهو ينوّه إلى أن القرآن وصل إلينا معرباً بالتواتر ، وأن رسم المصحف العثماني ، وكان قد وُضِعَ قبل وُضِعَ علماء البصرة والكوفة قواعد النحر ، يدل على أن حركات الإعراب كانت موجودة ، إذ يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون ، المؤمنات) (٢) ، ويؤمن عبدالنور بأن الإعراب يساعد على حرية بناء الجملة (٣) ، ولعله احتذى ، في رأيه ، على ما ذهب إليه الزجاجي من أن النحاة جعلوا هذه الحركات دلائل على المعاني ، ليتسرعوا في كلامهم ويُقدِّموا الفاعل أو المفعول وفقاً لها (٤) .

ويصف محمد عبيد مقولة أنيس بأنها افتراض يقف عاجزاً أمام ما يتوافر من نصوص لغوية هي : الشعر والقرآن (٥) .

ومن المنكرين للإعراب أنيس فريجة فقد عدّ الإعراب ظاهرة لا تتلاءم مع الحضارة ، وأن ترك الإعراب ليس انحطاطاً باللغة ، بل هو تطور مع الحياة ، وأنه لو كان الإعراب متمكناً من لغة العرب لما حدث اللحن (٦) .

ومن المحقق أن أنيس فريجة قد شذ عنه الصواب في هذا الرأي ، إذ إنه اطرح جانباً عوامل حدوث اللحن ليَعزِّزوها إلى عدم تمكن الإعراب من لغة العرب ، مع أن كافة الدلائل المتمثلة في نصوص الاحتجاج تدحض هذه الحجة ، كما سلّفت الإشارة إليه .

أما رشاد الحمزاوي فقد نوّه إلى أن الإعراب لا يعني بالضرورة المفهومات التي ارتضاها النحاة التقليديون ، ثم يقرر أن القرآن الكريم واللغة كثيراً ما تجاوزاه ، وأنها يمثلان السبيل المثلى لتحرير النحر العربي من ربقة ، على حد زعم الحمزاوي (٧) .

(١) النحر بين التجديد والتقليد / محمد عزيمة ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ ، (٦٦ - ٨١) .

(٢) ونوه إلى مثل هذا الرأي علي عبدالواحد وافي خلال تبيانه لفساد رأي إبراهيم أنيس في حركات الإعراب . (فقه اللغة / ٢٠٩ ، ٢١٠) .

(٣) فصول في فقه العربية ، رمضان عبدالنور . ط ٢ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠ م ، (٣٨٢ - ٣٩٥) .

(٤) الإيضاح في علل النحر لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق مازن المبارك ، ٦٩ ، ٧٠ .

(٥) في العربية ودراساتها / محمد عبيد ، ٢١١ ، ٢٠٠ .

(٦) نحر عربية ميسرة / أنيس فريجة ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٧) أصحال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / رشاد الحمزاوي . ط ١ . بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٩٨٨ ، ٣٩٨ .

ويلمح من كلام الحمزاوي هنا أن مفهوم الإعراب عنده يختلف عن مفهومه التقليدي ، ثم يكرر مقولة المنكرين المتمثلة في أن القرآن والنصوص الأخرى وصلتنا غير معربة .

وهو يستتج أن ما طرح من أفكار حول الإعراب نبع من زاويتين : إحداهما استقرار مادة اللغة (السنكرونية) ، والثانية تطور اللغة ، ثم يتكئ على ذلك في القول بأن الإعراب لا يمثل إلا مرحلة من مراحل تطور العربية ، ومن ثم ينادي ببناء نحو يستند إلى المعطيات اللغوية الحية ، سواء أكانت فصيحة أم غير فصيحة (١) .

ولا يخفى على من يمدق النظر في هذه المقولة أن صاحبها يدعو إلى إيجاد لغة وَسَط بين العامية والنصحي ، وهي دعوة تحمل في باطنها إنكار الإعراب أو النظر إليه على أنه أمر غير جوهري ، ولكن ما ذهب عن الحمزاوي أن بناء نحو للغة وسطى قد يكون أعسر من النحو المعروف ، وقد يكون متعذراً (٢) .

ويتوقف عبدالقادر المهيري إلى مآلة العلامات الإعرابية ، فيذهب إلى أن رفض طائفة من الباحثين دلالة الحركات الإعرابية على المعاني ، قد يُسَلِّمُ إلى أن هؤلاء يعتقدون أن اللغة يمكن أن تتضمن علامات لا فائدة منها ، وهو يعتقد أن هذا التصور مجافٍ لمنطق اللغة (٣) .

وقد حملت هذه الردود المباشرة على منكري الإعراب أدلة علمية قوية على أن علامات الإعراب لم تكن - في أصل القصد منها - حركات للوصل بين الكلمات ، وإنما كانت للدلالة على معان .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن بعض النحاة المعاصرين أكد دلالة الحركات على معان من خلال أبحاث لم يقصدوا بها إلى الرد على دعاوى المنكرين ، وإن كانت تحمل في طياتها ردوداً غير مباشرة على تلك الدعاوى .

ومن هؤلاء النحاة أحمد رضا الذي استند - في الاستدلال على دلالة الحركات إلى معان - إلى معرفة العرب القدامين من البادية تَغْيِيرُ المعنى بتغير حركة اللام في (ورسوله) من الرفع إلى الجر في الآية (٤) : «إن الله بريء من المشركين ورسوله» بكسر اللام من رسوله ، فقد أدركوا أنها - مرفوعة - تفيده معنى

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / رشاد الحمزاوي ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) قضية التحول إلى النصحي في العالم العربي الحديث / نهاد الموسى . - ط ١ . - عمان : دار الفكر ، ١٩٨٧م - ٨١ .

(٣) دور الإعراب / عبدالقادر المهيري ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨ ، ٦٠ .

(*) يستخلص عبدالقادر المهيري أن النحاة قد اعتدوا إلى أن الإعراب يمثل عنصراً من عناصر النظام العلامي في اللغة (المرجع السابق - ٦٠) .

(٤) التوبة ٣ .

مغايراً لما تفيدُه مخفوضة (١) .

أما طه الراوي فيلمح إلى أن الحركات الإعرابية كانت من بين الأسباب التي استنزت النحاة إلى وضع النحو وذلك للحد من اللحن (٢) ، وكأني به يريد أن يقول إن النحاة قد وضعوا الحركات النحوية ليسهل على العرب استخدام الحركات لما يناسبها من معان ، فإذا ما فعلوا ذلك استطاعوا اجتناب اللحن . ويرى محمد عابد الجابري أننا نفهم لكي نقرأ ، وليس خافياً أن تحكيم هذا الاعتبار في المسألة يُفضي إلى أن الجابري يؤمن بأن الحركات تدل على معان ، وأن «وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديدُه أكثر مما هي تنظيم وضبط للمبنى» (٣) .

ويذهب أحمد سليمان ياقوت إلى أن الإعراب قمة التطور اللغوي ، وأن العربية قد تكون اللغة السامية الأم التي تجمع خصائص اللغات السامية الأخرى ومن بينها الإعراب ، كما أن هذه الظاهرة ظلت ثابتة لم يعثرها التطور منذ العصر الجاهلي إلى الآن (٤) .

ولعل استقرار هذه الظاهرة راجع إلى التلازم الوثيق بين هذه الظاهرة وبين القرآن الكريم ، ولا اعتقد أن التغير سيعترها طالما القرآن بين ظهرانينا .

ومن النحاة المعاصرين من يُعَوِّل في تأكيد الدلالة المعنوية للحركات على أن البدو كانوا حتى أوائل القرن الرابع الهجري يتكلمون لغة معربة (*) ، وهم يستندون في هذا إلى ما أورده ابن جني في الخصائص عن ذلك الأعرابي الذي سئل كيف يقول : ضربت أخوك ، فقال : ضربت أخاك . وحين سئل كيف يقول : ضربني أخوك ، رفع ، وعلل ذلك باختلاف جهتي الكلام (٥) ، فقد اقتاده مستواه الحدسي إلى تفسير الاختلاف بين (أخاك) و (أخوك) باختلاف المعنى النحوي في كل حالة .

على أن من النحاة المعاصرين من يستند إلى إجماع النحاة المتقدمين في تأكيد دلالة الحركات على

(١) أشير هنا إلى ذلك الأعرابي الذي قرئت على مسامعه الآية : «إن الله برىء من المشركين ورسوله» بكسر اللام ، فعلق بقوله : أو قد برىء الله من رسوله إلى آخر عبارته . وعندما قرأها عمر على مسامعه بالرفع قال : «أنا أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم» وهذا يدل على أنه استشعر معنيين مختلفين بعد القراءة بكسر اللام ورفعها .

(٢) نظرة في النحو / طه الراوي ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس م ١٠ ، ١٩٦٧ ، ٣٣٢ .

(٣) بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري ، ط ١ - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ٤٦ .

(٤) ظاهرة الإعراب في النحو العربي / أحمد سليمان ياقوت (المقدمة) ، ٢ - ٥ .

(٥) الخصائص لابن جني / تحقيق محمد عبدالحليم النجار ، ج ١ ، ٧٦ .

(*) ويذكر في هذا الصدد أن النحاة كانوا يمنحون البدو في الإعراب باللقاء مسائل إعرابية خاطئة عليهم ، من ذلك سؤال أبي عمرو بن العلاء أبا خيرة عن تولم : استأصل الله عراقيتهم ، وإجابة أبي خيرة بنصب عرفاتهم ، فكان قول أبي عمرو : لأن جلدك يا أبا خيرة .

الخصائص / ج ١ ، ٣٨٤ .

المعنى، فلم يخالف عن هذا الإجماع سوى قطرب (١). (ت ٢٠٦ هـ) ، ومن يصدق النظر في آراء النحاة المتقدمين في هذه المسألة يجد أن ابن فارس قد عبر عن صفة إجماعهم فيها حين ذهب إلى أن الإعراب يَفْرُقُ بين المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة (٢) ، كما ألمح إلى ذلك نهاد الموسى (٣).

وهكذا تبدى أن من النحاة المعاصرين من أنكر دلالة الحركات على معانٍ وذهب إلى أنها لوصلت الكلمات بعضها ببعض ، كما اتضح أنه كان هناك تيار مضاد ذهب أصحابه إلى تأكيد دلالتها على المعنى . وما هو خليق بالذكر أن بعض النحاة المعاصرين شكلوا عموراً ثالثاً على طريق استخلاص رأي متوازن في هذه المسألة ، ويتلخص رأي هذا الفريق في أن الحركة الإعرابية تدل على معنى ، ولكنها لا تقوم بهذه المهمة وحدها ، وإنما يتضافر معها قرائن أخرى تختلف من جملة لأخرى .

ولعل تمام حسان أبرز من أشار إلى فكرة تضافر القرائن في أداء المعنى في هذا القرن . ومبدأ القرائن هذا يشكل جانباً من نظرية شاملة في اللغة والنحو ابتدعها تمام حسان ، وسأعرض لها بمزيد من التفصيل عند الحديث عن المنهج الوصفي الوظيفي .

ولكن ما يجدر التنويه إليه هو أن هذا المبدأ خَلَفَ صدى واسعاً على الصعيد النظري ، فترسمه عدد من الباحثين . ومن بين هؤلاء محمد صلاح الدين بكر الذي لا ينكر أثر فكرة الانسجام الصوتي في اللغة ، ولكنه ينكر أن تكون هي البديل لفكرة الإعراب ، وخلاصة رأي الباحث في هذه المسألة هي أن الإعراب قرينة من القرائن التي تسهم في فهم المعنى الوظيفي والدلالي للجملة مع قرائن أخرى تقوم كل منها بدور محدد في جلوس المعنى (٤) .

ويؤكد محمد حماسة عبداللطيف هذا الاتجاه فيرى أن الإعراب لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن سائر القرائن التي تسهم في تجلية العلاقات المتشابهة في نسيج الجملة المتلاحم ، ويستطرد الباحث إلى القول بأن المقصد الرئيس للإعراب هو الإبانة عن العلاقات السياقية ، وأن قرينة التعلق تنفرد بأنها أم القرائن النحوية . وفي هذا الصدد يذُكَّرُ أن بعض القرائن قد يجزئ عن بعض عند أمن اللبس ، وهو

(١) نحو رعي لغوي / مازن المبارك . - دمشق : مكتبة الفارابي ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ ، ٨١ .

- نظرة في قرينة الإعراب / محمد صلاح الدين بكر . حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ، الحولية الخامسة ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤ ، ١٠ ، ٢٠ .

(٢) الصاحبي لابن فارس / تحقيق الشويبي ، ٣١ ، ٤٢ .

(٣) في تاريخ العربية / نهاد الموسى ، ١١١ .

(٤) نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة / محمد صلاح الدين بكر ، حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ٢/٥ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م - ٢٤ ، ٣٣ .

وانظر : المعنى النحوي مفهوماً ومكوناته / محمد صلاح الدين بكر ، مجلة الحصاد ١/١ ، . - الكويت / جامعة الكويت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ .

(١٤٣)

ينوه إلى أن أمن اللبس هو الأساس في التبليغ والإفهام ، ومن هنا فإنه يُتَوَكَّأُ عليه ، إذا ما توافر في سياق كلامي ، في الترخّص في قرينة الإعراب (١) .

وتخلّصُ حماسة في نهاية المطاف إلى القول بأن الترخّص في العلامة الإعرابية ، هو خروجٌ عن نظام الإعراب لأجل مقاصدٍ إبلاغية وبيانية ، وأن هذا الترخّص بديل لما سماه النحاة انقضاء بالشذوذ ، وهو في نظره ملمح إبداعي وسبيل إلى التجديد والابتكار (٢) .

ومن يمدق النظر في رأي حماسة المشار إليه يدرك بجلاء مدى تأثيره بصنيع أستاذه تمام حسان ، ولعل ما قدمه حماسة على هذا الصعيد ، أن يكون من المحاولات الجادة القليلة التي أعقبت محاولة تمام حسان . ولم يقتصر القول بأثر تضافر القرائن في جلوس المعنى على تلاميذ تمام حسان بل تجاوزه إلى مفكرين آخرين في العالم العربي . ومن هؤلاء أحمد الأدرسي الذي نوه إلى أشياء أخرى تسهم في تجلية المعنى - إلى جانب الإعراب - كالنبر والصرف والترائن اللفظية والمعنوية (٣) .

ويعزو عبدالعزیز حليلي تحدد التقييم النحوية للوحدات إلى الرتبة والإعراب وطبيعة الوحدة الصرفية أو طبيعة الكلمة (٤) .

أما عبدالقادر الفاسي الفهري فيذهب إلى أن الإعراب لا يلعب الدور الوحيد في تحديد الوظائف ، وهو يعتد هذا الإعراب - ممثلاً في العلامة الإعرابية - وسيلةً صرفية تسهم إلى جانب وسائل صرفية أخرى في أداء المهمة المشار إليها آنفاً ، كما أنه يفترض أن هذا الأمر مرحلي ، وأنه سيؤول إلى مرحلة يصبح فيها المعرّف ، في تحديد الوظائف ، على التركيب ، تلك المرحلة التي تزول فيها اللواحق وهي هنا العلامات الإعرابية (٥) .

والذي أراه هنا أن القول بأن الحركة الإعرابية لا تلعب الدور الوحيد في تحديد الوظائف أمر مقبول ، أما القول بأن هذه العلامات قد تزول في مرحلة معينة ، فهو افتراض قد لا يثبت أمام النظر العلمي .

ولعل من منطلقات المدرسة التوليدية التحويلية ما يقف شاهداً قوياً على ذلك ، وفي هذا المجال يذهب مازن الوعر إلى أن من ينادون بإسقاط الإعراب ينظرون إلى العربية من حيث البنية السطحية ولا يأخذون في الحسبان بنيتها العميقة ، الأمر الذي يُعدّ استبعاداً لعنصر بنوي فعّال ، يُعرّض صورة

(١) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف . - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ٢٩٠ .

(٢) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف ، ٤٠٦ .

(٣) البحث اللساني والسيماي / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، رجب ١٤٠١هـ - ماي ١٩٨١ ، ٢٧٦ .

(٤) المرجع السابق ، ٢٧٦ .

(٥) البحث اللساني والسيماي / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، رجب ١٤٠١هـ / ماي ١٩٨١ ،

النظرية النحوية العربية للاحتراز (١) ، وفي هذا دليل ساطع على أن علم اللغة الحديث الذي تلهج به ألسنة مُنكري الإعراب ينادي بأصالة هذه الظاهرة ودلالاتها على معان معينة .

وصفوة مذاهب النحاة المحدثين في الإعراب تتأني في أن مواقفهم بإزاء هذه القضية سارت في ثلاثة

اتجاهات :

اتجاه أنكر الحركات الإعرابية ودلالاتها على المعاني ، وأنها - على حد تصور جانب ممن تبنا هذا الاتجاه - استخدمت لوصل الكلام بعضه ببعض .

واتجه فريق آخر ، ورأيهم يكاد يمثل رأي جبهة النحاة المحدثين ، إلى أن الحركات الإعرابية تنبئ بالضرورة عن معان ، وهم يستندون في ذلك إلى عدة دَعَاوى منها : أن إنكار دلالة الحركات الإعرابية اعتراف ضمني بوجود علامات في اللغة لا فائدة منها ، مع أن استقراء النحاة على مرّ العصور أثبت هذه السمة للحركات الإعرابية ، وأن المستوى الحدسي للمتكلمين قد اقتادهم في كثير من المناسبات إلى التفريق بين مبنى ومبنى على أساس المعنى ، ولاسيما في مَيزِ التراكيب التي داخلها اللحن ، كما أن الرسم القرآني كان يستخدم حروفاً إعرابية مختلفة للدلالة على معانٍ مختلفة .

ويتمثل الاتجاه الثالث في أن الحركة الإعرابية لا تدل على المعنى وحدها ، ولا بد أن تتصافر معها قرائن أخرى في أداء هذه المهمة .

على أنني أرى أن الحركات الإعرابية جزء من النظام العلامي للغة العربية ، وأنها تدل بالضرورة على معان ، وأن قرائن أخرى يمكن أن تسهم معناها أحياناً في أداء هذه المهمة ، لكن ذلك لا ينفي أن الحركات - في درج الكلام - تسهل وصله بعضه ببعض .

في العامل النحوي :

ومن القضايا التي تناولها المحدثون بالبحث والتمحيص « العامل النحوي » ويأتي تناول هذه المسألة في إطار السعي لاستجلاء ملامح صورة تتلاقح فيها عناصر ثلاثة هي : التعليل والإعراب والعامل ، وهي عناصر تُشكّلُ بتصافرها مع القياس والسماع مجموعَ دعائم النظرية النحوية العربية .
واللغة العربية لغة معربة ، ومن يُحدِّق النظر في كتابات المحدثين يلاحظ أنهم يجعلون هذه السمة ، وأعني بها الإعراب ، منطلق البحث في العامل ، وهم يقررون أن النحاة القدامى ، وهم يقصدون إلى تأصيل مقاصد الحركات الإعرابية ، حاولوا فلسفة تغيّر هذه الحركات على نهايات الأسماء والتناس على

(١) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر . - دمشق : طلاسدار ، ١٩٨٨م - ٣٥ (هامش) .

مناسبة لهذه التغيرات ، فنشأ بذلك ما تعارف عليه القدماء والمحدثون بالعامل (١) .

ويتكئ معظم هؤلاء المحدثين في الإشارة إلى أوليات ظهور هذه الفكرة إلى ما ذكره سيويه في الكتاب ونصه (٢) : «وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء إلا وهو يزول ، وبين ما ينبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف «حرف الإعراب» .

ويكاد يجمع النحاة المعاصرون على أن النحاة أقاموا فكرة العامل بوحى من المناهج الفكرية التي سادت الأمصار الإسلامية ، ولاسيما الفلسفة وعلم الكلام ، ومؤدى ذلك أنه لا توجد فكرة دون مُوجد ، فلا بد أن تكون كل حركة تطراً على أواخر الكلمات نتيجة لعامل معين (٣) .

ولكن كيف بدأت هذه الفكرة ؟ ومن الذي ألقى بذورها في ميدان البحث النحوي ؟

وينشط الذين يتعاطون مَهْمَةَ البحث النحوي في هذا الترن للإجابة عن هذين التساؤلين ، فيذهب جعفر عبابنة إلى أن عبدالله بن أبي إسحق كان يمثل العامل عندما سأل الفرزدق : على أي شيء يرفعُ (أر مجلف) (٤) . ويؤكد عبابنة هذه المقولة بأن أبا عمرو بن العلاء كان يذهب إلى أن الرفع هنا بإضمار فعل ، أي لم يبق سواه (٥) .

ويذهب محمد خير الحلواني إلى أن عيسى بن عمر كان ممن تمثلوا العامل في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ النحو ، وعَوَّل - في ذلك - على أنه كان يقول ليس الطيب إلا المسك على أساس أن المسك معمول للفعل ليس (٦) .

والحق أن دائرة القول في العوامل بدأت تتسع في عهد الخليل على نحو شمل كثيراً من أبواب النحو.

(١) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى ، ٣١ .

- نظام الجملة العربية في القرنين الثاني والثالث الهجريين / مصطفى جطل ، ٧ ، ٤ .

- اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان ، ٥١ .

- فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد / مصطفى السنجرجي ، مجلة الحصاد . - الكويت - جامعة الكويت ، ١٩٨٠ ، ١٠٤ .

(٢) الكتاب لسيويه ، ١٣/١ .

(٣) تقويم الفكر النحوي / علي ابر المكارم ، ١٩٦ .

- دروس في المذاهب النحوية / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ١٩ .

(٤) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة ، ٨٦ .

- وينظر في هذا :

نزعة الأبناء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأثباري / تحقّق إبراهيم السامرائي ، ٢٨ .

(٥) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة ، ٨٦ .

(٦) المفصل في تاريخ النحو العربي / محمد خير الحلواني ، ١٧٠ .

وقد بين جعفر عبابنة أن النحاة قبل الخليل لم يعرفوا غير العوامل اللفظية ، وأن الخليل كشف عن أنها نوعان : لفظية ومعنوية (١) .

ومن العوامل اللفظية عنده المبتدأ ، وهو يرى أن هذا هو عامل الرفع في الخبر ، وأن الابتداء من العوامل المعنوية ، وهو عامل الرفع في المبتدأ .

ويستطرد عبابنة إلى ذكر أن الخليل قد تحدث عن العوامل ذات التخصص في العمل مثل حروف الجر، وعن حذف العوامل والمعمولات من ذلك قولنا : القرطاس ، أي أصبّت القرطاس ، وذلك حين نتحدث إلى رجل رأيتَه سدد سهماً ، كما يتوه إلى أنه تحدث عن الإعمال والإلغاء مثل قوله : إن (إنما) لا تعمل فيها بعدها (٢) .

ولكن النحاة المعاصرين يجمعون على أنّ سيويه - وهو تلميذ الخليل - أول من أنهج سبيل القول في العامل ، وهم يذهبون إلى أن العامل هو حجر الزاوية الذي أقام عليه أبو بشر معظم مباحث الكتاب . ويستخلص علي النجدي ناصف - بعد عرض مستفيض عن الكتاب ومنهجه - أن مدار الفكرة التي أسس عليها سيويه بُنيان معظم المباحث في الكتاب هو العامل ، وقد لخص ذلك فيما نصه (٣) : «نظر في الجملة (أي سيويه) حين تكلم عن المسند والمسند إليه ، فإذا هي فعلية واسمية ، فتكلم عن الفعل المذكور وما حُمِلَ عليه في العمل ، وَعَسَى بذلك المرفوع في حاله الماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها ، والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المنعولين ، وعن استعمالات المصدر وما حُمِلَ عليه ، أخذاً على عاداته من التبع والاستقراء ، ثم تكلم عن عامل الجر وطَبَّقَ إعماله على التوابع ، وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية ، فتكلم عن الابتداء ونواسخه ، واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منيا في العمل» . ويخالف عبدالصبور شاهين علي النجدي في هذا التوجه ، ويرى أن منهج سيويه لا يخضع لاعتبار العامل حسب ، وإنما يخضع لاعتبارات أخرى أجملها شاهين في تسعة اعتبارات هي (٤) :

١ - دائرة العامل التحري ومعمولاته .

٢ - دائرة الإعراب والبناء .

٣ - دائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده .

(١) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة ، ١١٠ .

(٢) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة / ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢١ .

(٣) سيويه إمام النحاة / علي النجدي ناصف . - ط ٢ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٤) في التطور اللغوي / عبدالصبور شاهين . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ١٥٥ .

- ٤ - دائرة الإثبات وغيره .
- ٥ - كون العامل فعلاً أو اسماً .
- ٦ - كون العامل مذكوراً أو محذوفاً .
- ٧ - كون العنصر اسماً أو فعلاً .
- ٨ - كون الاسم مظهراً أو مضمراً .
- ٩ - كون الاسم متمكناً أو غير متمكن .

ولكن من يُحدِّق النظر في تلك الاعتبارات يلاحظ أن معظمها ذو علاقة وثيقة بالعامل ، وهو أمر يعني ببساطة أن التصور الذي طرحه علي النجدي ناصف أكثر دقة من تصور عبدالصبور شاهين .
ومن ذهبوا إلى أن العامل كان الأساس الذي أرسى عليه سيبويه دعائم كتابه عمود سليمان ياقوت ، ولكن ما عرضه من ملاحظ لذعم تصوره لم يكن إلا ملاحظ متناثرة ، وكان أجدى لو أنه عرضها في إطار منهج واضح محدد (١) .

أما أحمد العلوي فقد جاء نهجه في إثبات الفكرة نفسها ، واضحاً ، محدداً ، قريباً إلى روح علم اللغة الحديث ، فهو يرى أن سيبويه قد أدار أبحاث كتابه على فكرة العامل . ثم يوضح أن أبا بشر قدم - بادئ ذي بدء - صورة عما يمكن أن نطلق عليه (المعجم العامل) . ثم أعقب ذلك بمقدمات أخرى رتب فيها المقولات والوظائف في سلم رئاسي . وفي الأبواب التي تلت هذه المقدمات وسبقت مبحث الاشتغال قدم أصول النظرية العاملية الخلية من المشكلات ، أعقبها بالمشكلات الكبرى . بعد ذلك جاء دور التقييدات التي تدخل على الأصول وهو ما أسماه العلوي (التواعد العملية) ، واعتد منها قواعد الحذف وقواعد النيابة العاملية وسباحث الفعل الكبرى ، ثم قدم بعد ذلك ما أطلق عليه العلوي القواعد اللفظية الخاصة بالشيء الواحد (٢) .

ويذهب هذا الباحث إلى أن سيبويه كان ينظر إلى الوظائف على أنها وساطات للعامل ، كما أنه كان يجعل التعريفات مشتقة من البنية العاملية لا قضايا مؤسسة للتحليل النحوي (٣) .
ويقرر العلوي أن العامل - عند سيبويه - هو الذي يتنظم العناصر الأخرى في مواضعها بعد دخوله ، وعليه فإن عمله ينحصر في البحث عن طرق تنظيم الجملة . ويبدو - كما يوضح هذا الباحث - أن الذي أوحى لسيبويه بذلك هو حرية الرتبة التي تتمتع بها العبارة العربية (٤) .

(١) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين/ محمد سليمان ياقوت . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) آية الفكر وكبرياء النظر/ أحمد العلوي ، مجلة الموقف المنبرية ، العدد ١ ، رجب/ مارس ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) المرجع السابق ، ٢٥ .

(٤) المرجع السابق ، ٢٥ ، ٢٦ .

ويلاحظ مما تم التنويه إليه بخصوص العامل عند سيبويه أنه قَدَّم صورة واضحة عن العامل سري أثرها فيمن جاء بعده من النحاة الخالفين مع تفاوت في مدى الأخذ بها والاحتذاء على سنتها ، وقد تجلّى هذا التباين في مظاهر كثيرة كان من أبرزها تحديد العامل : هل هو تلك الألفاظ التي تدخل العبارة ؟ هل يعود ذلك إلى أمور معنوية (١) ؟ أم أنه المتكلم (٢) ؟ أم هو الله (٣) ؟ وأجاب النحاة القدامى عن هذه التساؤلات بإجابات متباينة خلفت أصداءً في مقولات النحاة المعاصرين حول هذه القضية .

ويبدو لمن ينعم النظر في مشكلات النحاة المعاصرين حول العامل أنهم لم يأخذوا بما ذهب إليه ابن مضاء من أن العامل هو الله ، بل لم يظهر لهم رأي فيه ، ولعل مرد ذلك أن الترجه على هذا النحو نظرة توقيفية ، قد لا يكون فيها غناء .

ولكن جانباً من النحاة المعاصرين ذهب إلى أن المتكلم هو العامل معتقدين أن العمل يُنسَبُ إلى العوامل اللفظية على سبيل التجوُّز ، بل إن جانباً من هؤلاء ذهب إلى أن العوامل اللفظية هي وساطات للعمل ليس إلا ، ولكن العمل في حقيقته هو من صنع المتكلم (٤) .

وهذه الفكرة التي نادى بها جانب من المحدثين ليست مبتدعة ، فقد نادى بها جانب من النحاة القدامى (٥) ، وسار فريق من نحاة هذا القرن على متوالهم .

ولكن جبهة النحاة في هذا القرن لا يذهبون هذا المذهب ، ويقررون أن الذي يحدث العمل الإعرابي هو العوامل اللفظية والمعنوية بوحى من المعنى ، ويرون أن المتكلم لا يضع في حسبانته ، عند الكلام ، أن هذا الفعل يرفع الفاعل أو ينصب المفعول ، وأن هذه المهمة هي مسؤولية الباحث حسب .

ولعل في هذا القيس من آراء محمد عبيد ما يكون شاهداً على هذا الترجه ، فهو يقول (٦) : « المتكلم يُنتج اللغة ، فمن غير المعقول أن يُتصوّر كلام دون متكلم ، ولكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة ، بل تبعاً لنُظْمٍ اقتضاها العرف الاجتماعي للغة ، فهناك فرق بين مجرد الحديث باللغة ، والحديث بها

(١) شرح المفصل لابن يعيش / ج ١ ، ص ٨٤ .

(٢) الخصائص لابن جني / ج ١ ، ص ١١٠ .

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء / تحقيق شوقي ضيف ، ص ٧٧ .

(٤) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى ، ص ٥٠ .

- اللغّة بين القديم والحديث / عباس حسن ، ص ٢٠١ .

- النحو الجديد / عبد المتعال الصعيدي . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ١٤٦ .

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة / محمد أحمد عرفة ، ص ٨٣ .

(٥) الخصائص لابن جني / ج ١ ، ص ١١٠ .

(٦) أصول النحو العربي / محمد عبيد ، ص ٢٧٥ .

موحدة الخصائص حسب نظام معين في توارد الكلمات وشكلها» .

والذي أراه هنا أن العامل هو تلك الوسائل اللفظية والمعنوية التي أشار إليها النحاة القدامى وجمهرة النحاة المحدثين ، إذ ليس معقولاً أن نعرّو كل الحركات والسكنات في العبارة إلى المتكلم ، ولتعم النظر في قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلكَ غداً ﴾ . فالمتعارف أن (ذلك) معمول ، و(فاعل) عامل ، ثم إن الله سبحانه وتعالى هو قائل هذا الكلام ، فهو عامل وفقاً لوجهة نظر من نادى بأن المتكلم عامل ، كما أن قارئ الآية (عامل) وفقاً لوجهة النظر نفسها ، ثم إن قارئ هذه الآية (وغيرها) كثير ، وليس معقولاً أن يُعتدَّ كل واحد من هؤلاء عاملاً ، وهو ما يعني ضعف هذا الرأي القائل بأن المتكلم هو العامل .

والحق الذي لا مرأى فيه أن العامل هو الرسائل اللفظية والمعنوية ، وهو ما نادى به جمهرة النحاة قديماً وحديثاً .

ويذهب المعاصرون إلى أن النحاة القدامى ، وهم يَسْعَوْنَ لبناء فلسفة للعامل ، أسرفوا على أنفسهم في التعليل للظاهرة الإعرابية ، فجاء عملهم مبالغاً فيه ، ونجم عنه بعض المشكلات . ومن هذه المشكلات ما ثار بين النحاة القدامى من خلاف حوله ، ومن نهاجه أن الكوفيين يرفعون الخبر بالمبتدأ ، وأن جانباً من البصريين يرفعُهُ بالابتداء ، في حين يرفعه الجانب الآخر بالابتداء والمبتدأ معاً ، كما أن فريقاً منهم يجعلهُ مرفوعاً بالابتداء بتوسط المبتدأ (٢) .

ومن مشكلات العامل ما نلمحه من مظاهر سوء التقدير والتأويل لدى النحاة ، ومن الأمثلة على ذلك أنهم نسبوا إلى اسم التفضيل الضعف في العمل ، لأنه حزيل الصلة بالفعل من حيث اللفظ (٣) . ومن مشكلات العامل التي أبان عنها النحاة المعاصرون التناقض في تصنيف العوامل : إذ يذهب جمهور النحاة إلى أن «كي» جارة للاسم طوراً ، وناصبة للفعل تارة ، لكنها إذا دخلت عليها «اللام» كانت حرفاً ناصباً فقط ، كتقولهم : جئت لكي أراك ، وإذا لم تدخل كانت حرفاً جارياً ، كتقولهم : جئت كي أراك (٤) .

وقد كانت هذه الأمثلة القليلة وتلك الأمثلة التي لا حصر لها التي تعجُّ بمظاهر الخلاف النحوي وسوء التقدير والتأويل والتناقض من أسباب نفور جانب من النحاة القدامى من العامل ، فحملوا على مظاهر المبالغة فيه ، فتأدوا بالتخفف من كل ما يثقل كاهل النحو على حد تصورهم .

(١) الكهف / ٢٣ .

(٢) أصول النحر العربي / محمد خير الحلواني . - الرباط : الاطلي ، ١٩٨٣ ، ٢٠٣ .

(٣) أصول النحر العربي / محمد خير الحلواني ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٤) أصول النحر العربي / محمد خير الحلواني ، ٢١٢ .

وأبرز من حمل لواء الدعوة إلى تحطيم قيود العامل - على وفق ما ورد في كتابات النحاة المعاصرين - ابن مضاء القرطبي .

ويتحصل مضمون ما نادى به على أن النحاة شدَّ عنهم الصواب حين ذهبوا إلى أن العوامل هي التي تحدث الحركات الإعرابية في أواخر الكلم ، لأن ذلك يحمل على كد الأفيهام في التأويل والتقدير عندما تكون تلك العوامل محذوفة ، وعليه فقد دعا إلى إلغاء التقدير والتأويل ، لأنه أصلاً لا يؤمن بالعوامل وإنما يرى أن العامل هو الله .

وقد ترتب على ذلك أنه نادى بإلغاء الضمائر المستترة في الأوصاف مثل علي قادمٌ أي (هو) ، وأنكر الضمير المقدر في مثل (علي قام) أي هو ، كما ذهب إلى أن الألف والواو والنون في مثل قاما وقاموا وقمن علامات للتثنية أو الجمع وليست «فاعلين» (١) .

وقدر ابن مضاء أن العامل سبب في اضطراب باب الاشتغال ، فاجتزأ بقاعدة مسورة عن تفسيرات النحاة ، ومؤداها أن الأسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب ، نُصب ، لأنه في مكان نصب ، وإلا رفع لأنه في مكان رفع مثل : (أزيداً أكرمه - أزيد قام) ، فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب ، والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه مثل : (أعبدالله ضرب أخوه غلامه) ؟ (٢) .

ويُذَكَّرُ أنّ ابن مضاء ذهب إلى أن فاء السببية وواو المعية ينصبان المضارع لمعنى يقصده المتكلم . وأنه هاجم العلل الشواني والثالث (٣) .

هذا مجمل ما أشار إليه المعاصرون من آراء ابن مضاء التي اعتقدوا أنه قصد بها إلى نقض نظرية العامل .

ولكن بعض اللغويين المعاصرين خالف عن هذا الإجماع المعاصر على توجيهات ابن مضاء ، واستخلص في صبر وأناة أن ابن مضاء سعى إلى دحض نظرية العامل قاصداً من ذلك إلى تنوير المغالين من النحاة ، على حد تعبيره ، إلى التخفف من اصطناع العوامل وتكلفتها (٤) .

يقول ابن مضاء (٥) : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّه

(١) أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية / توفيق سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الثامن ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ٢٠٧ .

(٢) أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية / توفيق سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الثامن ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ٢١٢ .

(٣) المرجع السابق ، ٢٠٨ .

(٤) كتاب الرد على النحاة / تقديم عدنان بن ذريل ، مجلة الثقافة . - دمشق : آب ١٩٨٠ ، ٢ - ٦ .

(٥) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي / تحقيق شوقي ضيف ، ٧٦ .

على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع يكون بعامل لفظي وبمعامل معنوي» .

ويرى هذا النفر من الباحثين المعاصرين أن ما ضمنه ابن مضاء كتابه هو عمل تنويري إرشادي ليس غير (١) . وأن الحجج التي قدمها لم تسعفه في دعم تصوره فتراجع عما نادى به ، وتمسك بالاستغناء عن التقديرات النحوية والعلل الثواني والثالث .

وقد استقيت الدلائل على تراجع ابن مضاء عن بعض توجهاته نحو العامل من كلام ابن مضاء نفسه ، ومن ذلك ما نصه (٢) : «فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعرابُ المنسوبُ إليها ، وإذا وُجدت وُجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند الفائلين بها ، قيل : لو لم يَسْتَقِيم جعلُها عواملَ إلى تغيير كلام العرب ، وحطُّه عن رتبة البلاغة إلى مُجَنَّة العَيِّ ، وادعاءِ النقصان فيها هو كامل ، وتحريفِ المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك» .

ويبدو لمن يتدبر هذا النص أن ابن مضاء لا يرى ضيراً في الأخذ بالعامل شريطة ألا يؤدي ذلك ، وفقاً لما ورد في كلامه ، إلى تغيير في أساليب كلام العرب أو انتقاص من بلاغته أو الزيف به عما وضع له ، وهو لعمرى تراجع واضح عما بدأ به حديثه عن العامل .

وهذا التقيُّر باد فيما اصطنعه من علاقة النسبة بين الاسمين الواقعين في تركيب من مثل قولنا : زيد في الدار ، التي تستلهم من حرف الجر (٣) ، ولكن النسبة التي نوه إليها هي الصفة المقدرة (كائن أو مستقر) ، ولكنه استغنى بهذه النسبة المفتعلة عن تلك الصفة المقدرة جرياً على مذهبه في الأخذ بالظاهر وعدم التقدير .

وهو يجتريء ، على الشاكلة نفسها ، بما أسماه التعليق عن العامل في باب التنازع فيقول (٤) : «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : عَلَّقْتُ ، ولا أقول : أَعْمَلْتُ ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمنعولين ، تقول (قام وقعد زيد) ، فإن عَلَّقْتُ زيدا بالفعل الثاني ، فيبين النحويين في ذلك اختلاف : الفراء لا يبيزه ، والكسائي يبيزه على حذف الفاعل ، وغيره يبيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده» .

(١) كتاب الرد على النحاة / تقديم عدنان بن ذريل ، مجلة الثقافة . - دمشق : آب ١٩٨٠ ، ٣ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء ، ٧٨ .

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء ، ٨٧ .

(٤) الرد على النحاة لابن مضاء ، ٩٤ ، ٩٥ .

وهو هنا يعتمد التعليق أمراً غير العامل ، في حين أن من يحدّق النظر في المصطلحين في ضوء التنازع يستخلص أنها ، في النهاية ، ذوا مدلول واحد .

وهكذا يحس المرء أن ابن مضاء باصطناعه مصطلحات جديدة فراراً من التقدير والعامل وقع فيما فر منه ، وهو أمر يفضي إلى عدم التسليم بالمقولة الشائعة التي مؤداها أنه أراد هدم العامل ، والنظر إلى محاولته على أساس أنها دعوة إلى نبذ الإسراف في تقدير العوامل ليس غير ، وهو أمر لم يتبهِ إليه جانب من النحاة المحدثين حين نادوا بهدم العامل ، ولو أنهم دققوا النظر لتبين لهم أن دعوة ابن مضاء لم تزد عن كونها دعوة إلى التخفف من استخدام هذه الفكرة في التحليل التحري لا هدمها .

ومن الذين نادوا بهدم نظرية العامل إبراهيم مصطفى الذي حصر علامات الإعراب في علامتين هما الضمة والكسرة ، ونفى أن تكونا من آثار العامل ، وذهب إلى أنها من عمل المتكلم ليدلّ بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام (١) .

ويستشعر المرء من خلال هذا التوجه أن كلاً من هاتين العلامتين تدل على وظيفة لمعنى معين يؤدي في النهاية إلى تأليف الكلام ونظمه على نحو من الأنحاء ، وأن هذا الكلام لا يختلف عن نظرية العامل في صورتها البسيطة الخالية من المبالغات والتعقيد .

أما شوقي ضيف فقد رأى أن في إلغاء التول بالعامل طريقاً إلى تيسير النحو وتصنيفه تصنيفاً جديداً يقوم على المجانسة وجمع الموضوعات المتشابهة في باب واحد ، كأن نجتمع في باب الفعل المضارع الأحوال المتشابهة من مثل بنائه على الفتح وتسكينه . كما أن إلغاء العامل يلغي من النحو - على حد تعبيره - كثيراً من الأبواب التي لا طائل تحتها ، ويخلص العربية من التأويل والتقدير ، والافتراضات التي تتعارض وواقع اللغة (٢) .

والذي يؤخذ على دعوة شوقي ضيف أنه قصد إلى إلغاء العامل بكل صورته (٣) ، ولو نادى بإلغاء المبالغات التي نجمت عن ذلك لكان الخطب ، ولكنه غلا في تصنيفه فخلط بين المبتدأ والفاعل والخبر والحال ، وصنف أموراً كثيرة على غير واقعها ، كما سبقت الإشارة إليه في الجزء الخاص بتيسير النحو من هذا البحث .

ويستشعر المرء أن عبدالرحمن أيوب لا يؤمن بنظرية العامل إلا بالقدر الذي يتفق ونظيرته الشكلية إلى اللغة ، فهو يصرح بأن قيمة النواسخ عند النحاة هي تأثيرها في شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها ،

(١) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى ، ٥٠ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء بتحقيق شوقي ضيف (المقدمة) ، ٥٠ .

(٣) المصدر السابق ، ٥٦ ، ٤٩ .

فكأنهم بذلك يسرون على الطريقة التحليلية الشكلية . وهو هنا يرى أن نظرية العمل مجرد ارتباط قائم على الشكل بين ظاهرة لغوية وظاهرة أو ظواهر لغوية أخرى ، على أن يكون ذلك في منأى عن النظر الفلسفي (١) .

ولاشك في أن القول بأن تكون نظرية العمل بعيدة عن التأويلات الفلسفية المتكلفة أمر مقبول ، إلا أن ما يعتره الخلل هنا أن يكون الإيوان هذه النظرية مبنياً على معايير شكلية محضة ، إذ إن النحاة حولوا - كما تدل آراؤهم المبتوثة في تضاعيف أسفارهم - على جانب المعنى الذي يحدد العلائق بين الظواهر اللغوية .

ومن أنكروا القول بالعامل مهدي المخزومي ، فهو يقول (٢) : «ولسنا من الذين يقولون بالعامل ، وبأن النصب والرفع والجر آثاراً للعامل ، يدل وجودها على وجود العامل لفظاً أو تقديراً» . وهو يوضح مذهبه من خلال الحديث عن إضمار الفعل ، ويقرر أن الأسماء التي جاءت منصوبة من مثل القرطاس : و أتميمياً مرة ، وقيساً مرة أخرى ؟ يقرر أنها جاءت منصوبة بتضافر ملاسآت الخطاب ومناسبات القول مع السياق (٣) .

ولست أرى أن «مهدي المخزومي» قد أنكر العامل ، بل إنه استبدل بالعامل عاملاً آخر هو السياق ، مثله في ذلك مثل تمام حسان الذي استبدل بالعامل قرائن أخرى تتضافر على توضيح المعنى ، أي تعمل علي تجلية المعنى . ومثل هؤلاء كممثل مؤلفي كتب الرياضيات حين استبدلوا بالخط المستقيم مصطلح (القطعة المستقيمة) لنكتشف بعد أن دققنا النظر أن الأمر لا يعدو تعدداً في الأسماء للمسمى الواحد .

أما تمام حسان فيعزو تجلية المعاني إلى عدد من الأجهزة تتكامل فيها بينها ، وأن كل جهاز منها يتكون من عدد من الطرق التركيبية الحرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، تلك الطرق التي تتجه كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، دونها حاجة إلى العامل .

وهو يرى أن الفاعل سرفوع ، لأن العُرفَ ربط بين فكري الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي ، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن العرف جرى على ذلك (٤) . على أن المرء يستطيع أن يلمح - إذا دقق النظر في مقولة تمام حسان - أثراً لعدم الاستغناء عن

(١) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧م - ١٧٠ . لم يعط المؤلف - في هذا الكتاب - رأياً صريحاً في العامل ، ولكنني استندت - في استكناه تصويره لهذه الفكرة - من خلال نهجه الشكلي في التحليل اللغوي الذي ساد كتابه ، وبعض الإلماحات التي أنفضى بها من حين لآخر .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٣) المرجع السابق - ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان ، ٥٣ .

العامل . فالقول بأن كل طريقة من الطرق التي تتكون منها أجهزة النظام اللغوي تتجه إلى بيان معنى وظيفي في اللغة يرحي بأن هذه الطريقة تؤثر في غيرها أو تتبادل التأثير مع غيرها للإبانة عن المعنى .

أما القول بأن الفاعل مرفوع ، لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونها سبب منطقي ، فهو أمر تنكره كل الروايات التي وردت عن الأعراب في مراعاتهم النطق بالحركات على وفق المعاني ، كما يقف في طريقه كل الروايات الخاصة باستشعار اللحن في أحاديث من تأثروا برطانة الأعاجم بعد الفتح الإسلامي ، إلا إذا وضعنا تلك الروايات موضع الشك .

ويسير محمد حماسة عبداللطيف على نهج أستاذه تمام حسان في إنكار العامل ويذهب إلى أن نظرية العامل قد شغلت النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية ، وأنها أدت إلى خلط ما هو لغوي بما ليس له علاقة باللغة ، كما وكَدَتْ حِيلَ التقدير والإضمار وتأويل النصوص (١) .

والذي أراه أن حماسة قد بالغ حين ذهب إلى أن العامل شغل النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية ، فقد كانت هناك دراسة من هذا القبيل فيها عاجله البلاغيون وخاصة في علم المعاني ، وفي جوانب من عمل أبي عبيدة في مجاز القرآن .

أما ما خلفته نظرية العامل من مظاهر الإسراف والتقدير والتأويل فلا يشكل نظرية العامل في جوهرها وأصلها ، والحق أن أصول هذه النظرية هي التي تبحث عن العلل الأول من أجل الكشف عن حكمة اللغة في إيراد التركيبات على تلك الأنحاء المختلفة لا الغرض وراء العلل الثواني والثالث . على أنه ينبغي لنا أن ندرك أن جبهة النحاة المعاصرين نادوا بعدم إنكار العامل ، ولكنهم تباينوا في مسوغات الأخذ به والقول بأصالته في بناء نظرية النحو العربي .

ومن بين الباحثين الذين نادوا به عبدالستار الجواربي الذي قرر أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام ، لأن العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام ذات أثر في الدلالة على موقع كل جزء وفي معنى ذلك الجزء وهو يقرر أن العامل ليس عقيباً إذا ابتعد عن التعليل المنطقي لعدم ارتباطه بواقع اللغة أو طبيعة تركيباتها (٢) .

أما عباس حسن فيذهب إلى أن الذي يحدث الحركات هو المتكلم ، إلا أن النحاة نسبوا إليها العمل لأنها المرشد ، إلى المعاني والرموز ، وذلك من أصح الاستعمالات في العربية وأبلغها ، وعليه فلا ضير من تسميتها (عوامل) ، والقول بأن كان - على سبيل المثال - ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وأن ظن تنصب مفعولين وهكذا (٣) .

(١) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف ، ١٩٩ .

(٢) نحو التيسير / عبدالستار الجواربي ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) النحو الوافي / عباس حسن . - ط ٥ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥ ، ج ١ ، ٧٤ .

ويربط محمد عابد الجابري - في معرض تأييده للتول بنظرية العامل - موازنة سريعة بين نظرية العامل ونظرية النظم لعبدالقاهر الجرجاني ، فيوضح أن النظم عنده قائم على العلاقات بين الكلم ، وأن هذه العلاقات مبنية على السببية ، وهو أمر تضبطه كلّه نظرية العامل في النحو العربي ، التي يرى الجابري أنها تؤدي في النص العربي ما يؤديه مبدأ الحتمية في الفيزياء ، ثم يستخلص أن حذف هذه النظرية من النحو العربي سيؤدي إلى انهيار النحو العربي بأكمله (١) .

أما الأخضر بر جمعة فيقرر أن أهمية العامل تنبع من أن العامل عاملٌ أساس في ضبط التغيرات اللغوية في الجملة . وهو يؤكد - مستنداً إلى كتاب سيويه - أن العلاقات الوظيفية في النحو العربي مرتبطة بعجلة العلاقات العلامية التي تنبع من تصور عام للنحو العربي أملاه جو عقلي معين قائم على درس التغيرات اللغوية . ومن ثم يعتقد بر جمعة أن النموذج العملي مُتَكَاً لابتكار وصوغ الوظائف النحوية (٢) .

ويصرح عبدالصبور شاهين - بعد تطواف واسع في أسفار النحو واللغة - بأنه لم يستطع التوصل إلى ما يمكن الاجتزاء به عن العامل ، وهو يلتزم لذلك سبباً مؤداه أن أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغير ، وليس كما هي الحال في اللغات الأجنبية ، وهو يصف العامل بأنه ضرورة تصنيفية تختصر كثيراً من الأضراب والأنواع التي قد تنجم عن الاتكاء على الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية (٣) .

ويحسُّ المرء أنّ عبدالصبور شاهين يردُّ هنا على مَنْ حاولوا أن يستبدلوا بالعامل فكرة القرائن ، وهو على حق حين يعتقد ما ابتدعه تمام حسان صعب التناول ، عسير التطبيق ، سواء أكان ذلك على الصعيد التعليمي ، أم الصعيد الوظيفي .

أما عبده الراجحي فقد عول - في إبراز أهمية العامل على النظرية التحويلية التي تستلزم أن يربط النحو بين بنيتين : بنية السطح ، والبنية العميقة ، وهذه الأخيرة تقتضي فهم العلاقات باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة ، وهي تمثل العملية العقلية في اللغة . وهو يستخلص أن فكرة العامل صحيحة في التحليل اللغوي ، وأنها موجودة في النحو التحويلي بصورة لا تختلف كثيراً عما هي عليه في النحو العربي (٤) . وسأتناول ذلك بحديث مستفيض عند الحديث عن المنهج التحويلي في النحو العربي .

ولابد لي في ختام هذا العرض من أن ألملم أطرافه فأشير إلى أن منشأ فكرة العامل ترتد إلى فترات مبكرة من نشأة النحو العربي .

(١) البحث اللساني والسيماي / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٧٣ .

(٣) في التطور اللغوي / عبدالصبور شاهين ، ١٧٥ .

(٤) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج / عبده الراجحي - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ ، ١٤٧ ،

إلا أن أول من نَبَّحَ سبيلها هو سيويه وذلك أنه أقام ببيان كتابه على أساس هذه الفكرة .
وقد اختلف النحاة المعاصرون حول هذه المسألة فنأدى فريق منيم - متعللين بإغراق النحاة في العليل
الفلسفية - إلى إلغائه ، مترسمين خطأ ابن مضاء دون أن يتبصروها ، ذلك أن ابن مضاء تراجع عن حدة
الهجوم على هذه الفكرة تدريجياً إلى أن استوى ما نادى به على دعوة تنويرية إلى النحاة للتخفف من اصطناع
العامل لا هدمه . إلا أن منكري العامل من المحدثين تجاوزوا مقاصد ابن مضاء ، ونادوا بإلغائه .
أما الفريق الآخر فقد ذهب إلى أن العامل أهم ركائز النظرية النحوية العربية وأن هدمها هدم
للنحو .

والذي أراه أن العامل ، مجرداً مما علق به من نظرات فلسفية وإغراق في اللجوء إلى العليل الثواني
والثوالت ، هو الركيزة الأولى في النحر العربي ، ولا مناص من الاستناد إليه في التعميد النحوي ، فهو
سبب رئيس في ربط مكونات البنى النحوية وترتيبها على نسق معين ، كما أن آخر النظريات اللغوية
العربية ، وأعني بها نظرية تشومسكي (١٩٨٠) ، قد نوهت بأهميته على هذا الصعيد .

ومما يرتبط بصلة وثيقة بالعامل مبحث الجملة ، فالمتعارف أن النحاة العرب قسموا الجملة على هدي
من فكرة العامل إلى ضربين : جملة اسمية وهي التي يتقدم فيها الاسم ويتأخر الفعل (العامل) . وجملة
فعلية يتأخر فيها الأسم ويتقدم الفعل ، وبذلك كان العامل السبب الرئيس في انبثاق هذا التصنيف ، سواء
أتقدم الجملة أم لم يتقدمها (١) .

ولكن هل درس النحاة القدامى الجملة دراسة مستقلة مستفيضة ؟ وماذا كانت معاييرهم في النظر
إليها ؟ ما الوشائج التي شددت النحاة المعاصرين ، ولاسيما من درسوا الجملة بمنظار تقليدي ، إلى تلك
الأنظار ، وهل أضافوا إليها ؟ وإذا كان ذلك كذلك فما المعايير التي استندوا إليها ؟
هذه التساؤلات وغيرها كانت موضع مداولة مستفيضة في هذا القرن - تلك المداولة التي سيكشفُ
عنها الغطاء هذا الجزء من البحث الذي يتناول الجملة في إطار تقليدي .

(١) انظر في هذا : رأي أحمد العلوي الذي ورد في : سلسلة الندوات والمناظرات ، رقم ٦ ، التي تم نسطيرها على
صنحات «البحث اللساني والسيماي» الذي نشرته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس في الرباط ،
١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٢٧٤ .

الجملة العربية :

ويطالعنا النحاة المعاصرون بملاحظ ثرة في ميدان الجملة ، وأول ما يتدرنا من هذه الملاحظ ما ينسب عن أن هذا المصطلح لم يعرف على نحو جلي قبل القرن الثالث الهجري ، ولا تعني هذه الإشارة - بحال - أن الأسفار النحوية في هذه المرحلة كانت غفلاً من معالجات عميقة واضحة للجملة ، فقد كانت هناك إلماعات إلى هذا المصطلح ، لكنها لا تحمل نظرة شاملة منسجمة ، كما لم تُخصَّص لها أبوابٌ مستقلة تنم عن أن هذه الإشارات وصلت إلى مقومات نظرية محددة على هذا الصعيد (١) .

إلا أن الباحثين وضعوا هذا القدر الذي عرض فيه النحاة القدامى للجملة موضع النظر الجاد ، فأبانوا عن أن هؤلاء النحاة تناولوا الجملة في معرض التفريق بينها وبين الكلام ، فهاذا كانت تصورات المعاصرين في هذا المجال ؟

ليس من المبالغة القول بأن النحاة المعاصرين احتفلوا بهذه المسألة على نطاق واسع ، فقد تبدى لعبدالرحمن أيوب من خلال تعريفات النحاة للكلام أنه يصلح لأن يطلق على جملة واحدة ، أو عددٍ لا حصر له من الجمل . وهو يرى - تبعاً لهذا التصور - أن الكلام أعم من الجملة (٢) .

ويبدو من خلال تصور أيوب أنه يؤمن بما ذهب إليه الأصوليون في جعل الكلام أعم من الجملة ، إذ يذهب هؤلاء إلى أن الكلام هو ما يتكلم به ولو كان كلمة مفردة . وهم لا يشترطون الفائدة التامة فيه (٣) . في حين أن جمهور النحاة يرى أن الجملة أعم من الكلام لأن الإفادة التامة ليست شرطاً فيها ، وهي في الوقت نفسه شرط في الكلام ، على وفق تصورهم (٤) .

ويبدو لمن ينعم النظر في كلام النحاة عن الجملة والكلام أن شرط الإفادة لم يكن ذا خطر في التفريق

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه / ميدي المخزومي - ٣٣ ، ٣٤ .

ويعلل المخزومي هذه الظاهرة بأن النحاة في هذه المرحلة عُنفوا بالإعراب وتفسيره وفكرة العمل والعامل ، وهو على حد قوله لا يؤثر في الجملة ، مما أدى إلى إصابة هذا النمط من الدراسة بالجمود ، إذ لا تتم دراسة الجملة بالمعنى على دراسة أواخر الكلمات .

(المرجع السابق - ٣٤) .

وانظر في هذا المجال :

- الجملة في نظر النحاة / عبدالقادر الميبري ، حوليات الجامعة التونسية ، ع ٣ ، سنة ١٩٦٦م - ٣٦ ، ٣٧ .

- ملامح النظر النحوي الكوفي / فارس عيسى . - القاهرة : كلية الآداب بجامعة عين شمس ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ - ١٩٨ ، ١٩٧ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب - ١٢٥ .

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين . - بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ ، ٢٤٣ .

(٤) في أصول اللغة والنحو / فؤاد ترزي . - بيروت : دار الكتب ، ١٩٦٩ ، ٢٠١ .

- البحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين ، ٢٤٣ .

بين الكلام والجملة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، لأن المفهومين وردا مختلطين ، كما تشير كتابات المعاصرين .

ويقرر محمد خير الحلواني ، على هذا الصعيد ، أن استعمال المصطلح جملة لم يعرف - في المحيط البصري على أقل تقدير - قبل القرن الثالث الهجري ، وأنه ورد مختلطاً بمفهوم الكلام عند سيويه والمبرد ، وأنها بقيت كذلك حتى حين من القرن الرابع الهجري ، فعلى الرغم من أنه اعتدّ الفارسي من أوائل من فصلوا الحديث عن الجملة ، وبنوه إلى أن أبا علي كان يُراوَحُ في استعمال المصطلح ، فيستعمل طوراً مصطلح « كلام » وتارة مصطلح « الجملة » فجاءت تفصيلاته على حد تعبير الحلواني - قليلة الغناء - (١) .

ويرى الحلواني أن ابن جني أول من ميز الكلام من الجملة ، فهو يرى أن الكلام لا بد له من أن يكون تام المعنى ، مستقلاً عن غيره ؛ ولهذا فقد يكون جملة واحدة ، وقد يتجاوز الجملة الواحدة ، وهو بالنسبة إليها جنس ، وهي - بسبب من هذا التصور - نوع ، كما أن الكلام لا بد له من الإفادة ، أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك (٢) .

ويُلمَح من حديث النحاة المعاصرين أنهم يميزون بين اتجاهين للنحاة القدامى في هذا الصدد : أولهما يمثلها ابن جني والزمخشري ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الكلام والجملة مترادفان ، وأنها ما يؤديان معنى منيئداً مستقلاً بنفسه ، ويذهب محمد عبادة إلى أن ابن جني والزمخشري قد ناقضا كلامهما بذكرهما أن الخبر يكون جملة مع أنه لا يعد كلاماً منيئداً مستقلاً بنفسه (٣) .

وليس الأمر كذلك لأن جملة الخبر لا تأتي إلا مرتبطة بالمتبدأ ، وهذا ما يجعلها غير مستقلة بنفسها ، ولو جاءت غير مرتبطة لأفادت معنى تاماً ؛ فحينما نقول : المدينة أسوارها عالية ، فإنه لا ينبغي أن تفيد الجملة (أسوارها عالية) معنى تاماً ، لكن الأمر يختلف حين نقول : أسوار المدينة عالية ، فهذه جملة مستقلة بنفسها وتفيد معنى تاماً ، وكان أولى أن يُطلق عليها اسم آخر بدلاً من جملة ، ولعل أصحاب هذا الاتجاه قد عَنَوْا بالجملة الجملة المستقلة تماماً .

وقد تنبه إلى ذلك عباس حسن فنأدى بأن لا تعتدّ الجملة الخبرية جملةً إذا وقعت صلة لموصول أو

(١) مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي / محمد خير الحلواني . - مجلة المناهل المغربية ، العدد السادس والعشرون ، جمادى الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ٢٠٧ .

(٢) مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي / محمد خير الحلواني . - مجلة المناهل المغربية ، العدد السادس والعشرون ، جمادى الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ٢٠٨ .

(٣) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية / محمد عبادة . - الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٤ ، ٢٨ ، ٢٩ .

- في أصول اللغة والنحو / نواد ترزي ، ٢٠١ .

نعتاً أو حالاً أو تابعة لشيء آخر كجملة الشرط ، لأنها مشروطة بالإفادة (١) .

أما الاتجاه الثاني الذي أبان عنه المعاصرون فمؤداه أن أصحاب هذا الاتجاه ويمثلهم الرضوي فرقوا بين الكلام والجملة ، فذهبوا إلى أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها كالجمل المستقلة مثل الشمس طالعة أو غير مقصودة لذاتها كالجملة التي هي خبر لمبتدأ والجمل الأخرى الماثلة ، وأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة وليس العكس (٢) .

وهكذا جعل أصحاب الاتجاه الأول عنصر الإفادة الشرط الأساس في ترادف الكلام والجملة ، في حين عول أصحاب الاتجاه الثاني على الإسناد في التمييز بين المصطلحين .

ويوضح الحلواني أن هذا المفهوم للجملة القائم على الإسناد الذي شاع في العصور المتأخرة أعان النحاة على دراسة العلاقات الداخلية في النص ؛ فهم - بهذا المفهوم - ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة ووظيفة الجملة المركبة ، فالجملة قد تقع خبراً لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ ، وقد تقع مفعولاً لفعل متعد ومضافاً إليه ، وجواباً للشرط وحالاً ، وصفة ، ومستثنى ، وفاعلاً ، وعلى هذا الأساس تكون الجملة دائرة من دوائر اللغة المتكاملة ، أو مستوى من مستوياتها الطباقية (٣) .

ويمضي الحلواني إلى القول بأن التأخرين من النحاة لم يشترطوا أن تدل الجملة على معنى تام ، وبذلك حددوا لها بنية تركيبية خاصة تقوم على علاقتي نحوية صرفية ، تجعل بالإمكان التواصل مع جمل أخرى والتداخل فيها ، وقد استخلص في نهاية المطاف أن الجملة بنية نحوية ضمن بنية أكبر منها هي الكلام (٤) .

وهذا الذي نوه إليه الحلواني يدل على أن مفهوم النحاة القدامى للجملة يجاري منهاجهم النحوي العام ، وهو - على الجملة - منهاج شكلي يفصل بين المعاني النحوية والمعاني المنطقية فالفاعل - على سبيل المثال - هو ما يرتبط بالفعل بعلاقة إسنادية ، سواء أكان فاعلاً على الحقيقة أم لم يكن ، وعليه فإن الطفل والزجاج عندهم سواء في أن يكون كل منهما فاعلاً ، إذ يمكن أن نقول: أكل الطفل ، وتحطم الزجاج (٥) . ويرى أيوب أن جعل علاقة الإسناد تحكم العلاقات في الجملة العربية سليم من وجهة نظر وضعية ، وأن ذلك يقوم على عدم اللجوء إلى التفسير والتأويل للبحث عن مسند أو مسند إليه في جملة النداء ،

(١) النحو الوافي / عباس حسن ، ج ٤ ، ٦ ، ١٥ .

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين - ٢٤٣ .

(٣) مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي / محمد خير الحلواني . - مجلة المناهل المغربية . - العدد السادس والعشرون ، جادى الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) المرجع السابق ، ٢١٠ .

(٥) المرجع السابق ، ٢١١ .

مثلاً، وهو يعتقد أن النحاة لو اعتدوا هذا الضرب من الجمل أساليب أو مركبات وليس جملاً ، لاستقام لهم الأمر يجعل فكرة الإسناد مهيمنة باطراد على بناء العلاقات في الجملة العربية (١) ، وهو ما أيده مهدي المخزومي الذي رفض أن يسمي هذه المركبات جملاً (٢) .

ومن هذا الفريق الذي ربط مفهوم الجملة بفكرة الإسناد تمام حسان . ولكن تماماً اعتد هذه الفكرة - وهي طبعاً قرينة معنوية - غير كافية وحدها لإقامة صرح العلاقات بين أجزاء التركيب العربي ، كما أبان عن أن هذه العلاقات محكومة بما يسمى عنده «تضافر القرائن» ، وهي فكرة مَرَدُّها إلى أنه لا يمكن تفرقة واحدة أن تدل على معنى بعينه (٣) .

ويلاحظ من يتتبع آراء تمام حسان أنه يجعل فكرة القرائن المليم له في تفسير كثير من الظواهر النحوية ، كالإعراب والعامل والجملة ، بل إنه يقيم تفسيره للنظام اللغوي كله على أساس هذه الفكرة . ويرفض محمد حماسة أن تكون الجملة محكومة بشرط الإسناد على وجه الإطلاق ، وهو يرتضي أن يكون تعريف الجملة بأنه «كل كلام مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى متكاملًا» (٤) .

وهو يتكئ على هذا المفهوم ويدعو إلى أن نعتد الجملة الموجزة سواء أكانت تمثل مسنداً أم مسنداً إليه جملة تامة ، إذا أفادت معنى معيناً ، دون اللجوء في هذا الترجه إلى تكلف تقدير المحذوف جريباً على حكم علائق الجملة بضرورة وجود طرفي الإسناد فيها .

وكما كان عنصراً الإفادة والإسناد عاملين أساسيين في تحديد مفهوم الكلام والجملة لدى النحاة القدامى ، فإنها أثرا على نحو من الأنحاء في مسار تحديد مفهوم الجملة في العصر الحديث . فقد اتجه فريق من الباحثين إلى جعل المعنى فيصلاً في تعريف الجملة ، ومن هنا فإنهم اشترطوا عنصر الإفادة في الجملة ، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس وخلييل العميرة ، فقد عرفنا الأول بأنها (٥) «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه» فلر قلت (زيد) جواباً لمن سأل : «من كان معك؟» لكان كلامك جملة .

وعرفنا الثاني بأنها (٦) «الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه» . وربما كان الباعث على هذا التوجه هو تأثر أصحاب هذا الاتجاه بأحد مناحي علم اللغة الحديث التي

(١) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب ، ١٢٩ .

(٢) في النحو العربي نقد وترجيح / مهدي المخزومي ، ٥٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٧ .

(٥) من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس . - ط ٦ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٦) في التحليل اللغوي : منيخ وصفني تحليلي / خليل العميرة . - ط ١ . - الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ٨٧ .

تقيم بناء الجملة على أساس المعنى .

ويبدو لمن يدقق النظر في تقسيمات المعاصرين للجملة أن بعض هؤلاء أقاموا تقسيماتهم للجملة على أساس فكرة العامل ، فجاء تصنيفهم للجملة تقليدياً ، سواء على مستوى الشكل أو المضمون .
ومن أصحاب هذا الاتجاه عبدالفتاح الدجني ، فقد صرح بأنه يميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة ، وهو تقسم الجملة إلى اسمية وفعلية ، وأن ذلك ينسجم مع طبيعة الكلام في العربية التي تأتلف من اسم وفعل وحرف (١) . كما نوه إلى أن من أنماط الجمل التي أوردتها النحاة القدماء الجملة الظرفية ، مثل : أعندك زيدٌ ؟ ، والمخ إلى أن الزمخشري هو صاحبها (٢) . وفي معرض حديثه عن الجمل تبعاً لهذا التقسيم ، يشير إلى أن الجملة تنقسم إلى كبرى ، مثل : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم ، أو صغرى كالجملة المكوّنة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، ومن الواضح أنه يشير بذلك إلى تقسيم ابن هشام للجملة العربية (٣) .

واحتذى فخر الدين قباوة نهج الزمخشري (٤) فأضاف إلى أنواع الجمل السالفة الذكر نوعاً آخر هو الجملة الشرطية وذكر أنها الجملة التي صدرها أداة شرط ، نحو : (لولا العمل لضعف الأمل) (٥) ، ومع أن قباوة من أوائل من وضعوا كتباً في الجملة ، إلا أنه كان أتباعياً في تناوله ، ولم يأت بجديد .
وجدير بالذكر أن هذه التقسيمات هي التي تسود الكتب التعليمية قديماً وحديثاً ولعل ما أوحى للنحاة بها هو ارتباطها في أذهان النحاة - إلى جانب تأثير العامل - بغايات تعليمية على مدار العصور المتعاقبة .

وقد حاول جانب من النحاة المعاصرين التغلّب من إसार هذا التقسيم الذي أشير إليه آنفاً ، لكنهم ظلوا مشدودين إلى نطاقه على الرغم مما ابتدعوه من إضافات إلى هذه التصنيفات .
ومن المحاولات البارزة على هذا الصعيد تصنيف محمد عبادة ، فقد عرض لتصنيفات النحاة للجملة ، ودرّس محاورها ومركباتها ، ثم خلص إلى التصنيف التالي (٦) .
الجملة البسيطة : وهي المكوّنة من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة سواء ابتداء المركب باسم أو فعل أو وصف ، ومن الأمثلة على ذلك : الشمس طالعة ، وحضر محمد ، وأقامم أخواك ؟

- (١) الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً / نحي الدجني - ط ١ - الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ٨١ .
- (٢) الجملة النحوية / نحي الدجني ، ٧٩ .
- (٣) الجملة النحوية / نحي الدجني ، ٨٨ .
- (٤) مغني اللبيب / ابن هشام / تحقيق مازن المبارك وزميله - ٤٩٢ .
- (٥) إعراب الجمل وأنباه الجمل / فخر الدين قباوة . - ط ١ - بيروت : دار الآفاق الجديدة : ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، ١٨ .
- (٦) الجملة العربية / محمد عبادة ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

الجملة الممتدة : وهي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصره أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية ، مثل الشَّمْسُ طالعةٌ بين السحاب .

الجملة المزدوجة أو المتعددة : وهي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر ، كل منها قائم بنفسه وليس معتمداً على الآخر ، ولا يربطها إلا العطف ، مثل حضر محمد وغاب علي ، وطلعت الشمس وتوقف المطر .

الجملة المركبة : وهي المكونة من مركبين إسناديين رئيسيين بمتعلقاتها أحدهما لا يستقل بنفسه بل هو مرتب على غيره ، ومتوقف عليه ، مثل جملة القسم ، وجملة الشرط نحو : والله لاجتهدنَّ ، وإن تجلس أجلس .

والجملة المتداخلة : وهي المشتملة على مركبين إسناديين أو أكثر ، ويكون أحدهما عنصراً من مكونات مركب آخر ، مثل الطائر يغرر ، ومحمد فائز أخوه ، ومحمد أخوه فائز .

الجملة المتشابهة : وهي ما اشتملت على أكثر من مركب إسنادي ، ونجد فيها نبأذج من الجمل السابقة ، مثل : «من يتصدق يتغني وجه الله يقبل الله صدقته» (١) .

على أن من يدقق النظر في هذه الأنماط التي أشار إليها عبادة يستطع ردها بسهولة إلى الأنماط التي نوه إليها النحاة ، وعليه فإن الجديد في المحاولة اقتصر على الإتيان بتسميات جديدة ليس غير . وقد يكون من الأدلة على ذلك جملة (محمد فائز أخوه) ، فقد أطلق النحاة على هذا النمط من الجمل اسم «الجمل الكبرى» ، فجاء المؤلف فاستبدل بالاسم القديم ، اسماً جديداً هو (الجمل المتداخلة) ، كما أن بعض الجمل التي أوردتها لا تعدد - جملة واحدة - ، ومنها الجمل المعطوفة مثل : طلعت الشمس وتوقف المطر ، فهاتان جملتان جمعياً حرف عطف لا جملة واحدة . ومن المتعارف أننا نستطيع أن نعطف عدداً كبيراً من الجمل على جملة أم ، ولكننا لا نستطيع النظر إليها على أنها جملة واحدة ، وعليه فإن مصطلح «الجملة المزدوجة أو المتعددة لا يعتد دقيقاً ، ولا مُسرَّحاً له» .

ومن النحاة المعاصرين من أقام تصنيفه على أساس التخفيف من قيود العامل . ومن هؤلاء نجاة الكوفي التي نادى بإلغاء عمل الأفعال والأسماء وقصر العمل على الحروف العاملة فقط (٢) .

وبوحي من هذا التوجه خالفت عن منهج النحاة وصنفت الجمل التي تبدأ بالنواسخ ، مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها - صنفتها على أنها جمل فعلية ، في حين أن النحاة كانوا يدرسونها في إطار الجمل الاسمية ، وفقاً لما نَوَّهَتْ إليه نجاة الكوفي (٣) .

(١) الجملة العربية / محمد عبادة ، ١٦٠ - ١٦٤ .

(٢) بناء الجملة بين منطقي اللغة والنحو / نجاة عبدالعظيم الكوفي . - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ٢٤ .

(٣) بناء الجملة بين منطقي اللغة والنحو / نجاة عبدالعظيم الكوفي ، ٢٤ .

والباحثة تَعُضُّ النظر - عند تصنيف الجملة - عن الحرف الذي تبدأ به تلك الجملة، ثم تذهب - بعد ذلك - إلى أن الجمل التي تبدأ بفعل هي جمل فعلية ، وأن الجمل التي تبدأ باسم هي جمل اسمية .

ولئن كان هذا التصنيف مرفقاً في إطار تيسير النحو ، فإنه من وجهة نظر علمية غايةً في الخطأ ، إذ كيف نخرج النواسخ من إطار العوامل وآثارُ العمل الناجمة عن دخولها الجمل باديةً للعيان ، تدعمها مئاتُ بل آلافُ الشواهد من النصوص التي قيلت في عصور الاستشهاد ، وتلك التي قيلت بعدها ، ثم إن ذلك هدم بجانب أساس من نظرية النحو العربي التي قامت على أساس العامل .

ولكن نحاةً آخرين أقاموا تصنيفاتهم دون النظر إلى العامل ، فقسّموا الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية ، وكان الذي حداهم على ذلك هو الرغبة في العزوف عن التقدير والتأويل ، فمن المتعارف أن هناك أساليبَ كالتعجب والتحذير والإغراء والنداء يقوم تصنيفها - لدى النحاة القدامى - على التقدير ، وقد حاول المعاصرون - بهذا التقسيم - تفادي اللجوء إلى التقدير وعدم الإسناد إلى العامل ، فاعتدوا هذه الأساليب جملًا غير إسنادية .

ومن أبرز هؤلاء عبدالرحمن أيوب ، وقد عرّف الجملة الإسنادية بأنها «الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه ، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء» .

ثم ذكر أن الجملة الإسنادية نوعان : اسمية ، وهي التي تبدأ باسم ، وفعلية ، وهي التي تبدأ بفعل (١) .

أما الجملة غير الإسنادية فينبى عنده تلك الأساليب التي نوهت إليها سابقاً مثل الإغراء والتحذير والمنادى والدعاء وما شاكل ذلك من الأساليب .

وقد يظن بعض الباحثين أنه يحتذي على صنيع النحاة بتقسيمه الجملة الإسنادية إلى اسمية وفعلية ، ولكن من ينظر إلى المسألة من خلال المدرسة اللغوية التي يتبناها أيوب ، وهي مدرسة التحليل الشكلي ، يلاحظ أنه استند - في تصنيفه - إلى الشكل والوظيفة في آن معاً ، الشكل ويمثله نوع الكلمة التي تبدأ بها الجملة ، سواء أكانت اسماً أم فعلاً ، والوظيفة وتمثلها فكرة الإسناد التي تربط بين المسند والمسند إليه ، ولعله بذلك قد بدأ توجيهاً كان يجملُ بالنحاة المعاصرين طرقُ أبوابه بعمق ليكون نواة لدرس نظام الجملة والعلائق بين أجزائها . وسيأتي الحديث عن هذا التقسيم ونظرة أيوب للنحو في ضوء هذه المدرسة في

(١) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب ، ١٢٩ .

فصل لاحق ، كما ستم الإبانة عن مناهج أخرى حديثة درست الجملة كالمناهج التحليلي التوليدي والوظيفية في مُقبل هذا البحث .

ومن صننوا الجملة على أساس فكرة الإسناد إبراهيم أنيس ، وقد أقام تصنيفه بالنظر إلى المسند ، وأن كل نمط جُملي ينهز من غيره بدلالاته ، وعليه فقد صنف الجملة في نمطين (١) :
أولهما : ما يكون فيه المسند فعلاً في جملة مثبتة أو منفية ، مثل قوله تعالى (٢) : ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ .

وقوله تعالى (٣) : ﴿ ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ﴾ .

والثاني : ما يكون فيه المسند وصفاً مشتقاً مثل قوله تعالى (٤) : ﴿ والله عليم حكيم ﴾ .

وقوله تعالى (٥) : ﴿ أرأغب أنت عن آلمتي يا إبراهيم ﴾ .

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أن تقدم المسند أو تأخره لا يحدث فرقاً في المعنى ، وأن ذلك يحدث - على الجملة - في إطار الرغبة في تنوع الأسلوب ليس إلا (٦) .

ولست مع هذا الرأي ، إذ إن المتعارف أن التقديم والتأخير يجريان في ظل العناية بفكرة معينة والقصد إلى تأكيدها نفيًا أو إثباتاً .

ثم إن من يدقق النظر في هذا التقسيم يلاحظ أن إبراهيم أنيس قد صنف الجمل مستنداً إلى طبيعة المسند ، غير أنه متأثر بموقع المسند من الجملة ، وبذلك يكون قد خالف عن تصنيف النحاة القدامى الذي يتكىء على نوع الكلمة التي تبدأ بها الجملة .

ولعل إبراهيم أنيس أول من صنف هذا التصنيف الذي يعتد المسند المحور الأساس في التصنيف ، وهو - في رأبي - اجتتهاد شخصي قد لا يتوافر له ما يجعله في منأى عن النقض . فقد يستشعر المرء - مثلاً - أنه تصنيف يفتقر إلى ملامح مُحددة ، فقد كان ينبغي لإبراهيم أنيس أن يبرز أثر المسند في التصنيف والأنماط المميزة للجملة التي ترتبت على جعل المسند محوراً على هذا الصعيد .

وأيا كان الأمر فقد تأثر بهذا المعيار في تقسيم الجملة مهدي المخزومي ، ولكنه كان أدق من إبراهيم أنيس في تحديد أصناف الجملة على وفق هذا المعيار ، فقد وصف الجملة الفعلية بأنها الجملة التي يكون فيها

(١) من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس ، (٣٠٦ - ٣١٩) .

(٢) البقرة / ٧ .

(٣) الأحزاب / ٤ .

(٤) الحجرات / ٨ .

(٥) مريم / ٤٦ .

(٦) من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس ، ٣٠٦ .

المسند فعلاً تدل به الجملة على التجدد (١) . ويستند المخزومي - في هذا الترجه - إلى ما يقوله القزويني في التلخيص وهو ما نصه (٢) : «أما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه مع إفادة التجديد» .

ويعول المخزومي - إلى جانب القزويني - على ما يقرره الجرجاني في دلالة الفعل المسند على التجدد ، فهو يقول (٣) : « إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً » .

ويعرف المخزومي الجملة الأسمية بأنها ما يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد . وعليه فإن كلاً من طلع البدر ، والبدر طلع جملة فعلية . وهو يعتد الجمل من مثل جملة : (البدر طالع) جملاً فعلية أيضاً ، على أساس أن الوصف المشتق ، طالع ، فعل من وجهة نظره ، وهو بذلك يرى أن المعنى أدل على نوع الجملة من مكوناتها الشكلية (٤) .

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم كان أوضح من سابقه ، فإنه ليس بمنجاة من النقد والنقض ، فتأخير المسند والفعل في قولنا : طلع البدر ، واعتبار الجملة : «البدرُ طلع» جملة فعلية يستلزم أن يكون البدر هو الفاعل ، وألا يكون هناك ضمير مستتر في الفعل (طلع) ، وهو ما يؤدي إلى هدم نظرية العامل في صورها البسيطة غير المبالغ فيها ، وعليه فإن هذا التقسيم للجملة نبع من تصور لغوي وصفي قد لا يكون التصور الأسد في جميع الأحوال .

ومن النحاة المعاصرين الذين أسهموا في تصنيف الجملة على أساس فكرة الإسناد والتخفف من العامل محمد حماسة ، فقد أضاف هذا الباحث إلى الأصناف التي ألمح إليها من صنفوا على أساس الإسناد، نوعاً آخر أطلق عليه (الجملة المبرجة) ، مثل الجملة الجوابية «نعم» . ودعا إلى عدم اصطناع محذوف ، مُقدِّراً أن الجمل من هذا النوع أساليب تواضع عليها العرب ، وليس من الحكمة اللجوء إلى تقديرات لقر هذه الأنماط على الانضواء تحت قواعد معينة (٥) . وقد نجم عن هذا المنطلق أنه صنف الجمل إلى جمل إسنادية ، وجمل موجزة ، وجمل غير إسنادية (٦) .

(١) في النحو العربي : نقد وتوجيه / مهدي المخزومي ، ٤١ .

(٢) تلخيص المفتاح للقزويني / ٤٧ .

(٣) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني / تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا - بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) في النحو العربي : نقد وتوجيه / مهدي المخزومي ، ٤١ ، ٤٢ .

(٥) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٧ .

(٦) المرجع السابق / ٧٨ وما بعدها . . . ويقصد حماسة بالجمل المبرجة (الجمل الجوابية) مثل (نعم) أو (لا) ، وبالجمل غير الإسنادية (الجمل الإنصاحية) كأسلوب التعجب ، والمدح والذم ، والنداء ، والقسم ، والإغراء والتحذير ، والخالفة .

والذي يجيل النظر في أبحاث المعاصرين عن الجملة وتقسيماتهم لها على وفق المنهج التقليدي يلاحظ ما يلي :

- أن النحاة القدامى أقاموا تعريفاتهم للجملة والكلام على أساس عنصريين هما :

الإفادة والإسناد ، وأنهم كانوا في ذلك فريقين :

أ - أحدهما اعتد الجملة والكلام مترادفين ، واشترط فيهما الإفادة ، وعلى رأس هذا الفريق ابن جني والنزخشي .

ب - وفريق آخر يتزعمه الرّضّي جعل الإسناد الأصلي هو المعيار الأساس في التفريق بين الجملة والكلام ، وهو معيار جعل الجملة أعم من الكلام .

وكان هذان الاتجاهان موضع اهتمام النحاة المعاصرين جميعاً ، ولاسيما التقليديين الذين تفتأوا ظللاً خفيفة من الحدائث ، فأقاموا تقسيماتهم على هدى منها فكانوا في ذلك فريقين :

أ - فريقاً أقام تصنيفه للجملة على أساس العامل ، وتمسك بتقسيمات النحاة المعروفة للجملة من اسمية وفعلية ، وظرفية ، وشرطية . .

ب - وفريقاً أنكر التنسّم على أساس العامل ، وقسم الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية وأصناف أخرى ظهرت في أطوار البحث ، مبتعدين بذلك عن التأويل والتقدير لأجل البحث عن مسند أو مسند إليه .

- أن هناك حاجة إلى مزيد من النظر العلمي الجاد في ميدان الجملة ولاسيما في الجانب العملي .

- أن المصطلحات الخاصة بالجملة التي ابتدعها النحاة العرب المعاصرون لسد النقص الذي استشعروه على هذا الصعيد لا تتواءم كثيراً وطبيعة الجملة العربية ، ولعلها مسميات من لغات أخرى لا تنسجم مع طبيعة اللغة العربية .

- أن النحاة القدامى غلبوا ظاهرة الإعراب المستندة إلى نظرية العامل في تصنيفات الجملة ، وقد احتذى على صنيعهم فريق من المعاصرين مع أن الإعراب قرينة واحدة من قرائن الدلالة على المعنى ليس غير . . ومن الشواهد على هذا التقسيم تصنيف الجمل في ضربين : جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها منه .

- أن جانباً من المعاصرين حاولوا التخلّص من إسهار القديم فصنّفوا الجملة على أساس مبدأ الإسناد ، وهو مبدأ يشوم على مزيد من التعويل على المعنى ، إلا أن هؤلاء ظلّوا مشدودين إلى القديم ، لأن تحليلاتهم جاءت في صورة اجتهادات شخصية وليس على أساس مناهج متكاملة .

أعلام النحاة :

ورأى فريق من الباحثين المحدثين أن ميز أنظار أعلام النحاة وإبراز اتجاهاتهم يحقق جانباً هاماً من جوانب تبسيط النحو وتأصيل الظواهر النحوية .

وبالنظر إلى هذا المعيار العريض صرف كثير من نحاة هذا القرن جانباً من عنايتهم إلى استقصاء تفكير أعلام النحاة العرب ، يحدوهم على ذلك أمورٌ جوهريّة أبرزها :

١ - البحث عن ركائز تعضدُ بعض المنقولات التي تبناها علم اللغة الحديث ، حتى تتلاقح الأصالة والمعاصرة ، فاتكأ بعضهم على مقولة الكسائي : «أي كذا خلقت» ومقولة الفراء : «ما رأيت كاللوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل» لتأكيد الرصنيّة في النحو العربي ، وهي - كما هو متعارف - من ركائز النظرية اللغوية المعاصرة . وكان من أول الأهداف التي تشري وراء دراسة آراء ابن جني ربط الدراسات الصوتية القديمة بالمعاصرة ، وبيان الأصول والأعراف التي تواضع عليها أهل اللغة وامتدت عبر العصور المتعاقبة ثابتة أو متطورة .

وكذلك كان إبرازُ النظم عند ترجمة عبدالقاهر الجرجاني ، وتبيان أثره في تلاحم أجزاء العبارة ، وإبراز المعنى يسير - أحياناً على نفس النهج ؛ فقد درسه بعض المحدثين من النحاة على أنه ضرب من الوظنيّة الرصنيّة (١) .

٢ - ميز أنظار النحاة الأوائل ، وأثرها في تشكيل النظرية النحوية العربية ، فبرز من دراسة هؤلاء الرادة مدى تأثير آراء هؤلاء النحاة في بناء النحو العربي واتجاهاته المميزة التي تبلورت بروحي من تلك الآراء ، فأبرز بعضهم لدى دراسة الأخنس - على سبيل المثال - أثره في نشأة المذهب البغدادي (٢) ، وأظهر من درس يونس مدى تأثير آرائه في الفراء وتقارب الروح المنهجية بين هذين العالمين ، تلك المنهجية التي تتجلى في اعتماد السماع وتمثل الأقيسة المنفردة (٣) .

٣ - تجلية بعض الظواهر النحوية البارزة التي اشتهر بها كل علم من أعلام النحو العربي القدامى ؛ فيونس يتسم بالواقعية اللغوية ، وابن مضاء يقيم آراءه على الظاهر وإنكار العامل ، وعبدالقاهر الجرجاني يطاولُ الجوزاء بنظرية النظم .

(١) الموجز في شرح دلائل الإعجاز : نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث / جعفر دك الباب . - ط ١ . - دمشق : مطبعة الجليل ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / محمود حني . - ط ١ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م - المقدمة (ص ٥) .

(٣) يونس البصري / أحمد مكي الأنصاري . - السودان : مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م -

(١٦٨)

٤ - الكشف عن جوانب من حياة النحويين القدامى التي اكتنفها الغموض قروناً طويلة ، وهو أمر ندب له كثير من النحاة المحدثين أنفسهم سعياً إلى نفخ غبار الزمن عن سير هؤلاء الأعلام الذين كانوا معالم بارزة في مسيرة النحو العربي منذ نشأته ، وأولئك الذين تابعوا مسيرته حتى نضجه واكتماله ، الأمر الذي يكشف عن مزيد من مظاهر تأثير السابقين من النحاة في اللاحقين منهم ، وعن تلك المزايا التي تفرد بها اللاحقون .

تحقيق التراث النحوي :

وقد اتجه المهتمون من النحاة المحدثين إلى إحياء التراث النحوي ونشره ، وتيسير الاطلاع عليه وفيه وتمثله ، وكان أبرز مظاهر هذا التوجه «تحقيق المصادر النحوية القديمة» .
وحرري بالذكر أن هذا الاتجاه تأثر بحركة تحقيق النصوص التي سادت هذا القرن ، وأن العلماء ساروا في هذا المجال في مسارين :
الأول : نظر ، والثاني تطبيق .

ففي مجال النظر قام عدد كبير من الباحثين بتصوير الأصول والقوانين والأعراف التي استصفاها من تراث الأقدمين ومن تجارب المستشرقين الذين قاموا بنشر كثير من الأصول القديمة .
وكان أول من أذاع قوانين تحقيق النصوص في الباحثين العرب المستشرق برجستراسر في كتابه «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» الذي كان عبارة عن مجموعة من المحاضرات التي ألقاها في كلية الآداب بجامعة القاهرة في الفترة ما بين ١٩٣١م و ١٩٣٢م ، وقام أحد طلابه ، الدكتور محمد حمدي البكري على نشره عام ١٩٦٩م .

وكتب كثير من الباحثين العرب في هذا الموضوع رغبة منهم في إشاعة هذا العلم ، وتأهيل المتخصصين لهذا العمل (١) . وأصبح المحققون يسرون على هدى بعد أن كانوا يسلكون طرقاً شتى ،

(١) من هذه الكتب :

- «تحقيق النصوص ونشرها» / عبدالسلام هارون ، ١٩٥٤م .
- «قواعد تحقيق النصوص» / صلاح الدين المنجد ، ١٩٥٥م .
- «قواعد تحقيق النصوص ونشرها» / نوري حمادي النبسي وسامي مكي العاني ، ١٩٧٥م .
- «تحقيق التراث العربي» / عبدالمجيد ذياب ، ١٩٨٣م .
- «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» / عمود الطناحي ، ١٩٨٤م .
- «مناهج تحقيق التراث» / رمضان عبدالنواب ، ١٩٨٦م .
- هذا إلى جانب ما كتب حول الموضوع نفسه من مقالات وأبحاث في المجلات .

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الكتب أصولٌ ثابتة لا ينبغي للمحقق أن يخرج عليها ، وإنما هي معالم في الطريق» (١) .

وإلى جانب تأليف الكتب في مناهج التحقيق اتجه آخرون إلى نميئة المخطوطات العربية للتحقيق بعمل فهارس للمخطوطات ليُسهل بذلك معرفة الطريق إلى مضموناتها ، والرجوع إليها في الوقت المناسب . أما في مجال التطبيق ، فقد شمل التحقيق كتباً كثيرة في موضوعات مختلفة ، وكان النحو من الموضوعات التي لفتت عناية بالغة من المحققين ، لكن التحقيق في مجاله سناير - إلى حد ما - طريقة التحقيق في الكتب التراثية الأخرى ، مع أن الأمر يتطلب شيئاً من التمايز تستلزمه طبيعة النحو . على أن الكتب المحققة في مجال النحو أسدت خدمات جلية للدارسين ، فقد كشفت عن سير المؤلفين وشيوخهم وتلاميذهم ومؤلفاتهم ومناهجهم ، كما أنها وضعت بين أيدي الباحثين مواداً حية لدراسة آراء النحاة بعيداً عن التعميمات التي توردها كتب الطبقات ، وأغنت كثيراً من جوانب المادة النحوية ، وكشفت عن تطور المصطلحات النحوية ، وهي إلى جانب ذلك ساعدت كثيراً في التحقق من نسبة جانب من الآراء النحوية إلى أصحابها والتأكد من صحة تلك الآراء ودقتها ، الأمر الذي أغنى مقومات النظرية النحوية العربية .

لكن الإنصاف يقتضي التنويه إلى أن ما جرى تحقيقه من كتب النحاة قد اعتوره نقائص معينة أذكر منها :

أن جانباً من هذه الكتب افتقر إلى الدقة والضبط ، سواء أكان ذلك على صعيد النص نفسه أم تخريج الشواهد والتعليق عليها .

ومن الأهمية أن أذكر أن تدخّل المحقق بالتعليق والتخريج يجب أن يكون في حدود معتدلة ، فلا يطغى على النص الأصلي ، كما حدث في هوامش شروح الألفية ، وكتاب المقتضب ، وكتاب سيويه ، فقد تداخلت الشروح وتمازجت الآراء حتى أصبح نص التحقيق كتاباً في كتاب ، ويلمح ذلك من حديث المحقق المشهور محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري ، إذ يقول (٢) : «وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الإنفاق عليه ، رغم تهافت كشرتهم على مؤلفاتي ، وليس فيد من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم ، وقُرأؤه في طبقات شروحه القديمة قلة ، لا تسد مهمهم ، ولا تغني عندهم . . . ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب ،

(١) نظرة في تحقيق الكتب / أحمد مطلوب ، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الأول ، الجزء الأول (ص ٩ - ٤٥) .

(٢) مقدمة كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٣ - ٤ .

فأظهرَ كتابَ مغني اللبيب - أول الأمر - مُجَرِّداً عن شرحي عليه . . . حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه، وتَطَلَّبَه من ليست له به سابقة ، استطعت أن أخرجَه مرةً أخرى مع الشرح» .
ومن الحسنات في تحقيق كتب النحو نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه ، وتعارض آراء المحققين عند تحقيق الكتاب غير مرة .

ولا بأس في ختام هذه العجالة عن تحقيق كتب التراث النحوي أن أعرض لبعض تصوراتي حول الموضوع موجزاً إياها فيما يلي :

- أن يصبح تحقيق التراث تحت إشراف مؤسسات علمية متخصصة يستطيع سَدَنُها إدارة شؤونها بكفاية واقتدار يجعل الالتزام بمعايير التحقيق الحديثة أمراً لازماً مُلَازماً .
- ألا يُقَدِّمَ على التحقيق إلا باحثون مشهود لهم بالكفاية والقدرة مما يساعد على تفادي أخطاء قد يصعب تداركها بعد طباعة الكتاب وتوزيعه .
- أن يجري التحقيق بعيداً عن معايير الربح والخسارة ، وهذه السبيل تؤدي إلى تحقيق إتقاني لا تجاري .



الفصل الثالث

المنهج التاريخي المقارن

المنهج التاريخي المقارن

تمهيد :

سادت أوروبا منذ أقدم الأزمنة القواعد التقليدية التي تشكلت من خليط من الآراء والنظريات التي شاعت فيها عبر القرون ، وهي قواعد تمثل لغة غير مستخدمة بالفعل ، وكان لها معايير صارمة مثالها النصوص الأدبية المكتوبة التي توارثها الناس من جيل إلى جيل (١) .

وما إن جاء عصر النهضة حتى فجأ (دانتى) الأوروبيين بأول محاولة لوصف اللغة الإيطالية بعيداً عن التيارات الفلسفية التي طبعت الدراسات النحوية الأولى بطابعها (٢) .

وقد أسهمت الاكتشافات الجغرافية في ازدهار دراسات مماثلة لدراسة دانتى ، حتى اكتشف (وليام جونز) اللغة السنسكريتية الهندية عام ١٧٨٦م ، ذلك الاكتشاف الذي فتح الباب واسعاً لدرس العلاقات بين هذه اللغة واللغات الأخرى ، وعُدَّت مثل هذه الدراسات أساساً لظهور مناهج البحث اللغوي فيما بعد ، وكان من أبرزها المنهج التاريخي ، والمنهج المقارن ، والمنهج الوصفي (٣) ، هذه المناهج التي سيتم التعريف بها في مواقعها المحددة لها من هذا البحث .

على أن الموقف يستلزم التنويه إلى أن الذين ابتدعوا تلك المناهج ووجهوا الدراسات اللغوية في أوروبا وأمريكا توجيهاً جديداً مثل دي سوسير وهاريس وفيرث وتشومسكي وسيمون ديك ، وأن هؤلاء الأعلام اصطنعوا مدارس ومناهج لغوية كان لها أثر كبير في الدراسات اللغوية الحديثة بعامة ، وفي مناهج الدراسات اللغوية العربية بخاصة ، ومن أبرزها مدرسة التحليل الشكلي (School of Formal Analysis) ونظرية السياق (Context of Situation Theory) . ومنهج التحليل إلى المكونات المباشرة (Immediate Constituent Analysis) ، ومنهج التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) ، والنحو التحويلي التوليدي (Transformational & Generative Grammar) ، والنحو الوظيفي (Functional Grammar) . وحرري

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن / صلاح الدين حسنين ، . - ط ١ . - الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ٥٨ .

(٣) دراسات في علم اللغة / صلاح الدين حسنين - ٥٩ ، ٦٠ . وانظر في هذا :

فقه اللغة في الكتب العربية / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م ، (١٣ - ١٦) .

بالذكر أن هذه الاتجاهات قد عرفت طريقها إلى مناهج الدرس اللغوي العربية ، عبر قنوات التأثر والتأثير التي كان من بواكيرها قدومُ المستشرقين إلى الجامعات المصرية في أوائل هذا القرن ، وما اكتسبه المعززون إلى الجامعات الغربية في الأربعينيات والخمسينيات ، وفي حقب لاحقة ، إلى جانب وسائل الاتصال الثقافية الأخرى .

ولقد كان لرسوخ الأعراف اللغوية عند العرب على مر العصور ، وصدور معطياتها عن ثوابت قوية ، قام على بلورتها وتدعيمها دراسات متصلة ذات صلة وثيقة بطريقة التفكير ومناهج البحث - أثرٌ كبير في انبعاث الثقة في نفوس اللغويين والنحاة المحدثين ، مما جعل لهؤلاء مواقفَ متفاوتة في الأخذ بمناهج الحدائث ، مواقفَ مطبوعة بالحذر والتشبيب طوراً ، وبالتخير والانتقاء من هذه المناهج اللسانية تارة أخرى .

وتَبَسَّى الباحثون العرب ، ممن توافر لديهم الحافز إلى اصطناع هذه الدراسات الحديثة ، بعضَ مناهجها فرصوها ووظفوها في درس النحر العربي بمقاديرَ متفاوتة ، فانتقل الدرس النحوي نُقْلَةً جديدة في إطار اللسانيات الحديثة .

فمن النحاة العرب المحدثين من قصد إلى التعريف بهذه المناهج ووصفها وبيان مزاياها ومثالبها ، ومنهم من حاول استخدام بعض أنظاريها في إعادة قراءة التراث النحوي جزئياً أو كلياً ، لإدراك أسرارها وتقرير القديم بمنظاريها (١) ، ومنهم من اتجه اتجاهاً مغايراً فشاكل بين القديم العربي والحديث الغربي ، لأن هذا النمط من البحث يسعف في تجديد الإحساس بالنحر العربي في معطياته ومقوماته إحساساً يعين على تجديد تصوره وتبين ملامحه (٢) على هدي من الأضواء الساطعة التي اخترقت أشعتها، عفواً أو قسراً، وطنناً العربي هذه الأيام .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان لعلم اللغة الحديث فضلٌ لا يمكن تجاهله في درس القديم وتفسير اتجاهاته وظواهره ، في إطار السعي الحثيث إلى تطوير الدرس النحوي العربي في هذا القرن . وكان من أبرز المناهج التي استخدمت في نطاق هذا التوجه « المنهج التاريخي المقارن » ، هذا المنهج الذي سيكون موضع عرض وبحث وتقرير في الجزء التالي من هذا البحث .

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية / عبدالسلام المسدي ، ٦ - ٧ .

(٢) نظرية النحر العربي / نهاد الموسى ، ٢١ .

المنهج التاريخي المقارن :

يضيف الحديث عن المنهج التاريخي المقارن (١) في الدراسات النحوية العربية في هذا القرن بعداً جديداً إلى صورة هذه الدراسات ، وقد جاءت بدايات تطبيق هذا المنهج متأخرة عن أوليات الدراسات التقليدية . ولعل رادة هذا المنهج استشعروا - كما الباحثين في النظرية النحوية الخالصة - فراغاً نظرياً فيما يُقدّم من أبحاث نحوية جعلهم يلتمسون مناهج جديدة تعين على استجلاء صورة النحو العربي .

وليس مستبعداً ، أن تكون الرغبة في استخدام منهج آخر سبباً من أسباب هذا التوجه الجديد .

ومن المقرر أن الظروف العلمية التي سادت في أوائل هذا القرن قد أسهمت إلى حد بعيد في إرساء قواعده وتهيئة المناخ الملائم لتطبيقه .

فمنذ أن أقيمت الجامعة الأهلية بمصر عام ١٩٠٨ م ، تولى زمام تدريس تاريخ اللغات السامية فيها عدد من المستشرقين المتخصصين في هذا اللون من الدراسات ، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر برجستراسر صاحب كتاب « التطور النحوي للغة العربية » وهو في الأصل محاضرات ألقاها هذا المستشرق في الجامعة ثم طبعت في كتاب سنة ١٩٣٠ م (٢) .

ويقرر الباحثون أن مما أسهم في استخدام هذا المنهج في الدرس النحوي عودة الدارسين من جامعات الغرب ، ولاسيما جامعات ألمانيا الغربية ، تلك الجامعات التي تخرّج فيها جانب ليس باليسير من الباحثين العرب الذين درسوا جوانب من النحو العربي على وفق المنهج التاريخي المقارن ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: مراد كامل ، وفؤاد حسنين ، وخليل نامي ، ومحمود فيمي حجازي (٣) ، ورمضان عبدالنواب ، وإسماعيل العميرة .

(١) وهو منهج الدراسات اللغوية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، وكان يهدف - في أصل القصد منه - إلى المقارنة بين اللغات الهندية الأوروبية ، والتشبيد بين اللغات والكائنات الحية ، والتبع التاريخي الدقيق لقوانين التطور اللغوي وتعليله .
مدخل إلى علم اللسان الحديث / عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثاني ، جامعة الجزائر ، سنة ١٩٧٢ م - ١٢ ، ١٣ .

ويذكر على هذا الصعيد أن البحث التاريخي المقارن استوى بينا على يد فرانتز بوب (١٧٩١ - ١٨٦٧) ، ثم اكتمل عنده في صورة شبه نهائية على يد ثلاثير (١٨٢١ - ١٨٦٧) . اللسانيات وأسسها المغربية / عبدالسلام المسدي . - تونس : المطبعة العربية ، ١١٤ .

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي / رمضان عبدالنواب . - ط ١ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ودار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ١٥٨ .

(٣) اتجاهات الدراسة اللغوية في مصر المعاصرة / محمود فيمي حجازي ، اللسانيات واللغة العربية ، ع ٤ . - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٧٨ - ٣٦ .

(١٧٥)

وكان لذلك كبير أثر في نشر الدراسات النحوية العربية وفقاً للمنهج التاريخي ، ففي الأربعينيات والخمسينيات لمعت أسماء كتب أصيلة في مجال الدراسات اللغوية كان من أبرزها كتابا علي عبدالواحد وافي « فقه اللغة » و « علم اللغة » (١) .

وقد كان لهذين الكتابين مساهمات أولية في تحديث النحر العربي على أساس الألفية التاريخية ، ذلك أن (علي عبدالواحد) وافي لم يقصد بعلم اللغة سوى الألفية التاريخية ، وبدل على ذلك أنه لم يُشر في كتابه (علم اللغة) إلى (دي سوسير) و (أنطوان ميهيه) إلا مرة واحدة ، ومع ذلك فقد صنّفهم على أنهم من أصحاب علم الاجتماع اللغوي ، وفيما عدا ذلك كان معظم الذين أشار إليهم من أصحاب الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة (٢) ، مما يستدل منه على أن التبايز بين فروع علم اللغة لم يكن قد تبلور في أذهان اللغويين العرب حتى هذا الوقت .

وكان من أوائل الكتب التي تناولت النحر العربي من منظور الدراسات التاريخية المقارنة كتاب عبدالمجيد عابدين «المدخل إلى دراسة النحر العربي» ، ويثّر صلاح الدين الشريف أن عابدين قصد - بتأليفه هذا الكتاب - أن يسهم في إرساء قواعد مدرسة سهاها المدرسة التطورية الثقافية ، وأن يتخطى بذلك مدى التجديد الذي حققه صاحب إحياء النحر (٣) .

ومن الأفكار المهمة التي عرضها في كتابه أنّ ما اعتور البحث النحوي القديم من حسنات مرده إلى أن النحاة القدماء لم يكونوا يعرفون اللغات السامية (٤) .

وكان من البحوث المتقدمة في هذا الميدان التي كان لها أثر في ديمومة البحث على أساس المنهج التاريخي المقارن ما وضعه (خليل نامي) في نهاية الخمسينيات وما بعدها من أبحاث تناولت - في جوانب منها - بعض الظواهر النحوية ، وقد تم إصدار هذه البحوث في كتاب عنوانه (دراسات في اللغة العربية) سنة ١٩٧٤ م .

ومنذ بدايات الستينيات قدّم رمضان عبدالنّوّاب إسهامات موصولة في هذا المجال سواء ما كان من ذلك في بحوث تم نشرها في مجلات أو ما وضعه أو ترجمه من مؤلفات كثيرة في المجال نفسه . ومن أقدم ما أسهم به في هذا المضمار ترجمته كتاب (اللغات السامية) لتيودور نولدكة عام ١٩٦٣ ، ووضع كتاب

(١) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، ع ٤ . - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٧٨ - ٥٢ .

(٢) العربية وعلم اللغة البيري / حلمي خليل - ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، ع ٤ . - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٧٨ م - ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) المدخل إلى دراسة النحر العربي في ضوء اللغات السامية / عبدالمجيد عابدين ، ٩٣ .

(التذكير والتأنيث في اللغة) عام ١٩٦٧ .

ثم يضع يعقوب بكر كتابه (دراسات في فقه اللغة المقارن) عام ١٩٦٩ ، وقد اشتمل الكتاب ، في جانب منه ، على دراسات مقارنة في النحو العربي أسهمت في الكشف عن أصول بعض التراكيب النحوية ، وحل بعض القضايا الخلافية النحوية .

ويسهم إبراهيم السامرائي بكثير من البحوث في نطاق هذا المنهج ، ومن أشهر كتبه (فقه اللغة المقارن) الذي أصدره عام ١٩٦٨ م (١) .

على أن ما يجب ذكره هنا أن هذه الجهود في ميدان المنهج التاريخي المقارن قد أسهمت إلى حد كبير في دفع عجلة الدرس النحوي على هذا الصعيد ، فنجم ، في العقدين السابع والثامن من هذا القرن ، باحثون آخرون في هذا المجال ، وكان منهم محمود فيمي حجازي وصبحي الصالح ومحمد الأنطاكي (٢) وإسماعيل العميرة .

وقبل أن أعرض للجوانب التي تناولها الباحثون في هذا القرن من هذا المنظور ، ينبغي أن أشير ، وفقاً لما تقتضيه منهجية البحث إلى أمورٍ غايةٍ في الأهمية :

أولها : أن الدراسات التاريخية المقارنة أقرب إلى علم اللغة منها إلى علم النحو (٣) ، وعليه فإن هذه الدراسة ستتناول الموضوعات النحوية الخالصة أو تلك التي تشدها إلى علم النحو عرى وثيقة ، بالاستناد إلى مفهوم النحو كما يفهمه جمهور الباحثين العرب ، أي ما يتعلق بالقضايا الإعرابية وأجزاء الجملة ووظائف الكلمة داخلها (٤) .

وثانيها : أن المنهج المقارن امتداداً للمنهج التاريخي (٥) ، لكن ثمة فرقا واضحاً بينهما ، فعلى حين يتصدى المنهج التاريخي لاستنطاق الظاهرة اللغوية عبر عصور مختلفة وأماكن متعددة ، ووصف ما اعتراها من تطور ، فإن المنهج المقارن يتوجه إلى المقارنة بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة ، مهيئاً

(١) ومن كتبه المهمة في هذا النطاق : مباحث لغوية (١٩٧١م) ، والتطور اللغوي التاريخي (١٩٨١م) .

(٢) مفهوم اللغة في البحث اللساني المعاصر / الأخضر بر جمعة ، البحث اللساني والسيماي ، . - الرباط : جامعة محمد الخامس ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م - ع ٦ ، ٢١٩ .

(٣) دراسات في علم اللغة المقارن / محمد عبدالصمد زعيمة . - القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨١م - ١١٣ .

(٤) دراسات في علم اللغة المقارن / محمد عبدالصمد زعيمة - ٩٥ . ومرد هذا التوجه هو أن كلا المنهجين : التاريخي أو المقارن يصف أسراً كثيرة : صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ودلالية ، وهي مسائل ذات تشعب عريض ، لا تنوعها الأبعاد المقررة لهذا البحث .

(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي / رمضان عبدالنواب - ١٩٨ .

السيبل أمام تصنيف اللغات في أسر تبعاً لخصائصها ، كاشفاً القناع عن أقرب تلك اللغات إلى اللغة الأم (٦) .

وعليه فإنني سأتناول دراسات النحاة المعاصرين التي جرت على وفق المنهج التاريخي - مستعيناً كلياً اقتضت الضرورة - بما قدموه من دراسات مقارنة من شأنها أن تثبت أو تنفي ما تمّ عرضه في الإطار التاريخي .

وثالثها : أن هذا المنهج يظل لدى بعض الباحثين الذين استخدموه جزئياً الجدوى ، مستأنساً في الاستدلال على صحة بعض التوجهات النحوية ، مما يستلزم ، بداهةً ، أن هؤلاء قد وظّفوه ، في الدراسات النحوية ، إلى جانب مناهج أخرى سائدة . وفيما يلي عرض لظواهر نحوية تم تناولها على أساس هذا المنهج .

كان من بين الموضوعات التي تناولها النحاة المعاصرون في ضوء هذا المنهج موضوع الإعراب ، وهو من صفات العربية المرغلة في القدم ، وظاهرة برزت في اللغات السامية ، ولم تحتفظ بها إلا لغات محدودة من بينها العربية . وتدل الوثائق المكتوبة بالخط المساهري الأوغاريتي التي اكتشفت عام ١٩٤٩ م ، على أن الإعراب بالحروف كان أبرزَ ظواهر اللغة الأوغاريتية في المرحلتين الأولى والثانية ، أي قبل إضافة الحركات إلى الأبجدية ، كما أنه كانَ ظاهراً في لغات المرحلة الثانية ، ومنها العبرية والآرامية ، وفي ذلك دليل ساطع على أصالة الإعراب في هذه اللغات ولا سيما الأوغاريتية التي ثبت أنها أقدم تاريخياً وأقوى صلة بالعربية (٢) .

ويتناول رمضان عبدالتواب مسألة (الإعراب في اللغات السامية) على نحو مُنصّل ، ويذكر كثيراً من النصوص السامية التي برز فيها الإعراب ، ولا سيما قانون حورابي ، ومنه على سبيل المثال لا الحصر :

šumma awēlum awēlam ubbirma بمعنى : «إذا اتهم إنسانٌ إنساناً . وهو ينوه إلى أن الإعراب ظنير

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي / رمضان عبدالتواب - ١٩٩ .

وانظر في هذا : دراسات في علم اللغة المقارن / ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

ويذهب عبدالسلام المسدي إلى أن النحو المقارن صورة من جدلية هيجل التاريخية القائمة على حيز الإنسان إلى استكناه ظواهر الوجود ومن بينها الظاهرة اللغوية ، وأن هذه الصورة ملمح من صورة كبرى ، تشكل تطويرية داروين ملمحاً آخر منها ، هذا الملمح الذي يتمثل في توالي اللغات عبر التاريخ بالانسلاخ والتحول ، وبناء الأصلح بفعل مبدأ الاستصفاة الطبيعي ، وهذا يعني تولد المنهج المقارن من المنهج التاريخي مع بقائهما مترافقين . (اللغات وأسبب المعرفة / ١١٦ ، ١١٧) .

(٢) العربية أم اللغات السامية / باكرة رفیق حلمي / مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع والعشرون ، ١٣٩٤هـ /

١٩٧٤م - ١٨٤ .

بجلاء في اللغة الأوغاريتية ، وأن النقوش الخاصة بها اكتشفت في « رأس شمرا » على الساحل الشمالي لسورية (١) .

وتحتفظ الحبشية ببقايا من الإعراب ، أما الأكديّة فقد تطور الإعراب فيها من ثلاث حركات إلى حركتين وإلى الكسرة الممالّة ، وربما تكون النبطية قد استمدت هذه الخاصية من العربية (٢) .

ويذهب عبدالمجيد عابدين إلى أن الإعراب نشأ في العربية من إلحاق لواصق كانت مستقلة التكوين تحوم حول الكلمات ، ثم التحمت بها على مرور الزمن ، وهو لا يجد نقطة البدء لهذا الالتحام ، ويقرر أن الإعراب سمة سامية ، وأن العربية تنماز من أخواتها الساميات في تعميم هذه الظاهرة (٣) .

وهذه النظرية في الإعراب مُجرّد افتراض لا يؤازره سند علمي ، كما أنه أقرب إلى الخيال منه إلى العِلْمِيَّة والموضوعية . وقد نسج فيه عابدين على منوال فندريس (٤) دون أن يقلب الرأي على وجوهه قبل أن يتبناه ، ولعل هذا الرأي مظهر من مظاهر التقليد التي يرفضها منطق العلم الحديث .

ويذكر السامرائي أن بعض النحاة المحدثين يعزو سبب وجود الإعراب في اللغات السامية ، ومنها العربية ، إلى عدم وجود أثر لإدغام كلمة في أخرى فيها ، مما يتيح الفرصة - مع بقاء الكلمات مستقلة - لظهور الإعراب على أواخرها (٥) .

ويبدو أن هذا التوجه قد انسرب إلى هؤلاء النحاة المحدثين من أنظار المستشرقين ، فقد أخذ بهذه المقولة ولفنستون خلال حديثه عن نظريته في العقلية الفعلية السامية (٦) .

وتبدو هذه الحجة داحضة ، لأن العربية - على الأقل - تملك مثل هذه الكلمات القابلة للإدغام بما لا يمكن حصره .

ويمكن للمرء أن يستتج أن المستشرقين يبنون أنظارهم أحياناً على مثولات افتراضية تتناقض وواقع اللغات .

أما خليل نامي فقد ألمح إلى أن الجماعات السامية القديمة استخدمت الواو أو الضمة للأسماء المرفوعة، والألف أو الفتحة للأسماء المنصوبة ، والياء أو الكسرة للأسماء المجرورة (٧) .

(١) فصول في فقه العربية / رمضان عبدالنواب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠ - ٣٨٣ / ٣٨٤ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : دار الأندلس ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٥٢ . وانظر : دراسات في علم اللغة المقارن / محمد زعيمة - ١٩٨ .

(٣) المدخل إلى دراسة النحر العربي / عبدالمجيد عابدين - ٥٧ .

(٤) اللغة / فندريس - ترجمة الدواخلي والقصاص . - القاهرة : ٢٢٤ .

(٥) فقه اللغة المقارن / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨م - ١٦ .

(٦) تاريخ اللغات السامية / أ . ولفنستون . - ط ١ . - بيروت : دار القلم ، ١٩٨٠م - ١٥ .

(٧) دراسات في اللغة العربية / خليل نامي . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤م - ٢٤ .

وهذا الرأي يبدو ذا وجاهة ، إذ إن من المعقول أن تتطور الواو إلى ضمة والألف إلى فتحة والياء إلى كسرة ، وسأعرض - عند الحديث عن دلالة الحركات على معان في اللغات السامية - كيف آلت الواو إلى الضمة ، والألف إلى الفتحة ، والياء إلى الكسرة ، جرياً على ما يذهب إليه الباحثون في مجال النحر التاريخي المقارن .

ويجيد النحاة المعاصرون في أن يرسموا مسار التطور للحركات الإعرابية عبر الحقب المتتامة ، وكان من بينهم مَنْ هجس بأنها بدأت وعلى أواخرها حركات بناء أو سكون ثم تطورت إلى الإعراب . ومن هذا النفر من المعاصرين عبدالمجيد عابدين ، إذ يقول (١) : «فالطبيعي أن الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل ودرجات ، ولا بد أنه بدأ بسيطاً ، كما هي الحال عند أخواتها (يقصد بذلك اللغات السامية الأخرى) . ولعل كثيراً من الألفاظ التي تُعربُها الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون» .

ولا يستطيع المرء أن يُسلم بما ذهب إليه عابدين ، فقد لاحظ بعض المهتمين بالدراسات التاريخية المقارنة أن الأعلام والأسماء الممنوعة من الصرف في النحوش العربية الجنوبية القديمة قريبة الشبه من الأعلام والأسماء الممنوعة من الصرف في العربية الفصحى ، لكنهم لاحظوا - إلى جانب ذلك - بعض الاضطراب في صرفها أو منعه (٢) ، واستخلصوا أن المنع في تلك اللغات كان مستحدثاً (٣) .

وهو أمر يدل على توجه مسار الحركات في هذه الظاهرة من ثلاث حركات إلى حركتين . ويرى عبدالرحمن أيوب أن القول في تطور الحركات يجب أن ينبع من دراسة أوضاع الحركات في اللغات السامية القديمة واللغة السامية الأم ، ثم يستخلص بعد دراسة موجزة لأوضاع هذه الحركات أن مسارها اتجه من الحركة الواحدة إلى الحركات الثلاث (٤) .

ويلاحظ أن النحاة المعاصرين فريقان على صعيد تطور الحركات الإعرابية ، فريق يرى أنها سارت من الإعراب إلى البناء ، ومن ثلاث حركات إلى حركتين أو حركة واحدة ، وفريق افترض أنها سارت بالعكس ، فبدأت بالبناء أو السكون ثم اتجهت نحو الإعراب .

والذي أراه في هذه القضية أنه يصعب إعطاء حكم حاسم فيها ، فمن الشواهد ما يدل على أن

(١) المدخل إلى دراسة النحر العربي في ضوء اللغات السامية / عبدالمجيد عابدين - ٣٤ .

(٢) وجد هؤلاء أنها كانت في بعض الكتابات اليمنية القديمة منسرفة ، وأنها كانت غير منسرفة في كتابات أخرى . انظر : دراسات في اللغة العربية / خليل نامي - ٢٦ .

(٣) المرجع السابق - ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ .

(٤) تاريخ اللغة العربية لنهاد الموسى / مناقشة عبدالرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨١م - ١م ، ١ع ، ١٨٠ ، ١٨٢ .

ظاهرة معينة اتجهت من الإعراب إلى البناء أو من استخدام ثلاث حركات إلى حركتين كالممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم (١) ، كما أن من الأدلة على هذا الاتجاه في الأسماء الممنوعة من الصرف أن كل الأسماء غير المنصرفه ، كما ينوه إلى ذلك خليل نامي ، يمكن صرفها في الشعر ، والشعر كثيراً ما يحافظ على القديم ، وذلك يشير بجلاء إلى أن ظاهرة المنع من الصرف مستحدثة (٢) .

ويمكن للمرء في الوقت نفسه أن يجد كثيراً من الشواهد التي تدل على أن ظواهر أخرى كانت تسير - في تصرفها الإعرابي - من البناء إلى الإعراب أو من اختزال الحركات إلى التكثر فيها .

ومن الأدلة على ذلك أن اللغات السامية لا تعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا في حالة النصب) ، وهذا يدل ببساطة على أن إعراب هذه الأنماط ظاهرة مستحدثة ظهرت في طور متأخر من تاريخ العربية (٣) .

وعليه فإن بإمكان المرء أن يستتج أن بعض الظواهر كانت تسير من الإعراب إلى البناء أو من التكثر في حركات الإعراب إلى اختزالها ، وأنه في الوقت نفسه كانت هناك ظواهر أخرى تتطور من البناء إلى الإعراب أو من التخفف من حركات الإعراب إلى التكثر في استخدامها .

وما احتفل به النحاة المعاصرون على صعيد الإعراب دلالة حركاته على معان ، فقد أنكر فريق منهم يترأسه إبراهيم أنيس أن تكون هذه الحركات قد وجدت في اللغة للدلالة على معان معينة ، وذهبوا إلى أن الحكمة من وجودها في اللغة هو وصل الكلمات بعضها ببعض .

وحرري بالذكر أن إبراهيم أنيس لم ينكر وجود الحركات الإعرابية ، ولكنه أنكر دلالتها على معان ،

فهل استطاع أصحاب المنهج التاريخي الرد على هذا التوجه من منظور تاريخي مقارن ؟

ويحاول علي عبدالواحد وافي دفع هذا التوجه بقوله (٤) : « وإن في رسم المصحف العثماني نفسه ، مع تجرده من الإعجام والشكل ، لدليلاً على فساد هذا المذهب ، وذلك أن المصحف العثماني ، يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون ، المؤمنات . . .) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً ،

(١) في تاريخ العربية / نهاد الموسى - ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٤٨ .

(٢) دراسات في اللغة العربية / ٢٩ .

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية / عبدالمجيد عابدين - ٣٦ .

ومن الشواهد على ذلك قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحب

إنما من الله ولا وأغل

فالنظام النحوي يقتضي أن يكون الفعل (أشرب) هنا مرفوعاً ، ولكنه ورد مجزوماً (أو منياً على السكون) مما يدل على أنه في مرحلة سابقة كان منياً .

للاطلاع على مزيد من الشواهد ، انظر ، المرجع السابق - ٣٥ ، ٣٦ .

(٤) فقه اللغة / علي عبدالواحد وافي - ٢٠٩ .

شهاداً ، بصيراً . . .) وهلم جرأ « . وهو يقصد أن التحول من الواو إلى الياء دليل قاطع على أن التغيير الإعرابي كان يجري في حدي المعنى ، لأن الواو والياء - وهما في هذا المقام علامتان إعرابيتان - لا تصلحان لوصل الكلام ، وهو ما يؤدي إلى استخلاص أن التحول من حركة إلى أخرى كان يجري بفعل السبب نفسه . أما عبدالمجيد عابدين (١) وإبراهيم السامرائي (٢) وغيرهما من أصحاب هذا المنهج (٣) فيقولون على ما تمت الإشارة إليه من أن الإعراب ظاهرة سامية الأصل موغلة القدم في العربية ، كما أنهم يرون أن ما تقوم به هذه الحركات أحياناً ، على صعيد وصل الكلام ، لا يمنع مطلقاً من أنها تدل على معان معينة .

ومما تجب ملاحظته أن الباحثين في إطار المنهج التاريخي المقارن لم يقتصرُوا في الاستدلال على أصالة الظاهرة الإعرابية في العربية على أن الإعراب ظاهرة سامية الأصل وحسب (٤) ، بل إنهم عولوا - إلى جانب ذلك - على سياق الكلام في دعم هذا التوجه .

ويذكر محمود حجازي - في هذا الصدد - أن الإعراب كان انعكاساً للواقع اللغوي الحَي ، ولعله قصد بذلك أن الإعراب كان يستخدم على نطاق واسع ، وأنه كان امتداداً لحقبة سابقة (٥) .

ولكن الأمر الذي كان بمقدورهم أن يَسْتَوْهُوا إليه بجلاء ليعزِّز موقفهم هذا ، هو أن النظر الدقيق في الأصول التي ترتد إليها هذه الحركات يكشف عن أنها تدل بالضرورة على معان ، فالضمة أصلها وإر الضمير (هو) ، فإذا قلنا : (جاء رجل) فإنها تعني (جاء رجل هو) ، حذفت الهاء لكثرة الاستعمال وبتيت الواو التي خففت بدورها إلى الضمة ، وهذا يعني أن أصل الضمة ضمير يدل على من قام بالفعل أو الحدث (٦) .

ويذهب المهتمون بالدراسات التاريخية المقارنة إلى أن أصل ألف النصب التي تطورت عنها الفتحة (ها) الإشارية ، وهو مقطع وضع في اللغات السامية للدلالة على الإشارة أو على التنبيه أو على الاتجاه ناحية شخص أو حَدَث أو إلى مكان وقوع الحدث أو الفعل فيه . فإذا قلنا : ضربت الرجل ، وأصلها - بالطبع - (ضربت الرجل) ، فإن ذلك يعني أن الضرب واقع على الرجل ، وهو ما يدل على أن وضع (ها)

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي - ٣٨ .

(٢) نغم اللغة المقارن / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨م - ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) فصول في فقه العربية / رمضان عبدالنواب / ٣٨٢ - ٣٨٥ .

(٤) دراسات في اللغة العربية / خليل نامي ، ٢٤ ، وانظر في هذا :

- أسس علم اللغة العربية / محمود فبسي حجازي ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٥) أسس علم اللغة العربية / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٦) دراسات في اللغة العربية / خليل نامي - ٢٤ .

الإشارية المتطورة إلى فتحة قصد به ، أصلاً ، الدلالة على معنى (١) .

ويتوقع أتباع المنهج التاريخي المقارن أن أصل الكسرة هو ياء النسبة أو أنها قريبة الشبه منها ، ويعلمون ذلك بأن الاسم المجرور ينسب إليه الجار الذي جرّه ، فالمركب : بيت الرجل يعنى أن البيت منسوب إلى الرجل (٢) ، وفي هذا دليل على أن أصل القصد من وضع الكسرة هو الدلالة على معنى . وهكذا يتضح ، بالاستناد إلى النظرة التاريخية المقارنة ، أن الأصل في وضع الحركات في اللغات السامية كان للدلالة على معان معينة .

لكن هذا لا يعني ، بحال ، أن هؤلاء المقارنين ينكرون أن الحركات استخدمت - في مواقع معينة من العبارات - لوصل الكلام بعضه ببعض .

ويضرب عابدين على ذلك مثلاً بنتجة الفعل الماضي ، فهو يرى أن الأصل فيها أن تنتهي بالسكون ، وأن الفتحة استخدمت هنا لمواصلة الكلام ، ويستطرد إلى القول بأن الفتحة كانت وسيلة من وسائل الوصل في الحبشية (٣) .

ومن الباحث التي تشدها إلى الإعراب وشائج قوية مبحث الجملة ، وقد كانت هذه المسألة موضع احتفاء النحاة المعاصرين ممن كان لهم تطلُّع من الدراسات التاريخية المقارنة .

وفي هذا المجال يقرر محمد زعيمة أن الجملة العربية بدأت بسيطة ، وأن مرد ذلك هو أن الجملة السامية تتسم - على العموم - ببساطة التركيب (٤) .

ويتجه محمود حجازي إلى القول بأن بدايات الجملة السامية تمثلت في وحدات صغيرة يتألف كل منها من مسند ومسند إليه للتعبير عن فكرة بسيطة ، وأن الواو العاطفة كانت تقوم بمهمة الجمع بين هذه الوحدات (٥) .

ولعل محمد زعيمة استند إلى هذه المقولة حين رجَّح أن نظام الجملة البسيطة في القرآن الكريم أدل على نظام الجملة البسيطة في السامية الأم (٦) . وقد استخلص هذه النتيجة بعد أن عرض لمظاهر من

(١) المرجع السابق - ٢٥ .

(٢) دراسات في اللغة العربية / ٢٥ .

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي / ٣٧ .

(٤) دراسات في علم اللغة المقارن - ٢٠١ .

وانظر في هذا :

- دراسات في فقه اللغة العربية / يعقوب بكر . - ط ١ . - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٦٩م - ١٤ .

- وأسس علم اللغة العربية / محمود فهمي حجازي . - القاهرة : دار الثقافة / ١٩٧٨م - ١٤٩ .

(٥) أسس علم اللغة العربية / محمود فهمي حجازي - ١٤٩ .

(٦) دراسات في علم اللغة المقارن - ٢٠٣ .

الاضطراب الذي ساد بعض أنظمة الجمل البسيطة في اللغات السامية كالعبرية والأكدية والأوغاريتية (١) .
ويميز نظام التركيب في اللغات السامية بين ما يسمى بالجمل الفعلية والجمل الاسمية ، فتي الجملة
الفعلية يوضع الفعل في الصدر ويتبعه الفاعل ، أما في الجمل الاسمية فيوضع المسند إليه في الصدر يليه
المسند (٢) .

ولقد جرت العريية على هذا السّنن ، وهو ما حدا النحاة القدامى على تقسيم الجملة إلى فعلية
واسمية .

ويرى عبدالمجيد عابدين أن هذا التقسيم ينطبق على التراكيب المنطقية التي تتألف من اسمين أو من
اسم وفعل ، ولكنه أنحى باللائمة على النحاة لأنهم - بهذا التقسيم - أغفلوا أنماطاً كثيرة من الجمل التي
تعبر عن انفعالات معينة مثل جملة : يا محمد ، وجملة لولا محمد لثمت ، أو إياك (٣) .
ويدرك من مبدق النظر في هذه التركيبات أنها لا تفيد معنى تاماً ، ولذلك يقترح عابدين أن يطلق
عليها اسم «أشباه الجمل» (٤) .

ومن أهم القضايا التي ترتبط بسبب وثيق بالجملة مسألة المطابقة بين المسند والمسند إليه ، وقد
صرف النحاة المعاصرون جانباً من عنايتهم إلى هذه المسألة .
ويكاد يكون مقررراً أن العربية الفصحى لا تلتزم المطابقة في الجملة الفعلية في الأفراد والثنية والجمع ،
فتقول : جاء الولد ، وجاء الولدان ، وجاء الأولاد ، وعليه فإن الفعل في الجملة الفعلية المبدوءة بفعل
يكون مفرداً ، ولو كان الفاعل مثنى أو جمعاً (٥) .

(١) دراسات في علم اللغة المقارن - ٢٠٢ .

(٢) دراسات في فقه اللغة العربية / يعقوب بكر ١٣ .

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي / ٦١ - ٦٢ .

(٤) المرجع السابق - ٦٢ .

ولعل عبدالمجيد عابدين - حين اقترح إطلاق اسم أشباه الجمل على التركيبات النحوية الانفعالية - كان ينظر إلى ما ذهب
إليه برجشتراسر الذي حدّ شبه الجملة بأنها ما أفاد معنى ولم يكن جملة كاملة مثل قولنا : لولا دعاؤكم .
وانظر في هذا :

- دراسات في علم اللغة المقارن / محمد زعيمة ، ٢٠٤ .

ويخيل إلي أن عابدين ومن ترسم خطاه في مفهوم شبه الجملة قد حدّوا آراءهم على ما ذهب إليه برجشتراسر في النظر إلى
السّداء مثل (يا حسن) ، وتركيب لولا نحر (لولا دعاؤكم) وأسما الأفعال نحر (دونك أخاك) والأساليب نحر «إياك
والأسد» على أنها أشباه جمل . (النظور النحوي للغة العربية / برجشتراسر ، تعليق رمضان عبدالنواب . - القاهرة :
مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، (١٢٧ - ١٣١) .

(٥) أسس علم اللغة العربية / محمود فهد حجازي ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

- دراسات في علم اللغة المقارن / ١٩٧ .

تلتزم العربية المطابقة في التذكير والتأنيث في نحو قولنا : جاءت البنت ، وحضر الولد ، كما تلتزم ذلك إذا تصدر الاسم
الجملة مثل قولنا : الأولاد جاؤوا ، والولدان جاءوا ، والولد جاء .

وقد صادف النحاة القدامى في أثناء سعيهم الحثيث للتعهد النحوي عبارات ظهر فيها الفعل مطابقاً للفاعل في الإفراد والثنية والجمع (١) ، فكان ذلك مشار استهجان لديهم ، ولكن نحاة هذا القرن من العرب ، ولاسيما المتخصصين منهم في الساميات ، عللوا ذلك بأن هذه الأنماط التركيبية المحدودة انحدرت إلى العربية من أخواتها الساميات التي كانت تؤثر المطابقة ، ومن الأمثلة على ذلك العبرية التي كانت تلتزم المطابقة بين المسند والمسند إليه سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية (٢) .

وقد علل سيبويه وجود هذه العلامات في الفعل بوجود التاء في قالت ، أي إنها مجرد علامة للجمع (٣) ، ويذكر أن هذه اللغة من خصائص لهجة طي ، ولكن محمود فيمي حجازي يرى أنها (٤) «وجدت في بعض اللهجات القديمة (الأخرى) ، وفي أبيات من الشعر الجاهلي والإسلامي ، و (أنها) مُطَرَّدة في اللهجات العربية الحديثة» .

وبحلول النحاة المعاصرون ، أن يستكملوا صورة البحث في الجملة في هدي هذه الدراسات ، فيتأدهم هذا الهاجس إلى أن يدفعوا ظنّاً أصحّها بعض الباحثين الغربيين بالعربية مؤداها أن العربية تعاني نقصاً في قدرتها على التعبير عن الزمن .

ويبدو أن شبهة النقص هذه قد تحدّرت من أن بعض الباحثين الغربيين قد لاحظوا أن الصيغ الفعلية التي تعبر عن الزمن في اللغات السامية قليلة نسبياً ، كما أن هذه الصيغ في العربية تنحصر في صيغتين هما : فَعَلٌ ويفعل ، وأن العربية بخاصة قد عبرت عن الزمن بالأساليب (٥) .

(١) من هذه الأمثلة قولُ عبدالله بن فيس الرُقِيَّات :

تولى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحيم

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يتعابون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

وقولُ بعض العرب : « أكلوني البراغيث » . والأمثلة على ذلك كثيرة .

انظر هذه الأمثلة في :

شرح شذور الذهب / ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالمجيد . - ط ١ . - القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ،

١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م - ١٧٧ .

(٢) دراسات في علم اللغة المقارن - ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) الكتاب / سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون (ج ٢) - ٤١/٤٠ ويذكر سيبويه : «أن من العرب من يقول : ضربوني

قولك ، وضرباني أخواك ، فسيبوا هذا بالتاء التي يظنونها في «قالت فلانة» وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ،

كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة وأما قولُه جل ثناؤه : «وأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا» (الأنبياء / ٣) فإنها

يجيءُ على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فتقبل له : من ؟ فقال : بئر فلان» .

(٤) أسس علم اللغة العربية / محمود فيمي حجازي ، ٢٣٦ .

(٥) يُذكر أن من الباحثين الذين أشاروا إلى هذا الملاحظ نندريس ، يدل على ذلك أن الأمثلة التي أوردتها في هذا السياق هي

شواهد على استعمالات لصيغ فعلية عبرت عن الزمن من خلال سياق ، وهو يشير أيضاً إلى بعض الصيغ السامية القليلة

التي تدل على الزمن دونها سياق .

اللغة / نندريس ، ١٣٦ ، ١٣٧ .

وقد استشعر جانب من النحاة العرب المعاصرين في هذا الملخص نقصاً يُرمى به النحو العربي والعربية ، فانبرى هؤلاء يدرؤون عن العربية ما ظنوا أنه انتقاص من منزلتها ومكانتها .
وَيَسْأَلُكَ هؤلاء النحاة في دفع هذا الظن عدة طرق استطاعوا من خلالها الكشف بجلاء عن الحقائق التالية :

- أن الباحثين الغربيين نوهوا إلى أن الصيغ الفعلية السامية التي تدل على الزمن قليلة ، لكنهم لم يقللوا من شأنها في التعبير عن الزمن ، بل إنهم أكدوا قدرتها على ذلك من خلال السياقات والأساليب والعلاقات الزمنية المتنوعة (١) .

ويذهب طاهر سليمان حمودة إلى أن (٢) لما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية ، ولكن فندريس غير دقيق فيما روى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، وعلل ذلك بأن الزمن النحوي وظيفته في السياق» .

أما مالك المطليبي فيرى أن هذا الروم قد تسرب إلى نفوس الباحثين الغربيين من أنهم درسوا الزمن في اللغات السامية دراسة آنية (Synchronique) تناولت الزمن في أطواره التاريخية الأولى فبدا لهم أنه نتاج الفعل ، كما أنهم ربطوا الزمن في اللغات السامية بالصيغتين البسيطتين (فعل) و (يفعل) وحمّا خارج الاستعمال (٣) ، أي غير مستعملتين في جمل أو تراكيب .

وينشط النحاة المعاصرون ، ولاسيما من لهم عناية بميزة بالبحث على أساس المنهج التاريخي المقارن ، إلى دفع هذا الروم ، وهم يكشفون ، في إطار العمل على تحقيق هذا المقصد ، عن حقيقتين مهمتين :
الأولى : وتمثل في أن اللغات السامية عامة عرفت صيغاً زمنية عامة قليلة (٤) ، ولكنها استعاضت عن ذلك بصيغ الأفعال المزيدة (٥) أو الأدوات التي تلحق بالجملة (٦) .

= ومن الباحثين الغربيين الذين احتدوا نهج فندريس فالتمسوا دلالة الفعل في الساميات والعربية من خلال السياق أو العلاقات الزمنية في الجملة بول كراوس.

انظر في هذا :

الزمن النحوي / مالك المطليبي ، الأعلام . - بغداد ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، ١٩٨٤ م ، العدد ٩ - ٩٥ .
(١) اللغة / فندريس - ٩٤ .

(٢) ابن القسيم الجوزية : جهوده في الدرس اللغوي / طاهر سليمان حمودة ، - ١١١ .

(٣) الزمن واللغة / مالك المطليبي . - القاهرة : ابيئة المصرية العامة للكتاب - ٩٠ ، ٩١ .

(٤) يذهب يعقوب بكر إلى أن اللغات السامية ليس لها صيغ أزمنة بالمعنى الصحيح للتعبير عن الماضي والحاضر والمستقبل ، وأنها لا تميز إلا بين الحالة والحدث ، أي بين نشاط مستمر أو اعتيادي ، وحدث تم . (دراسات في فقه اللغة العربية/١٣) .

(٥) خصائص العربية في الأفعال والأسماء / إسماعيل عمارة . - ط ١ . - عمان : دار الملاحى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م - ٤١ .

(٦) دراسات في اللغة العربية / خليل نامي / ١٣ ، ١٤ . وانظر : أسس علم اللغة العربية / معمود فهمي حجازي - ١٤٨ ، ١٤٩ .

والثانية : أن التطور الذي أصاب العربية مكن لها أن تسلك في عقدها أنماطاً تركيبية متنوعة للدلالة على الزمن ، فنجم في قدرتها ، على هذا الصعيد ، مضاءً تخطت به حدود القدرات التي تمتعت بها أخواتها من اللغات السامية الأخرى .

ويذهب إسماعيل عمارة إلى الظن بأن الأكادية أكثر اللغات السامية من حيث تعدد صيغ الأفعال زمنياً ، وهو ينوه إلى صيغ أربع استخدمتها هذه اللغة للتعبير عن أطر زمنية معينة (١) . ويستطرد عمارة إلى القول بأن العربية اتجهت في توسيع قدرتها على الدلالة إلى الزمن باستخدام اسم الفاعل (٢) ، وأن السريانية استخدمت - إلى جانب الصيغ التي استخدمتها العربية - صيغة اسم المفعول ، وهي تدل على الزمن الماضي نحو قولهم :

كَلِمَتٌ هِيَ جُتِبَتْهَا مَوْتَعَةً
مكتوب هو بالكتب المقدسة (٣)

وقد كانت العربية - كما سبقنا الإشارة إلى ذلك - أفدر من اللغات السامية الأخرى في مجال الدلالة إلى الزمن . ومع أن الفعل في العربية لا يفصح عن الزمن بصيغته ، فإن ذلك يتحصل من بناء الجملة وما يلحق بها من زيادات تؤازر الفعل في تحقيق المقاصد الزمنية في حدود واضحة (٤) . وينوه النحاة المعاصرون إلى أن العربية سلكت في ذلك طريقين :

إحدهما : أن تقترن الجملة بالأدوات ، ويذكر هؤلاء في هذا المجال أن (السين) و (سوف)

(١) الصيغ المشار إليها هي :

- Prasens (وليس لها ما يقابلها بالعربية) ، ومن أمثلتها imahas (بمخض) ، أي يضرب .
- Praterium وتدلل على الماضي ويقابلها في العربية المضارع المجزوم ، ومنه المضارع المنفي نحو : لم يضرب ، ومن أمثله : imhas (بمخض) أي : ضرب .

- Perekt وتدلل على الماضي ويتقابلها في العربية الفعل الماضي ، ومن أمثلتها (imahas) بِمُتَخَّص .
- Slatiu أي اسم الفاعل نحو mahis (ماخص) وحقيق علي أن أشير إلى أنني تبست هذه الأمثلة من :
خصائص العربية في الأفعال والأسماء / إسماعيل عمارة - ٤١ / ٤٢ .

(٢) ومن صيغ الفعل في العربية :

الزمن الماضي : (ܡܘܬܝܢܐ) أي الزمن الذي مر ونظيره في العربية الماضي .
الزمن المستقبل : (ܡܘܬܝܢܐ) وينظره في العربية المضارع .
والزمن الحالي : (ܡܘܬܝܢܐ) ونظيره في العربية اسم الفاعل .
خصائص العربية في الأفعال والأسماء / ٤٢ .

(٣) المرجع السابق - ٤٣ .

(٤) الفعل زمانه وأبنيه / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٢٤ .

تُخَلِّصَانِ الْفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَأَنْ (لَنْ) تَخْلُصُ الْفِعْلَ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمُنْفِيِّ ، وَأَنْ لَمْ تَدُلْ عَلَى الْمَاضِي الْمُنْفِيِّ (١) ، وَهَذِهِ التَّرَكِيبَاتُ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ (٢) .

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ : أَنْ تَقْتَرْنَ الْجُمْلَةَ أَوْ الْفِعْلَ بِإِحْدَى صِيغِ (كَانَ) ، نَحْوَ قَوْلِنَا : كَانَ فَعْلٌ أَوْ كَانَ يَفْعَلُ وَسَيَكُونُ قَدْ فَعَلَ (٣) .

وَمِنَ الْمُتَعَارَفِ أَنْ صِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ تَعْبُرُ عَنِ الزَّمَنِ فِي بِنَاءِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ نَحْوَ قَوْلِنَا : أَنَا قَاتِلٌ غَلَامِكَ . فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي ، وَنَحْوَ قَوْلِنَا : أَنَا قَاتِلٌ غَلَامِكَ ، فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيُعْزَزُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ .

وَيَرَى الْبَاحِثُونَ الْمُعَااصِرُونَ فِي الْأَنْهَاءِ السَّابِقَةِ الْمَعْبُورَةَ عَنِ الزَّمَنِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ النَّعْرَ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْعَرَبِيِّينَ الَّذِينَ اْتَهَمُوا اللُّغَاتِ السَّامِيَّةَ وَالْأَسِيَا الْعَرَبِيَّةَ بِالنَّقْصِ قَدْ ذَهَبَ عَنْهُمْ الصَّوَابُ ، وَقَدْ أَدْرَكَ هَذَا الْخَطَأَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ هَؤُلَاءِ بَرَجَشْتَرَسَرٌ حِينَ نَوَّهَ إِلَى أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ أَغْنَى مِنَ اللُّغَاتِ الْأُورُوبِيَّةِ وَالْيُونَانِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ (٥) .

وَأَدْرَكَهُ إِلَى جَانِبِ بَرَجَشْتَرَسَرٍ ، هِنْرِي فِلِيشُ ، الَّذِي أَنْكَرَ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى نِظَامِ الْفِعْلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ عُنَاصِرٌ مِنْ لُغَاتٍ لَا تَرْتَبِطُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى قُصُورٍ فِي فَهْمِ هَذَا النِّظَامِ (٦) .

(١) الْفِعْلُ زَمَانَهُ وَأَبْنِيَتُهُ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) مِنْ هَذِهِ التَّرَكِيبَاتِ :

مَا كَتَبَ وَتَدَلُّ عَلَى الْمَاضِي .

وَلَا يَكْتُبُ وَتَدَلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَمَا يَكْتُبُ وَتَدَلُّ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِمْرَارِ .

وَمَا يَكْتُبُ وَتَدَلُّ عَلَى الْمَاضِي الْمُنْفِيِّ الْمُسْتَمِرِّ إِلَى الْجَمَالِ .

انظُرْ فِي هَذَا : دَرَاثَاتُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ / خَلِيلُ نَامِي - ١٣ ، ١٤ .

وَقَدْ أَشَارُوا إِلَى أَنَّ (إِذَا) ظُرِفَ لَهَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ مَدْخُولَهَا يَنْصَرَفُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ . (الْفِعْلُ زَمَانَهُ وَأَبْنِيَتُهُ - ٢٥) .

(٣) دَرَاثَاتُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ / خَلِيلُ نَامِي - ١٤ .

الْفِعْلُ زَمَانَهُ وَأَبْنِيَتُهُ - ٢٥ .

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ / بَرَجَشْتَرَسَرٌ ، (٨٩ - ٩٠) .

- خِصَائِصُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ / إِسْمَاعِيلُ الْعِمَايِرَةُ - ٣٦ .

(٦) الْعَرَبِيَّةُ الْفَصْحَى نَحْوَ بِنَاءِ لُغَوِيٍّ جَدِيدٍ / هِنْرِي فِلِيشُ ، تَرْجُمَةُ عَبْدِ الصَّوَّورِ شَاهِينِ . - ط ٢ . - بِيْرُوتُ : دَارُ الْمَشْرِقِ ، ١٩٨٣ - ١٣٧ .

- خِصَائِصُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ / ٣٧ .

وهكذا أبان النحاة المعاصرون عن ذلك الثراء في الصيغ النحوية بعامه ، والصيغ الدالة على الزمن بخاصة - ذلك الثراء الذي يمثل ما بلغه نمو اللغات السامية المتمثل في اللغة العربية (١) ، وهي أحدث هذه اللغات ، كما يرى بعض الباحثين .

ولعل من أهم الجوانب التي جَلَّأها النحاة المحدثون في ضوء الدراسات التاريخية المقارنة بعض القضايا النحوية الخلافية ، فقد درج النحاة قديماً وحديثاً على النظر إلى قضايا نحوية معينة على أنها ذات طبيعة خلافية ، ولكن الدراسات التاريخية المقارنة وجهت مسار البحث في هذه القضايا فبدت لا خلاف فيها .

ومن المسائل الخطيرة التي عولجت على أساس هذا المنحى مسألة نصب اسم (إن) ، ومسألة رفع خبرها . وفي هذا المجال يقرر يعقوب بكر أن معنى (إن) في اللغات السامية (انظر) ، فإذا قلنا : إن زيداً قائم ، فمعنى ذلك انظر زيداً ! هر قائم (٢) ، وبهذا التخريج أبان يعقوب بكر عن واقع اسم إن المتمثل في أنه مفعول به ، وهذا يعني أنه مسند وليس مسنداً إليه ، وبذلك يبقى الرفع علم الإسناد ، كما ألمح إلى ذلك إبراهيم مصطفي ، ولا تعود هذه المسألة حجة عليه . أما القول بأن (قائم) خبر لمبتدأ محذوف فتقديره هر ، فلا يُبقي وجهاً للخلاف بين البصريين والكوفيين في سبب رفع خبر إن (٣) .

وبما كشفت عنه الدراسات التاريخية المقارنة في مجال الخلاف النحوي اختلاف البصريين والكوفيين في الميم المشددة من «الليهم» ، فقد ذهب البصريون إلى أنها عوض من (باء) النداء ، ورفض الكوفيون ذلك مستنديين إلى الاستعمالات التي تم فيها الجمع بين (يا) والميم المشددة ومنها قوله : إني إذا ما حَدَثُ أَلَمَّا أقول : يا الليهم ، يا الليهما (٤) .

وتكشف الدراسات التاريخية المقارنة أن «الليهم» تشبه إلى حد كبير «الوهيم» وهي أحد ألفاظ الجلالة

(١) يعبر عبدالصبور شاهين عن هذا الثراء بقوله : «إن لغة الشعر العربي ، بها توارث لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، إنها تعد أعلى قمة بلغتها نحو اللغات السامية» . انظر :

العربية نحو بناء لغوي جديد / حنري فليش ، ترجمة عبدالصبور شاهين - ٢٤ .

(٢) دراسات في فقه اللغة العربية / يعقوب بكر ، ٥٠ .

(٣) يتفق البصريون والكوفيون على أن اسم (إن) منصوب بها ، ولكنهم يختلفون في سبب رفع الخبر . فذهب البصريون إلى أنه رُفِعَ لأن كل فعل لا بد له من منصوب ومرفوع ، ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول . أما الكوفيون فيقولون إن الخبر مرفوع ، لأنه كان في الأصل مرفوعاً ، أي قبل دخول هذه الأداة .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف / ابن الأثيري / تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ١٩٨٢م - ١ / ٣٤١ ، ٣٤٢ ،

في العبرية ، وهذا دليل ساطع على أن الميم في «اللهم» أصلية ، وأن عدم وجود الياء معها أحياناً يعود إلى غلبة حذفها مع هذا اللفظ (١) .

ولم يقتصر أثر النحاة المعاصرين ممن أنهجوا سبيل الدراسات التاريخية المقارنة على الكشف عن آراء مثل القول الفصل في بعض قضايا الخلاف الشاغر بين النحاة القدامى ، ولكنه تخطى ذلك إلى وضع بعض التفسيرات الصادرة عن هؤلاء النحاة في مسارها الدقيق .

فمن الأمور المتعارفة أن النحاة القدامى يرون أن (ما) تكف (أن) عن العمل ، ولكن النحو التاريخي له رأي مخالف ، إذ يقرر يعقوب بكر أن القوة الإشارية في (إن) تَنْصَبُ عليها على ما ، فتكون الجملة بعدها كأنها بدل منها ، وأن (ما) أضيفت لتزيد القوة الإشارية في (إن) ، كما أن تسمية النحاة إياها (زائدة) تسمية صحيحة من حيث الشكل ، ولكنها لا تنطوي على مضمون (٢) .

والمعروف عند النحاة أن (أن) هي التي تنصب الفعل المضارع ، ولكنها عند المعاصرين المهتمين بالنحو التاريخي المقارن إشارية خالصة ، وهم يذهبون إلى أن مرد نصب المضارع هو أن هذا الفعل يدل على غرض (٣) .

ومن العلماء من ذهب إلى أن (إن) النافية نشأت عن (إن) الشرطية ، ولكن يعقوب بكر يقرر أن (إن) النافية ونظائرها (٤) . تطورت عن (أين) الاستفهامية ، وهو يستند في ذلك إلى رأي بروكلمان الذي يرى أنها تطورت عن (أين) إلى (إين) ومن ثم إلى (إن) ، كما يستند إلى رأي فيشر في أنها وضعت أصلاً للنفي

(١) في تاريخ العربية / نهاد الموسى - ١٩٩ .

ومن القضايا الخلافية التي أسهمت الدراسات التاريخية المقارنة في حَسْمِهَا تقديم معمول (اسم الفعل) عليه ، فقد ذهب البصريون إلى أن ذلك غير جائز ، في حين ذهب الكسائي والتكفونيون إلى جوازه مَعْرَبِينَ على قول الراجز :

يا أيها المائع دلوي دونكا
إني رأيت الناس يحمدونكا
يشنون خيراً ويمجدونكا

ومن بتسيع تاريخ اللفظة (دون) يلاحظ أن المانعين ، وهم البصريون ، اعتدوا هذه اللفظة ظرفاً ، وذلك يتفق وطوراً سابقاً لهذه اللفظة ، في حين اعتدها الكوفيون (اسم فعل) فاتفق مذهبهم والطور الحادث في الاستعمال (انظر : في تاريخ العربية ٢١٤/٢١٥) . والذي أراه أننا نستطيع أن نأخذ بأي المذهبين : النظر إلى الأصل أو الأخذ بالطور الحادث ، بعد أن كشف لنا التسيع التاريخي أنه كان لكل منهما نصيب من الاستعمال .

(٢) دراسات في فقه اللغة العربية / يعقوب بكر ٥٣ / ٥٤ .

وينظر يعقوب بكر إلى (ما) التي تلحق بأن أحياناً على أنها عنصر إشاري بسيط .

انظر : دراسات في فقه اللغة العربية / ٥٤ .

(٣) المرجع السابق / ٥٧ .

(٤) يصف يعقوب بكر كيف تطورت (إن) ونظائرها عن أين الاستفهامية ، فيذهب إلى أن أصلها جميعاً هو (أين) ثم انحلت به نون ، وهو يستعمل للاستفهام عن المكان في العبرية ، ويبدل على النفي في لغات سامية أخرى .

(دراسات في فقه اللغة العربية / ٦٥) .

مثل أين العبرية (١) ، ورأي بارت الذي يرى أن (إن) الحبشية التي تقابل (إن) النافية لا تستعمل للشرط ، ويستخلص أن (إن) النافية ليست من إن الشرطية .

ومن الأدلة التي يعول عليها يعقوب بكر على هذا الصعيد أن الاستفهام قد يتطور إلى نفي ، ومن الأدلة الساطعة على ذلك أن من الاستفهام ما قد يكون للإنكار ، وهو ما يسميه الأوروبيون الاستفهام البلاغي (Rhetorical question) (٢) .

ويحاول نحاة هذا القرن وهم يُعذون السير على درب تأصيل أنظار متكاملة للنحو العربي في ضوء النحر التاريخي المقارن أن يبينوا عن تفسيرات جديدة للنحو العربي لم يسبقوا إليها . وعلى هذا الصعيد تطالعنا بعض المحاولات الجادة التي تَنِمُّ عن رغبة في الانتفاع بمعطيات الدراسات التاريخية المقارنة .

ولعل من الشواهد على ذلك تفسير سمير استيتية للواو في الآية الكريمة (٣) : «ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه» . فقد ألمح استيتية إلى أن المفسرين هنا لم يتحدثوا عن هذه الواو بشيء ، باستثناء أبي حيان الذي ذكر أن «ويصنع الفلك» حكاية حال ماضية (٤) . ويذهب إلى أن الواو هي التي قلبت المضارع إلى الماضي ، وأن هذه الواو صنو الواو العبرية التي تستبق الفعل المضارع فتصرف دلالاته إلى الماضي ، وهو يورد النص العبري التالي :

וַיִּבְרָא אֱלֹהִים אֶת-הַשָּׁמַיִם
וְאֶת-הָאָרֶץ

ومعناه : «ويقول الله لنوح : ادخل أنت» (٥) .

ومن ثم يخلص إلى القول بأن النحاة المعاصرين لو سلكوا نهج المقارنات لأضافوا هذه الواو إلى رصيد الواوات في النحو العربي (٦) .

(١) يتساءل يعقوب بكر عما إذا كان هناك دليل على أن أين العبرية وضعت أصلاً للنفي .

دراسات في فقه اللغة العربية / ٦٦ .

(٢) انظر تفصيلات هذه المسألة في :

دراسات في فقه اللغة العربية / ٦٤ - ٦٦ .

(٣) هود ١١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ، أبو حيان النحوي ، ج ٥ / ٢٢١ .

(٥) معالم جديدة للمنتج المقارن بين اللغات السامية / سمير استيتية ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٠ ، سؤال

١٤٠٦هـ / حزيران ١٩٨٦م - ٧٤ .

(٦) معالم جديدة للمنتج المقارن بين اللغات السامية / سمير استيتية ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣ ، سؤال

١٤٠٦هـ / حزيران ١٩٨٦م - ٧٤ .

ويحاول فريق من النحاة المشتغلين بالدراسات النحوية المقارنة في هذا القرن ، وهم يلتمسون تفسيرات جديدة للظواهر النحوية ، أن يُسَلِّطُوا مزيداً من الأضواء على مفهومات نحوية تجذرت في نفوس الدارسين على مر العصور ، فقد قام هؤلاء ، على هدي من المناهج الإحصائية الحديثة ، بالكشف عن آفاق الاطراد في بعض الظواهر النحوية .

ومن الأمثلة الناصعة على ذلك الدراسة التي قام بها إسماعيل العميرة حول الجزم في باب الشرط ، فقد استخلص ، من مقارنة المضارع في العربية بمثله في الساميات ، أن المجزوم أصل تاريخي في جملة الشرط ، ملتقياً في ذلك مع مذاهب النحاة العرب ، مع اختلاف التفسير : فالنحاة القدامى يحاولون تفسير الجزم ورد كل ما خالفه إليه ، لأنه أصل وغيره فرع عليه (١) ، أما النظرة التاريخية المقارنة فتكشف عن أن الفعل المجزوم صيغة مستقلة تشبه أصلاً سامياً قديماً هو (prateritum) وهو ذو دلالة ماضية ، ومن بقاياها في العربية المجزوم بلم ، والمجزوم بيان الشرطية (٢) .

ويستطرد عميرة إلى أن النظر إلى المسألة على أساس إحصائي قد ينتهي بالمرء إلى أن الجزم ليس أصلاً ، فالشواهد التي ورد فيها الفعل الماضي في التركيب الشرطي من نحو : إن ركبت أركب معك ، كثيرة (٣) ، كما أن وسيلة العربية للتعبير عن الحاضر أو المستقبل هي المضارع المرفوع (Imperfekt) (٤) ، الذي يعتد - على أساس هذه النظرة - أصلاً تاريخياً لجواب الشرط ، ولعل في إجازة الزمخشري رفع جواب الشرط ، وورود تراكيب شرطية كثيرة لا يظهر فيها الجزم من نحو تراكيب (لو) و (إذا) ، لدليلاً على هذا التصور (٥) .

وهكذا اتضح أن المنهج التاريخي المقارن آتى ثماراً ناضجة في مسائل شتى : فقد كشف عن أن علامات الإعراب وضعت في الأصل لتدل على معان مع أنها تستخدم أحياناً لوصول الكلام ، وأن الجملة العربية غنية بالدلالات الزمنية على عكس ما أشار إليه بعض الباحثين الغربيين ، كما كان لهذا المنهج أثر

(١) نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ، إسماعيل العميرة ، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية) ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ١٣٩ .

(٢) خصائص العربية في الأفعال والأسماء / إسماعيل عميرة . - إريد : دار الملاحى للنشر والترزيع ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م - ٤٧ .

(٣) نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط / إسماعيل العميرة ، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية) ، المجلد الحادي عشر ، العدد ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ١٤٢ .

(٤) تقابل هذه الصيغة في الأكديّة صيغة (iprus) (أي فصل أو قطع) ، ومع أنها صيغة للمضارع إلا أنها تدل على الماضي ، وهي تشبه في ذلك المضارع المجزوم بلم (خصائص العربية في الأفعال والأسماء / ٥٦ ، ٥٧) .

(٥) نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ، إسماعيل العميرة ، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية) ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م - ١٣٩ .

كبير في تسوية الخلاف حول بعض المشكلات النحوية ، وتقديم تفسيرات جديدة لبعض القضايا تزيل ما علق في الأذهان من أوهام ناجمة عما وضع لها من تأويلات سابقة (١) .

ولكن هل استطاع المتخصصون في هذا النمط من الدراسات وضع نظام نحوي واصف للعربية على أساس هذه الدراسات ؟

لعل الإجابة عن هذا التساؤل ليست عسيرة ، فالعقبات التي تعترض طريق تطبيق هذا المنهج على النحو الناجح مازالت كثيرة ، وهي تتمثل في انقراض كثير من اللغات السامية وعدم اكتشاف جانب منها، كما أن المراحل الموهلة في القدم لجانب آخر منها مازال يكتنفه الغموض . وهو أمر يجعل من الصعب الوصول إلى تدرج هذه اللغات على طريق التطور (٢) .

وحتى إذا أنعمنا النظر فيما توصل إليه الدارسون في هذا المجال ، فلن نجد نتائجاً متكاملات يرقى إلى مرتبة نظام نحوي واصف للعربية وتطورها ..

وفي هذا المجال يذهب محمد صلاح الدين الشريف إلى أن أتباع المنهج التاريخي المقارن من الباحثين لم يضعوا في هذا المجال ما يفضّل النظرية النحوية العربية ، بل إنه يذهب إلى أن ما وضعه رواد مدرسة التيسير كان أكثر ثراءً لبلوغه في جوانب معينة ، نتائج عملية على صعيد التطبيق .

وهو يلتزم تعليلاً لهذا بأن الألفية التاريخية لا تصلح لقراءة التراث النحوي العربي ، هذا التراث الذي أسست مناهجه القديمة على نحو أقرب إلى الدراسة الوصفية الآنية منه إلى الدراسة التاريخية معللاً هذا التوجه بقيام النحو العربي على شواهد متممة إلى زمان ومكان محددين ، إلى جانب استقراء الواقع اللغوي القائم على الوصف المنهجي (٣)؟

ولعل من العوائق في هذا الصدد أن هذا المنهج يقوم في جوانب معينة على افتراضات لم يستطع العلم مؤازرتها بشواهد تجعلها بمنأى عن سهام النقد والتجريح .

ثم إن النحاة العرب المعاصرين الذين دأبوا على هذا النمط من الدرس النحوي قبسوا ما تم تداوله في الغرب بشأن اللغات السامية بعامة واللغة العربية بخاصة دون أن يأخذوا في الحسبان المشكلات النظرية

(١) يجدر التنويه هنا إلى أن بعض الباحثين يصف ما حققه المنهج التاريخي المقارن على صعيد الدرس اللساني بأنه قام على المصادفة (اللسانيات وأسبغ المعرفة / عبدالسلام المسدي . ١١٥) ، وقد يكون في هذا بعض المبالغة ، ولعل من الدقة العلمية أن نقول : إن هذا المنهج لم يستطع تحقيق الشمول فيما تناوله من أنظار .

(٢) المستشرقون ومناهجهم اللغوية / اسعيل عبايرة . ط ١ . - إربد : دار الملاحى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م - ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨ م - ٥١ .

(والأبيستمولوجية المعرفية) التي تعترض طريق هذه الدراسات مما تمت أو لم تتم الإشارة إليه (١) .
 ومما يقتضي التنويه إليه أن الباحثين العرب تبنا هذا المنحى من الدراسات في الأربعينيات فصاعداً،
 أي في وقت كان ما تم طرحه في القرن التاسع عشر قد تمت مراجعته وتصحيحه (٢) .
 وهذا يعني بكل بساطة أن ما استخدمه النحاة العرب المحدثون من أدوات للنظر أصبح بحاجة إلى
 المراجعة والتصحيح ، وهو أمر قد لا يتحقق تحت ظلاله ما يكفل إيجاد نظام نحوي ، شامل ، واصف
 للعربية .

على أن مما يعزز عدم قدرة هذا المنهج على أن يضع نظاماً واصفاً للنحو العربي أن معظم ما يتناوله
 يدخل في نطاق الصرف والصوتيات ، وأن المادة النحوية التي عرض لها غير كافية على الإطلاق بوضع
 نظام كالمشار إليه أعلاه ، كما أن معظم المشتغلين بالدراسات النحوية على أساس هذا المنهج كانوا أتباعين
 في أنظارتهم ، وليس أدل على ذلك من الأخذ بفكرة اللواحق الإعرابية التي ابتدعتها فندريس وأخذ بها
 فريق من هؤلاء الباحثين ، مع أنها افتراض ساذج يستحيل أن يبلغ مرتبة العلم اليقيني .

ومن المآخذ على أصحاب هذا المنهج أنهم بحثوا في تطور اللغة العربية في الفترة الممتدة من بدايات
 نشوئها إلى ظهور الإسلام ، إلا أنهم لم يبحثوا في تطورها بعد ذلك ، باستثناء ماتم درسه من الفروق بين
 اللهجات العربية من ناحية ، وبين اللهجات واللغة العربية الفصحى من ناحية أخرى (٣) .

على أن مما يجب التنويه إليه أن الخمسينيات من هذا القرن قد حملت أنسام منهج غربي آخر هو المنهج
 العلمي التصنيفي الذي يقوم على وصف الظاهرة اللغوية وتصنيفها في أنساق معينة دون أن يلتمس لها
 العلل والتأويلات ، فتوجه الباحثون في النحو إلى اصطناعه في ميدان الدرس النحوي إلى جانب المنهج
 التاريخي المقارن والمناهج الأخرى المستخدمة .



(١) مفهوم اللغة في البحث اللساني العربي المعاصر / الأخضر بو جمعة ، البحث اللساني والسيماي ، منشورات كلية
 الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق - ٢١٩ .

(٣) مفهوم اللغة في البحث اللساني المعاصر / الأخضر بو جمعة ، البحث اللساني والسيماي ، ع ٦ - الدار البيضاء :
 جامعة محمد الخامس ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م - ٢١٩ .

الفصل الرابع

المنهج الوصفي

المنهج الوصفي

تمهيد

يبدل المنهج الوصفي بمعناه الواسع على ذلك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة من حيث ملاحظتها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حبة زمنية محددة . ويتصدى هذا المنهج لدراسة الظواهر المرئية المستخدمة للسلوك اللغوي ، وذلك يعني أن هذا النمط من الدراسات يتعارض مع تلك المناهج التي تُعنى بتطور اللغات القريبة (Related Languages) ، واللغويات التقنية (Prescriptive Linguistics) التي تقوم على المعيار (١) .

وانطلاقاً من هذه المعايير فإن مجمل تعريفات النحاة العرب المحدثين لهذا المنهج يتلخص في أنه منحى يقوم بدراسة الواقع اللغوي ووصفه مستبعداً التعليل والفلسفة والمنطق عند تحليل الظواهر اللغوية (٢) .

وقد بدأت بواكير استخدامه في العالم العربي منذ أواخر الأربعينيات ، بعد أن بدأ المبعوثون إلى جامعات الغرب من مصر والعالم العربي يعودون إلى بلادهم .

ولكن هل كان ظهوره في العالم العربي نتاجاً لتراجع في استخدام المنهج التاريخي المقارن كما حدث في أوروبا ؟ وكيف كانت نشأته ، وتطوره ، وما الانجازات التي انشعبت عنه ؟ وما أبرز تطبيقاته على النحو العربي ؟

ولعل المدقق في هذه الأسئلة ذات الإجابات العريضة سيدرك بدهشة أنها ترسم ملامح دالة على القضايا الحيوية التي يتناولها هذا الفصل ، والمشكلات التي سيتم علاجها من خلاله .

ويجملُ أولاً ، الإشارةُ في إلمامة سرجلة إلى الأصول التي يرتد إليها المنهج الوصفي ، وفي هذا الإطار يذكر الباحثون أن جذوره تعود إلى تلك الموازنة التي أقامها دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣) بين

(١) Dictionary of Language and linguistics, Hartman, P. 63 . وبدل المنهج الوصفي بمعناه الضيق على ذلك الجانب

من اللغويات الوصفية الذي ابتدعه العالم الأميركي بلومفيلد (١٨٨٧ - ١٩٤٩) . انظر في هذا :

Dictionary of Language, Hartman, P. 63

(٢) - أبحاث في اللغة العربية / داود عبده - ٩ .

- النحو العربي والدرس الحديث / عبده الراجحي - ٣١ ، ٣٢ .

- العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ١٤١ .

الآتية (Synchronic) والتعاقبية (Diacronic) ، وفيها كشف عن أن (الآتية) وجهة نظر وصفية تقوم على البحث في «حالات» اللغة على أساس ثابت دون النظر إلى البعد التاريخي (١) ، كما أكد إمكان بحث البنية اللغوية بحثاً وصفياً ، نابعاً من نظره إلى اللغة ، تلك النظرة التي تجعل الهدف من التحليل اللغوي الوقوف على العناصر الأساسية التي تتألف منها اللغة بوساطة تقابل الصيغ والعلاقات المتبادلة بينها (٢) . وتظهر بواكير المنهج الوصفي في الولايات المتحدة على يد العالم الأمريكي فرانز بوس (Franz Boas) الذي أصدر كتابه (المختصر في اللغات الهندية الأمريكية) عام ١٩١١ (٣) ، وصدره بمقدمة في «اللغويات الوصفية» .

ثم يتيهياً مزيداً من شروط النظر الآتي المباشر في بعض لغات الهنود الحمر ، وفي هذا المجال يسهم ساير (١٨٨٤ - ١٩٣٣) من خلال كتابه الذي أسماه (اللغة) ، وفيه يبرز اهتمامه بالمظهر الاجتماعي للغة الذي تجسد في دراسة العلاقة بين اللغة والحضارة (٤) ، متأثراً في ذلك بالعالم الهندي بندتو كروتشي (B. Groce) (٥) .

وكانت هناك نقلة أخرى على يد عالم أمريكي آخر هو ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield) (١٨٨٧ - ١٩٤٩) الذي أراد أن يقيم لسانيات وصفية (تصنيفية) (Taxonomique) مُعَوِّلاً في ذلك على ساهج توزيعية ، واضعاً نصب عينيه أن يجعل موضوع الوصف التوزيعي أشكالاً لغوية صوتية ذات معانٍ. ولكن بلومفيلد - فشل ، كما هو متعارف ، في أن يصف «الدلالة» ، فظل وصفه التوزيعي مقتصرًا على الصورة الصوتية ، وبذلك قام تحليله للجمل على العلاقات الأتية بين أجزائها ، أي إنه انطلق في أبحاثه من الأشكال (الصور) (٦) ، ولعل «مدرسة التحليل الشكلي» قد استتقت اسمها من هذا التوجه ، الذي أخذاه بعض النجاة العرب المحدثين .

وينوه الباحثون - في حديثهم عن تشكل المنهج الوصفي - إلى النزعة الدركايمية (٧) التي لا تؤمن

(١) مشكلة البنية / زكريا إبراهيم . - القاهرة : دار مصر للطباعة - ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الإثنولوجية ، محمود فهمي حجازي ، مجلة عالم الفكر ، م ٣ ، ع ١ - الكويت : ١٩٧٢ م - ١٦٠ . وانظر في هذا :

- مدخل للسانيات سوسير / حنون مبارك . - ط ١ . - الدار البيضاء ، دار توفيق للنشر ، ١٩٨٧ م - ٦٣ .

(٣) An Introduction to Descriptive Linguistics, H.A. Gleason, Holt Rinehart and Winston, Inc. New York, 1966. P. 211 - 212

(٤) مشكلة البنية / زكريا إبراهيم ، ٥٩ .

(٥) تطور الدراسات اللغوية / محمد محمود غالي ، مجلة المجلة المصرية ، العدد ١٠٥ (أيلول) ، ١٩٦٥ م - ٣٩ .

(٦) مشكلة البنية / زكريا إبراهيم ، ٦١ .

(٧) مدخل للسانيات سوسير / حنون مبارك - ٧ ، ٨ .

بتجاوز حدود الظاهر في درس الظاهرات ، ويذهبون إلى أن هذه النظرة مدت في أبعاد المنهج الوصفي ، فأخذ يعنى نَبَذَ العلل والفلسفة عند التعميد النحوي ، وقد كان لذلك أثره في النحاة الذين حاولوا قراءة التراث النحوي بأدوات واصفة حديثة .

ويرى بعض النحاة المحدثين أن الأنظار الخاصة بالمنهج الوصفي بدأت تشق طريقها إلى النحو العربي على يدي برجستراسر في إلمامات مرجزة تخللت أحاديثه ومحاضراته عن الدراسات التاريخية المقارنة ، وقد عبر عن الوصفية بالنظامية ، وذلك يتبدى بوضوح عندما يقرر أنها ، أي النظامية ، تصف الواقع اللغوي دون التعليل لظواهره (١) .

ويلاحظ أن هذه البواكير للمنهج الوصفي كانت تسير جنباً إلى جنب مع دراسات تاريخية مقارنة عربية ، قام بها نحاة عرب ، بعد أن تمثّلوا هذه المناهج بفعل جهود المستشرقين حتى العقدين الرابع والخامس من هذا القرن ، حين عادت طلائع الدارسين في معاهد الغرب فبدأ نجم الدراسات الوصفية يسطع في الآفاق .

ويبدو أن اصطناع هذا المنهج في الدراسات اللغوية لم يقم في العالم العربي نتيجة إحساس الدارسين بتراجع الدراسات التاريخية المقارنة أو غيرها ، ولكنه جاء نتيجة الرغبة في تطبيق هذا الجديد الذي تسلم به الدارسون في الغرب ، واستشعار النحاة العرب المحدثين أن درس العربية من منظور عربي وحسب ليس كافياً في هذه المرحلة من استئناف النظر ، وأنه لا بد للنحاة المحدثين من أن يخلّقوا في أجواء الدرس الحديث سعياً إلى اكتناه مناهجه والتبصر فيها بلغة من آفاق رحبية (٢) .

ولعل من بواعث الأخذ بهذا المنهج ما تسلم به فريق من النحاة المحدثين من نبذ للأفكار الفلسفية في الدرس النحوي ، ومن ثم نبذهم للأخذ بمبدأ العلة ومبدأ العامل في الدرس النحوي ، وهما من الأمور التي طالما شكّا منها المحدثون في هذا القرن .

ويذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن الدراسات الوصفية العربية بدأت غامضة بادئ الأمر ، وهم يستدلون على ذلك بأن عبد الواحد وافي استخدم مصطلح (الوصفية) للدلالة على الألفية التاريخية (٣) ، كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً .

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٤١ .

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى - ٩ .

(٣) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية - تونس : الجامعة التونسية . - ٥٢ .

وانظر كذلك : علم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ١٤٥ .

ويذهب حلمي خليل إلى أن (وافي) تصد بعلم اللغة الدراسات التاريخية المقارنة دون علم اللغة الوصفي ، ويستدل على =

إلا أن معالم هذه الدراسات بدأت تزداد وضوحاً مع عودة مزيد من الدارسين من الغرب ، كما بدأ الفرق بين الدراسات التاريخية والوصفية واضحاً . ويتمثل ذلك في إشارات وردت في كتاب (الأصوات اللغوية) لإبراهيم أنيس ، فهو يذكر في معرض حديثه عن الفرق بين مصطلحي : (فونولوجي) و(فوناتيكي) أن من الباحثين المحدثين من يجعل الأول خاصاً بالناحية الوصفية والثاني بالناحية التاريخية وما تنبىء عنه من تطورات ، ويذكر أن من الباحثين - ومنهم دي سوسير - من يجعل الأول للبحث التاريخي والثاني للبحث الوصفي (١) . فهذا الحديث من إبراهيم أنيس يدل دلالة أكيدة على أن الباحثين في نهاية العقد الرابع من هذا القرن أصبحوا يمثلون مصطلح الوصفية ، والفرق بينها وبين المنهج التاريخي المقارن .

ويزداد هذا المنهج وضوحاً عندما ترجمت بعض الكتب الخاصة بعلم اللغة في مصر والعالم العربي ، وأذكر من هذه الكتب على سبيل المثال كتاب «منهج البحث في الأدب واللغة» وكتاب (اللغة) لفندريس (٢) في أوائل العقد الخامس من هذا القرن ، فدبت الحياة في أوصال الدراسات والبحوث اللغوية ، وأخذ النحو العربي يتأثر المناهج الحديثة ولاسيما المنهج الوصفي .

والحق أن دراسة النحر العربي على وفق المنهج الوصفي ، قد اتخذت مسارين : أولهما : تلك الدراسات التي تناولته بمنطلقات منهج معين على نحو ما قام به عبدالرحمن أيوب في كتاب «دراسات نقدية في النحر العربي» ١٩٥٧م ، وتمام حسان في كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» (١٩٧٢م) .

وأما المسار الثاني فيمثل تلك الأنتظار النحوية التي وردت في شكل تفاريق في إطار اللسانيات العامة (علم اللغة العام) . وبعد تطواف يكاد يكون شاملاً لهذه الأسفار تبين أن الموضوعات التي ألح من ينسبون أنفسهم إلى الوصفية على الإشارة إليها والتبرم بها هي العلة والعامل والتقدير والانتكاء على الفلسفة والمنطق في التحليل النحوي ، وقد جاء تناول هذا النفر من النحاة المحدثين لها ألصق بالمنهج التقليدي ، لعدم تناولها في إطار نظري شامل دقيق ، وقد كان هذا سبباً كافياً لعرضها في الفصلين التقليديين : الأول والثاني ، وليس سائغاً إعادة القول فيها من جديد .

= ذلك بأن (واني) لم يذكر في الجزء الذي عقده لتاريخ البحوث اللغوية أي عالم من علماء الدراسات الوصفية باستثناء (دي سوسير) و (أنطوان ميبه) وقد عدما من علماء علم الاجتماع اللغوي . (المرجع السابق - ١٤٥) وانظر كذلك : علم اللغة / علي عبدالواحد واني . - ط ٧ . - القاهرة : دار نهضة مصر - ٦٥ ، ٦٦ .

(١) الأصوات اللغوية / إبراهيم أنيس . - ط ٥ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية - ٤ ، ٥ . وانظر في ذلك : العربية

وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ١٤٩ .

(٢) من المعروف أن «محمد مندورة» هو الذي ترجم الكتاب الأول ، وأن عبدالحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص قاما بترجمة الثاني . (العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٦٢ ، ١٦٤) .

إلا أن ما يسترعي الانتباه أن ما كثر الحديث عنه في هذا الإطار هو تردد النحو بين أطر المعيار وآفاق الوصف .

وفي هذا المجال عرض هؤلاء المحدثون لكثير من القضايا بالغة الأهمية .

ولعل من أهم ما ذكر على هذا الصعيد ما أشار إليه محمد عابد الجابري من أن الوصفية نبعت من سياق عام في الفكر الأوروبي تَمَثَّل في النزعة الوضعية الدركايمية (نسبة إلى دركايم) ، وهي نزعة تدعو إلى أطراح العلل والبحث عن أسبابها ، وتنادي بالاكْتفاء بمراقبة الظواهر (١) ، كما تم التنويه إليه سابقاً ، وهو أمر يقع على طرفي نقيض مع توجهيات النحو العربي بعد القرن الثالث الهجري حين أغرق النحاة في التوسل إلى العلل في مجال التعميد النحوي .

وأما المعيارية فهي ، في الاصطلاح الغربي ، اتخاذ أنماط اللاتينية «نموذجاً يطبق على كل اللغات الحية في الغرب» ، فإذا توافر في اللاتينية لواحقٌ إعرابية ، فهو أمر يقتضي ، بالضرورة ، وجود هذه اللواحق في اللغات الأخرى (٢) ، ومن هذا المصطلح وفد المعيار إلى النحو العربي ، وأخذ يعني (٣) «فرض قواعد ومبادئ معينة يجب اتباعها وعدم الانحراف عنها» .

ومن هذين المنطلقين في نطاق النظر النحوي العلمي انبثقت عدة تصورات جديدة بالملاحظة والتسجيل .

ومن بين هذه التصورات ما ذهب إليه المسدي من أن النحو في جوهره معياري لأنه (٤) «وازع يزرع طبيعة الحدث اللغوي في فطرته الخَلْتِيَّة إلى ما يجب أن يكون عليه» ويُرجع المسدي هذه الطبيعة المعيارية للنحو إلى كونه - في أصل القصد من وضعه - امتثالاً دينياً لا توجيهاً إلى عقلته الحدث اللغوي (٥) .

ويذهب أحمد قدور إلى أن اللغويين القدماء قد أخذوا - عند التعميد النحوي - بالمعيارية ، أي إنهم اتخذوا نموذجاً لغوياً قياسيًّا محدوداً بالزمان والمكان ، وأن الدارسين المحدثين اختلفوا في تقويم هذا النهج ما بين مُنكرٍ له بدعوى اتصافه بمعيارية صارمة ، ومتفهمٍ للظروف التي صدر عنها اللغويون والنحاة القدماء ، ويرى هذا الفريق أن منهج هؤلاء الأوائل كان - على الجملة - وَصْفِيًّا وإن تَحَكَّم فيه المعيار

(١) البحث اللساني والسيميائي / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بجامعة محمد الخامس ، سلسلة ندوات ومناظرات (٦) ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٨٥ .

(٢) أصوات اللغة / عبدالرحمن أيوب ، عرض محمد محمود غالي ، مجلة المنجلة ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م - ١١٦ .

(٣) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي / محمود السمران - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢م - ٨٢ .

(٤) اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي ، ٤٠ .

(٥) اللسانيات وأسسها المعرفية / ٤٠ .

في حقب لاحقة (١) .

ويرى جانب من المحدثين أن سيطرة المعيارية على النحر ، بعد عصر الاستشهاد ، راجعة إلى الطابع التعليمي الذي كان يقصد إلى جعل الأمة الإسلامية متجانسة لغوياً ، ومن المعارف أن هذا الطابع يقوم على العلل (٢) ، وهي من أبرز مظاهر المعيارية .

ويقرر المسدي ، على صعيد المعيارية ، أن النحو يمثل إقراراً بالظاهرة اللغوية ووجودها على نحو من الأنحاء (٣) .

ويحاول النحاة في هذا القرن أن يبرزوا الجوانب المعيارية في النحر العربي فيذهبون إلى أن أكثر ما تتجلى فيه هذه الظاهرة هو القياس والتعليل (٤) ، والاحتكام إلى مستوى صوابي في الحكم على الحدث اللغوي مع الخلط بين هذه المستويات ، وأن السليقة اللغوية طبع لا اكتساب (٥) ، وهم يشيرون بذلك إلى خلط النحاة ، عند التعميد النحوي ، بين لهجات قبائل متعددة متفاوتة في مستوياتها ، وإلى تجديدهم هذا النظر بفترة زمنية محددة كانت اللغة فيها قائمة على الطبع لا على الاكتساب .

ويصنف عبدالرحمن أيوب المعيار في ضربين :

معيارية سليمة ، وهي التي تُتَّخَذُ أساساً للدراسة الوصفية ، ومعيارية غير سليمة ، وهي التي تقوم على أساس المثال لا الواقع ، وهو ينطلق من هذا إلى القول بوجود عالم وصفي واقعي ، يصف الواقع ، وعالم معياري مثالي يجتذى نموذجاً يصب على قوالبه ما شاء من وقائع (٦) .

ولا تُعْني غلبة المعيار على النحر العربي أن هذا النحر كان عُفْلاً من جوانب وصفية ، فقد لفت تمام حسان الأنظار إلى أن بواكير نشأة النحر العربي المتمثلة في جمع اللغة ورواياتها ، وملاحظة هذه المادة

(١) من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه / أحمد تدور ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد ٢٧ ، المجلد ٧ ، . - الكويت ، ١٩٨٧م - ١٦٢ .

(٢) اللغة العربية والحداثة / تمام حسان ، مجلة نصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م - ١٣٢ .

(٣) اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي ،

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، (٤٤ - ٥٥) .

وانظر في هذا :

- علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي / محمود السعمران - ٨١ ، ٨٢ .

ويرى السعمران أن النحر الممتزج بالمنطق والفلسفة قد ضل النحاة على مر العصور ، وأن التعميد يجب أن يتم على وفق ماهر موجود في اللغة المدروسة . وانظر :

- العربية وعلم اللغة البيوي / حلمي خليل ، (١٨٤ - ١٨٥) .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان ، (٥٦ - ٦٥) .

(٦) أصوات اللغة / عبدالرحمن أيوب ، عرض عماد محمود غالي ، مجلة المجلة ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م -

اللغوية المجموعة ودرسها ، ومن ثم الخروج بتائج تحمل ملامح الوصف السليم ، يمكن أن تدرج في نطاق الأعمال الوصفية (١) ، ويذهب كمال بشر إلى أن النحو العربي قد عالج قضايا غاية في الأهمية بمنهج أشبه ما يكون بالوصفية ، إلا أن ذلك كان مسوقاً بصورة عنفية (٢) .

ويذهب عبده الراجحي إلى أن الواقعية والوضوح في جمع اللغة التمثيليين في تحديد البيئة الزمانية والمكانية ، وطريقة تصنيف المادة اللغوية هما من روح المنهج الوصفي (٣) ، كما اعتد جعفر ذلك الباب ما وضع من قواعد شاملة للنشاط اللغوي في المرحلة الأولى من قبيل المنهج الوصفي الوظيفي (٤) .

ويصدر محمود سليمان ياقوت عن موقف قريب من هذا التصور حين يذهب إلى أن أعمال النحاة العرب في المراحل الأولى حملت الطابع الوصفي ، ويضرب مثلاً على ذلك بجمع اللغة وعمل أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني (٥) ، كما يقرر - مترسماً خطأ عبده الراجحي - أن مدرسة الكوفة عُرِفَتْ بالوصفية ، وأن النحاة الأوائل تناولوا الظواهر اللغوية من منظور شكلي ، وهو أحد المعايير التي يقوم عليها النحو الوصفي (٦) .

وإذن ، فقد فرّق النحاة المحدثون بين منيحين : أحدهما يُعَلَّبُ المعيار على النص ويجعله قاعدة حتمية جديرة بالالتزام . وثانيهما يجعل من المادة اللغوية المأخوذة من الواقع اللغوي مادة للملاحظة والاستقراء والوصف من أجل الوصول إلى وظائف الخصائص المشتركة التي يتم التوصل إليها (٧) .
هذه المقولات حول المعيارية والوصفية تركت بصمات واضحة في درس النحو العربي الحديث ، واثرت حولها عجاجات من الجدل مع أن كلاً منهما يُعْتَدُ ذا فلسفة مختلفة .
ولعل ما ذهب إليه عبدالسلام المسدي على هذا الصعيد يمثل قولاً حاسماً في الوصول إلى تسوية

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ٢٢ .

- اللغة العربية والحدائق / تمام حسان ، مجلة فصول ، م ٤ ، ٣٤ ، ١٩٨٤م - ١٣١ .

(٢) دراسات في علم اللغة / كمال بشر . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م - ٥١ .

(٣) النحو العربي والدرس الحديث / عبده الراجحي - ٥٤ .

- فقه اللغة في الكتب العربية / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م - ١٨٣ .

(٤) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية / جعفر ذلك الباب ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ . - دمشق :

اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م - ٤٤ .

(٥) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / محمود ياقوت . - مصر : دار المعارف ، ١٩٨٥م - ١٦١ ، ١٦٢ .

وانظر : العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٨٨ .

(٦) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / ١٦٣ .

(٧) اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان ، ٢٢ .

- اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٨٤ .

حول هذه القضية ، فقد قال (١) : «والحقيقة التي خفيت عن فقهاء اللغة وكثير من اللسانيين أنفسهم هي أن الوصفية والمعيارية متولتان لا تتحيمان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي ، ولا إلى نفس الحيز التصوري ، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارنته إحداهما بالأخرى ، وليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقة ما : من تواز ، أو تصادم ، أو تطابق» .

وعلى أية حال ، فقد أخذ جانب من النحاة العرب في هذا القرن بالمنهج الوصفي في جانب أو جوانب من أبحاثهم منذ ظهوره في العالم العربي في نهاية الأربعينيات وحتى هذه الأيام ، واتخذ التأثير به صوراً مختلفة يقتضي البحث أن يُنَوَّرَ إليها في إلماعات موجزة .

وأول ما يطالعا من مظاهر الأخذ بالوصفية في العالم العربي تلك الصيحات التي نادى بالتخلص من آثار المنطق والفلسفة في النحو العربي ، ويقف شاهداً على ذلك تلك التوجيحات التي تطالب بإلغاء العلل ومظاهر التقدير والتأويل والعوامل النحوية (٢) .

ولكي يضمن هؤلاء جانباً من الشرعية على توجيحاتهم صنفوا ما نادى به ابن جني وابن مضاء ضمن نطاق المنهج الوصفي (٣) مع أن ما نادى به هؤلاء لم يكن يقصد به إلغاء العلل أو العامل بل التخفيف من العلل ولاسيما العلل الثواني والثالث ، كما أن جانباً من هؤلاء الوصفيين قد ألح على القول بأن مقولة الكسائي «أي هكذا خلقت» من جذور الوصفية الممتدة في أغوار الدرس النحوي القديم (٤) ، مع علمهم الأكيد أن الكسائي وغيره من الكوفيين قد التمسوا عللاً لمسائل لا حصر لها .

ومما يؤخذ على جانب من هؤلاء وقوعهم في أحيان كثيرة ، في التناقض ، فهم طرأاً ينادون بإلغاء التقدير ، وتارة لا يجدون مناصاً من اللجوء إليه ، فمن المتعارف أن إبراهيم السامرائي ممن نادوا بالمذهب الوصفي في جانب من أبحاثه ، ومع ذلك كان يلجأ إلى التقدير ، وذلك في مثل قولنا : أعطيت زيداً درهماً ، فكان يرى أن أصل الجملة هو ، أعطيت إني زيد درهماً (٥) ، وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا

(١) اللسانيات وأسماها المعرفية / عبدالسلام المسدي ، ١٥ .

(٢) دراسات في علم اللغة / كمال بشر ، ١٩٧٣م - ٤٩ .

- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها / أنيس فريجة ، ١٩٦٦م - ٨٤ ، ٩٨ .

- مناهج البحث في اللغة / تمام حسان - ١٩ ، ٢٣ .

(٣) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها / أنيس فريجة ، ٨٤ .

- نغم اللغة في الكتب العربية / عبد الراجحي ، ١٨١ .

(٤) نغم اللغة في الكتب العربية / ١٨١ .

(٥) الفعل زمانه وأبنته / إبراهيم السامرائي ، ٨٧ .

وانظر في هذا :

أبحاث في اللغة العربية / داود عبده ، ٢٦ .

الفريق من الباحثين ظل دائراً في إisar القديم ، كما تمت الإشارة إليه في حينه .

وحرري بالذكر أن ما تمت الإشارة إليه يعني أن بعض الوصفين العرب لم يستشعروا على نحو دقيق - حين اعتدوا عمل النحاة القدامى في جمع اللغة وصفاً - ذلك الفرق بين عمل النحاة وتصورات علماء اللغة المحدثين ، إذ إن في مقدور الباحث أن يذهب إلى أن ما قام به اللغويون القدامى في جمع المادة لا يختلف نوعياً عن عمل علماء اللغة المحدثين ، لكن هؤلاء اختلفوا في مادة البحث ، فاللغويون والنحاة العرب استندوا إلى ما جمعوا من الأعراب من المواد المركبة أو المفردة ، في حين عول البنيويون على ما يلتقطه اللغوي عبر التسجيل أو المكتوب ، أما التوليديون فقد عولوا - إلى جانب المكتوب والمسموع - على حدوس المتكلم / المستمع عن لغته ، مع أن هذا الاختلاف لا يحول دون وجود التقاطع ، أي مظاهر الشبه ، فيما بينهم (١) .

كما أن عجلة البحث التحري الحديث قد أثبتت أن هذه التوجيهات المطالبة بإلغاء العلل والعوامل قد شذ عنها الصواب ، وذلك يتمثل في مناداة تشومسكي ببينيتين للغة : عميقة وسطحية ، وهو أمير لا يتأتى دون أن يلتمس له علل ، كما أن تشومسكي قد نادى بمبدأ العامل ، على نحو ما تتم الإشارة إليه فيما بعد .

وقد جاءت هذه المظاهر التي اعتدها هؤلاء من الوصفية ، على وفق ما ألمح إليه كمال بشر ، عفرية ، ولم تصدر عن منهج علمي مقصود لذاته .

ومجمل القول أن دعاة الوصفية نادوا بأن تقوم دراسة اللغة على الملاحظة والوصف بعيداً عن ظلال المعيار ، على أن تتم هذه الدراسة في مرحلة زمنية معينة ، وبمعزل عن رأي الباحث .

إلا أن فريقاً من الباحثين العرب ، من أبرزهم داود عبده ، قد نوهوا إلى أن بعض توجيهات الوصفين العرب تفتقر إلى المرونة ، ذلك أن الوصف لا يمثل المنهج الأمثل لدراسة اللغة (٢) ، تلك الدراسة التي يجب أن يكون من بين أدواتها استخدام العلل والتقدير واللجوء إلى العامل ، على أن يتم ذلك في حدود يحف جوانبها القصد والبساطة .

وتقتضي موضوعية البحث هنا أن يتم التنويه إلى أن داود عبده تناول هذه المسألة تناولاً شافياً ،

(١) المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية / عبدالقادر الفيري وآخرون . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٦م .
- ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده - ٩ .

فأورد كثيراً من الأمثلة التي يلعب التندير والعلل دوراً أساسياً في استجلاء طبيعتها ، كما لفت الأنظار إلى أن هذا المنهج لا يمثل ، بالضرورة ، المنهج الأفضل في دراسة اللغة (١) .
على أنه تجب الإشارة إلى أن هذا التصور الذي يطرحه داود عبده يتنسب إلى سياق من التأثير التحويلي .

المدرسة الوصفية التشكيلية :

كان ظهور هذه المدرسة ردّ فعل للدراسات التقليدية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر وما قبله ، ويعد رائدها الأول العالم الأمريكي ، بلومفيلد ، (Bloomfield) ، وقد سادت أوروبا وأميركا لسنوات طويلة حتى بلغت ذروة نشاطها في الخمسينيات من هذا القرن (٢) .

أما الأسس التي استندت إليها هذه المدرسة فتتمثل في أن الكلام المنطوق هو المعوّل في الدرس اللغوي ، وأنه يمثل لغة الحياة اليومية ، لا تلك اللغة التي يذهب بعض النحاة إلى أنها اللغة الصحيحة للاستعمال . وهم يرون أن اللغة مجموعة من العادات المكتسبة شأنها في ذلك شأن أي سلوك آخر ، كما أن اللغات تتباين ، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في الناحية التعليمية ، وأن كل لغة تستطيع تلبية حاجات من يستخدمونها (٣) .

ومن الأسس التي تقوم عليها هذه المدرسة أن النحو علم تصنيفي غايته الأولى استقرار الصيغ الأساسية في اللغة حسب درجة التواتر ، وأن أتباعها يلتزمون بالموضوعية المتمثلة في الوصف الاختباري (الاستقرائي) ، مما حدا بهم على أطراح العوامل النفسية والفلسفية عند دراسة الظاهرة اللغوية ، كما كان ذلك باعثاً على رفض كل اعتبار صفوي ، فنّفوا أن تشتمل اللغة على أخطاء ، واعتدوا أن كل منطوقات الإنسان صحيحة نحويّاً (٤) .

ويوضح الباحثون العرب المحدثون خصائص هذه المدرسة فيقررون أن أصحابها يلتزمون «بتحديد الأشكال النحوية وتصنيفها في مستويات لغوية دقيقة» : صوتية ، ومعجمية ، ودلالية ، لكن بلومفيلد

(١) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده ، (٩ - ٢٨) .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م - ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما - ٥١ ، ٥٢ .

(٤) اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي - ١٤٤ ، ١٤٥ .

اعتد المستوى الدلالي أضعف هذه المستويات (١) ، متأثراً في ذلك بالمنهج العلمي الذي تعدُّ صفةً الموضوعية أهمَّ مقوماته (٢) ، مما يستلزم وصف الظاهر دون تدخل نوازع الباحث الذاتية .

ولقد فهم بعض الباحثين أن بلومفيلد استبعد المعنى من التحليل اللغوي ، إلا أن (ليونز) يرفض هذا التصوّر ويذهب إلى أن (بلومفيلد) يرى أن المعنى يُسهم في تعرف الوحدات الفنولوجية والنحوية وحسب ، لكنه لا يؤثر في تحديد القواعد والمبادئ ، تلك العملية التي تتم - من وجهة نظره - بعيداً عن أثر المعنى (٣) .

ويؤكد الوصفيون التشكيليون دور الشكل (اللفظ) والمواقع التي يحتلها في التركيب اللغوي في بلوغ المعنى ، وهم بذلك يعتبرون الوصول إلى المعنى غاية لا بداية (٤) .

والمتتبع لما كتب عن هذه المدرسة يلاحظ أن الباحثين مختلفون حول نظرة بلومفيلد إلى المعنى ، لكنهم يكادون يتفقون حول استبعاد تلميذه هاريس (Harris) ، المعنى في التحليل اللغوي ، وذلك يتضح بجلاء في كتابه «مناهج اللغويات النبوية» ، كما يلاحظ أن هاريس قد طور - في سعيه إلى بسط مبادئ الوصف التشكيلي - مفهوم الموقع إلى ما أطلق عليه «التوزيعية» ذلك المنحى الذي يقرر أن «توزيع عنصر من العناصر اللغوية هو مجموع المواقع التي يمكن أن يحتلها ذلك العنصر» (٥) ، إلى جانب الاستبدالات الممكنة في تلك الأوضاع (٦) .

ويرى نهاد الموسى أن من بين التطبيقات على مبدأ التوزيع في النحو العربي موقع الاسم ، فالمعروف أنه يتحدد بدخول (أل) عليه أو وقعره بعد (ياء) النداء أو حرف الجر ، وأن الفعل يتعين بدخول لم وقد وحروف أخرى عليه (٧) ، وبذلك ينماز الاسم وينماز الفعل بوجود هذه الأشكال دون اللجوء إلى المعنى .

وهكذا تسمى التوزيعية - بهذا الأسلوب الشكلي - إلى تعريف أقسام الكلام دون التعويل على المعيار

(١) Language, Bloomfield, London, George Allen & Unwin Ltd., Museum Street, 1967, P. 140

وانظر في ذلك: فضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث/ مازن الوعر. - ط ١. - دمشق: طلاسدار ، ١٩٨٨م - ٧٩ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما ، ١٣٣ .

(٣) نظرية تشومسكي اللغوية / جون ليونز ، ترجمة حلمي خليل . - ط ١ . - الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م - ٧١ .

(٤) المعنى ومكاته في الدراسات اللغوية/ عبدالقادر سعيد، مجلة آفاق عربية، السنة ٣، العدد ٣. - بغداد: ١٩٧٧م - ٧٨ .

(٥) تطور مفهوم البناء في اللسانية الحديثة / أنطوان الصياح ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٤٥ . - بيروت : مركز الإنماء القومي ، ١٩٨٣م - ٢٩ .

(٦) مشكلة البنية / زكريا إبراهيم - ٦١ ، ٦٢ .

(٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر النحوي الحديث / نهاد الموسى - ٣٤ .

الدلالي أو الفلسفي أو العقلي ، كما فعل النحاة القدامى في تعريفات تلك الأقسام (١) .

ومن خصائص هذه المدرسة أن المنهج الرئيس الذي استخدمه أتباعها هو منهج (التحليل إلى المكونات المباشرة) (Immediate Constituents Analysis) ، وهو أهم إسهام للبنىوية الأمريكية في علم التراكيب ، وقد وضع أسسه بلومفيلد سنة (١٩٣٣) بتحليله الجملة المشهورة ، (Poor John ran away) إلى مكوناتها المباشرة (٢) .

ويقسم هذا النمط من التحليل على تقسيم الجمل إلى أجزاء (مكونات) يطلق عليها المكونات المباشرة (الأولية) ، كما في المثال : The book / is good ، ثم يتم تقسيم المكونات المباشرة إلى المكونات النهائية (Ultimate Constituents) ، وهذه المكونات غير قابلة للتقسيم المورفولوجي (٣) .

ويُعنى هذا المنحى بالجملة لا على أنها خط أفقي من كلمات متتابعة ، بل باعتبارها نسقاً منظوماً من طبقات قابلة لأن تنقسم في تسميات ثنائية إلى أن تصل إلى الطبقات الصغرى غير القابلة للتقسيم (٤) ، وهو دليل ساطع على إيمان هؤلاء بهرمية البناء اللغوي .

ويدرك هذا المنهج العلاقات بين المكونات المباشرة ، فيكشف عن أن هذه العلاقات نوعان : علاقات أفقية (Syntagmatic) وتكون بين المورفيات في الجملة الواحدة ، وعلاقات رأسية (Paradigmatic) وتكون بين المورفيات التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى (٥) .

على أن ما يجب التنويه إليه أن منهج «المكونات المباشرة» ومبدأ «التوزيع» يتكاملان في التحليل البنيوي عند بلومفيلد وهاريس (٦) .

وقد استثمر النحويون العرب المحدثون معطيات المدرسة الوصفية التشكيلية في الدراسات اللغوية ، ولعل الرغبة في المزاوجة بين الوصفية الأمريكية والوصفية الأوروبية هي التي حملت بعض هؤلاء النحاة على تَحْصِيرُ هذا الاتجاه في التععيد النحوي . ومن أشهر هؤلاء في العالم العربي عبدالرحمن أيوب ، فقد ترسم تخطيطاً هذه المدرسة في كتابه المعروف «دراسات نقدية في النحو العربي» الذي صدر عام ١٩٥٧ م ،

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) Language, Bloomfield, P. 161

(٣) Dictionary of Language and Linguistics, Hartmann & Stork. 107

(٤) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٢٥

المدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نحلة - ٢٨ .

(٥) المدخل إلى دراسة الجملة العربية - ٣١ .

(٦) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل - ١٧٢ .

ومحمد الشاوش في مقالته «دراسة بشأن تركيب الجملة» ، وتناوله نهاد الموسى في جانب من كتابه «نظرية النحو العربي» ، وفيصحي الصغير في مقالته «منهجم المذكر والمؤنث عند النحاة العرب وفي نظر الألسنية الهيكلية» .

منهج التحليل الشكلي :

ومن النحاة العرب الذين اصطنعوه في التحليل النحوي عبدالرحمن أيوب في (دراسات نقدية في النحو العربي) وفيما يلي عرض لما استثمره من معطيات هذا المنهج ، وإلى أي مدى أفاد النحو العربي بهذه المعطيات .

يكشف أيوب في مقدمة الكتاب عما يعتقد أنه عيب في التفكير النحوي لدى النحاة القدامى ، فيرى أن هذا التفكير قام على نوع من التفكير الجزئي الذي يوجه عنايته إلى المثال قبل العناية بالنظرية ، وأنه لا يخلص إلى القاعدة من المادة ، بل يضع القاعدة على وفق اعتبارات عقلية معينة ، ثم يفرضها على المادة ، كما أن هذا التفكير قد أدى بهم إلى الخلط بين مستويات لغوية مختلفة تمثلت في القبائل التي تم أخذ اللغة عنها (١) .

وحرري بالذكر أن أيوب قد أخذ على النحاة العرب تأثرهم بالمنطق اليوناني وآراء أفلاطون اللغوية (٢) ، ولعل في ذلك توافقاً مع مبادئ المدرسة الشكلية التي ترى أن ينطلق البحث في النحو أو اللغة من اللغة وليس من أي علم آخر (٣) .

أما الرصفيه عنده فتعني وصف اللغة دون فلسفة للأمور ، وانطلاقاً من الكل إلى الجزء (٤) ، ولذلك عاب على النحاة توجيههم في البحث من الجزء إلى الكل ، وهو يشير إلى أن ما سلف من أبرز المآخذ على النحاة القدامى التي دعت إلى التماس درس النحو العربي في منهج التحليل الشكلي .

ولعل من يدقق النظر في الملاحظ السابقة يدرك أن صاحبها انطلق من معايير وصفية عامة تقضي بأن يتم وصف أية لغة بنظرية شاملة ، وأن يتم ذلك في مستوى لغوي معين وحتبة زمنية معينة ، كما تقتضي النظرة السُكونية (Synchronic) . ومن المتعارف أن هذه النظرة هي (٥) «نظرة إلى النسق (اللغوي) في

(١) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب - المقدمة (د) .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي / المقدمة (د) .

(٣) وصف اللغة العربية ألسنيا / تمام حسان ، اللسانيات واللغة العربية ، ع ٤ - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٧٨م -

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي / هـ ، ٢ ، ٣ .

(٥) مدخل لللسانيات سوسير / حنون مبارك - ٦٣ ، ٦٤ .

آبته ، أي في زمن محدد مقتطع من السلسلة الزمنية ، فليس هناك إلغاء للزمن ، وإنما هناك نظرة سكونية ثابتة غير متحركة . وبهذا المعنى يمكن القول إن مفهوم النَّسَق يتضمن مفهوم السكونية . والنسقية لا تعني إلغاء التاريخ ، بل إلغاء للنزعة التطورية» .

أما القول بأن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني فقد أضحى مع دوران عجلة البحث اللغوي والنحوي أمراً غير ذي بال ، فقد انتفع تشومسكي بالمنطق في بناء النظرية العامة للبنية اللغوية (١) ، مما يعني أن الانتفاع بالعلوم ذوات الصلة بالنحو واللغة يجب ألا يكون ، بحال ، عيباً يرمى به الباحثون سواء أكان ذلك قديماً أم حديثاً ، لأن ذلك استهيار للمعطيات المتوافرة في التعميد سواء على المستوى النحوي أو اللغوي .

وهذه المسألة عينها تعتد حجةً على ما ذهب إليه الباحث من أن منهج النحاة العرب افتقر إلى الموضوعية والوصفية (٢) . وسيأتى حديثه يدل على أنه يقصد بالموضوعية عدم استخدام معطيات لغة في دراسة لغة أخرى ، مع أنه سمح لنفسه باستخدام معطيات مدرسة التحليل الشكلي ، التي استُخدمت أول الأمر في وصف لغة الهنود الحمر ، في وصف اللغة العربية ، ونقد التراث النحوي العربي .

أما بالنسبة إلى الاتجاه في البحث من الكل إلى الجزء ، فمن الواضح أن (أيوب) لم يستشعر أن ذلك ليس نقيصة ، ذلك أن الدراسات التي تنحو هذا المنحى تمتلك ، من وجهة نظر حديثة ، نفس الموضوعية العلمية التي تتسم بها الدراسات التي تقيم بناء أبحاثها انطلاقاً من الجملة إلى الكلمة (٣) .

ويكشف الأخصر بر جمعة عن أن بعض المناهج اللسانية المعاصرة تُولي الكلمة ، وهي هنا الجزء ، جانباً خاصاً من العناية ، مثل المعجمية الوظيفية ، والنحو الوظيفي ، مع تفاوت في التصور بينها وبين مناهج النحاة التدامي (٤) .

هذه ، إذن ، أبرز المآخذ التي حَدَّت الباحث على أن يلتزم درس النحو العربي في منهج التحليل الشكلي .

ولكن ما أصول هذه المدرسة لدى الباحث ، وكيف وظّف هذه الأصول في درس النحو العربي ؟ .
يقرر أيوب أن المدرسة الشكلية ترى أن للحدث الكلامي جانبين : الشكل والمضمون ، وأن أولها ثابت ، وثانيها متغير يعول على الظرف الذي تساق فيه العبارة والاعتبارات العقلية لدى المتكلم والسامع ،

(١) تحليل المنطق للعبارات النغرية وصياغته الصورية لها / طه عبدالرحمن ، اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيمايات . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٧٦ - ٣٨ .

(٢) دراسات نقدية - المقدمة (هـ) .

(٣) قضايا المنهج في اللغة والأدب - ٣٧ .

(٤) قضايا المنهج في اللغة والأدب - ٣٨ .

كما أن هذه المدرسة تعتمد في التحليل اللغوي على الشكل دون المضمون ، ذلك أن الأشكال وفقاً لمبادئها ، هي العنصر اللغوي المادي ذو العلاقة بالمضمون (المدلول) ، وأن هذا المضمون يتعذر تحليله باعتباره أسراً نفسياً (١) .

ويكشف عن مزيد من توجهات هذه المدرسة فيذهب إلى أنها تقوم على تقسيم الكلمة إلى أنواع مع عرض النماذج التركيبية التي يوجد فيها كل نوع ، وأن العلاقات النحوية علاقات بين أنواع الكلمات لا بين ذواتها (معانيها) (٢) .

ويستطرد أيوب إلى القول بأن بالإمكان دراسة تركيب الكلمة أو الجملة دون اللجوء إلى المعنى المستفاد من أي منهما ، كما أن هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسة كل تركيب بمفهوم معين (٣) . ومن الأمثلة على ذلك أن الباحث يقرر أن البديل والنعت والتوكيد وعطف البيان متنوعة الدلالات ، ولكنها من الناحية التركيبية غير متعددة ، إذ إن كلاً من هذه التركيبات يُعتد - من حيث الموقع - تابعاً للاسم الذي قبله . ومن المطلق نفسه يعد الباحث عطف النسق تابعاً ذا أداة ، في حين يعد التوابع الأخرى توابع بلا أدوات ، وهو يجتزئ بالنماذج التركيبية عن التعريفات المنطقية للتوابع (٤) ، كل ذلك ليدلل على أن المعنى غير ذي بال في هذا الباب ، وأن الموقع هو الذي يتحكم في تحديد ماهية التابع ، كما تقرر أسس مدرسة التحليل الشكلي .

ومن منطلق استبعاد المعنى في التحليل الشكلي يَطرح تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ويرى أن النحاة العرب قد قسوا هذا التقسيم عن اللغة اليونانية القديمة ، وهو يرى أن هذا التقسيم يتم بالقصور لأنه عاجز عن أن ينتظم في نطاق تفسياته جميع الأفراد التي يمكن أن تندرج تحت كل قسم (٥) . وهو يذهب إلى أن النحاة - وهم يحاولون أن يدرؤوا عن تقسيمهم السابق للكلام قصوره الذي جرى التنويه إليه - أضافوا إلى تعريفاتهم هذه الأقسام ، أنماطاً من العلامات هي - من وجهة نظر أيوب - أدل على هذه الأقسام من تلك التعريفات ، وهو يستشهد على ذلك بأن ما يدل على أن «ليس» فعل لا يتمثل في الحدث بل إن ذلك يتعين بالضمير الذي يتصل بها ، مثل قولنا : لستُ ولستم (٦) .

(١) سيبويه والمذهب الشكلي / عبدالرحمن أيوب ، مجلة كلية الشريعة ، العدد الثاني . - بغداد / ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م - ٢٦٩ ، ٢٦٠ .

(٢) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب/عبدالرحمن أيوب ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٦ ، ج ١ - ١٤ .

(٣) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب/عبدالرحمن أيوب ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٦ ، ج ١ - ١٤ .

(٤) سيبويه والمذهب الشكلي/عبدالرحمن أيوب ، مجلة كلية الشريعة ، العدد الثاني . - بغداد: ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م - ٢٧٤ .

(٥) دراسات نقدية في النحو العربي / ٧ - ٢١ ، وانظر في ذلك : العربية وعلم اللغة النبوي / حلمي خليل ، ١٧٣ .

(٦) دراسات نقدية في النحو العربي / ٢٠ ، ٢١ ، وانظر في ذلك : النحو العربي ونماذج التأليف والتحليل / شعبان العبيدي . - ليبيا : جامعة قارونس ، ١٩٨٩ ، ٤٧٥ .

وهذا يتلاقح وما تذهب إليه مدرسة التحليل الشكلي في التعويل على الشكل دون المعنى .
وفي سياق الفصل بين الشكل والمعنى الذي تأخذ به هذه المدرسة ، يتحدث أيوب عن التعريف
والتنكير ، ويقرر أن النحاة اضطربوا في الاعتبار التي يحددون على أساسها النكرة والمعركة ، فهم
يُعرِّفون النكرة على أساس شكلي ، وهو دخول أَل التعريف عليها ، ولكنهم - على حد تعبيره -
يتكسبون إلى الدلالة حين يقولون بأن (أَل) تُكسِبُ الاسم التعريف (١) .

وفي هذا الصدد يرى أيوب أنه كان ينبغي للنحاة - إذا كان مقصدهم حصر أنواع الأسماء الموسومة
بالمعارف - أن يأخذوا بما يؤدي إلى (٢) : « التزام شكل الكلمات في ذاتها أو وضعها في الجملة وما يتبع عنه
من ظواهر مادية فيها أو فيما يحيط بها من ألفاظ » وعليه فإنه يقرر أن التمييز بين المعارف والنكرات لا يجب
أن يقوم على أساس أن المعارف تدل على معين ، وأن الثانية تدل على غير معين ، لأن مجال ذلك علم
الدلالات (٣) .

أما بالنسبة إلى تقسيم النحاة القدامى للكلمة ، فقد كان هناك مَنْ تواءم رأيه ورأي أيوب ، ومن
هؤلاء مصطفى مندور ، فيقول (٤) : « ولعل الشيء الواضح الذي يمكن أن يستخلصه الناظر من
عمليات المراجعة الدائمة « لأقسام الكلام » منذ قام الإغريق بتقسيمهم هو أنها توكيد لبعدها عن الحدود
المنطقية القريبة ، فلها أبعادها التي هي وراء المنطق . وما زاد عند نحاة اللغات الهندوأوروبية يقابله أيضاً
تململ عند فريق من نحاة عربيتنا ، فهم يشعرون أن الكثير من الكلمات تستقل بسيات عن الفعل والاسم
والحرف مثل : اسم الفعل ، واسم المفعول ، والظرف ، وما إليها » .

لكن ما ينبغي ذكره هنا أن أقسام الكلام الموسعة يمكن ردها إلى الأقسام الثلاثة المعروفة : الفعل ،
والاسم ، والحرف بلا صعوبة ، وإن كانت تستقل ببعض سيات عن تلك الأقسام .

ويلاحظ هنا أن أيوب عَوَّلَ على استدلال قديم حين حاول إثبات فعلية ليس بما يتصل بها من ضمائر
وليس بالدلالة على الحدث ، فقد ورد هذا الاستدلال عن البصريين في الرد على من أنكروا فعلية ليس (٥) ،

(١) دراسات نقدية في النحر العربي ، ١١٦ ، ١١٧ ، وانظر في ذلك : النحر الوصفي من خلال القرآن الكريم / محمد
صلاح الدين بكر ٣٩٦/١ .

(٢) دراسات نقدية في النحر العربي ، ١١٧ .

(٣) دراسات نقدية في النحر العربي ، ١٢٢ .

(٤) اللغة بين العقل والمغارة / مصطفى مندور . - الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤م - ١٨ .

ويذكر مصطفى مندور جانباً من الشواهد على تداخل صفات الاسم النحوية وصفات الفعل النحوية مثل الجر وأل
والتنوين .

المرجع السابق - ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٦٢/١ .

وهذا يهاجم أيوب النحاة القدامى ثم يستخدم مقولاتهم في إثبات بعض توجهاته .
 وما هو حريء أن يُشارَ إليه هنا أن الالتزام الحاد بمبادئ المدرسة الشكلية جعلت الباحث يتجنى على موقف النحاة من هذه المسألة حين وصفهم بالانتكاس ، كما وقع في الخطأ حين استبعد المعنى في التمييز بين النكرة والمعرفة ، فقد أكدت الدراسات اللغوية الأخيرة أثر المستوى الدلالي في التحليل النحوي ، فقد أصبح للمعنى كبير أهمية على صعيد المنهج التحويلي التوليدي ، وحاول تشومسكي - منطلقاً من المعنى - أن يجعل للغة بيتين : إحداهما سطحية (Surface Structure) والأخرى عميقة (Deep Structure) ، وبذلك جعل المعنى نقطة انطلاق لا غاية تبلغها من خلال الشكل (١) . وهو يقصد بذلك أن تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية محكوم بالمعنى الذي يتوخى المتكلم تحقيقه ، وأن ذلك يتم من خلال التحويلات التي ابتدعها تشومسكي (Transformations) كما سيأتي بيانه في موضع لاحق .

ويعيب أيوب على النحاة القدامى دمجهم العوامل الخارجية والداخلية في التحليل اللغوي ، وأنهم استخرجوا قواعد اللغة من استعمالها الخارجية ، فخالفوا بذلك منطلق اللغة ، وضرب مثلاً على ذلك تحليلهم للمثنى بأنه ما صيغ بزيادة ألف ونون على آخر مفردة ، وصلح للتجريد وعطف مثله عليه . وهو يذهب إلى أن هناك من الألفاظ ما يشذ استعمالها الخارجي عن هذا النسق التجريدي المتمثل في استخدام العطف علة لتفسير المثنى ، فالكلمة «كتابان» تعني (كتاب وكتاب) ، ولكن الكلمة «أبوان» لا تعني (أب وأم) (٢) . لاختلاف الدلالة في كل منها .

وما فات أيوب أن النحاة أقاموا قواعدهم في هذا الباب على المطرد من الألفاظ ، أما تلك الألفاظ التي لا تتفق وهذه القواعد ، فهي - سواء قلت أو كثرت - لا تشكل إلا جزءاً يسيراً بالنسبة إلى ما اطرده منها في الباب نفسه ، ومنطق اللغة يستلزم - كما يدل عليه استقراء المادة اللغوية - أن تقام القواعد على المطرد في الاستعمال ، لا على النادر في الاستعمال .

على أن في النظر إلى العوامل الداخلية للغة عند التعدد مخالفة عن توجهات المدرسة الشكلية التي تغض النظر عن تلك العوامل ومن بينها المعنى ، كما أنها تجعل الأنساق اللغوية محكومة بالشكل وتجعل المعنى غاية من الغايات التي تبلغها بوساطته .

وعلى هدي من المنهج نفسه يُفرَّق أيوب بين مفهومات أربعة هي : الإعراب، والموقع الإعرابي،

(١) المعنى ومكانته في الدراسات اللغوية / عبدالقادر سعيد ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث . - بغداد ، ١٩٧٧م - ٨٠ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب - ص ٢٦ . وانظر في هذا :
 العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية / محمد سامي أنور ، مجلة الحصاد ، العدد الأول . - الكويت : ١٩٨١م - ٤٥ .

والحالة الإعرابية ، والعلامات الإعرابية ، وهو يذهب إلى أن كلاً من المبني والمعرب يشغل موقعاً إعرابياً معيناً ، فيكتسب بذلك الحالات الإعرابية المختلفة ، وهذا يعني أن الحالة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي لا الكلمة التي تشغله . ثم إن العلامة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي ، ومن ثم فإن من غير اللازم أن تكون هناك علامة لكل حالة إعرابية ، وهو ينطلق من ذلك إلى المناداة باطّراح نظرية تقدير العلامات الإعرابية (١) .

ويبدو أن الباعث على مخالفة أيوب النحاة على هذا الصعيد قد نجمت من أنهم ربطوا بين المعاني النحوية والحالات الإعرابية أو المواقع التي تقع فيها الكلمات كموقع الفاعل أو موقع المفعول، وهو يعتد الحال الإعرابية أمراً ذهنياً اعتبارياً، إذ إن هذه الحال قد تظهر ممثلة بالعلامات الإعرابية، وقد لا تظهر (٢) . وقد أدى هذا التوجه إلى أن يقترح إعادة تقسيم الكلمات باعتبار قبول أواخرها للحركات أو عدم قبولها سعيًا للتخلص من الفروض المتعسفة للنحاة على حد رأيه (٣) ، فيهر يعالج - على سبيل المثال لا الحصر - الكلمات المنتهية بحرف علة ، ويقرر أن هناك كلمات تنتهي بحروف علة من أصل بنيتها ، وأخرى تنتهي بحروف علة زائدة ، ويُجَسِّدُ ذلك الاختلاف بين الاسم المتصور والاسم المنقوص ، وعليه فإنه يذهب ، وفقاً لهذا التصنيف الجديد ، إلى أن جميع الحركات لا تظهر على الأول ، في حين يظهر جانب منها على الثاني (٤) .

على أن من يتدبر آراء أيوب في هذه المسألة يلاحظ أنها تستقر إلى الدقة ، فالتعليل لعدم ظهور الحركات الإعرابية أحياناً بأن الحالات الإعرابية أمر اعتباري ذهني أمر يجانبه الصواب ، ذلك أن الأمر الاعتباري الذهني لا يحول دون ظهور الحركات الإعرابية حيناً ، ثم يعود فيسمح لها بالظهور مرة أخرى . ثم إن هذا التقسيم الذي يتبناه المؤلف لمواقع ظهور الحركات الإعرابية وعدم ظهورها ليس له ما يبرره ، إذ إن ما انتهجه النحاة أيسر على الدارس ، فليس صعباً أن يعرف الدارس أن المانع من ظهور الحركة على المنقوص والمنقوص هو تعذر نطقها في الوضع الأول وثقله في الثاني ، وكان أجدر بأيوب أن يتبنى هذا الرأي ، ولاسيما أنه ممن يعلمون أن المستوى الصوتي أحد مقومات اللغة الأساسية ، وأن عدم ظهور الحركة الإعرابية يعود لعوامل صوتية كان يتوقع منه أن يبيّن عن طبيعتها ، بدلاً من المناداة باطّراحها . ومن المسائل ذات الأهمية التي عاجلها الباحث موضوع الجملة العربية ، فعاب على النحاة العرب

(١) دراسات نقدية / ٥٥ .

(٢) الجملة العربية / محمد إبراهيم عبادة ، ٢٤ .

(٣) دراسات نقدية / ٥٥ .

(٤) المرجع السابق - ٥٦ .

أنهم لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية مثل اسم مسند + اسم مسند إليه ، والجمل الواقعية المعبرة عن أحداث لغوية مثل : عمدة قائم ، وأنهم قصدوا بالجملة الحدث اللغوي ، وهو يقصد من وراء هذا الملحظ إلى إبراز أن التأويلات النحوية هي تفسير لواقع ، وأن ذلك متصل بعلم المعاني لا بعلم النحو (Syntax) الذي يتشكل من مجموع نماذج الجمل التركيبية (التجريدية) (١) .

ثم يأخذ على النحاة أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات وحسب (٢) ، مع أن الجملة الواحدة نحو : هل قال ؟ تتألف من عدد من النماذج التركيبية المتداخلة التي تجعل الجملة تنفيذ فائدة يحسن السكوت عليها ، فأغفلوا بذلك دور النبر والتنغيم في تحقيق مقاصد العبارات (٣) .

ولست مع الباحث في أن النحاة لم يميزوا بين هذين النموذجين ، ولكن ذلك كان يجري على نحو عفوي ، وإلا فكيف نُفسر - على سبيل المثال لا الحصر - حديث سيويه عن المسند والمسند إليه (٤) ؟ ألا يدل هذان المصطلحان على نموذج تجريدي يمكن أن نقيس عليه عدداً لا حصر له من الجمل؟

على أن مما يجب أن يؤخذ في الحسبان أن هناك كثيراً من الجمل التي كان النحاة يتناقلونها من جيل إلى جيل أصبحت تشكل نماذج تركيبية تجريدية نحو : «ضرب زيد عمراً» و «قام زيد» (٥) ، ثم إن القول بأن النحاة القدامى فيسموا الجملة بأنها مجرد كلمات مترابطة ، ولم يلتفتوا إلى التنغيم والنبر ، أمر افتراضي غير مسلم به ، فإن من النحاة من التفت إليه ، فقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله (٦) : «وقد حُدِّقَت الصفة ودلَّت الحال عليهما ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل ، وكأن هذا إنما حُدِّقَت فيه الصفة لما دل من الحالة على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطريح والتطريح والتنعيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك» .

وقد أورد بعض النحاة المخدئين كثيراً من الشواهد التي أغنى فيها التنغيم عن ذكر الصفة لتضمن

(١) دراسات نقدية في النحر العربي / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) دراسات نقدية / ١٢٦ .

(٣) يذهب أيوب إلى أن جملة : هل قال ؟ مكونة من ثلاثة نماذج تركيبية : أحدها لتركيب الكلمات هو : أداة استفهام + فعل ماض ، وثانيها للنغم (Tone Pattern) يتكون من (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ، وثالثها : نموذج للنبر يتكون من (نبر خفيف + نبر شديد) النخ ، وهذه ، على حد تصوره ، هي الجملة التي تنفيذ فائدة يحسن السكوت عليها . انظر في هذا :

دراسات نقدية في النحر العربي - ١٢٦ ، وكتاب :

Language. Bloomfield. London, George Allen & Unwin LTD, Museum Street, P. (170 - 171)

(٤) كتاب سيويه / تحقيق عبدالسلام هارون ، ٢٣/١ .

(٥) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٧٥ .

(٦) الخصائص / ابن جني ٣٧٠/٢ وما بعدها .

تلك الشواهد إشارات ضمنية تؤكد دوره في الإغناء عن بعض الحروف في بابي النداء والاستفهام (١) ،
ومن ذلك قوله تعالى (٢) : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ . وقوله تعالى (٣) : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ
لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ .

ولست أراني مبالغاً إذا قلت : إن النحاة العرب فهموا التنغيم على نحو أجدى في بابه مما فهم بعض
المحدثين ، وإن لم تكن لهم فيه أبحاث نظرية كافية ؛ فهم - على ما يبدو من كلام ابن جني قصدوا
باستخدام التنغيم إلى أن يقوم مقام أداة محذوفة أو حرف محذوف في أداء وظيفة معينة ، فاستخدامه في هذا
المقام أبلغ من استخدامه في حال وجود الأداة أو الحرف الذي يمكن أن يقوم بمهمة الإبلاغ دونها حاجة
إلى التنغيم ، كما في العبارة : هل قال ؟ التي استشهد بها عبدالرحمن أيوب .

وتناول صاحب «دراسات نقدية في النحو العربي» بالتقد موقف النحاة العرب من علاقة الإسناد
في الجملة العربية ، فذهب إلى أن هؤلاء النحاة اعتدوا كلاً من الفعل والخبر مسنداً ، وكلاً من الفاعل
والمبتدأ مسنداً إليه ، وهو يرى أن هذا التقسيم لا يستقيم على نحو مطرد لاستناده إلى التقسيم الأرسطي
الذي يُعزّل على أن تكون الجملة خبرية وحسب (٤) . ثم يضرب مثلاً على عدم استقامته بالمثال : أقائم
محمد؟ فيذهب إلى أن هذه العبارة تشتمل على مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ ، وكلمة (محمد)
خبراً (٥) . وهو ما يحمل في طياته تناقضاً واضحاً (٦) .

ولم يقتصر نقد أيوب للجملة من حيث علاقة الإسناد بل تعداه إلى تقسيم النحاة لها إلى اسمية
وفعلية ، واعتراض عنه بتقسيمها إلى جمل إسنادية هي الجمل الاسمية والفعلية ، وجمل غير إسنادية هي

(١) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / نعمة رحيم العزاوي ، المورد ، المجلد ١٠ ، العددان ٣ - ٤
١٤٠٢هـ / ١٩٨١م - ١٢٢ .

ومن الشواهد التي ذكرها نعمة العزاوي على هذا الصعيد قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :
ثم قالوا : تحببها قلتُ بهراً عددَ النجم والحصى والشراب
ومنه قول الشاعر :

شكوتُ فقلت : كلُّ هذا تبّرُّما بحمي ؟ آراحَ اللهُ تَلْبَكَّ منْ حُبي

(٢) يوسف / ٢٩ .

(٣) التوبة / ٦٢ .

(٤) النحو العربي والدرس الحديث / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م - ١٠٢ .

يرى عبده الراجحي أن أهم ما في التناول الأرسطي للجملة هو تعويله على الجملة الخبرية ، وينطلق هذا التناول من أن
المنطق يستند إلى فكرة التماس ، وأن بنيانه مؤسس على ثلاث نضايًا : مقدمتين ونتيجة ، كما أن كل جملة تتكون من
موضوع ومعمول ، وهو يقدر أن المسند إليه والمسند ترجمة للموضوع والمعمول عند أرسطر .

(٥) هذا الإعراب أحد إعرابين ، أولهما : الإعراب المشار إليه في المتن ، أما ثانيها : فيبر أن كلمة (قائم) خبر مقدم ،
وكلمة (محمد) مبتدأ مؤخر .

(٦) دراسات نقدية / ١٥١ .

جملة النداء وجملة نعم وبنس وجملة التعجب (١) ، وهو بذلك يخالف - في الجمل غير الإسنادية - مذهب النحاة القدامى الذين كانوا يلجأون إلى التأويل والتقدير في مثل هذه الجمل لتساوق وتقسيمهم الذي ارتضوه .

ويخالف إبراهيم السامرائي أيوب في المصطلح الذي أطلقه على جمل النداء والتعجب والمدح والذم ، ويذهب إلى أنه كان ينبغي له أن يطلق عليها مصطلح «جمل فعلية غير إسنادية» . كما أخذ عليه أنه لم يُدخِل في نطاق هذه الجمل جمل الطلب كفعل الأمر والفعل المضارع المسبوق بلا الناهية (٢) .

ولست أرى السامرائي محقاً في نقده أيوب ، إذ إن الأخير انطلق في التسمية من أنه لا يريد أن يلجأ إلى التقدير ، لأن إطلاق مصطلح «جمل فعلية غير إسنادية» تعني بدهاة العودة إلى التقدير الذي تمليه - على وفق نظرة أيوب - اعتبارات فلسفية لا تأخذ بها مدرسة التحليل الشكلي ، ثم إن جملاً من نمط : «أكتب» ، ولا تكتب يتحقق فيها الإسناد بين طرفين هما : الفعل والضمير المستتر ، وفقاً للنظر النحوي الخالص ، مع أن أيوب ، لا يأخذ بمبدأ استتار الفاعل في الفعل لاعتقاده أن ذلك نابع من قضية فلسفية قائمة بأن «الحدث لا يوجد بدون مُحدث» (٣) .

وكما عدَّ مؤلف دراسات نقدية في النحو العربي النول باستتار الفاعل خضوعاً لقضية فلسفية ، ذهب إلى أن حذف المبتدأ أو الخبر خضوع لشكلية منطقية هي استلزام وجود الموضوع والمحمول معاً في الجملة الاسمية حتى يتم استكمال الإسناد اللغوي بركنين يتبادلان ركني القضية المنطقية ، وأنه ليس ضرورياً أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه انطلاقاً من أن القضية الدلالية التي تعبر عنها الجملة تتكون من موضوع ومحمول (٤) .

ويخلص المؤلف في النهاية إلى ابتداع فكرة جديدة مؤداها أن الجمل التي حذف أحد طرفيها هي جمل إسنادية ذات ركن واحد ، وهو يعتبر الأمثلة التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر نهاذج لهذا النوع من الجمل ، ثم يعرض عدداً من الأمثلة على حذف المبتدأ والخبر مبيناً - على حد تعبيره - فساد تأويلات النحاة لها ،

(١) دراسات نقدية / ١٢٩ .

(٢) الفعل زمانه وأبنته / إبراهيم السامرائي ، ٢١١ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السامرائي يدر متناقضاً بإزاء هذه القضية ، فالمعروف أنه يبنى - إل جانب المنهج التاريخي الذي عرف به - المنهج الوصفي ، هذا المنهج الذي يَطْرَح التقدير والتأويل ، وهو أمر ضروري إذا ما أردنا أن نعتد تركيب النداء - مثلاً - جملة فعلية ، على ما ذهب إليه السامرائي . (النحو العربي : نقد وبناء / إبراهيم السامرائي (المقدمة) - ص ٥) .

(٣) دراسات نقدية / ١٥٨ .

(٤) دراسات نقدية / ١٥٨ ، ١٥٩ .

ومن ذلك حذف الخبر بعد «لولا» نحو قولهم : لولا محمدٌ لهلكت (١) .

ويتبدى من توجه أيوب أنه يعيب على النحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثراً بالقضية الدلالية المنطقية، لأن ذلك سيفتاده إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف ، وهو ما لا يقره المنهج الشكلي الذي التزم به في نقده التراث النحوي .

ومن شايع أيوب في هذه المقولة محمد صلاح الدين بكر ، إذ يصف النحويين بأنهم ساووا - في تأكيدهم ضرورة استكمال طرفي الإسناد - بين الرمز والشيء (٢) ، وليس شرطاً أن نتعامل بالرموز كما نتعامل مع الأشياء ، وهو ما فعله النحويون حين طبقوا ما هو في عالم الواقع على الرموز اللغوية ، فأدى ذلك بهم إلى أن يقرروا ضرورة وجود طرفي الإسناد ولو تقديراً (٣) .

إلا أن بكرأ يقبل بالحذف الجائر ، فيرفض الحذف الواجب ، لأن الأول تسمح به ظروف الموقف اللغوي ، والشايعي ناجم عن عوامل خارجة عن طبيعة المنهج الوصفي ، وهو يمثل للنمط الأول بالجواب عن سؤالنا : من عندكما ؟ فلو قيل : زيد ، بحذف الخبر المتقدم ، لكان ذلك جائزاً منسجماً مع السياق اللغوي . ويمثل للنمط الثاني بالمحذوفات في أبواب «الاشتغال» و «التنازع» والمصادر المنصوبة على أنها حالة محل أفعال مثل : (سبحان الله ، ولبيك وسعديك ، ومعاذ الله ، وسقيا لك ورعيا) ، ويأتي رفضها - من وجهة نظره - لأن تحليلها النحوي قائم على تقدير أفعال وتعسف في التأويل لا يقرهما المنهج الوصفي (٤) .

على أن رفض التقدير الذي نادى به أيوب ودعاة المنهج الوصفي الشكلي لا يسلم به المحدثون عامة، فمن هؤلاء داود عبده الذي خالف أيوب في تقريره أن النحاة ينزعون منزعاً فلسفياً حين يقدرون ضميراً مستتراً في مثل قولنا : اضرب ، وهو يرى أن التركيب اللغوي للعبارة هو الذي يستلزم وجود الناعل في بعض الجمل ، وإلا لكان للمرء أن يقدر أن هناك فاعلاً لكلمة موجع من قولنا : « الضرب موجع » اتكاء على الفكرة الفلسفية القائلة بأن لكل حدث محدثاً (٥) .

على أن داود عبده يعود فيرفض بعض أنماط التقدير التي كانت الغاية منها تبرير الحركات الإعرابية

(١) دراسات نقدية / ١٥٩ .

(٢) يذكر محمد صلاح الدين بكر أن الذي ابتدغ الرمز والشيء هما العالمان أوجدن وريتشاردز مبتدعا النظرية الإشارية التي تنص على أن «معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها» .

- انظر في هذا : (علم الدلالة / أحمد مختار عمر . - الكويت : مكتبة دار العروبة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٥٥) .

(٣) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم / محمد صلاح الدين بكر ، - ١٠٤/٢ ، ١٠٥ .

(٤) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم / محمد صلاح الدين بكر - ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٥) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده - ٢٧ .

التي شذت عن قواعد النحاة ، كما في تعليل قراءة كلمة « رب » من قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ بالرفع والنصب (١) .

هذه هي أبرز قضايا النحو العربي التي عرض لها أيوب على أساس معايير المدرسة الشكلية الأميركية التي أرسى دعائمها بلومفيلد وهاريس (٢) .

وخلاصة القول أن معايير المدرسة الشكلية قد برزت في بعض أعمال عبدالرحمن أيوب ولاسيما كتابه دراسات نقدية في النحو العربي ، وقد تجلت ملاحظتها في المنطلقات التالية :

— اتخاذ التحليل الشكلي (الوصفي) منهجاً للتحليل النحوي ، ويتمثل ذلك في استبعاد التعليلات

الفلسفية والاعتبارات المنطقية والذهنية في هذا المجال .

— استبعاد عنصر الدلالة في التحليل وعدم الأخذ بالتقدير .

— تحكيم اعتبار الموقع في التحليل النحوي .

وقد نقد من خلال هذه المعايير كثيراً من آراء النحاة العرب ومعالجاتهم .

إلا أن من الإنصاف القول بأن هذه المعايير التي التزم بها أيوب لم تثبت أمام رياح البحث اللغوي ، فقد أثبتت الدراسات التي تلت الأبحاث التي تمت على أساس مدرسة التحليل الشكلي أن تلك المعايير تشتتت إلى إعادة نظر ، لأن ما نادى هذه المدرسة باستبعاده ، التزم به أحدث الأنظار اللغوية والنحوية ، ممثلة في نظرية تشومسكي .

ويلاحظ أيضاً أن تناول أيوب النحو العربي على أساس هذا النهج جاء تليقياً ، فلم يستشعر المرء أنه أقام بنيان نقده للنحو العربي في إطار محكم متسلسل يسلم في النهاية إلى عمل متكامل ، كما فعل تمام حسان ، بل إنه قصر نقده على بضعة معايير لا تصلح لإقامة نظرية في هذا الصدد ، الأمر الذي يجعل المرء يستتج أن أنظار هذه المدرسة قد بهرت ، فكان في تناوله مبالغته في الأخذ بتلك الأنظار ، أفقدت آراءه جانباً من الموضوعية التي يتسم بها علم اللغة الحديث .

كما أن الموضوعية قد اختفت في جانب آخر من عمل أيوب يتمثل في أن المؤلف لم يحدد لنا المراجع الأجنبية التي اتكأ عليها في نقده لنظرية النحو العربي ، لما في ذلك من عظيم الأثر في تمهيد الطريق أمام من يرغب في متابعة ذلك .

ثم إن مما أخذته النقاد على «دراسات أيوب» أنه «أبقى على الهيكل العام للنحو القديم» ، ولم يحاول

(١) أبحاث في اللغة العربية / داود عبده - ٢٦ .

يعلل النحاة الرفع على أن رب خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره أمدح .

(٢) انظر في احتذاء (أيوب) نهج هذه المدرسة كتاب : اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ١٧١ .

إعادة ترصيفه من جديد إلا في جانب منه تمثل في الفصل بين دراسة الكلمة ودراسة الجملة (١) .
إلا أن من الإنصاف أن يذكر أنه على الرغم مما وجه إلى هذا العمل من نقّادات ، فإن صاحبه من
القيادة في ميدان علم اللغة الحديث ، ولعله كان أول من حاول نقد التراث النحوي على أساس نظرية لغوية
حديثة هي «مدرسة التحليل الشكلي» ، فأسهم بجد في لفت الأنظار إلى هذه النظريات اللغوية الوافدة
وضرورة الانتفاع بها على نحو من الأنحاء .

منهج التحليل إلى المكونات المباشرة :

ومن درسوا النحو العربي في إطار وصفي بنيوي د. محمد الشاوش وقد اختار الجملة لتكون ميدان
دراسته على هذا الصعيد ، معتقداً أن ولوج الدراسة في اللغة يستلزم أن يكون من باب دراسة الجملة ،
منها إلى أن ما تم في هذا المجال ، سواء أكان على صعيد التنظير أم التطبيق ، غير كاف في بابه (٢) .
وهو يوضح أنه سيجعل مما توصل إليه القدامى في مجال وظائف الجملة ، كالإسناد على سبيل المثال ،
منظماً له في دراسته ، على الرغم مما اعتور منهجهم - على حد تعبيره - من نقص تمثل في التحليل الخطي
للجملة ، وتغليب ظاهرة الإعراب فيه ، وتعدد المطلقات في تحديد وظائف مكونات الجملة . مما
جمّع ، في مستوى واحد ، بين وظائف خاصة بصورة التركيب (المبنى) وأخرى ترتد إلى المعنى ، في حين
كان يحسن أن يُدرّس النمطان من الوظائف في خطين منفصلين متوازيين باعتبار الأول حاملاً للثاني ودالاً
عليه (٣) .

ويستطرد الشاوش إلى استكمال مسرّعات الدراسة فينوّه إلى أنه اعتمد على مبدأ المكونات المباشرة
ومستويات التركيب دون غيرها من المناهج لعقبات استشعرها في تلك المناهج (٤) .

ويلاحظ الشاوش فقرأ في المصطلحات الخاصة بالجملة ، فيحاول أول الأمر ، أن يميز ، من خلال
هذه المقاربة ، بين مصطلحات ثلاثة يمكن أن تطلق على التركيب الذي يتجاوز اللفظ الواحد ويقبل عن
الجملة ، وهذه المصطلحات هي : التركيب الجزئي ، ومجموعة الألفاظ ، وشبه الجملة ، ومن ثم
يستخلص أن مصطلح التركيب الجزئي أدلّ في هذا المجال من المصطلحين الآخرين ، لأن مصطلح

(١) أثر الأكنية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية (٤) . - تونس : مركز
الابحاث والدراسات الاقتصادية ، ١٩٧٨ ، ٥٣ .

(٢) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان ٣٥ ، ٣٦ . -
دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م - ٧١ ، ٧٢ .

(٣) الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٧٣ .

(٤) الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٧٣ ، ٧٤ .

«مجموعة الألفاظ» يُوحى بالاضطراب وعدم التنسيق ، في حين لا تشترك شبه الجملة مع الجملة إلا في خاصية واحدة هي كونها تزيد على عنصر واحد، لا يكفي للتشريب بينها وبين الجملة (١) .

ولكن الباحث يستبدل بمصطلح «شبه الجملة» مصطلحاً آخر جديداً هو «جملة صغرى» أو «جملة فرعية» ، مستبعداً بذلك مصطلح «مجموعة الألفاظ» .

وهكذا يصطفي - في نطاق التخلص من التعميم والشمول ، ثلاثة مصطلحات هي :

التركيب الجزئي : ويقوم على التبعية وانعدام الإسناد .

وشبه الجملة : ويقوم على التبعية ووجود الإسناد .

والجملة : وتقوم على الاستقلال ووجود الإسناد .

ويُصنف ، في الوقت نفسه ، الجملة إلى جملة بسيطة وهي ما يخلو من أشباه الجمل ، ومركبة :

وهي ما يتضمن شبه جملة أو أكثر (٢) .

ولكن الباحث هنا بدأ ستناقضاً ، فقد ذكر أن قدرًا من الكلمات يزيد على كلمة ويقع دون الجملة يُفهم مع الجملة وجه شبه كميًا وحسب ، لكنه غير مؤهل لأن يطلق عليه «شبه جملة» ، ومع ذلك عاد فاستبدل به مصطلحاً آخر هو «جملة فرعية» فارتقى به من باب الشبه بالجملة إلى مصاف الجملة ، وكان الأولى أن يستحدث مصطلحاً لا يستخدم فيه لفظ «جملة» ليكون أقرب إلى ما نادى به ، فوقع في التناقض .

وهو يحدُّ الجملة على نحو نابع من تعريف معجم المعهد الأميركي ، فيذهب إلى أنها (٣) : «ملفوظ

أو (تركيب) جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً» .

وهذا يعني أنها لا تحتاج إلى ما يتممها وبذلك لا تكون جزءاً من تركيب أوسع منها : أي إنها

تستعمل على عنصري الاستقلالية والإفادة .

ويبدو هذا التعريف قريباً مما ذهب إليه ليونارد بلومفيلد الذي حدَّ الجملة بأنها (٤) «الصيغة اللسانية

المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها» .

(١) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ . - دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م - ٧٥ .

(٢) مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٧٩ .

(٣) يعرف معجم المعهد الأميركي الجملة بأنها : «تركيب لغوي لم يكن جزءاً من أي تركيب أوسع منه» . انظر في هذا : ملاحظات بشأن تركيب الجملة ، الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٧٧ .

(٤) Language, Bloomfield, London, George Allen & Unwin Museum Street, 1967, P. 170

وانظر في ذلك : اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي ، ١٥٢ .

(٢٢٠)

ويبدو أن تعريف الشاوش وتعريف بلومفيلد كليهما نابع من تصور عام مؤداه أن البحث اللغوي العميق يستلزم النظر إلى الجملة على أنها شكل لغوي مستقل (١) .

ويتبدى من خلال حد الجملة على هذا النحو أمران يتمثلان في أن العلائق بين أجزائها تنم عن ترابط عضوي يحكم وظائف هذه الأجزاء ، وأنها لا تشكل وحدة نحوية متكاملة إلا إذا تحقق لها الاستقلال الذي تمت الإشارة إليه (٢) .

ولقد أسلفت قبلاً أن الباحث قد تَوَكَّأ في هذه المقاربة على مبدأ المكونات المباشرة (Immediate Constituent Analysis) ، ومن المتعارف أن هذا المنحى يقوم على أساس أن الجملة مؤلفة من طبقات من المكونات الأساسية التي يمكن أن تنقسم إلى مكونات أصغر منها ، هذه المكونات التي يمكن أن نستمر في تحليلها إلى أن نصل إلى العناصر النهائية (Ultimate Constituents) التي لا يمكن تجزئتها إلى عناصر أصغر منها (٣) .

وهو ينطلق من هذا الملمح الرئيس في مبدأ المكونات المباشرة ، ليصنّف الجملة في مستويين : يخصص أولها للمكونات التي تقوم وظائفها على منطلق معنوي منطقي ، وثانيها لتلك المكونات التي لا تظهر في المستوى الأول من التحليل (٤) .

وينقسم المستوى الأول - تبعاً لتصور الباحث ، إلى مكونات ضرورية تقوم على مبدأ الإسناد ، وتتمثل في عنصرين هما : المسند إليه ، وحر مصطلح يتنظم في عقده الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ ، واسم الناسخ ، والمسند ويسلك في نطاقه الفعل والخبر (٥) .

ويعود تعدد تسميات هذه العناصر إلى تعدد المنطلقات المعتمدة ، سواء أكان ذلك الرتبة أو المعنى أو الإيهام بالقيام على المعنى كنائب الفاعل ، أو دور العنصر في الإبلاغ كالخبر أو الانتهاء إلى قسم من أقسام الكلام كالفاعل واسم الناسخ (٦) .

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما ، ٢٨٨ .

(٢) اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي ، ١٥٣ .

(٣) Dictionary of Language and Linguistics, Hartmann, 1972, P. 107 .

(٤) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢م - ٧٨ ، ٨٣ .

(٥) المرجع السابق - ٧٩ .

(٦) المرجع نفسه - ٧٩ .

يكشف الشاوش الغطاء عن هذه المنطلقات فيذهب إلى أن منها ما ينطلق من تغليب جانب الرتبة كالمبتدأ ، أو جانب المعنى كالفاعل والفعل أو ما يوهم أنه كذلك كنائب الفاعل ، أما نسبة الخبر فيرى أنها نابعة من دوره في الإبلاغ ، في حين أن تسمية الفعل واسم الناسخ نابعة من انتهاء كل منهما إلى قسم من أقسام الكلام . (المرجع السابق - ٧٩) .

ولعل من الملاحظ المُبتدعة في صنيع الشاوش هو إشارته إلى أن نائب الفاعل يوهم بأنه قائم على المعنى ، ويذهب إلى أن علامة الإعراب ، وكون نائب الفاعل مسنداً إليه وعنصراً ضرورياً تتم به النواة الإسنادية هي الباعث على هذه التسمية (١) .

وهو يفترض - منطلقاً من هذه المعطيات أن من الممكن أن يسند إلى المفعول ما يسند إلى سائر النويات للتعبير عن تجارب معينة تتمثل في إسناد الفعل إلى المفعول وتجاهل الفاعل ، ومن ثم ينطلق إلى أن يستبدل بنائب الفاعل تسمية جديدة هي مفعول المجهول ، وهو يعبر عن ذلك بالنموذج التجريدي التركيبي : فعل + مفعول المجهول (٢) .

ولكن هذه التسمية الجديدة تصطدم بصخرة الواقع حين يقفز إلى الذهن ذلك الخاطر الذي مؤداه أن المفاعيل لا ترد مطلقاً مرفوعة ، تماماً كما تصطدم تسمية نائب الفاعل بالحقيقة الماثلة في أن هذا النائب هو في واقع حاله مفعولٌ به .

ويعرض الشاوش مكونات المستوى الأول غير الضرورية فيذهب إلى أنها مكونات تتحدد وظائفها بعلاقتها بالنواة الإسنادية لا بالمسند أو المسند إليه ويتم عزلها في المستوى الأول من التحليل ، وأن بعضها يدخل في نطاق ما أطلق عليه العناصر المتممة ، وهي تسمية متبوسة عن النحر الفرنسي ، أو التوسعة عند مارتينييه (Martinet) وهو يعدُّ المفعولات على اختلاف أنواعها والحال والتمييز من هذا القبيل ، مع الأخذ في الحبان أن ذلك مرهون باتصالها بالنواة الإسنادية ، من ذلك على سبيل المثال ، قولنا : «جاء الولد ضاحكاً» فالحال ضاحكاً من مكونات المستوى الأول ، في حين أنه في مثل : «العملُ صافياً دواءً» لا مثيل له ليس كذلك (٣) .

ولعل ما يجب التنبه إليه هنا أن هذا التوجه مبني على اعتبار شكلي غير محكوم بالمعنى ، فحين تقول : ضرب الولد الكرة ، فالصحيح أن الكرة في المثال ليس عنصر توسعة ، للشعور بأهميته للفعل المتعدي «ضرب» ، لكننا إذا حكمنا الاعتبار الشكلي التجريدي فتكون الجملة مكونة من : مسند إليه + مسند + توسعة (٤) ، وهو ما يورحي بأن هذا التوجه محكوم بمنطلقات المدرسة الشكلية .

(١) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢م - ٨٠ .

(٢) المرجع السابق - ٨٠ .

(٣) يرى مارتينييه أن التوسعة : «كل عنصر لم تزل زيادته من العلاقات المتبادلة القائمة بين العناصر الموجودة قبل دخوله» . ولا من وظيفتها : (الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٨٠ ، ٨١) .

يعرف مارتينييه التوسعة بأنها «كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها» انظر في هذا :

- مبادئ اللسانيات العامة/ أندريه مارتينييه ، ترجمة أحمد الحمر . - دمشق : المطبعة الجديدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م - ١٢٨ .

(٤) الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٨١ .

ويتحدث محمد الشاوش عن مكونات المستوى الثاني من التركيب فَيُبيِّنُ عن أنها ليست من مكونات الإسناد أو توسعته ، وإنما هي مكونات تابعة لتلك المكونات ، ولا تظهر إلا في المستوى الثاني من التحليل ، وهو يذهب إلى أن هذا المستوى ينظم التراكيب الجزئية والوظائف التابعة لها ، وهي : المنعوت والنعته ، والمضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور ، والمؤكد والتوكيد ، والمبدل منه والمبدل ، والمعطوف عليه والمعطف ، والمستثنى منه والمستثنى (١) .

ويكشف الباحث عن ملحظ مهم على هذا الصعيد مفاده أن هذه العناصر لا تتم النواة الإسنادية ، ولكنها تتم عنصراً واحداً من عناصرها ، ومن هذا المنطلق يطلق علينا «توسعات من الدرجة الثانية» ، وهو يرى أن بين هذه المكونات تلازماً وثيقاً متبادلاً (٢) .

ويلحظ من يتبصر كلام الشاوش عن هذا النمط من التوسعة تأثيره الواضح بهارتينييه في هذا الباب إذ إنه يعرف التوسعة بأنها (٣) «كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها» .

ويبدو كلام الشاوش سديداً ، فالنعته - على سبيل المثال - لا يغير شيئاً في علاقة المنعوت ، إذ كان عنصراً أصلياً أو في وظيفته ، فنحن نقول : الولد مجتهد ، ثم نقول : الولد الذكي مجتهد ، دون أن نستشعر تغيراً في العلاقة التي تجمع بين طرفي الإسناد أو وظيفتيهما .

إلا أن من الإنصاف القول : إن جانباً من علماء اللغة المحدثين لا يُسَلِّمُ بفكرة المستويات اللغوية ويرى أن هذه الفكرة ناقصة ، لأن أهمية الوحدة اللغوية سواء أكانت فونياً ، أم صُرفة ، أم مكوناً ، أم جملة ، نابعة من أنها تؤثر في المستوى الذي يأتي فوقها ، وعليه فإنه لا توجد مستويات : صوتية وإيقاعية ، وصرفية ، وتركيبية ، ودلالية ، بل كل ما هنالك سياقات متسلسلة متداخلة (Contextualization) تبلغنا في النهاية السياق الثقافي (٤) .

ويعالج المؤلف قضية أخرى ذات علاقة وثيقة بالمكونات المباشرة ، ألا وهي مسألة تعدد هذه المكونات بواسطة المعطف ، فيعتبر (٥) «كل مركب تعددت عناصره بواسطة المعطف تركيباً جزئياً يحلل

(١) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢م - ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) المرجع السابق - ٨٣ .

(٣) مبادئ اللسانيات العامة / أندريه مارتينييه ، ترجمة أحمد الحمور - ١٢٨ .

(٤) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلفان ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني / ع ٣ - الدار البيضاء ، ١٩٨٦م - ٨٥ .

(٥) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢م - ٨٣ .

(٢٢٣)

إلى مكوناته في المستوى الموالي من التحليل» . وذلك يعني أن العناصر المعطوفة تشترك في الوظيفة نفسها، ومن هذا المنطلق الوظيفي يعرف العطف بأنه (١) «علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة» .

وهذا المبدأ أقره النحاة العرب القدامى حين ألحوا على أن يقوم تناول مبحث العطف على أساس فكرة التشريك في الحكم بين المعطوف عليه والمعطوف (٢) .

والحكم لدى النحاة القدامى هو الوظيفة التي ألمح إليها الشاوش في هذا الباب .

ويبدو أن الشاوش - حين صنف العناصر المعطوفة من المستوى الموالي في التحليل للمكونات المعطوف عليها - نظر إلى تصور مارتينييه لهذه القضية ، فهو يرى أن هناك ما يطلق عليه «القضلة بالعطف» وهو «إدخال عنصر جديد تيساري وظيفته مع وظيفة عنصر آخر موجود قبلاً في الإطار ذاته بحيث لا يتغير بناء القول الأصلي فيما لو حذفنا ذلك العنصر الموجود (وربما أداة العطف) ، وأبقينا على العنصر الدخيل (٣) . كأن نقول : يزرع النفاكهة ثم نُضيفُ يزرع ويقطف النفاكهة ، فتقوم «يقطف» بالدور الإسنادي ، كما تقوم به «يزرع» (٤) .

ويتناول الشاوش في نطاق موضوع «العطف» الربط بين الجمل ، وهو يحدد - لتناول هذه القضية - بعض الموجهات أجملها فيما يلي :

- أن تحليل الجملة يستلزم معرفة بدايتها ونهايتها .
- أن الجملة تركيب لا يدخل ضمن تركيب أكبر منه .
- أن القرائن التي تعين على تحديد الجمل كالنقط والنواصل والعلامات الأخرى قد لا تسعف - على الدوام - في تحقيق المقاصد المرجوة منها .
- وهو ينطلق - لبيان حدود الجمل - من هذه الموجهات ، مستنداً إلى ما أطلق عليه «مبدأ الاستقلال التركيبي» أي عدم ورود المركب جزءاً من مركب آخر (٥) .
- ويتبين من خلال هذه الملاحظ أن الشاوش قد قصر البحث على الجمل البسيطة ، ولعل ذلك نابع

(١) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة/ محمد الشاوش - ٨٣ .

(٢) بلاغة العطف في القرآن الكريم : دراسة أسلوبيية / عفت الشرفاوي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م -

٥٩ ، ٦٢ . ومن الدلائل على هذا أن ابن فتيبة يرد جميع معاني (أو) إلى معنى واو النسق . انظر في هذا :

تأويل مُشكل القرآن / ابن فتيبة ، القاهرة : مطبعة الباب الحلبي ، ص ٤١٤ .

(٣) مبادئ اللسانيات العامة / أندريه مارتينييه ، ترجمة أحمد الحمود - ١٢٩ .

(٤) المرجع نفسه - ١٢٩ .

(٥) مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٨٨ .

من أن هذا المنهج وجه جل تأثيره إلى الجمل البسيطة ، فكان هذا التوجّه مدعاةً لتوجيه سهام النقد إليه ، فالباحث لم يصف الجمل المركبة وصفاً كافياً ، كما أنه لم يُقدّم بياناً شافياً عن أن هذه الجمل هي في الأصل جملٌ بسيطة (١) .

ومن ثمة فهو يسمى - بروحي من هذا المبدأ - إلى الإبانة عن الحقائق النحوية التالية :

- أن الباعث على تسمية الجمل الابتدائية والاستثنائية والاعتراضية بالجمل التي لا عمل لها من

الإعراب لم يأت مصادفة ، وإنما هو ناجم عن توافر شرطي الاستقلال والإسناد في هذه الجمل .

- أن الجمل التي لها عمل من الإعراب جهل تفتقر إلى الاستقلال .

- أن الاعتراض ضرب من الخروج عن مبدأ الخطئية (Linearity) أي الفصل بين مكونات

الجملة بمركب ليس منها (٢) . والخطئية تعني (٣) «توالي العناصر اللغوية مرتبة على نحو خطئي

لتكوّن وحدات أكبر ، أو لتمثيل التابع في نطق هذه العناصر الواحد تلو الآخر» .

- أن الاستئناف يتمثل في أن يتنظم مستوى الخطاب جملاً مستقلة ذات وظيفة واحدة تنجلي في كونها

مباشرةً للخطاب بوساطة أدوات الاستئناف (٤) ، وأن الربط بين الجمل بالعطف يستند إلى الجمع بين جمل

لها نفس الوظيفة ، هذه الوظيفة التي تتمثل في كون الجملة مكوناً مباشراً من مكونات الخطاب (٥) .

ولم ينس الشاوش أن ينوه إلى نمط آخر من الربط يقوم على الجمع بين جمل ليس لها نفس الوظيفة ،

ويُلْمَحُ إلى أن ذلك يتم بوساطة أدوات الربط ، كما يلمح إلى أن الجمل بعد قال هي أشباه جمل متعددة

سربطة بعلاقة عطف لاشتراكها في نفس الوظيفة المتمثلة في مقول القول (٦) . ومثال ذلك قوله تعالى (٧) :

﴿ قال إني عبد الله . آتاني الكتاب . وجعلني نبياً . وجعلني مباركاً أين ما كنت . وأوصاني بالصلاة .

والزكاة ما دمت حياً ﴾ .

ولعله انطلق في النظر إلى جمل مقول القول على أنها أشباه جملٍ من المعيار الذي انطلق منه ، القائم

على أن الجملة شكل لغويّ مستقل ، وبذلك اعتد هذه الجمل المعطوفة مفتقرة إلى الاستقلال الذي يعطي

التركيب - إلى جانب الفائدة - مقومات الجملة .

(١) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نحلة - ٣٣ .

(٢) مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٨٩ .

(٣) معجم رمزي بعليكي / ٢٨٦ .

(٤) مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٨٩ .

(٥) المرجع السابق - ٨٩ .

(٦) المرجع نفسه - ٨٩ ، ٩٠ .

(٧) مريم / ٣٠ ، ٣١ .

ولعل من يدقق النظر فيما قدمه محمد الشاوش على صعيد دراسة الجملة العربية على وفق منهج المكونات المباشرة يلاحظ ما يلي :

- أن التناول لم يعرض لجمل متعددة المباني يشملها معنى واحد ، ولا لمعان متعددة بمبنى واحد ، ولعل ذلك راجع إلى أن الشاوش كان يدرك أن منهج المكونات المباشرة لا يقدم حلولاً لمثل هذه التراكيب .

- أن تناوله للمبني للمجهول لم يمس إلا ناحية شكلية حين أطلق اسم «مفعول المجهول» على نائب الفاعل ، لكنه لم يفسر العلاقة بين التركيبين : المبني للمعلوم ، والمبني للمجهول ، لعلنا أن هذا المنهج لا يقدم تفسيراً لمثل هذا النوع من الجمل ، ولأن ذلك سيضطره إلى الاعتراف بينيتين للجملة : عميقة وسطحية أو أصل وفرع ، وهو ما لا يؤمن به (١) .

- أن منهج المكونات المباشرة لا يضع حلولاً للتراكيب التي تقطع اتصال الجمل كالاغتراب ، وهو يشير إلى ذلك بتعريفه الاغتراب على أنه « ضرب من الخروج على مبدأ الخطية في تسلسل الجمل » (٢) .

لكن ما ينبغي للمرء أن يلاحظه أن هذه المآخذ أو غيرها لا تمنع من القول بأن المنهج قابل للانتفاع به ولا سيما إذا استخدم - في التحليل - مع منهج آخر (٣) .

ومن النحاة الذين درسوا النحو العربي على أساس وصفي بنيوي نهاد الموسى ، لكن تناوله جاء في سياق مختلف عما قدمه أيوب ومحمد الشاوش ؛ فقد استهدف عمله «المقابلة بين أنظار من البنيوية وأخرى من النحو العربي لاستشعاره وجود مشابهة بين الطرفين» .

وهو يدرك تماماً صعوبة هذا التوجه الذي يوازن بين منهجين ترعرعا في ظل ظروف مختلفة وسياقات تاريخية ثقافية متمايزة . ولكنه يجد في منهج التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) ما يؤنسه في هذا التوجه ، إذ إن هذا المنحى لا يجد غضاضة في المقابلة بين لغات لا تربطها أسر لغوية (٤) .

ومن المشابه التي يوردها نهاد الموسى ما يشير إلى منهج في تيسير الإعراب على دارسي العربية يشبه

(١) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي المعدادان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٧٤ .

(٢) مجلة الموقف الأدبي ، المعدادان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٨٩ .

(٣) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٤٥ .

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود أحمد نحلة - ٣٣ .

وانظر في ذلك :

- Syntactic Structure, Chomsky. P. 34 .

(٤) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى - ١٩ .

إلى حد كبير مبدأ التحليل إلى المكونات المباشرة ، فقد يذكر المعلم في إعراب مثل : الحق يعلو ، أن الحق : مبتدأ ، ويعلو : خبر ، وفي مرحلة تالية يتناول الخبر (يعلو) فيحلله إلى مكوناته غير المباشرة (١) ، وفي مرحلة لاحقة يستطيع عرض جمل إسنادية أخرى بامتدادات جديدة ممكنة (٢) .

ويقابل نهاد الموسى بين مبدأ آخر من البنيوية وهو الخانية (Tagmemics) ، وهو منهج يقوم ، على وفق ما ذكر ، على «ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية ، وهي تمثل في العادة خانة ، أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيراً ، ومفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع وهو يضرب على ذلك مثلاً ، بالابتداء ، ويمثل في العادة خانة ، والمعرفة ، وهو ما يمكن أن يحتل تلك الخانة ، ويُبين عن أن المعرفة تنظم صيغاً متعددة يمكن أن تقع في خانة الابتداء ، مثل الضمير ، والعلم والمُعَرَّف بأل . . . (٣) .

ويرى رمزي بعلبكي أن د . نهاد قد تكلف إظهار العلاقة بين الخانسيّة والمبتدأ ، منوهاً إلى أن النحاة العرب لم يقصدوا إلى وضع قائمة بالعناصر التي يُمكن أن تحتل هذه الخانة للربط بينها وبين الخانة نفسها (٤) .

ولا أرى بعلبكي محقاً فيما ذهب إليه . فالأصل أن نهاد الموسى يتقابل بين الخانية في البنيوية والابتداء على أنه خانة شغلتها - وفقاً لأمثلة النحاة - أسماءٌ معرفةٌ متنوعة ، سواء أقصد النحاة إيرادها على هيئاتها التي وردت بها أم لم يتصدوا .

ومن أصول البنيوية التي تناولها المُعَلِّم وغير المُعَلِّم ، وهو مبدأ قائم على التناوب الثنائي بين عنصر غير معلم كالمفرد ومثاله (ولد) ، وعنصر معلم كالمتنى ومثاله ولدان (٥) ، ومن الأمور المتعارفة أن البنيوية تحفل بدراسة العلامات وأنسنتها (٦) ، وقد ذاع هذا المبدأ لدى الأوروبيين في العقد الثالث من هذا القرن (٧) .

أما الأصل الآخر الذي تناوله نهاد الموسى بالبحث فهو مبدأ «التوزيع» (٨) وقد أشرت إليه في سياق

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / ٢٩ .

(٢) منهج في تفسير الإعراب / نهاد الموسى ، مجلة العربية ، ١٩٨١م - ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى - ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / تقديم رمزي بعلبكي ، مجلة الأبحاث ، السنة ٢٨ ، ٢٩ . - بيروت : الجامعة الأميركية ، ١٩٨٠ / ١٩٨١م - ٨٣ .

(٥) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٤٠ ، ٤١ .

(٦) مشكلة البنية / زكريا إبراهيم ، ٤٦ .

(٧) Modern Linguistics, M. Bierwisch P. 5 (٧)

(٨) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / (٣٢ - ٤٠) .

الحديث عن المدرسة الوصفية التشكيلية .

ومن بين من توقفوا إلى ظواهر في النحو العربي ومثيلاتها في البنية خميس الصغير ، فقد حاول في مقالة له بعنوان « مفهوم المذكر والمؤنث عند النحاة العرب وفي نظر الألسنية الهيكلية » ، أن يقابل بين معالجات (مارتينية) في الجنس ، وبعض آراء النحاة العرب في باب التأنيث والتذكير .
وتتلخص نظرية (مارتينية) في الجنس في أنه يرى أن ميزة التأنيث تكون كامنة في النواة المركزية (Le noyau central) ، ويقصد بها الكلمة المؤنثة الأساسية (١) مثل كلمة اليد من قولنا : اليد البيضاء ، كما يذهب إلى أن العلامة اللغوية المطابقة للتأنيث (L'accord) ترد في شكل « دال متواصل » (Signifiant discontinue) يعين على نحو ثانوي في إبراز التأنيث في النواة المركزية ، ومثل به بالتركيب :
" La grande montagne blanche " فالتأنيث مضمّر في لفظة " montagne " لكن العلامة الدالة على التأنيث هي صوت " d " الموجود في لفظة " grande " (٢) ، ومثال ذلك في العربية قولنا : الذراع اليمنى ، فالتأنيث مضمّر في الذراع ، والألف المقصورة هي العلامة الدالة على التأنيث .

ويقابل خميس الصغير بين هذا المفهوم عند «مارتينية» ومفهوم المطابقة في المؤنث المعنوي عند النحاة العرب ، ويذكر أن الزجاجي ألمح إلى التأنيث المقدر في (هند) من قولنا : «قامت هند» ، كما حدده ابن هشام في ألفاظ (الحرب) و «السلم» وألفاظ مماثلة كما في قوله تعالى (٣) : ﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ وقوله تعالى (٤) : ﴿ وإن جنحاً للسلم فاجنح لها ﴾ فهذه ألفاظ دل على التأنيث المعنوي فيما عناصر لفظية ثانوية هي : التاء في (قامت) ، والتاء في (تضع) والهاء في (أوزارها) ، وكذلك الهاء في (لها) (٥) .

منهج التحليل التقابلي :

وكان من بين المناهج التي اصطنعها النحاة العرب المحدثون في نطاق البحث على أساس الوصفية منهج التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) ، وهو انجاء آني (Synchronic) يقوم على دراسة الفروق بين لغتين أو لهجتين أو أكثر لاستخلاص مبادئ يمكن الاستناد إليها في الترجمة وحل مشكلات تعليم

(١) مفهوم المذكر والمؤنث عند النحاة العرب وفي نظر الألسنية الهيكلية / خميس الصغير ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد ٧٠ / ٧١ . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٢م - ٥٣ .

(٢) المرجع السابق - ٥٣ .

(٣) سورة محمد / ٤ .

(٤) الأفعال / ٦١ .

(٥) مفهوم المذكر والمؤنث عند النحاة العرب وفي نظر الألسنية الهيكلية ، خميس الصغير ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد ٧٠ / ٧١ . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٢م - ٥٣ .

اللغات ، ولاسيما اللغات الأجنبية (١) .

وتسير الدراسات التقابلية في اتجاهين (٢) :

الأول : اتجاه نظري يدرس الجانب المراد دراسته في لغة ما دراسة مستوفاة ، دقيقة ، متعمقة ، ودراسة هذا الجانب من اللغة المتأصلة بالقدر نفسه من الأهمية والدقة ، ومن ثم إجراء دراسة تقابلية بين الجانبين ، للتوصل بالتالي إلى مواطن تشابه أو تكافؤ أو تداخل فيما بينهما .

والثاني : اتجاه تطبيقي وظيفي يسعى إلى تبسير تعلم لغة ما بدراسة مستويات مختلفة منها دراسة صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية مقابل دراسة مشابهة من لغة أخرى مقصودة ، وبيان ما يمكن أن تتضمنه واحدة لتسهيل تعليم الأخرى ، والإفادة من العادات اللغوية في كل لغة من هاتين اللغتين ، والتغلب على الصعوبات التي قد تكتنف مسيرتها النظرية أو التطبيقية .

ويبدو أن هذه الدراسة نالت صدى إيجابياً لدى السلوكيين ونظرتهم الخاصة في التعليم (المثير - والاستجابة) ولكن التحويليين وجدوا فيها طريقة تعيق اكتساب اللغة واختزانها في الذهن .

وهي من الناحية الثانية تختلف عن المنهج التاريخي المقارن في دراسة اللغة الذي يعنى بدراسة الظاهرة اللغوية في وضعين متمايزين من تاريخها .

وكان للدراسات التقابلية في النحو نصيب من الدراسات التي تمت على أساس هذا المنهج ، فتم به الكشف عن مدى التقارب أو التباعد بين النحو العربي وأنحاء أخرى .

ومن أولئك الذين خبروا هذا الاتجاه بإقامة التقابل بين أنظار أو اتجاهات في النحو العربي وأنظار أو اتجاهات في النحو الغربي نهاد الموسى (٣) ، ومن أبرز ما وضع في هذا المجال كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) ، وفيه تحيّر مناهج وأصولاً وأنظراً وأمثلة من النحو العربي ، وقابلها بمشابهاتها في نظريات لغوية غربية حديثة ، كالبنوية ، والتحويلية التوليدية ، والوظيفية ، يمكن للدارس أن يستصفي منها كثيراً من الملاحظ واللطائف المفيدة (٤) .

وقد عرضت لأقباس من (الأنظار) التي أصلها نهاد الموسى في هذا المجال عند الحديث عن تحليل

(١) Dictionary of Language and Linguistics, R.R.K. Hartman & F.C. Stork, P. 53

وانظر في ذلك :

. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, David Crystal, Basil Blackwell Ltd. 1985, P. 73,74

(٢) تطوير دراسة اللغة العربية ، يوسف الهليس ، مقال في مجلة المعرفة ، العدد ١٧٨ ، كانون الأول ١٩٧٦ ، ص ١٥٩ - ١٧٢ .

(٣) نظرية النحو العربي ١٩ .

(٤) نظرية النحو العربي / ٢٣ ، ٤٥ ، ٨١ ، ٩٩ .

المكونات المباشرة ، والتوزيع ، والمُعَلَّم وغير المُعَلَّم والخائبة .

ومن ذلك تلك المحاولة الجادة التي قام بها سعيد بحيري (١٩٨٩) وحاول فيها تشكيل عناصر نظرية نحوية من كتاب سيويه ، وقابلها بتصورات واتجاهات نحوية حديثة كان من أبرزها الاتجاه المعجمي الوظيفي (١) ، وهو أحد التوجهات التي تطورت عن نظرية تشومسكي ، والنحو الوظيفي ، وسيأتي الحديث عن هذين المفهومين في الفصلين الخامس والسادس على التوالي .

وصفوة القول فيما قدم الوصفيون العرب من أنظار ومعالجات نحوية أنهم أقاموا ببيان دراساتهم ، سواء ما كان منها جزئياً أو شاملاً ، على أساس وصف الواقع اللغوي دون الجري وراء الفلسفة والعلل والتقدير والتأويل .

وقد أقامت المدرسة الوصفية الشكلية منهجها على هدي من هذا المعيار العريض ، آخذة في الاعتبار ألا تجعل المعنى وسيلة من وسائلها إلى التحليل اللغوي ، بل إنها جعلت الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى .

ومن الملاحظ الناصعة على هذا الصعيد أن توجهات المدرسة الوصفية الشكلية الأمريكية كانت الأبرز لدى عبدالرحمن أيوب ، في حين تبني محمد الشاوش حين درس الجملة منهج (المكونات المباشرة ومستويات التركيب) متوكئاً في ذلك على المزج بين هذا المنحى وما تحيّر من أنظار القدماء في تحليل الجملة العربية .

ومن هذه الملاحظ أن تعبير «الوصفيين العرب» يجب ألا يؤخذ على مَحْمَل مطلق ، ذلك أنه لا يوجد من هؤلاء من كانت توجهاته في هذا المجال وصفية خالصة ، بل إن معظمهم كانت لهم دراسات في أطر مناهج أخرى كالمنهج الثقليدي والمنهج التاريخي المقارن والوظيفي ، وهذا يستلزم بداهة أن الوصفين العرب قد راوحوا في دراماتهم بين المعيارية والوصفية ومناهج أخرى كالتي تمت الإشارة إليها .

على أن من الموضوعية ألا يُسَلِّمَ الباحث بأن منهجاً معيناً هو خيرُ كله ، إذ إن من المسلم به أن يأتيه النقد من جانب أو غير جانب .

وهكذا تناول الباحثون أعمال الوصفين العرب بالنقد منوهين إلى السّر في عدم تحقيق نتائج حاسمة

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري . - ط ١ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م - هـ (من المقدمة) .

(٢٣٠)

في درس النحو العربي على أساس هذا المنهج ، ومن المآخذ التي وجهت إلى المنهج الرصني أنه يقوم على فلسفة وضعية قائمة على إقصاء الذات والقيام بدراسة الظواهر بمعزل عنها ، فإذا كان ذلك ممكناً في مجالات محددة كالرياضيات والبيولوجيا ، مثلاً ، فإن من الصعوبة البالغة أن يتم تطبيق ذلك على اللغة (١) . ومن ذلك أيضاً أن هؤلاء الباحثين تَبَنُّوا أطروحات بعض الباحثين الغربيين دون أن يمهّدوا لذلك بمسوغات مقنعة ، فجاءت أعمالهم تلتيفية تنتقل إلى الانسجام ، ومن ثم لم يستطيعوا تطوير أجهزة واصفة ، فلم تَرَقْ أبحاثهم حتى إلى مستوى كفاية الملاحظة (٢) .

وكان من تلك المآخذ ما تحدث عنه عبدالقادر الفهري بما مضمونه أن من صنّفوا أنفسهم وصفين كانوا لا يَصْنُفُون اللغة ، لأنهم كانوا يدورون في إطار كلام النحاة . بسبب حاجتهم إلى المنهج والنظرية ، ومن ثم فهو لا يفسر إشكاليات اللسانيات الوصفية بالاختلاف في فهم النحو القديم بقدر ما هو اختلاف في فهم الفهم ، أي اختلاف في الأدوات المستخدمة في الوصول إلى ذلك الفهم (٣) .

وعلى ذلك فإن المرء يستطيع أن يستنتج أن الوصفين العرب لم يتناولوا القضايا النحوية واللغوية مدار البحث والمدارسة بمنهجية وصفية واضحة ، وهو ما عبر عنه الفهري حين ذهب إلى أنه (٤) «في غياب هذا الإطار لا تكون هناك نتائج مقبولة ، مادامت حدودها المنهجية والتصورية والمنطقية غير معروفة» . وكان من أبرز الملاحظ التي وُجِّهت إلى الوصفين العرب أنهم نجحوا في نقد التراث النحوي ، وكان هناك اتفاق في الآراء حول المناهج التقليدية التي استخدمت في درسه ، إلا أن ما حققه هؤلاء على صعيد التطبيق جاء متبايناً ، وأبرز دليل على ذلك موقفاً أيوب وتمام حسان من المعنى ، ولعل سر هذا التباين يكمن في أن هناك قضايا متعلقة بالمنهج الرصني - ومنها قضية المعنى - مازالت مُعَلِّقة ، تحتاج إلى نوع من تسوية الخلافات في الرأي حولها (٥) .

ثم إن من المآخذ التي يمكن للباحث أن يلاحظها في أعمال هؤلاء الرصنيين من العرب ، أن جانباً منهم تناول بالنقد والتجريح - دون هوادة - المبادئ التي قامت عليها نظرية النحو العربي مثل نظرية العامل

(١) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي ، مصطفى غلطان ، حويلات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الثالث - الدار البيضاء ، جامعة الحسن الثاني ، ١٩٨٦م - ٨٣ .

(٢) مفهوم اللغة في البحث اللساني المعاصر / الأخضر بر جمعة ، البحث اللساني والسيميائي . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، (٢٢٠ - ٢٢٢) .

(٣) البحث اللساني والسيميائي ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٦ ، . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) البحث اللساني والسيميائي ، ٣٢ .

(٥) أثر الأكسية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، سلسلة اللسانيات ٤ . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨ - ٥٣ .

والتقدير والعلّة دون أن يقدموا أبداً لتلك الأدوات المُفسّرة ، باستثناء نفر قليل منهم ، مما يجعل ما توصلوا إليه ضرباً من النقد ليس إلا .

ولكن ما يجب التنويه به والإشارة إليه هو أن هذه المدرسة ، مدرسة الوصفين العرب ، قدمت - مع وجود هذه المآخذ - تقويماً للتراث النحوي قائماً على معايير حديثة ، واستطاعت بذلك تقديم قراءات مستوعبة للنحو العربي القديم (١) ، قد تسعف - عاجلاً أو آجلاً - في دفع عجلة الدرس النحوي العربي إلى آفاق أرحب .



(١) أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي / محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، سلسلة اللسانيات ٤ .
- تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨م - ٥٣ .

الفصل الخامس

المنهج التحويلي التوليدي

المنهج التحويلي التوليدي

توطئة :

كان للتطور المتسارع في مجال درس النحو العربي من منظور حديث نتائج ملموسة ، فقد ظهر من خلال ما تم عرضه من مادة في نطاق المناهج الحديثة المستخدمة في العالم العربي أن كلاً من هذه المناهج جاء ليسد ثغرة في منهج سابق أو ساهج سابقة تَوَسَّلَ بها النحاة العرب المعاصرون لدرس النحو العربي على وفقاً لما يجد في ميدان علم اللغة المعاصر .

وقد تهذَّبَ النحاة العرب - على مشارف الربع الأخير من هذا القرن - إلى استخدام منهج جديد في الدرس النحوي ، هو المنهج التوليدي التحويلي الذي ابتدعه العالم المعروف تشومسكي ، وسطرَّ مبادئه على صفحات كتابه المشهور (Syntactic Structures) وقد حاول تشومسكي فيه أن يستدرك على الوصفين البنيويين أوجه القصور في المنهج الوصفي البنيوي .

ومن جوانب القصور في هذا المنهج أنه عاجز عن تفسير العلاقات بين الجمل ، كالعلاقة بين النفي والإخبار ، والعلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول ، كما أن هذه اللسانيات قاصرة عن تفسير اللبس الذي ينجم عن الجمل التي تحتمل غير معنى (١) .

ويضيف محمد المدلاري بعداً آخر حين يبيِّنُ أن البنيوية لم تستطع حل مسألة المكون المتصل والمنفصل (٢) .

وما أخذ على المنهج البنيوي أنه اهتم بالمادة اللغوية فقط ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي ، وهو يبدي اهتماماً ضعيفاً بوظائف مكونات الجملة ، وذلك غير كاف لإبراز مدى (التعلق) بين عناصرها ، كما أنه لا يقدم وصفاً متنعماً للجمال المركبة ، ومن ثم لا يُظهر أن هذه الجمل ترتد إلى جمل أخرى بسيطة (٣) .

وفي هذا الفصل محاولة للكشف عن الدوافع التي حَدَّتْ النحاة العرب المعاصرين على ضم هذا المنحى إلى زمرة المناهج المستخدمة في تقويم نظرية النحو العربي ، كما يعقبها عرض موجز للنظرية كما

(١) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غنمان ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية . - الدار البيضاء : جامعة الحسن الثاني ، ع ٣ / ١٩٨٦م - ٨٥ .

(٢) البحث اللساني والسيميائي ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٦ . - الرباط : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٨٨ .

(٣) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نحلة - ٣٢ ، ٣٣ .

تَمَثَّلها النحاة العرب المعاصرون ، والمحاولات التطبيقية التي تمت على أساسها .
ويقف في رأس البواعث إلى اصطناع هذا المنحى في الدراسات النحوية المعاصرة رغبةً جانب من
النحاة المعاصرين ممن ساروا على درب المعاصرة في استخدام منهج يستطيعون به سد النقص الذي نجم عن
المنهج التي تم استخدامها ، وهم يطمحون - من خلال ذلك - إلى الوصول إلى وصف دقيق للتركيب
العربية وتحولاتها العديدة (١) ، وبذلك يكون التوجه إلى استخدام هذا المنحى ضرباً من استثمار معطيات
جديدة حملها الدارسون العرب في جامعات الغرب إلى العالم العربي في الربع الأخير من هذا القرن .
ولعل من بين تلك البواعث إحساس فريق من النحاة العرب المحدثين بقصور المدرسة الشكلية في
تفسير النظرية النحوية العربية ، ذلك التصور الذي كان من أبرز مظاهره أطراح المعنى في التحليل
النحوي للظاهرة اللغوية ، والاستناد في درس النحو إلى تصنيف وصفي شكلي لا يقوى على تفسير الجانب
العميق للتركيب اللغوية (٢) .

هذه الدواعي وغيرها مما لا تسمح به هذه التقدمة الموجزة حفزت النحاة العرب إلى تبني المنهج
التحويلي التوليدي . ولكن كيف تمثل هؤلاء النحاة هذا المنهج ، وكيف طوعوه لدراسة النحو العربي ؟
وما مدى النجاح الذي حققوه على هذا الصعيد ؟

ولقد جهد النحاة المعاصرون ، وهم يحاولون رسم صورة جامعة لمبادئ المدرسة التحويلية
التوليدية (٣) ، أن يبرزوا المنطلقات التأسيسية التي قامت عليها هذه المدرسة ، فيقرر عبدالسلام المسدي أن

(١) دراسات لسانية تطبيقية / مازن اليعرب . ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩م - ٦٨ .

(٢) نظرات في النحو العربي / مرتضى جواد باقر ، مجلة كلية آداب جامعة البصرة ، العدد ١١ ، السنة التاسعة - ١٠٤ ، ١٠٥ .
وانظر في ذلك :

أصول تراثية في علم اللغة / كريم حسام الدين . ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة ١٩٨٥-١٠٦ ، ١٠٧ .
يذكر المؤلف أن من بين التركيبات التي لم تستطع المدرسة الشكلية تفسيرها الجمل المبني للمجهول ، إذ لم ينس هذا
النتيج طبيعة الضمير الذي يطرأ على مبنى الجملة عند تحوُّلها إلى صيغة المبني للمجهول ، (أصول تراثية / كريم حسام
الدين - ١٠٦ ، ١٠٧) .

(٣) يوضح النحاة العرب المحدثون أن لهذه المدرسة جانبين : جانباً تحويلياً بدأه هاريس (١٩٥٢م) ، وجانباً توليدياً بدأه
تشومسكي (١٩٥٧م) لتلميذ هاريس . ويشترط هاريس ، لتحويل تركيب إلى آخر أن يشتمل التركيبان على عناصر
لغوية متماثلة ، نحو : (He met us) ، (His meeting us) ، وأن يظل المحتوى الدلالي للتحويلات ثابتاً ، على أن يكون
ما يخضع للتفسير هو الحالة النحوية وحسب (Grammatical Status) ، كتحويل الجملة إلى مركب اسمي ، أو قية
أسلوبية (كالتحويل إلى المبني للمجهول) ، كما أن من شروط التحويل أن يكون الأصل والفرع قابلين لأن يحمل أحدهما
عمل الآخر ، ويرتبط اختلاف الدلالة عنده بتوزيع العناصر اللغوية ، ومن ثم فقد جعل العلاقة محكمة بين التحويل
(Transformation) والتوزيع (Distribution) وهو ينسرق بين التحويلات البسيطة (جملة إلى جملة) ، والتحويلات المزدوجة
(تحويل جملتين إلى جملة) ، ويطلق على التحويل الذي لا يمكن رده إلى ماحو أبسط منه تحويلاً أساسياً (Elementary) .
انظر هذا في :

= . Papers in Structural and transformational linguistics, Harris, P. 439, 394, 396, 397, 477

هذه المنطلقات تتمثل في (١) « أن غاية اللساني أن يجلل المحركات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية سواء أكانت تلك المحركات نفسانية أو ذهنية ذاتية » .

ويكشف المسدي عن أن التوليديين يرجعون جُلَّ عنايتهم إلى المستويات العليا من الكلام ، أي التراكيب والجمل ، منطلقين من « أن علم التركيب هو الذي يستطيع النفاذ إلى محركات الكلام ؛ لأنه قائم على دراسة صياغة الجملة وعلاقتها بالجمل الأخرى (٢) .

ويبدو أن الحدس (٣) (Intuition) أدى دوراً بالغ الأهمية في تشكل نظرية تشومسكي ، وقد أدرك النحاة العرب المعاصرون هذه المسألة ، فأبانوا عن أهميتها ، فالمسدي يتحدث عن مفهوم تشومسكي للغة على أساس أنها (٤) « ملكة فطرية تكتسب بالحدس » وأن سماع صيغ معينة عند النشأة لا يعني خلق هذه القدرة اللغوية الكامنة ، وإنما هو يقترح شرارتها وحسب ، وهو مما يسرغ القول بأن هذه القدرة كامنة مكتسبة في آن معاً (٥) .

= وكذلك : مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نخلة / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ . ويذكر ، في هذا الصدد ، أن هاريس يبنى ما يسمى الجمل الأساسية (Kemel Sentences) وهي التي نحصل منها - بمساعدة التحويلات على سائر الجمل - وانظر هذا في :

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نخلة ، ٤٣ .
وهم يذكرون أن تشومسكي أكمل « الشوار » بتبنيه فكرة « فون هومبولت » (Von Humboldt) في التوليد اللغوي التي تقوم على أن بإمكان المرء أن يكون ، بعدد محدود من العناصر ، عدداً غير محدود من الجمل (مدخل إلى دراسة الجملة العربية / نخلة ، ٤٧) .
وانظر في ذلك :

Aspects of the Theory of Syntax. Noam Chomsky, 14th Printing, Library of Congress, 1985, P. 8.

كما أن هذا التوليد يستند إلى مفهوم المتبولية ، أي أن تكون الجملة طبيعية مقبولة ، وأن الجمل النحوية هي المؤهلة لإيجاد نحو توليدي صحيح . (علم اللغة / دانييل مائيس / ترجمة سبيل عثمان ورفيقه ، الموقف الأدبي السورية ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ١٩٨٢م - ص ٢٢٠ .

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية / عبدالسلام المسدي ، تونس : الدار العربية للكتاب - ١٢ .

(٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية / المسدي - ١٢ . وانظر كذلك :

- نظرات في النحو العربي / مرتضى جواد باقر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١١ ، السنة التاسعة ، ١٠٥ .

(٣) يذكر بكري محمد الحاج أن المقصود بحدس المتكلم هو « استعداد صاحب اللغة لفهم أية جملة في لغته وإنتاج جمل تكون مفهومة للمتحدثين الآخرين ، على الرغم من أنه من المحتمل ألا يكون قد تم التحدث بها من قبل » .
التراث وجذور الأكسنية / بكري محمد الحاج ، من بحث ألقى في مؤتمر النقد الثاني بجامعة اليرموك ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م - ٥ .
وانظر كذلك :

English Syntax : Paul Robert : P. 1x.

والتفكير اللساني في الحضارة العربية - ١٣ .

(٤) المرجع السابق - ١٣ .

(٥) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد المرسي ، ط ١ - بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - ٥٢ .

(٢٣٦)

ويذهب بكري محمد الحاج إلى أن المدرسة التحويلية التوليدية أعطت حدس المتحدث دوراً معيارياً يتمثل في قبول أو رفض الاستخدامات اللغوية (١) .

ويذكر مازن الوعر أن تشومسكي نادى بأن تكون الجمل التي تولدها القواعد مقبولة لدى المتحدث، فهو يُعرّف النحو بأنه (٢) « عملية توليدية وتحويلية منظمة ومركبة قادرة على إنتاج جمل نحوية صحيحة من خلال مستويات لغوية عدة » .

ويتجاوز التحويليون هذا الحد في الاهتمام بحدس المتحدث فيميزون بين أمرين أساسيين في مثل الظاهرة اللغوية : أحدهما باطني تبرز من خلاله كفاية المتكلم Competence ، والثاني ظاهري يدل عليه ما يصدر عنه من أداء (Performance) (٣) .

وحرري بالذكر أن النحاة العرب قد نوهوا - على هذا الصعيد - إلى ملاحظة فذة مؤداها أن التوليديين وجهوا قدراً من الاهتمام إلى القدرة اللغوية أكثر مما تم توجيهه إلى الطاقة الحادثة أو الإنجاز اللغوي (٤) .

ومما يدل على هذا التوجه لدى التحويليين التوليديين إبلاؤهم البنية العميقة عناية خاصة ، وأنها أهم من غيرها من البنى (٥) ، وفي ذلك إلحاح إلى مزيد من الاهتمام الذي توجهه هذه المدرسة إلى القدرات الكامنة التي تعبد البنى العميقة وجيهاً من وجودها ، كما أن في ذلك ربطاً - على نحو غير مباشر - بين القدرة والأداء من ناحية وتقسيم الجملة إلى بنيتين : إحداها عميقة (Deep Structure) والأخرى سطحية

(١) التراث وجذور الألفية / بكري محمد الحاج ، مؤثر النقد الأدبي الثاني . - أريد : جامعة اليرموك ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م - ٥ .

(٢) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر . - ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٨ م - ٩٨ ، ٩٩ . وانظر في هذه المسألة :

أصول تراثية / كريم حسام الدين - ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٣) التراث وجذور الألفية / بكري محمد الحاج - ٥ .

ويذهب بكري محمد الحاج إلى أن تشومسكي قد - احتذى - في التمييز بين الكفاية والأداء - نهج دي سوسير في التمييز بين اللغة (langue) والكلام (Parole) . وهو ينوه إلى أن تشومسكي يصرح بذلك بقوله : « إن هذا التمييز الذي أتمته يرجع إلى تمييز دي سوسير بين اللغة والكلام . (المرجع السابق / ص ٥) . وانظر كذلك :

Aspects of the Theory of Syntax p. 4 . لكن تأثير تشومسكي بدي سوسير لا يعني مطابقة ثنائيته (ملكة / أداء) ثنائية دي سوسير (لسان / كلام) ؛ لأن الأخير كان يرى أن اللسان قُدْرٌ مشتركٌ بين أعضاء الجماعة اللغوية ، في حين أن مفهوم الملكة لدى تشومسكي لا علاقة له بالجماعة اللغوية ، بالضرورة ، وإنما هي ملكة التكلم والتمييز بين الملكة والأداء هنا (فائتم) بين معرفة التكلم الباطنية للغة واستعماله هذه المعرفة الذي يكون خاصاً لعوامل غير لسانية » . انظر في هذا : النحو التفريعي التحويلي من خلال كتاب تشومسكي « البنى التركيبية » رسالة ماجستير ، إعداد عبدالرزاق دوراري . - جامعة الجزائر : ١٩٨٤ م - ص ٢٢٢ .

(٤) التفكير اللساني في الحضارة العربية - ١٣ .

(٥) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية / محمد الشاوش ، الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ . - دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، سنة ١٩٨٢ - ٧٤ .

(Surface Structure) من ناحية أخرى، ولعل ذلك، وأعني به التقسيم الباطن والظاهر للقدرة اللغوية، هو الذي أوحى إلى تشومسكي بالتوجه إلى تقسيم الجملة إلى البنتين المشار إليهما آنفاً (١).
 ويفسر النحاة العرب المعاصرون البنى العميقة والسطحية بأن هناك تركيبات أساسية محدودة يطلق عليها التحويليون التوليديون (Base Sub Component)، وأن هناك قواعد تحويل تعمل في تلك التركيبات فتحوّلها إلى تراكيب سطحية، وهم يستطردون إلى القول بأن الاستناد إلى هذه التراكيب في معرفة معانيها المقصودة قبل دخول قواعد التحويل غير جائز، إذ كثيراً ما تختلف معاني البنى السطحية عن معاني البنى العميقة (٢).

ويذكر مازن الوعر، في حديثه عن القواعد التحويلية، أن تشومسكي طوّر هذه القواعد، لعدم قدرة القواعد التوليدية المركبة على توليد جمل مشتقة، وأن هذه القواعد قادرة على إجراء تحويلات معينة في السلاسل اللغوية (٣)، ويحمل النحاة العرب المحدثون هذه التحويلات في قواعد الحذف (Deletion)، والإحلال (Replacement)، والتوسيع (Expansion)، والاختصار (Reduction) والزيادة (Addition)، وإعادة الترتيب (Permutation) (٤). ويضيف محمّد الخولي إلى ما ذكر قانوناً خاصاً بإدخال الحركات الإعرابية (٥)، وفي هذا المجال ينظر خليل العميرة إلى العلامة الإعرابية على أنها عنصر من عناصر التحويل (٦)، وقد أشار جانب من المحدثين إلى أثر التنغيم في تحويل التراكيب اللغوية وما يمكن أن يحقق للمتكلم من مقاصد (٧).

ولكن ما وظائف هذه البنى؟ وماذا قصد تشومسكي بتقرير أهميتها؟ وفي هذا المجال يوضح منذر عياشي أن لكل بنية من هذه البنى وظيفة محددة؛ فالبنية السطحية «تحدد التأويل الصوتي كلية» في حين

-
- (١) يشير بعض النحاة العرب المعاصرين إلى أن الذي أوحى إلى تشومسكي بذلك هو ديكارت حين جعل للغة جانبين: داخلياً وخارجياً. (التراث وجذور الألفية / بكرى الحاج، ٥).
- (٢) نظرات في النحو العربي / مرتضى جواد باقر، مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة، العدد ١١، السنة التاسعة - ١٠٥.
- (٣) فضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / ١٢٧، ١٢٨.
- (٤) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / عمود نحلة، ٥٥.
- وانظر في ذلك:
- النحو العربي والدروس الحديث - ١٤٠، ١٤١. وفي نحو اللغة العربية وتراكيبها / خليل العميرة (٨٨ - ١٤٨).
- (٥) قواعد تحويلية للغة العربية / ١٤٣، ١٤٤.
- (٦) في نحو اللغة العربية وتراكيبها / ١٤٩ - ١٧١.
- (٧) انظر في ذلك:
- في نحو اللغة العربية وتراكيبها / ١٧١ - ١٧٧.
- ونحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر - ٧٠.

تعبر البنية العميقة عن « الوظائف القاعدية التي تضطلع بمهمة تحديد التأويل المعنوي » (١) ، وهو يخلص من ذلك إلى أن البنية العميقة بنية دلالية ، وأن البنية السطحية بنية صوتية يحكمها نوعان من النظم : أولها صرفي (Morphology) يتنظم النونيات في كلمات ، وثانيهما النظام النحوي الذي يقيم علاقات معينة بين الكلمات في نطاق الجمل والتراكيب ، ويستخدم قواعد التحويل (Transformational Rules) للانتقال بالبنية العميقة للجملة إلى البنية السطحية (٢) .

ويستشعر النحاة العرب المحدثون أن التوجه إلى جعل الجملة ذات بنيتين : عميقة هي الأساس ، وسطحية ناجمة عن العميقة بعد عملية التحويل ، أخذ بمبدأ الأصل والفرع الذي نادى به النحاة العرب القدامى ، كجعل صيغة المبني للمعلوم أصلاً للمبني للمجهول وصيغة الفاعل أصلاً لنائب الفاعل ، والجملة البسيطة أصلاً للجملة المركبة (٣) .

على أن ما تجب ملاحظته أن هذه الأصول (البنى العميقة) تستلزم عدداً من قواعد التحويل حتى تصبح فروعاً ، أي بنى سطحية ، تلك القواعد التي استلهم تشومسكي فكرتها من أستاذه هاريس (Harris) (٤) .

لكن أهم ما يجب التنويه إليه أن قواعد النحو - وهي بالطبع محدودة - تفتح الباب واسعاً أمام متكلم اللغة لتوليد عدد غير محدود من الجمل ، وهو ما يمثل الجانب الإبداعي في نظرية تشومسكي (٥) ، كما أن ذلك يعد أكثر مظاهر اللغة الإنسانية تميزاً ، إذ إنه يشير إلى قدرتها على الخلق ، وطابعها اللامحدود ، وهو ما يؤكد ثورية هذا المنهج في علم اللغة الحديث (٦) .

(١) تشومسكي والنظرية التوليدية / منذر عياشي ، مجلة البيان العدد ٢٥٥ . - الكويت : ١٩٨٧م / ١٤٠٧هـ - ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) المرجع السابق - ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) يمكن الاطلاع على شرح مستوفى لهذه الفكرة في كتاب : نظرية النحو العربي / نهاد الموسى ، (٥٦ - ٦٠) .

(٤) البنيوية / جان بياجيه ، ترجمة عارف نيمنة وبشير أوبري . - ط ١ . - بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧١م - ٦٧ .

(٥) الإبداع في اللغة (حول الجديد عند تشومسكي) / إبراهيم عاصي ، مجلة الفكر العربي المعاصر - بيروت ، العدد الثالث عشر : مركز الإنماء القومي ، ١٩٨١م - ١٦٣ .

وانظر في مبدأ الإبداع عند تشومسكي :

نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٥٣ ، ٥٤ .

وفي هذا الكتاب يذكر الدكتور نهاد الموسى أن العالم اللغوي الألماني ولهم فون هومبولت Wilhelm Von Humboldt ألمح إلى هذه المتولة حين قرر « أن اللغة تستخدم وسائل محدودة استخداماً غير محدود » . (المرجع السابق - ٥٤) .

(٦) أكانت ثمة ثورة تشومسكية في علم اللغة العام / فريدريك نيوميير ، ترجمة علي محمد السيد - الكويت : المجلس الوطني للثقافة ، الثقافة العالمية ، العدد ٣٧ ، المجلد السابع . ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م - ١١٢ ، ١٢٩ . وانظر في ذلك : التفكير اللساني في الحضارة العربية / المسدي - ١٣ .

(٢٣٩) ✓

على أن النحاة العرب المعاصرين قد لاحظوا أن تشومسكي يميز بين نوعين من الإبداع : أحدهما إبداع يبذل القواعد النحوية ، وهو يمثل خاصية ماهر موجود فعلاً ، ولعلهم يقصدون بذلك المراوحة بين القواعد الثابتة من حيث الاستخدام ، أما النوع الآخر فهو إبداع محكوم بهذه القواعد التي بواسطتها يستطيع المتكلم توليد ما لا حصر له من الجمل (١) .

وربما كانت المهارة في تغيير القواعد لاستخدامها في التواصل ، إبداعاً يتضاف إلى الميزة الإبداعية المتمثلة في توليد عدد لا متناه من الجمل ، وعليه فإن هذا الملاحظ يمثل إضافة جديدة إلى معالم نظرية تشومسكي كما تبدو من خلال كتابات المتخصصين في علم النحو من العرب في هذا القرن .

مكونات اللغة لدى تشومسكي :

قبل الخوض في هذه المسألة لابد من الإشارة إلى أن نظرية تشومسكي قد مرت - منذ وضعها عام ١٩٥٧م - بثلاث مراحل ، وقد رصد النحاة العرب في هذا القرن مسيرة هذا التطور ، فأبانوا عن أن الاهتمام في المرحلة الأولى ، التي بدأت بكتاب البنى التركيبية ، انصب على النحو أكثر من الدلالة (٢) ، إلا أن تشومسكي كان يحس أن ثمة قصوراً يعتور نظريته يتمثل في العنصر الدلالي . فاستدرك على نفسه ود هذه الثلمة في كتابه Aspects of the Theory of Syntax الذي أصدره سنة ١٩٦٥ ، وأصبح العنصر الدلالي هو الأساس في تفسير معاني البنى المختلفة ، وقد أطلق على هذا التوجه « النظرية النموذجية » (٣) Standard Theory ، وفي هذه المرحلة تميّزت البنية العميقة من البنية السطحية ، وجرى تأكيد أن التركيب الباطن للجملة هو المؤهل لتفسيرها دلاليّاً (٤) .

إلا أن التعديل الرئيس الذي قام به في المرحلة الثانية هو أنه أدخل ثلاثة أنماط من القواعد في جسم النظرية : القواعد التفريعية ، والقواعد التفسيرية ، وهي تفسر التراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي دلاليّاً ، وتهدى إلى الطريقة التي يجب أن تُسلك للإسهام في ذلك ، كما أنها تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي ، والنمط الثالث من القواعد هو القواعد المعجمية ، ويتلخص إسهامها

(١) خصائص لغة الإنسان حسب تشومسكي / الحبيب اللريزي ، نص من كتاب اللسانيات من خلال النصوص / عبدالسلام المسدي . - ط ٢ . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٦م - ١١٠ ، ١١١ .

(٢) التراث وجذور الألفية / بكرى الحاج - ٨ .

- سدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود أحمد نحلة ، ٥٦ .

(٣) يذكر مازن الروع أن تشومسكي قد ملأ الفجوة الدلالية في منهجه الذي ابتدعه عام ١٩٥٧م باستخدام التطوير الدلالي الذي وضعه كاتز (Kitz) وفودور (Fodor) وبوستال (Postal) ؛ وهم علماء لسانيون أمريكيون ، وبذلك انتظمت النظرية المعيارية ثلاثة مستويات : المستوى النحوي (التوليدي) ، والمستوى الدلالي ، والمستوى الصوتي . ينظر في هذا الصدد : دراسات لسانية تطبيقية / مازن الروع . - ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩م - ٤٥ .

(٤) التراث وجذور الألفية / بكرى الحاج - ٩ .

في إيضاح المفردات المعجمية ووظائفها الدلالية فتواءم كليها في تركيب صحيح (١) .
 أما التعديل الثالث الذي أجراه تشومسكي على النظرية في الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٣) ، فقد نجم عن شعور مُلح سابق مؤداه أن ضبط بعض الحقائق النحوية سيظل متعذراً إلا إذا جرى تخفيف التجريد الذي تمتاز به البنى العميقة ، وهو يلخص الصعوبات الماثلة في هذا الصدد بعدم القدرة على تفسير التركيب الدلالي للبوّة (الموضوع) والتركيب العميقة ، كما أن التفسير الدلالي في التركيب الضميري العائد يعمل على البنية السطحية لارتباطه بقاعدة النبر الصوتي ، وهو يقترح لحل ذلك قاعدتين دلالتين :

الأولى ميمتها تفسير البنية السطحية ، والثانية تفسير البنية العميقة ؛ هذا إلى جانب أنه ألغى فرضية كاتز وبوستال القائلة بأن التحويل اللغوي لا يغير المعنى ، وقد أطلق على هذا التعديل « النظرية النموذجية الموسّعة » (٢) .

ويمكن من خلال ما سبق عرضه من آراء للنحاة العرب حول نظرية تشومسكي وما تمت الإشارة إليه من ملاحظ أخرى لغير العرب حول الموضوع نفسه ، أن يستخلص أن تشومسكي قد حدد عدداً من القواعد لوصف بنية اللغة ، وأن هذه القواعد تنتظم أربعة مكونات هي : المكون التركيبي ، والمكون الدلالي ، والمكون التحريبي ، والمكون الصوتي .

والمكون التركيبي مكون تنظيمي ، لأنه يمنح البنى المختلفة معاني نحوية منظمة منسقة ، وهو في الوقت نفسه توليدي ، لأنه يُؤدّد عدداً غير محدود من الجمل النحوية وحسب (٣) . وما البنية العميقة إلا نتاج لهذا المكون ، إذ إنه يتكون من القواعد التوليدية - المركبية التي تولد جملاً بسيطة وصریحة ومعلومة ومثبتة ، لكن هذه القواعد ، تبعاً لما أوضحه مازن الوعر ، غير مؤهلة لنقل الأركان اللغوية إلى السلاسل اللغوية ؛ إذ لا تستطيع أن تولد جملاً مشتقة ، أو تدمج جملة بأخرى أو أن تولد جملة مبنية للمجهول (٤) .

ثم إن هذه القواعد تتألف من قواعد تفريعية تحلل المستويات اللغوية العليا كالجملة والاسم والفعل إلى مستويات لغوية دنيا ، كما أنها تمد المستويات اللغوية بالقواعد المعجمية ، ويطلق على هذه القواعد

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية / مازن الوعر . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٧م - ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) دراسات لسانية تطبيقية / مازن الوعر . - ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩م - ٤٦ ، ٤٧ .

* يذكر مازن الوعر أن نظرية تشومسكي لم تتخذ ، بعد التعديل الثالث ، صيغة نهائية مستقرة ، والدليل على ذلك أن كل أعمال تشومسكي منذ عام ١٩٨١م هدفتها الوصول إلى هذه الصيغة ، وذلك بتوحيد كل الفرضيات وصيرها منذ عام ١٩٧١م . (لسانيات تطبيقية / ٤٧ ، ٤٨) .

(٣) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر ، ٩٣ .

(٤) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / ١٢٧ .

(قواعد إعادة الكتابة) تلك المعايير التي تقدم الأحكام المطلوبة لتوليد الكلام العربي ، ومن الضروري أن يذكر أن حركة القواعد التوليدية المركبية (١) أمامية ؛ إذ ليس من شأنها أن تنظر إلى الوراء لمعرفة الأركان اللغوية المختلفة أو المتشابهة (٢) .

وحرري بالذكر أن هذه القواعد التوليدية - المركبية والقواعد المعجمية (٣) تشكل الأساس (Base) ، الذي ينتج البنية العميقة (Deep Structure) ؛ وهي البنية التي تشتمل على العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والعناصر الدلالية التي تسهم في تفسير الجملة (٤) .

ومهما يكن من أمر فإن تشومسكي طور ، بالاتكاء على مبدأين أساسين سبق ذكرهما ، وهما : عدم قدرة القواعد التوليدية المركبية والمعجمية على نقل الأركان اللغوية إلى السلاسل اللغوية ، والحركة الأمامية لتلك القواعد ما أطلق عليه « القواعد التحويلية » وهي القواعد التي تصف الجمل المشتقة من الجمل الأساسية (٥) ، (Kernel Sentences) ؛ وهذه القواعد تشكل المكون التحويلي الذي يحول البنى العميقة إلى بنى سطحية (٦) .

(١) يذكر سazan الوعر ، من خلال العبارة : افتتح الرئيس المؤتمر اللساني ، أن القواعد التوليدية المركبية هي :

قواعد تفريعية	١ - ك ←	أد - إس
	٢ - أد ←	∅
	٣ - إس ←	م - م - م - ف (فضلة)
	٤ - م ←	فعل
	٥ - م - إ ←	اسم
	٦ - ف ←	موصوف وصفة
	٧ - اسم ←	تع - إ (تعريف)
قواعد معجمية	٨ - موصوف وصفة ←	تع - إ
	٩ - تع ←	أل
	١٠ - اسم ←	رئيس ، مؤثر
	١١ - صفة ←	لساني (مثلاً)
	١٢ - فعل ←	تع (مثلاً)

(٢) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة / ١٢٣ .

(٣) جدير بالذكر أن المعجم يستبدل بالرموز التي تتألف منها القواعد التوليدية المركبية عناصر معجمية : أسماء وأفعالاً ، وحروفاً . (مدخل إلى دراسة الجملة العربية / عمود نحلة ، ٦٠) .

(٤) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٦٠ .

(٥) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / ١٣٠ .

(٦) يرى (جون ليونز) أن المكون الأساس (ويقصد به المكون التركيبي) ينتظم القواعد التحويلية لنحو اللغة ، أي كانت ، إلى جانب المعجم الخاص بتلك اللغة . ويقوم هذا المعجم بتوفير المعلومات النحوية والدلالية والصوتية الضرورية لكل وحدة معجمية ، وهذا يميزها من غيرها من الوحدات المعجمية ، ويؤدي إلى توضيح استخدامها في جمل نحوية سليمة . ثم يقوم المكون الأساس ، بعد ذلك ، بتوليد مجموعة من البنى العميقة ، ليتولى المكون التحويلي من بعد تحويلها إلى بنى سطحية . (اللغة والمعنى والسياق / جون لاينز ، ترجمة عباس الوهاب . ط ١ . بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٧م - ١٦٨ ، ١٦٩) .

أما المكون الثالث فهو المكون الدلالي ، وقد جرى الحديث عنه على نحو كاف في مجال الحديث عن النظرية النموذجية (سنة ١٩٦٥م) ، والنظرية النموذجية الموسعة (١٩٧١ - ١٩٧٢) . وأما المكون الرابع فهو المكون الصوتي وهو الذي يقدم المعلومات الملائمة للتفسير الصوتي (١) .

وهنا لابد من التنويه إلى أن هذه المكونات ترتبط معاً بعلاقة جدلية ، لأن تفسير أيّ منها مرهون بما تقدمه المكونات الأخرى ، كما أن البنية العميقة تتكامل وتتواءم مع البنية السطحية ، فعلى الرغم من أن مهمة الأخيرة هي ، في الأصل ، تقديم المعلومات الكافية للتفسير الصوتي ، إلا أنها تسهم ، ولو بشكل محدود ، في التفسير الدلالي .

هذه هي أبرز سلاسل النظرية التحويلية التوليدية التي صَدَع بها تشومسكي ، وقد كانت هذه النظرية محور دراسات عدد كبير من النحاة العرب المحدثين ، وقد حاولوا تطبيق هذه الأنظار الجديدة على لغتهم ، فاستجابات النظرية النحوية العربية لها طوراً ، وبدا تطبيقاتها الفعلي صعباً تارة أخرى .

ومن هؤلاء النحاة من جاءت محاولاتهم شاملة إلى حد ما ، مثل محمد علي الخولي ، وميشال زكريا، وعبدالقادر الفهري ، ومازن الوعر ، وخلييل العمراية ، فحاولوا وصف ظواهر من النحر العربي بالاستفادة من معطيات نظرية تشومسكي ، ومنهم من كانت محاولاتهم جزئية قصرها على ظاهرة معينة أو أمثلة تطبيقية توضح بعض جوانب النظرية ، وكان من هؤلاء تمام حسان ، وعبدالعزیز بومسهولي ، وفيصل صفا ، وفارس عيسى .

ولعله يحسن البدء ، في هذا النصل ، بدرس المحاولات التي اتسمت بالشمول .



وكان من بين المحاولات التي استهدفت وصف النحر العربي على أساس القواعد التوليدية التحويلية ما أنجزه محمد علي الخولي (١٩٨١م) الذي استخدم فرضية تشارلز فلمور (Charles Filmore) ، التي قام بتطويرها عن نظرية تشومسكي (٢) في نهاية الستينيات .

ويظهر الفرق بين الفرضيتين في أن البنية العميقة - على وفق توجه تشومسكي في مرحلة ما قبل ١٩٧٠م - لا تستطيع ضبط الفروق الدلالية في عبارات من نوع : « انفتح الباب » و « علي فتح الباب » و « الريح فتحت الباب » ذلك أن المنهج « النموذجي » اعتد الأسماء : « الباب » و (علي) و (الريح) فاعلين

(١) Aspects of the Theory of Syntax, Noam Chomsky, 14th Printing, Library of Congress, 1985, P. 16

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية / محمد علي الخولي . - ط ١ . - الرياض : دار المريخ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ١٦ .

في البنية العميقة ، في حين ذهب علماء الدلالات التوليدية ومنهم فلمور إلى أن الفعل في التراكيب المشار إليها آنفاً نواة مركزية « يقتضي موضوعاً وجوبياً (Theme) هو الباب ، و (فاعلاً جوازياً) هو علي (وأداة) هي الريح ، وقد أظننا على هذا التصنيف « الرتب الدلالية » (١) ، ومع أنه يتمثل فرقا بين البنية الدلالية للجملة والبنية التركيبية ، إلا أنه لا يرى ضرورة لأن تشمل الثانية على كل العناصر الأولى (٢) .

على أن تطوير فلمور المشار إليه آنفاً لم يقتصر على البعد الدلالي للتراكيب ، بل تجاوزه إلى البعد الدلالي للكلمات ، فذهب إلى أن الكلمات المترادفة في دلالاتها السطحية تمتلك ، في واقع الحال ، دلالات عميقة ، فكلمتا : الغيث والمطر ، على سبيل المثال ، كلمتان مترادفتان من حيث الدلالة السطحية ، ولكن لكل منهما دلالة عميقة (٣) .

ولعل هذا التطوير الذي حدا تشومسكي على تعديل منهجه « النموذجي » لعام ١٩٦٥م ليؤول إلى المنهج « النموذجي » الموسع ، عام ١٩٧١ (٤) .

ومنها يكن من أمر فإن محمد علي الخولي ، بنى هذه الفرضية ، أي فرضية فلمور ، وعدل فيها بما يتواءم وطبيعة اللغة العربية ، وحاول أن يصف بها جانباً من تراكيب النحو العربي .

ومن التعديلات التي أدخلها فلمور على فرضية تشومسكي ما يتعلق بالجار والمجرور ، فعلى حين

(١) نحو نظرية لسانية عربية/ مازن الوعر . - ط ١ - دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٧م - ٥٧ ، ٥٨ .
ويذهب الوعر إلى أن البعد الدلالي لدى فلمور نوه إليه ابن يعيش حين فرّق بين الفاعل النحوي (Syntactic Subject) كما في (سقط الحائط) والفاعل الدلالي (المنترض) ، لأن بالإمكان تقدير الأصل على النحو التالي : سقط الحائط بفعل الريح .

انظر :

فضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر . - ط ١ - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٨م - ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
(٢) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٧م - ٢٠ ، ٢١ .

يرى فيلمور أن المتكلم حين يستعمل فعلاً للدلالة على حادثة (كالشراء) فإنه يستحضر كل العناصر المطلوبة ، ثم يقوم هذا الفعل باختيار أنسب العناصر للموقف كالفاعل والمنعول ، ومنه : اشترى خالد عشر وردات . (المرجع السابق - ٢٠) .

(٣) فضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر - ٥٦٢ .

ويذكر الوعر أن الجاحظ أشار إلى شيء من هذا حين ألمح بأن القرآن لفظ بالمطر في مواضع الانتقام ، وأن العرب كانت تَفصّل بين ذكر المطر وذكر الغيث .

- المصدر السابق - ٥٦٢ . وانظر في ذلك :

البيان والتبيين / الجاحظ (ج ١) ؛ تحقيق عبدالسلام هارون . - القاهرة ، ١٩٦٨م - ٢٠ .

(٤) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر - ٦٠ ، ٦٢ .

ينظر اللسانيون إلى نظرية فلمور على أنها نظام دلالي وصفي ، يتعامل مع المستوى الدلالي للتواعد وحسب ، وهو ما يفره تشومسكي في حوار أجراه معه مازن الوعر حين تشكلت في أن يكون بالإمكان أن نُطلق على ما جاء به فلمور اسم (Case Grammar) أي نحو الحالة ، وألمح إلى أن ما جاء به هذا العالم التصنيفي هو نوع من الضوابط التي تحدد بها البنى التركيبية والدلالية للغة .

دراسات لسانية تطبيقية / مازن الوعر . - ط ١ - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩م - ٣٠٤ .

فَرَّقَ تشومسكي بين العبارة الاسمية والجارّ والمجرور ، أثبت فلمور أن الاثنين واحد على مستوى التركيب العميق (١) .

لكن الخولي نفسه أدخل التعديلين التاليين :

أولهما : أنه استبدل بمصطلح فعل (Verb) عند تشومسكي مصطلح فعلي (Verbal) ليُدَّكَّ على الفعل أو ما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والمشتقات الأخرى .
وثانيهما : أنه غيّر موضع كلمة (جملة) من القانون الأساسي الخامس ليصبح بعد كلمة (اسم) ؛ فقد كان هذا القانون قبل التعديل :

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرّف) + (جملة) + اسم
فأصبح بعد التعديل :

العبارة الاسمية ← حرف جر + (مُعرّف) + اسم + جملة
ذلك أن الجملة ، إذا كانت صفة للاسم ، فإنها تأتي بعده (٢) .

هذه ، إذاً ، التعديلات التي أدخلها فلمور على فرضية تشومسكي التي تبناها الخولي .

أما الفرضية المثبتة فتألفت من القوانين الخمسة الأساسية التالية :

١ - الجملة ← مشروطة (٣) + مساعد (فعل مساعد) + جودر

٢ - المشروطة ← روابط خارجية (Sentence Adverbials) وهي الكلمات التي تربط بين الجملة والجملة السابقة مثل ، لهذا ، ظروف الزمان ، وأدوات الاستفهام ، وأدوات النفي .
ويمكن استخدام غير عنصر من عناصر هذا القانون في الجملة ، كما أن ضمّ هذه العناصر إلى الجملة أمر اختياري .

(١) قواعد تحويلية / محمد الخولي ، ٦٩ .

(٢) قواعد تحويلية / محمد الخولي ، ٦٦ ، ٦٧ .

مثال : في + آل + حفل + يجري + نهر

لكن من المتعارف أن الجملة في العربية ، تأتي بعد الاسم إذا نُصِدَ بها أن تكون نعتاً له ؛ ولذلك عدّل الخولي القانون إلى الصورة التي ورد عليها في المتن ؛ وعليه فإن المثال :

(في الحقل يجري نهر) يصبح : (في الحقل نهر يجري) .

والعبارة على صورتها الأولى جائزة ، ولكن يبدو أن الخولي أراد أن تكون الجملة ، يجري ، نعتاً للاسم ، فأجرى التعديل الذي تمت الإشارة إليه على وفق هذا المقصد .

(٣) المشروطة هي ظروف الزمان والروابط الخارجية وأدوات الاستفهام والنفي وما شابهها من مثل أدوات التوكيد . انظر : قواعد تحويلية / محمد الخولي / ٧٨ .

٣- الجوهر ← فعل + (محور) (١) + (مفعول به غير مباشر) (٢) + (مكان) (٣) +
+ (أداة) (٤) + (فاعل) (٥)

ولو أنعمنا النظر في عناصر الجوهر للاحتضنا أنها عالمية ، مما يدل على أن هذا القانون يتسم بالواقعية ،
أي إنه عملي .

٤- المحور ← العبارة الاسمية

وينص هذا القانون على أن بالإمكان تعويض أي من المفعول والمكان والأداة والفاعل بعبارة اسمية (٦)
(Nominal Phrase) .

٥- العبارة الاسمية ← حرف جر + مُعْرَف (٧) + اسم + (جملة) (٨)

وحرري بالذكر أن الخولي عدّل في هذا القانون بتقديم الاسم وتأخير الجملة ، كما أشير إليه آنفاً .
ومن شروط القانون الخامس أن العبارة الاسمية يجب أن تشتمل على عنصرين : الجار والاسم ، كما
أن العبارة الاسمية قد تشتمل على معرف أو على جملة ، وأن من الجائز ألا تشتمل على أي منهما (٩) .
وقد حدّد الخولي للمتردات سمات معينة ، سواء ما كان منها أسماء أو أفعالاً أو حروفاً أو أدوات ،
قاصداً بذلك أن يحول دون توليد جمل غير نحوية من مثل : البيت كتب درسه ؛ إذ إن (كتب) تستلزم
فاعلاً إنساناً ، أي يحمل سمة (+ إنسان) (١٠) .

وقد انطلق الخولي من وظائف القوائين التحويلية فصاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويلياً لتوليد تراكيب
ظاهرية محسوسة من تراكيب عميقة مجردة (١١) ، وفيما يلي عرض موجز لنماذج محدودة من هذه
القوائين :

- (١) المحور : هي الكلمة محور التركيز في الجملة .
 - (٢) المفعول به غير المباشر : المفعول الأول في اللغة العربية مثل أعطيت سميراً كتاباً .
 - (٣) المكان : مكان وقوع الفعل ، وبطابق ظرف المكان في العربية .
 - (٤) الأداة : ما يستعان به لتنفيذ الفعل ، نحو : كتب بالقلم .
 - (٥) الفاعل : ويقصد به الفاعل الحقيقي ؛ فالفاعل في : فتح المفتاح الباب ، هو الشخص المُنفِّذ .
 - (٦) العبارة الاسمية : هي ما يتكون من اسم وتوابعه .
 - (٧) المُعْرَف (Determiner) : مثل أل التعريف ، وضائر الإضافة ، نحو كتابي .
 - (٨) انظر في هذه القوائين الخمسة : قواعد تحويلية للغة العربية / ٦٦ - ٦٦ .
 - (٩) قواعد تحويلية / ٦٦ .
 - (١٠) قواعد تحويلية / (٨٤ - ١١٠) .
- وغني عن القول أن الخولي كان يقصد ، عند استخدامه العلامة (سالب) - إلى أن ذلك العنصر لا يحمل السمة المسبوقة
بهذه الإشارة ، مثل (- إنسان) .
- (١١) يمكن الاطلاع على هذه القوائين جميعاً بالرجوع إلى كتاب :
قواعد تحويلية للغة العربية / ١١١ - ١٧٦ .
وانظر في ذلك : سلايح النظر التحوي الكوفي (رسالة دكتوراه) / فارس عيسى ، (٣١٦ - ٣٢٣) .

— القانون التحويلي الخامس : قانون تقديم الفاعل أو المحور ؛ وهو قانون إجباري .

والوصف التركيبي لهذا القانون هو : مساعد + فعلية + محور

وبعد التقديم يصبح القانون : يكون + (فاعل محور) + فعلية [

مثال : يكون + ضحوك + الولد

← ← ← يكون + الولد + ضحوك (١)

وكما يلاحظ فإن هذا المتزوج مؤقت ، وعليه فإن من الممكن إضافة تحويرات أخرى حتى تتخذ العبارة شكلاً نهائياً ، كأن تحذف الفعل (يكون) لتصبح العبارة : الولد ضحوك ، ولاسيما أن (يكون) لا تظهر في البنى السطحية مثل كان وسيكون ، ولكنني لست مع الباحث في أن (الولد) فاعل ، إذ إن المرفوع مع كان لا يضطلع بهذه الوظيفة ، لأن (كان) لا تحمل سمة الدلالة على الحدث .

— القانون التحويلي السادس عشر : قانون إدخال الحركات : وهو قانون إجباري .

ويقوم هذا القانون - على وفق تصور الخولي - بإضافة الحركة الملائمة إلى كل اسم معرب ، كما أن

هذا القانون يجري تطبيقه بعد أن يتخذ الاسم وضعه النهائي في الجملة .

مثال : كتب + سمير + رسالة + على الطاولة

← ← ← كتب سمير + رسالة + على الطاولة

ويقتضي الأمر أن أذكر أن التوانين المفرداتية (المعجمية) (Lexical Rules) هي التي تزودنا بمعلومات عن الاسم من حيث كونه معرباً أو مبنياً ، كما أن القانون لا ينطبق على المنوع من الصرف ، على حد تصور الخولي (٢) .

وهنا لا بد من الإلماح إلى ملحظين ، أولهما : أن الخولي لم يبين إذا كان بإمكان هذا القانون أن يمنع الأفعال المعربة الحركات الملائمة ، وثانيهما : أن الحكم على الاسم من حيث كونه معرباً أو مبنياً ليس مركولاً إلى التوانين المعجمية وحسب ، إذ إن المادة اللغوية المنقولة عن العرب بأشكالها التي قعد لها النحاة كان لها تأثير كبير في هذا المجال .

(١) قواعد تحويلة / ١٢٠ ، ١٢١ .

وبشترط الخولي لتقديم الفاعل أو المحور هنا أن لا يكون (المركب النعلي) فعلاً ، بل مما يعمل عمله .
(قواعد تحويلة / ١٢١) .

(٢) قواعد تحويلة / ١٣٩ ، ١٤٠ .

— القانون التحويلي السابع عشر : قانون التحويل الانعكاسي ، وهو قانون إجباري .

فعل + اسم + اسم (الاسمان للشخص نفسه)

← فعل + اسم + نفس

مثال : رأى + الولدُ + الولدَ

← رأى + الولدُ نفسه

وقد سمي القانون انعكاسياً ؛ لأن الفعل الواقع على المفعول يرتد إلى الفاعل نفسه ، وهو ما يدل عليه الضمير الذي تضاف إليه كلمة (نفس) (١) .

— القانون التحويلي الحادي والعشرون : قانون تحويل الأفعال الخاصة ، وهو قانون

اختياري يختص بتلك الأفعال التي تدخل في البنى العميقة لأساليب معينة كالتحذير والإغراء والاستثناء

و

مثال : الزم + البيت

← ϕ + البيت

مثال : احذر + النارَ

← ϕ + النارَ (٢)

ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أنه كان بالإمكان إدراج هذا النمط تحت « التحويل بالحذف » لتقليل

المصطلحات المستخدمة .

— القانون التحويلي الثالث والعشرون : قانون تحويل التوكيد ، وهو قانون اختياري .

ومن أمثله : الولد مشى + توكيد

← الولد مشى + مشياً

مشى الولد + توكيد .

← مشى الولد + الولد

← مشى الولد نفسه

توكيد + الولد مجتهد

إن الولد مجتهد أو (الولد مجتهد + الولد مجتهد) .

(١) قواعد تحويلية / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) قواعد تحويلية / ١٤٧ ، ١٤٨ .

ويلاحظ أن هذا القانون يتيح توكيد الفعل أو الاسم أو الجملة ، كما أن عنصر التوكيد قد نجم من تطبيق القانون الأساسي الثاني الذي تنص على المشروطة فيه تفسير أية إضافات مثل الزمان والاستفهام والنفي والتوكيد (١) .

ويلاحظ أن هذا القانون أهمل توكيد الحرف ، وهي مسألة لم تغفلها قوانين التوكيد في النحو العربي . هذا ما استفاد به الخولي من نظرية تشومسكي والتعديل الذي أجراه فلمور عليها ، ويحسن في نهاية هذا العرض أن أشير إلى عدد من الملاحظات العامة المتعلقة بالتطبيق وطريقة تناول :

— لم يبرز تناول إلا قليلاً من خصائص نظرية تشومسكي تمثلت في قوانين التحويل بالزيادة والحذف والقوانين الأخرى ، لكن كثيراً من هذه الخصائص بقيت غير معروفة ، مما يشير إلى أن تناول لم يتسم بالعمق .

— ألمح الخولي إلى أن ما يميز فرضية فلمور البساطة ، ثم يقوم بوضع ستة وثلاثين قانوناً ، الأمر الذي يتعارض مع البساطة ، وكان بالإمكان أن يردّها إلى عدد أقل بكثير من القوانين العامة ، فقد كان ممكناً ، على سبيل المثال ، أن يرد عدداً منها إلى « التحويل بالحذف » ، وعدداً آخر إلى التحويل بالزيادة ، ومجموعة أخرى إلى التحويل بالتقديم والتأخير ، مما يقلص من هذا العدد الذي يؤدي إلى تعقيد النظرية (٢) .

ثم إن عدداً من القوانين التي ذكرها تحت عنوان « قانون تحويل كذا » هي قوانين ذات سمات خاصة ، أي إن كلا منها يخص موضوعاً نحويّاً واحداً بعينه ، كالمفعول لأجله (٣) ، مثلاً ، ولا أرى ضرورة لذكرها في إطار قوانين عامة ؛ لأنّ حصرها صعب ، ومرد ذلك إلى كثرة موضوعات النحو العربي التي يمكن أن تشتمل على مظاهر من التحويل .

— اتكأ الخولي في كثير من الأحيان على بنى افتراضية غير سائغة ، أي غير مقبولة نحويّاً ، وغير واقعية . ويؤخذ عليه أنه اعتد الاسم المرفوع بعد فعل الكون فاعلاً ، وهذا ، في تصوري ، توجه ضعيف لأن الدارس يستشعر فرقاً دلاليّاً ، ولو ظنيّاً ، بين وظيفة الفاعل ووظيفة الاسم المرفوع بعد كان .

— اعتد الخولي جملة من نوع : كتب رسالة الولد جملة مولودة أساسية ، والمعروف أن الفاعل لا يتقدم على المفعول به في البنى المولودة ، كما أن هذا التقديم لا يتم إلا في البنى السطحية وبفعل قانون تحويلي

(١) قواعد تحويلية / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) قواعد تحويلية / ١١١ - ٧٦ ؛ والقوانين المشار إليها هي : ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٣) قواعد تحويلية / ١٦١ ، القانون رقم ٢٧ .

معين، كما أن البنية العميقة للتراكيب العربية - عند معظم الباحثين - هي من نمط :
فعل (ف) وفاعل (فا) ومنعول (مف) .

- ويؤخذ عليه أنه يذهب إلى أن القوانين المعجمية هي التي تزودنا بأوضاع الأسماء إعراباً وبناءً ، مع أن الأصح أن المادة اللغوية المنقولة عن العرب هي التي كشفت الغطاء عن تلك الأسماء من حيث الإعراب والبناء .

- ثم إن الخولي يقول في النحو العربي ما ليس منه ، فلم يكن ضرورياً الإشارة إلى الأفعال المساعدة أو الضمائر المنعكسة ، إذ إن طبيعة اللغة العربية لا تُسوّغ مثل هذا النظر النحوي .
- ويقودنا ما ذكر في البند السابق إلى أن الخولي لم يستطع تطوير المناهج الحديثة لخدمة اللغة العربية والنحو العربي .

- وعلاوة على ما سبق جاءت مصطلحات الخولي غير دقيقة ، من ذلك أن المرء لا يُحسُّ أنَّ مصطلح «المشروطية» يمكن أن يدل على ظروف الزمان والروابط الخارجية وأدوات الاستفهام والنفي والتوكيد دلالة مؤكدة .



ومن النحاة العرب المحدثين الذين عكفوا على وصف النحو العربي بأدوات غريبة ميشال زكريا ، وهو يعتد العمل في هذا الإطار ضرباً من التعريف بمبادئ الألسنية ، ومحاولة ضرورية تسعف في تعميق دراسة هذا النحو في ضوء منهج جديد هو المنهج التحويلي التوليدي (١) .

وحرري بالذكر أن ميشال زكريا قد أصدر عدداً من المؤلفات تناول فيها هذا المنهج على المستويين النظري والتطبيقي . لكن ما تناوله من أفكار على المستوى النظري لا يكاد يختلف - في مجمله - عما تم طرحه عند الحديث عن نظرية تشومسكي كما تمثلها النحاة العرب (٢) ، وعليه فإنني سأعرض في هذا

(١) الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية / ميشال زكريا . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م - ٧ .

(٢) كان من بين الإسهامات الواضحة لميشال زكريا توضيحه للتعديل الذي طرأ على نظرية تشومسكي (النموذجية الموسّعة) ، فذهب إلى أن التعديل المشار إليه يقتضي أن يتمّ تحديد الدلالة موكولاً بصورة أساسية إلى البنية العميقة ، فنيهاً تحدد معاني المفردات ، وتكتسب العلاقات النحوية التي تشكل فيها ، ومنها الفاعل والمنعول به ، الدلالات الخاصة بها .

التراث وجذور الألسنية / بكري الحاج - ٩ .

الجانب من البحث ما تناوله زكريا على المستوى التطبيقي للنظرية ، وأعني به الجملة البسيطة .
 وكان من بين المسائل التي تناولها بالبحث ترتيب العناصر في الجملة العربية ، وفي هذا الإطار عرض
 لقولة مفادها أن ترتيب العناصر في هذه الجملة ترتيب حر ، وأن العلامات الإعرابية هي التي تدل على
 الحالات الإعرابية ، إلا أنه يستدرك على هذه المقولة بأنه لا بد من توافر ضوابط لهذا الترتيب تحد من
 استخدام جمل لا يقبلها منطق اللغة كالجملتين التاليتين :

الرجل التفاحة أكل

التفاحة الرجل أكل

وذلك يعني أن الترتيبين : (فاعل + مفعول + فعل) و (مفعول + فاعل + فعل) غير سائغين
 لتعارضهما مع المستوى الصوابي للغة (١) .

ويذهب زكريا إلى أن الترتيب الذي لا يخضع لضوابط هو (VSO) ؛ أي فعل + فاعل + مفعول به ،
 مثل : أكل الرجل التفاحة ، وهو يعتده الترتيب الأساسي لعناصر الجملة في البنية العميقة ، ويستدل على
 ذلك بأن الترتيب (٢) : فاعل + فعل + مفعول به يحتاج إلى ضوابط في حين لا نحتاج إلى ذلك في
 الترتيب : ف + فا + مف ، ولر قدمنا الناعل في الجملة السابقة ، لأصبحت هذه الجملة : الرجل أكل
 التفاحة ، وللزم أن نقدر ضميراً بعد الفعل (أكل) ، كما أن الأمر يستلزم وضع ضوابط فيما لو اتخذت
 العبارة البينيتين التاليتين :

الرجلان أكلا التفاحة ، والرجال أكلوا التفاحة ، فنحن مضطرون - في هاتين الجملتين - إلى أن نعد
 الألف في (أكلا) والواو في (أكلوا) إما مضميرين أو علامتين ، على حين أننا نكون في غنى عن ذلك إذا
 استندنا إلى الترتيب فعل + فاعل + مفعول به ، وذلك يعني أن هذا الترتيب يتسم بالبساطة ، وهو إلى
 جانب ذلك يتسم بالاقتصاد لعدم حاجته إلى تحويلات إضافية ، وهذا يتواءم والأكسنية التي تؤمن
 باستخدام أقل عدد ممكن من التحويلات (٣) .

وعليه فقد كان هذان العاملان ، وهما البساطة والاقتصاد ، هما الدافعان إلى تعويله على القاعدة
 (ف + فا + مف) في دراسة اللغة العربية (٤) .

(١) الجملة البسيطة / ميشال زكريا . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م - ٢٦ .
 (٢) الأكسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) - ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .
 (٣) الأكسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) - ٣٣ .
 (٤) الجملة البسيطة / ميشال زكريا ، ٣٣ .

ويستند زكريا إلى الاحتمال المتمثل في اعتبار الضمائر من نحر : الرجال أكلوا ، علامات ، ليصف التحويل في ضربين :

أولهما : تحويل إبدال موقع الاسم ، ويذهب إلى أن الأمر يستلزم في مثل هذا النوع أن يجري تحويل إبدال موقع الاسم أولاً ، على أن يعقبه تحويل آخر يتم بموجبه نقل علامة الاسم (إذا كان مشى أو مجموراً) إلى الفعل ، ومن الأمثلة على ذلك (١) :

أكل الرجل التفاحة	←	الرجل أكل التفاحة	←	الرجلان أكلتا التفاحة
بنية عميقة		تحويل إبدال		(تحويل إتباع + مشى)
أكل الرجل التفاحة	←	الرجل أكل التفاحة	←	الرجال أكلوا التفاحة
بنية عميقة		تحويل إبدال		(تحويل إتباع + جمع)

وثانيهما : تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء .

ثم يعرض لأنماط التحويل الخاص بنقل الاسم إلى موقع الابتداء ، فيسط - إلى جانب تحويل نقل الاسم من موقع الفاعل إلى موقع الابتداء - الأنماط التالية :

الاسم في موقع المفعول - وهو يعرضه على النحو التالي :

أكل الرجل التفاحة	←	التفاحة أكل الرجل التفاحة	←	التفاحة أكلت الرجل
بنية عميقة		تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء (+ ضمير)		بنية سطحية (٢) .

ويلاحظ هنا أن النقل يستلزم أن يُلحَقَ بالفعل ضميرٌ يعود إلى الاسم المنقول .

وهو ينفذ من ذلك إلى المعايير التي تتحكم في نقل الاسم إلى موقع الابتداء فيذهب إلى أن ذلك لا يمكن إجراؤه إذا كان الاسم نكرة ، وعليه فلا بد من تعريفه وذلك بوساطة إضافة عنصر التحويل (+ مُعرِّف) إليه ، وهو يعتد اسم الجنس واسم التصغير من الأسماء التي تحمل هذه السمة (٣) .

(١) الجملة البسيطة / ميشال زكريا / ٣٤ ، ٣٥ .

والمقصود بتحويل الإتباع نقل علامة الاسم الذي تم إبدال موقعه إلى الفعل في حالة المشى والجمع . ويتعلق بهذا الأمر مسألة أخرى تتمثل في أن هذا التحويل يجب أن يتم في أعقاب تحويل الإبدال ، لأن مخالفة ذلك تؤدي إلى الحصول على جمل غير أصلية ، كما يتضح فيما يلي :

الرجل أكل التفاحة	←	الرجلان أكلتا التفاحة	←	أكلتا الرجلان التفاحة
				تحويل إتباع (+ مشى) تحويل إبدال .
				(المرجع السابق - ٣٦) .

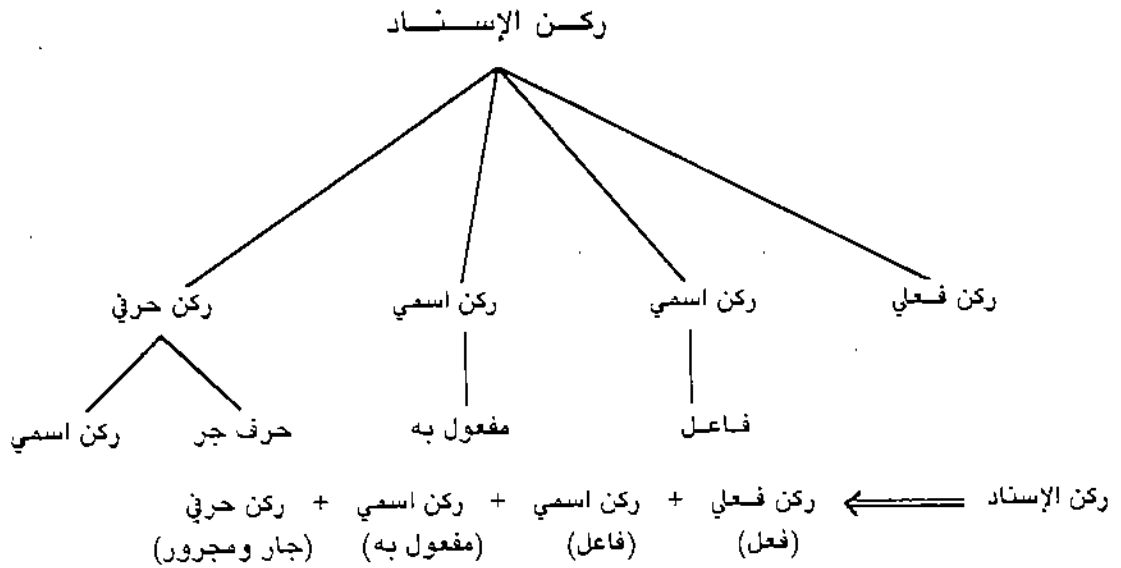
(٢) الجملة البسيطة / ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) الجملة البسيطة / ٤٠ .

ويلاحظ أن هذه المعايير تشبه بعض المسوغات التي استند إليها النحاة القدامى في جواز الابتداء بالنكرة (١) .

ويذهب زكريا إلى أن الجملة تتألف من ركنين :

أحدهما : ركن الإسناد ويتألف ، إلى جانب الفعل ، من الفاعل والمنعول به والجار والمجرور ، وهي أركان وثيقة الصلة بالفعل .



ويمكن نقل الركن الحرفي إلى موقع الابتداء مخلفاً وراءه ضميراً ، لأن هذا الركن جزء من ركن الإسناد ، وهو ما تمت الإشارة إليه في المثال السابق .

والثاني : ركن التكملة ، وهذا الركن لا يمكن نقل جزء منه إلى موقع الابتداء مخلفاً وراءه ضميره ، بل يجب أن ينقل كاملاً إلى ذلك الموقع ، ففي المثال : سهر الرجل إلى الصباح ، يجري نقل الركن الحرفي ، إلى الصباح ، كاملاً لتصبح العبارة : إلى الصباح سهر الرجل .

(١) يذهب النحاة القدامى إلى أن من مسوغات الابتداء بالنكرة ما يلي :

- أن تكون موصوفة ، نحو : (لعبد مؤمن) ، البقرة / ٢٢١ . ونحو : رجيل في الدار ، ونحو ما ورد في الحديث : «سوداء ولود خير من حسناء عقيم» .

- أن تكون عاملة عمل الفعل نحو ما ورد في الحديث : «أمر بمعروف - صدقة ، ونهي عن منكر صدقة» ؛ ويلاحظ هنا أن النكرة اكتسبت صفة التخصيص التي نوه إليها ميشال زكريا بـ (+ معرف) ، وانظر مسوغات الابتداء بالنكرة في : أوضح المسالك / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين (م ١) . ط ٥ . - بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦ م - ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،

وبالنظر إلى ما سبق يمكن تمثيل التحويل في الجملة على النحو التالي :

ركن الإسناد + ركن التكملة ← ركن الإسناد + ركن الإسناد (١)

ويستخلص زكريا في النياية أن التحويلين : نقل ركن التكملة ، ونقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء يُعدّان الرائز الذي يساعد في إلحاق أي ركن كلامي بموقعه المناسب (٢) .
ويحدد زكريا للركن الفعلي سمات مخصوصة توضح زمن الفعل وتعديته ولزومه ، واستلزام الحدث الثبات أو الحركة أو أية سمة أخرى مناسبة (٣) .

وما ألاحظه أن زكريا ، أجهد نفسه ، كما الآخرين ممن تَبَسَّنُوا وجهة النظر التحويلية التوليدية ، في شرح سمات الفعل ، والإلحاح على أن هذه السمات تعد من الموجهات في الحكم على صحة العبارة ، إلا أن ما يقفز إلى الذهن هنا أن هؤلاء الباحثين ، ومنهم زكريا ، يتناولون أموراً يدركها المرء بحسه ، سواء أكان متكلماً للغة أم باحثاً ، فكان ينبغي لهم الاكتفاء بأمثلة قليلة ، وتوجيه الجهد إلى جوانب أخرى من النظرية بحاجة إلى فضل بيان ، إذ إنني لا أظن أن المتكلم السوري سيكون بحاجة إلى معرفة (+ متحرك و + جمع) إذا ما أراد أن يقول : تفرق الناس ، لكنه بحاجة إلى أن يعرف إذا كان الفعل (+ متعد) ، أي إذا كان متعدياً أو لازماً ، وعليه فإنني أرى أن يتم التركيز في مجال سمات الفعل على السمات ذات العلاقة الوثيقة بالتركيب لا السمات التي تُدرَك بالحس .

ويشتق زكريا ، إلى جانب سمات الفعل ، سمات للركن الاسمي كالتعريف والتكبير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، لأن ذلك يسهم في تحديد مواقع الأسماء (٤) .
وقد قام ، إلى جانب ذلك ، بحصر أنماط الركن الاسمي في المضاف والمضاف إليه ، والنعت والمنعوت ، والموصول وصلته ، والنكرة الموصوفة بجملة ، والبدل والمبدل منه ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كما أنه وضّح أن الركن ينقل بكامله عند الرغبة في إجراء تحويل النقل إلى موقع الابتداء ، نحو :

مررت بزيد نفسه ← زيد نفسه مررت به (٥) .

(١) الجملة البيطة / ٤٠ .

(٢) الجملة البيطة / ٦٤ .

(٣) الجملة البيطة ، (٦٤ - ٧٥) .

(٤) الجملة البيطة / (٧٩ - ٩٥) .

(٥) الجملة البيطة / (٧٩ - ٨٨) .

يطلق تمام حسان على بعض أنماط الركن الاسمي المشار إليها أعلاه اسم « الضمائم » . انظر في ذلك : إعادة وصف اللغة العربية ألسانياً ، اللسانيات واللغة العربية (٤) . - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٧٨م - ١٧٥ .

عليه ، سواء أكان محذوفاً أم ظاهراً ، في حين أن الوصف مصطلح يطلق في العربية على المشتقات المعروفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولذلك جاءت أحكامه المشار إليها آنفاً بجانب للضراب .

ويستند زكريا ، للبرهنة على أن النعت يجري مجرى الفعل ، إلى عبارات من مثل : جاء الرجل

القاتل زيداً ، موضحاً مراحل تطور بناها العميقة كما يلي : جاء الرجل ، قتل الرجل زيداً .

←←←←← جاء الرجل ، الرجل قتل زيداً .

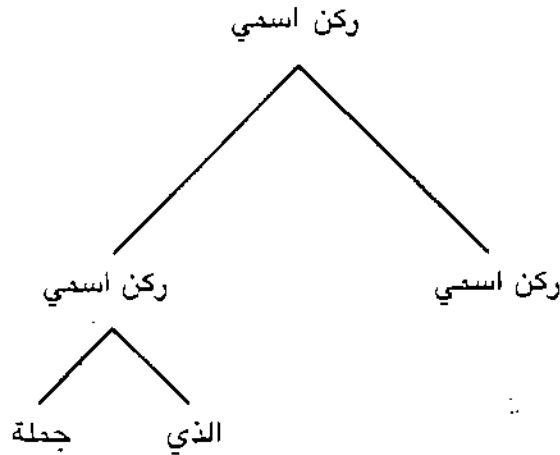
←←←←← جاء الرجل الذي قتل زيداً .

←←←←← جاء الرجل ال قاتل زيداً (١) .

وقد عوّل ، في ذلك ، على رأي ابن فارس الذي يذهب فيه إلى أن الألف واللام بمعنى الذي ،

فإذا قيل : جاءني الضارب عمراً ، فإن ذلك يعني : الذي ضرب عمراً (٢) .

ويمثل المشجر التالي بنية هذه الجملة .



وهذا يعني أن هذه البنية ترتد إلى بنية أخرى هي (ركن اسمي + ركن اسمي) بعد إجراء تحويل نقل

الركن الاسمي (الرجل القاتل زيداً) إلى موقع الابتداء (٣) ، وبذلك يكون النعت واقعاً ضمن الركن الاسمي الثاني العائد إلى المركب الاسمي الموسَّع (٤) .

ويقصد زكريا من إيراد المثال السابق وغيره من الأمثلة أن يشير إلى أن اشتقاق النعت من الفعل في

(١) الجملة البيطة / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة / ابن فارس - ١٠٠ .

(٣) الجملة البيطة / ١٠٣ .

(٤) الجملة البيطة / ١٠٥ ، ١٠٦ .

هذه الأمثلة ممكن ، لكنه يصبح صعباً في مواضع أخرى (١) ، وهو يمتد بذلك لكي يقترح أن يجري اشتقاق الفعل من النعت لِيَسْتَيْلَ ، على حد تصوره ، تفسير المعطيات اللغوية ، كما يقترح أن يتم الاستناد في ذلك إلى الفرضية المعجمية ، لأنها تمتلك المعطيات اللازمة لذلك ، وهو يدعو ، بهذا التصور، إلى توسيع المكون الأساسي ليشمل النعت (٢) ، كما أنه يرفض الفرضية التحويلية في اشتقاقه ، أي في اشتقاق النعت .

ويُضَعَفُ هذا التوجّه لدى ميشال زكريا أمران : أولهما : أن النعت من المستوى الثاني للتركيب في الجملة العربية ، ولا مسوغ لإدخاله ضمن المكون الأساسي .

وثانيهما : أنه لم يوجد من بين النحاة القدامى من أشار إلى النعت على أنه أصل الاشتقاق ، إذ إن من المتعارف أن الخلاف في ذلك بين النحاة كان يدور حول الفعل والمصدر ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات ، في حين ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل في ذلك (٣) . والأهم من ذلك كله أنه أقام تصوره على فرضية خاطئة هي أنه اعتد الوصف نعتاً ، فخلط بذلك بين الوصف والصفة ، وهما أمران مختلفان .

وصفوة القول فيما تناوله ميشال زكريا أنه أضاف إلى النحو العربي صعوبات جديدة تمثلت في هذا السفر الذي تناول فيه الجملة البسيطة من خلال التطبيق على باب النعت ، وقد أطال زكريا في تناول الموضوع ، في حين أن تناوله في كتب النحو اتسم باليسر والإيجاز ، والأصل في الدراسات النحوية أن تيسر على الباحثين والمتعلمين ، وهو هدف يجب أن نصدر عنه في تناولنا النحو ، إلى جانب هدف آخر يتمثل في درس النحو العربي بمعطيات جديدة : الأمر الذي يستلزم إقامة نوع من التوازن بين تحقيق الهدفين .

وإلى جانب ذلك فقد وقع ميشال زكريا في أخطاء في المفهومات النحوية حين اعتد الوصف نعتاً (أي يتظم المشتقات كاسم المفعول واسم الناعل . . .) ، ومعلوم أن هناك فرقاً كبيراً بين المركبين .

ومن هذه المخالفات أنه جعل الفعل مشتقاً من النعت ، أي الوصف في ضوء تصوره ، متكئاً على دعاوى غير كافية وغير دقيقة ، والدليل أن الوصف لم يكن طرفاً في خلاف النحاة في باب الاشتقاق ، ذلك الخلاف الذي تمحور حول الفعل والمصدر : أيها أصل المشتقات . وهذا ما يجعل التصور الذي

(١) الجملة البسيطة / ١١٢ ، ١١٦ .

(٢) الجملة البسيطة / ١٢١ .

(٣) انظر في هذه المسألة :

الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . - القاهرة : ١٩٨٢م -

. ٢٤٥ - ٢٣٥ / ١

يُنَادِي بتحديث النحو العربي بمنهج مستصفي تصوراً سليماً .

وقد بنى أحكامه أحياناً على شواهد مصطنعة والأصل أن يتم تقييد الأحكام على شواهد كثيرة أو حتى قليلة الدوران .

ومن المآخذ عليه أنه يكاد يهمل المعنى في تحليله ، فقد انحصرت أهداف التحويل التي برزت من تحليله في تغير موقع العنصر إلى موقع آخر ، وفي ظل هذا التوجه أهمل عناصر تحويل أخرى كالزيادة والحذف والتنغيم (١) .



ومن النحاة المحدثين الذين أنهجوا سبيل النحو العربي على هدي من التواعد التوليدية التحويلية الباحث المغربي عبدالقادر الفاسي الفهري . وقد أقام هذا الباحث أنظاره من خلال تمثل النحو العربي القديم وتقويمه ، وتمحيص النظر النحوي الحديث وروزه ، كما شفع ذلك بالانكفاء على منحى من مناحي النظرية التوليدية التحويلية قامت بتطويره الباحثة الأميركية برزنان (١٩٧٨) (٢) ، فطبَّقه الفهري على نحو العربية في أعماله المختلفة .

وهو يرى أن العربية ، كسائر اللغات ، تطورت وتغيرت عبر القرون ، وأن هناك ما يدل على أن اللغة التي وصفتها سيبريد ليست هي الموجودة حالياً بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية (٣) .

ويذهب إلى أنه منها كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة ، فإن الحاجة تستلزم بناء أنحاء أخرى بجهاز مفاهيمي أو نظري جديد (٤) ، وهو بذلك ، ينطلق من اعتقاد مؤداه أنه لا يتظر من باحث ، مهما علا شأنه ، أن يصف العربية بما لا يدع مجالاً لوصفها مرة ثانية ، في حضور لاحقة (٥) .

ويستطرد الفهري إلى ما هو أبعد من ذلك فيصف المعطيات النحوية العربية القديمة والحديثة بأنها

(١) ملامح النظر النحوي الكروي / فارس عيسى ، ٣٥٥ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري . ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٥م - ج ١ (٨١) .

(٣) اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري ، ج ١ ، ٥٣ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية (ج ١) ، ٥٣ .

(٥) ملاحظات حول الكتابة اللسانية ، عبدالقادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب ، جمعية الفلسفة ؛

ناقصة ، ولا تعالج كل صور الكلام المسموع ، وأنها تتحلل تراكيب مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة ، كما يرى أن العربية ، وإن تفردت ببعض الخصائص ، فإنها تشترك مع سائر اللغات في خصائص كثيرة ، كما تضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات (١) .

ويتواءم ما ينادي به الفهري من القول بالمشترك (Universals) مع ما أشار إليه نهاد الموسى حين عرض للموضوع نفسه ، وقرّر أن الباحثين ، في هذه الأيام ، قد وضعوا تأليف أظهرت بجلاء عناصر الاتفاق بين اللغات المختلفة (٢) .

وكما انتقد الفهري جانباً من قواعد النحاة القدامى ، خطأً المحدثين في تصورهم للعلاقة بين النظري والتجريبي (Empirical) (٣) ، ولعل ذلك تابع من إيمانه بأن النظرية اللسانية لها بعدان : نظري وتجريبي ، وأن النظري لا يصل إلى الكفاية النظرية إلا إذا كان له طموحات تجريبية ذات كفاية قادرة على إثبات القضايا النظرية (٤) .

وما يلاحظ من خلال هذه النقثات التي وجهها إلى دراسات المحدثين أنه يستنكر أن تستعصي اللغة العربية على الوصف باستخدام النماذج الغربية ، وهذا ما كان يجول في خاطره حين نوه إلى أنها تشترك مع غيرها في كثير من السمات ، كما يظهر أنه لا يؤمن - لوصف العربية - بنموذج ملفق من العربية وغير العربية ، لاعتقاده - على ما يبدو - أن النماذج الغربية قد وصلت إلى الحد الكفاية الوصفية .

وهو يعزو الإخفاق المسجل لدى الوصفين من العرب إلى هذه المسألة ، إذ إنهم درسوا النحو العربي دون الاستناد إلى نظرية متكاملة ومنهج متكامل في البحث ، كما أنهم وصفوا النحو العربي وصفاً نقدياً من الخارج دون أن يضعوا الأبدال المناسبة لما نقدوه من ظواهر كالتمسك بالعامل والعلة والتقدير (٥) . وإذا كان هذا هو موقف الفهري من الدراسات اللسانية العربية القديمة والمعاصرة ، فما البديل الذي يطرحه ؟

يذهب الفهري - سعياً إلى تجاوز هذا الإشكال - إلى أن تكون اللسانيات العربية لسانيات ظواهر يخضع كل استدلال فيها للتجربة ، ويقوم هذا البرنامج على بناء نظريات أو أنحاء ذات كفاية تفسيرية تستطيع إعطاء مضمون للغة العربية على أنها لغة طبيعية ، وأن تؤدي هذه الأنحاء إلى بناء أجزاء كبيرة ،

(١) اللسانيات واللغة العربية (ج ١) / ٥٣ ، ٥٦ .

(٢) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى ، ١٠ .

(٣) يعتمد المنهج التجريبي في الدراسات اللغوية على التجربة العملية والملاحظة ، ويقتصر على الصيغ الواردة ، ويتجنب الترميم . (معجم رمزي بعليكي ، ١٧٠) .

(٤) اللسانيات واللغة العربية / الفهري ، ١ / ٥٧ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٥) ندوة البحث اللساني والسميائي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٩٨١م - ٣٢ ، ١٧٨ .

وتكون المفاضلة بين تلك الأنحاء على أساس الكفاية والوضوح والبعد عن التخمين .
 ومن هذا المنطلق فهو يعيب على النحاة القدامى ربطهم بين التعليق والإعراب التقديري ، بالاستناد إلى أن هذا الإعراب يظهر أثره بالعطف ، ومن الأمثلة على ذلك : علمت لزيد قائمٌ وبكراً قاعداً ، ومصدر التحفظ لديه أنهم أقاموا هذا المفهوم على نوع واحد من الجمل ، فهو لا يظهر في مثل : علمت أزيد قائمٌ وبكراً قاعداً ، ولا في مثل : علمتُ لا يقوم زيدٌ وبكراً واجعاً .^(١)
 ثم إن النحاة لم يبينوا كيف يتسرب الحكم الإعرابي من المركب الاسمي أو الوصفي إلى الجملة بعده ، كما أن الاستفهام لا يُعطفُ عندهم على الخبر ، فلا ضرورة لإقحامه في باب التعليق .
 وإلى جانب ذلك يذكر الفهري أن الظواهر المذكورة في باب التعليق كالاستفهام والنفي ولام الابتداء ، غير مترحدة بالتركيب أو الدلالة ، والذي يعين على تجاوز هذا المشكل أن تُعتبر الأداة التي تعلق عن العمل مركباً متحماً أو مصدرين (Complementizer) (٢) لا يعمل الفعل الذي قبله في الجملة التي بعده .

ويؤمن الفهري بأن يكون النحو إسقاطاً للمعجم ، أي أن تكون هناك روابط وثيقة بين القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية وبين المعجم (٣) .
 كما يؤمن بأن التمازج الغربية الواصفة قد أثبتت كفايتها في وصف اللغة ، ومن هذا المنطلق وغيره مما تمت الإشارة إليه هنا ، فقد اختار « المعجمية الوظيفية » التي طورتها الباحثة الأمريكية (برزان) عام ١٩٧٨م عن نظرية تشومسكي لتكون المنهج الذي يدرس به النحو العربي (٤) .

وهنا لابد من الإشارة إلى ملاحظتين :

أولهما : أن من غير الممكن وضع أنحاء جديدة دون الاستناد إلى معطيات النحاة القدامى ، ومن الأدلة على ذلك أن تشومسكي نفسه استناد بمعطيات النحو التقليدي ، كما هو معروف .

وثانيهما : أن المناذرة « بالمحلية الصرفة » في الإعراب ، أي ألا يتجاوز الإعراب ميدان المركب الواحد ، أمر تدحذه الشواهد ، وإن كانت قليلة ، ومنها ذلك الشاهد الذي أشار إليه الفهري نفسه في

(١) لسانيات الظواهر وباب التعليق / عبدالقادر النخعي ، ندوة البحث اللساني والسيميائي . كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٩٨١م - ٣٣ - ٢٥ .

(٢) يستخدم هذا المصطلح في النحو التوليدي للإشارة إلى الأداة التي تليها العبارة الشممة . (معجم رمزي بعلبيكي ١٠٥ ، ١٠٦) .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ، ٣٣/١ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ، ٨١/١ .

حديثه عن التعليق . ثم إنني لا أرى كبير فرق بين القول بالمحلية الصرفة ، وتعليق العمل باللفظ الذي أخذ به النحاة .

ومهما تكن الأسباب التي استند إليها الفهري في نقد القدماء والمحدثين ، فقد تبسّى « المعجمية الوظيفية » في أنظاره النحوية التي سطرها في أطوار أبحاثه في اللسانيات .

ويقوم بيان هذه النظرية على تحديد الروابط بين البنية المحمولية التي تتمثل في العلاقات الدلالية التي تشد المحمول إلى الموضوع ، والبنية المكونية ، التي تتمثل في بنية المكونات كما تظهر من خلال النسق الذي يتضمها في السطح ، ويجدر التنويه إلى أن الوظائف النحوية ، وهي الفاعل (فا) والمفعول غير المباشر، والمالك (Possessor) ، والفضلة (فض) ، والملحق (Adjunct) ، هي التي تقوم بمهمة التوفيق بين البنيتين، كما أن هذه الوظائف تُسند إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية ، وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية ، وأنها - تبعاً لهذه النظرية - تعد من الكليات (١) .

على أن المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية تأتلف لبناء البنية الوظيفية ، هذه البنية التي تشكل مُدخلاً (Input) للمكون الدلالي الذي يتعشها صورة منطقية ملائمة ، في حين يقوم المكون الصوتي بتأويلها إلى صورة فونولوجية (منطوقة) .

ويلاحظ - بالنظر إلى مكونات هذه النظرية (٢) - أن التطوير الذي أحدثته برزنان واحثذاها فيه الفهري يتمثل في إضافة مكون جديد هو المكون الوظيفي ، وحرى بالذكر أن المقصود بالوظيفية هنا هو الوظائف النحوية من فاعل ومفعول ومالك وفضلة وملحق .

وكان من بين القضايا التي عرض لها الفهري قضية الرتبة في الجملة العربية ، إذ إن الرتبة في البنى العميقة للجمل قد تختلف عنها في البنى السطحية ، بفعل قواعد تحويلية معروفة تختلف مؤشراتها من لغة إلى أخرى .

وقد انطلق الفهري من افتراض أن الجملة العربية الفصيحة هي من نوع فعل (ف) ، وفاعل (فا)

(١) اللسانيات واللغة العربية / الفهري ، ج ١ ، ٨١ .

وانظر في هذا :

- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه / سعيد بحيري . - ط ١ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩م - ١٣٢ .

(٢) مكونات النظرية لدى الفهري هي : المكون المركبي ، والمكون الوظيفي ، والمكون التحليلي ، والمكون الصوتي ، والمكون الدلالي المنطقي .

انظر ذلك في :

- ملاحظات حول الكتابة اللسانية / عبدالقادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب : جمعية الفلسفة ،

١٩٨٤م - ١٥ .

(٢٦١)

ومفعول (مف) ، وألمح إلى أن ما يكون من اختلاف في نمطية هذا التركيب الأصل إنها يكون في اللغة المحكية أو بناء على تحويل قواعدي ، لذا نستطيع أن نتعرف موقع الفاعلية - عند أمن اللبس - من الرتبة الأصلية لبنية الجملة ، فإذا قلنا : ضرب عيسى موسى ، فإن عيسى فاعل بالضرورة ، وإذا قلنا : ضرب موسى عيسى ، كان موسى فاعلاً ، وذلك بالانطلاق من النمطية المذكورة (١) .

ويدعم الفهري هذا التوجّه بظاهرة التطابق في العربية في نحو : الأولاد جاؤوا : إذ يستلزم هذا التطابق إجراء تحويل بالحقاق الراو بالفعل (جاء) ، في حين أن الجملة (جاء الأولاد) لا تحتاج إلى ذلك ، الأمر الذي يدل على أنها الأصل (٢) .

وفي عبارات من نحو : (علي ساعد زيدا) لا يوجد في قواعد التحويل ما يميز نقل الفاعل بين الفعل والمفعول ، وهو دليل على أن وجوده بعد الفعل أصل ، وبذلك تكون النمطية (ف فامف) هي الرتبة الأساس في العربية (٣) .

ومن المؤشرات الأخرى التي أوردها ليستدل بها على صحة هذه النمطية (ف فامف) ظاهرة الضمير العائد ، فقد ذهب النحاة إلى أن مُفسّر هذا الضمير يجب ألا يتأخر عن ضميره ، بل يتقدمه لفظاً ، أو رتبة ، أو بكليهما ، نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ، فجاز ذلك لتأخر الضمير عن مفسره في اللفظ ، وفي جملة : دخل مكتبه زيد ، جاز ذلك ، لأن الضمير متأخر عن مفسره في الرتبة ، كما يجوز في نحو : كتب الطالب درسه ، لأن الضمير متأخر في اللفظ والرتبة (٥) .

ويضيف الفهري دليلاً آخر فحواه أن الاسم في العربية هو عادة ، رأس المركب الاسمي ، وأن الصفة رأس المركب الوصفي ، كما أن الحرف رأس المركب الحرفي ، وهو يرى أن بالإمكان تطبيق هذا المبدأ على الجملة ، مفترضاً أن يكون الفعل رأساً لها ، وذلك يعني أن تكون له الأولوية في ترتيب الجملة ، وبذلك يدعم التصور القائم على أن ترتيب الجملة العربية هو ف فامف ، ثم يستنتج مبدأ عاماً أن «الرأس في الصدر» (٦) .

ولعلي لا أكون مخطئاً إذ أستشعر أن توجه الفهري بجعل الفعل رأس الجملة له ما يُسوّغه ، ومرد

(١) اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري ، ج١ ، ١٠٦ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ، ١٠٧/١ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ، ١٠٦/١ .

(٤) البقرة / ١٢٤ .

(٥) اللسانيات واللغة العربية / ج١ ، ١٠٧ .

(٦) اللسانيات واللغة العربية / ج١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢٦٢)

هذا الهاجس لدي فكرة التلاحم (التلازم) الوجودي بين الفعل والفاعل (١) ، فقولنا : « ذَهَبَ » . جملة فعلية ذهب ، وفعالها ضمير مقدر ، لأن المرء يتمثل حضورها في الذهن على النحو : ذهب + هو ، وعليه فإن بنيتها ف + فا ، فلا عجب ، إذأ ، أن يذهب الفعري إلى أن رأس الجملة هو الفعل ، وأن يستخلص من ذلك أن ترتيبها هو ف + فا + مف .

ويؤيد توجه الفعري المفكر المغربي محمد عابد الجابري وهو يبني رأيه متوكئاً على أن الأصل في الاشتقاق هو الحدث (الفعل) ، وأن اللغة تعكس بنية التفكير الذي يمثل الفعل منطقته في العقل العربي ، كما أنه يربط بين أسبقية الخلق من عدم (الحدث) والقول بأسبقية الفعل في الجملة (٢) .

لكن ما يضعف توجه الجابري أنه بنى رأيه على افتراضات فلسفية قد لا يسلم بها الباحثون ، كما أننا لو سلمنا جدلاً بأن الفعل أصل الاشتقاق فإن ذلك لا يُسلم إلى استخلاص أولوية الفعل في الرتبة لعدم وجود علاقة بين الطرفين .

أما أحمد المتوكل فيرى أن المكونات في البنية الأساسية للجملة العربية ترتب على النحو التالي : ف + فا + (مف) (ص) وأن التغيير في هذا الترتيب يحدث لأسباب تداولية (وظيفية) (٣) ، وهو يرى - إلى جانب ذلك ، أن مسألة الرتبة لا يمكن أن يبت فيها بساطة (٤) .

ويذهب داود عبده إلى أن القول بهذا الترتيب : ف + فا + مف لا يقوم على أسس ثابتة ، وأنه يرى أن الترتيب الصحيح لبنية الجملة هو فا + ف + مف .

وهو يستند في ذلك إلى أن هناك تلازماً بين الفعل والمفعول في نحو (قرأها) ، وبين الفعل وحرف الجر في نحو : وافق الرجل على القرار ، وبين جزأئي المركب الفعلي في نحو : أخذ يقرأ ، وأن هذا التلازم يزول لو كان ترتيب بنية الجملة هو : ف + فا + مف ، لأن ذلك يستلزم ورود الفاعل بعد الفعل مباشرة .

ثم إن داود عبده يُعوّل على أن المبتدأ في نحو : زيد مجتهد ، يسبق الخبر ، ومن ثم فهو يرى أن ذلك يدعم التوجه إلى أن يكون الترتيب الأساسي للجملة : « ذهب زيد » هو زيد ذهب ، أي أن يتقدم

(١) مائدة البحث اللساني السيميائي ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٦ ، . الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،

١٩٨١م - ٢٥٤ ، ٢٥٥ . الذي أشار إلى التلاحم الوجودي هنا هو كمال أبو ديب .

(٢) المرجع السابق - صفحة ٢٣٨ .

(٣) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / أحمد المتوكل - ٨٨ .

(٤) البحث اللساني والسيميائي ، عدد ٦ (مرجع سابق) - ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

لكن هذا التلازم الذي نوه إليه عبده لا يصل إلى مرتبة التلازم بين الفعل والفاعل ، فمنطق اللغة يستلزم أن يكون لكل فعل فاعل صريح أو مُتَدَرٍّ ، لكنه لا يستلزم أن يكون لكل فعل مفعول أو حرف جر أو فعل مساعد ، وعليه فإن التلازم في الحالة الأولى أقوى . ثم إن من الناس من يقدر في مثل عبارة: زيد مجتهد ، رابطة وجودية فتكون البنية العميقة لها : يكون زيد مجتهداً ، ومن هؤلاء عبدالقادر الفهري نفسه (٢) .

ويبدو من خلال استطلاع آراء الباحثين في ترتيب المكونات في الجملة أن البتّ في هذه المسألة مخوف بصعوبة بالغة ؛ ولعل مما يدعم هذا التصور أن الأستاذ (باخ) أشار في كتابه « النظرية التركيبية » إلى أن مبدأ البنيات المهيمنة مبدأ مرفوض (٣) .

كما يذهب إلى مثل هذا الترجه ميشال زكريا حين يتصور أن من الصعوبة أن يجد المرء مسوغات كافية لدعم القول بهيمنة بنية من البنيات للغة العربية (٤) .

ومنها يكن من أمر ، فإن الفهري حاول أن يثبت تصوره حوله رتبة الجملة العربية (ف + فا + مف) . بتحليل بعض الظواهر النحوية التي تؤدي إلى تعزيز تصوره .

ومن الموضوعات التي قام بوصفها ضمن هذا الإطار البنية الاستخبارية (الاستفهام) ؛ فأخذ على النحاة قولهم بأن لأسماء الاستفهام الصدارة ، مستشهداً على ذلك بأنماط من الاستفهام لا تكون فيها أسماء الاستفهام في صدر الجمل كالاستفهام الصدى الذي يكرر جملة الخبر محافظاً على رتبتها ، كقولنا : « جاء من » ؟ فهذا التركيب يمثل البنية العميقة للعبارة : « مَنْ جاء ؟ » واسم الاستفهام واقع في هذه البنية داخل الجملة ، ثم انتقل بالتحويل إلى موقع خارجها (٥) ، وعلى ذلك فهو يَعُدُّ الاسم ، موضع الحديث ، مولوداً داخل الجملة ، ليثبت بذلك تصوره لرتبة الجملة العربية وهو : (ف + فا + مف) .

وهو يثبت في المجال نفسه أن الاستفهام لا يتقدم على الموضع ، فنقول: زيد من ضربه ؟ ولا نقول:

(١) البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية / داود عبده / مجلة أبحاث / السنة ٣١ - بيروت : الجامعة الأميركية ، ١٩٨٣ ، (٥٠ - ٥٣) .

(٢) اللسانيات واللغة العربية / ج ١ / ١٣٥ .

(٣) مائدة البحث اللساني السبعيني ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٦ - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٨١م - ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) الجملة البسيطة / ٣١ .

(٥) اللسانيات واللغة العربية ، ١/ (١١٠ - ١١١) . وانظر في ذلك :

في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني . - جامعة اليرموك : كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م - ٧ .

من زيد ضربه ؟ وهو يستخلص أن أسماء الاستفهام التي هي من نوع الموصولات تولد داخل البنية ، ثم توزع إلى أمكتها في الصدر (١) .

ولكن الإنصاف ينتضي أن أذكر أن النحاة العرب القدامى لم يجانبوا الصواب حين قرروا أن أدوات الاستفهام من الأدوات التي لها الصدارة ، فهم ، لاشك ، نظروا إلى البنى السطحية لعدد كبير من العبارات الاستفهامية ، فقادهم ذلك إلى استخلاص المقولة السابقة ، لكن الفهري خطأهم منطلقاً من البنى العميقة للعبارات ولست معه في هذا التوجه ، إذ المعروف أن النحاة العرب نحووا في بعض القضايا منحى وصفيًا ، كما تمت الإشارة إليه في الفصل السابق .

وقد وقتت الجمل الاسمية التي ليس فيها فعل عائقاً أمام تطبيق مبدأ (ف فامف) الذي تبناه الفهري ، مما اضطره إلى افتراض رابط مقدر هو (كان) ، في مثل الجمل : (الهرم مرتفع) ، و (في الدار رجل) ، و (زيد أستاذ) :

وذهب إلى أنه لابد من تقدير (رابط) في هذه الجمل مزود بسمه الجهة والزمن ، على أن يكون المركب الاسمي بعده فاعلاً ، لما له من سمات الإعراب والترتبة ومراقبة فاعل الصيغة أو الفصلة ، فني نحو : الهرم مرتفع ، فإن الهرم فاعل للرابط (كان) المقدر لأنه مرفوع ، ويأتي في المرتبة الثانية بعد كان ، كما أنه يراقب فاعل الصفة (مرتفع) ؛ إذ إن تقدير العبارة : كان الهرم مرتفعاً (٢) .

ويلاحظ مما سبق أن الفهري يجعل (المبتدأ) في مثل : في الدار رجل ، فاعلاً للفعل الرابط (كان) ، وعليه تكون ترتيب بنية الجملة الكونية عنده $S V + NP + N\neq P$ ، وذلك يعني أن مازن الوعر قد جانب الصواب حين ذكر أن ترتيب بنية الجملة الكونية عند الفهري هو $NP + V + NP$ (٣) .

وهو يشير في هذا الصدد إلى مسألة غاية في الأهمية تتلخص في أنه يرى أن الجملة العربية ذات بنيتين من ناحية وصفية صرفة ، إلا أن استراتيجيات البحث التي يتبناها ترفض ذلك ، وتضع تصنيف الجملة العربية إلى بنيتين في مصاف القواعد غير الطبيعية (Un natural) ، وهو ما حاول أن ينفيه من خلال نموذج الذي تبناه ؛ وعليه فقد لجأ إلى افتراض أطلق عليه الافتراض الرابطي (Copulative Hypothesis) الذي تمت الإشارة إليه ، وهو افتراض يوحد بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أي إنه يجعل هاتين البنيتين ترتدان إلى بنية واحدة في العمق وحسب (٤) .

(١) اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري ١/ ١١١ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٤٠ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣٤ .

وهذا يوحي بعدم الدقة فيما استخلصه فيصل صفا حين ذكر ، في معرض تحليله للبنية الاستفهامية (جاء من ؟) ، أن تقدم مركبات اسمية على الفعل لا يستلزم بالضرورة وجود نمط آخر للجملة غير الجملة الفعلية (١) ، فهذا الكلام يوحي بأن تصور الفهري قائم على أن هناك نمطاً واحداً للجملة ، في حين أن حديثه عن الافتراض الرباطي يدل على أنه يرجع نمطَي الجملة المعروفين بالاسمية والفعلية إلى نمط واحد بالنظر إلى البنية العميقة لا السطحية .

وما يلاحظ هنا أن الفهري عدّ الاسم الوارد بعد الرابط فاعلاً ، وذلك يفتقر إلى الدقة للأسباب

التالية :

- أن كان ، في مثل هذه الجمل الكونية ، لا تكون خالصةً للحدث ، والأرجح فيها أن تكون عنصر دلالة على الماضي .

- أن النحاة القدامى قد أدركوا هذا البعد ، فنظروا إلى كان في مثل هذه الجمل على أنها ناقصة ، في حين عدّوها تامة حين تدل على الحدث .

- أن ابن هشام عدّ الاسم بعد (كان) الناقصة فاعلاً على سبيل المجاز (٢) ، وهذا يدل دلالة أكيدة على أنه لم يستشعر فيه فاعلاً على سبيل الحقيقة .

ومن الموضوعات التي يعالجها الفهري في سعيه لتأصيل نظرية في رتبة الجملة العربية ما أطلق عليه التبشير (Focalisation) ، أو الموضعة (Topicalisation) ، وهو يصفه بأنه (٣) « عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) ، أي مكان البؤرة » .

وهو يذكر أن من خصائص التبشير أنه يجمع بين مرقعين أحدهما داخل الإسقاط (Projection) ، والآخر يقع خارج الإسقاط إلى يمين الجملة ، كما أن العنصر المأر لا يترك أثراً ضميرياً في موقعه السابق (داخل الجملة) ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع (٤) .

(١) في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني . - جامعة اليرموك :

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م - ٧ .

(٢) شرح شذور الذهب / ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ١٨٤ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١/ ١١٤ ، وانظر في هذا :

- الوظيفة المنعول في اللغة العربية / أحمد الشركل ، ٨٩ (هامش) .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٢٣ ، وانظر في هذا :

عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويو / سعيد بحيري ، ١٩٢ .

و « في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية » / فيصل صفا ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني . - جامعة

اليرموك: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م - ٧ .

ومن أنماط انتقال المركبات إلى البؤرة التي يذكرها الفهري : إياك نعبد ، الله أدعو ، في الدار وجدته ، غداً سنلتقي ، أميتاً كان ؟ فالمقولات إياك ، الله ، في الدار ، غداً ، أميتاً ، قد انتقلت كلها من داخل جملها إلى مواقع خارجها (١) .

والأصول التي تترد إليها الأنماط السابقة هي على التوالي : نعبدك ، أدعو الله ، وجدته في الدار ، أكان ميتاً ؟

وعليه فإن الفهري حين يجعل الأركان المبارة المتقدمة خارج الجمل ، فإنه يحافظ على رتبة الجملة العربية التي ينادي بها ، وكل ذلك يخضع لقيود كثيرة تخص مكان النقل ، وميدان التحويل ، وصورة التحويل ، وخرج التحويل (البنية الناتجة) (٢) .

وفي هذا المجال ، مجال قيود النقل ، اتكا الفهري على مقولات النحاة في قيود التقديم ، كأن يكون المتقدم مع أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، وأدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والأسماء الموصولة ، وأدوات العرض (٣) . إلا أنه استند - إلى جانب ذلك - إلى ما أطلق عليه تشومسكي التابع السلبي (successive cyclicity) وذلك يستلزم ألا يتقدم الاسم إلا عبر سلسلة من التقلبات التي تفضي في النهاية إلى التقديم المطلوب . ومن الأمثلة على ذلك :

تريد أن أنتقد من ؟ ← تريد من أن أنتقد ؟ ← من تريد أن أنتقد ؟

فالمفروض أن انتقال (من) من المكان المصدر إلى المكان الهدف في الجملتين السابقتين قد تم بالتدرج من سلك إلى آخر ، كما توضحه الأسهم (٤) .

ولعل مما تحسن الإشارة إليه أن العربية الفصحى لا تشمل على تراكيب من النوع المشار إليه أعلاه ، إلا إذا اتكأ الباحث على الدارجة المغربية ، أو كان ذلك من تأثير اللغة الإنجليزية ؛ مما يوحي أن هذه الجمل باستثناء الأخيرة تمثل في العربية بنى عميقة لا سطحية .

(١) اللسانيات واللغة العربية ١١٤/١ ، ١١٥ .

(٢) انظر في مثل هذه التبريد : اللسانيات واللغة العربية ١١٤/١ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١١٦/١ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ١١٧/١ ، ١١٨ ، ١١٩ .

وانظر في ذلك :

الوظيفة المنعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل ، ١٢١ (هامش) .

ويتحدث الفهري عن نوع آخر من النقل لا يتصل بالبوثة قبل الفعل ، بل يكون الميدان المسرح بالنقل إليه بشروط خاصة واقعاً بعد الفعل ، وقد أسماه الخفقي أو الرحلقه (Scrambling) ، وميدان هذا النمط من النقل إسقاط واحد لا يمكن أن يعبر حدوده إلى غيره ، فعلى حين يجوز أن نقول : جاء البارحة كثير من الرجال ، وجاء كثير من الرجال البارحة .

لا يجوز أن نقول : جاء كثير البارحة من الرجال ؛ وذلك يعني أن موقع الخفقي لا يكون بين متلازمين من نحو (كثير) و (من الرجال) ؛ لأن الطرفين يشكلان جزيرة لا يمكن اقتحامها (١) .

ويبدو من حديث الفهري أن الظرف هو مما ينطبق عليه معايير الخفقي ، ودل على ذلك استخدامه كلمة (البارحة) في المثال الذي استخدمه آنفاً ، كما يلاحظ أن التلازم يعد من قيود النقل .

ويذكر إلى جانب التلازم قيوداً أخرى تحد من النقل الحر ، ومن هذه القيود قيد التسوير (Quantification) كالنفي والاستنهام والحصص ، فتقول ، مثلاً : هل رأيت من أحد؟ ، وما رأيت من أحد ، ما رأيت إلا زيداً ، فإن رُفِعَ التسوير ، فلا يجوز أن نقول : رأيت من أحد ، ورأيت إلا زيداً ، لأنها جعل لائحة منطقياً ؛ لأن المتغيرات غير المربوطة (Unbound Variables) أو المطلقة لا تُؤوَل (٢) .

ومن بين قضايا الرتبة التي عالجها الفهري موضوع التفكيك (Dislocation) وهو يشير إلى نقل المركب الاسمي يميناً أو يساراً إلى موقع خارج الجملة تاركاً أثراً ضميرياً في بعض الأحيان ، وحر بهذا يختلف عن التبيير ، ففي المثال : زيد ضربته ، تفكيك إلى اليمين نتج عن نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي واهاء في ضربته هي الأثر الضميري الذي خلفه النقل (٣) .

ثم يعرض ، على هامش الحديث عن العنصر المفكك ، لقبه آخر من قيود التفكيك أشار إليه النحاة، وهو قيد التعمين ، ويستلزم ذلك - على حد تصوره - أن يكون العنصر المفكك مُعرِّفاً ، لكن الفهري يذهب إلى أن العنصر المفكك يمكن أن يكون نكرة ، ولكنه يشترط لذلك أن يصاحب العنصر المفكك مؤثرات صوتية خاصة تتمثل في نبر هذا العنصر ، ومن الأمثلة على ذلك :

بقرة تكلمت

رجلٌ ، أتظن يُقبَلُ على هذا ؟ (٤)

وبذلك يميز الفهري ، بوساطة نغمة خاصة ، تقدم (بقرة ورجل) . على الرغم من أن النحاة

(١) اللسانيات واللغة العربية ١٢٣/١ ، ١٢٤ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ١٢٥/١ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١٢٨/١ ، ١٢٩ . وانظر في هذا : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري ،

١٩٣ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ١٣١/١ .

العرب لم يميزوا ذلك (١) .

ومن ينعم النظر في العبارتين السابقتين يلاحظ أن الفهري قد أضاف جديداً إلى قواعد الابتداء بالنكرة ، وأن هذه الإضافة تتمثل في استخدام نغمة معينة تكسب النكرة تعيناً أو تعريفاً .

ويوازن الفهري بين التفكيك إلى اليمين والتفكيك إلى اليسار فيرى أن التشابه يتمثل في وجود رابط:

ضميري (أحياناً) تابع للمفسر ، كما في المثالين :

ضربني أخوه زيد

أعجبني زيد علمه .

ويختلفان في أن العنصر المفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون إحالياً (Referential) ، أي له

نفس المرجع (٢) .

وفي إطار تأكيد توجهاته في مجال الرتبة الخاصة بالجملة العربية تناول الفهري موضوع الاشتغال ،

وهو يلخص المقاصد التي تثري وراء هذا التناول في التحقق من ماهية هذه الظاهرة ، وإطار التحويل الذي يتضمها : تفكيكاً كان أو تبيهاً (٣) .

وبعد أن يعرض لمقولات النحاة في الاشتغال (٤) يفسر كيف يتم توليد البنية الاشتغالية بقوله إن

للعبارة : زيداً ضربته ، بنية بدلية في أصل الاشتقاق ، وعليه فإن أصل هذه العبارة هو : ضربت زيداً -

ضربت زيداً ، ثم جرى نقل زيد من الموقع المؤاخي للفعل المنسار إلى مكان البؤرة تاركاً وراءه الفضلة

البدلية ، ثم يقوم التبشير بخلق البنية الاشتغالية بوضع ضمير عائد وحذف الفعل الأول لاستغنائهم

بتفسيره ، فتصبح العبارة : زيداً ضربته (٥) .

وأما العبارات من نحر : زيد ضربته ، فإن الفهري ينظر إليها على أنها اشتغال بالرفع (تفكيك إلى

اليمين) وينوّه إلى أن النحاة اعتبروا ذلك ابتداء (٦) . يقول سيويه (٧) : « فإذا بنيت الفعل على الاسم

قلت: زيد ضربته ، فلزمته الهاء ورفعته (أي الاسم) بالابتداء » .

ويذهب الفهري إلى أن الاشتغال المنصوب يهائل في جانب من شواهد التفكيك ، وذلك كما في :

(١) اللسانيات واللغة العربية ١٣٢ / ١ .

(٢) المرجع السابق ١٣٢ / ١ ، ١٣٣ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١٤١ / ١ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ١٤٢ / ١ ، ١٤٣ .

(٥) اللسانيات واللغة العربية ١٤٤ / ١ .

وانظر في ذلك : كتاب سيويه ٨١ / ١ .

(٦) اللسانيات واللغة العربية ١٤٦ / ١ .

(٧) الكتاب ٨١ / ١ .

(زيداً ضربت أخاه) ، لأنه لا يضع قيوداً في المساحة بين البؤرة والعائد ، ولا يشترط علاقةً إعرابية إجبارية بين المشغول عنه والعائد (١) .

ومن ناحية ثانية فقد لاحظ الفهري وجود بعض حالات التطابق الإعرابي من نحو : زيداً ضربت ، فألح إلى أن ذلك يجعل التحويل « تبشيراً » ، كما أن هناك قيوداً على النقل تفرضه الجزيزة فلا يتخطاها في حالات خاصة نحو : ما زيداً ضربت (٢) .

ويتبدى مما قدمه الفهري أن الاشتغال يأتي بصور شتى تختلف في الإعراب أو الرتبة وتتردد بين التبشير والتفكيك .

وتحسب الإشارة هنا إلى أن الاشتغال سواء أكان تبشيراً أم تفكيكاً ، فإنه يقع في موقع خارج الجملة (٣) ، ذلك أن التبشير يعني نقل المركب الاسمي المولود داخل الجملة إلى موقع في الجهة اليمنى خارج الجملة ، في حين أن العنصر المنفك يولد في موقع خارجها .

وقد أضاف الفهري ، في معرض حديثه عن الاشتغال ، نمطاً جديداً لم يسمه النحاة القدامى اشتغالياً ، وهو « الاشتغال إلى اليسار » (٤) ، كما في قولنا : ضربته زيداً ، وقد اعتده النحاة بدلاً (٥) لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل المنسّر . وهو يستخلص في النهاية أن الخلط بين الاشتغال والبدلية يدل على أن بينهما تقارباً في أصل البنية ، مع أن البنيتين السطحتين مختلفتان .

وهو يضيف نمطاً آخر من الاشتغال يطلق عليه الاشتغال المرفوع ، كما في قولنا : الأولاد جاؤوا ، وقولنا : زيد ضربته (٦) ، والمعروف أن النحاة خرجوا ذلك على الابتداء .

وفي مجال الاشتغال جاءت بعض اجتهادات الفهري مجانية للصواب ، ويعود ذلك إلى أن النظر إلى الاسم في مثل : (ضربته زيداً) على أنه اشتغال ليس دقيقاً ، إذ إن ذلك يوحى بأن الضمير قد ولد في موقعه قبل المشغول عنه ، ثم جيء بالمشغول عنه ليوضح الضمير ؛ والحكم نفسه ينطبق على العبارة : الأولاد جاؤوا . فهي لا تمثل اشتغالياً ، لأن (الراو) اللاحقة بالفعل ليست ضميراً خالصاً مؤهلاً لشغل الموقع لكونها موضع خلاف بين النحاة ، ثم إن الموقع الذي يشغله الضمير تحتله وظيفة المفعول ، ولا مسوغ لأن تشغله وظيفة الفاعل .

(١) اللسانيات واللغة العربية ١/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ١/١٤٤ ، ١٤٦ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ، ١/١١٤ ، ١٣٠ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ، ١/١٤٦ .

(٥) شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ١ ، ٥١٦ .

(٦) اللسانيات واللغة العربية ١/١٤٢ .

(٢٧٠)

على أن ما نجح فيه النهري في عرض مبحث الاشتغال هو تأكيده رتبة الجملة العربية (ف + فا + مف) ، والإشارة إلى أن الاشتغال يحق غاية مقامية خطافية (١) .

ويستطرد النهري إلى تأكيد نمطية اللغة العربية ف فا مف ، فيدرس ظاهرة أخرى تربطها بالرتبة علائق وثيقة ، ألا وهي ظاهرة (الربط الإحالي) (Referential Binding) .

وهو يمهّد لذلك بتقديم آراء النحاة القدامى في (الواو) في نحو : الأولاد جاؤوا ، والألف في مثل جاء أو جاءت ؛ فالمعروف أن التحوين القدامى يعدون الواو في جاؤوا (ضميراً) ، ومثلها في جاء وجاءت ، ودليلهم على ذلك عدم اجتماع هذا الضمير مع الفاعل الحقيقي ؛ فلا نقول : جاؤوا الأولاد (لغة أكلوني البراغيث) (٢) .

ومن المتعارف أن التحوين اختلفوا في تحديد طبيعة هذه العلامة ، فرأى بعضهم أنها قد تكون علامة جمع في نحو : جاؤوا الأولاد ، وضميراً كما في : الأولاد جاؤوا (٣) .

ويذهب النهري إلى أن هذا الرأي ، وهو يمثل مذهب ابن يعيش في المسألة ، يجعل ممكناً أن تتحقق وظيفة الفاعلية بالألف أو الواو أو بالاسم العادي ، أي أن هناك وحدة صيغة (Isomorphism) (٤) ، كما أن وحدة الصيغة تكملها حجة التوزيع التكاملي (Complementary Distribution) ، أي توزيع الوظائف النحوية لدى سيويه ؛ فهو يرى أن الضائر المنفصلة لا تقع مكان (الواو) ؛ فلا يجوز : جاؤوا هم ، ولا جاءا هما للاستغناء بالعلامة عن الضمير (٥) .

وينوه النهري ، على الصعيد نفسه ، إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في قضية تقديم الفاعل على فعله نحو : الأولاد جاؤوا ، ومن ثم يردد ذلك لمعرفة طبيعة الواو : ضمير هو أم علامة ، أي فاعل أم علامة تدل على العدد (٦) .

(١) اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٧ - ٨٨ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٧ - ٨٨ .

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٢/ ١٦٥ .

« والمقصود أن ابن يعيش يرى أن (وظيفة الفاعلية) محققة إما عن طريق الواو في مثل قاموا ، أو عن طريق الألف في مثل قاما ، أو عن طريق الاسم العادي . انظر : (شرح المفصل ج ٣ / ٨٨) .

(٥) اللسانيات واللغة العربية ٢/ ١٦٥ .

وانظر رأي سيويه في :

الكتاب ٢/ ٣٥١ ، ٨٨ .

(٦) اللسانيات واللغة العربية ٢/ ١٦٥ .

وانظر في هذا الخلاف :

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري / شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار . - دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧

هـ / ١٩٥٧ م - ص ٨٤ .

(٢٧١)

ويبسط الفهري القول في وجه آخر للمسألة يتمثل في العبارة : جاؤوا هم ، فينوه إلى أن النحاة يُخَرِّجونها : إما على البدلية أو على التوكيد ، وأن هذا التوجه من النحاة يورط هذين العنصرين : البند والتوكيد ، في ظاهرة ضمير الفاعل هذه .

ويتكىء الفهري على الداريجة المغربية في الوصول إلى النتيجة التي يتوخاها في هذه القضية ، فيفترض أن إسقاط الضمير المنفصل من : (جاؤوا هم) اختياري ، كما في اللهجة المغربية ، مما يلغي قضية التوزيع التكاملي المتمثل هنا في عدم إمكان توارد الواو في (جاؤوا) مع الضمير المنفصل هم (١) .

وهو يستخلص من ذلك أن (الواو) هنا حرف مطابقة (Agreement) وليس ضميراً ، فالتطابق يكون في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، والجنس (التذكير والتأنيث) ، ويشير إلى أن التطابق في العربية تطابق ضميري لا يكون إلا مع الضمائر ، سواء أكانت ضمائر التكلم أو الخطاب أو العيئة (٢) .

وهو يرى أن هذا التحليل يجزىء عن منهومي التوكيد والبدل في المضمرات ، ويستبدل بهما مفهوم التفكيك إلى اليسار (Left Dislocation) الذي يخص الضمائر المنفصلة المرفوعة كالواردة في العبارات : (قوموا أنتم) ، و (قاموا هم) ، و (قمت أنت) (٣) .

واتكاء الفهري على الداريجة المغربية في تأكيد وجهة نظره يقتضي التقعيد لكل دارجة في العالم العربي ، وهو أمر متعذر يضعف من هذه المقولات .

وتجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم التفكيك إلى اليسار بدلاً من المبتدأ المؤخر هو استبدال مصطلح بأخر ليس إلا ، إذ لم يبد أن التفكيك قائم على أمور جوهرية ، مما يجعل مقولات النحاة في تأخير المبتدأ أدق .

ومهما يكن من أمر فإن الفهري يستخلص أن من الأهمية إعادة النظر في طبيعة الحروف التي تشبه بالضمائر ، وأن هذا يسلم بالضرورة إلى إعادة النظر في التصور الذي وضعه النحاة للعناصر الفارغة (Empty Categories) ؛ وحرري بالذكر أن تصور تشومسكي لها يقوم على أن الأثر يجب أن يكون مرتبطاً بعامل (أي أن يكون معمولاً) ، وأن الضمير (ضم) ، على العكس من ذلك ، لا يكون معمولاً (٤) ، وتعني (ضم) الضمير المستتر الذي لا يكون له تمثيل صوتي في النطق .

(١) مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ ، جمعية الفيلسفة المغربية - ١٢٩ .

(٢) المرجع السابق - ١٣١ .

(٣) المرجع السابق - ١٣٢ .

(٤) Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, Noam Chomsky, 2nd printing, (٤)

1982, P. 21 .

وتنحصر أنظار الفهري التابعة من تصور تشرمكي للعناصر الفارغة في إطارين :

١ - الأثر الذي يتركه مركب اسمي عند نقله من مكان في الجملة إلى البؤرة . ويكون هذا الفراغ الذي يحدثه نقل المركب مزوداً بقرينة تدل على أنه مرتبط بغيره .

٢ - الضمير وهو خال من المضمون وليس له علامة إعرابية ظاهرة ، ويحل محل المركب الاسمي ، ففي مثل ضرب زيد ، يحال الضمير إلى اسم خارج الجملة ، وهذه إحالة منفصلة ، لا تدخل في الربط الإحالي .

أما في مثل : دخل زيد مكتبه ، فالضمير يرتبط بزيد ، أي إن الإحالة إلى زيد .

وفي ضربه ، وهي مكونة من : ضرب + (ضم) + ضمير ، فالضمير وضم منفصلان إحصائياً . ويجري الحكم نفسه على العبارة :

أراد زيد قتله ، فالمركب ، قتله مكون من : قتل + (ضم) + ضمير ؛ وهذا الضمير وضم منفصلان إحصائياً .

ويستخلص الفهري أن ربط الضمير المتصل (المفعول) مع المضمير الفاعل غير ممكن ، في حين يرتبط المضمير بـ (زيد) ، وعليه يمكن القول بأن المضمير والمتصل منفصلان إحصائياً (١) .

وما يخلص إليه على هذا الصعيد أن المضمير قد يكون عائداً على اسم أو حراً لا يرتبط بعائد داخل الجملة . ويحدد هذا الأمر أن المضمير لا يمكن أن يكون مفعولاً فيه أو أن يظهر مكان الفاعل (م . س) في نحو :

ضربوا الأولاد الحيوان ، أو في نحو :

الأولاد ضربوا زيد .

ومن هنا فقد كان تحديد الربط الإحصائي للعائد أو (ضم) هو العمل النحوي (Governing) (٢) . ومن هذا المنطلق يستخلص أن عامل المتعول هو الفعل . وأن عامل الفاعل هو الصُّرفة (*) (Inflection) ، وهو يلمح إلى أن التوليدين - خلصوا - منطلقين من هذه النظرة في العامل - إلى قاعدة كلية في ميدان العمل النحوي هي :

(١) الربط الإحصائي ، التطابق ونمطية اللغات / عبدالنادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب : جمعية الفلسفة المغربية ، ١٩٨٤م - ١٣٢ ، ١٣٣ . وانظر في هذا :

اللسانيات واللغة العربية ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

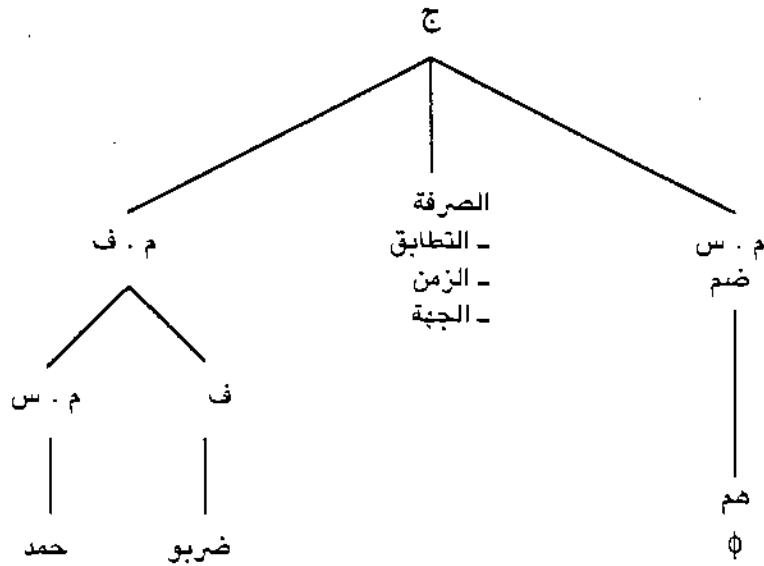
(٢) اللسانيات واللغة العربية ١٧٣/٢ .

(*) الصُّرفة ← تطابق وزمن وجية - انظر في ذلك :

اللسانيات واللغة العربية ١٧٤/٢ .

ج ← ضم + صُرْفَة + ف + م . س (١) .

وبهذه القاعدة الكلية يكون مكان ضمّ محرماً على الضمير للظهور فيه ويبقى مكانه فارغاً (٢) .



ولعل في توجه الفهري إلى التوصل إلى قواعد كلية في غير موضع من أبحاثه ما يوحي بقصد إلى تحقيق كليات مشتركة بين اللغات (Universals) يسمى إلى إثبات مشروعيتها .

على أنه يشير إلى أن أصحاب نظرية « العناصر الفارغة » اقترحوا نظرية للمراقبة تضبط بموجبها العناصر المشار إليها وإمكاناتها الإحالية .

ويتبنى هذه النظرية ويحاول تطبيقها على اللغة العربية ، وهو يُقسّم تلك العناصر إلى نمطين :

- عناصر تظهر في المستوى المكوني (التركيب) والوظيفي .

- عناصر تظهر في المستوى الوظيفي (٣) .

وعليه فإن جملة من نحو :

(زيداً ضربت) يمكن تحليلها إلى العناصر التالية :

(١) الربط الإحالي ، التطابق ونمطية اللغات / عبدالقادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة . - المغرب : العدد ٩ - جمعية

الفلسفة المغربية ، ١٩٨٤م - ١٣٤ ، ١٣٥ . وانظر في هذا :

اللسانيات واللغة العربية ١٧٤/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ١٧٤/٢ .

(٣) الربط الإحالي ، التطابق ونمطية اللغات / عبدالقادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب : جمعية

الفلسفة ، ١٩٨٤م - ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ .

ج ← م . س + (ف + م . س)

ج ← زيداً + ضرب + (+ ضمير) + φ

فقد المراقبة (Control) متمثلاً في (الفتح) حكم هذا التركيب .

وينوه الفهري إلى أن هناك - إلى جانب قيد الفتح - قيوداً أخرى تحكم عملية الإحالة ، ويذكر منها

قيد المحلية وقيد التابع السلبي وهما قيدان تم الحديث عنها في إطار التفكيك والتبشير لدى الفهري .

ومن قيود الإحالة التي يذكرها الفهري قيد الوظيفة النحوية وهو يمثل له بالمبارتين التاليتين :

أ- وعد زيد عمراً بالانسحاب .

ب- أرغم زيد عمراً على الانسحاب .

فالجملتان متشابهتان مكونياً ، لكن (ضم) في مصدر الانسحاب يعود في (أ) على زيد ، ويعود في

(ب) على عمرو ، وبذلك قيّد الوظيفة النحوية مُمَثَّلة بالفاعل والمفعول ، وهما زيد وعمرو ، إحالة

المضمّر (١) .

أما الضمير البارز فيخضع - بسبب من وجوده في البنية المكونية لقيد السبق (Precedence

Condition) وهو يقتضي أن يتقدم المُفسِّر على الضمير ، كما في نحو : ضرب زيداً غلامه (٢) . وقوله

تعالى (٣) : ﴿ وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾ .

وهذا القيد هو ما ألح إليه النحاة حين جعلوا من أوضاع المُفسِّر اللفظي للضمير أن يتقدم في اللفظ

دون التقدير . والفاعل ، كما هو معلوم ، في نية التقديم ، كما أن المفعول في نية التأخير (٤) .

ومن قيود الإحالة قيد العلوّ الوظيفي ، وهو يعني أن يعلوّ المُفسِّر الضمير ، مثل قولنا : دخل

مكتبه زيد ؛ فزيد فاعل والضمير ملتحق بالمفعول .

ومنها قيد الإحالة المنفصلة ، وهو يستلزم أن يتفصل الضمير إحالياً عن الاسم الموجود معه في نفس

(١) الربط الإحالي ، التناظر ونمطية اللغات / الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ ، - المغرب : جمعية الفلسفة ،

١٩٨٤م - ١٤١ .

(٢) مجلة تكامل المعرفة ، جمعية الفلسفة المغربية ، العدد ٩ - ١٤٠ .

(٣) البقرة / ١٢٤ .

(٤) شذور الذهب / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٣٦ .

النواة الوظيفية ، مثل : دخل مكتب زيد ؛ فالضمير المستتر في (دخل) ، وزيد لا يحيلان إلى الشخص نفسه (١) .

وخلاصة القول في نظرية الفهري في الربط الإحالي انه يفترض وجود نوعين من المركبات في البنية المكونية : المركبات الاسمية (م . س) ، والعناصر الوظيفية ، مثل ضم (الضمير الذي ليس له تمثيل صوتي) والعناصر الفارغة ، وقد أخرج لواصلق التطابق من هذا المجال .

وهو يشير إلى أن خصائص (ضم) (*) تتمثل في أنه لا يوجد في البنية المكونية ، وبذلك يتميز من الضمير البارز . وهو - بسبب من طبيعته الوظيفية ، يجعل من السهل التنبؤ بخصائصه ؛ من ذلك أن مراقبته (التحكم في وظيفته) يكون بالفاعل مع أفعال معينة ، ويكون بالمفعول مع أفعال أخرى ، كما يكون بقيود أخرى مثل قيد (العلو الوظيفي وقيد ، « السبق ») وقيد « الإحالة المنفصلة » .

ومن الأمور التي يستطيع المرء أن يستخلصها من أنظار الفهري في الربط الإحالي أن تقدم الضمير على الاسم المنسّر له ، أو تقدم المنسّر على الضمير ، ووجود قيود تحكم هذه الحركة أمور توحى ، إذا ما تمت الحركة داخل الجملة الأصلية أن رتبة الجملة العربية في البنية العميقة هي من نوع : (فعل + فاعل + مفعول به) .

ومجمل القول في تجربة الفهري أنه استشر خطاً في فهم التراث النحوي ووصفه لدى المحدثين تمثل في عدم درسيهم هذا التراث في إطار نظري متكامل وأنهم استخدموا معطيات الأقدمين فجرّم ذلك إلى استخدام مناهجهم . وقد أدى ذلك إلى تولد شعور قوي في نفسه بضرورة وصف اللغة العربية بالمناهج الغربية الحديثة ، تلك المناهج التي قرر أنها تمتلك الكفاية التفسيرية للقيام بهذا العمل .

ومن هذا المنطلق فقد تبني النظرية المعجمية - الوظيفية التي طورها الباحثة الأميركية ، برزنان (Bresnan) ، عن نظرية تشومسكي وذلك بإضافة المكون الوظيفي إلى صلب النظرية .

وإلى جانب ذلك يتبنى الفهري استراتيجية جديدة تتمثل في البحث من خلال ما أسماه « لسانيات الظواهر » كالعمل على إيجاد نظرية في الإعراب أو نظرية في العناصر الفارغة وهكذا .

وقد تناولتُ ، بما يسمح به هذا المقام ، محاولته إثبات نمطية للجملة العربية (ف + فا + مف) بتحليل جوانب من موضوعات الاشتغال والابتداء والاستفهام والربط الإحالي .

إلا أن ما تجب الإشارة إليه أن حاجسه الدائم في تحليله الموضوعات السابقة وغيرها أن يحافظ على استمرار النظرة إلى اللغة العربية على أنها لغة طبيعية ، كما أنه لم يخف الإشارة إلى أمل عريض يسمي إلى

تحقيقه بالتعاون مع الآخرين وهو نقل البحث اللساني العربي من مرحلة الترجمة اللسانية إلى مرحلة التفكير اللساني .

على أن العمل ، أي عمل ، لا يمكن أن يكون بمنأى عن بعض وجوه النقص ، ذلك الأمر الذي يتجل لدى الفهري في الملاحظ التالية :

أن القول بأن معطيات القدماء لا تنفع إلا للاستئناس بها ، قول لا يسنده منطق قوري ، فقد أثبت التجارب في ميدان البحث أن الباحث ، مهما فقه من النحو الغربي لا يمكن أن يضع نظرية في النحو العربي الحديث إذا لم يكن لديه تطلع من النحو العربي القديم بنفس القدر أو أكثر ، وهو ما ألمح إليه سعيد بحيري (١) وعبدالرحمن الحاج صالح (٢) حين ذكرا أن من الأهمية إعادة بناء النظرية النحوية من خلال معطيات النحاة للاستفادة منها وتحديد ماهيتها وأهميتها .

إن النظر إلى الرابط (كان) على أنه فعل يأخذ فاعلاً أمر غير دقيق ، إذ لا يستشعر المرء ، في هذا الفعل ، ما يستشعره في عامة الأفعال من دلالة على الحدث .

ثم إن مثولات النحويين القدامى في صدارة المبتدأ أدق من مفاهيم التبشير والتفكيك ، والدليل في الاختلاف بين الفهري والمتوكل في مواقع هذه العناصر : أهي خارج الجملة أم داخل الجملة : إلا أن ما يستحق الذكر في عمل الفهري أنه يكشف عن أن هذه العناصر تابعة (لنحو الخطاب) وأنها تقوم بوظائف يقتضيها المقام .

ويلاحظ من يدقق النظر في أبحاث الفهري أنها تتم دون إشارات إلى الدراسات العربية السابقة في الموضوع إلا لماماً ، مع أن ما تم في هذا المجال كثير ، ولا سيما ما قدم من أبحاث على سعيد النحو العربي في الغرب .

ومن الأمور التي كان ينبغي للفهري مراعاتها تمام المراعاة هو تسهيل اللغة التي يكتب بها ، وتقريب المصطلحات التي يستخدمها إلى الأفهام ، وملاحظة هذا الأمر لدى الفهري لا تحتاج إلى كبير عناء . ومن الإشارات الضرورية هنا أن الفهري اتكأ أحياناً على الدارجة المغربية في التعميد ، الأمر الذي يحول دون أن تتخذ تعميماته صبغة التعميم الشامل ، كما أن التعميد في النحو يتم للغة الفصحى وليس للهجة من اللهجات .

ومن المآخذ على تجربته أنه حاول استحداث مفهومات جديدة في النحو العربي كالاغتفال إلى اليسار والاشتغال المرفوع ، دون استناد إلى محددات ، وأن أنظاره افتقرت إلى الدقة باستثناء تصوره

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / ١٢٨ .

(٢) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر ، ٤٢٦ .

حول الابتداء بالنكرة المصحوبة بنغمة معينة .

ومن ذلك أنه أطلق مصطلحات جديدة على مفهومات قديمة من مثل « قيد السبق » وقيد « العلو الوظيفي » ، وهي مفهومات أشار إليها النحاة العرب في حديثهم عن مُنَسِّر الضمير من حيث تأخره عن ضميره أو تقدمه عليه لفظاً أو رتبةً ، وكان ينبغي له أن ينوّه إلى ذلك .
إلا أن من النَّصَفَةِ أن أذكر أن عرض الفهري للموضوعات التي تناوّلها ينمّ عن أصالة في البحث تتسم بالدقة والموضوعية والعمق ، وتظنير أن صاحبها ذو كفاية عالية في هذا الميدان الذي ولجّه من أوسع أبوابه . ولاشك أن ما قام به هو خطوة بل خطوات جادة على طريق السير نحو نظرية نحوية عربية حديثة .



وكان لمازن الوعر إسهام بارز في درس النحر العربي على أساس المنهج التحويلي التوليدي ، وقد حدد مصادر دراسته على النحو التالي :

- اللسانيات التوليدية والتحويلية التي أقام بنيناها تشومسكي (١٩٥٧ - ١٩٨١م) .
- اللسانيات الدلالية التوليدية التي وضعها ولتر كوك (١٩٧٠ - ١٩٧٨م) (١) .
- اللسانيات العربية التقليدية (٢) .

ويصف الوعر النقص الذي اكتشف جل أعمال النحاة العرب المحدثين ، بأن هؤلاء قد قاموا بوصف التراكيب العربية من وجهة نظر نحوية فقط مغفلين وجوهها الدلالية ، كما أن هؤلاء حاولوا وصف التراكيب العربية الأكثر تلاؤماً مع المتأخر التي يأخذون بها ، فجاء الوصف سطحياً محدوداً .
ويرى ، علاوة على ذلك ، أن بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النموذج التصنيفي الذي وضعه ولتر كوك مع القواعد التوليدية التحويلية لتشومسكي وتطبيق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية (٣) .

(١) وضع ولتر كوك نموذجه الدلالي التصنيفي عام ١٩٧٩م . ويميز هذا التصنيف الصفات الدلالية التي تسم الفعل من تلك الصفات التي تصف الاسم : فالفعل (ضرب) من الجملة : ضرب زيد خالداً ، ذو صفة حركية أي (+ حركي) وهو (+ متعمد) ، في حين أن دور الاسم (زيد) هو (+فاعل) (+حي) ، ودور (خالداً) هو (+موضوع) (+حي) .
انظر في هذا : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية / مازن الوعر . - ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٧م - ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ٩٣ ، ٩٤ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ٩٢ .

وهو ينطلق من معطيات النحو العربي القديم لتقسيم تركيب الجملة إلى تركيب اسمي ، و تركيب فعلي ، و تركيب شرطي ، و تركيب ظرفي ، وقد مثل لذلك بما يلي (١) :

١ - التركيب الاسمي : (مبتدأ + خبر) ومثاله : زيد شاعر (م + م) .

ومن المركبات الاسمية عند الروعر : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ؛ لأنه يبدأ بالمسند إليه (تسمع بالمعيدي) .

وهذا التوجه من الروعر توجه شديد ، إذ إن البنية العميقة لهذا المثل هي : أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وهذه العبارة يمكن تأويلها لتصبح : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ؛ أي إنّ : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه = م + م .
وواضح من هذا التأويل أن الباحث يتكئ على تأويل النحاة القدامى للمثل (٢) .

٢ - التركيب الفعلي : (فعل + فاعل) ، وقد مثل له بما يلي :

- جاء + زيد (م + م)

- ضاربٌ هو عمراً

م + م ! (٣)

والأصح أن يكون التحليل على النحو التالي :

ضارب هو عمراً

م + م ! + توسعة

ذلك أن الكوفيين يعتقدون اسم الفاعل فعلاً دائماً يعمل عمل الفعل (٤) وعليه فإن (ضارباً) هي المسند وفيها ضمير هو المسند إليه . أما (عمرو) فعنصر توسعة .

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الروعر / ٢٧ .

ومن الملاحظ هنا أنه ترسّم خطأ الزنخري حين اعتد جملة الشرط من أنسام الجملة . (شرح المفصل لابن يعيش ج ١ / ٨٨) ، كما أنه حدّا حدو الزنخري وابن هشام في أنها اعتدا التركيب الظرفي نحو : أعندك مال وفير ، جملة ظرفية (شرح المفصل ج ١ / ٨٨) ، ومعني الليب لابن هشام ، بتحقيق مازن المبارك وزميله - (٤٩٢) .

(٢) معني الليب لابن هشام (مرجع سابق) - ٥٥٩ ، ٧٧٢ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الروعر - ٢٩ .

(٤) مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي - ط ٢ - القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م - ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

- التركيب الظرفي : مبتدأ وخبر شبه جملة

زيد في الدار ، والبنية العميقة : زيد + يكون هو + في الدار (١)

م ! م

ويُطَلَقُ على هذا النمط من البنى ، البنيات الرباطية لأنها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان) أو

ما هو من نوعه (٢) .

وينظر الوعر إلى هذه التراكيب على أنها تراكيب اسمية (٣) .

- التركيب الشرطي

ملكته	إذا أنت أكرمت الكريم
ج ٢	ج ١

وهو يشير إلى أن النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي تصدرها (إذا) و (إن) ، أي التي يمكن

أن يقدر بعدها أفعال ، على أنها تراكيب فعلية (٤) .

ويستخلص ، في النهاية ، أن العربية تتألف من تركيبين أساسين ، هما : التركيب الاسمي ، وفيه

يستخدم المسند إليه (م إ) على المسند (م) ، والتركيب الفعلي ، وفيه يتقدم المسند على المسند إليه ، وهو يرى

أن هذا التفريق بين النمطين ينطلق من معايير براغماتية (تداولية) وظيفية دقيقة لتحديد المعنى (٥) .

وقد رصد الباحث التركيبات الفعلية فوجد أنها تتألف من مسند (م) + مسند إليه (م إ) + ف

(فضله) .

أما التركيب الاسمي فيتألف من نوعين اثنين من التراكيب المصروغة في المستوى المركبي التوليدي .

- م إ (اسم مبتدأ) + م خبر (فعل) + ف (X) (٦) .

- م إ (مبتدأ) + م (خبر)

وهو يرى أن هذين التركيبين قابلان لأن يخضعا لتحويلات لغوية تختلف عن تلك التي تتعرض لها

التركيبات الفعلية .

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر - ٣٠ .

(٢) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل - الدار البيضاء ، ١٩٨٧م - ١٩٩٣ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ٣١ .

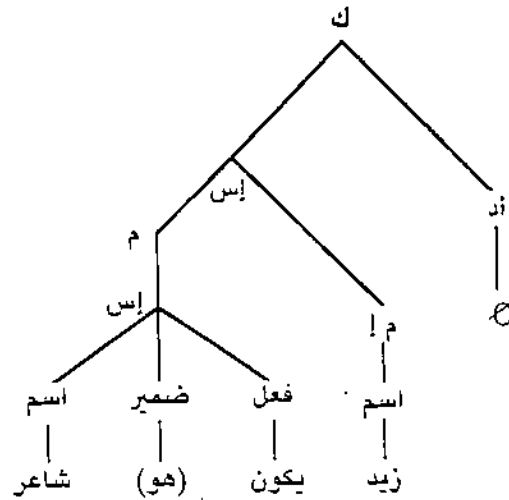
(٤) المرجع السابق - ٣٢ .

(٥) المرجع نفسه - ٣٢ .

(٦) يدل الرمز (X) - على وفق ما ورد في كتاب الوعر - على الصفة والجار والمجرور والظرف .

ويعرض الوعر لتركيب آخر هو التركيبي الكوني مثل (زيد طالب) و (زيد في الجامعة) و (زيد هنا)، ويرى أن هذا التركيبي يتكون من اسم مسند إليه (م إ) + م (X) ، وأن الشرط الوحيد لصوغ هذا التركيبي أن يحذف فعلة الكوني من البنية السطحية في الزمن الحاضر ، وأن يُستبقى حين يكون ماضياً أو مستقبلاً (١) ، كما في الشكل التالي :

زيد شاعر



ولعل من يدقق النظر في التحليل اللغوي الوارد في الشكل السابق يلاحظ أن فعل الكون يقع قبل الضمير العائد إلى المسند إليه ، وهو ما تكشفه البنية العميقة للعبارة . وهذا يعني أن الوعر يجعل الفعل الرابط يعقب المركب الاسمي المتبادر .

ومن الملاحظ أن الوعر لم يخص الفعل الكوني بسمة محددة (كأن يشير إلى أنه مسند) ، كما أنه لم يسند إلى الضمير (هو) وظيفته الفاعل ، وكأنه يقصر ذلك على ما أطلق عليه النحاة القدامى الفعل التام - وهو إلى جانب ما سبق لا يحدد نظرتة إلى فعل الكون في البنية السطحية ، أي حين يكون مخصصاً لزمن الإسناد في الماضي أو الاستقبال (٢) .

وقد جانبه الصواب حين مثل لوجية نظر الفاسي الفهري في التركيبي الكوني بالمعادلة التالية :

NP - (V) - NP ، والصحيح أن الفهري يمثل لها على النحو التالي :

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر ، ١٤١ .

(٢) في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا ، مقال مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الثاني بجامعة اليرموك ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م - ٤ .

NP - NP - (V) ، أي إنه ينظر إلى الفعل الكوني على أنه فعل تام فاعله ما عرف عند النحاة بالمبتدأ،

كما أنه سُمي الخبر بالفضلة الحملية (١) . وبذلك تحافظ الجملة العربية على نمطيتها المعروفة

فعل + فاعل + (٢) .

وقد رأى الوعر أن هذا التركيب يمكن أن يحول إلى تركيب أساس آخر باستخدام مكون تحويلي: يتمثل في الأداة ، وأن من أنواع هذا المكون أدوات الاستفهام وأدوات النفي وأدوات الشرط . . . وعلى هذا الصعيد أخرج الأداة من التركيب الإسنادي للجملة ، وذهب إلى أن التركيب الكلي للجملة محكوم بالأداة والإسناد معاً (٣) .

ويُبيّن الوعر أن الحركة التحويلية في التركيب الفعلي سواء أكانت إلى يمين الفعل أم يساره ، تجري ضمن إطار الإسناد ، ولا تدخل الأداة ضمن هذا الإطار ، كما في قولنا : أضرب زيد خالداً ؟ وقولنا : أزيد ضرب خالداً ؟

والذي يسوغ هذه الحركة احتفاظ العناصر المنتقلة بأدوارها الدلالية (٤) . وهو يستدرك على هذا التوجه بأن الحركة التحويلية غير مسموح بها في الفاعل ، لأنه - من وجهة نظره - يشكل وحدة واحدة مع الفعل غير قابلة للتجزئة (٥) ، في حين يتحرك المفعول به بحرية لأنه عنصر زائد على التركيب الأساسي (٦) .

ويشترط الوعر لإجراء الحركات التحويلية ألا تسبب لبساً دلالياً مثل ، قولنا : ضرب عيسى موسى ، فمثل هذه التراكيب لا يمكن تحريك عناصرها تحريكاً مطلقاً لافتقارها إلى مميّز نحوي أو دلالي كالعلامة الإعرابية والقرائن الأخرى كالجنس والعدد والصفة .

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر . وانظر : في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا - ٩ .

اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفاسي النهري ، م ١ ، ط ١ . الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٥م - ٤٧ ، ٣٢ .

(٢) في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا - ٥ .

صاحب مقولة النمطية الخاصة باللغة العربية هو عبدالقادر الفاسي النهري ، إذ يذهب إلى أن العربية ذات نمطية من نوع VSO . انظر اللسانيات واللغة العربية / النهري ، م ١ - ١٠٧ .

(٣) ملامح النظر النحوي الكوني / فارس عيسى ، ٣٢٩ .

(٤) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٠٧ ، ١٠٨ .

وانظر في ذلك :

ملامح النظر النحوي الكوني / فارس عيسى ، ٣٣٠ .

(٥) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٠٨ .

(٦) ملامح النظر النحوي الكوني / فارس عيسى ، ٣٣١ .

ومع أن هذا النمط من العبارات قد يسبب لبساً إلا أن المرء يستطيع تجاوز هذا اللبس بالنظر إلى العنصر الذي يلي الفعل على أنه فاعل ، بالانكفاء على نمطية الجملة العربية (ف + فا + مف) التي حاول الفهري وآخرون أن يقدموا براهين عليها ، كما أشير إلى ذلك في حينه .

وهو يشير - في معرض حديثه عن قيود الحركة التحويلية - إلى ما يسمى بالركن المركزي في الجملة ، ويذهب إلى أن هذا الركن يسبق في العادة العناصر التابعة له ، فحين نقول : مررت بزيد ركباً ، ونقصد أن الراكب هو زيد ، فلا يجوز أن نُقَدِّمَ ركباً على زيد . وإذا كان المقصد أن الراكب هو المتكلم ، فإنه يجوز أن نقول : مررت ركباً بزيد ، وتكون كلمة (راكب) تابعة للضمير في مررت (١) .

أما في سياق الحديث عن تأثير التحويلات في المركب الفعلي ، فقد أشار إلى فكرة جوهرية أخرى تتصل بفكرته المركزية الأصل ، وهي فكرة التلازم بين أجزاء المركب الواحد ، فذهب إلى أن العنصر التحويلي يجب أن يؤثر في التركيب كله ، وإلا فإن الجملة ستكون جملة غير أصلوية . وقد ذكر أن من المركبات التي تتسم أجزاؤها بالتلازم هي : الجار والمجرور ، والتابع والمتبوع ، والمضاف والمضاف إليه ، والصلة والموصول ، والفعل والفاعل (٢) .

والحق أنه كان ينبغي للوعر أن يتنبه إلى أن قاعدة التلازم المشار إليها غير مطردة ، فقد أجاز النحاة مثلاً الفصل بين الفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه ، فمن الأول المثال التالي : ضرب الولد زيد ، ويرى الفهري أن الذي أجاز ذلك هو تطبيق قاعدة الخفق (Scrambling Rule) (٣) .

ف	م	س	+	م	س
				ف	ا
				م	ف
				س	ا

ومن الفصل بين المتضامفين قولهم :

كناحت يوماً صخرة بعسيل (٤) ، وقراءة ابن عامر قوله تعالى (٥) : ﴿ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ ،

فقد فصل بين المتضامفين بالظرف والمفعول وذلك جازٍ على الصحيح (٦) .

(١) ملامح النظر النحوي الكوفي / فارس عيسى ، ٣٣٢ .

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٢٣ .

وانظر في ذلك :

- في التحليل اللغوي / خليل عبايرة . - ط ١ . - الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ٩٠ .

- ملامح النظر النحوي الكوفي / فارس عيسى - ٣٣٣ .

(٣) الوظيفة المفعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل - ٨٠ .

(٤) و صدر البيت : نَرِئُشِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَيَدْحَتِي

المجمع ج ٤ / ٢٩٤ .

(٥) الأثمام / ١٣٧ .

(٦) المجمع ج ٤ / ٢٩٤ .

ويلاحظ ، هنا ، أن الجمل الأساسية المولودة تتسم بالبساطة ، وهي سمة من سمات الجمل التوليدية ، كما يذهب إلى ذلك تشومسكي ، ولكن هذه العبارات تغدو معتدة بعد دخول عناصر أخرى إلى الجملة من بينها أداة الاستفهام .

وينطلق الوعر من هذا التصور ليطبّق معايير في التحويل على تركيب الاستفهام ، وهو يصنّفه في ضريين : أحدهما الاستفهام التصديقي ، وثانيهما : الاستفهام التصوري ، محتدياً في ذلك نهج النحاة والبلاغيين العرب القدامى .

ويتناول ، بادئ الأمر ، الاستفهام التصديقي ، فيذكر أن الأداة اللتين يتم بهما هذا الضرب من الاستفهام هما : (الهمزة) و (هل) .

ويذكر الوعر أن أهم ما يميز أداتي الاستفهام التصديقي : الهمزة وهل هو أنها تحدثان في ثلاثة أنماط من التراكيب هي : التركيب النعلي ، والتركيب الاسمي، والتركيب الكوني (١) .

(١) أقام زيد ؟ = أد = إسناد

= استفهام + م + م !

(٢) هل زيد قام ؟ = أد + إسناد

= استفهام + اسم علم + إس

= استفهام + زيد + م + م !

(٣) هل زيد شاعر؟ = أد + إسناد

= أد + م ! + م

= استفهام + اسم علم + إس

= استفهام + رفع + يكون + هو + × (٢)

ويشير الوعر (٢) إلى أن هناك سمة نحوية أخرى تشترك فيها هاتان الأداة وهي أنها يمكن أن تحدثا

من التركيب ، ومع ذلك يظل تركيباً استفهامياً ، ومن الأمثلة على ذلك ، قول عمر بن أبي ربيعة (٣) :

ثم قالوا تحبها ؟ قلت بهراً
عدد الرمل والحصى والتراب

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٦٧ ، ١٦٥ .

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٦٨ .

وانظر البيت كاملاً مع القضية النحوية موضع التمثيل في :

مغني اللبيب / ابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ورفيقه ، ط ٥ . - بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٩م - ٢٠ .

وتحليل عبارة تحبها ، هو على النحو التالي :

Ø + فعل + م ! + ف

Ø + فعل + Ø + ها

أ د + تحب + أنت + ها (١)

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن التنغيم هو الدالّ على الحذف في هذا البيت وأمثاله .
ويلاحظ ، هنا ، أن الوعر قد أقام تصوره عن الفروق بين هل والهمزة على مقولات النحاة
القدماء، في ظاهرة الاستفهام (٢) .

ومن المتعارف أن التنغيم يقوم مقام الأداة في هذا الضرب من الاستفهام (٣) .
ويلمح الوعر إلى أن الهمزة تناز من هل بفروق معينة منيها أنها تدخل على التركيب الذي يشتمل على
قيم حقيقية ترتبط معاً بعامل الربط (أم). نحو : أزيد شاعر أم كاتب ؟ على حين لا يصح أن نقول : هل
زيد شاعر أم كاتب ؟

ويذكر الوعر أن مما يميز الهمزة من هل أنها تسمح بنقل غير ركن لغوي إلى يسارها متقدماً بذلك
الفعل المستخدم في العبارة نحو قولنا : اليومَ زيداً ضرب عمرو ؟ على حين لا يصح أن نقول : هل اليومَ
زيداً ضرب عمرو ؟

ويذكر إلى جانب ذلك أن هناك سمة أخرى تفرّد بها الهمزة عن (هل) تتمثل في أن المتكلم يستطيع
معها إظهار العناية بركن لغوي من جملة مثبتة بتقديمه على غيره ، على أن يحمل معه نفس الصفات النحوية
والدلالية التي اتسم بها في التركيب الأساسي المثبت نحو قولنا :

أزيدُ خرج ؟ وذلك بالاستفهام عن الجملة : خرج زيد (٤) .

وإلى ذلك أشار ابن الأثيري حين ذكر أن بالإمكان الاستفهام بالهمزة في الإثبات ، في حين لا يمكن
ذلك بهل ، وتمثل بقول الشاعر : أطرباً وأنت قنْسريّ ؟ (٥)

(١) نحو نظرية لانية عربية حديثة / ١٦٨ .

(٢) انظر في هذا :

شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٨ .

(٣) في التحليل اللغوي / خليل الماهرة . - ط ١ . - الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ١٠٨ .

- نحو نظرية لانية عربية حديثة / مازن الوعر ، ١٦٨ .

(٤) أورد مازن الوعر هذه الفروق بين الهمزة وهل في : نحو نظرية لانية عربية حديثة / ١٦٩ - ١٧٦ .

(٥) كتاب المتنصّد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان (ج ٢) . - بغداد : دار الرشيد ،

١٩٨٢م - ٩٥٥ ، ٩٥٦ .

وانظر كذلك :

نجدة السُّؤال في عمدة السُّؤال لأبي البركات الأثيري ، تحقيق رمضان عبدالنواب . - ط ١ . - عمان : دار عمار ،

١٤١٠هـ / ١٩٨٩م ، ٧٧ - ٧٩ .

وذلك يعني أننا لا نقول : هل طرباً وأنت قنصري .

ويشير الوعر إلى أن الهمزة تميز من (هل) بأنها تستخدم مع تحويل النفي، نحو قولنا : ألم يتم زيد؟

في حين أنه لا يصح أن نقول : هل لم يتم زيد ؟ (١)

وهذا ثقيل وكان ينبغي للوعر أن يشير وهو يصف الاستفهام باستخدام نظرية تشومسكي ، إلى أن

المواقع التي تتخذها الهمزة وهل في التراكيب محكومة بما يسمى التوزيع التكاملي بين الهمزة وهل (Complementary Distribution) (٢) .

وهذا التوزيع يقضي بالآ تدخل (هل) على نفي .

ويستأنف الوعر تقديم هذا العرض عن الاستفهام فيتحدث عن الضرب الثاني من الاستفهام وهو

الاستفهام التصوري ، الذي يحدث بواسطة أدوات الاستفهام الأخرى مثل متى ، وأين ، وكيف ، وماذا ، ولماذا ، وأي ، ومن .

وهو يلمح إلى أن القواعد التوليدية المركبية لهذا الضرب من الاستفهام نابعة في الاطار النظري

السابق الذي يتمثل في التركيبات الأساسية التي أشير إليها في مستهل الحديث عن الاستفهام (٣) .

ويظهر من خلال تناول الوعر تركيب الاستفهام أن المهمة التي تضطلع بها أدواتها أنها تحول التركيب

الأساس المثبت إلى تركيب استفهامي مشتق ، وأن هذه الأدوات تقوم بعمليتين دلالتين : أولاهما عامة

وتتمثل في تحويل التركيب الأساس إلى تركيب مشتق ، والثانية خاصة وتتلخص في أنها تحدد الدور الدلالي

للركن اللغوي الذي يجري الاستفهام عنه ، سواء أكان اسماً - كما في الشكل التوضيحي - أم فعلاً ، وهذا

يعني أن مهمة أدوات الاستفهام دلالية بحتة (٤) .

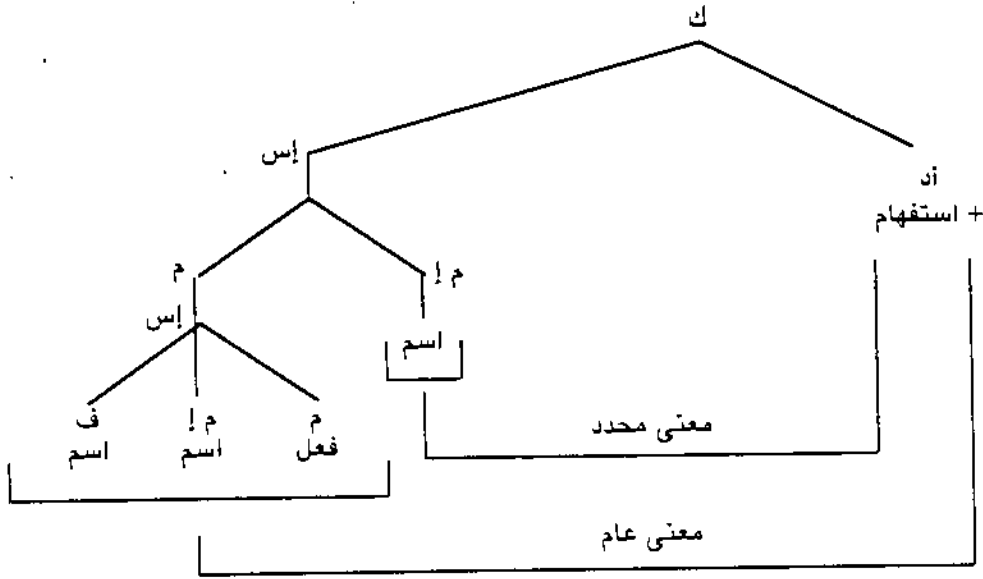
(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٧٤ .

(٢) الوظيفة المفعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل - ٧١ .

والوظائف التداولية في اللغة العربية / أحمد المتوكل - ٣٤ . دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي (هامش) / ١٣٤ .

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر ، ١٨ .

(٤) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / مازن الوعر - ١٦٣ ، ١٦٤ .



وعلاوة على ذلك يذكر الوعر أن الركن اللغوي الذي يلي الأداة الاستفهامية هو المخول بتوليد المعنى المحدد، على حين تتولى الأركان اللغوية الأخرى توليد المعنى التحويلي العام للتركيب بتأثير من الأداة (١) . ويشير أحمد المتوكل إلى هذا المعنى في معرض حديثه عن الهمزة فيذكر أن النحويين والبلاغيين لم يميزوا أن يحتل المستفهم عنه موقفاً في الجملة غير الموقع الذي يلي موقع الهمزة مباشرة (٢) .

وخلص القول في أنظار الوعر أنها تكاد تكون مطابقة لأنظار النحاة ، وذلك يتفق مع توجيهه باستثمار معطيات النحو العربي في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة .

إلا أن ما يجب ذكره أن محاولة الوعر لم تكن شاملة في مجال التطبيق ، إذ لم يتناول في تطبيقه سوى الاستفهام ، وبذلك وقع فيما عابه على غيره .

ومن المآخذ عليه أنه تحدث عن التلازم وكأنه أمر حتمي ، وكان عليه أن يشير إلى أن ذلك غير مطرد لإشارات كثيرة وردت في كتب النحاة عن الفصل بين المتلازمين .

وكان من بين المخالفات النادرة عن نظرية النحو العربي أنه عَدَّ الفعل الرابط (كان + وجود) فعلاً عادياً يأخذ فاعلاً ، مع أن سماته الدلالية لا تؤهله لهذه الوظيفة .

ثم إن تناول الوعر يكاد ينحصر في عنصر واحد من عناصر التحويل وهو التقديم والتأخير ، في حين أن هناك غير عنصر من هذه العناصر مثل الحذف والزيادة والحركة الإعرابية والتنغيم ، كما أغفل

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة / ١٨٠ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ١٥٠ .

تحليل بعض الاساليب الانفعالية كالتحذير والإغراء والتعجب (١) .
إلا أن هذه المآخذ لا تقلل من جوده الثمرة في مجال تحديث الدرس التحوي ، تلك الجهود التي
تعد مؤلفاته ومقالاته عنواناً بارزاً لها .



وكان من بين الذين قدّموا إسهامات وافرة في الدراسات النحوية التوليدية - التحويلية خليل
العمامرة . وقد كانت له في هذا الميدان أنظار بارزة عُرف بها .

وهذا الجزء من البحث يتناول منهج عمامرة من خلال الإفصاح عن آرائه في الجملة المولودة والجملة
المحوّلة ، وعناصر التحويل ، وتحليله لأسلوب النفي في إطار توليدي تحويلي .

ينطلق عمامرة في تناوله نظرية تشومسكي على أساس الجمع بين المبنى والمعنى ، فيقسم الجملة إلى
نمطين : جملة توليدية وجملة تحويلية باعتبار المعنى ، كما يقسم كل نمط من هذين النمطين - باعتبار صدر
الجملة - إلى ضريين ؛ فهني إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية ، وإما تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية (٢) .
وهذا التسييم يجمع عمامرة بين سمات الأصالة والحدائثة .

لكن تشومسكي يذهب إلى أن الجمل التوليدية هي الأمثلة المجردة الموجودة في الدماغ (٣) ، في حين
يُعرف العمامرة الجملة التوليدية بأنها « الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه » ؛
وهو يبين أن أي تغيير في هذه الجملة النواة يحول الجملة إلى جملة تحويلية ، وأنه قصد بهذا التغيير في حد
هذه الجملة أن يجنب السامع البحث عن حدس التكلم . وهو يطلق على هذه الجملة اسم « البنية السطحية »
ويقصد به قرب المعنى مما سيصبح عليه في البنية السطحية (٤) .

والمعارف أن المراحل التي يمر بها اشتقاق الكلام لدى تشومسكي تطور وفق النسق التالي (٥) :

١ - مرحلة استخدام القواعد التوليدية المركبية ، وينجم عن استخدامها كلام أساس ، أي سلاسل لغوية
أساسية (Basic Strings) (٦) .

(١) ملامح النظر التحوي الكوفي / فارس عيسى - ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام / خليل
عمامرة - ط ١ - الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م - ١٥٥ .

(٣) Rules and Representation. Noam Chomsky, Basil Blackwell Publisher Ltd., Great Britain, 1980, P. 222 .

(٤) في التحليل اللغوي / خليل العمامرة - ٣٤ ، ٣٥ .

(٥) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر ، (١٤٥ - ١٤٧) .

(٦) Aspects of the Theory of Syntax, Noam Chomsky, P. 18 .

٢ - مرحلة استخدام القواعد التحويلية الجوازية ، وبها نستطيع تحويل الكلام الأساس إلى كلام مشتق كالمبني للمجهول والنفي والاستفهام والأمر .

٣ - مرحلة استخدام القواعد الرجوية ، وهي القواعد التي تطبق على السلاسل اللغوية النهائية لتوليد جمل أساسية (Kernel Sentences) وهي جمل يتم توليدها دون استخدام القواعد الجوازية (١) . ومن هذه القواعد قواعد الزمن والملحقات والحدود الفاصلة . ومن سمات هذه الجمل أنها تكون بسيطة ، وتامة ، وصرحة ، ومثبتة ، ومبينة للمعلوم . ويُذكر ، في هذا المجال ، أن هناك قواعد عامة خاصة بالعطف والدمج . ويلاحظ من خلال الترتيب السابق أننا لا نستخدم القواعد الجوازية إلا عند الرغبة في توليد جمل معقدة كالنفي والاستفهام والمبني للمجهول والأمر ، وأن استخدامها في هذه الحالات ، يسبق استخدام القواعد الرجوية .

ويتضح من خلال المقابلة بين حد الجملة التوليدية ، وفق تصور العمارة ، ومراحل اشتقاق الكلام لدى تشومسكي أن «الجملة التوليدية» عند العمارة هي الجملة النواة عند تشومسكي (Kernel Sentence) ، وهي الجملة التي تنجم عن استخدام القواعد التحويلية الرجوية .

ويؤخذ على هذا التعديل الذي أجراه عمارة على نظرية تشومسكي ما يلي :

- أنه عدّ «الجملة التوليدية» الجملة المنطوقة التي لم تدخل عليها تحويلات جوازية ؛ وهذا يعني أنه أهمل عناصر التحويل الرجوية التي تتسبب في إنتاج الجمل التوليدية ، وهي عناصر الزمن والملحقات والحدود الفاصلة .

- أن التوجّه إلى تخفيف عناء (الباحث / السامع) في معرفة حدس المتكلم عن لغته يقطع الصلة بنظرية تشومسكي ، لأنها قامت على هذا الأساس .

- أن الأصل في أي تعديل أن يقوم على حذف عناصر من النظرية أو إضافة عناصر إليها دون هدم الأساس الذي قامت عليه ، وذلك ماثل بجلاء فيما أضافه فلمور وكاتز وبرزنان .

ومعها يكن من أمر فقد انطلق عمارة من تصنيفه السابق للجملة ، وجعل لكل ضرب من ضروبها أطراً معينة ، تظهر فيها يلي (٢) :

(١) Syntactic Structures, Noam Chomsky, P. 45

وانظر ذلك في :

. Glossary of Transformational Grammar, Jean Amborse - Grillet, P.58

(٢) في التحليل اللغوي / خليل العمارة - ٨٧ ، ٨٨ .

الجملة التوليدية الاسمية :

أ - اسم معرفة + اسم نكرة ، مثل : محمد مجتهد .

ب - اسم استفهام + اسم معرفة ، مثل : من القادم ؟

ج - شبه جملة + اسم نكرة ، مثل : في البيت موقد .

أما الجملة التوليدية الفعلية ، فقد حصر أطرها فيما يلي :

- فعل + اسم ، نحو : جاء أحمد .

أو ما يسد مسد الاسم ظاهراً أو مستتراً نحو : قف .

- فعل + اسم + اسم نحو : أكرم المعلم التلميذ .

- فعل + اسم + اسم + اسم مجرور ، نحو :

أكرم المعلم التلميذ بجائزة .

ويذهب فارس عيسى إلى أن عمارة يطلق على هذه النماذج «قواعد النحر التوليدي» لأنها «تقوم بضبط الجملة التوليدية وترتيبها» (١) ، ولعل القول بأن السبب في التسمية يعود إلى أن المرء يستطيع أن يولد على غرارها ما شاء من الجمل أن يكون أحجى على هذا الصعيد .

ويدهم هذا التصور أن (تمام حسان) يذهب إلى أن كل نحو يصف اللغة ، أية لغة ، بدقة هو نحو توليدي ، لأنه يمكن متكلم اللغة ، عن طريق القواعد ، من الوصول إلى السليقة التي يستطيع بها توليد ما شاء من الجمل (٢) .

ويتحدث عمارة عن الجملة التحويلية فيذهب إلى أنها جملة توليدية أضيف إليها عنصر أو غير عنصر من عناصر التحويل ، كالترتيب ، والزيادة ، والحذف ، وعلامات الإعراب ، والتنغيم (٣) ، وهذا يُستلزم منه أن التحويل يعتمد على عدد عناصر التحويل المستخدمة ، ونوع هذه العناصر ، وهو أمر اعتنى به وجلاه عبدالله عبر في سياق حديثه عن النظم التحويلي (٤) .

وقد تناول عمارة بالتحليل عدداً من أساليب اللغة في ضوء النظرية التوليدية التحويلية ، وكان

(١) ملامح النظر النحوي الكوني في ضوء القواعد التوليدية التحويلية / فارس عيسى ، ٣٥٧ .

(٢) النحر العربي ومناهج التحليل / تام حسان ، اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيميائيات . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ١٩٧٦م - ٥١ ، ٥٢ .

(٣) في التحليل اللغوي / خليل عمارة ، (٨٨ - ٩٥) .

(٤) نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث / عبدالله عبر (رسالة دكتوراه مخطوطة) . - عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٩١م - ٢٣٨ .

وانظر عناصر التحويل في :

أسلوب النفي اللغوي ضمن ما عرض له الباحث في هذا المجال .
ويوضح عمارة منيخ تناوله هذا الأسلوب ، فيذكر أنه سيتحدث عن العناصر التي تنفي النفي جميعها ، بغض النظر عن الحركة الإعرابية التي ينتضينا وجود العنصر ، وأن الاهتمام بهذه الحركة سيتم في الإطار الذي يحقق سلامة البنى مع أن قيمتها الدلالية ليست كبيرة هنا (١) ، وبذلك يتم التحليل في ظل الحرص على تحقيق المعنى المقصود وسلامة مبناه .

ويكشف عن منيخ تناوله بأنه سيتناول في البداية الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية ، وأنه سيعالج ، بعد ذلك ، الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية (٢) .
والأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية (المثبتة) بقصد النفي هي :

ليس : ويذهب إلى أنها عنصر نفي وحسب ، ويقرر بعيداً عن خلافات النحاة حول اسميتها أو فعليتها ، أنها لا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية ، إذ إنها لا تشير إلى مسمى أو حدث أو زمن ، كما أنها عنصر يدخل على الجملة (التوليدية أو التحويلية) الاسمية فينتقلها من معنى الإثبات إلى النفي (٣) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى (٤) : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ .

ويذكر عمارة أن أهمزة قد تدخل على ليس ممثلةً عنصر تحويل آخر ، فتحول الجملة إلى الإنكار والطلب والإثبات المؤكد الذي يكون فيه التكلم عارفاً بمضمون السؤال ، على عكس السامع أو المخاطب ، مما يستلزم أن تكون الإجابة بالإيجاب (٥) ، يقول تعالى (٦) : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ﴾ .
ويلاحظ هنا أن النحر العربي يميز استخدام غير قاعدة جوازية كالنفي والاستفهام ، مثلاً ، وهو ما تقول به نظرية تشومسكي (٧) .

ويتناول عمارة ، بالمنهجية نفسها ، الأدوات الأخرى وهي ما ، ولا ، ولات ، وإن ، والحروف التي تدخل على الجمل التوليدية الفعلية مثل لا النافية ولا النافية ، وما ولم ، ولما ، ولن (٨) .
إلا أن من يدقق النظر في شروط عمل هذه الأدوات ، يلاحظ أنها ، على الجملة ، لا تختلف عن الشروط التي نادى بها النحاة القدامى .

(١) في التحليل اللغوي / ١٥٥ .

(٢) في التحليل اللغوي / ١٥٥ .

(٣) في التحليل اللغوي / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) آل عمران / ١٨٢ .

(٥) في التحليل اللغوي / ١٥٦ - ١٦٣ .

(٦) الأعراف / ١٧٢ .

(٧) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الودع - ١٤٧ .

(٨) في التحليل اللغوي / ١٦٣ - ٢٠٨ .

ولابد قبل أن أختتم الحديث عن محاولة عميرة أن أشير إلى الملاحظات التالية :

- أن العرض ينتصه الموازنة بين ما تم تناوله من عناصر وبين أنظار تشومسكي فيها ، إذ يستلزم الموقف أن يشار إلى كل عنصر والجديد الذي طرأ عليه . بعد هذا التعديل الذي أجراه عميرة على النظرية التحويلية التوليدية ، كما فعل الآخرون ممن تبنا النظرية ومنهم ميشال زكريا ، ومازن الوعر ، والفهري ، لا أن تقتصر الإشارة إلى التعديل والجديد فيه على النظرية العامة وحسب .

- أن القول بأن الجملة التوليدية هي الجملة المشتقة المسماة (Kernel Sentence) أي الجملة النواة يضعف جانب التوليد في النظرية ، ويصبح الحديث عن المبادئ التي يستفيد بها المتكلم في توليد عباراته المنطوقة وتفسيرها ، لا العبارات التي تولدها مبادئ النحو الممثلة في العقل والدماغ (١) ، وهذا يقوي جانب التحويل في النظرية ، فلا يشعر القارئ بغير فرق بين ما يتحدث عنه عميرة والنحو العربي القديم .

- أن من الأهمية بمكان أن يشير الباحث إلى أن قواعد النفي قواعد جوازية ، وأن استخدامها يجري وفق نظرية تشومسكي قبل استخدام القواعد الوجودية ، في حين أن استخدامها لديه يجري بعد استخدام هذه القواعد ، أي بعد تشكل الجمل النواة (Kernel Sentences) .

- أن مما كان جديراً بالتأكيد في نطاق تحليل مبحث النفي أن قاعدة النفي قاعدة إضافية تمد الجملة بالعناصر اللغوية القادرة على نفي الحدث والاستمرارية المكانية والزمانية ، كما أنها تحدد الموقف الذي يجب أن يضاف فيه العنصر اللغوي .

- أن النظر إلى الجملة النواة (Kernel Sentence) على أنها الجملة التوليدية ياتل وجهة نظر (هاريس) في هذا الموضوع ، فمن المتعارف أن التحويلات عنده تبدأ من الجملة النواة ، في حين أن مناط التحويل عند تشومسكي هو البنية العميقة (٢) ، وقد يكون صحيحاً أن يستتبع المرء أن ما يتبناه عميرة يؤول بالنظرية التحويلية التوليدية إلى نظرية في التحويل وحسب .

على أن ما يجب التنبيه إليه أن هذه الملاحظ على أعمال عميرة لا تقلل بحال من الجهود الوافرة المثمرة التي قام بها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة ، فهو أحد أكثر الناس التزاماً بالتحديث في إطار النحو العربي ، فلم يحاول - كغيره - ليذراع العربية لتساير معطيات الدرس اللغوي الحديث . ويعد بذلك من الذين أسهموا إسهاماً جاداً في ربط الدرس اللغوي القديم بالحديث دون قسر أو عنت ، كما أن تناوله يتسم بالبساطة والواقعية .



(١) Rules and Representation, Noam Chomsky, Basil Black well Publisher Ltd, Great Britain, 1980, P. 222

(٢) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نحلة ، ٦١ .

وقد درس شرائح من النحو العربي من منظور توليدي تحويلي عدد من الباحثين أمثال تمام حسان وبومسهولي وفيصل صفا وفارس عيسى . . . ولكننا في مجملها دراسات جزئية ، ومحاولات لم تتكامل منهجيتها لتستغرق النظرية النحوية كلها .

وقد عرض تمام حسان في محاولته جوانب من المبادئ التي تقوم عليها نظرية تشومسكي مما تناوله القسم التمهيدي للنظرية . لكن أبرز ما أشار إليه يتمثل في الأمور التالية :

- أن السمات المعجمية للاسم والفعل تؤثر في تركيب العبارات .
- إبراز أثر التطابق المعجمي (Lexical Identity) ، والتطابق الإشاري (Referential Identity) في عملية التحويل .

- أن المكون الأساس في نظرية تشومسكي يقابله من وجهة نظره الضمائم ، سواء أكانت ضمائم اسمية أم ضمائم فعلية .

- وهو يستخلص في النهاية أن بالإمكان درس النحو العربي بالمنهج التحويلي التوليدي (١) ، لكنني أميل هنا إلى الاعتقاد أن حكماً من هذا القبيل يجب أن يأتي في أعقاب دراسة مستفيضة للنحو التحويلي التوليدي لا من خلال مقال موجز كالذي عرض (تمام) تصوره من خلاله .

ويتناول عبدالعزيز بومسهولي « الجملة الشرطية » من منظور تحويلي ، ويتمثل أبرز ما تناوله في بيان أثر السمات المعجمية في مجال الحمل الشرطية غير المتجانسة معجمياً ؛ وهو يبين أن الجمل من هذا النمط تحتاج إلى منسق هو الفاء ، وذلك ، كما في قولنا : إن احتجرت فقيراً ، فعسى أن تتبدل حاله (٢) ، كما تحدث عن الموقعية التنديرية في بنية الجملة الشرطية ، فذهب إلى أن القواعد التحويلية تتجانس ذاتياً ، وهو يقصد بذلك أنها تحقق لبنية الجملة السطحية ، إذا ما حدث تحويل في بنيتها العميقة ، تركيباً شكلياً صورياً يرصد ملامح التطور للجملة وعمقها الداخلي ، ومثال ذلك : اصدق تنج (٣) ، ومن المعلوم أن النحاة العرب القدامى حملوا هذا النوع من الجمل ؛ وأعني به « الجزم في جواب الطلب » على النموذج الشرطي .

(١) إعادة وصف اللغة العربية أنسياً / تمام حسان ، اللسانيات واللغة العربية (مرجع سابق) - ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٤ .
والمقصود بالتطابق المعجمي ، الذي تمت الإشارة إليه أعلاه ، اتحاد لفظ مع لفظ سابق في الصورة مما يتيح أن يستبدل به ضمير ، نحو : إن الله لطيف بعباد الله ، إذ تصبح هذه العبارة بعد الاستبدال : إن الله لطيف بعباده . أما التطابق الإشاري فيعني الإشارة إلى كنه المرجع .

(٢) قواعد اللغة العربية واللسانية / عبدالعزيز بومسهولي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٤٠ . - بيروت : مركز الإنماء القومي ، آب ١٩٨٦ - ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، ١٠٣ .

أما فيصل صفا فيتناول ، من منظور تحويلي توليدي ، موضوع التنازع ، محاولاً أن يدحض مقولات النحاة في هذا المجال . لكنه أقام تصوره على افتراض قد يتعذر تسويغه ، وهو إمكان أن يتسلط عاملان على معمول واحد ، وذلك يستلزم بداهة إلغاء الإضمار من أحد العاملين المتنازعين (١) . ومعلوم أن الفراء قد أجاز هذه المقولة ، فقد نادى بأن يعمل كلا العاملين في المعمول إذا كانا يطلبانه على جهة واحدة (٢) ، أي إذا كان العاملان يطلبان المعمول نفسه على حالة إعرابية واحدة وحسب كالرفع أو النصب أو الجر ، كما في قولنا : قام وقعد زيد ، لا أن يعملا فيه الرفع والنصب في آن معاً ، كما في قولنا : ضربتُ وضربني زيدا ؛ أي ضربتُ زيدا وضربني .

ويؤخذ على صفا أنه لم يبين الوظيفة التي يؤديها التنازع ؛ فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن العنصر موضع التنازع يقوم بوظيفة تداولية ، وبذلك تجتمع فيه ثلاث وظائف : تركيبية (فاعل أو مفعول) ، ودلالية (مُنْفَذ ، مستقبل ، متقبل) وتداولية (بؤرة أو محور) (٣) .

وكان فارس عيسى من الباحثين الذين تأثروا بالدراسات اللسانية الحديثة ، إذ حاول عرض معطيات القواعد التوليدية التحريلية على بعض من ظواهر العربية ، فدرس ظاهرة النفي واستوعب مسائلها من القديم والحديث واستعار كثيراً من مصطلحات التحليل اللساني المعاصرة لهذه الدراسة ، فانجمت في كثير من جوانبها مع عناصر التحويل التي حددها أصحاب هذا النظر اللساني كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير ، والتنغيم ، والحركة الإعرابية (٤) .

كما عرض شريحة من النظر النحوي القديم على هذه القواعد التوليدية التحريلية وعقد موازنة بينها اتخذت مسارين :

الأول : استنصاء المشابهة والتوجيهات العامة بين عدد من أنظار النحاة الكوفيين وتوجهاتهم وأنظار التوليديين التحويليين كربط المعنى بالمبنى والاهتمام بالمسموع وتحليله ، وبعض إشكالات الرتبة . . .

الثاني : الانتفاع بمحددات التحليل اللغوي في النظر التحويلي التوليدي في تحليل بعض الأنماط الجمالية التي كان للكوفيين فيها نظراً واضحاً محدد كالنصب على الخلاف في نحو : لا تأكل السمك

(١) ظاهرة التنازع في العربية ، مدخل تحويلي/المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلد ٨ ، العدد ٣ ، ١٩٨٨ ، ٤٤ ، ٥٦ .

(٢) جمع أضوام للسيرطي : تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، ١٣٧/٥ .

(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيوريه / سعيد بحيري - ١٨٥ .

* سيتم التعريف بهذه الوظائف في الفصل القادم .

(٤) من ذلك رسالة الماجستير التي أعدها سنة ١٩٨٥ بعنوان « النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر » .

وتشرب اللبن، والتقديم والتأخير في نحو: قام زيد وزيد قام، والزيادة التي تفيد التوكيد كزيادة ضمير العماد (الذي يسميه الكوفيون دعامة) في نحو: الله هو القادر، وضمير المجهول في نحو: ظنته قائماً زيد... (١).

ولكن الباحث في هذا كله مسّ النظرية التوليدية التحويلية مساً رقيقاً، فتناول معطياتها العامة: تناولاً لا يوحى بالإقحام أو الاغتراب، كما أفاد من قضاياها الواقعية اليسيرة في تجلية ظواهر لغوية عربية محددة كانت موضع مناقشة النحاة العرب قديماً وحديثاً.

ويتناول نهاد الموسى المنهج التحويلي التوليدي، ولكن تناوله يأتي في سياق مختلف عما عرضت له المحاولات التي تمت الإشارة إليها في أطواء هذا الفصل؛ فقد تحدث عن بعض الأساسيات الدالة في المنهج التحويلي التوليدي بقصد التماس وجوه للمناظرة بين هذه الأساسيات ووجوه من النحو العربي.

وفي ظل هذا التوجه استدعى كثيراً من أمثلة النحو العربي التي استشعر أنّ فيها مشابهة مع مفاهيم التحويليين، كمنفهومهم للنحو، وتبّه إلى أن التصور المشترك بين النحويين يوحى بتوارد في النسيج الأساسي لكل منهما (٢). وكان من أمثلة هذا التوارد مفاهيم كثيرة كانت من دعائم النحو التحويلي مثل الكفاية اللغوية (Competence) والأداء (Performance)؛ والقدرة اللغوية التي تمكن من إنتاج كمّ لا ينحصر من الأمثلة مستشعرة في النحو العربي (٣).

وانعطف نهاد الموسى بعد ذلك إلى مبادئ تحويلية / عربية رآها متناسبة فذكر البراني (Surface Structure)، والجواني (Deep Structure)، وعقد موازنة بين هذا الحدس عند التحويليين وما انكشف لابن هشام وابن السراج وغيرهما في هذا الفهم لطبيعة اللغة، ثم تكلم عن أثر المستويات اللغوية الأخرى الصوتية والصرفية والنحوية في انكشاف المعنى وتوضيحه، كما رآها كل من التحويليين والعرب قبلهم (٤).

وهذا التوجه، وإن لم يكن مُستهدفاً للاتجاه نحو التحويل، إلا أنه إحساس بالنظر المشترك بين النحو العربي والنحو التحويلي بخاصة والاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة بعامة.

وهكذا جمع هذا الفصل شتات كثير من المحاولات التي درست النحو العربي بالمنهج التحويلي

(١) من ذلك رسالة الدكتوراه التي أعدها سنة ١٩٨٩ بعنوان «ملاحم النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية»، ص ٩٠.

(٢) نظرية النحو العربي / ٥٠.

(٣) مثل نهاد الموسى على ذلك بأنظار تمثلياً ابن هشام في المعنى (نظرية النحو العربي - ٥٤).

(٤) نظرية النحو العربي ٦٢ - ٧٩.

التوليدي ، وهي بلاشك محاولات أسهمت في دفع عجلة البحث النحوي في العالم العربي نحو تحديث «النحو» ، إلا أن الموضوعية تقتضي أن أشير ؛ على هذا الصعيد ، إلى ملاحظ عامة :

- أن جانباً من المحاولات لم يتسم بالعمق ، وتمثل التناول في إبراز بعض المصطلحات الجديدة ، دون أن يكون هناك تحديد لمدى التوافق أو التدابر بينها وبين قواعد النحو العربي ، إلا أن الواجب يقتضي أن أشير إلى أن بعض الباحثين كانت لهم أنظار متميزة تحذت لها مواقع محددة في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر عبدالقادر الفهري .

- أن بعض أصحاب هذه المحاولات قد تبنا اتجاهات مُعدّلة لنظرية تشومسكي ، فالخولي تبنى فرضية فلمور (Fillmore) والفهري تبنى الفرضية المعجمية الوظيفية لبرزنان (Bresnan) ، والوعر تبنى تصور كوك للنظرية ، أما خليل العميرة فقد قام هو نفسه بتعديل نظرية تشومسكي على وفق الإشارات التي صدرت عنه في كتاباته ، ولعل ذلك بسبب ظروف علمية أتاحت للباحثين العرب الاتصال بهؤلاء الرادة في مجال النظرية التحويلية التوليدي .

- كشفت هذه المحاولات عن ثراء واسع في نظرية النحو العربي القديمة ، كما أنها أثبتت ضعف تصورات الوصفيين القائمة على هدم بعض مقومات النحو العربي كالعلة والعامل .

ففي مجال التعليل أثبتت نظرية تشومسكي أن النحو يجب أن يفسر قدرة المتكلم على توليد الكلام ، وجانب من هذا يحتاج إلى سبر بنية الكلام العميقة بالتحليل والتفسير والتعليل ، وهي أمور أخذها الرصفيون على النحو العربي ، وعليه فإنه يمكن القول إن المنهج التحويلي قد أسهم إلى حد كبير في دفع هذه الظنة عن النحو العربي .

وفي مجال العامل أثبت التحويليون العرب ، ولا سيما عبدالقادر الفهري ، أصالة نظرية العمل ؛ فقد حدد الفهري طبيعة العمل النحوي حين استخلص أن عامل المنعول هو الفعل ، وأن عامل الفاعل هو الصُرْفَة ، أي التطابق والزمن والجهة .

ومن الملاحظ التي يجب ذكرها أن التحويليين العرب ، أكدوا - بتأثير من علماء الدلالات التصنيفية - أهمية السات المعجمية لأركان الجملة ، سواء أكان ذلك أفعالاً ، أم أسماء أم أدوات ، لكن ما يؤخذ عليهم أنهم بالغوا في الاحتفاء بها ، مع أن متكلم اللغة يستطيع استخدامها عفويّاً ، دون الاستناد إلى قواعد ومعايير .

وتبين من خلال البحث أن هؤلاء التحويليين ينظرون إلى اسم كان على أنه (فاعل) ، مع أن كان يغلب عليها الدلالة على الماضي لا الحدث ، وأن النحاة العرب لم يعدوها فعلاً إلا إذا دلّت على حدث .

وأكد هؤلاء الباحثون أهمية التنعيم في التقعيد النحوي وتوصلوا من خلاله إلى مفهومات جديدة في

النحو العربي كالاتداء بالنكرة المصحوبة بنعمة معينة ، وكالنظر إلى الاسم موضع التنازع المصحوب بنبرة معينة على أنه يؤدي وظيفة تداولية (١) .

ومن القضايا التي وضع النحاة العرب حلولاً لها ضمن الإطار التحويلي التوليدي النظر إلى أن اللواحق التي تلحق الأفعال من مثل : الأولاد جاؤوا ، هي علامات تطابق وليست ضمائر ، فقد أخذ بهذا التصور ميشال زكريا والفهري ، في حين لم يعرض الآخرون لذلك ، فلم يصدروا حكماً عليها .
— وقد كشفت هذه الدراسة لأعمال الباحثين أن بعضهم ، مثل الفهري ، حاول أحياناً ، تطويع النحو العربي لتواعد النحو التحويلي ، وذلك بإيجاد أسئلة قد لا تستخدمها العربية الفصحى من نوع : من ضرب من يهَذَا ؟ وغيرها ثم جعلوا هذه الأمثلة محكومة بتيود من نظرية تشومسكي مثل « قيد التابع السلبي » ، وهو قيد لا اعتقد أن النحو العربي أشار إليه .

ولا يعني ذلك بحال أن النحو التحويلي التوليدي غير قادر على وصف العربية (٢) ، ولكن الذي يجب أخذه في الحسبان أن هذا المنهج وحده يمتنع غير قادر على معالجة بعض القضايا ولاسيما أن نظرية النحو العربي نظرية واسعة ، وعليه فلا بد من الاستعانة بمنهج أخرى ، والدليل على ذلك أن أحمد المتوكل ، وهو باحث مغربي كفاً ، لم يتبن في درسه النحو العربي ، المنهج التحويلي التوليدي ، وإنما استخدم منهجاً آخر هو المنحى الوظيفي ، مستنداً إلى نموذج سيمون ديك (Simon Dik) ، والوظيفية تمند في تحليل النحو العربي بعداً آخر ، لم تنفطن إليه نظرية تشومسكي وهو البعد التداولي ، كما سيأتي في الفصل السادس .

ولعل ما دفع أحمد المتوكل إلى تبني (المنحى الوظيفي) هو وجوه نقص ، قليلة أو كثيرة ، تبنت له في نظرية تشومسكي ، وعليه فإن الإشارة إلى بعض وجوه النقص التي تعترض هذه النظرية تكون ذات قيمة موضوعية في هذا المجال .

— ومن هذه الوجوه أن نظرية التحويل والتوليد لم تُعَنَّ بها يكتنف المادة اللغوية من ملابسات خارجية مثل موقف المتكلم وحال المخاطب ، والمتغيرات الخارجية الأخرى ، كما أنها غفلت عن الوظيفة الأساسية للغة المتمثلة في الاتصال (٣) (Communication) .

ولعل مما جعل التحويليين يغفلون هذا الدور الوظيفي التواصلي للغة ، أنهم انشغلوا بتطبيق مجموعة

(١) النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري - ١٨٥ .

(٢) يذكر في هذا المجال أن (تمام حسان) قد شكك في هذه القدرة للنحو التحويلي (اللغاء المغربي السيميائي الأول (مرجع سابق) - ص ٦٨) ثم عاد فاستدرك على نفسه ، وأقر بذلك (اللغويات واللغة العربية ، تونس (مرجع سابق) - ص ١٨٤) .

(٣) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٨٢ ، ٨٣ .

العلاقات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة (١) ، فنسوا ، في غمرة هذا الانشغال ، تأثير الظروف الأخرى في قدرة المتكلم على توليد الكلام .

على أن مما يمكن للمرء أن يهجم به أن هذا المنحى غير قادر ، بسبب من العلاقات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة المشار إليها آنفاً ، أن يسهم كثيراً في صقل الملكة اللغوية لدى المتكلم ، وهو أمر نحصر عليه في هذه الأيام ، ونصدر عنه في كثير من توجهاتنا في مجال تيسير النحو وتعليمه .

إلا أن هذا التصور الأخير يجب ألا يقودنا إلى الانصراف عن هذا المنهج ، فليست دراسة الأنحاء الأجنبية مقصورة على الانتفاع بها لصقل الملكة ، إذ إن هناك أهدافاً أخرى من بينها تحديث النحو العربي وتغذيته بمصطلحات ومفاهيم جديدة ، قد تثمر في تعديل بعض تصوراته .



(١) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / يعنى أحد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث . - الكويت ، ١٩٨٩م - ٧١ .

الفصل السادس

المنهج الوظيفي

المنهج الوظيفي

تمهيد :

ظهرت في أجواء الدراسات اللغوية منذ مطلع هذا القرن مناهج لغوية حديثة نجمت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي ، وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن . وكان أول ما استخدم من هذه المناهج ما أطلق عليه « المنهج الوصفي » . وقد لاحظ الباحثون وجود ثغرات في هذا المنهج فحاولوا تفاديها ، وقد نشأ بسبب من هذه المحاولات مناهج أخرى متعددة ، يُعدُّ المنهج الوظيفي من أبرزها .
والوظيفية نظرية في اللغة تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات لا الشكل داخل الجملة (١) . وقد ظهرت هذه النظرية في السبعينيات بديلاً للنظرية التجريدية التي تبناها النحو التحويلي . وهي تستند إلى البعد التداولي للغة ، كما أنها تُسبِّغُ أهمية خاصة على القواعد التي تحكم التفاعل اللفظي التعاوني ، إلى جانب القواعد التركيبية والدلالية وقواعد وظائف الأصوات التي تشكل بموجبيها التعبيرات اللغوية ، أدوات هذا النشاط التعاوني .

ويمثل المحمول ، بوحى من مبادئ هذا المنحى ، الجزء الأساسي في الحمل ، وهو يُصنَّفُ ، في الإطار المعجمي ، على أنه الصيغة الحملية التي يتم تحديدها بعدد الموضوعات التي يحملها كالمُنْفَذِ والهدف وغيرها . ومن الأطر الحملية يتم صوغ « حُمول » نواة بإدخال حدود مناسبة إلى مواقع الحمل المختلفة . يجري بعد ذلك تشكيل « حُمول » كاملة من خلال الحُمولِ النواة باستخدام المكونات اللواحق كالزَمان والمكان . ثم تحمل مكونات الحمل ووظائفها التركيبية التي يجري تفسيرها دلاليًا ، ووظائفها التداولية ، ليتم بعد ذلك التعبير عن الموقف الكلامي بجمل من خلال قواعد التعبير التي تحكم الحالات الإعرابية والمطابقة والترتيب والتنغيم (٢) .

ولكن ما الدوافع التي أدت إلى بروز هذا المنحى ؟ وما الأصول التي يرتد إليها في أعماق الدرس اللساني : ماضيه وحاضره ؟ وما مراحل تطوره ، سواء أكان ذلك في نطاق الدرس اللساني الغربي أم العربي ؟ ومن هم أبرز مبتدعيه وأتباعه ؟

(١) A Dictionary of language and Linguistics, R.R. K. Hartman, Great Britain, Galliard Limited, P. 91 .

(٢) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, David Crystal, 2nd ed., Basil Blackwell Inc. New York. P. 130

وانظر ذلك في :

الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٩م - ٧١ .

هذه وتلك أسئلة تطوف في الذهن حين يعرض الباحث لدرس هذا المنحى ، ولعل في الإجابة عنها إجابات شافية ما يقدم إضافة جديدة تمثل في للمة أشتات من المعالجات تحت ضمن هذا الإطار ، تسهم في تقديم مزيد من الإضاءات الكاشفة عن جوانب من المنحى ذات أهمية بالغة .

ويذهب الباحثون إلى أن هذا المنحى الذي بدأ يسود حقل الدراسات اللسانية في السبعينيات بديلاً للنحو التحويلي (١) يستهدف أن يسد ثغرة أو ثغرات لم يتنبه إليها التحويليون التوليديون ، وتمثل هذه الثغرة في أن منهج التحويل يتخلف إذا تجاوز الباحث حدود المادة اللغوية إلى العناصر الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي من نحو موقف المتكلم وحال المخاطب والمتغيرات الأخرى التي تكتنف الخطاب (٢) ، وكذلك الدور الذي يمكن أن يضطلع به كل عنصر من عناصر المادة اللغوية في عملية التبليغ (٣) .

ويميز أحمد الإدريسي ، وهو باحث مغربي ، بين الوظيفة عند تشومسكي والوظيفة وفقاً ما تبدو عليه من خلال المنحى الوظيفي ، فيذهب إلى أن الوظائف في نحو تشومسكي ووظائف مشتقة (وظائف ثانية) ، وأن المقولات (كالاسم والفعل . . .) هي الأولى ، كما أن الوظائف تشتق من ترتيب هذه المقولات في المُشَجَّر؛ وذلك يعني أن يكون للمركب الاسمي الأول المرتبط مباشرة بالجملة وظيفه فاعل أو موضوع الجملة ، وأن يكون للمركب الفعلي المتفرع مباشرة عن (ج) ، أي الجملة ، وظيفة محمول الجملة ، كما يكون الفعل المتفرع مباشرة عن المركب الفعلي هو الفعل الرئيسي ، والمركب الاسمي التابع مباشرة للمركب الفعلي هو المنعول المباشر . أما النحو الوظيفي فيرى أن الوظيفة أولى وليست ثانية (٤) .

ويشير أحمد المتوكل إلى الفكرة ذاتها حين يذكر أن النحو الوظيفي يمتاز بأنه يجعل الوظائف ، وهي الدلالية والتركيبية والتداولية مناهيم أولى (Primitives) ، وذلك يستلزم أن يتم بناء البنية المكونية (Constituent Structure) من المعلومات التي تدخرها البنية الوظيفية (Functional Structure) خلافاً للنموذج التحويلي التوليدي الذي يتبنى نهجاً معاكساً (٥) .

(١) A Dictionary of Linguistics and Phonetics. David Crystal, 2nd ed., Basil Blackwell Inc., New York, P. 130

(٢) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى ، ٨٢ .

وانظر مزيداً من التوضيح لذلك في :

- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية / نهاد الموسى ، وقائع الملتقى الدولي الثالث للسانيات - تونس :

مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٦م - ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) مدخل إلى علم اللسان الحديث (٣) / عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، ٢م ، ع ١ - الجزائر ، معهد العلوم اللسانية والصوتية ، ١٩٧٢م - ٥٤ (هامش) .

(٤) البحث اللساني والبياني (٦) . الرباط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٥) دراسات في النحو الوظيفي / أحمد المتوكل ، ١٠ .

وانظر في ذلك :

عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري ، ١٢٤ .

ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى استخدام المنحى الوظيفي بديلاً للمنحى التحويلي أن هذا المنحى الأخير قد صور النحو عملية آلية تتحقق عناصره بمجرد اتباع القواعد المقررة لوصف اللغة على أساسه ، كما أن المنحى نفسه لم يعط الجانب الوظيفي لحدوث التحويلات أهمية كافية (١) ، ولاسيما الجانب التداولي (Pragmatic) .

ويبدو أن مظنة النقص قد وجهت إلى المنحى التحويلي بسبب من ضعف الاعتناء بجانب الممارسة وأثره في قدرة المتكلم - المستمع ، وعدم توجيه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب ، وهما أمران تقتضيها ، بالضرورة كلمة « تداول » ، كما أشار إلى ذلك عبدالرحمن طه ، الفيلسوف المغربي المعروف ، صاحب مصطلح « التداول » (٢) .

ويفرق طه بين الدلالة ، وهي بالطبع مكون من مكونات النظرية التحويلية ، والتداول ، فيذهب إلى أن الدلالة مؤثر إلى معنى معين ، في حين أن التداول يشتمل على ثلاثة عناصر هي : عنصر ذاتي يتمثل في التعبير عن معتقدات المتكلم ومقاصده واهتماماته ورغباته ، وعنصر موضوعي يتمثل في الوقائع الخارجية التي من بينها الظروف الزمانية والمكانية ، وعنصر ذاتي ، ويدل على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين (٣) ، وحرري بالذكر أن المنحى الوظيفي ينجل - إلى جانب المكونين التركيبي والدلالي - بالمكون التداولي ، وهي المحاور التي يركز عليها البحث في النحو (٤) .

ومن الأمور التي أشار إليها النحاة المحدثون في نطاق النحو الوظيفي أن الوظائف أو العلاقات النحوية متوافرة في كل النماذج اللغوية قديمها وحديثها ، (٥) عربيها وغربيها ، ومن بين هؤلاء عبدالقادر الفهري ، ولعل ما يقصده هؤلاء أن الوظائف موجودة ، ولكن الفرق بين الأنحاء المختلفة يكمن في مدى الإيحاء بآثارها في التراكيب .

وهذه الإشارة تجعل من الأهمية بمكان أن أعرض بإيجاز لمراحل تطور الوظيفية في معاقلها الأصول ، لما في ذلك من كبير فائدة في إلقاء الضوء على مدى الانتفاع بها في الدرس النحوي في العالم العربي . ويشير الباحثون العرب في معرض تناولهم الوظيفية إلى المراحل التي مرت بها ، وهم يصدرون في

(١) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة/ يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٩م - ٧٠ .
 (٢) البحث اللساني والسيميائي (٦) . - الرباط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٢٩٩ .
 يرفض عبدالرحمن طه استخدام كلمة ذرائعية ؛ لأنها وضعت في مقابل (Pragmatique) اليونانية التي تشير إلى الاستعمال وحسب ، ولا تعني التفاعل في التخاطب . (المرجع السابق - ٢٩٩) .
 (٣) البحث اللساني والسيميائي (٦) ، مرجع سابق - ٣٠١ ، ٣٠٢ .
 (٤) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري ، ١٢٤ .
 (٥) البحث اللساني والسيميائي (٦) ، مرجع سابق - ٢٥٩ .

ذلك ، عن تصور وقر في نفوس الباحثين قائم على أن هذا المنحى قد عبر في سياق تطوره حتى الآن
مرحلتين رئيسيتين هما :

مرحلة الوظيفيين المتقدمين : (حتى سنة ١٩٧٢م) تعود بدايات هذه المرحلة إلى مدرسة براغ
التي أسسها ماثيسوس (Mathesius) سنة ١٩٢٦م؛ ففي ذلك العام بادر هذا اللغوي إلى عقد اجتماع في
(براغ) حضره لثيف من اللغويين المعروفين آنذاك ، وقد تمخض الاجتماع عن ظهور « حلقة براغ اللغوية »
المشهورة (١) .

وقد طرح الباحثون من هذه الحلقة اللغوية ، وهم في أغلبهم من الروس والتشيكيين ، آراءهم في
المؤتمر الدولي الأول للغويين الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٢٨م (٢) .

ومن أبرز توجهات هذه المدرسة ما أطلق عليه «المنظور الوظيفي للجملة» (Functional Sentence
Perspective) ، ويعد هذا المنظور الوظيفي للجملة ، الذي ابتدعه ماثيسوس نفسه ، نقطة البداية في
أنظار هذه المدرسة .

ويقوم هذا التصور على أن اللغة ذات مستويات ثلاثة : المستوى النحوي ، والمستوى الدلالي ،
والمستوى الكلامي الذي يتفاعل فيه المستويان الأولان في عملية التواصل اللغوي (٣) .

ويعد التواصل اللغوي أحد تصورين أكدتهما هذه المدرسة في سياق تناولها وظيفه اللغة وهما :
وظيفة اللغة في التواصل ، والوظائف التي تؤديها مستويات اللغة (٤) .

ويتبلور ضمن المستوى الثالث من هذه المستويات المنظور الوظيفي للجملة ؛ هذا المنظور الذي
يقوم على أن الجملة تتألف من عنصرين رئيسيين : الأول ويسمى المسند (Theme) والثاني ويسمى المسند
إليه (Rheme) ، كما في قوله تعالى (٥) :

المال والبنون زينة الحياة الدنيا

المسند إليه المسند (٦)

-
- (١) مدخل إلى الأكسنية/ يوسف غازي . - ط ١ . - دمشق : منشورات العالم العربي الجامعية ، ١٩٨٥م - ٢٥٦ . وانظر :
- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون (العدد ٣) . - الكويت ،
١٩٨٩م - ٧٣ .
- (٢) مدخل إلى علم اللسانيات الحديث (٣) ، عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، م ٢ ، ع ١ . - الجزائر :
١٩٧٢م - ٥٤ .
- (٣) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد ٣ - ص ٧٦ .
- (٤) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٨٤ .
- (٥) الكهف / ٤٦ .
- (٦) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة/ يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، مجلد (٢٠) ، عدد ٣ ، الكويت ، ١٩٨٩م - ٧٦ .

(٣٠٤)

ويتقدم هذا التصور لوظيفة الجملة خطورة حاسمة على يد (جان فرباس) (Jan Firbas) حين أشار إلى تصور جديد أسماه دينامية الاتصال (Communicative Dynamism) التي تتجلى في تنمية المعلومات موضع التعبير. وينادي هذا التصور بثلاث وحدات للجملة هي: المسند، ويعبر به عن أقل درجة من هذه الدينامية، والمسند إليه ويمثل أعلى درجة منها، وأما العنصر الثالث فهو الوحدات الانتقالية (الإضافية) (Transition Element) مثل الظرف والحال وأدوات النسخ والشرط اللازمة لاستقامة الجملة نحوياً. ويلاحظ أن هؤلاء الوظيفيين يعدون المسند إليه ما يمثل المعلومة الجديدة في الرسالة اللغوية (١). ويضرب الوظيفيون أمثلة على ذلك بما يلي:

السياق: (أين) ضاع قلمك .

الجملة: ضاع قلمي في المكتبة
وحدة انتقالية | مسند | مسند إليه

ويلاحظ أن المسند إليه عند هؤلاء هو الذي يمثل إجابة لـ (أين)، وهذه الإجابة تمثل تنمية المعلومات التي يشيرون إليها، وهذه بدورها تجسد الوظيفة التي يؤديها المسند إليه. ويمثل (المفعول به) عند هؤلاء عنصراً عالي الدينامية باعتباره نتيجة (غير معروفة)، ومعرفته تسهم في تنمية المعلومات.

أما أداة التعريف، فهي متدنية الدينامية، ولذلك يعدون الاسم الذي تلتحق به مسنداً: وصلت الرسالة أمس (١).

ويلاحظ أن هذا التصور عن المسند والمسند إليه يختلف عن مفهوم المسند والمسند إليه في النحو العربي الذي يعدُّ المسند إليه من ينسب إليه الحدث، في حين يعتدُّ الحدث نفسه مسنداً، سواء أتأخر موقعه أم تقدم.

هذه هي أهم التصورات التي طرحتها مدرسة (براغ)، وأعرض فيما يلي لمدرسة أخرى من مدارس الوظيفة تسمى مدرسة فيرث:

ومبتدع هذا النهج الوظيفي العالم الإنجليزي (فيرث) ومعظم اللغويين الإنجليز في هذه الحقبة من أتباع هذا الرجل، ويعتبر هاليداي (Halliday) أبعدهم صوتاً وأعظمهم فضلاً، إذ إنه يعد، في نظر

(١) المرجع السابق - ٧٧، ٧٨.

(٢) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد ٣ - ٧٩، ٨٠.

الباحثين ، المؤسس الثاني لهذه المدرسة بعد فيرث (١) .

ولعل أهم ما قدمه فيرث في مجال الوظيفية هو ما أطلق عليه سياق الحال (Context of Situation) ؛ وهو عند الفيثيين (٢) « جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي » وهي شخصية المتكلم والسامع ، والعوامل والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة ، وأثر النص مدار الحديث المشترك (٣) ، تلك العناصر التي أطلق عليها عبدالرحمن طه : العنصر الذاتي والعنصر الموضوعي والعنصر الذواتي ، كما تمت الإشارة إليها آنفاً (٤) .

ويذكر عبدالسلام المسدي أن فيرث انكأ في بناء نظريته ولاسيما (سياق الحال) على مالمينوفسكي الذي نادى بأهمية المعطيات الاجتماعية في تحديد السياق (٥) .

ويعلق النحاة العرب المحدثون على فكر فيرث فيذهبون إلى أن الإطار الذي يقترحه لدرس أنماط التغيير اللغوي لا ينطبق إلا على حالات تسم بمحدوديتها ، فهي قابلة لأن تصنف أنماطاً محدودة ضمن إطار المجاملات الاجتماعية أو تلك المواقف التي تتكرر فيها كلمات معينة (٦) ، كما أن من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد الأمور المادية ذات العلاقة بالسياق جميعها (٧) .

ويعد ما قدمه مايكل هاليداي في هذا المجال من أكثر اتجاهات هذه المدرسة تكاملاً ، فهو يرى أن قدرة المتكلم على استعمال اللغة تقع ضمن الإمكانيات التي تسمح بها اللغة ، وهو بذلك يؤكد الجانب الوظيفي للغة ، لكنه يرى أن يتم تصنيف هذه الوظائف ضمن نظام يعبر عن استخداماتها أطلق عليه «النحو النظامي» (Systematic Grammar) (٨) .

ومن الأمثلة على ذلك :

- (١) مدخل إلى علم اللسانيات الحديث (٣) / عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، مجلد ٢ ، عدد ١ ، ١٩٧٢م - ٥٦ ، ٥٧ .
- وانظر :
- التعريف بعلم اللغة / ديفيد كريستال ، ترجمة حلمي خليل ، - ط ١ ، الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م - ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٨ .
- (٢) نظرية النحو العربي / نهاد الموسى - ٨٥ .
- (٣) نظرية النحو العربي / ٨٥ ، ٨٦ .
- (٤) البحث اللساني والبياني (٦) (مرجع سابق) - ٣٠٢ .
- (٥) اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي . - بيروت : معهد الإنشاء العربي ، ١٩٧٦م (٤٦ - ٤٩) .
- (٦) اللسانيات من خلال النصوص / المسدي - ١٧٦ ، ١٧٧ .
- (٧) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / عالم الفكر ، م ٢٠ ، ع ٣ - ٨٣ .
- (٨) المرجع السابق - ٨٩ .

أركض (أنا) في المساء .
 |
 حركة (فاعل) (Actor)
 مرض عميد الكلية
 |
 حدث متقبّل (Patient)

وحيث ينحصر النشاط في (الفاعل أو المتقبّل) ، فهو نشاط قاصر (Non - Directed) ، أما حين يتجاوز النشاط العامل إلى عنصر آخر ، فهو نشاط مجاوز (Directed Action) ومثاله :

— كتبت الطالبة بحثاً جديداً .
 |
 حدث عامل عنصر آخر تجاوز إليه النشاط
 — شرح المعلم الدرس .
 |
 حدث عامل عنصر آخر تجاوز إليه النشاط

وهم يطلقون مصطلح الهدف (Goal) على هذا العنصر الجديد الذي تجاوز إليه العامل (١) .
 وواضح أن ما تحدث عنه خاليداي هنا يشبه التعدي والزموم في العربية ، فمن الأفعال (الأحداث) ما لا يتعدى فاعله إلى مفعول به ، وهو ما تمت الإشارة إليه بالنشاط القاصر ، ومنها ما هو متعدٍ ، أي يأخذ الفاعل معها مفعولاً به ، وهو ما أشير إليه « بالنشاط المجاوز » .

المدرسة الفرنسية :

ويتزعم هذه المدرسة أندريه مارتينييه (Andre Martinet) ، وقد حذت هذه المدرسة حذو مدرسة براغ (٢) ، ويتمثل ذلك في أن مارتينييه قد طور الخطوط الأساسية لبنية الإسناد ووظيفته في الجملة مستنداً إلى الأسس التي ابتدعها تروبتزكوي أحد علماء مدرسة براغ ، إلا أن مارتينييه استطاع أن يمنحنا النموذج الرظيفي الأفضل (٣) ، وما يعرّز هذا التصور ما ذهب إليه الطيب البكوش حين وصف نظرية مارتينييه

(١) الاتجاه الرظيفي ودوره في تحليل اللغة / يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٠ ، ع ٣ - ٩٠ ، ٩١ .
 (٢) مدخل إلى علم اللسان الحديث (٣) / عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، م ٢ ، ع ١ - الجزائر ، ١٩٧٢م .
 - ٥٤ -

(٣) مدخل إلى الألسنية / يوسف غازي - ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
 يرى تروبتزكوي أن الصوريّ ، وهو الوحدة التصورية التي لا تنقسم إلى وحدة أصغر منها ، هو قبل كل شيء تصور وظيفي ، وأن تموضّعه في المنظومة التصورية ستحيل دون النظر إلى بنية هذه المنظومة . (المرجع السابق - ٢٦٠) .

الوظيفية بأنها (١) « نظرية وسط ، قريبة من واقع اللغة الملموس ، بعيدة عن الشطط في الافتراض والتجريد » .

وهو يرى أن التركيب الإسنادي يشتمل على عنصرين : أحدهما يدل على مضمون أو حدث ونسبته مستنداً ، والثاني يدل على مشارك في الحدث (سلباً أو إيجاباً) ونسبته المسند إليه ، وقد يدخل على التركيب عنصر تكملة يحمل معلومات لا مناص من الإشارة إليها لارتباطها بمجمل الخطاب ، وقد أطلق على هذا الارتباط (وظيفة اللغة) (٢) .

ويرتبط مفهوم الوظيفة عند (مارتينييه) باختيار المتكلم أدواته التعبيرية اختياراً واعياً ، مما يكفل أن تتحدد وظيفة أي جزء من الكلام بالشحنة الإخبارية التي يكون في مقدور المتكلم أن يحملها ذلك الجزء ، وبذلك تكون الوظيفة القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة (٣) .

ويترتب على هذا التصور للوظيفة أن يرتبط مفهومها بمدى قدرة المتكلم على التوقع ، بما يستلزم أن تكون الشحنة الإخبارية ضعيفة إذا كان توقع السامع كبيراً ، وأن تكون قوية إذا كان توقعه ضعيفاً ، وبذلك وسع (مارتينييه) مفهوم الوظيفة وجعلها محكومة باعتبارات تتصل بوظيفة اللغة ، وهي ، كما هو متعارف ، ظاهرة من ظواهر الاتصال والتخاطب (٤) .

وفي معرض الإشارة إلى أهمية الوظيفة التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكلام يشير (مارتينييه) إلى أن كل جزء من أجزاء الجملة يرتبط بعنصر من عناصرها يكون محور الإبلاغ (٥) .

وبلاحظ من يدقق النظر في التصور السابق أن الوظيفة اللغوية تتمثل في أن أي عنصر من عناصر الجملة يكون مرتبطاً بالعنصر الرئيس فيها ، أي محور الإبلاغ ، وأن إحكام العلاقة التي تربط الكلم بعضه ببعض يؤدي إلى الإبلاغ والتعبير عن المعاني والمقاصد بوضوح وفاعلية .

الوظيفية الجدد :

طنفت إرهابات الوظيفية الجديدة تأخذ طريقها إلى ميدان البحث اللساني في بداية الستينيات متأثرة

بها نادى به (جون أوستين) (John Austin) وغيره من الباحثين في ميدان الفلسفة التحليلية للغة (٦) .

(١) علم الصرف بين النظريات العربية والأجنبية الحديثة/ الطيب الكوش ، المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية ، العدد ٦٦ - تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٨١م - ٩ .

(٢) مبادئ اللسانيات العامة / أندريه مارتينييه ؛ ترجمة أحمد الحمور ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) اللسانيات وأسما المعرفة / عبدالسلام المسدي ، ١٥١ .

(٤) اللسانيات وأسما المعرفة / ١٥١ .

(٥) اللسانيات وأسما المعرفة / ١٥٣ .

(٦) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلغان ، حريات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني ، العدد الثالث ، ١٩٨٦م - ٨٩ .

(٣٠٨)

وترتد « الوظيفية الجديدة » في أصولها الأولى ، إلى أنها تقسم الجملة إلى مقولتين وظيفيتين ، هما : الموضوع أو المسند إليه (Theme) والتعقيب أو المسند (Rheme) ، والمسند إليه عندهم نقطة الابتداء في الكلام يعبر به المتكلم عن خبر يكون معلوماً لدى السامع في مقام تواصل معين ؛ أما التعقيب فهو الجزء من الجملة الذي يحمل معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر وتطويره . وعليه فإن هؤلاء الوظيفيين يضعون سُلمية بدرجات الإخبار التي يمكن أن تسند إلى العناصر المكونة للجملة . ثم إنهم يحددون العلاقة بين الموضوع (المسند إليه) والتعقيب (المسند) ، وهي علاقة غير ثابتة ، انطلاقاً من الوظيفة التي يسندها المتكلم لوحداث القول ، وفقاً للتغيرات الطارئة في مقام تواصل معين . ويبدأ المتعلم في الجمل الخبرية من أساس الكلام (الموضوع) ثم يتجه نحو التعقيب ، أي يبدأ بالمعلوم متجهاً نحو الجديد ، في حين يحدث العكس في الجمل الاستفهامية أو التعجبية وكل ما يدل على انفعال ، كما توضحه الأمثلة التالية :

جاء / محمد = معلوم + جديد

أجاء / محمد ؟ جديد + معلوم (١) .

ويتحدث الوظيفيون الجدد عما سموه « القوة الإنجازية » أو التعبيرية ، وهي « القصد الذي ينوي المتكلم أن يعطيه لخطابه من خلال عملية الإنجاز » . وبذلك ينجلي القول من خلال « خبر » أو « وعد » أو « نصيحة » أو « استفهام » أو « أمر » أو « طلب » (٢) .

وهكذا حقق الوظيفيون الجدد بمراعاتهم مقامات القول البعد التداولي للغة الذي نادى به (شارل موريس) في الثلاثينيات ضمن تقسيمه الثلاثي للحيز السيميائي : تركيب / دلالة / تداول (٣) .

وفي بداية السبعينيات تظفر فوق سطح الدرس اللغوي في أوروبا مثولات تداولية جديدة جاء بها باحثون من هولندا وبلجيكا وألمانيا واليابان ، فأصبحت موضوع الحديث في تلك الحقبة ، ومن هذه المثولات « البؤرة » و « الاقتضاء » و « الذيل » و « المحور » و « الاستلزام الخطابي » (٤) .

ويجمع هؤلاء الوظيفيون ، في أنظارتهم ، بين مرتكزات النحو الوظيفي التي تمت الإشارة إليها آنفاً ، والمنطق الصوري ، وهم يؤمنون بأن كل جملة تشتمل على ثلاثة مستويات : المستوى النحوي (فعل +

(١) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات وبنامج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلفان ، حويليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني ، العدد الثالث ، ١٩٨٦م - ٨٨ .

(٢) المرجع السابق - ٩٠ .

(٣) المرجع نفسه - ٩١ .

(٤) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات وبنامج تحليل النص الأدبي ، مصطفى غلفان ، حويليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني ، العدد الثالث ١٩٨٦م - ٩٢ .

(٣٠٩)

فاعل) ، والمستوى الدلالي (فعل + عامل + هدف (Goal)) ، والمستوى التداولي (مسند إليه (Theme) + ذيل (Tail)) أو (موضوع (Topic) + بؤرة (Focas)) (١) .

ويلاحظ أن الفرق بين منهج المتقدمين والجدد يتلخص في أن المتقدمين يستخدمون الدلالة في الإيجاء بوظيفة الجملة ، في حين أن الجدد يرون أن تجسيد الوظيفة يتم عبر الإسناد المنطقي (٢) .

ولكن هناك مسألة هامة ينبغي للباحثين التنبه إليها وهي أن الوظيفيين جميعاً متفقون على أن اللغة أداة تواصل، وذلك ما يميز الوظيفية، وهذا التصور نفسه هو ما ورثه الوظيفيون جميعاً عن دي سوسير (٣) .

ومن الوظيفيين الجدد سيمون دك (Simon Dik) الذي قدم نموذجاً في النحو الوظيفي يألف مما يلي (٤) :

- المستوى المحمولي : محمول (اسم أو فعل أو صفة) + موضوعات ، والحمولات تكون إما أصلية أو مشتقة .

- المستوى الدلالي : ويظهر فيه دور المنفذ (Agent) ، والهدف (Goal)، والمتقبل (Recipient) ، وتلحق هذه الأدوار بالموضوعات التي تتساق مع المحمول .

- بنية العلائق التركيبية : وفي هذا الدور يتم الانتقال من البنية المحمولية إلى بنية العلائق التركيبية حيث تقوم القواعد الإلحاقية بتحميل العناصر وظائفها التركيبية من فاعل ومفعول .

- إلحاق الوظائف التداولية : يتم بعد ذلك إلحاق الوظائف التداولية بمكونات الجملة لتقوم بالدور الإخباري في مقام تواصل معين ، ومن هذه الوظائف المحور والبؤرة والابتداء والذيل والمنادى .

- قواعد التعبير : (Expression Rules) وتقوم قواعد التعبير بعد ذلك بتحديد البنية المكونية الفعلية للعبارة اللغوية باستخدام قواعد الرتبة والمطابقة والنبر والتنغيم والإعراب .

وحرى بالذكر أن كل هذه المستويات تتآزر في إعطاء الجملة المحققة (الفعلية) . وقد انتفع بهذا النموذج بعض الباحثين العرب المحدثين ولاسيما أحمد المتوكل ، كما سيأتي بيانه في ختام هذا الفصل .

(١) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة / يحيى أحمد ، عالم الفكر ، مجلد ٢ ، عدد ٣ - ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) المرجع السابق - ٩٧ .

(٣) مدخل إلى الألفية / يوسف غازي - ٢٦٥ .

(٤) البحث اللساني والسمعياني / سلسلة ندوات ومناظرات (٦) . - الرباط : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ . (وقد ورد ذلك في توضيح حول النحو الوظيفي قدمه أحمد المتوكل) .

الوظيفية في الدرس النحوي العربي الحديث

يُعد التعبير عن الأحاسيس أو المقاصد التي يرغب المتكلمون في تبليغها إلى السامعين إحدى الوظائف التي تقوم بها اللغة (١) .

ولقد صَدَرَ النحاة القدماء في أبحاثهم عن مثل هذا التصور ، وتبدى ذلك جلياً لدى ابن جني حين عرف اللغة ، بأنها (٢) « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » . وهو ، على سبيل المثال ، يقرر أن السندبة (٣) « أكثر من يتكلم بها النساء » وهو ، بذلك ، يكشف عن الغرض (الوظيفة) الذي تؤديه لدى استخدامها .

ثم إن « المعاني النحوية » التي تحدث عنها عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) هي الوظائف النحوية أو ما يطلق عليه اليوم « الوظائف التركيبية » (٤) .

ومن الأدلة على ذلك أن النحاة القدامى تمثلوا بوضوح مواقف الاستعمال الخاصة بتعبيرات اللغة وتجنبوا الخلط بين هذه المواقف (٥) ، مما يكفل أن تؤدي تلك التعبيرات الأغراض التي خصصت لها .

ثم يأتي العصر الحديث ويأخذ النحاة المحدثون من العرب على عاتقهم النهوض بالدرس النحوي ، ويَعَدُّ مخاض امتد قرابة أربعة عقود تنبه هؤلاء إلى أن من السبل الكافلة بتحقيق المقاصد المرجوة في هذا الميدان تأكيد وظيفة الكلمة في الجملة ، وكان من أوائل من نادوا بذلك إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، فقد نادى ، منطلقاً من وظيفة الإسناد ، بقصر التسميات في الجملة العربية على مسند ومسند إليه وتكملة (٦) ، قاصداً بذلك إلى تخفيف معاناة الدارسين بتقليل عدد المصطلحات التي ينبغي حَمُّ أن يحفظوها .

وعلى الرغم من أن الجهود التي قدمها الوظيفيون العرب في مجال النحو التعليمي كانت مرحلة موطئة لما أعقبها من نظرات متطورة في مجال الوظيفية ، إلا أنها لم تخرج عن نطاق النحو التقليدي الذي تنبأ فيه ظاهرة الإعراب ، في صورتها القديمة ، المكانة الأولى .

(١) ما وراء وظيفتي التعبير والتبليغ في اللغة / حفي بن عيسى ، اللسانيات من خلال النصوص / عبدالسلام المسدي . - ط ٢ . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٦م - ٣١ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٣ .

(٣) اللُّمَع في العربية / صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق حسين شرف . - ط ١ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م - ٢٠٢ .

(٤) من المعاني النحوية في اللسانيات العربية / المنصف عاشور ، مجلة الموقف الأدبي السورية ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢م - ١١١ .

(٥) الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية / نهاد الموسى ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٦٠ .

(٦) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى ، (٥٣ - ٦٠) .

(٣١١)

وقد سار في هذا الاتجاه عدد من النحاة العرب المحدثين مؤكدين وظيفة الكلمة في الجملة بتعالقها مع غيرها ، فكانت لهم بذلك تسميات جديدة للكلمة تنطلق من وظيفتها التي تؤديها (١) ، فالاسم ، كما هو متعارف عند النحاة ، يؤدي وظائف شتى ، أو تَعْتَوْرُهُ المعاني على حد تعبير الزجاجي (٢) ، والفعل يؤدي جزءاً من وظيفة الإسناد ، وهكذا يجد من يقرأ ما كتبه النحاة المحدثون حول أقسام الكلمة أنهم: ألقوا الضوء على وظائف هذه الأقسام ، ما وسعهم ذلك .

ومن النحاة العرب المحدثين الذين ركّزوا وظيفة الكلمة في الجملة مهدي المخزومي ، فقد أشار إلى أن أدوات الوصل تقوم بربط التركيبات اللغوية بعضها ببعض ، ومثل لذلك بالعبارة : (أعجبنى ما صنعت) (٣) .

إلا أن إشارات النحاة المحدثين إلى وظيفة الكلمة في البناء التركيبي للجملة وأثرها في المعنى ، اقترنت بوظائف أخرى للنحو بعامة ألحّ عليها الوظيفيون العرب في مجال النحو التعليمي ، ومن بين تلك الوظائف ما يستهدف صون الألسنة من الزلل في مواقف الاستخدام الشفوي ، وعصمة الأقسام من العثار في الكتابة (٤) .

وفي العقد السادس من هذا القرن يتزايد الاهتمام بالمعنى في الدراسات اللغوية بعامة ، غربية كانت

(١) من الذين كانت لهم تسميات للكلمة ساطع الحصري فقد نسم الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، وصفة ، وضمير .

آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، ساطع الحصري ، ١٩٥٨م - ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ . وسبق نشرها في مجلة الرسالة القاهرية سنة ١٩٣٨ م .

ومن هؤلاء أيضاً يعنوب عبدالنبي (١٩٤١ ، ١٩٤٢) وجاء تقسيمه للكلمة على النحو التالي : الاسم ، والضمير ، والمصدر ، والصفة ، والظرف ، والنعل ، والحرف ، واسم الفعل . انظر : في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك - ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٤ .

ويقسم مهدي المخزومي الكلمة أربعة أقسام ، بدلاً من ثلاثة ، وهذه الأقسام هي : الفعل ، والاسم ، والأداة ، والكناية وتصد بها الضائير ، وأسما الإشارة ، والاسم الموصول ، وأسما الاستفهام ، وأدوات الشرط ، وجدير بالذكر أنه كان يركز وظائف هذه الأقسام عند الحديث عن كل منها . انظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق / مهدي المخزومي . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦م ، (١٩ - ٦٣) .

وهناك تقسيم للكلمة نادى به فاضل الساتي محتدياً صنيع أستاذه تمام حسان ويقوم على تقسيم الكلمة إلى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والحالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة . انظر ذلك في : (أقسام الكلام العربي / فاضل الساتي - ١٦٦) .

(٢) الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، . - ط ٣ . - بيروت : دار النفائس ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م - ٦٩ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٣١٥ .

(٤) نحو تعليم اللغة وظيفياً / داود عبده . - ط ١ . - الكويت : مؤسسة دار العلوم ، ١٩٧٩م - ٩ ، ١٠ . وانظر : - النحو الوظيفي / عبدالعليم إبراهيم / المقدمة هـ ، و ، ز .

(٣١٢)

أم عربية حتى لترفع بعض الاتجاهات شعاراً مؤداه أن المعنى هو الاستعمال (١) ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى المقام الذي تستخدم فيه الألفاظ وأهميته في إبراز المعنى .

ويبدو في غاية الأهمية هنا أن أشير إلى أن المعنى كان عاملاً حاسماً في تطور الدراسات اللغوية الغربية والعربية .

ومن المتعارف أن الوصفية قامت على وصف تركيب الجملة وصفاً شكلياً لا يكون للمعنى فيه دور بارز (٢) .

ولكن الباحثين الذين تعاقبوا في ميدان الدراسات اللغوية ، أخذوا على هذا المنهج إغفاله المعنى ، فكان هناك توجهات عديدة إلى حل هذه الإشكالية .

وتأتي بوادر الحل ، بادئ الأمر ، من داخل دعاة الوصفية أنفسهم ، ففي سنة (١٩٤٨) نادي (بايك) بمبدأ « الخاتية » فجعل المعنى يسيم - إلى جانب الصيغة والموقع - في أن تتواءم الوحدات ، سواء أكانت أفعالاً أم أسماء أم أدوات ، مع الخانات التي تملؤها تلك الوحدات ، وربط بوساطة المعنى والصيغة والموقع بين الوصفية والوظيفية (٣) .

وفي الخمسينيات من هذا القرن ذاعت نظرية (فيرث) بين النحاة المحدثين ، وهي مظهر من مظاهر الوصفية ، ربط فيها صاحبها بين الصوت اللغوي والمعنى من خلال درس ظاهرة التنعيم ، وقد أدى به هذا العمل إلى ابتداء نظرية « سياق الحال » المعروفة (Context of Situation) (٤) ، ومعلوم أن المعنى من أبرز مقوماتها .

ولعل أبرز المناهج التي أوليت المعنى أهمية قصوى في تفسير الظاهرة اللغوية المنهج التحويلي التوليدي (١٩٥٧) الذي رفض أن يقوم البحث اللغوي على وصف المادة اللغوية وحسب ، وذهب إلى أن ما يجب أن يكون موضع البحث والوصف هو السليقة اللغوية (٥) ، وقد استخدم هؤلاء المعنى استخداماً واسعاً في تفسير تطورات البنية العميقة للجملة .

وتستدرك الوظيفية على التحويليين إغفالهم أثر اللغة في التواصل ، لإيران أتباعياً بأن المعنى هو

(١) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلنان ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الثالث . - الدار البيضاء : ١٩٨٦ - ٩٠ .

(٢) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / عمود نحلة ، ٢٧ .

(٣) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٣٨ .

(٤) Schools of Linguistics, Sampson, P. 222 .

(٥) مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٤٦ .

الاستعمال في مقام معين (١) ، فأضافت إلى المستويات اللغوية بعداً تداولياً (وظيفياً) .
ويُظهِرُ هذا العرض السريع الموجز أن هناك تراسلاً بين المناهج المختلفة : « الوصفي » ،
و « التحويلي » ، و « الوظيفي » ، يتمثل في كون المعنى عنصراً جامعاً مشتركاً ، إلا أن ذلك التراسل
يجب ألا يُنسبنا - بحال - أن استخدام المعنى لدى كل منهج جاء لغاية تختلف عن الغايات التي قصدت
المناهج الأخرى إلى تحقيقها ، وبذلك تبقى وجوه التقابل بين هذه المناهج قائمة ، تلك الوجوه التي تتمثل
في أن الوصفية تقوم على وصف الظاهر ، وأن المنهج التحويلي التوليدي يقوم على تفسير البنى الداخلية
والكشف عن سليقة المتكلم ، في حين تستدرك الوظيفية على كلا المنهجين إغفالهما البعد التداولي للغة ،
وهي فروق جوهرية تقوم عليها تلك المناهج ، في حين أن استخدام المعنى لدى كل منهج كان وسيلة لغاية
معينة ليس غير .

ويتأثر النحاة العرب المحدثون بهذا الترجمة المتزايد نحو المعنى ، وتخطو الوظيفية لديهم خطوة حاسمة
إلى الأمام ، نظراً لما توليه من عناية للمقام التواصلية الذي يتم فيه الكلام .

وفي مطلع السبعينيات. يصعد تمام حسان بناء جديد للنحو العربي جعل فيه المعنى غاية الدرس
اللغوي ، وتأثر فيه تمام بنظرية سياق الحال لدى فيرث (Context of Situation) وقد أطلق عليه (المقام)
وجعل السياق اللغوي موازياً له وأطلق عليه (المقال) (٢) .

ومعلوم أن (تمام حسان) نحاً منحى وصفياً في أنظاره ، كما أن تأثيره بنظرية فيرث في سياق الحال
أسبغ على عمله جانباً وظيفياً مبنياً ، وعليه فقد وصف (تمام) النحو العربي من منظور وصفي وظيفي ،
وهو المنحى الذي استخدمه جعفر ذلك الباب ، فيما بعد ، في وصف نظرية الإمام الجرجاني في النظم (٣) ،
وأناط الجملة العربية (٤) .

وينبغي لي أن أشير هنا إلى أن إطلاق مصطلح « وصفي وظيفي » على ما قام به (تمام حسان)
و (جعفر ذلك الباب) لم يأت اتفاقاً ؛ ذلك أن (تمام حسان) قد تناول النحو العربي تناولاً وصفيّاً بعيداً عن
التعليل والتقدير ، كما أنه في الوقت نفسه أخذ بفكرة « اجتماعية اللغة » وذلك يستلزم أن يكون للكلام

(١) نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلطان ، حريات كلية الآداب والعلوم
الإنسانية بجامعة الحسن الثاني ، ١٩٨٦م - ع ٣ / ٩١ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ٣٧٢ .

(٣) نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث / جعفر ذلك الباب . ط ١ . دمشق : مطبعة الجليل ،
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

(٤) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية : المنهج الوصفي الوظيفي / جعفر ذلك الباب ، مجلة الموقف الأدبي المعدادان ١٣٥ ،
١٣٦ . دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م ، (٤٢ - ٦٤) .

وظيفة واستخدامه (١) ، وبذلك يكون منهجه وصفاً من ناحية ، ووظيفياً من ناحية أخرى .
أما جعفر ذلك الباب فقد أسس تحليله للجملة العربية على أساس المنهج الوصفي الوظيفي الذي
يستطيع الربط بين دراسة بنية الجملة ووظيفتها التي يحددها الموقف الكلامي ، وهو يذكر ذلك صراحة في
معرض حديثه عن نظرية الإمام الجرجاني (٢) .

وإذن ، فالنهج الذي اتبعه هذان الباحثان ليس وصفاً خالصاً ولا وظيفياً محضاً ، وهو - في رأيي -
مرحلة من مراحل تطور الوصفية لدى جانب من النحاة العرب المحدثين نحو الوظيفية الجديدة التي بلورها
في وقت لاحق أحمد المتوكل .

وعلى ذلك فإن تناول ما قدمه (تمام) و (جعفر ذلك الباب) على التوالي ، في هذه المرحلة من البحث
يأتي حلقة وصل بين الوصفية والوظيفية التداولية .

أما تمام حسان فيظهر منهجه جلياً من خلال نموذج « اللغة العربية معناها ومبناها » ، وهو يكشف
عن أن هذا العمل يهدف إلى إلقاء ضوء على التراث اللغوي من خلال المنهج الوصفي (٣) .

ويفصح إلى جانب ذلك عن أنه أقام بناء هذا النموذج على أساس أن المعنى هو الغاية في ضبط
العلاقة بين الشكل والوظيفة ، منوهاً إلى أن النحاة العرب القدامى وجهوا جل عنايتهم إلى المبني ، ولم
يتنبهوا إلى ضرورة جعل المعنى فيصلاً في إقامة التوازن بين الأشكال والوظائف ، وهو يعزو هذا المنحى في
البحث لدى النحاة القدامى إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية ، تلك النشأة التي قامت بسبب من الحرص
على لغة القرآن من أن تمتد إليها أعراض اللحن التي بدأت في التفشي في أوائل العهد الإسلامي (٤) .

ويدفع شبهة أطراح المعنى لدى النحاة العرب أنهم اعتدوه « ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل
وعمل العرب » ويتجلى ذلك بصورة خاصة لدى ابن هشام ، وفقاً لما أشار إليه نهاد موسى في سياق
الكشف عن أن النحاة العرب تجاوزوا ، في وضع النظرية النحوية ، حدود « النص » الذاتية ومادة العبارة
« الكلامية » (٥) .

ويسهم حلمي خليل في دفع هذه الشبهة عن النحاة العرب فيلمح إلى أن الترجه إلى تحكيم المعنى في

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٣٢ .

(٢) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية / جعفر ذلك الباب ، مجلة الموقف الأدبي . - دمشق : ١٩٨٢م - ع ١٣٥ ، ١٣٦ -
ص ٤٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ١٠ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها / ٩ ، ١٢ ، ١١ ، ١٦ .

(٥) الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية / نهاد موسى ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، سلسلة
اللسانيات (٦) ، تونس ، ١٩٨٥م - ١٤٦ .

(٣١٥)

الإعراب هو الذي ساد أمهات الكتب النحوية (١) مستنداً في ذلك إلى ما أورده الزجاجي في الإيضاح (٢) ، وإلى ما ذهب إليه ابن جني من أن الإعراب « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » (٣) ، ومثل ذلك كثير . ومهما يكن من أمر فقد احتفل (تمام) بالمعنى احتفالاً كبيراً ، وقد أقام تناوله هذا الجانب على تشقيق المعنى إلى ثلاثة أنماط :

المعنى الوظيفي ويعتمد في تحققه على النظام اللغوي أو السياق ، والمعنى المعجمي ، والمعنى الاجتماعي (المقام) الذي يُسبغ على (المقال) أهمية اجتماعية تاريخية (٤) .

ويذهب محمد صلاح الدين الشريف إلى أن (تمام) هذا في كتابه حذو أصحاب المدرسة اللغوية التي ترى في السياق الاجتماعي (Context of Situation) عنصراً مهماً مكملاً للدلالة ، ومن هؤلاء مالينسكي (Malinowski) ، لكن هذا التأثير جاء ، على حد تصور محمد الشريف ، من خلال فيرث (Firth) ، أستاذ تمام حسان ، الذي كان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية (٥) ، ومن المتعارف أن فيرث اعتمد في أنظاره على ما صدع به مالينسكي ، لكنه طور تلك الأنظار ووسع مناهيمها وذلك بتحديد العناصر التي تكون الإطار الاجتماعي للغة كالعنصر البشري وعنصر الموضوع والهدف من استعمال اللغة (٦) .

ومعلوم أن البلاغيين العرب قد نادوا بالمقولة المعروفة « لكل مقام مقال » ، وعليه فقد مزج (تمام) بين النحو والبلاغة ، وقد تمثل المزج ، على وجه الخصوص ، في علم المعاني ، وذلك مائل في كثير من الإلماحات في الكتاب .

ومن أبرز ما نادى به تمام حسان أن اللغة نظام وأن هذا النظام يأتلف من (٧) « مجموعة من (المعاني) » تفت بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو « المباني » المعبرة عن هذه المعاني ، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط بينهما ربطاً إيجابياً ، والفروق « التيم الخلافية » التي تربط سلبياً بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني ، وذلك بإيجاد المقابلات ذوات الفائدة . ويستطيع المرء أن يستخلص من هذا التعريف أن لكل معنى مبنى وأن العلاقة بينهما وظيفية ،

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي / حلمي خليل ، ٢٢٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحر لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق مازن المبارك ، ٧١ ، (٧٧ - ٨٢) .

(٣) الخصائص ج ١ / ٣٥ .

(٤) اللغة العربية معناها وبنائها / تمام حسان - ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(٥) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان « اللغة العربية معناها وبنائها » / محمد صلاح الدين الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ٢٠١ .

(٦) اللغة العربية في إطارها الاجتماعي / مصطفى لطفي . - طبعة جديدة . - بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١م - ٤٧ ، ٤٨ .

(٧) اللغة العربية معناها وبنائها / ٣٤ .

وهو يلح على هذه الفكرة على نحو تصبح معه الوظيفة عنده معنوية على الدوام ، الأمر الذي يستلزم أن يكون المعنى وظيفياً (١) . ويدل على هذا التوجه المبالغ فيه نحو المعنى أنه جعل للصوت (Phoneme) ، معنى وظيفياً ، ويتضح ذلك عند استبدال حرف بحرف من كلمة مثل طاب، تاب، ذاب وهكذا . . . (٢) وكان يمكنه ، بدلاً من ذلك ، أن ينسب إلى الصوت وظيفية تمييزية ، وهي وظيفة تؤمن بها المدرسة الوظيفية التي يتسبب (تمام) إلى اتجاه من اتجاهاتها (٣) .

على أن الاهتمام بالمعنى على هذا النحو جعله يضع الشكل موضع الإهمال ، ويتضح ذلك حين ذكر أن كلاً من صفة الفاعل والمفعول تحمل معنى الحدث على سبيل الانقطاع والتجدد ، الأمر الذي يوهم بأن المبني مبنى واحد ؛ وذلك يوحى بضرب من القصور في مبدأ القيم الخلافية الذي نادى به (٤) . والأنظمة التي يأتلف منها النظام اللغوي ، في ضوء تصور حسان ، النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، وسيكون مدار البحث النظام النحوي لوثيق صلته بنظرية العامل التي نادى تمام باطراحها ، مع الإشارة إلى معطيات من النظامين الآخرين إلى جانب المعجم والدلالة ، كلما كان ذلك ضرورياً .

ويعدد تمام مبادئ خمسة يقوم عليها النظام النحوي تتمثل فيما يلي (٥) :

- طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب) .
- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة (معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة) .
- مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة والتراكيب التي تنتظم في إطارها مما يساعد على إبراز مقاصدها كعلاقات الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية ، وهي كما يلاحظ قرائن معنوية .
- ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف والقرائن اللفظية .
- القيم الخلافية التي تمكن من المقابلة بين أفراد العنصر وسائر أفرادها ، كالمقابلة بين «ما أحسن زيداً» و « ما أحسن زيداً » .

ويلاحظ من ينعم النظر في تعريف النظام النحوي أن المعنى يستحوذ على جملة التعريف ؛ فالمبادئ

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٣٨ ، ٣٩ .

وانظر :

النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمد صلاح الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، ع ١٧ - ٢٠٤ ، ٢٠٨ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٧٧ .

(٣) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمد صلاح الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ٢٠٩ .

(٤) المرجع السابق - ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٧٨ .

التي أقام عليها تمام النظام كلها معنوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا تلك المعطيات التي يقدمها للنحو: النظامان: الصرفي والصوتي (١) .

وهناك مسألة مهمة لا يجد المرء صعوبة في الكشف عنها ، وهي أن ما ورد في تعريف النظام النحوي لا يختلف عن النحو العربي إلا في التسميات وأسلوب العرض ؛ فالأساليب هي الأساليب المعروفة في النحو من نداء وتعجب وغيره ، كما أن جانباً من الأبواب النحوية كالفاعل والمفعول والإضافة يرد بعنوان المعاني النحوية الخاصة ، ثم تكمل مجموعة العلاقات جانباً منهاً آخر يتمثل في المبتدأ والخبر (الإسناد) والحال والتمييز والمفعولات (التخصيص) والتوابع (التبعية) .

ويعزز هذه النظرة ما أشار إليه محمد الشريف من أن ما جاء به (تمام) في النظام النحوي هو أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع متكررة في زي جديد ، وأن معطيات النظام النحوي ، وفق ما عرض له ، جاء تأقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني ، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية على حساب الشكل ، وأنه أراد أن تمزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يحظر لسيبويه وعبدالقاهر على بال ، فانحصر تجديده في هذا الجانب المتمثل في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي (٢) .

ومن المبادئ الأساسية التي قام عليها نموذج تمام حسان أن «التعليق» هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأنه يمثل القرينة الأم من بين قرائن النحو العربي (٣) .

ويوضح محمد الشريف أن تمام حسان قصد «بالتعليق» العلاقات السياقية (Syntagmatic Relations) (٤) ، هذه العلاقات التي تتجلى من خلالها «القرائن المعنوية» التي تلحزم بدورها بالقرائن اللفظية للكشف عن المعاني الوظيفية في التراكيب النحوية .

ويوضح (تمام حسان) في نطاق سعيه إلى تأصيل مبدأ القرائن (لفظية أو معنوية) أن قرينة العلامة الإعرابية تعد إسهاماً من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي ، إلى جانب البنية الصرفية التي يقدمها الصرف إلى النحو حين يتعلق الأمر ، على سبيل المثال ، بشروط بناء الفاعل أو المفعول أو اشتراط الجمود للتمييز وهكذا (٥) .

(١) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمد صلاح الشريف ، حوليات الجامعة التونسية العدد ١٧ ، ٢١٤ .

(٢) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى / محمد صلاح الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ٢١٥ .

(٣) اللغة العربية معناها وبنائها / ١٨٤ ، ١٨٩ .

(٤) اللغة العربية معناها وبنائها / تعليق محمد الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ٢١٦ .

(٥) إعادة وصف اللغة العربية السبيا / تمام حسان ، اللسانيات واللغة العربية (سلسلة رقم ٩) . - تونس : مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨م ، ١٦٠ ، ١٦١ .

ويتناول حسان في حديثه عن القرائن اللفظية قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية والبنية وهذه القرائن

هي :-

الربط : ويتم بالمطابقة في الشخص والعدد والنوع والتميين (١) ، كما يتم بغير المطابقة ، ومن بين ضروبها الربط بالضمير نحو قولنا : « قابلت الرجل الذي كلمتك عنه » وإعادة اللفظ ، نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ .

الرتبة : وهي من قرائن ربط المبنى بالمبنى ، وهي نوعان : محفوظة لا تعرف تنديماً ولا تأخيراً كما في الصلة والموصول ، والنعمة والمنعوت ، والمضاف والمضاف إليه والجار والمجرور والعطف والمعطوف ، وغير محفوظة : وتكون محكومة بقواعد التقديم والتأخير التي أرسى دعائمها النحاة والبلاغيون .

التضام : وهو يشمل التلازم والتنافي والتوارد ، ويقصد بالتلازم العلاقة الثابتة على نسق معين بين المركبات كالعلاقة بين الصلة والموصول والنعمة والمنعوت وهكذا .

والتنافي : هو أن ترفض كلمة التضام مع كلمة أخرى ، ومن الأمثلة على ذلك أن الضمير لا يُضاف ، كما أن حرف الجر لا يدخل على الأفعال .

أما التوارد : فيعني دخول الكلمة في التركيب محكومة بشيود معينة يحددها الاستعمال . ويزيد تمام حسان الأمر جلاء حين يذكر أن علاقات التوارد تشبه من وجه أو وجوه قيود التوارد أي قيود الانتقاء (Selection Restrictions) التي أشار إليها تشومسكي .

الأداة : وتعين بها الجملة في العربية ، وكثيرة هي أنماط الجمل التي تتقدمها الأداة ، كجملة النفي أو الاستنهام أو الأمر ، فتكون الأداة قرينة لها (٣) .

ويلاحظ أن القرائن الثلاث الأخيرة ذوات صلة وثيقة بمبدأ التوزيعية الذي ابتدعته مدرسة بلومفيلد .

ويقوم على « توزيع الرحدات اللغوية بالاستناد إلى « الاستبدال » واعتبار الموقع (٤) ، وهو

(١) المطابقة في الشخص تعني التطابق بين أجزاء التركيب في التكلم والخطاب والغيبة ، أما في العدد فتعني التطابق في الإفراد والتثنية والجمع ، وهي تعني في النوع التطابق في التذكير والتأنيث ويقصد بها في التعمين التطابق في التعريف والتكثير .

(٢) البقرة / ٢٨٢ .

(٣) انظر في الحديث عن القرائن اللفظية وغيرها من القرائن : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً / تمام حسان . - اللسانيات واللغة العربية (سلسلة رقم ٤) . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨ م ، (١٥٩) - (١٧١) .

(٤) نظرية النحر العربي / نهاد الموسى - ٢٢ ، ٣٣ .

ملحظ وقف عليه النحاة العرب عند إشارتهم إلى مبدأ « المعاقبة » أي إن الحرف أو الأداة يعاقب حرفاً آخر أو أداة أخرى أو العكس (١) ؛ فحرف النفي لا يعاقب (لا الناهية) في الدخول على النعل المضارع ، كما أن حرف الجر لا يصلح للمعاقبة في هذا الموقع .

التنغيم : وتتمثل في النغمة التي يصدرها المتكلم (في الكلام المنطوق) ، ومن أبرز ما يسم هذه القرينة قيامها بوظيفة أداة الاستفهام (الهمزة) بعد حذفها من الكلام ، وقد مر تفصيل ذلك (٢) .

ويذكر تمام حسان القرائن المعنوية التي تسهم في تحقيق المعنى الوظيفي للعبارة وهي : قرينة الإسناد ، وقرينة التخصيص وقرينة النسبة ، وقرينة التبعية ، وقرينة المخالفة ، وهذه القرائن هي العلاقات السياقية باستثناء المخالفة التي تعدد علاقة في نطاق النظام النحوي (٣) . وقد سبقت الإشارة إلى المباحث النحوية التي تتدرج تحت هذه العلاقات فلا ضرورة لتكرير ذلك .

ويبلغ نموذج تمام حسان ذروته في مبدأ تضافر القرائن الذي يتنفي أن يكون بإمكان العلامة الإعرابية جلو المعنى وحدها ، ويؤكد أن ذلك يتم بتضافر عدد من القرائن سواء أكانت لفظية أم معنوية ، ويوضح تمام حسان كيف يجري الإعراب بتضافر القرائن من خلال العبارة :

قام محمد ليصلي ، فيذكر أن (محمدأ) فاعل :

- بقرينة الإسناد (قرينة معنوية) .

- وبقرينة البنية (لأنه اسم وليس فعلاً ولا حرفاً ، وهذه القرينة لفظية) .

- وبقرينة العلامة الإعرابية (لأنه مرفوع ، والقرينة لفظية) .

- وبقرينة التضام (لأن كل فعل يستلزم فاعلاً ، والقرينة لفظية) .

- وبقرينة الرتبة (لأنه متأخر عن الفعل ، والقرينة لفظية) (٤) .

على أن مما يجنب ذكره أن (تمام حسان) يعتمد على هذه القرائن التي تمثل ظاهر النص في بيان المعاني الوظيفية دون اللجوء إلى التقدير ، وهو ما يمثل روح المنهج الوصفي الوظيفي ، وبهذا المبدأ حاول أن يهدم نظرية العامل التي تُعتدّ عماد النظرية النحوية العربية .

(١) إعادة وصف اللغة العربية النبا (مرجع سابق) / تمام حسان - ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) المرجع السابق - ١٦٣ .

(٣) القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي / تمام حسان ، مجلة اللسان العربي . - الرباط ، المجلد ١١ ، ج ١ ، ١٩٧٤ م ، (٤١ - ٤٦) .

- اللغة العربية معناها وبنائها / تمام حسان (١٩١ - ٢٠٤) .

(٤) القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي / تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، المجلد ١١ ، ج ١ ، ١٩٧٤ م ، ٥١ . وانظر : اللغة العربية وعلم اللغة النبوي / حلمي خليل ، ٢٣٦ .

(٣٢٠)

وجدير بالذكر أن هناك مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن اتكأ عليه تمام في نموذجه ، وهو مبدأ « إهدار القرينة » أو « الترخص في القرائن » . ومؤداه أنه ليس من الضرورة أن تستخدم كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة ، وأن بالامكان الاستغناء عن بعض القرائن إذا تحقق أمن اللبس بفعل تضافر القرائن ؛ فني عبارة : (خرق الثوب المسار) أهدرت القرينة اللفظية (العلامة الإعرابية) ، لأن اللبس مأمون بسبب توافر قرينة الإسناد بين خرق والمسار وقرينة التعدية بين خرق والثوب (١) .

ويلاحظ من يطلع على الأمثلة التي حللها لتوضيح مبدأ « الترخص في القرائن » أنه فسر به مظاهر الشذوذ في النحر العربي (٢) ، وقد تحقق له ذلك بالاعتقاد على ظاهر النص المتمثل في القرائن المعنوية واللفظية ، ودون الاستناد إلى التقدير والتأويل .

لكن ما يجب التنويه إليه أن المرء يتتبع بمبدأ تضافر القرائن على مستوى التفسير ، لكنه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع به على مستوى استخدام اللغة ، فالانتكأ على المعنى وقرينة العلامة الإعرابية أجدى ، من حيث سهولة التواصل ، من الانتكأ على عدد كبير من القرائن يحتاج المرء معها إلى تَلَبُّث وأناة لا يحتملها التواصل الشفوي .

وهناك مسألة هامة ينبغي للمرء أن يعرض لها ، وهي أن (تمام حسان) قد أقام ، على هدي من نموذجه ، خطة لتيسير النحو تقوم على المبادئ التالية (٣) :

- أن المعلم الذي ينبغي أن نعهده هو معلم اللغة لا معلم النحو .
- أن تعليم اللغة لا يتم إلا في ضوء نظرية لغوية تتسم بالباطة والوضوح ، وتطرح التعليل والتأويل ، في ضوء مبادئ المنهج الوصفي .
- أن يراعي المعلم أنظمة اللغة المختلفة : الأصوات ، ونظام الصرف ، ونظام النحو (٤) .
- محاولة الوصول بالطالب إلى استضمار السليقة اللغوية قبل البدء في دروس النحو ، وذلك بالتدرّب على الاستعمال .
- أن يتم استخدام منهج تطبيقي خاص لوضع خطة تقوم على المقارنة والانتقاء والتدرج وفقاً لمستوى التلاميذ ، مع الأخذ في الحسبان تحديد أسلوب التنفيذ ، وطريقة العرض (٥) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ١٩٧٩م - ٢٣٤ .

(٢) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك ، ١٧٥ .

(٣) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق / تمام حسان / مجلة الماهل المغربية ، العدد ٨ . الرباط : وزارة الدولة للشؤون الثقافية ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م ، (١١٠ - ١١٦) .

(٤) المرجع السابق ، (١١٨ - ١٢١) .

(٥) المرجع نفسه ، (١١٠ - ١١٦) .

أما برنامجه في التيسير فيقوم على المعالم التالية :

- أن يقوم تدريس النحو حتى سن الثانية عشرة على التمرس بنصوص سهلة مأنوسة مستجادة تُعدي - في مراحل متقدمة من الحياة الدراسية - على اكتساب السليقة وتمثّل القواعد .

- أن يتم التركيز في المرحلة الثانية (ما بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة) على المفهومات النحوية الأساسية كالفاعل والمفعول ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر ، على أن يظل بالغ العناية موجهاً إلى الفهم وصحة التعبير والتمرس بالنصوص المتقاة .

- أن يتم الفصل بين تدريس اللغة والنحو بعد سن الخامسة عشرة .

- أن يتم إدخال النظر النحوي - إذا كان بالامكان - إلى جانب التدريب في نهاية المرحلة الثانوية لشعب اللغات ، والمعاهد العليا (١) .

على أن هناك عقبات تحول دون تنفيذ الخطة منها :

- أن من الصعوبة أن يتم اكتساب السليقة من خلال تعرف الطالب هذا الكم من القرائن ، فالأجدى الاعتماد على النصوص وحسب ، حتى تتوافر البساطة والوضوح الواجب توافرها في النظرية اللغوية المتبناة ، كما تمت الإشارة إليه .

- أن صاحب نموذج « اللغة العربية معناها ومبناها » لم يضع كتاباً تطبيقياً لتعليم النحو على أساس خطته ، الأمر الذي يوحي بشعور صاحبها أنها غير عملية .

على أن من الإنصاف أن يُذكر أن المعلم إذا تسلح بهذه الأفكار ، فإنه يستطيع الانتفاع بها في تدريس النحو في غير وجه من الوجوه .

ومن المسائل المهمة التي ضمنها تمام حسان نموذجه أنه قسم الكلمة بوحي من الثنائية الشكل /

المعنى إلى سبعة أقسام هي: الاسم، والوصف، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة (٢) .

وليس من الخطأ أن يتوسع تمام حسان في تقسيم الكلمة إلى هذا العدد من الأنماط ، لكن الخطأ أن

يُشعر الباحث القارئ أن هذا التقسيم جديد ، مع أن يعقوب عبدالنبي (١٩٤١ - ١٩٤٢) قد ابتدع

تقسيماً مماثلاً ، والفارق الوحيد بينهما أن يعقوب عبدالنبي اعتد المصدر تسماً قائماً برأسه في حين اعتده تمام

حسان نوعاً من الاسم .

(١) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق / تمام حسان ، مجلة المناهل المغربية ، العدد ٨ . - الرباط : وزارة الدولة للشؤون

القانونية ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، (١١٨ - ١٢١) .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ٩٠ .

(٣٢٢)

ويذهب محمد الشريف إلى أن (حسان) قد التزم بالثنائية (١) مبني / معنى في تمييز الأقسام السابقة للكلمة ، ولكنه أخل بالتوازن بينهما ، وكان إلى جانب المعنى أميل عند التعريف بهذه الأقسام (٢) ، فالاسم عنده هو (٣) « ما يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة » وبذلك عَرَفَ الدَّالَّ (الاسم) بمدلوله ، أي بما يدل عليه في واقع التجربة ، وذلك شيء معنوي ، وكان ينبغي له أن يبحث له عن سمات بنيوية تميزه من غيره (٤) .

وخلاصة القول في نموذج تمام حسان أنه جعل اللغة نظاماً يتظم أربعة مستويات هي : المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي ، والمستوى النحوي ، والمستوى الدلالي ، وأنه حاول أن يفسر العلاقات بين هذه المستويات وما ينجم عن هذا التفسير من مفهومات بالنظر إلى ثنائية (المبنى والمعنى) ، فمزج بين معطيات علم النحو وعلم المعاني ، مستنداً في ذلك إلى النموذج البصري أو نحو جمهرة النحاة بتعبير أدق . ولكن هذه المحاولة قد شابهها ، على عظيم مكانتها ، بعض المآخذ أوجزها فيما يلي :

— أن (تمام حسان) قد درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة ، فخالف بذلك منهجه الوصفي التزامي (Synchronique) الذي يدرس الظاهرة في حقبة معينة ، وكان يمكن له أن يطلق على هذا الإنجاز « اللغة العربية معناها ومبناها في القرنين الأول والثاني الهجريين » مثلاً ، وإذن لاستقام النظر ، وتواءم مع معطيات المنهج الوصفي الذي يصدر عنه .

— أن الاهتمام بالمعنى لدى تمام تجاوز الحد المعتدل ، وقد جاء هذا الاهتمام على حساب درس التركيب ، فمن يدقق النظر في النموذج لا يجد كبير عناء في ملاحظة عدم الاهتمام بالجملة العربية ، مع أن الدارسين جميعاً متفقون على أن الجملة هي الباب الذي يلج منه النحاة المحدثون إلى دراسة النحو العربي .

— أن (تمام حسان) قد عول في تشكيل « مفهوم المعنى » على نظرية السياق عند فيرث ، لكن ذلك جاء متفقاً ، في جانب كبير منه مع مفهومه في النحو العربي ، وتمثل بعض مظاهر الاختلاف في بعض المصطلحات التي أسبغها على بعض المقولات كسياق الحال والسياق الاجتماعي .

— أن تسوية مظاهر الشذوذ في النحو العربي لا يسدي كبير خدمة لتكلم اللغة ، بدليل أن المتكلم أو

(١) في إصلاح النحو العربي / عبدالوارث مبروك - ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٦ .

(٢) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمد صلاح الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ص ٢١٢ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان ، ٩٠ .

(٤) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، ع ١٧ ، ٢١٢ . محمد الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ص

الباحث في هذه الأيام لن يجد مستساغاً أن يقيس على « خرق الثوب المسار » عبارات مماثلة ، لكن ذلك ، بلاشك ، مفيد في نطاق النظر اللغوي بما يخلقه من آفاق في مجال استكناه الظاهرة اللغوية .

- ومن الملاحظ المهمة على نموذج تمام حسان أن تضافر القرائن الذي نادى به هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل ، فبدلاً من أن يعمل على إبراز المعنى قرينة واحدة ، هي العلامة الإعرابية، تضافر ، على إبرازه ، عدة قرائن ، قد تكون العلامة الإعرابية من بينها ، ويكون بذلك قد استبدل بالعامل القديم عاملاً من نوع جديد .

- أما على صعيد خطة التيسير التي وضعت بوحى من نمودجه فتبدو مقنعة من حيث ما ورد فيها من مبادئ ، لكن الخطة ينتصها جانب مهم وهو جانب التطبيق ، وأعني به وضع سلسلة من الكتب التعليمية تحقق المتناصد المتوخاة الواردة فيها ، ولعل أقدر من يستطيع وضع أنظار معينة موضع التنفيذ هو صاحبها .

على أن ما يجب التنبيه إليه أن هذه الملاحظ لا تقلل بحال من منزلة العمل الذي أنجزه تمام حسان ؛ فقد كان نمودجه أول دراسة متكاملة على أساس المنهج الوصفي البنيوي أعاد صاحبه ، من خلاله ، درس النحو العربي القديم من منظور وصفي ، في وقت اكتفى فيه الآخرون بمن أذاعوا في الناس أنهم وصفيون ، بملاحظ لا ترقى إلى مرتبة الأعمال المتكاملة كالذي أقامه تمام حسان . ويكفي هنا أن أشير إلى أن عبدالرحمن أيوب صاحب « دراسات نقدية في النحو العربي » وهو ثاني عمل من حيث التكامل « قد خطط لأن يكون عمله هذا في جزأين ، يكون الجزء الثاني منيها للعامل ، إلا أن هذا الجزء لم يرَ النور حتى هذه الأيام .

(٣٢٤)

ومن درسوا النحو العربي بعامة والجملة العربية بخاصة على أساس النحو الوصفي الوظيفي الباحث السوري جعفر دك الباب .

وهو يرى أن بنية الجملة تتألف من جزأين أساسيين : هي المسند والمسند إليه ، وتتكون الجملة من اسم + اسم ، أو فعل + اسم ، وعلى هذا قال النحاة القدامى بوجود نمطين للجملة ، على أساس الكلمة: انتصدة ، وهما : الجملة الفعلية والجملة الاسمية (١) .

ثم يتناول بالتحليل النمط الأول ، وهو النمط الذي يبتدىء بفعل (مسند) يليه فاعل (مسند إليه) ، فيذهب إلى أن الفعل والفاعل ، هنا ، يكونان وحدة تتسم بالتلازم ، كما أنه يرى أن النحاة أطلقوا على الاسم مصطلح (فاعل) لأنه لا يصلح في هذه الحال أن يكون (موضوعاً) للكلام ، أي منطلقاً للحديث ، وأن الجملة من هذا النمط تحمل خبراً ابتدائياً ، مما يستلزم أن يعقب الفعل اسم ظاهر يعمل فيه الفعلُ الرفع ، وبذلك لا يؤثر هذا الاسم في الفعل السابق عليه من حيث المطابئة ، وهو يطلق على حالة رفع الفاعل هنا « الرفع غير المطلق » (٢) .

وهو يشير إلى أن الإمام الجرجاني أطلق على الفعل في النمط التركيبي من نحو : (قام زيد) اسم « عنصر فارغ » (٣) ، أي إنه لا يقبل تقدير ضمير مستتر بسبب وجود الاسم الظاهر . ويوضح جعفر دك الباب أن الفعل يشكل مع الفاعل في مثل هذه الأنماط من الجمل تركيباً إسنادياً غير اندماجي ، لكنه يرتبط به وظيفياً (٤) .
وهنا لا بد من الإشارة إلى الملاحظ التالية :

- ١ - أن الباحث أشار إلى أن الفعل يعمل الرفع في الفاعل ، وهذا يعني مخالفة صريحة لمبادئ المنهج الوصفي الذي تبناه ، فقد أقام دعاء الوصفية في العالم العربي دعائم هذا المنهج على إلغاء القول بنظرية العامل ، مع أن ذلك لم يثبت من حيث النظرية العلمية الموضوعية .
- ٢ - أن الباحث قد كشف عن أمر مهم وهو أن النحاة العرب قد أشاروا إلى العناصر الفارغة ، ويتمثل ذلك فيما قاله الإمام الجرجاني من أن الفعل في نحو: (قام زيد) لا يقدر فيه ضمير مستتر وسماه « عنصراً فارغاً » (٥) . ومن المتعارف أن « العناصر الفارغة » (Empty Categories)

(١) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي / جعفر دك الباب ، مجلة الموقف الأدبي السورية ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٥٩ .

(٢) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، المنهج الوصفي الوظيفي (المرجع السابق) - ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) المرجع السابق - ٦٠ .

(٤) المرجع نفسه - ٦٠ .

(٥) الجمل عبدالقاهر الجرجاني ؛ تحقيق علي حيدر . - دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م - ٣٩ .

تشكل معلماً بارزاً في نظرية تشومسكي (١) .

٣ - أن القول بأن النحاة سموا الفاعل (فاعلاً) ، لأنه لا يصلح أن يكون موضوعاً للحديث ، كما في نحو : نام الولد ، أمر يفتقر إلى الدقة ، إذ من المعلوم أنهم أطلقوا عليه هذا الاسم لأنه يقوم بالعمل ، ويعزز ذلك أن أهم الوظائف الدلالية التي يحملها من منظورٍ وظيفي هي وظيفة « مُنفَّذ » ، كما أن من أهم الوظائف التداولية التي يحملها وظيفة « محور » .

ومعلوم أن المحور في الجملة هو المكون الذي يكون محط الحديث ، وهو أمر يستلزم منه أن (دك الباب) قد وقع في خطأ علمي في التوفيق بين النظر القديم والحديث .

ويتناول جمعفر ذلك الباب بالتحليل النمط الثاني الذي يتقدم فيه الاسم على الفعل من نحو : (زيد قام) ، فيذهب إلى أن الفاعل هنا احتل وظيفة (مبتدأ) لأنه يصلح أن يكون منطلقاً (موضوعاً) للكلام عنه ، وأن رفع المبتدأ غير مُتَيَّد بوجود الفعل بعده ، ولذلك أطلق عليها اسم « حالة الرفع المطلق » ، كما أن الاسم هنا مستقل صرفياً ووظيفياً عن الفعل بعده (٢) .

وقد أشار الإمام الجرجاني إلى ذلك بقوله (٣) « لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوري إسناده إليه » .

ويوضح ذلك الباب أن المبتدأ هو الذي يؤثر في الفعل (المسند) من حيث لزوم المطابقة معه في الأفراد والتثنية والجمع نحو : الولد نام ، والولدان ناما ، والأولاد ناموا (٤) .

وهو ينوه إلى مسألة مهمة مؤداها أن الفعل في مثل (زيد قام) يستلزم تقدير ضمير مستتر يشير إلى الفاعل ، وعلى الرغم من أنه (أي الفعل) مستقل صرفياً عن السياق الكلامي ، إلا أنه يشكل مع الضمير المستتر فيه ما يسمى « الكلمة - الجملة » (٥) .

ولعل مما يستشعره المرء حين يدقق النظر في أن رفع المبتدأ في نحو : (زيد قام) غير مقيد بالفعل ،

(١) Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding , Chomsky, the Mit press, (١)

Cambridge, Massachusettes, London , England. P. 4.

وتتمثل العناصر الفارغة لدى تشومسكي كما وصَّحها الفيري في عنصرين : أولها الأثر الذي يتركه نقل مركب اسمي كالنفعول ، مثلاً ، إلى مكان في صدر الجملة نحو : زيد ضربته ، والثاني : ضم ، وهو الضمير الذي لا يظهر في التمثيل الصوتي ، مثل : أخوك صابر ، فني صابر ضمير مقدر (هو) غير بارز ، فهذا الضمير فارغ تقتضيه البنية الوظيفية ، لا البنية التركيبية ، ولا تأويل له على المستوى الصوتي . اللسانيات واللغة العربية / الفيري/ ج ٢ / ١٧١ .

(٢) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية / جمعفر ذلك الباب (مرجع سابق) - ٦٠ .

(٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني / عبدالناهر الجرجاني ، تحقيق رشيد رضا - ١٠١ ، ١٠٢ .

(٤) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية / جمعفر ذلك الباب (مرجع سابق) - ٦٠ .

(٥) المرجع السابق - ٦٠ ، ٦١ .

(٣٢٦)

وأن مجيئه معرّى من العوامل كان بسبب النية في إسناد الحديث إليه ، ولعل المرء يستخلص أن ذلك يشبه من وجه ما ذهب إليه المتوكل . من أن المبتدأ يأخذ حالته الإعرابية (الرفع) بسبب من وظيفته التداولية ، أي إن الاسم الذي يشغل هذه الوظيفة الخارجية تداولياً يستمد حالته الإعرابية « الرفع » من الوظيفة نفسها .

وينطلق جعفر ذلك الباب من هذه المبادئ إلى تقسيم الجملة إلى ثمانية أنماط على النحو التالي :

- م (مل) حيث م (مسند) ، و (مل) مسند إليه ؛ ويتألف هذا النمط من كلمة واحدة ، أي الكلمة الجملة نحو : كتب = كتب (هو) .

- م مل ويتألف من كلمتين متصلتين صرفياً ، أولاهما فعل والثانية ضمير متصل فاعل ، وذلك نحو : كتبت ، ويلاحظ أن التركيب هنا تركيب إسنادي اندماجي .

- م + مل كلمتان منفصلتان صرفياً تشكلان تركيباً إسنادياً غير اندماجي نحو : كتب الطالب ، كتب طالب .

- مل ١ + م (مل ٢) ، نحو : الطالب كتب = الطالب كتب هو ، وهو ، كما يلاحظ ، تركيب إسنادي خبره ضمير يعود إلى المسند إليه .

- مل ١ ، وذلك من نحو : الطلاب كتبوا ، أنا كتبت . وهو تركيب إسنادي يشكل الخبر فيه تركيباً إسنادياً اندماجياً .

- مل ١ + (م + مل ٢) ، وذلك من نحو : الطالب كتب زميله ، وهو ، كما يلاحظ ، تركيب إسنادي ، وخبره تركيب إسنادي غير اندماجي .

- مل + م : وذلك نحو قولنا : أبوه مريض (والمبتدأ هنا اندماجي غير إسنادي) ونحو : أبو زيد مريض (والمبتدأ تركيب غير إسنادي غير اندماجي) .

- مل ١ + (مل ٢ + م) وذلك نحو قولنا : زيد أبوه مريض ، وهو يتألف من مبتدأ يشكل تركيباً اندماجياً غير إسنادي ، وخبر مؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي (١) .

ويلاحظ من يدقق النظر في هذه الأقسام الثمانية أن جعفر ذلك الباب قد اقتصر ، في تصنيفه ، على وصف خارجي للجملة العربية ، ليس فيه ما يوحي بنظرية في الوظيفية متكاملة ، كالذي نلاحظه ، على سبيل المثال ، عند سيمون ذلك أو المتوكل ، وقد انحصر تجديده في بعض التسميات التي أسبغها على بعض التراكيب من نحو : حالة الرفع المطلق ، وحالة الرفع غير المطلق ، والتركيب الإسنادي الاندماجي ،

(١) مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، النهج الوصفي الوظيفي / جعفر ذلك الباب ، مجلة الموقف الأدبي السورية ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ - ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

والتركيب الإسنادي غير الاندماجي ، وهذا ، في رأيي ، غير كاف على الإطلاق ، لأن يَحْمِلَ اسم «منهج وصفي وظيفي» .

وقد نادى جعفر ذلك الباب ، من منطلقاته الوظيفية ، بتبسيط نحو العربية بالتأكيد على الوظيفة الأساسية للغة ، تلك الوظيفة التي تتمثل في كونها وسيلة للاتصال بين الناس (١) .

وهو يدعو إلى توحيد « علم قواعد اللغة العربية » على أساس بنيوي وظيفي منطلقاً من نظرية عبدالقاهر الجرجاني التي تقتضي دراسة الجملة ، آخذة في الحسبان : بنيتها النحوية (السائنة) ، وبنيتها الإخبارية (الديناميكية) . وهو يرى أن ذلك يستلزم توحيد علمي النحو والمعاني ، وعدم الفصل بين درس الأصوات اللغوية وقواعد الصرف ، كما يستلزم في الوقت نفسه عدم الفصل بين قواعد النحو وعلم المعاني . وذلك يعني أن يدرس النحو من خلال درس اللغة على أنها نظام من مستويات مختلفة متآزرة في تحقيق وظيفة اللغة الأساسية المتمثلة في التواصل (٢) .

ويلمح إلى أن تأليف الكتب على هذا النهج ، سواء أكان ذلك على صعيد الجامعات أم المدارس سبعين على ربط اللغة الفصحى بالحياة من جديد ، والخروج من مضيق الأزواجية اللغوية التي يعيشها أبنائنا هذه الأيام (٣) .

ويشعر المرء ، مع قراءة مقترحات ذلك الباب ، أنه مسبوق إلى فكرة توحيد علوم العربية بنموذج تمام حسان (١٩٧٣م) الذي مزج فيه بين معطيات علم النحو وعلم المعاني .

ثم إن ما يطرحه لن يكون سبباً ، لأن إعادة التوحيد لن تكون بالنظر إلى الأسس الماثلة في كتب النحو قبل تمايز علوم العربية فيها بعد القرن الرابع الهجري .

وقد يستطيع الباحث أن يعيد توحيد علوم العربية ، لكن المهم أن يضع كتاباً أو كتباً في تبسيط النحو على أساس هذه الخطة ، وهو ما لم يفعله هو ولا غيره ممن نادوا باليسير على أساس علم اللغة الحديث ، الأمر الذي يوحي بأن هناك هوة تفصل بين النظر والتطبيق في مجال التيسير على أساس اللغويات الحديثة .

☆☆☆

(١) ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها / جعفر ذلك الباب ، مجلة المعرفة السورية ، السنة ١٩ ، العدد (٢٢٢) -

(٢٢٣) ، ١٩٨٠م - ٢٩ .

(٢) ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها / جعفر ذلك الباب (مرجع سابق) - ٣٠ .

(٣) المرجع السابق - ٣٠ .

ومن أبرز المهتمين بالنحو الوظيفي الباحث المغربي المعروف ، أحمد المتوكل ، وهو يوضح المبادئ المنهجية العامة التي حفزته إلى هذا التوجه ، تلك المبادئ التي تلخص فيما يلي :

- ١ - وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل .
- ٢ - موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم - المخاطب .
- ٣ - النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداولية ، الأمر الذي يمكن مستخدم اللغة من إنجاز الكلام في مقامات مختلفة .
- ٤ - يجب أن يسمى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفايات : النفسية ، والتداولية ، والنمطية (١) .

ويذكر المتوكل أن من بين المصادر المعرفية التي اتكأ عليها في بناء نموذج نظرية اللغوي سيمون ديك (Simon Dik) ، وهو يعد هذا النموذج النحوي الغربي من أكثر النماذج استجابة لشروط التنظير ومقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية ، إذ إنه يمتاز من غيره من النماذج بأنه يمثل محاولة جادة لصهر مقترحات من أنحاء أخرى كالنحو العلاقي (Relational Grammar) ، ونحو الأحوال (Case Grammar) والوظيفية (Functionalism) ، ونظرية الأفعال اللغوية (Speech Acts Theory) (٢) ، والنحو المعجمي الوظيفي (Lexical Functional Grammar) وكلها أنحاء تعدد الوظائف النحوية مفاهيم أولى ، أي غير مشتقة من بنات مركبة معينة (٣) .

وهذا يمثل ، لدى المتوكل ، المبدأ الأول من المبادئ التي تحكّم بنية النحو الوظيفي ، هذا المبدأ الذي يعدد الأدوار الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية مفاهيم أولى ، تماماً كالأنحاء الأخرى التي انصهرت في بوتقته . وهنا لابد من الإشارة إلى أن المبدأ الثاني من هذه المبادئ يقتضي أن يميز النحو الوظيفي بين الأدوار الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية المشار إليها آنفاً ، على الرغم من التعالق الوثيق فيما بينها ؛ أما المبدأ الثالث فإنه يشير إلى أن النحو الوظيفي يستبعد من معايير القواعد ذات

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / أحمد المتوكل ، ٩ .
 قد يلتبس مصطلح « الكفاية النمطية على القارئ ، وعليه فإنه يجمل أن أشير إلى أن المقصود به هو تلاميذ أن تتمدد الأنماط الوظيفية في الوظيفة الواحدة بالنظر إلى أن ذلك يمثل أحد الأهداف الأساسية التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها . انظر :

- الوظائف التداولية في اللغة العربية / أحمد المتوكل ، ص ٢٨ (هامش) .

(٢) الوظائف التداولية / أحمد المتوكل ، ٩ .

(٣) الوظيفة المفعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل ، ٥ .

الطابع التحويلي ومن بينها قاعدة النقل ، وقاعدة الحذف ، وذلك تحثيقاً للكفاية النفسية التي ينبغي للنحو الوظيفي أن يتسم بها (١) .

فحين نقول : زيداً قابلٌ خالدٌ ∅ ، فالترتيب ناتج ، تبعاً لتصور التحويليين من نقل (زيد) إلى بداية الجملة ، كما أن الجملة الناتجة هي جملة فرع . أما من وجهة النظر الوظيفية ، فإن العبارة : (زيداً قابل خالدٌ) محكومة بقاعدتين :

- بؤرة الحدث ، وزيد هنا هو البؤرة (بؤرة مقابلة) .

- وقاعدة الموقع ؛ التي تستلزم أن تكون م ∅ (بؤرة المقابلة) أصلاً مقدمة ؛ لأن النحو الوظيفي يعتد الوظائف أصولاً وليست مشتقة ، وعليه فلا نُقل هنا ، كما يرى التحويليون ، أي إن المكون البؤرة يولد في هذا الموقع .

وهو أمر يفهم منه أن البنية التركيبية ، في النحو الوظيفي تتم انطلاقاً من البنية الوظيفية ، لا العكس، كما هي الحال في النحو التحويلي التوليدي .

ويسمى المتوكل إلى إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم وصهره في الفكر اللغوي الحديث على نحو يمكن من وصف اللغات الطبيعية ومن بينها اللغة العربية ، وانطلاقاً من هذا التوجه فقد اتكأ على تحليلات ومناهيم من التراث اللغوي القديم : نحوه وبلاغته ، موضحاً أن هناك نظرية تداولية تنتظم العلوم اللغوية المختلفة : النحو ، واللغة ، والبلاغة ، وفقه اللغة ، وأن هذه النظرية قابلة للقرض والاقتراس ، كما أن ذلك يحقق له إغناء النحو الوظيفي الذي يقترحه ، وتقويم مجموعة من المصطلحات الوظيفية التي استخدمها النحو العربي والبلاغة العربية كوظيفة المبتدأ والبدل والتابع وظواهر التخصيص والعناية والحصر (٢) .

نموذج النحو الوظيفي لدى المتوكل :

ويهدف المتوكل إلى وصف اللغة العربية معجماً وتركيباً وصرفاً ودلالة وتداولاً في إطار النحو الوظيفي ، ويتم اشتقاق الجملة وفق هذا النموذج ، بوساطة بنيات ثلاث هي : البنية الحملية ، والبنية الوظيفية ، والبنية المكونية .

وتتكون البنية الحملية من الأساس الذي يتألف من المعجم ، وقواعد تكوين المحمولات ؛ ويتكون المعجم من أطر حملية (أصول) كالفعل ، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة ، وباستخدام قواعد

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / أحمد المتوكل - ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية / ١٠ .

تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية نووية ، أي أطر لا تشتمل إلا على (الحدود - الموضوعات) ، وباستخدام قواعد توسيع الأطر الحملية ينتج ما يطلق عليه (الحدود - اللواحق) بعد ذلك يجري تطبيق قواعد إدماج الحدود ليتم بذلك تكوين البنية الحملية (١) .

ويمكن تصنيف المحمولات في الجملة على النحو التالي :

شرب ، على سبيل المثال ، (فِعْل) (حي) (مُنْفَذ) (سائل) (مُتَقَبِّل) (زمان) ؛ وهذا يعطي إطاراً محمولياً .

وقد يجري توسيعه فيصبح على النحو التالي :

شرب زيد شايأ اليوم (في المقهى) .

(توسيع بالمكان)

ومن ثم يرافق المحمول (شرب) المحور (الفاعل ، المفعول) ولكل وظيفة دلالية (٢) .

ويدل الإطار المحمولي ، وفق هذا التصور ، على واقعة يقوم كل عنصر في بنيتها بدور معين ، وقد

تكون الوقائع :

- أعمالاً ، نحو : شرب زيد لبنأ .

- أو أحداثاً ، نحو : فتحت الريح النافذة .

- أو أوضاعاً ، نحو : زيد جالس فوق الأريكة .

- أو حالات ، نحو : زيد فرح (٣) .

أما ما يرافق المحمول من محلات لحدوده فتفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى وتفرضها

طبيعة المحمول (٤) .

(١) الوظائف التداولية في اللغة العربية / ١٤ ، ١٥ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوطني / أحمد المتوكل ، ١٣ .

(٣) دراسات في نحو اللغة العربية الوطني / ١٢ .

(٤) دراسات في نحو اللغة العربية الوطني / ١١ .

قواعد صوغ بنية النحو الوظيفية

الأساس								
المعجم								
الحدود						المحمول		
...	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	مشتق	أصل
	ظرف	صفة	مفعول	فاعل		

شرب / أشرب

علي / لبناً / ساخناً / صباحاً

حدود نروية ————— موضوعات لواحق ————— حدود لواحق

ولتحليل المحمول (شرب) نقول : فعل

حي

(مُنْفَعِد)

(مُنْقَبِل)

أي أن هذا الفعل يقوم به كائن حي يقوم بوظيفة المنفذ

ولابد من مفعول (سائل) يقوم بوظيفة المتقبل .

ولتحليل المحمول (فَرِحَ) نقول : فعل (صفة)

حي

أي إن هذا الفعل يوصف به كائن حي يقوم بوظيفة الموصوف .

عل أن ما ينبغي التركيز عليه أن البنية الحملية تعد مُدخلاً (Input) للبنية الوظيفية ، ويوضح المتوكل أن أول ما يتم إنساده هو الوظائف التركيبية ، التي تنحصر ، حسب تصوره ، في وظيفتي الفاعل والمفعول ، ثم يبين أن السبب في أسبقية إنساد الوظائف التركيبية يكمن في أن مكونات هذه الوظائف قد تحمل وظائف تداولية ، كما هو شأن الفاعل الذي يحمل وظيفة المحور (١) .

ويأتي في الدرجة الثانية إنساد الوظائف التداولية ، ومنها ثلاث وظائف خارجية هي :

١ - المبتدأ (Theme) : وهو ، من منظور وظيفي ، وظيفة خارجية ، أي إنه لا تدخل ضمن نطاق الحُمل ، فحين نقول : زيد ، أبوه مريض ، فإن (زيداً) لا يدخل ضمن نطاق الحمل (٢) . ولكن ما يؤخذ على هذا التوجه أن العبارات في النحو العربي لا تقتصر على هذا النمط ، فهناك مثل : الولد مجتهد . فهل يعني ذلك أن الولد يقع خارج الحمل ؟ وحتى لو قيل : إن في (مجتهد) ضميراً مقدراً (هو) ، فإن ذلك لا يقف شاهداً على أن (مجتهد هو) يشكل حملاً يقع الولد خارج نطاقه ، وإلا فإن هذه ستكون غير واقعية .

٢ - الذيل (Tail) : وهو يحمل معلومة توضح عنصراً داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها (٣) . وعلى ذلك فإن الذيل قد يكون : ذيل توضيح ، نحو : أخوه مسافر ، زيد ، ونجح الطالبان أو ذيل تعديل ، نحو : ساءني زيد ، سلوكه ، وقرأت الكتاب ، نصفه . أو ذيل تصحيح ، نحو : قابلت اليوم زيداً ، بل خالداً ، وزارني خالد بل عمرو .

وظيفة الذيل وظيفة خارجية ، ويلاحظ أنها تشبه البديل والمبتدأ المؤخر أو البنات الإضرابية في النحو العربي التقليدي . وإذا كان الذيل يحمل وظيفة تداولية كالمبتدأ المؤخر ، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية « الرفع » بمقتضى هذه الوظيفة ، أما إذا كان ذا وظيفة دلالية أو تركيبية كذيل التعديل والتصحيح فإنه يأخذ حالته الإعرابية في ضوء مبدأ « الإرث » (٤) ، أو الإتيان بالمعنى التقليدي .

٣ - المنادى : وهو ، كما يُعرّفه المتوكل ، «وظيفة تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين » . نحو قولنا : يا زيد ، أخوك مقبل ، فهو يعتد جملة المنادى « يا زيد » وظيفة خارجية ، أي واقعة خارج إطار الحمل « أخوك مقبل » ، وأن هذه الوظيفة ، كما الوظائف التداولية الأخرى ، مرتبطة بالمقام (٥) .

(١) الوظائف التداولية / ١٥ ، ١٦ .

(٢) الوظائف التداولية / ١١٣ .

(٣) الوظائف التداولية / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ .

(٤) المرجع السابق / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٥) الوظائف التداولية / ١٦١ .

(٣٣٣)

ويحسن هنا أن أشير إلى أن النداء يتظم ثلاث وظائف هي : «النادي» و «المندوب» و «المستغاث» وأن النحو يرقى إلى الكفاية النمطية التي أشار إليها المتوكل كلما قلَّت أنماط الوظائف الفرعية التي تشكل في محصلتها وظيفة رئيسة كالنداء (١) . أما حالة النادي الإعرابية ، النصب ، فيأخذها من كونه يحمل وظيفة تداولية ولا يحمل وظيفة تركيبية أو دلالية ، وهما وظيفتان لا يحملها إلا المكون الذي يكون موضوعاً من موضوعات محمول الجملة .

الوظائف الداخلية :

ويحصر المتوكل الوظائف الداخلية في وظيفتين (إحداهما : البؤرة : و « تسند وظيفتها إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة » (٢) . وهو يميز بين نوعين من البؤرة : بؤرة المقابلة : وهي الوظيفة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها . وقد تسند إلى الحمل برمته أو إلى أحد مكوناته ، ويتم ذلك بوساطة الهمزة . ومن الأمثلة على ذلك : أحضر الضيوف ؟ أم لا (الإسناد إلى الجملة) ، أهدأ ألتاك ؟ (أم بعد غند) (الإسناد إلى أحد مكونات الجملة) (٣) . وتحسن الإشارة هنا إلى أن النحاة العرب أشاروا إلى ذلك حين ميزوا بين استعمال الهمزة لطلب التصور واستخدامها لطلب التصديق (٤) .

وبؤرة الجديد : وتعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجعلها المخاطب (المعلومة التي لا تكون قاسماً إخبارياً مشتركاً بين المتكلم والمخاطب) وتسند هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الجملة ، مثل قولنا: عاد زيد من السفر البارحة (لا-اليوم) . وحدثني عمرو البارحة عن مقالته (لا كتابه) ؛ وقد تتحقق هذه الوظيفة بإسنادها إلى أحد أسماء الاستفهام كقولنا :

من زارك البارحة ؟

ماذا شرب زيد ؟

متى عدت من السفر ؟

وقد تسند هذه الوظيفة إلى الجملة برمتها نحو قولنا : هل حضر الضيوف ؟ ومن المتعارف أن «هل» تدخل على « بؤرة الجديد » المسندة إلى الجملة وحسب (٥) .

(١) الوظائف التداولية / ١٦٣ .

(٢) الوظائف التداولية / ٢٨ .

(٣) الوظائف التداولية / ٣٣ .

(٤) مفتاح العلوم للسكاكي / شرح نعيم زرزور . - ط ١ . - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣م - ٢٠٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) الوظائف التداولية / أحد المتوكل ، (٢٨ - ٣٤) .

(٣٣٤)

المحور : وهو وظيفة داخلية تسند إلى المحدث عنه داخل الحمل ، من ذلك قولنا: متى رجع زيد ؟ ومن قابل زيداً ؟ فزيد ، في الجملتين يحتمل وظيفة محور (١) ، لكن البؤرة هنا تكمن في المكون الذي يمثل محط استفهام المتكلم ، ويشير إليها في السؤالين السابقين المكونان متى ، ومن .
وجدير بالذكر أن وظيفة المحور قد تسند إلى أي من عناصر الجملة يكون موضع الحديث على ألا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى (٢) .

ومن الأمثلة على ذلك : رجع البارحة زيد . اللحم ، الرّطل بعشرين درهماً . في الدار رجل . الضيوف حضروا (الواو) . زيداً قابلته (٣) .
أما الوظائف الدلالية فقد حصرها في الوظائف التالية : المَنفَعِد ، والمتقبِل ، والمُسْتَقْبَل ، والأداة ، والزمان ، والمكان .

وقد أطلق على قواعد إسناد الوظائف : التركيبية والتداولية « البنية الوظيفية » .
ويوضح المتوكل أن « البنية الوظيفية » تتحول باستخدام قواعد التعبير (Expression Rules) إلى بنية أخرى أطلق عليها « البنية المكونية » ، وذلك يعني أن البنية الوظيفية تشكل مُدخلاً (Input) للبنية المكونية (٤) .

وتشتمل قواعد التعبير على ما يلي :

- ١ - قواعد إسناد الحالات الإعرابية (Case Assignment Rules) .
- ٢ - قواعد إدماج مخصّصات الحدود . (كإلحاق أداة التعريف) .
- ٣ - القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء للفاعل ، بناء للمفعول ، إلحاق الرابط (كان) ، المطابقة . . .) .

٤ - قواعد الموقعة (Placement Rules) ، وتترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة .

٥ - قواعد إسناد النبر والتنغيم (٥) Accent and Intonation Assignment Rules .

ويجدر بالذكر أن الحالات الإعرابية تسند إلى مكونات الجملة وَفَقَّ ما تقتضيه الوظائف

المختلفة على النحو التالي :

-
- (١) الوظائف التداولية / ٦٩ .
 - (٢) الوظائف التداولية / ٧٤ .
 - (٣) الوظائف التداولية / ٦٧ ، ٦٨ .
 - (٤) الوظائف التداولية / ١٨ ، ١٩ . وانظر في ذلك :
الوظيفة المفعول / المتوكل ، ٦ .
 - (٥) دراسات في النحو الوظيفي / المتوكل ، ١٨ .

- المكونات المتسمية إلى الحمل تأخذ حالاتها الإعرابية بمتضى وظائفها ، وهذه المكونات هي التي تشكل حدوداً للمحمول ، سواء أكانت حدوداً لموضوعات أم حدوداً لواحق (١) .

- المكون الذي يحمل وظيفة دلالية وحسب يسند إليه النصب ، وإن كان مسبوقاً بحرف جر يسند إليه الجر .

- المكون الذي يحمل إلى جانب وظيفته التركيبية ووظيفة دلالية يسند إليه الرفعُ فاعلاً والنصب مفعولاً .

- المكون الحامل لوظيفة تداولية داخلية يأخذ حالته الإعرابية بمتضى وظيفته الدلالية أو التركيبية .

- المكون الذي يحمل وظيفة خارجية يأخذ حالته الإعرابية بمتضى وظيفته التداولية نفسها (المنادى) ، مثلاً ، يأخذ حالة النصب (٢) .

ومن الفوائد التي يستخلصها المتوكل في هذا المجال ما يلي :

- أن الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى ثلاث : حالتان إعرابيتان وظيفيتان ، وهما الرفع

والنصب ، وحالة بنوية هي الجر (٣) ، كما أن هذه الحالة البنوية تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية سواء

أكانت وظيفة تركيبية أم دلالية أم تداولية (٤) . وهذا يعني أن المكون المسبوق بحرف جر الحامل ووظيفة من

الوظائف السابقة يكون مجروراً بغض النظر عن وظيفته ، وهذا يفسر معنى الحجب الوارد هنا .

وبالنظر إلى مبدأ « حجب الوظيفة » المشار إليه يذهب المتوكل إلى أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها

الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تحول المكون بمتضى الوظيفة الدلالية (٥) ، فإن قلنا : صيم

شهر رمضان ، فشهر يحمل وظيفة دلالية هي الظرف إلى جانب كونه نائب فاعل ، ولكنه يعرب نائب

فاعل وحسب بمتضى وظيفته التركيبية .

- وهر يقسم الحالات الإعرابية إلى ضربين :

أولهما : الحالات الإعرابية اللازمة، أي الحالات التي لا تتغير بتغير سياقاتها الوظيفية، ولا بتغير سياقاتها

البنوية ، ولذلك يمثل لها كما هي داخل المعجم (٦) . وهر يقصد بذلك حالة البناء .

وثانيهما : الحالات الإعرابية غير اللازمة ، ويقصد بذلك المكونات المعربة (٧) .

(١) الوظيفة المنعول / ٣٤ .

(٢) دراسات في النحو الوظيفي / ١٨ ، وانظر : الوظائف التداولية / ١٩ .

(٣) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل ، ٣٣ .

(٤) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / ٣٥ .

(٥) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / ٣٤ .

(٦) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / ٣٣ .

(٧) الوظيفة المنعول في اللغة العربية / ٣٣ .

وهنا لا يحس المرء بكبير فرق بين النحو الوظيفي والنحو العربي .
ويذكر المتوكل أن الحالات الإعرابية التي تم الحديث عنها هي حالات مجردة ، وأن العلامات التي تدل عليها تظهر على السطح حيناً ، لكنها قد لا تظهر حيناً آخر (١) .
وينطلق من ذلك فيقسم الإعراب ، من حيث ظهوره ، إلى ضربين :
أولهما : الإعراب المجرد ، ويتصد بذلك الحالات المجردة من رفع ونصب وجر . وثانيهما : الإعراب المتحقق (السطحي) ، وهو يشير به إلى العلامة الإعرابية (٢) .
ومن المسائل التي يشير إليها المتوكل ، على مستوى البنية المكونية ، مسألة المُخَصِّصَات (Specifiers) مثل أدوات التعريف والتكثير ، وأسماء الإشارة ، والعدد (مفرد / جمع) (٣) .
وتشتمل القواعد المتعلقة بالشكل الذي يتحقق به المحمول على قواعد خاصة بالصيغة : كالبناء للفاعل أو البناء للمفعول ، والقواعد التي تحدد مطابقتها الفاعل ، وقواعد إلحاق الرابط (كان) (٤) .
أما ترتيب المكونات داخل الجملة فيتم على أساس الأولوية التالية : الوظائف التركيبية ، فالوظائف التداولية ، فحجم المكونات ومدى تعقدها (٥) .
وهكذا تشتمل قواعد التعبير على خمسة عناصر تشكل ما أطلق عليه المتوكل البنية المكونية (Constituent Structure) ، تلك المرحلة التي تعقبها مرحلة نطق الجملة ، وبذلك تكون المراحل التي يمر بها تشكُّل الجملة هي : البنية التركيبية ، والبنية الوظيفية ، والبنية المكونية على التوالي .

(١) دراسات في النحو الوظيفي / ١٩ .

(٢) الوظيفة المفعول في اللغة العربية / ٣٣ .

(٣) دراسات في النحو الوظيفي / ١٩ .

(٤) الوظائف التداولية / ٢١ .

(٥) الوظائف التداولية / ٢١ .

الوظائف النحوية

شرب	علي	لبناً	ساخناً	في	البيت	صباحاً	وظائف	
محمول أصل	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	حَدَّ	تركيبية	
فاعل منظور أول	مفعول منظور ثان						فاعل	
مبتدأ منادى	وظيفة المحور	وظيفة البؤرة	ذيل				مفعول	
وظائف تداولية							مفعول	
منفذ مستقبل	وظيفة منفذ	وظيفة مستقبل	وظيفة صفة	وظيفة مكان	وظيفة زمان		مفعول	
مستقبل							مفعول	
مستفيد أداة							مفعول	
زمان ومكان							مفعول	
قواعد التعبير	الإعراب = دلالية = نصب. أو جر أو تركيبية + دلالية = رفع أو نصب أو							قواعد
	دلالية + تركيبية + تداولية = رفع أو نصب أو جر							التعبير
	الرتبة (الموقعة)							
	النبر والتنظيم							
	قواعد الإدماج							
	قواعد صوغ المحمول							
	مراحل تشكل الجملة من منظور وظيفي							

مراحل تشكل الجملة من منظور وظيفي

إطار حملي موسع	←	إطار حملي نووي (حدود - موضوعات) + (حدود - لواحق)
بنية حملية	←	قواعد إدماج الحدود
بنية وظيفية	←	قواعد إسناد الوظائف التركيبية والدلالية
بنية مكونية	←	قواعد التعبير
بنية مكونية (دخل)	←	قواعد صوتية
الجملة (١)	←	

على أن أكثر ما يسترعي الانتباه في هذا النسق الوظيفي الذي قدمه المتوكل هو أنظاره في الإعراب ومن الملاحظ على هذه التصورات ما يلي :

- أن القول بأن الحالة الإعرابية التي تقتضيا الوظيفة (فاعل أو مفعول) تحجب الحالة الإعرابية التي تتحقق في المكون بمقتضى الوظيفة الدلالية ، يجعل مناط الإعراب الوظيفة التركيبية ، وهذا ، في تصوري ، لا يختلف عن النحو العربي ، إذ المعروف أن الفاعل ، على سبيل المثال ، يأخذ حالة الرفع من كونه فاعلاً ، أي الوظيفة التركيبية في ضوء النحو الوظيفي . وبدهي أن المكون إذا لم يحظ بوظيفة تركيبية ، وكانت له وظيفة دلالية مثل الظرف أو المفعول المطلق أو المفعول لأجله ، فإن هذه الوظائف الدلالية هي التي تمنحه حالته الإعرابية ، وهي النصب هنا ، كما أن من المتعارف أن المكون الذي يسبق بحرف جر يأخذ حالة الجر بغض النظر عن وظيفته ؛ وفي كل هذا لا يوجد كبير فرق بين النحو العربي ، لكن ما يجعل الباحث يشعر بفرق هو تلك التسميات الجديدة التي يأخذ بها الوظيفيون وحسب .

ومن المشابه بين النحو العربي والوظيفي تقسيم الإعراب إلى مُجَرَّد يتمثل في حالات الإعراب : رفعاً ونصباً وجرّاً ، وسطحي يتمثل في العلامة الإعرابية ، كما أن من ضمن هذه المشابه تقسيم الإعراب إلى لازم وغير لازم ، أي إلى مبني ومعرب .

لكن ما يؤخذ على المتوكل في نطاق الإعراب أنه ينظر إلى « الجر » على أنه حالة إعراب بنيوية وحسب ، مع أن الجر يحمل وظائف دلالية من بينها الإضافة (الملكية) والمعاني التي تنطوي عليها حروف الجر .

(٣٣٩)

على أن ما نحب الإشارة إليه هنا أن المتوكل والوظيفيين الجدد قد استفادوا بأنظار التحويليين في التنظير لمراحل تشكل البنى المختلفة للجملية ، فمن الأمور المشتركة الأساس ، والإطار المعجمي ، وإسناد الحدود وفقاً لطبيعة الأفعال ، وهناك التمثيل الصوتي ، ومعطيات أخرى كثيرة .

لكن هناك فروقاً بين النظريتين تحسن الإشارة إلى أبرزها ، ومنها أن النحو التحويلي قام على أساس وصف قدرة المتكلم الذهنية وأثر ذلك في أدائه الكلامي ، في حين أن الوظيفية تقوم على معرفة المتكلم - المخاطب نفسه للمعايير التي تمكنه من إنجاز كلامه في طبقات مقامية معينة . وذلك يعني أن اللغة تهتم على أساس هذا التصور ، بالبعد التواصلي (التداولي) للغة ، وهذه وظيفة لم تأخذ عناية كافية في إطار النحو التحويلي الذي نظر إلى اللغة على أنها أنساق مجردة قابلة للدرس بمعزل عن البعد التواصلي (١) ، وعلى ذلك فإن النحو الوظيفي أقرب كثيراً إلى الواقع اللغوي .

ثم إن إسناد الحالات الإعرابية في النحو التحويلي يتم على أساس الوظائف التركيبية والدلالية في حين يجري ذلك ، في النحو الوظيفي ، على أساس ثلاثة أنماط من الوظائف هي : التركيبية والدلالية والتداولية .

ومن الفوارق المهمة بين المنهجين أن الوظائف في النحو الوظيفي تعد مفاهيم أولى ، أي إنها تولد في المواقع المحددة لها ، ولا توجد في هذه المواقع بالنقل أو التقديم أو التأخير أو غيره ، في حين أنها مفاهيم ثانية في النحو التحويلي ، إذ تسببها مرحلة توليدية ، ثم تجري عليها عوامل التحويل المعروفة . وقد استعان المتوكل بهذه المفاهيم ، فجعلها أساساً لمناقشة إشكاليات كثيرة من المقولات النحوية العربية التي عرض لها في إطار النحو الوظيفي .

ومن الظواهر التي ناقشها المتوكل ظاهرة الرتبة في المكونات الرئيسة للجملية العربية ، وقد أقام مناقشة هذه الإشكالية على افتراض أن العربية تتبع نظام (ف فإ مف) ، فاقترح موقعة العناصر الداخلية والعناصر الخارجية على النحو التالي :

م ٤ ، م ٢ ، م ١ ، م Ø ف فإ (مف) ، م ٣ حيث :

م ٤ تشكل مكوناً خارجياً (النادي)

م ٢ يشكّل مكوناً خارجياً (المبتدأ) .

م ١ أداة لها الصدارة

م Ø مكون تسند إليه وظائف تداولية (البؤرة والمحور) - المنعول المتقدم على فعله

ف الفعل

(١) عناصر النظرية اللغوية في كتاب سيبويه / سعيد بحيري ، ١٢٧ .

فا المكون الذي تسند إليه وظيفة الفاعل

مف المكون الذي تسند إليه وظيفة المفعول

م ٣ الذيل (مكون خارجي) ولا يدخل في مكونات الجملة الرئيسة (١) .

ويجب أن يكون مفهوماً أن الإلماح إلى الرموز المذكورة أعلاه لا يعني ، بحال ، أن كل جملة يجب أن تشتمل عليها ، بل إن ما قصده المتوكل هو أن أي عنصر منها ينضاف إلى بنية الجملة الأساسية (ف + فا + مف) يكون ترتيب موقعه على النحو الذي تمت الإشارة إليه .

ومن ثم انطلق المتوكل استناداً إلى كل من (Dik) والفهري والجرجاني إلى موقعة كل من هذه المكونات ، والصور التي يمكن أن تتظم فيها هذه المكونات عن طريق فرضيات يتبناها الوظيفيون ، كفرضية الذيل ، الذي يشكل العناصر التي تضيف إلى الجملة الأم معاني إضافية كالأبدال من فاعلين متأخرين ، سدت سدّها اللواحق التي تناسبها ، ويمكن تمثيل ذلك بالجملة :

درسن	الدروس	الطالبات
ف فا	مف	ذيل (بدل)

وفرضية الخفق (Scrambling) ، وهي إعادة ترتيب المكونات داخل الجملة على النحو التالي :

سمع علي الكلام	←	سمع الكلام علي
ف فا مف		ف مف فا

وهي فرضية تقتصر على توسط المنعول بين الفعل والفاعل (٢) .

ويرى الإمام الجرجاني أن هذا الترتيب لم يأت بالمصادفة ، ومن الأمثلة التي يطرحها في هذا المجال : قتل الخارجي زيد : فهو يرى أن الذي يستخدم العبارة هذه ، يكون همه وقوع القتل بالخارجي ، وهو موضع العناية والاهتمام هنا (٣) ، ويستخلص المتوكل أن ترتيب المكونات هنا ليس ترتيباً محايداً ، وأن الموقع الذي يتوسط الفعل والفعل موقع خاص يغلب على ظنه أنه موقع آخر للمكون المحور (٤) ، وهي وظيفة تداولية يقصد منها إيلاء المتقدم نوعاً من الاهتمام والعناية يؤثر في البنية الإخبارية التي تناسب المقام .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / أحمد المتوكل - ٢٠ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / المتوكل ، ٦٩ .

(٣) دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني / تعليق محمد رشيد رضا ، بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م -

(٤) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / المتوكل ، ٤٩ .

(٣٤١)

ومن الظواهر التي يتناولها المتوكل بالبحث ظاهرة « الاستلزام الخطابي » (Conversational Implicature) ويقصد به خروج التركيب عن معناه الصريح (التقرير) إلى معنى آخر يستلزمه المقام الجديد ، وهو ما بحثه البلاغيون العرب القدماء في نطاق خروج الأمر والنهي والنداء والاستفهام عن مقتضى الظاهر (١) .

وقد اتكأ المتوكل في درس هذه الظاهرة على نظريات لغوية حديثة يُعدّ من أهمها نظريات جراس (Grice) الذي يقترح فيها وصف الظاهرة بالاستناد إلى مبدأ التعاون الذي يتفرع عنه مجموعة من القواعد (الكم والكيف والورود والكيفية) ، ويكون خرق إحدى هذه القواعد مصدراً للاستلزام ، مع احترام مبدأ التعاون (٢) .

ويستثمر المتوكل - إلى جانب المعطيات الحديثة ، جانباً من المعطيات القديمة تتمثل في اقتراحات السكاكي ، مستنداً إلى أن هذه الاقتراحات تجسد ضبطاً للعلاقة بين المعنى الصريح والمعنى المستلزم من خلال المقام الجديد ، تلك العلاقة التي ترتبط بسبب قوي بتوظيف المستويات اللغوية المختلفة : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، مع النظر إلى أن امتناع إحدى هذه القواعد عن إنجاز عملها في مقام معين يُحوّل المعنى الصريح إلى معنى مستلزم ينتضيه المقام (٣) .

ويرى أحمد الإدريسي أن السكاكي لم يستخدم « الاستلزام » في مستوى علم المعاني (٤) ، ذلك أن السكاكي يرى أن للجملة في مستوى علم المعاني عدة معانٍ ، يتحدد كل منها بإضافة قرينة معينة ، وهو ما سماه « مقتضى الحال » . وهو يسمي هذا الانتقال « انتقالاً استدلالياً » ، أي إنه تم عن طريق الاستدلال ، أما اللزوم أو الاستلزام فيعته السكاكي وسيلة للانتقال من الحقيقة إلى المجاز وإلى الكناية (٥) .

وينهم من كلام الإدريسي أن المتوكل قد وقع في خطأ حينما سمى خروج الطلب عن مقتضى الظاهر استلزاماً ، وكان ينبغي له أن يسميه استدلالاً ، وأن مجال الاستلزام هو علم البيان . والنحو الوظيفي على النحو الذي تمت الإشارة إليه فيما سبق ، محكوم بالثنائية المعروفة « قدرة / إنجاز » إلا أن القدرة هنا تعني معرفة المتكلم - المخاطب القواعد التداولية ، إلى جانب القواعد الأخرى ، التي تهيء فرص إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة (٦) .

(١) انظر في هذا : مفتاح العلوم للسكاكي - ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٩٩ - ١٠٩ .

(٣) البحث اللساني والسميائي (مرجع سابق) - ٣ .

(٤) البحث اللساني والسميائي (سلسلة الندوات رقم ٦) ، مرجع سابق - ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٥) مفتاح العلوم للسكاكي / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٦) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ١١ .

ويصنّف المتوكل القوة الإنجازية للمتكلم في صنفين هما :

القوة الإنجازية الحرفية : وفيها يحمل اللفظ على ظاهر معناه ، كقولنا : ناولني الكتاب ، وأعدك بالمساعدة ، وما اسم أخيك ، فهذه جمل إنجازية تحمل معاني الأمر والوعد والاستفهام .

القوة الإنجازية المستلزمة : وتتمثل في المعنى الجديد الذي تستلزمه الجملة في مقام معين ، كقولنا : هل تناولني الملح ؟ (الالتماس) ، وقولنا : أغير الله تصلي (الاستنكار) .

ويعالج المتوكل في ظل ظاهرة القوة الإنجازية موضوعي الاستفهام والعطف ، كاشفاً النقاب عن العلاقات التي تربط بين هذين الموضوعين وتلك القوة .

ويتناول المتوكل ظاهرة الاستفهام في اللغة العربية في إطار ظاهرة التبشير ؛ فالاستفهام من منظور النحو الوظيفي يؤدي وظيفة تداولية ، وهي وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزاً . وهي بؤرة المعلومة الجديدة التي يجهلها المتكلم (Focus of New) ، ففي نحو : من تغيب اليوم ؟ يشكّل المكون (من) بؤرة جديدة .

وتتحول هذه البؤرة إلى ما يسمى « بؤرة المقابلة » (Focus of Contrast) وذلك إذا كانت أداة الاستفهام الهمزة أو هل ؛ ففي نحو : أزيداً قابلت أم عمراً ، فإن (زيداً) يشكّل بؤرة ما ، و (عمراً) يشكّل بؤرة أخرى ، فلا بد في الاستفهام بالهمزة وهل أن تعتد في ذهن السائل مقابلة بين مكونين يشك في أن أحدهما هو المكون الأساس (١) .

وكما صنّف المتوكل البؤرة في وظيفة الاستفهام التداولية إلى بؤرة جديدة وأخرى مقابلة ، فقد صنّف مجال عمل الاستفهام إلى استفهام الحمل واستفهام المكون ، ففي نحو :

هل كتب خالد المقال ؟ تسلط الاستفهام على الحمل ، وفي نحو : ماذا شرب زيد ؟ تسلط الاستفهام على المكون الحلمي (فاعل أو مفعول به) ، وهو هنا المفعول ، لأن التقدير :

شرب زيد ماذا ؟ (٢)

ف ف ا مف

ويتناول المتوكل ، آخذاً في الحسبان القوة الإنجازية ، موضوع العطف ، وفي هذا المجال يشير إلى قيود تعاطف الجمل الاستفهامية والخبرية ، ومن هذه القيود قيد « تعاطف القوى الإنجازية »

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ١٣٠ ، ١٣٧ .

هذا القيد الذي يتتظم المعايير التالية (١) :

- أن حمول الجمل المتعاطفة لها نفس القوة الإنجازية الجرفية .
- أن عطف جملة خبرية على خبرية أو استفهامية على استفهامية سائغ ، في حين أن عطف جملة استفهامية على خبرية أو العكس ممتنع .

ومن الأمثلة على ذلك :

- هل سذهب إلى فاس ؟ وهل ستزور أخريك هناك ؟
- نجح أخو خالد ورسبت أخت هند .
- ذهب خالد إلى فاس ، وهل زار أخويه هناك ؟
- هل نجح أخو خالد ؟ ورسبت أخت هند .

وبيين في سياق تناوله الموضوع أن القوة الإنجازية المستلزمة تؤثر في تسويغ العطف وعدمه على النحو

التالي (٢) :

- ١ - أنها تميز عطف حمل إخباري على استفهامي إذا كانت القوة الاستفهامية المستلزمة إخبارياً وذلك نحو :
— ألم أعطك داري ووهبتك مالي ؟
- ٢ - أنها تمنع (أو تجعل من العسير) عطف حمل استفهامي على آخر إذا كان أحدهما يستلزم إنكاراً أو نفيًا وذلك من نحو : كيف استقبلت أخاك وكيف تناوئه ؟
أين الفضيلة ؟! وأين كتابك ؟

ومن بين الظواهر النحوية التي تناولها المتوكل ظاهرة الفاعل ، وسيتم تناول هذه الظاهرة بمزيد من التفصيل يتم فيه بيان التآزر بين الوظائف الثلاث : التركيبية والدلالية والتداولية في تحقيق الهدف التواصلي لوظيفة الفاعل .

ولقد حدد الباحث (المتوكل) وظيفة الفاعل في إطار النحو الوظيفي كما يلي :

- ١ - الفاعل مكون من مكونات الجملة العربية يؤدي وظيفة دلالية (دور المنفذ) ، ووظيفة تركيبية (فاعل) ، ووظيفة تداولية (محور أو بؤرة) ، وهو حد - موضوع ، أي أنه يلعب دوراً أساسياً في الواقعة التي يشير إليها المحمول ، في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزمان

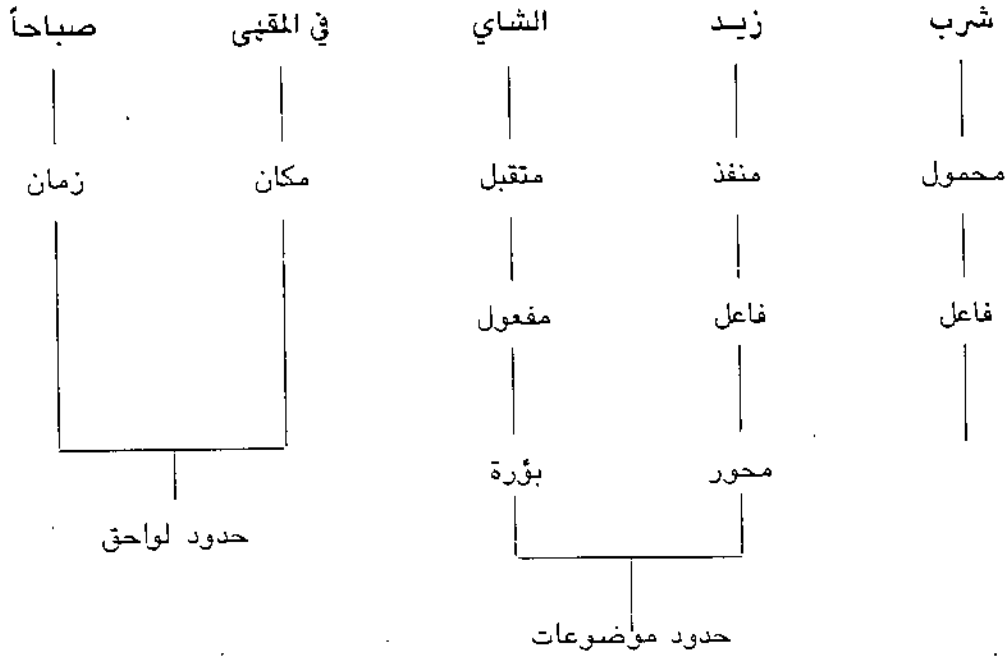
(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ١٦٠ .

وانظر :

- تضايبا المنهج في اللغة والأدب / أحمد المتوكل وآخرون . - ط ١ . - الدار البيضاء ، ١٩٨٧م - ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) تضايبا المنهج في اللغة والأدب / أحمد المتوكل وآخرون - ٣٣ .

وغيرهما (١) ويمكن ميزه في المنظومة الوظيفية التالية :



والفاعل لا يحذف لكونه عمدة ، وهو ما أكده علماء النحر القدامى ، ومنهم على سبيل المثال ، المبرد الذي يقول (٢) : « لا يبد لكل فعل من فاعل فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه » .
ومنهم ابن يعيش الذي يقول (٣) : « إذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل ، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة ، فإذا حذف فاعله من اللفظ ، استُنْجِح أن يخلو من لفظ الفاعل ؛ فليذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع » .
من هذه الأسباب ، كما يرى المتوكل ، نبعت أهمية الفاعل ووظيفته . على أنه كان ينبغي للمتوكل ألا يرسل القول مطلقاً في مسألة حذف الفاعل ، إذ إن هناك حالات يحذف فيها (٤) ، كما يشير إلى ذلك قول ابن يعيش الذي تمت الإشارة إليه .

(١) دراسات في النحر الوظيفي / أحمد المتوكل - ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) المقتضب / صنعة أبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عضية . - بيروت : عالم الكتب ، ج ٤ / ٥٠ .

(٣) شرح المنفصل ٧٠ / ٧ .

(٤) ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل للدليل ، مثله في ذلك مثل المبتدأ والخبر . ورجح ذلك السبيلي (ت ٥٨١ هـ) وابن مضاء . ويذكر السيوطي من صور حذفه :

- أنه يحذف مع آرائعه في مثل قولك : زيدا ، لمن قال : من أكرم ؟ وتقدير الجواب هو : أكرم زيدا .

- حذف فاعل المصدر مثل قوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيماً » (البلد / ١٤ ، ١٥) .

وهناك مواضع أخرى ذكرها السيوطي في : (المجم ، ج ٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) ، ومنها ما أورده ابن هشام في : (شذور الذهب / ١٥٩) .

ونظراً للاهمية التي يتصف بها الفاعل يقرر المتوكل أن اللغة العربية لا تستغنى عن وظيفته ، ويدعم هذا التصور ، إلى جانب ما سبق ، أن وظيفة الفاعل ، تستند ، في اللغة العربية ، إلى المكون الحامل للدور الدلالي ، المُنْفَذ .

ويذكر المتوكل أن من خصائص الفاعل (١) أنه يمكن إسناده إلى حد آخر غير الحد الحامل لوظيفة (المنفذ) ، وأن صيغة المبني للمجهول تتوافر إلى جانب صيغته ، ولعله قصد بذلك أن صيغة المبني للمجهول تقوم مقام الفاعل ، ومن الأمثلة على ذلك (٢) :

- أَعْلَقَ الباب . (حدّ مستقبل)

- مُنَحَتْ هُنْدًا جائزة . (حدّ متقبل)

- صِيمَ يَوْمُ الجمعة . (زمان)

- نِيمَ فِي البيت . (مكان)

- سِيرَ سَيْرًا حيث . (حدث)

ويشير المتوكل في هذا المجال إلى أن الوظائف الدلالية التي تسند إلى المكون الفاعل هي نفسها الوظائف التي تسند إلى المكون المفعول باستثناء وظيفة (المُنْفَذ) التي يتفرّد بها الفاعل (٣) . ومن خصائص وظيفة الفاعل أنها تحدد الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المسندة إليه ، وهي الرفع ، كما أنها تحدد موقع هذا المكون ؛ وهو المكون الذي يلي الفعل (٤) .

وبهذا العمل ، تسهم وظيفة الفاعل ، إلى جانب وظيفة المفعول ، في ربط البنية الحملية بالبنية المكونية (٥) .

ويذكر أن من خصائص الفاعل أنه لا يتقدم على فعله ، وإذا ما تقدم فإنه يصبح مبتدأ ، ومن ذلك قولنا : الطالبات نجحن ؛ فالجملة تتكون من مبتدأ (الطالبات) وعمل يتنظم فعلاً ولاصقة فاعلاً (٦) . أما في نطاق مَوْقَعَةِ الفاعل ، فيذهب المتوكل إلى أن الفاعل مكون أساس في البنية الحملية الأساسية (ف فامف) ، وأن موقعه يأتي في طليعة سلمية الأدوار الدلالية للحدود - الموضوعات ، كما يظهر فيما يلي :

(١) دراسات في النحو الوظيفي / أحمد المتوكل ، ٣٧ .

(٢) دراسات في النحو الوظيفي / أحمد المتوكل ، ٣٧ .

(٣) دراسات في النحو الوظيفي / أحمد المتوكل ، ٣٧ .

(٤) الوظيفة المفعول / ٦٢ .

(٥) الوظيفة المفعول / ٢٥ .

(٦) الوظيفة المفعول / ٢٨ .

مصاحب (١) (مفعول منه)	علة	حال	حدث زمان مكان	المتقبل	المستقبل	المنفذ
-	-	-	+	< +	< +	< +

ويستفاد من هذه السُّلْمِيَّة ما يلي :

- أن المنفذ له الأولوية في احتلال وظيفة الفاعل يعززه في ذلك سمات أخرى هي الرتبة والقوة (٢) ، أما من حيث الرتبة فمن المتعارف أن المنفذ أعلى وظيفياً من غيره فيمنح بسبب من ذلك تلك الأولوية ، وأما القوة فهي مصدر التنفيذ ، ولعل فيما ذهب إليه ابن يعيش من أن الفاعل اختص بالرفع لقوته (٣) ما يدعم هذا التصور .

ويشير المتركل إلى المعايير التي تحكم احتلال المكونات ذات الأدوار الدلالية ووظيفة « فاعل » ، فيذهب إلى أنها تتجلى فيما يلي :

- الأسبقية ، فجملة :

أعطى عمرو زيدا الكتاب تعد أصلاً ؛ ومن الجمل التي يمكن أن تنفرع عنها :

- أعطى زيداً الكتاب .

- أعطى الكتابُ زيداً .

وهو يحكم بأن الأولى أفصح من الثانية ، لأن لزيد الأسبقية ، فيرأى في احتلال وظيفة الفاعل (٤) .

- أن المكونات التي تحمل الأدوار الدلالية : المستقبل والمتقبل تقدم لاحتلال وظيفة الفاعل على العناصر التي تحمل الأدوار الأخرى (كالمصدر والزمان والمكان) ؛ فالجملة : ضُرب زيد ضرباً شديداً في الدار يوم الجمعة ، صحيحة ، في حين أن الجمل : ضرب ضرباً شديداً زيداً في الدار يوم الجمعة ، وضُربَ يومَ الجمعة ضرباً شديداً زيداً في الدار ، وضُربَ في الدار زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة جُمِلَ غير صحيحة ؛ لأن زيدا الذي يحمل وظيفة (متقبل / متقبل) أولى باحتلال الوظيفة من المكون الذي يحمل الدور الدلالي المصدر أو الزمان أو المكان (٥) .

(١) الوظيفة المفعول في اللغة العربية / أحمد المتركل ، ٦٥ (هامش) .

(٢) دراسات في النحو الوطني / أحمد المتركل ، ٣٩ .

(٣) شرح المنفصل ج ١ / ٧٥ .

(٤) يعود السبب في ذلك أن المستقبل (زيد) أعلى في سلم الوظيفة من الكتاب (المتقبل) . انظر :

دراسات في نحو اللغة العربية الوطني / المتركل ، ٤٠ ، ٤١ .

(٥) المرجع السابق - ٤١ .

- أنه لا توجد سُلمية إجبارية لحاملات الأدوار الدلالية الأخرى كالمكان والزمان والمصدر ،
فيمكن أن يقال :

سير يوم الجمعة سيراً حثيثاً .

سير سير حثيث يوم الجمعة .

سُهر في الدار سهرة جميلة .

سُهر سهرة جميلة في الدار (١) .

ويلاحظ أن هذه الأمثلة تخلو من مفعول به ، ومعروف أن النحاة القدامى قد أجازوا إقامة المصدر
أو ظرف الزمان أو المكان ، أو المجرور مقام الفاعل ، ويذكر ابن هشام من الأمثلة على ذلك :

قوله تعالى (٢) : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

وقولهم : « جلس أمامك » (ظرف مكان) .

وقولهم : « صيم رمضان » (ظرف زمان) .

وقوله تعالى (٣) : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا ﴾ (مجرور) (٤) .

- أن المكونات التي تحمل الوظائف : المستفيد ، المفعول لأجله ، الحال ، المفعول معه ، لا تحتل

وظيفة الفاعل ، وعليه فإنه لا يقال :

- اشترى (لزید) حثيئة ؛ لأن زیداً مستفيد (٥) .

- وقف احتراماً للمعلم ؛ لأنه مفعول لأجله .

- جيء راكباً على الحصان ؛ لأنه حال .

- سير والشاطيء ؛ لأنه مفعول معه (٦) .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٤١ .

(٢) الحاقة / ١٣ .

(٣) الأثعم / ٧٠ .

(٤) شذور الذهب / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين - ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ .

(٥) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ٤٠ .

(٦) الوظيفة المفعول / أحمد المتركل ، ٣١ .

والمعروف أن واو المعية تستلزم أن ينصب العامل على ما قبلها وما بعدها في آن معاً .
انظر :

شذور الذهب / ٢٤١ .

ومع أن المتوكل قد قصد إلى أن تكون محددات هذه الوظائف متلائمة ومعطيات النحر العربي فإن التلاؤم لم يكن تاماً ، ومن أبرز الأدلة على ذلك أنه ساوى بين وظيفة الفاعل ونائب الفاعل ، والنحو القديم لا يساوي بينهما .

ومن النحاة الذين تناولوا هذه المسألة ابن هشام ، وقد ذهب إلى أن الإسناد إلى نائب الفاعل يكون على جهة وقوع الحدث عليه ، لا على جهة القيام به ، كما في قولنا : ضُربَ زيد ، فالإسناد هنا على جهة وقوع الحدث على زيد لا منه (١) .

ويرى ابن يعيش أن نائب الفاعل متصف بالحدث لا قائم به (٢) .

وبين المتوكل علاقة الوظيفة التركيبية (فاعل) بالوظيفة التداولية (محمور) .

والمحمور ، كما ذُكر وظيفة تسند إلى الحد الدال على ما يشكل محطّ الحديث في الحمل بالنسبة لمقام معين . وغالباً ما تسند وظيفة المحور إلى الحد موضوع الحديث أو ذي الأهمية ، أو الذي يشكل (مركزاً) في السؤال ، ومن ذلك مثلاً :

متى سافر زيد ؟ سافر زيد البارحة ؛ فزيد هنا فاعل محمور (٣) ، إذ إنه يحمل ثلاث وظائف في آن معاً : وظيفة تركيبية لكونه فاعلاً ، ووظيفة دلالية لكونه (منفذاً) ، ووظيفة تداولية (مقامية) لكونه موضع الاهتمام ومحط الحديث ، أي (محموراً) .

ويذهب المتوكل إلى أن الوظائف التداولية الداخلية ، كالمحمور ، والبؤرة لا تحدد الحالات الإعرابية . وأن المكونات التي لها وظائف تركيبية ودلالية معاً تتحدد حالاتها الإعرابية بالوظائف التركيبية كالفاعل (٤) .

وبالانطلاق من هذه المحددات فإن وظيفة الفاعل تأخذ الحالة الإعرابية الرفع أياً كانت وظيفة الفاعل الدلالية أو التداولية .

وهنا لابد من القول بأن النحر العربي كان أوضح في تحديد الحالات الإعرابية ، فالفاعل يتحدد كونه

(١) شرح شذور الذهب / ٢٠٥ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ٧٠ .

(٣) الوظائف التداولية في اللغة العربية / ٧٤ ، ٧٥ .

(٤) الوظائف التداولية / ٧٥ ، ٧٦ .

فاعلاً إذا قام بالحدث ، أي إذا كان منفذاً (وظيفة دلالية) ، وهذا يمنحه الرفع ، وبذلك تسهم الوظيفتان التركيبية والدلالية في منحه هذه الحالة الإعرابية ، أما النحو الوظيفي فقد ابتدع للناعل ، إلى جانب وظيفته التركيبية ، وظيفتين أخريين ، وهما الدلالية والتداولية ، دون أن تكون لها أهمية في تحديد إعرابه (١) .

ويمد المتروكل في الحديث عن الفاعل بعداً آخر فينتقل إلى الحديث عن إسناد وظيفة (فاعل) حسب المنظور الأهم (Perspective) رئيسياً كان أو ثانوياً ؛ فحين نقول :

شكر علي سعاد . يكون المنظور الرئيسي في الجملة (علي) .

وأما إذا قلنا :

شُكرت سعاد كان المنظور الرئيسي في الجملة (سعاد) .

ومن هذا المنطلق ماز المتروكل وظيفته الفاعل من وظيفة المفعول به . فذهب إلى أن وظيفة الفاعل مسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة ، في حين أن وظيفة المفعول تكون مسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة ، وهذا يستلزم أن تكون الأسباب في سلمية الموقعية الخاصة بمكونات الجملة للفاعل على المفعول (٢) .

ويبدو من كلام المتروكل أنه يساوي وظيفة نائب الفاعل بوظيفة الفاعل (٣) ، لكن الأدق في هذا الشأن أن الإسناد هنا على جهة الوقوع عليه ، لا على جهة القيام بالعمل (٤) ، فالشكر مسند إلى سعاد على سبيل إزجائه إليها لا على وقوعه منها .

ولا يعني احتلال الفاعل رأس سلمية الوظائف أن هذه المَرَقعة ثابتة على نسق واحد لا تزول عنه ، بل إن الأصح أن لها بضعة احتمالات موقعية بين عناصر الجملة الأساسية يمكن توضيحها فيما يلي :

- ف فا مف ، كما في العبارة : شرب زيدُ الشاي .
- فا ف مف ، كما في العبارة : زيدُ شرب الشاي .
- ف مف فا ، كما في الجملة : شرب الشايِ زيدُ .
- مف ف فا ، مثل قولنا : الشاي ، شرب زيدُ .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٤٦ .

(٢) دراسات في النحو الوظيفي / أحمد المتروكل - ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦١ .

(٣) الوظيفة المفعول / أحمد المتروكل ، ٣١ ؛ إذ يطلق المتروكل على نائب الفاعل « الوظيفة الفاعل في التراكييب المبنية للمجهول » .

(٤) شذور الذهب / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين ، ١٥٩ .

ويقرر الوظيفيون أن ما يحدد رتبة الفاعل بالنسبة إلى الفعل والمفعول ثلاثة أمور :

١ - الوظيفة التركيبية .

٢ - الوظيفة التداولية .

٣ - التعقيد المتولي للمكونات ؛ أي حجم المكونات (١) .

ويميز المتوكل في هذا المجال بين مواقع الفاعل في أنماط جملية ثلاثة هي : الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية ، والجملة الرباطية .

ويذكر في حديثه عن النمط الأول (الجملة الفعلية) أن الفاعل يتأخر عن الفعل ويليه مباشرة (٢) ، وقد يتوسط بينهما مكون آخر إذا اتسم الفاعل بالتعقيد المقولي وذلك من نحو قولنا : ساء هنداً أن خالدأ هاجم عمراً أمام الملاء ؛ فالفاعل هنا عنصر مركب (المصدر المؤول من أن ومعمولها) ، وعليه فإن الجملة السابقة تعد أفصح من الجملة :

ساء أن خالدأ هاجم عمراً أمام الملاء هنداً (٣) .

ويذكر أيضاً أن المفعول أو غيره من المكونات قد تتوسط بين الفعل والفاعل إذا احتل كل منها وظيفة المحور نحو :

من قابل زيداً ؟ (زيد) هو المحور .

قابل زيداً خالد .

من تغيب اليوم ؟ (اليوم) هو المحور .

تغيب اليوم خالد

من سافر إلى القاهرة ؟ (إلى القاهرة) هو المحور .

سافر إلى القاهرة خالد (٤) .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، أحمد المتوكل ، ٤٧ .

(٢) الوظيفة المفعول / أحمد المتوكل ، ٢٨ .

(٣) الوظيفة المفعول / ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

وانظر في ذلك :

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٤٩ .

(٤) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / أحمد المتوكل ، ٤٩ .

(٣٥١)

والمعروف أن النحاة القدامى يجيزون أن يتوسط مكون بين الفعل والفاعل (١) ، وقد يأتي هذا المكون مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كما في الأمثلة السابقة ، لكن جواز وقوع هذه المكونات تحذ مسوغاً له هنا من أن كلاً منها يشكل محوراً ، أي إنه أسندت إليه وظيفة جديدة جعلته موضع الحديث والاهتمام ، فشكل بذلك مركزاً (٢) ، وبذلك يكون تفسير توسط هذه المكونات تفسيراً وظيفياً .

ويُذكر في هذا الصدد أن الفهري قد أطلق على عملية انزلاق المفعول بين الفعل والفاعل مصطلح الخفق ، كما تمت الإشارة إلى ذلك في موضع سابق .

ومن الملاحظ المهمة على هذا الصعيد أن التراكيب التي يتوسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل وتلك التي يلي فيها الفاعل الفعل تأتلف من حيث البنية الحملية (الدلالية) والبنية الوظيفية ، في حين تختلف من حيث البنية التداولية ؛ فالمفعول المتوسط بين الفعل والفاعل يُعد محوراً ، في حين أنه يحمل وظيفة « بؤرة الجديد » (Focus of New) ، أو يكون بلا وظيفة تداولية ، عندما يلي الفاعل (٣) .

ويعرض المتوكل لتقدم المفعول أو غيره الفعل والفاعل إذا احتل وظيفة تداولية هي البؤرة ، وهي وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو بروزاً في الجملة ومن الأمثلة على ذلك :

زيداً قابلت ، واليوم تقدمت للامتحان ، وفي الدار نسيت كتابي (٤) .

أما بخصوص موقعة الفاعل نفسه في البؤرة ، فيرى الوظيفيون أن ذلك يخرج الجملة من إطار الجملة الأصل إلى موقع خارجي (ذيل أمامي) نحو :

خالد	كتب	خاطرة	في	الصحيفة	صباح	اليوم
ذيل	ف+(فا)	مف	:	مك	زم	
						مبتداً

إذ الأصل « كتب خالد خاطرة في الصحيفة صباح اليوم » وهم يوضحون أن موقعة الفاعل في الذيل الأمامي (بعد أن كان داخل الحمل) ، يؤثر في وظيفته التركيبية (٥) .

وهم يرون أن الفاعل يصبح مبتداً حين يتقدم على الفعل ، وبذلك يحمل وظيفة خارجية ، إذ

(١) مع المراجع / السيوطي ، ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢) الوظائف التداولية / أحمد المتوكل - ٧٤ ، ٧٥ .

(٣) الوظيفة المفعول / ٨٠ .

(٤) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٥٠ .

(٥) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٥٠ .

المعروف في النحو الوظيفي أن ما يحكم تصنيف المكونات إلى وظائف داخلية وخارجية هو انتهاؤها إلى الحمل أو عدمه (١) .

ومن المتعارف هنا أن الكوفيين يميزون تقدم الفاعل على الفعل لكنهم يعتدونه فاعلاً ، لا مبتدأ .

وقد استخلص الوظيفيون ملاحظ مهمة متعلقة بالمبتدأ أوجزها فيما يلي :

— لا يدخل المبتدأ في حيز القوة الإنجازية للجملة في بعض أنماط الاستفهام نحو :

أزيد عاد أم لم يعد ؟ فالسؤال لم يمس زيداً .

— قد يتقدم الذيل (المبتدأ) على ماله الصدارة كاستفهام نحو : زيد ، هل عاد ؟ زيد ، أعاد أم لم يعد ؟

وقد يتقدم على الشرط نحو : زيد ، إن عاد أكرمه .

— وقد يتقدم على المبتدأ الذي كان فاعلاً ذيل آخر كالمنادى نحو : يا علي ، زيد عاد .

ولا يتقدم على المبتدأ الذي كان في الأصل فاعلاً عنصر أصل من مكونات الجملة الحملية ، فلا نقول :

زيداً عمرو قابل .

— أن اللواحق في نحو : الطلبة نجحوا والطلابان نجحا ، والنساء خرجن تحتل وظيفة الفاعل (٢) .

ويتحدث المتوكل عن موقع الفاعل في الجمل الاسمية فيذهب إلى أن الفاعل يرد متقدماً على محموله

إلا إذا كان المحمول محوراً أو بؤرة ، فيحتل بسبب من ذلك ، واحداً من المواقع المخصصة للمكونات التي

تحمل إحدى تبتك الوظيفيتين ، وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى وروده متأخراً عن المحمول الخاص به .

وبدلل المتوكل على هذا التصور فيورد الأمثلة التالية :

— عمرو قائم .

— عمرو في الدار .

— السفر غداً .

ويذهب إلى أن الأسماء (عمرو) ر (السفر) يحتل كل منها وظيفة فاعل ، لأن كلا منها مكون

داخلي ، يدخل في القوة الإنجازية ، ولا يتقدم على ماله الصدارة من شرط أو استفهام ، فنقول :

أعمرو في الدار أم علي ؟ ولا نقول : عمرو أفي الدار ؟ (٣) .

ومن الأدلة على كونه وظيفة داخلية أنه يمكن أن تتقدم عليه مكونات أخرى نحو قولنا :

غداً زيدٌ مسافر ، زيداً عمرو ضارب (٤) .

(١) الوظائف التأويلية / ٧٥ .

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي / ٥١ .

(٤) المرجع السابق - ٥٢ .

ويمثل المتوكل لورود الفاعل متأخراً عن محموله بالأمثلة التالية :

- في الدار رجل .

- أقائم زيد (أم قاعد) .

- قائم زيد (لا قاعد) (١) .

ويرى النحاة التداخي أن الفاعل في البنات من نحو : (زيد قائم) مستتر في بنية الجملة ولا ينظرون

إلى (زيد) على أنه فاعل .

ومما يلاحظ هنا أن المتوكل حين اعتد المكونين عمرو ، والسفر في الجملتين : عمرو قائم ، والسفر

غداً فاعلين قد احتذى صنع الفهري في النظر إلى المبتدأ في أمثال هذه الجمل على أنه فاعل للرباط

المحذوف، وهو (كان) .

ويذهب المتوكل إلى أن موقع الفاعل في الجمل الرباطية (٢) يردُّ بعد الرباط ، وهي كما يلاحظ

نفس الرتبة التي يأخذها في الجملة الفعلية حتى لو أسندت إليه وظيفة البؤرة أو المحور ، ولو تقدم الفاعل

على الرباط لأصبح مبتدأ ، ومن الأمثلة على ذلك :

كان زيد قائماً ، فزيد هنا فاعل واقع بعد الرباط . أما في جملة : زيدٌ كان قائماً ؛ فقد تقدم زيد على

الرباط فأصبح يحتل موقع الذيل الأمامي (المبتدأ) (٣) .

وخلاصة القول في النحو الوظيفي أن الباحثين يجمعون على أنه النحو الذي يراعي معايير إنجاز

الكلام في طبقات بجمالية معينة . وهذا التعريف يحمل السمات أو المزايا التي آل إليها بعد مروره في مرحلة

مخاض طويلة .

فقد بدأت الوظيفية في العالم العربي في نهاية الثلاثينيات حين أخذ الاهتمام يتوجه إلى وظيفة الكلمة في

الجملة وتمثل ذلك أول الأمر في قرار وزارة المعارف المصرية لتيسير النحو بتبني هذا التوجه الذي كان

لصاحب الإحياء الفضل في إبرازه ولنت الأنظار إليه . وقد أعطي المعنى جانباً من الاهتمام لكنه كان يسيراً

بالنسبة إلى الاهتمام بالمبنى .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية - ٥٨ .

(٢) المتصرد بالرباط كان وأخواتها وأفعال الاستمرار وما شابهها ، والجملة الرباطية هي التي يتصدرها ناسخ .

(٣) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية / أحمد المتوكل ، ٥٩ ، ٦٠ .

وفي بداية السبعينيات من هذا القرن أذاع تمام حسان في الباحثين نموذج المعروف « اللغة العربية معناها ومبناها » وفيه خطت الوظيفية خطرة جديدة وذلك يمنح المعنى جانباً أكبر من الاهتمام في مقابل المبنى ، وفي ظل هذا التوجه المتطور درس تمام حسان التراث النحوي من منظور وصفي وظيفي ، تبناه فيما بعد جعفر دك الباب وقسم هو الآخر الجملة ، على أساسه ، إلى ثمانية أنماط .

لكن النقلة النوعية المميزة كانت على أيدي الباحثين المغاربة ولاسيما أحمد المتوكل الذي اتخذ النحو الوظيفي ، بسبب من اجتهاده ، مفهوماً جديداً يستلزم إلمام المتكلم - المخاطب بالمعايير التي تمكنه من إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة ، وقد تأثر في ذلك بتصورات سيمون دك في هذا المجال .

وأبرز ما في النحو الوظيفي أنه ينظر إلى البعد التداولي على أنه عماد اللغة ، وأن الوظائف ، بوحى من ذلك ، تعتمد مفاهيم أولى لا مشتقة من بنيات أخرى ، كما في النحو التحليلي ، كما أن إسناد الحالات الإعرابية يتم في ضوء ثلاثة أنماط من الوظائف هي : التركيبية والدلالية والتداولية .

إلا أن الأمر يقتضي الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تعترض طريق الأخذ بهذا المنحى على الرغم أنه يتسم بالواقعية اللغوية .

ومن هذه الصعوبات أن ضبط المعايير اللازمة لإنجاز الكلام في مقام معين أمر عسير نظراً لكثرة المعطيات التي على المرء أن يلم بها في مقام معين ، هذا إلى جانب أن هذه المعطيات عرضة للتغير من حين لآخر كما أن من الملاحظ على هذا المنحى أن مهمة إسناد الحالات الإعرابية لا تتسم بالوضوح الذي يتسم به النحو العربي التقليدي ، إذ يكفي في هذا النحو مجرد تأمل موقع المكون الإعرابي ليحكم المرء على حالته الإعرابية ، في حين أن المرء بحاجة إلى معرفة الوظائف المختلفة المسندة إلى المكون ، تركيبية كانت أو دلالية أو تداولية ليتسنى له الحكم على حالته الإعرابية .

هذا إلى جانب أن النحو الوظيفي قد عطل ميممة الوظيفة الدلالية في تحديد الحالة الإعرابية عند وجودها إلى جانب وظيفة تركيبية ، مع أن الدلالة تسهم إلى حد كبير في ذلك ، كما يستلزم ذلك أن النحو الوظيفي قد ابتدع وظائف لا تبدو ذات أهمية في بعض الأحيان .

وبلمح الباحث إلى أن هناك تقارباً بين الوصفية والوظيفية وتبدو مظاهر هذا التقارب في أن بعض فروع الوصفية اتجهت اتجاهاً وظيفياً ، ويجسد هذا التصور فيرث في مجال سياق الحال ، ومبدأ الخاتية الذي ابتدعه بايك . ومن ناحية أخرى فالوظيفية لا تلجأ إلى النقل أو التقدير أو التحويل ، وذلك أمر يقرها

كثيراً من الوصفية التي تؤمن بأن يتجه البحث إلى ظاهر الكلام وحسب .

وبكاد المرء ، حين يدقق النظر في جانب من قواعد النحو الوظيفي ، يَهْمُ بالقول بأن النحو الوظيفي على النحو الذي بسطه المتوكل لا يختلف كثيراً عن النحو العربي الذي يغلب ظاهرة الإعراب ، وأن عناصر التجديد تكاد تنحصر في تلك التسميات التي أطلقها الوظيفيون العرب على عناصر هذه الظاهرة ، إلى جانب اجتهادات فردية أفرزها التأثر بالنحو الوظيفي الغربي ، وهي اجتهادات قد تصيب طوراً وتخطيء تارة أخرى .



المُلخَص

وهكذا حاول هذا البحث - على قدر ما أطاق صاحبه - أن يتناول بالدرس والتمحيص زمرة من المناهج اللغوية استخدمها النحاة العرب المحدثون في درس نظرية النحو العربي ، تلك المناهج التي يمثل المنهج التقليدي ، والمنهج التاريخي المقارن ، والمنهج الوصفي ، والمنهج التحويلي التوليدي ، والمنهج الوظيفي أبرز ما تم توظيفه منها .

ومع أن البحث ينحو في تناول منحي وصفيّاً تقريرياً يقوم على رصد ما تم في مجال البحث النحوي في هذا القرن ، إلا أن الباحث وضع في اعتباره أن يحاول نقد ما وقف عليه من أُنظار ، والانطلاق من ذلك إلى طرح حلول لقضايا طالما ظلت موضع بحث ومداولة بين النحاة المحدثين . وفيما يلي عرض موجز لأبرز ما توصل إليه الباحث ضمن هذا الإطار .

كشف الباحث في مجال تيسير النحو عن أن النحاة المحدثين قد بالغوا في تناول هذه المشكلة ، وأن الحل يكمن في أمور ثلاثة تتمثل فيما يلي :

- ١ - وجود سلطة منفّذة ملزمة بتنفيذ ما يتخذ من قرارات في هذه السبيل .
- ٢ - أن يعمل من بيدهم الحل على إعداد متخصصين في علم اللغة : قديمه وحديثه ، ومعلمين أكفيا .

- ٣ - أن يجري تعليم النحو في ظل نصوص لغوية ، ووفق خطة زمنية محكمة ، على أن يتم ذلك دون مخالفات عن أصول قواعد النحو المعروفة .

وفي مجال النظرية النحوية الخالصة لاحظ الباحث أن كثيراً مما تبناه بعض المحدثين في مجال إنكار العلل والعامل لم يكن إلا صدى لدعوات نادى بها نفر قليل من النحاة القدامى ، وأن المحدثين بلغوا - في فهمهم مقاصد هذه الدعوات - درجة الغلو ، فقد أشار البحث إلى أن ما انطوت عليه دعوة ابن مضاء هو التخفف من العلل والعوامل لا إلغاؤها .

أما فيما يتعلق بالمنهج التاريخي المقارن فقد أوضح الباحث كثيراً من الجوانب التي جلاها هذا المنهج في النحو العربي ، لكنه في الوقت نفسه لاحظ أن هذه الفوائد لا ترقى - على صورتها المتحصلة حتى الآن - إلى بناء نظام واصف للغة العربية .

وفي نطاق الحديث عن المنهج الوصفي وضّح البحث أن لهذا المنهج بُعدين : بعداً واسعاً

ينتظم كل الأنحاء التي نادت بالوصفية ، وبعداً بمعنى ضيق يدل ، بالتحديد ، على ذلك الجانب من اللغويات الوصفية التي ابتدعها بلومفيلد .

وأكدَ هذا البحث أن المنهج الوصفي ، مثلاً في مبدأ المكونات المباشرة ، قد قدّم تفسيراً للجملية الاستثنائية والجملية الاعتراضية والجملية التي لا محل لها من الإعراب ، وذلك في هدي تعريف الجملية القائم على حسن الفائدة والاستقلالية .

أما استخدام المنهج التحويلي التوليدي فقد أبان عن أهمية العمل النحوي من خلال نظرية الربط والعامل التي نادى بها تشومسكي (Government and Binding) مما يدفع التهمة التي ألصقها بعض النحاة المحدثين بالعامل . وأثبت هذا المنهج أهمية أساليب الاشتغال والتنازع في الخطاب (المقام) .

وإلى جانب ذلك كشف البحث عن أن المنهج التحويلي التوليدي قد صرف جانباً كبيراً من عنايته إلى الدلالات التصنيفية ، مع أن معظم هذا الجانب يدركه المتكلم (ابن اللغة) بالحس لا بالتنظير والتعقيد .

ومن الملاحظ التي أبرزها استخدام هذا المنهج أن التحويليين ينظرون إلى الاسم المرفوع بعد كان على أنه فاعل ، مع أن كان لا توحى بالدلالة على الحدث .

ولاحظ الباحث أيضاً أن الذين تناولوا النحو العربي من هذا المنطلق لم يحسنوا - باستثناء الفهري - الربط بين هذا النحو والمنهج التحويلي في مجال التطبيق .

ثم إن المنهج يقوم على بنى عميقة افتراضية يتعذر معها الجزم بأن قواعد التفسير المستخدمة فيه تصلح ، وخذها ، لدرس النحو العربي .

وفي مجال النحو الوظيفي أثبت البحث أن الوظيفية ضاربة في أعماق الدرس اللغوي الحديث، وأن لها جذوراً تمتد إلى الوصفية ، كما وردت عند فيرث وبايك ، وأن المعجمية الوظيفية ، وهي فرع من النحو التحويلي التوليدي ، قد أكدت البعد الوظيفي في التحليل ؛ هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فقد أطمأ البحث النقاب عن أن الوظيفية ببُعدها التداولي قد تبلورت معالمها على يدي سيمون ديك وأحمد المتوكل .

وإلى جانب ذلك وضح هذا الجانب من البحث أن الوظيفيين يعتدّون الوظائف أولى ، أي أصولاً ، لا مشتقة ، كما هو اتجاه التحويليين .

ويلاحظ الباحث أن جُلّ من نكّوا في تناولهم النحو منحي وظيفياً قد مزجوا بين النحو والبلاغة ، وربما يعود ذلك إلى أن كلا الأمرين : الوظيفية والبلاغة يستند إلى الدلالة (المعنى) في

الاستدلال على مقتضيات الخطاب .

وقدّمت الوظيفية تفسيرات لمن قالوا : بأن الجملة الفعلية هي ما اشتملت على فعل ، تقدم أو تاخر عن فاعله ؛ إذ إن الوظيفيين يرون أن الفاعل إذا تقدم يصبح مبتدأ ، أي وظيفة خارجية ، وعليه فإن الفعل بعده يصبح تلقائياً رأس الجملة المكونة من الفعل والضمير المستتر في مثل : زيد قام .

وتبدى من خلال البحث أن الوظيفية ، شأنها شأن الوصفية ، لا تتبنى النقل أو التقدير ، ولا تؤمن بالبنى العميقة ، الأمر الذي يُقرب المسافة بين المنهجين .

وكشف البحث عن أن الوظيفية - كما عرضها المتوكل - قريبة في كثير من جوانبها من النحو العربي ، وأن الغروق بينهما كثيراً ما تتمثل في التسميات لا في المضمونات الدالة عليها .

وإلى جانب هذه الملاحظ التي اقتصت كل منهج بعينه ، كانت هناك ملاحظ عامة تظهر فيما يلي :

- أن هناك قدراً جامعاً مشتركاً بين الوصفية و « التحويلية التوليدية » والوظيفية يتمثل في أن كلا منها استخدم المعنى في جانب معين ، على الرغم من وجوه التخالف الموجودة بينهما أصلاً .

- أن النحاة العرب المحدثين أدخلوا إلى النحو العربي ، في جانب من معالجاتهم الحديثة - ما ليس منه ، مستندين في ذلك إلى معطيات لم ترد في العربية الفصيحة ، لكنها تتماشى مع ما يتبؤونه من مفهومات .

- أن المناهج الطارئة لا تلغي المناهج القديمة ، وإنما تُسهم في تطويرها في جوانب معينة .

- أن المنهج التحويلي التوليدي - يُجسّد في تطور مراحل المعروفة - بعدين للغة : أحدهما نظري ، والآخر تجريبي يدل عليه هذا التطور الذي أصاب النظرية منذ عام ١٩٥٧ م .

وتقتضي منهجية البحث أن أشير إلى التوصيات التي أرى أنها تشكل تصوراً موجزاً لما ينبغي

للنحاة المحدثين أن يراعوه في مقبل أبحاثهم ومقارباتهم :

ومن هذه التوصيات أن اللغويات قديمها وحديثها يكمل بعضها بعضاً ، الأمر الذي يستلزم

ألا نتجاهل أياً من القديم أو الحديث إذا أردنا أن يكون لنا إسهام ملحوظ في النظر اللغوي المشترك .

ومنها أيضاً أن دراسة النحو العربي بمناهج حديثة ممكنة على أن يتولى ذلك متخصصون

معروفون بقدرتهم على التناول العميق ، وأن يتم ذلك في إطار نظرية تأتلف مبادئها من غير منهج

من المناهج المعروفة .

- أن تجري الدراسة من خلال المشترك بين اللغات حتى لا نُذخِلَ إلى النحو العربي ما ليس منه ، إذ إن لكل لغة منطقاً خاصاً بها ، ومن الصعب أن نتعامل مع جميع اللغات بمنطق واحد .

- أن توحيد المصطلحات في كل أنحاء العالم العربي ، والكتابة بلغة سهلة مانوسة أمر لا مندوحة عنه ، لكي يتسنى لنا الاستفادة بما يكتب من بحوث ودراسات في الوطن العربي كله .

ولست أزعم أن البحث ، بما توصل إليه من نتائج ، قد بلغ الغاية التي لا مقالة بعدها ، وحسبني منه أنني أخلصت النية في تناوله ، وبذلت فيه أقصى الجهد .

والله الموفق



ABSTRACT

This study purports to investigate a set of linguistic approaches to Arabic syntax which have been used by modern Arab linguists, viz, the traditional , descriptive, the transformational - generative T.G. , the functional and the comparative, historical approaches .

Though documentary in exposition and treatment, the study tended, as it stands, to be a critique of the recorded views of the various linguistic approaches, and subsequently attempted to posit solutions to some linguistic issues which long have been under discussion by modern Arabic linguists. Following is a concise account of the researcher's findings within this framework :

Modern Arab grammarians seem to have exaggerated the issue of Arabic syntax simplification which the present writer proposes three mechanisms to its resolution :

- 1 - The need for an executive authority to enact the relevant decisions in this regard .
- 2 - The availability of qualified specialists and trained teachers in Arabic linguistics - both classical and modern .
- 3 - Teaching / learning of Arabic syntax in contexts of situation , according to a concerted and specific plan, and without deviation from the established linguistic norms .

To be sure, the researcher noted that much of what modern Arabic linguists have embraced regarding the denial of the theory of cause and government was echoing some early linguists , and that contemporary grammarians overgeneralized the statements of those grammarians .

The researcher asserts that Ibn Madaa - an earlier linguist - for example, did not reject the utility of the cause and government theory altogether, but denied excessive reliance on it .

On the other hand, the researcher pointed out several syntactic features which have been highlighted by the comparative, historical approach and concluded that such features cannot by themselves comprise an integral and comprehensive descriptive system of the Arabic language .

With regard to the descriptive approach, the present researcher identified two parameters : a broad parameter embracing all the aspects that are normally

covered by descriptive linguistics, and a restricted one relating to Bloomfieldian linguistics only . In this direction, the descriptive approach in the light of the immediate constituents Analysis theory has been demonstrated to have the ability to account for the occurrence of the Resumptive Sentence, the Parenthetical Sentence, and the Neutral Sentence (which has no declensional function) as may be implied by the restrictive definition of the sentence in terms of utility and independence .

As for the T.G. approach, the researcher pointed out the importance of applying Chomsky's ' Government and Binding' theory to Arabic syntactic analysis. This theory supports the utility of the principle of government in Arabic syntax analysis and the principles of الإشتغال والتنازع in discourse analysis . Besides, the T.G. approach strived to draw a semantic features taxonomy ; such features which are implicitly and intuitively understood by the native speaker and not necessarily by explicit explanation and formalization .

The researcher, furthermore, noted that perhaps except for Al-Fihri, Arabic linguists who adopted this approach had failed to implement it effectively into Arabic syntax analysis .

Moreover, the T.G. approach drew heavily upon deep, hypothetical constructs which are not reliable for the analysis of Arabic syntax .

With respect to the functional Approach, the researcher delineated the fact that the notion of functionalism has always been at the basis of any modern language lesson , and that it had been rooted in Pike's and Firth's descriptive linguistics. Besides, while T.G. functional terminology stresses the functional aspect in the analytical process, particularly by Simon Dik and Ahmed Al-Mutawakkil, the functionalist consider the function a source, not a derivative . Moreover, most functional linguists combine syntax and rhetoric, as both disciplines draw upon semantics in interpreting discourse . Thus , they offer a plausible explanation of the verbal sentence in Arabic. Deviating from the traditional analysis, namely that a verbal sentence is one containing a verb with an agent preceding or following it, functionalists consider the pre - verb agent as subject. They thus give it an external function, and consequently the verb becomes the head of the sentence which then would comprise the verb and an implicit pronoun agent following it , as in زيد قام (Zeid stood up) . It appears that the functional and descriptive approaches meet in certain respects, on the grounds that they both reject transformation, implicit function or deep construct. Thus , functionalism, as represented by Al-Mutawakkil, fits Arabic syntax

analysis . The differences are restricted to terminology, not implications .

In addition to the aforementioned observations which stem from each particular approach, the researcher presents hereafter the following general observation :

- There is a considerable amount of commonality between descriptivism T.G and functionalism in that each linguistic approach stresses meaning in some particular perspective despite the apparent difference among them .
- Contemporary Arabic linguists have introduced into Arabic syntax exotic notions which do not match its nature, based on evidence that does not exist in classical Arabic, but does support the newly adopted principles and conceptions .
- The novel analytical approaches need not necessarily cancel the established older ones ; rather they should contribute to their development in many ways .
- Since 1957 T- G linguistics has embodied two channels to language study : theoretical and empirical .

Following is an outline of some recommendations which the researcher believes would constitute what contemporary Arabic linguists should consider in their future linguistic pursuit and investigation :

First, both traditional and modern Arabic linguistic approaches should be viewed as complementary. This entails that we cannot ignore the good and effective aspects of the old nor the modern analytical methodologies .

Secondly, it is possible to tackle Arabic syntax with modern analytical tools provided that this is to be done by experienced specialists and within the framework of a concerted theory of langue .

- Arabic syntax should be addressed through language universals, so that we can avoid imposing exotic terminology and methodology on Arabic as, obviously, the logic of each language is unique it seems rather impractical and often not reproductive to apply the very same logic, means and standards to all languages indiscriminately .
- It seems to be indispensable in this regard that all Arabic writers should use a unified and simple code of terminology throughout the Arab countries, so that their writings can be understood by all specialists in the Arab World .

ثَبَتَ المِصْطَلَحَاتِ الإِنجِلِيزِيَّةِ

A	
Accent and Intonation Assignment Rules	قواعد اسناد النبر والتنغيم
Actor	الفاعل الحقيقي
Addition	الزيادة
Adjunct	الملحق
Agent	المنفذ
Agreement	مطابقة
B	
Base	الأساس
Base Component	مكوّن أساسي
Basic Strings	سلاسل لغوية أساسية
C	
Case Assignment Rules	قواعد إسناد الحالات الإعرابية
Case Grammar	نحو الحالة
Communication	تواصل
Communicative Competence	قدرة تبليغية
Communicative Dynamism	دينامية الاتصال
Competence	الكفاية
Complementary Distribution	التوزيع التكاملي
Complementizer	مصدرى أو مُتَمِّم
Constituent Structure	البنية المكونية
Context of Situation	سياق الحال
Context of Situation Theory	نظرية السياق
Contextualization	تسويق

Contrastive Analysis	منهج التحليل التقابلي
Contrastive Transformational Grammar	النحو التحويلي التقابلي
Control	مراقبة
Conversational Implicature	الاستلزام الخطابي
Copulative Hypothesis	الافتراض الرابطي

D

Deep Structure	البنية العميقة
Deletion	الحذف
Determiner	المعرّف
Diacronic	التعاقبية
Directed Action	نشاط مجاوز
Dislocation	التفكيك
Distribution	توزيع

E

Empirical	تجريبي
Empty Categories	العناصر الفارغة
Expansion	التوسيع
Expression Rules	قواعد التعبير

F

Focalisation	التبشير
Focus	بؤرة الاهتمام
Focus of Contrast	بؤرة المقابلة
Focus of New	بؤرة الجديد
Functional Grammar	النحو الوظيفي
Functionalism	الوظيفية
Functional Sentence Perspective	المنظور الوظيفي للجملة
Functional Structure	البنية الوظيفية

	G	
Goal		الهدف
Governing		العمل النحوي
Grammatical Status		الحالة النحوية
	I	
Immediate Constituent Analysis		التحليل إلى المكونات المباشرة
Immediate Constituents		المكونات المباشرة
Inflection		الصُّرفة
Input		مُدخل
Intuition		الحدس
Isomorphism		وحدة الصيغة (تشاكل)
	K	
Kernel Sentences		الجمل الأساسية
	L	
Langue		اللغة
Left Dislocation		التفكيك إلى اليسار
Lexical Functional Grammar		النحو المعجمي الوظيفي
Lexical Identity		التطابق المعجمي
Lexical Rules		المعجمية
Linearity		مبدأ الخطية
	M	
Major Category		مقولة كبرى
Morphology		علم الصرف
	N	
Nominal Phrase		العبارة الاسمية
Non - directed		قاصر

P

Paradigmatic	علاقات رأسية
Parole	الكلام
Patient	متقبّل
Performance	الأداء
Permutation	الترتيب
Perspective	منظور
Placement Rules	قواعد التوقيت
Pragmatic	تداولي
Precedence Condition	قيد السبق
Prescriptive Linguistics	اللغويات التقنية
Primitives	مفاهيم أولى
Projection	الإسقاط

Q

Quantification	التسوير
----------------	---------

R

Recipient	المتقبّل
Reduction	الاختصار
Referential	إحالي
Referential Binding	الربط الإحالي
Referential Identity	التطابق الإشاري
Related Languages	اللغات القريبة
Relational Grammar	النحو العلاقي
Rheme	المسند
Rhetorical Question	الاستفهام الاستنكاري / الاستفهام البلاغي
Replacement	الإحلال

S

School of Formal Analysis	مدرسة التحليل الشكلي
Scrambling	الخفق أو الزحلقة
Scrambling Rule	قاعدة الخفق
Selection Restrictions	قيود التوارد
Sentence Adverbials	روابط خارجية
Signifiant Discontinue	دالّ منفصل
Sociolinguistics	علم اللغة الاجتماعي
Specifier	مخصّص ، محدّد
Standard Theory	النظرية النموذجية
Successive Cyclicity	التتابع السلبي
Surface Structure	البنية السطحية
Synchronique	دراسة آنية (الوصفي التزامني)
Syntatic Subject	الفاعل النحوي
Syntatic Structures	التركيب النحوية
Syntagmatic	أفقي ، تتابعي
Syntagmatic Relations	العلاقات السياقية
Syntax	علم النحو
Systematic Grammar	النحو النظامي

T

Tagmemics	الخاتية
Tail	الذيل
Taxonomique	تصنيفي
Theme	المسند إليه
Theorisation	تجريد
Tone Pattern	النغم
Topic	موضوع

(٣٦٨)

Topicalisation	المَوْضعة
Transformational and Generative Grammar	النحو التحويلي التوليدي
Transformational Rules	القواعد التحويلية
Transformations	تحويلات
Transition Element	عنصر انتقالي

U

Ultimate Consituents	المكونات النهائية
Unbound Variables	المتغيرات غير المربوطة
Universals	المشترك
Un - natural	غير طبيعي

V

Verb	فعل
Verbal	فعللي



ثَبَّتَ المراجع والمصادر

أ - المراجع العربية

- أبحاث في اللغة العربية / داود عبده . - بيروت : مكتبة رياض الصلح ، ١٩٧٣ م .
- أبحاث في اللغة والنحو / داود عبده . - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٣ م .
- الإبداع في اللغة (حول الجديد عند تشومسكي) / إبراهيم عاصي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد الثالث عشر . - بيروت : مركز الإنماء القومي ، ١٩٨١ م .
- ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذهبه / طارق الجنابي . بغداد : مطبعة أسعد ، ١٩٧٤ م .
- ابن القيم الجوزية ، جهوده في الدرس اللغوي / طاهر سليمان حمودة . - الإسكندرية ، دار بورسعيد ، ١٩٧٦ م .
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو / محمد إبراهيم البنا . - ط ١ . - تونس : دار بو سلامة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- أبو حيان النحوي / خديجة الحديشي . - ط ١ . - بغداد : مكتبة النهضة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحر واللغة / أحمد مكي الأنصاري . - القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الننون والآداب ، ١٩٦٢ م .
- أبو علي الفارسي / عبدالفتاح شلبي . - القاهرة : مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، ١٣٧٧ هـ .
- الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي / عبدالكريم الأسعد ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود م ١١ ، ع ١ ، ١٩٨٤ م .
- اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي / رياض قاسم . - ط ١ . - بيروت : مؤسسة نوفل ، ١٩٨٢ م .
- الاتجاهات الحديثة في النحو / مجموعة المحاضرات التي أقيمت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية عام ١٩٥٧ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨ م .
- الاتجاهات النحوية في الأندلس / أمين السيد ، تقديم نجاه شاهين (مجلة المجلة) ، السنة الثامنة ، العدد ٩٣ ، أيلول ١٩٦٤ م .
- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة/ يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث . - الكويت ، ١٩٨٩ م .

- أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي/ محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨م .
- أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية / توفيق محمد سبع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد الثامن ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي / عفيف دمشقية . - ط ١ . - بيروت : معهد الإنهاء العربي ، ١٩٧٨م .
- أثر القرآن والقراءات في النحر العربي / محمد سمير اللبدي . - ط ١ . - الكويت : دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .
- الاحتجاج بالحديث الشريف / خديجة الحديثي . بغداد ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .
- الاحتجاج للقراءات لسعيد الأفغاني / مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، ج ٢٧ ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١م .
- إحياء النحو / إبراهيم مصطفى . - القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩م .
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق فريتس كرنكو . - بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦م .
- آراء وأحاديث في اللغة والأدب / ساطع الحصري . - ط ١ . - بيروت : دار العلم للملايين ، شباط ١٩٥٨م .
- آراء في اللغة / أحمد عبدالغفور عطار . - جدة : المؤسسة العربية للطباعة ، ١٩٦٤م .
- ازدواجية اللغة العربية وكييفية الخروج منها / جعفر ذك الباب ، مجلة المعرفة السورية ، السنة ١٩ ، العددان ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ١٩٨٠م .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧م .
- أسس علم اللغة العربية / محمود فيمي حجازي . - القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٧٨م .
- أسس منهج البحث في اللغويات العربية / أحمد العلوي ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة فاس ، العدد الأول ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .
- إشكال الرتبة وباب الاشتغال / عبدالقادر الفهري ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب : جمعية الفلسفة ، ١٩٨٤م .
- أصوات اللغة / عبدالرحمن أيرب ؛ عرض محمد محمود غالي ، مجلة المجلة ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م .

- الأصوات اللغوية / إبراهيم أنيس . - ط ٥ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- الأصول ، دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي / تمام حسان . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- أصول النيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية / محمود فهمي حجازي ، مجلة عالم الفكر ، م ٣ ، العدد الأول . - الكويت ، ١٩٧٢م .
- أصول تراثية في علم اللغة / كريم حسام الدين . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥م .
- أصول التفكير النحوي / علي أبو المكارم . - ليبيا : الجامعة الليبية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- أصول النحو العربي / محمد خير الحلواني . - الرباط : الناشر الأطلسي ، ١٩٨٣م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث / محمد عيد . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣م .
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / نايف خرما . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- أقسام الكلام / من حيث الشكل والوظيفية / فاضل الساقي . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل / فخرالدين قباوة . - ط ١ . - بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية / نهاد الموسى ، وقائع الملتقى الدولي الثالث للسانيات . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٦م .
- الأعلام / خيرالدين الزركلي . - ط ٦ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م .
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / محمد رشاد الحمزاوي . - ط ١ . - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٨م .
- الإعراب في جدل الأعراب لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٩٧١م .
- الاقتراح للسيوطي ، تحقيق وتعليق أحمد قاسم . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- أكانت نمة ثورة تشومسكية في علم اللغة العام / فريدريك نيوميير ؛ ترجمة علي محمد السيد ، الثقافة العالمية ، العدد ٣٧ ، المجلد السابع . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

- الأكنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية / ميشال زكريا . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- إنباء الرواة للنفطي ؛ تحقيق محمد أبي النضل إبراهيم (ج١ ، ج٢) . - القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف / ابن الأباري ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (م) . ط ٥ . - بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦م .
- أول كتاب في نحو العربية / حسن عون ، مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، المجلد ١١ ، ١٩٧٥م .
- أول من وضع النحو / إبراهيم مصطفي ، مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس (ج١) ، أيار ١٩٤٨م .
- الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي ؛ تحقيق مازن المبارك . - ط ٣ . - بيروت : دار النفائس ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- آية الفكر وكبرياء النظر ، أحمد العلوي ، مجلة الموقف المغربية ، العدد الأول ، ١٩٨٧م .
- البحث اللساني والسميائي / منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية . - الرباط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- البحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين . - بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠م .
- البحر المحيط / أبو حيان النحوي ، . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي ؛ تحقيق محمد أبي الفضل (ج٢) . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- بلاغة العطف في القرآن الكريم : دراسة أسلوبية / عنفت الشراوي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م .
- بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو / نجاة عبدالعظيم الكوفي . - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨م .
- بنية العقل العربي / محمد عابد الجابري . - ط ١ . - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م .
- البنيوية / جان بياجيه ؛ ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري . - ط ١ . - بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧١م .

- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام / محمد خير الحلواني ، مجلة المورد العراقية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٨٠ م .
- تاريخ آداب العرب / مصطفى صادق الرافعي (ج ١) . القاهرة : مطبعة الاستقامة .
- تاريخ اللغات السامية / أ. ولفستون . - ط ١ . - بيروت : دار القلم ، ١٩٨٠ م .
- تاريخ النحو وأصوله / عبد الحميد السيد طلب ، القسم الأول . - القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٧ م .
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري / علي أبو المكارم . - مصر : القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- التأويل في النحو العربي / علي أبو المكارم ، مجلة كلية التربية بالجامعة الليبية ، العدد الثاني ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- تأويل مشكل القرآن / ابن قتيبة ، القاهرة : مطبعة الباني الحلبي (دون تاريخ) .
- تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة / أنيس فريجة . - بيروت : الجامعة الأمريكية ، ١٩٥٩ م .
- تجديد الفكر العربي / زكي نجيب محمود : بيروت ، دار الشروق ، ١٩٧١ م .
- تجديد النحو / شوقي ضيف . - ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ م .
- تحرير النحو العربي / إبراهيم مصطفى وآخرون . - مصر : دار المعارف ، ١٩٥٨ م .
- تحليل المنطق للعبارة اللغوية وصياغته الصورية لها / طه عبدالرحمن ، اللغويات المغربية الأولى للسانيات والسيميائيات . - الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٧٦ م .
- التراث وجذور الأكنية / بكرى محمد الحاج ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني . - إربد : جامعة اليرموك ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- التراكيب النحوية من الوجية البلاغية عند عبدالقاهر/ عبدالفتاح لاشين . الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠ م .
- تطور الدراسات اللغوية / محمد محمود غالي ، مجلة المجلة المصرية ، العدد ١٠٥ ، أيلول ١٩٦٥ م .
- تطور الدرس النحوي / حسن عون . - القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .
- التطور اللغوي التاريخي / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : دار الأندلس ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- التطور النحوي للغة العربية / برجشتراسر ؛ تعليق رمضان عبدالنواب . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- التعريف بعلم اللغة / دينيد كريستال ؛ ترجمة حلمي خليل . - ط ١ . - الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م .

- التعليل ونظام اللغة / عبدالقادر المييري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثاني والعشرون ، ١٩٨٣ م .
- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق / تمام حسان ، مجلة المناهل المغربية ، العدد ٨ . - الرباط : وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ، ربيع الأول ١٣٩٧ هـ / مارس ١٩٧٧ م .
- تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم . - ط ١ . - بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٤ م .
- تيسير النحو / عبدالعزيز القوصي . - القاهرة : ١٩٤٩ م .
- جامع الدروس العربية / مصطفى الغلايني (ج ٢) . - ط ١٥ . - بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- الجمل لعبد القاهر الجرجاني/ تحقيق علي حيدر . - دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- الجملة البسيطة/ ميشال زكريا ، ط ١ . - بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ م .
- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية / محمد عبادة . - الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٤ م .
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / نعمة رحيم العزاوي ، المورد ، المجلد ١٠ ، العددان ٣ ، ٤ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م .
- الجملة النحوية : نشأة وتطوراً وإعراباً / فتحي الدجني . - ط ١ . - الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني / للصبان . - القاهرة : دار إحياء الكتب العربية (دون تاريخ) .
- حاشية على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة / خليل السكاكيني . - القدس : مطبعة بيت المقدس ، ١٩٣٨ م .
- حركات الإعراب في اللغة العربية / أحمد رضا ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد ٣٤ ، ربيع الأول ١٣٧٩ هـ / تشرين الأول ١٩٥٩ م .
- الحلقة المنقودة في تاريخ النحو العربي / عبدالعمال سالم مكرم . - الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧ م .
- حوار مع عبدالقادر الفهري / أجراه ميلود حبيبي وبشير قمري ، مجلة المهيد ، ع ٣ و ٤ . - عمان .
- حول بحث أول من وضع النحو / عبدالوهاب حمودة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٣ .
- حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها / جعفر دك الباب ، مجلة المعرفة ، العدد ١٧٨ ، ١٩٧٦ م .
- حول تبسيط قواعد اللغة العربية : نظريات وآراء / ميشال جحا ، مجلة الفكر العربي ، العدد الواحد والستون ، السنة الحادية عشرة (٣) ، ١٩٩٠ م .

- حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي / علي أبو المكارم ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، السنة الثانية (٢٤) ، ١٤٠٤هـ / ١٤٠٥هـ .
- حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة / يوسف خليف . - القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- خزائن الأدب (ج ١) / عبدالقادر البغدادي / تحقيق عبدالسلام هارون . - القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني (ج ٣) ؛ تحقيق محمد علي النجار . - ط ٢ . - بيروت : دار الهدى .
- خصائص العربية في الأفعال والأسماء / إسماعيل عياصرة . - ط ١ . - إربد : دار الملاحى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- خصائص لغة الإنسان حسب تشومسكي / الحبيب اللويزي ، نص من كتاب اللسانيات من خلال النصوص / عبدالسلام المسدي . - ط ٢ . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٦م .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي / عبدالقادر الهيبي . - القاهرة : ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- الخلاف بين نحاة البصرة (رسالة ماجستير) / عطا موسى ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٥م .
- الخلاف بين النحويين / رزق الطويل . - ط ١ . - مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة / عبدالقادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد العاشر ، ١٩٧٣م .
- دراسات في العربية وتاريخها / محمد الخضر حنين . - ط ٢ . - دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م .
- دراسات في علم اللغة / كمال بشر . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م .
- دراسات في علم اللغة المتأثرين ، محمد عبدالصمد زعيمة . - القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨١م .
- دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي المتأثرين / صلاح الدين حنين . - ط ١ . - الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- دراسات في فقه اللغة العربية / يعقوب بكر . - ط ١ . - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٦٩م .
- دراسات في اللغة العربية / خليل نامي . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤م .
- دراسات في نحو اللغة العربية الوطني / أحمد المتوكل . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٥م .

- دراسات لسانية تطبيقية / مازن الوعر . - ط ١ . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩ م .
- دراسات لغوية / عبدالصبور شاحين . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- الدراسات اللغوية عند العرب / محمد حسين آل ياسين . - بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٠ م .
- الدراسات اللغوية في العراق / عبدالجبار القزاز . - بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨١ م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / فاضل السامرائي . - بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١ م .
- دراسات نقدية في النحو العربي / عبدالرحمن أيوب . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ م .
- دراسة أدب اللغة العربية بمصر / أحمد الشايب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ م .
- الدرس النحوي في بغداد / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- دروس في المذاهب النحوية / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م .
- دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء / أحمد مختار عمر ، مجلة الأزهر ، م ٣٩ ، ١٩٦٧ م .
- دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني / تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا . - بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ م .
- دور الإعراب / عبدالقادر المهيري ، اللسانيات واللغة العربية . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨ م .
- رأي في قولهم « سافر محمد علي حسن » / أحمد حسن الزيات ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ١٢ . - القاهرة : مطبعة التحرير ، ١٩٦٠ .
- رأي الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تدريس النحو / أحمد شنيم ، مجلة الأزهر ، المجلد ٣٣ ، الجزء الأول ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .
- رأي في رسم منهاج النحو / نهاد الموسى ، مجلة التربية . - قطر : اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد ١٤ ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .
- الربط الإحصائي ، التطابق ونمطية اللغات / عبدالقادر الفيزي ، مجلة تكامل المعرفة ، العدد ٩ . - المغرب : جمعية الفلسفة الغربية ، ١٩٨٤ م .
- الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي ؛ تحقيق شوقي ضيف . - ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ م .

- الزمن واللغة / مالك المطليبي . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
- الزمن النحوي / مالك المطليبي ، الأقلام ، العدد ٩ ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- سيويه إمام النحاة / علي النجدي ناصف . - ط ٢ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ م .
- سيويه والقراءات / أحمد مكي الأنصاري . - دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
- سيويه والمذهب الشكلي / عبدالرحمن أيوب ، مجلة كلية الشريعة / بغداد ، العدد الثاني ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- شرح الأشموني / تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (ج ١) . - بيروت : دار الكتاب العربي .
- شرح شذور الذهب / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . - ط ١٠ . - القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . - القاهرة .
- الشراهد والاستشهاد في النحو / عبدالجبار النائلة . - ط ١ . - بغداد : مطبعة الزهراء ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- الصاحبي لابن فارس / تحقيق الشويمي . - بيروت : مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- ضحى الإسلام / أحمد أمين ، ج ٢ ، . - ط ١٠ . - بيروت : دار الكتاب العربي (دون تاريخ) .
- الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم محمد . - ط ١ : دار الأندلس ، ١٩٧٩ م .
- الضرورة عند النحويين / محمد عبدالحميد سعد ، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ، المجلد الرابع ، ١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ . (١٩٧٥ م / ١٩٧٦ م) .
- طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي / تحقيق محمود محمد شاكر . - ط ١ . - القاهرة : (دون تاريخ) .
- طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي ؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . - القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ظاهرة التنازع في العربية ، مدخل تحويلي / فيصل صفا ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ٨ ، العدد ٣٠ . - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٨ م .
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين (رسالة دكتوراه مخطوطة) / عبدالفتاح حسن البجة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي / علي أبو المكارم (ج ١) . - القاهرة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .

- عبدالله بن أبي إسحق وأثره في النحو العربي / عبدالعال مكرم ، دراسات في الأدب واللغة ، إعداد :
عبدالله أحمد المهينا . - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٨ م .
- عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي / أحمد مكي الأنصاري ، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم ، العدد الرابع ،
١٩٧٣ م .
- عبقرى من البصرة / مهدي المخزومي . - بغداد : وزارة الإعلام ، مديرية الثقافة العامة ، ١٣٩٢ هـ .
١٩٧٢ م .
- العربية أم اللغات السامية / باكرة رفيق حلمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع
والعشرون ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- العربية والحداثة / رشاد الحمزاوي . - ط ٢ . - بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦ م .
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات / رشاد الحمزاوي . - ط ١ . - تونس : المعهد القومي لعلوم
التربية ، ١٩٨٢ م .
- العربية وعلم اللغة النبوي / حلمي خليل . - الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- العربية الفصحى الحديثة ، بحوث في تطور الألفاظ والأساليب / ستكينتش ؛ ترجمة وتعليق محمد
حسن عبدالعزيز . - ط ١ . - القاهرة .
- العربية الفصحى الحديثة نحو بناء لغوي جديد / هنري فليش ؛ ترجمة عبدالصبور شاهين . - ط ٢ . -
بيروت : دار المشرق ، ١٩٨٣ م .
- العربية قبل سيويه وبعده : إبراهيم العريض ، اللسان العربي ، المجلد الثاني عشر ، ج ١ . - الرباط :
مطبعة الدار البيضاء .
- عصور الاحتجاج في النحو العربي / محمد عبادة . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ م .
- العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسيماي . -
الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- العلامة الإعرابية بين التقديم والحديث / محمد حماسة عبداللطيف . - الكويت : جامعة الكويت ،
١٩٨٤ م .
- علم الدلالة / أحمد مختار عمر . - الكويت : مكتبة دار العروبة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- علم الصرف بين النظريات العربية والأجنبية الحديثة / الطيب البكوش ، المجلة التونسية للعلوم
الاجتماعية ، الجامعة التونسية ، العدد ٦٦ ، ١٩٨١ م .
- علم اللغة / محمود فهمي حجازي . - الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ م .

- علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي / محمود السمران . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ م .
- العمدة لابن رشيق القيرواني ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . - ط ٥ . - بيروت : دار الجيل ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه / سعيد بحيري . - ط ١ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩ م .
- العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية / محمد سامي أنور ، مجلة الحصاد ، العدد الأول . - الكويت : ١٩٨١ م .
- عيسى بن عمر الثقفي / صباح عباس السالم . - بيروت : مؤسسة الأعلمي . (دون تاريخ) .
- فصول في فقه العربية / رمضان عبدالنواب . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠ م .
- الفعل زمانه وأبنيته / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- فقه اللغة في الكتب العربية / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ م .
- فقه اللغة المتأثران / إبراهيم السامرائي . - ط ٢ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨ م .
- الفكر العربي والألسنية / عبدالسلام المسدي ، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، ١٩٧٨ م .
- فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد / مصطفى السنجرجي ، مجلة الحصاد ، العدد الأول ، السنة الأولى ، رمضان ١٤٠١هـ / تموز ١٩٨١ م .
- الفهرست لابن التديم / تحقيق رضا تجدد . - طهران مهر ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .
- في إصلاح النحو العربي ، عبدالوارث مبروك . - ط ١ . - الكويت : دار القلم ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ م .
- في أصول اللغة والنحو / فؤاد حنا ترزي . - بيروت : دار الكتب ، ١٩٦٩ م .
- في بنية وأسلوب ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية / فيصل صفا ، مؤتمر النقد الأدبي الثاني . - جامعة اليرموك : كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- في تاريخ العربية / نهاد الموسى . - ط ١ . - عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٦ م .
- في تاريخ النحو / عبدالحميد سند الجندي ، حولى كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد ٣ ، ١٩٦١ م .
- في التحليل اللغوي : منهج وصفي تحليلي / خليل العمارة . - ط ١ . - الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .

(٣٨٠)

- في التطور اللغوي / عبدالصبور شاهين . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- في اللغة والأدب / إبراهيم مذكور . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ م .
- في اللغة العربية ودراساتها / محمد عيد . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤ م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق / مهدي المخزومي . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦ م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- في نقد النحو العربي / صابر بكر أبو السعود . - القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ م .
- القراءات النحوية ومدى الاحتجاج بها / محمد بدوي المختون ، مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الثاني عشر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- القرآن الكريم وأثره في المذاهب النحوية / عبدالعال مكرم . - القاهرة : دار المعارف .
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي / تمام حسان ، مجلة اللسان العربي . - الرباط ، المجلد ١١ ، ج ١ ، ١٩٧٤ م .
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث / مازن الوعر . - ط ١ . - دمشق : طلاسدار ، ١٩٨٨ م .
- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المعنى / سهير خليفة . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / محمود سليمان ياقوت . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ م .
- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية / محمد عيد . - ط ١ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨٩ م .
- قضايا المنهج في اللغة والأدب / أحمد المتوكل وآخرون . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٧ م .
- قضية التحول إلى النصحي في العالم العربي الحديث / نهاد الموسى . - ط ١ . - عمان : دار الفكر ، ١٩٨٧ م .
- قواعد تحويلية للغة العربية / محمد علي الخولي . - ط ١ . - الرياض : دار المريخ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- قواعد اللغة العربية للصف التاسع (ج ١) / نهاد الموسى وآخرون . ط ١ . - عمان : المديرية العامة للمناهج ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- قواعد اللغة العربية واللسانية / عبدالعزيز بومسيولي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٤٠ . - بيروت : مركز الإنماء القومي ، آب ١٩٨٦م .
- القواعد النحوية مادتها وطريقتها / عبدالحميد حسن ، القاهرة : مطبعة العلوم ، ١٩٤٦م .
- القياس الخاطيء / عبدالعزيز مطر ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ١٩٦٤ .
- القياس في اللغة العربية / محمد الخضر حسين . - ط ٢ . - بيروت : دار الحدائق ، ١٩٨٣م .
- القياس في النحو العربي / صلاح الدين حسنين ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد العاشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- القياس في النحو العربي / محمد سحلول ، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بأبها ، العدد الأول ، ١٣٩٨هـ / ١٣٩٩هـ .
- الكافية في النحو لابن الحاجب (ج ١ ، ج ٢) ؛ شرح الاسترياذي . - ط ٢ . - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها (ج ١) / محمد محمود هلال . - بنغازي : جامعة قار يونس .
- الكتاب (ج ٢) / سيبويه ؛ تحقيق عبدالسلام هارون . - بيروت : عالم الكتب .
- كتاب تشومسكي « البنى التركيبية » ، رسالة ماجستير / عبدالرزاق دوراري . - جامعة الجزائر ، ١٩٨٤م .
- كتاب الرد على النحاة / تقديم عديان بن ذريل ، مجلة الثقافة . - دمشق : آب ١٩٨٠م .
- كتاب المتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ؛ تحقيق كاظم بحر المرجان (ج ٢) . - بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- اللسانيات وأسسها المعرفية / عبدالسلام المسدي . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .
- لسانيات الظواهر وباب التعليق / عبدالقادر الفهري ، ندوة البحث اللساني والسيماثي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٩٨١م .
- اللسانيات واللغة العربية / عبدالقادر الفهري . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٥م .
- اللغة/ فندريس؛ ترجمة الدواخلي والنصاص . - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م .
- اللغة بين العقل والمغامرة / مصطفى مندور . - الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية / تمام حسان . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

(٣٨٢)

- اللغة العربية والحداثة / تمام حسان ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ م .
- اللغة العربية في إطارها الاجتماعي / مصطفى لطفى . - طبعة جديدة . - بيروت : معيد الإنهاء العربي ، ١٩٨١ م .
- اللغة العربية المعاصرة / محمد كامل حسين . - ط ١ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان . - ط ٢ . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م .
- اللغة والنحو / حسن عون . - ط ١ . - الإسكندرية : مطبعة رويال ، ١٩٥٢ م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن . - ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ م .
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري / تحقيق سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت : ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .
- اللمع في العربية / صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق حسين شرف . - ط ١ . - القاهرة : عالم الكتب ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- ما وراء وظيفتي التعبير والتبليغ في اللغة / حنفي بن عيسى ، اللسانيات من خلال النصوص / عبدالسلام المسدي . - ط ٢ . - تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٦ م .
- مبادئ اللسانيات العامة / أندريه مارتينييه ؛ ترجمة أحمد الحمور . - دمشق : المطبعة الجديدة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢ - ١٩٦٢) / إبراهيم مذكور . - القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤ م .
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤) / شوقي ضيف . - ط ١ . - القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .
- مدخل إلى الألفية / يوسف غازي . - ط ١ . - دمشق : منشورات العالم العربي الجامعية ، ١٩٨٥ م .
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية / محمود نحلة . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي / عبدالمجيد عابدين . - ط ١ . - مصر : ١٩٥١ م .
- مدخل إلى علم اللسان الحديث / عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثاني ، جامعة الجزائر ، ١٩٧٢ م .

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي / رمضان عبدالتراب . - ط ١ . - القاهرة : مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- المدخل إلى اللسانيات العامة والعربية / جعفر ذك الباب ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان : ١٣٥ ، ١٣٦ . - دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م .
- مدخل للسانيات سوسير / حنون مبارك . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، ١٩٨٧م .
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / محمود حسني . - ط ١ . - الأردن : دار عمّار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- مدرسة القياس في اللغة / أحمد أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، الجزء السابع ، ١٩٥٣م .
- مدرسة الكوفة / مهدي المخزومي . - ط ٢ . - القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- المدارس النحوية / شوقي ضيف . - ط ٢ . - مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام / عبدالعال مكرم . - ط ١ . - بيروت : دار الشروق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / مصطفى السنجرجي . - ط ١ . - السعودية : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- مذكرة في قواعد اللغة العربية للأول الثانوي / نهاد الموسى وعلي أبو هلاله . - ط ٥ . - عمان : المديرية العامة للمناهج .
- المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتمسير / عبدالحميد حسن ، البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجامع اللغة . - بغداد : ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . - ط ٢ . - القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- مسالك القول في النقد اللغوي / صلاح الدين الزعبلأوي . - ط ١ . - دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- المستشرقون ومناهجهم اللغوية / إسماعيل العميرة . - ط ١ . - إربد : دار الملاحى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية / إسماعيل العميرة . - ط ١ . - إربد : دار الملاحى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

- مستقبل الأدب العربي / أحمد أمين ، الثقافة ، السنة السادسة ، رقم ٢٨٠ ، ١٩٤٤م .
- مستوى الأداء وأثره في البحث النحوي / مصطفى النحاس ، مجلة الحصاد في اللغة والأدب ، العدد الأول ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- مشكلة البنية / زكريا إبراهيم . - القاهرة : دار مصر للطباعة (دون تاريخ) .
- مصادر الشعر الجاهلي / ناصر الدين الأسد . - ط ٤ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩م .
- معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية / سمير إستيتية ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٠ ، شوال ١٤٠٦هـ / حزيران ١٩٨٦م .
- معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية / منذر معاليثي . - بيروت : دار إقرأ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- معاني القرآن للفرّاء . - ط ٣ . - بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي . - الطبعة الأخيرة . - بيروت : دار إحياء التراث .
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل / عبدالعزيز عبده أبو عبدالله . - ط ١ . - طرابلس (ليبيا) : منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، ١٣٩١هـ / ١٩٨٢م .
- المعنى ومكانته في الدراسات اللغوية/ عبدالقادر سعيد ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث . - بغداد : ١٩٧٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ؛ تحقيق مازن المبارك ورفيقه . - ط ٥ . - دمشق : دار الفكر ، ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لابن هشام ؛ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد . - القاهرة : مطبعة العين ، دون تاريخ (المقدمة) .
- المنتاح لتعريب النحو / محمد الكسار . - دمشق : المكتب العربي للإعلان ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- مفتاح العلوم / السكاكي ؛ شرح نعيم زرزور . - ط ١ . - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ .
- المفصل في تاريخ النحو العربي / محمد خير الحلواني . - ط ١ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي / محمد خير الحلواني . - مجلة المناهل المغربية ، العدد ٢٦ ، جمادى الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- مفهوم النصاحة وأثره في تدريس اللغة / عمر الأسود ، مجلة الحياة الثقافية ، العدد ٤٠ . - تونس : وزارة الشؤون الثقافية ، ١٩٨٦م .

- مفهوم اللغة في البحث اللساني المعاصر / الأخضر بو جمعة ، البحث اللساني والسميائي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- مفهوم المذكر والمؤنث عند النحاة العرب وفي نظر الألسنية الهيكلية / خميس الصغير ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ، العددان ٧٠ ، ٧١ . - تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٢م .
- مقدمة ابن خلدون . - بيروت : دار القلم ، ١٩٨٠م .
- مقدمة في علم تعليم اللغة العربية / نهاد الموسى . - ط ١ . - الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- مقدمة في علوم اللغة / البدر اوي زهران . - مصر : دار المعارف ، ١٩٨٧م .
- مقررات المؤتمر الثنائي العربي الأول / مجلة المجمع العربي ، ج ١ ، المجلد ٢٣ . - دمشق : ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي / جعفر عبابنة . - ط ١ . - عمان : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية / ميشال زكريا ، الفكر العربي المعاصر ، العددان ١٨ ، ١٩ . - بيروت : مركز الإنهاء القومي ، ١٩٨٢م .
- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية / محمد الشاوش ، مجلة الموقف الأدبي ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ . - دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٨٢م .
- ملاحظات حول الكتابة اللسانية / عبدالقادر الفاسي الفيرري ، مجلة تكامل المعرفة ، جمعية الفلسفة المغربية ، العدد التاسع ، ١٩٨٤م .
- ملاحظات على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة / إبراهيم حمروش ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري (ج ٤٦) ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية / رسالة دكتوراه مخطوطة / فارس عيسى . - القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه / أحمد قنّور ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٧ ، المجلد ٧ . - الكويت ، ١٩٨٧م .
- من أسرار اللغة / إبراهيم أنيس . - ط ٦ . - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧م .
- المناظرات النحوية بين الجدّة والافتعال / عبدالحسين المبارك ، مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة ، الجزء ٧ ، العدد ٩ ، ١٩٧٤م .

- مناهج البحث في اللغة / تمام حسان . - ط ٢ . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٧٤ م .
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب / أمين الخولي . - ط ١ . - القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٦١ م .
- من تاريخ النحو / سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- من حاضر اللغة العربية / سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - دمشق : ١٩٧١ م .
- من الذي ابتكر النحو / محمد هاشم عبدالدايم ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الثالث ، ١٣٩٦ هـ / ١٣٩٧ هـ .
- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي / عفيف دمشقية . - ط ١ . - بيروت : ١٩٧٨ م .
- من قضايا اللغة والنحو / علي النجدي ناصف . - القاهرة : مكتبة نهضة مصر بالنجالة ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- من المعاني النحوية في اللبانيات العربية / المنصف عاشور ، مجلة الموقف الأدبي السورية ، العددان ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٨٢ م .
- منهج في تيسير الإعراب / نهاد الموسى ، مجلة العربية ، ١٩٨١ م .
- المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية / عبدالقادر الفيرري وآخرون . - ط ١ . - الدار البيضاء : دار تريفال ١٩٨٦ م .
- الموازنة بين المناهج البصرية / أحمد مكي الأنصاري ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد الرابع والعشرون ، الجزء الثاني ، ديسمبر ١٩٦٢ م .
- المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية بدمشق (١٩٥٦) . - القاهرة : جامعة الدول العربية ، الإدارة الثقافية .
- الموجز في شرح دلائل الإعجاز - نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث / جعفر دك الباب . - ط ١ . - دمشق : مطبعة الجليل ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- موقف سيبويه من الضرورة / خديجة الحديثي ، دراسات في الأدب واللغة . - الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٧ م .
- نجدة السؤال في عمدة السؤال لأبي البركات الأنباري ؛ تحقيق رمضان عبد التواب . - ط ١ . - عمان : دار عمّار ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
- النحاة والحديث النبوي الشريف / حسن الشاعر . - عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٨٠ م .
- النحو الأساسي / أحمد مختار عمر وآخرون . - ط ١ . - الكويت : ذات السلاسل ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- النحو بين التجديد والتقليد / محمد عزيمة ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- النحو بين مؤيديه ومعارضيه / محمد هاشم عبدالدايم ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً / داود عبده . - ط ١ . - الكويت : مؤسسة دار العلوم ، ١٩٧٩م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي / عبدالستار الجوارى . - بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- النحو الجديد / عبدالمتعال الصعيدي . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .
- النحو الجديد / علي العماري ، مجلة الأزهر ، ج ٦ ، المجلد ٣١ ، لسنة ١٩٥٩م .
- نحو عربية ميسرة / أنيس فريجة . - بيروت : دار الثقافة ، ١٩٥٥م .
- النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج / عبده الراجحي . - بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
- النحو العربي، العلة النحوية : نشأتها وتطورها / مازن المبارك . - بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٤م .
- النحو العربي واللسانيات المعاصرة / عبده الراجحي ، البحث اللساني والسميائي ، منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- النحو العربي من خلال النصوص . - تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٨٤م .
- النحو العربي نقد وبناء / إبراهيم السامرائي . - بيروت : دار الصادق ، ١٩٦٨م .
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل / شعبان العبيدي . - ليبيا : جامعة قار يونس ، ١٩٨٩م .
- النحو العربي ومناهج التحليل / تمام حسان ، اللقاء المغربي الأول لللسانيات والسميائيات . - الرباط : كلية الآداب / والعلوم الإنسانية ، ١٩٧٦م .
- النحو العربي ومنطق أرسطو / محمد عابد الجابري ، البحث اللساني والسميائي ، منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ، رجب ١٤٠٠هـ / أيار ١٩٨١م .
- نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي / مصطفى غلفان ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني ، العدد الثالث . - الدار البيضاء ، ١٩٨٦م .
- النحو المصفى / محمد عيد . - القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٨٧م .
- النحو المنهجي / محمد أحمد براتق . - ط ٢ . - القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩م .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة / محمد عرفة . - مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٣٧ .

- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية / مازن الوعر . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٧ م .
- النحو نمط من التفكير العربي الخاص / طه عبد الحميد ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مجلد ١١ ، ١٩٦٨ م .
- النحو الوائي / عباس حسن . - ط ٥ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥ م .
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم / محمد صلاح الدين بكر ، الجزء الثاني . - الكويت : مؤسسة علي الصباح ، ١٩٧٩ م .
- النحو الوظيفي / عبدالعليم إبراهيم . - ط ١ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- نحو وعي لغوي / مازن المبارك . - دمشق : مكتبة الفارابي ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- نزوة الألباء في طبقات الأدباء / أبي البركات الأنباري ؛ تحقيق إبراهيم السامرائي . - ط ٣ . - الزرقاء / الأردن : مكتبة المنار ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- نشأة الخلاف في النحو / مصطفى السقا ، مجلة المجمع المصري ، ج ١٠ ، . - القاهرة : ١٩٥٨ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / محمد الطنطاوي . - ط ٢ . - القاهرة : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة / مصطفى جطل . - حلب : منشورات جامعة حلب ، ١٩٧٩ م .
- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان « اللغة العربية معناها ومبناها » / محمد صلاح الدين الشريف ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ١٩٧٩ م .
- نظرات في اللغة عند ابن حزم / سعيد الأفغاني . - ط ٢ . - بيروت : دار الفكر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- نظرات في النحو العربي / مرتضى جواد باقر ، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة ، العدد ١١ ، ١٩٧٦ م .
- نظرة في تحقيق الكتب / أحمد مطلوب ، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- نظرة في كتاب الأصول لتمام حسان / محمد خير الحلواني ، مجلة المناهل المغربية ، العدد الثالث والعشرون ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- نظرة في قرينة الإعراب / محمد صلاح الدين بكر ، حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ، الحولية الخامسة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- نظرة في النحو / طه الراوي ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد العاشر ، ١٩٦٧ م .

- نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط / إسماعيل عميرة ، مجلة الدراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث / جعفر دك الباب . - ط ١ . - دمشق : مطبعة الجليل ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- نظرية تشومسكي اللغوية / جون ليونز ؛ ترجمة حلمي خليل . - ط ١ . - الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م .
- نظرية الضرورة في كتاب سيبويه / محمد خير الحلواني ، مجلة مجمع اللغة العربية . - دمشق : المجلد الخامس والخمسون ، الجزء الأول ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى . - ط ١ . - بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- نظرية النحو القرآني / أحمد مكي الأنصاري . - ط ١ . - دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث / عبدالله عنبر . (رسالة دكتوراه مخطوطة) . - عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٩١م .
- نقد لكتاب الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي / نهاد الموسى ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد الخامس ، المجلد الثاني ، ١٩٨٢م .
- هذا النحو / أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، يوليو ١٩٤٤م .
- هل في النحو مذهب أندلسي / سعيد الأفغاني ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلدان ٧ ، ٨ . - مدريد : ١٩٦٠م .
- مع الهوامع / السيوطي ؛ تحقيق عبدالعال مالم مكرم . - الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- الوظيفة المفعول في اللغة العربية / أحمد المتوكل . - الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٧م .
- يونس البصري / أحمد مكي الأنصاري . - الخرطوم : جامعة القاهرة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

- Aspects of the Theory of Syntax, Noam Chomsky, 14th Printing, Library of Congress, 1985.
- Dictionary of Language and Linguistics, R.R.K., Hartman and F.C. Stork , 1972 .
- Dictionary of Linguistics and Phonetics , David Crystal , 2nd. Ed., Basil Blackwell Inc., New York, 1985 .
- English Syntax, Paul Robert, New York, Harcourt, Brace & World, 1964 .
- Glossary of Transformational Grammar, Jean Amborse - Grillet, Newbury House Publishers Inc., 1978 .
- Introduction to Descriptive Linguistics. H.A. Gleason, Holt Rienhart and Winston. Inc. New York, 1966 .
- Introduction to Transformational Syntax, Roger Fowler, Routledge & Kegan Paul, London, 1971 .
- Language, Bloomfield, London, George Allen and Unwin Ltd. Museum Street, 1967 .
- Modern Linguistics, M. Bierwich, Mouton, The Hague, Paris, 1971 .
- Papers in (Structural and Transformational Linguistics) , Harris Z., Reidel Publishing Company, Dordrecht - Holland, 1970 .
- Rules and Representation, Noam Chomsky, Basil Blackwell Publisher Ltd. Great Britain, 1980 .
- Syntactic Structures, Chomsky, Mouton and Co., The Hague, 1975 .
- Some Concepts and Consequences of Theory of Government and Binding, Noam Chomsky, 2nd. Printing, 1982, The Mit press, Cambridge, Massachusettes, London, England .
- Schools of Linguistics, Sampson, Hutchinson , University Library .



فهرس الموضوعات

١-١	☆ مقدمة
١-١٠	☆ الرموز المستخدمة في البحث
١١-٢٥	☆ مدخل
١١-٢٥	☆ إطار الموضوع في الزمان والمكان
☆ الفصل الأول		
٢٦-٧٤	النحو التعليني
٢٩	- أسس تيسير النحو
٣٠	- اصطناع لغة مخففة وسطى في التعليم والكتابة
٣٧	- اصطناع المنهج التربوي
٣٩	- تعليم النحو في ظل اللغة
٤١	- المنحى الوظيفي
٦٥	- محاولات توليفية
٧١	- الاستفادة من علم اللغة الحديث
٧١	- خلاصة
☆ الفصل الثاني		
٧٥-١٧٠	في تاريخ النحو والنظرية النحوية الخالصة
٧٦	- تاريخ النحو
٧٦	- دواعي النشأة
٩٧	- تاريخ النحو العربي بإسقاط معاصر
١٠٢	- النظرية النحوية الخالصة
١٠٣	- السماع ومصادره
١٠٨	- القرآن

١٠٨	- الشعر العربي
١١١	- الحديث الشريف
١١٣	- النثر
١١٣	- القياس
١٢٨	- التعليل النحوي
١٣٦	- في الإعراب
١٤٤	- في العامل النحوي
١٥٧	- الجملة العربية
١٦٧	- أعلام النحاة
١٦٨	- تحقيق التراث النحوي

☆ الفصل الثالث

١٧١ - ١٩٢	المنهج التاريخي المقارن
١٧٢	- تمهيد
١٧٧	- ظواهر نحوية تناولها المنهج
١٧٧	- الإعراب
١٧٩	- تطور الحركات الإعرابية
١٨٢	- الجملة
١٨٣	- المطابقة بين المسند والمسند إليه
١٨٤	- الجملة والتعبير عن الزمن
١٨٨	- قضايا نحوية خلافية
١٩١	- خلاصة

☆ الفصل الرابع

١٩٤ - ٢٣١	المنهج الوصفي
١٩٥	- تمهيد
٢٠٤	- المدرسة الوصفية التشكيلية

(٣٩٣)

- ٢٠٧ - الاتجاهات الوصفية في الدرس التحوي العربي الحديث
- ٢٠٧ - منهج التحليل الشكلي
- ٢١٨ - منهج التحليل إلى المكونات المباشرة
- ٢٢٦ - الخاتمة
- ٢٢٧ - منهج التحليل التقابلي
- ٢٢٩ - خلاصة

☆ الفصل الخامس

- ٢٣٢ - ٢٩٨ المنهج التحويي التوليدي
- ٢٣٣ - توطئة
- ٢٣٩ - مكونات اللغة لدى تشومسكي
- ٢٤٢ - المحاولات التحويية التوليدية في النحو العربي الحديث
- ٢٤٢ - محاولة محمد علي الخولي
- ٢٤٩ - محاولة ميشال زكريا
- ٢٥٧ - محاولة عبدالقادر الفاسي الفهري
- ٢٧٧ - محاولة مازن الرعر
- ٢٨٨ - محاولة خليل العميرة
- ٢٩٣ - محاولات جزئية
- ٢٩٥ - من أنظار نهاد الموسى حول المنهج
- ٢٩٦ - ملاحظ عامة

☆ الفصل السادس

- ٢٩٩ - ٣٥٥ المنهج الوظيفي
- ٣٠٠ - تمهيد
- ٣٠٣ - مدرسة براغ
- ٣٠٤ - مدرسة فيرث
- ٣٠٦ - المدرسة الفرنسية

٣٠٧	- الوظيفيون الجدد
٣١٠	- الوظيفية في الدرس النحوي العربي
٣٢٩	- نموذج النحر الوظيفي لدى المتوكل
٣٣٢	- إسناد الوظائف التداولية
٣٣٢	- الوظائف الخارجية
٣٣٢	- المتبدأ
٣٣٢	- الذيل
٣٣٢	- النادي
٣٣٣	- الوظائف الداخلية
٣٣٣	- البؤرة
٣٣٤	- المحور
٣٣٩	- ظاهرة الرتبة
٣٤١	- الاستلزام الخطابي
٣٤٢	- القوة الإنجازية
٣٤٢	- ظاهرة الاستفهام
٣٤٣	- ظاهرة الفاعل
٣٤٣	- وظيفة الفاعل
٣٤٥	- مَرَقَعَة الفاعل
٣٤٨	- إسناد الفاعل
٣٥٠	- رتبة الفاعل
٣٥٣	- خلاصة
٣٥٩ - ٣٥٦	☆ الخاتمة
٣٦٢ - ٣٦٠	☆ خلاصة بالإنجليزية
٣٦٨ - ٣٦٣	☆ ثَبَّت المصطلحات بالإنجليزية
٣٩٠ - ٣٦٩	☆ ثَبَّت المصادر والمراجع
٣٩٤ - ٣٩١	☆ فهرس الموضوعات